لطيفة الكندوز

الطباعة والنشر بالمغرب

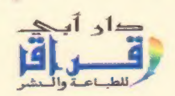
(1282 - 1376هـ/1865 - 1956م)



بسم الله الرحمن الرحيم وصلى الله على سيدنا محمد وآله وسلم

قال الشيخ الإمام المحدث أبو عيسى محمد بن عيسى بن سورة الترمذي رحمه الله

باب ما جاء في خلق النبي صلى الله عليه وسلم



هذا الكتاب

الطباعة والنشر بالمغرب

أحدث اختراع الطباعة منتصف القرن الخامس عشر الميلادي، ثورة في عالم الاتصال، وتطوراً في عالم الفكر والمعرفة، وتغييراً كبيرا في حياة الإنسان. حيث اعتبرت الطباعة -منذ ظهورها إلى اليوم- من أنجع أدوات نشر الثقافة، ومرآة تقدم الشعوب وتحضرها، فلولاها لما انتشرت العلوم والمعرفة في مشارق الأرض ومغاربها.

لكن المغاربة لم يستعملوا هذا الفن الجديد للكتابة إلا في العقد السابع من القرن التاسع عشر الميلادي، وذلك بعد مرور أربعة قرون على اكتشافه بأوربا، حيث كان المغرب آخر دول الشمال الإفريقي، ومن أواخر الدول الإسلامية إقبالاً على التقنية الجديدة للكتابة، رغم كونه من أقربها إلى أوربا.

ورغم ما قيل عن الطباعة المغربية في مراحلها الأولى، من كونها كرست التقليد ولم تأت بالتجديد، فإنها - بتوفيرها للكتب مع رخص ثمنها (مقارنة بالمخطوطات) - ساهمت في انتشار العلم حيث لم يعد مقتصراً على النخبة فقط، وعملت على نقل الآراء والعلوم الحديثة وعلى إحياء كتب التراث، والمحافظة على المخطوطات من الضياع.

ولم تكن المطبعة بالمغرب مجرد آلة تقنية، اقتصر دورها على صناعة الكتب وتوثيقها والمحافظة عليها فقط، بل إنها أدت رسالة علمية وحضارية مهمة، وساهمت بقسط وافر في صنع تاريخ المغرب، وإعطاء مضمون جديد للثقافة المغربية، وأثرت في التحولات الفكرية والسياسية والاجتماعية التي عرفها المغرب منذ أواخر القرن التاسع عشر، حيث لعبت المنشورات دوراً مهما في الأحداث الكبرى على الصعيد الوطني، وساهمت في تعريف العالم بعطاء الثقافة والفكر المغربي، وأبرزت لونا من مساهمة المغرب في حضارة صنع الكتاب العربي والإسلامي.

الثمن : 75 درهما

الطباعة والنشر بالمغرب

(1282-1376هـ/1865-1956م)

مطبعة الكنوز

الطباعة والنشر بالمغرب

(1282 ـ 1376هـ/1865 ـ 1956م)

طبعة 2014

نشر هذا الكتاب
بدعم من



وزارة الثقافة



الكتاب : الطباعة والنشر بالمغرب 1282-1376هـ/1865-1956م

المؤلفة : لطيفة الكندوز

صورة الغلاف : الصفحة الأولى من كتاب "الشمائل المحمدية" لأبي عيسى الترمذي

خط الغلاف : محمد المعلمين - الرباط

الايداع القانوني : 2014MO2579

ردمك : 978-9954-34-036-3

الطبعة : 2014

الطبع والنشر : دار أبي رقراق للطباعة والنشر
الهاتف : 83 75 20 37 05 - الفاكس : 89 75 20 37 05
البريد الإلكتروني : editionbouregreg@gmail.com

إهداء

إلى روح والديَّ

شكر وتقدير

أودّ في البداية أن أترحم على روح الأستاذ محمد حجي، صاحب فكرة هذا الكتاب، والذي ظل يزودني بتوجيهاته وآرائه العلمية المفيدة وإرشاداته النيّرة، جازاه الله عني خير الجزاء، سائلة المولى عز وجل أن يحشره في زمرة عباده الصالحين.

وأتقدم بأخلص عبارات الشكر والتقدير إلى الأستاذ الجليل أحمد شوقي بنبين على مساعداته القيمة التي دلّلت لي الصعاب، وعلى تتبعه باهتمام كبير ومتواصل مختلف مراحل إنجاز هذا البحث.

وأخص بغاية الامتنان والتقدير الأستاذ أحمد شحلان الذي قرّب إلي مفهوم اللغة العبرية، وحرص على ضبط وتدقيق الأسماء والمفردات العبرية الواردة في البحث، فله مني أصدق عبارات الشكر.

كما أدين بالشكر الجزيل لكل من ساهم من قريب أو بعيد في تسهيل إنجاز هذا العمل، وفي الطليعة مجموعة الأساتذة الأجلاء الذين كانوا نعم المعين في تدليل جميع الصعاب التي واجهتني أثناء البحث، ومكّنوني من الوصول إلى الوثائق والمصادر التي استفدت منها، وأخص بالذكر منهم: أحمد التوفيق والمرحومين محمد المنوني وعبد العزيز الدباغ.

ولا يفوتني أن أتوجه بشكري الخالص للأخ مولاي سليمان العلوي والأستاذ عمر أفا على ما أسدياه لي من خدمات جليلة.

وفي الختام، أتقدم بخالص الشكر وصادق الامتنان إلى جميع العاملين بالخزانات ودور الوثائق بالداخل والخارج، كما أشكر وزارة الثقافة وبالأخص مديرية الكتاب على دعمها المادي والمعنوي من أجل نشر هذا العمل. والشكر موصول لكل من ساهم في إخراج هذا الكتاب، جازاهم الله عني كل خير.

بسم الله الرحمن الرحيم

تقديم

"الطباعة والنشر بالمغرب"، كتاب ثان في سلسلة المشروع العلمي المهم للباحثة الدكتورة لطيفة الكُندوز التي تبحث خلاله في ظهور الطباعة في المغرب، ليس في شكلها الحجري فقط بل في شكلها السلكي كذلك. وقد امتدت يد الباحثة إلى التنقيب عن البوادر الأولى لظهور هذه التقنية في المغرب منذ القرن السادس عشر، حيث بادر بعض اليهود النازحين من الأندلس في نهاية القرن الخامس عشر إلى إنشاء مطابع في فاس، يدل على ذلك ما بقي من مطبوعاتها محفوظا في بعض خزائن الكتب في الغرب وأمريكا، كالتفسير الذي وضعه الرّبّي اليهودي "إسحاق أباربانيل" (Abarbanel) للتوراة والذي طبع في فاس عام 1525م والذي تحتفظ به اليوم خزانة كتب جامعة سنسناتي (Cincinati) بولاية أوهايو (Ohio) بالولايات المتحدة الأمريكية.

وقد استهلت الباحثة هذا العمل بالحديث عن اكتشاف هذه التقنية في الغرب، التي يعتبرها العلماء محطة تأمل تاريخية مهمة يتساءل الناس خلالها عما ضاع من التراث الإنساني، وعما بقي منه يستوجب التنقيب عنه والعناية به بغاية حفظه وصيانته للأجيال المقبلة. ثم تلا ذلك الحديث عن ظهور الطباعة العربية في أوربا، حيث اهتم العلماء بنشر مصادر الثقافة العربية على اختلاف فنونها ومعارفها منذ نهاية القرن السادس عشر للميلاد، كالقانون في الطب لابن سينا، ونزهة المشتاق في اختراق الآفاق للشريف الإدريسي، ثم أول طبعة للقرآن الكريم (Edition princeps) التي بقيت لغزا إلى غاية ثمانينات القرن العشرين، حيث اكتشفت نسخة منه محفوظة بخزانة كتب كنيسة جزيرة القديس ميخائيل بالبندقية بإيطاليا.

وبعد هذا العرض التاريخي الدقيق لظهور الطباعة، تولت الباحثة دراسة الأبعاد والانعكاسات السياسية والثقافية والاجتماعية التي تمخضت عنها هذه التقنية في المغرب، محاولة ربطها بمجموعة من الأحداث والمعطيات التاريخية التي تركت أثرها وسجلت بصماتها في تاريخ المغرب الحديث. وقد تسلحت الباحثة لإنجاز هذا العمل بصبر الباحث المدقق، وأناة المنقب الجادّ، حيث لم تترك وثيقة ولا كناشة ولا كتابا مخطوطا ولا بحثا من أبحاث الدوريات -عربية كانت أو أجنبية- لها علاقة بموضوع الدراسة، إلاّ واعتمدته واستفادت منه. فما خلصت إليه من نتائج علمية كشفت جزءا كبيرا من الأخبار الغامضة التي تحيط بهذه التقنية من حيث ظهورها في أوربا أو في المغرب.

إن اكتشاف مطبوع في كوريا عام 1379م ضمن المخطوطات في الخزانة الفرنسية، دعا إلى إعادة النظر في ابتكار هذه التقنية في ألمانيا أواسط القرن الخامس عشر للميلاد، كما أن الآراء تختلف في الأسباب التي دعت إلى تأخير دخول الطباعة إلى العالم العربي وخصوصا إلى المغرب.

لعلنا نجد في بحث الأستاذة لطيفة الكُندوز ما يجيب عن بعض هذه التساؤلات التي مازالت تؤرق أصحاب الاختصاص في هذا المجال.

وقد تم إنجاز هذا الكتاب بتفكير جاد ولغة سليمة وأسلوب سلس بعيد عن التعقيد وسوء الفهم. إنه كتاب مهم سيسد ثغرة من أهم الثغرات العلمية والتاريخية في خزانة الكتب العلمية بالمغرب.

والله من وراء القصد.

د. أحمد شوقي بنبين
مدير الخزانة الملكية
القصر الملكي-الرباط-

توضيحات

ترد بالبحث بعض الرموز نثبت مدلولها فيما يلي:

خ. ح	:	الخزانة الحسنية
خ. ص	:	الخزانة الصبيحية
خ. ق	:	خزانة القرويين
م. و	:	المكتبة الوطنية
م. س، أو op. cit	:	مرجع سابق أو Opuscule Citato
مخ	:	مخطوط
د. ت	:	دون تاريخ
د. م	:	دون مطبعة
د. ت. م	:	دون تاريخ ومطبعة
ع	:	عدد
س	:	سنة
مج	:	مجلد
د. د. ع	:	دبلوم الدراسات العليا

مقدمة

أحدث اختراع الطباعة منتصف القرن الخامس عشر الميلادي، ثورة في عالم الاتصال، وتطوراً في عالم الفكر والمعرفة، وتغييراً كبيرا في حياة الإنسان. حيث اعتبرت الطباعة -منذ ظهورها إلى اليوم- من أنجع أدوات نشر الثقافة، ومرآة تقدم الشعوب وتحضرها، فلولاها لما انتشرت العلـوم والمعرفة في مشارق الأرض ومغاربها.

لقد بقيت المخطوطات بعيدة عن متناول العديد من طلاب العلـم -خصوصا الفقراء منهم- لنُدرتها وارتفاع أثمنتها. حتى جاءت الطباعة فغيّرت الكثير في عالم الثقافة، بتوسيعها لمجال المعرفة، بعد أن كانت حكراً على جماعة معينة من الأثرياء، حيث وفرت الكتب الضرورية للطلبة على اختلاف طبقاتهم، وتنوّع معارفهم.

وتعتبر حركة الطبع جزءاً مهماً من الممارسة الثقافيـة في المغرب الحديث، ذلك أن تأخير ظهورها انعكس بشكل سيء على تطوير الثقافة المغربية، التي كانت بحكم الظروف خاضعة لعدة عوامل تقيد من حريتها وتحد من توسيع آفاقها.

لكن بظهور المطابع في المغرب، حدث بعض التغيير في المجتمع المغربي، وأبان ذلك عن عزم المغاربة على التفتح على الحداثة، ومدى حرصهـم على إصلاح الأوضاع الاجتماعية والتعليمية المتردية، بداية من استخدام أداة ثقافية هي آلة الطباعة. هذه الآلة التي ستقدم للمغاربة المعرفة الواسعة، وستغير العديد من المعطيات الثقافية، وستساهم في نقل الآراء وتبادلها، وإدخال حركية في الحياة السياسية والثقافية والاجتماعية.

وإذا كانت مجهودات المغاربة للقيام بإصلاحات خلال القرن التاسع عشر، في المجال الإداري والعسكري والاقتصادي قد باءت بالفشل، فمن المؤكد أنها نجحت في ميدان الطباعة والنشر، حيث واصلت الطباعة مسيرتها الناجحة رغم كل الصعـاب التي

واجهتها، وساهمت في إحياء التراث وذيوعه، وفي تعريف العالم بعطاء الثقافة والفكر المغربي على مدى العصور، كما كان لها عظيم الأثر في تعجيل حركة التعليم وتطوير أساليبه، مع ما واكب ذلك من تغيرات اقتصادية واجتماعية وسياسية، أظهرت مدى ما تعنيه حركة الطباعة من أهمية بالنسبة لتاريخنا المعاصر، لأن دور الطباعة لم يقتصر على الجانب التقني المتمثل في صنع الكتاب ونشره وتوثيقه فقط، بل كانت أداة حيوية وفعالة، ساهمت بقسط وافر في العديد من التحولات الثقافية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية بالمغرب خلال الفترة التي تهم دراستنا في هذا الكتاب.

وإذا كان مغرب القرن التاسع عشر، وفترة الحماية الفرنسية، قد لقيا اهتماماً كبيراً من طرف الباحثين (مغاربة وأجانب)، حيث شملت الدراسات الدقيقة مختلف الميادين السياسية والعسكرية والاجتماعية والاقتصادية وغيرها، فإن موضوع الطباعة لم يَلْقَ الاهتمام نفسه، حيث ظلت العديد من جوانبه غامضة تحتاج لكشف أغوارها، والبحث في مكامنها، خصوصاً أن معظم الدراسات التي أنجزت حول الطباعة المغربية، انحصر مجال اهتمامها في الطباعة والمطبوعات الحجرية.

وبالنظر إلى كل هذه الاعتبارات وإلى غيرها، وقع اختيارنا على موضوع الطباعة والنشر بالمغرب منذ دخول الطباعة إليه سنة 1865م، وارتأينا من الضروري أن تمتد فترة البحث إلى سنة 1956م، لنبرز مدى اختلاف نوعية إنتاج المطابع ما بين الحجري والسلكي، ولنظهر تباين مضامين المنشورات الصادرة قبل الحماية مع ما صدر أثناءها.

وقد أقصينا دراسة المطبوعات الصادرة باللغات الأجنبية، حيث خلفت الفترة الاستعمارية إنتاجا مطبعيا مهما بلغات متعددة، تقتضي دراسته جهدا كبيرا إضافيا، واقتصرنا على دراسة المطبوعات الصادرة باللغة العربية، وتحليل مضامينها، اعتماداً على ما ورد في كتابنا "المنشورات المغربية منذ ظهور الطباعة إلى سنة 1956م"، حتى نستطيع دراسة محتوى هذا الرصيد المطبعي القيّم، وليتسنى لنا من خلاله إبراز الدور السياسي والثقافي الذي اضطلعت به الطباعة في تاريخ المغرب.

وتتحدد الإشكالية التي يحاول موضوع هذا الكتاب الإجابة عنها في الأسئلة التالية:

- لماذا تأخر دخول فن الطباعة إلى المغرب؟

- كيف كان تصور المغاربة لفن الكتابة الجديـد؟ وبالتالي هل كانت المطبعة بالنسبة لهم أداة لنشر المعرفة وإثراء الحوار الحضاري مثل أوربا ودول المشرق؟ أم أن لهم تصورات أخرى؟

- ما هي الأهداف التي وظفت من أجلها تكنولوجية الطباعة؟

- ما مدى علاقة الطباعة بالتحولات السياسية والثقافية والاجتماعية التي عرفها المغرب منذ دخولها سنة 1865م إلى استقلال البلاد سنة 1956م؟

- ما هي حصيلة المطابع المغربية ما بين 1865- 1956م؟ وما هي أهم خصائص الإنتاج الفكري المطبوع؟

للإجابة عن هذه الأسئلة، عالجنا الموضوع في بابين رئيسيين:

الباب الأول عن تاريخ ظهور الطباعة وانتشارها. قسمناه إلى خمسة فصول:

يقدم الفصل الأول دراسة مختصرة عن تاريخ الطباعة، ومراحلها، وانتشارهـا في العالم الأوربي، ثم انتقالها إلى العالم الإسلامي والعربي.

وعالجنا في الفصل الثاني أسباب التأخر المسجـل في إدخال الطباعة إلى المغرب، وحاولنا ربطها بالظروف العامة التي كان يعيشها المغرب خلال القرن التاسع عشر، من سياسية واقتصادية واجتماعية، ثم أشرنا في هذا الفصل إلى ظهور مطابع عبرية بفاس، في وقت مبكر من القرن السادس عشر، ووضحنا اختلاف الآراء حول هذه النقطة، مبرزين في آخر هذا الفصل الإشارات العديـدة التي تبين تطلع المغاربة لاقتباس فن الكتابة الجديد.

ويتضمن الفصل الثالث الحديث عن دخول المطبعة إلى المغرب، وضحنا فيه أسباب اختيار النوع الحجري كأول استعمال للمغاربة لفن الطبع، كما تطرقنا لموقف العلماء من التقنية الجديدة للكتابة، وتعرضنا للمراحل التي مرت بها هذه المطبعة وتأرجحها بين تبعيتها للدولة، وبين ملكيتها لأفراد من التجار والعلماء، وأنهينا هذا الفصل بوصف دقيق للمطبوع الحجري.

وخصصنا **الفصل الرابع** لدراسة الطباعـة السلكية وبينا ما عرفه الكتاب المغربي من انتشار واسع بظهورها، مع دراسة لأهم المطابع السلكية التي ظهرت خلال فترة الحماية ونِسَب إنتاجها، وأهم مضامين هذا الإنتاج. وعالجنا من خلال هذا الفصل موضوع الطباعة بمنطقـة الشمال على يد الإسبان، والطباعة العبرية في القرن العشرين، ثم استخلصنا في الأخير أهم المميزات الأساسية للطباعة السلكية.

وعالجنا في **الفصل الخامس** والأخير من هذا الباب، أبعاد المطبعة وانعكاساتها، فتطرقنا للتحولات والتغيرات التي ساهمت المنشورات في إحداثها بالمغرب، سواء على الصعيد السياسي أو الثقافي، أو الاقتصادي أو الاجتماعي.

الباب الثاني: يتعلق بالنشر وقضاياه، مع دراسة لنوعية الإنتاج الفكري المنشور بالمغرب مابين 1865 و 1956م. قسمناه إلى خمسة فصول:

شكلت قضية النشر والتوزيع للكتاب المطبوع أساس **الفصل الأول**، حاولنا - خلالها - تعيين الجهات التي كانت تحدد نوعية المطبوعات التي تنشر في أوساط القراء، وأشرنا إلى قوانين النشر، وأثمنة المطبوعات، وكيفية تسويق الكتاب المطبوع في الداخل والخارج.

كما قمنا بالكشف عن طبيعة الإنتـاج المطبعي ومحتواه، من خلال تحديد أصناف المؤلفات التي كانت تعرض على جمهور القراء بواسطـة المطبعة، ومدى علاقتها بالبرامج التعليمية المقررة بالمغرب.

وضمن باقي **الفصول الأربعة**، قدمنا في كل فصل قراءة تحليلية للإنتاج المطبعي في صنف معين من العلوم، تمكنا من خلالها الحصول على فكرة واضحة عن محتوى المطبوعات، وتحديد أسباب اختيار المواضيع للطبع، ومعرفة اتجاه النشر، واستخلصنا في الأخير العديد من الملاحظات عن طبيعة الإنتاج المطبعي في المغرب سواء قبل الحماية الفرنسية أو خلالها.

وذيلنا هذا الكتاب بملاحق يضم بعضها وثائق عن الطباعة، والبعض الآخر صوراً لبعض المطبوعات المغربية.

ولإنجاز هذا البحث اعتمدنا على العديد من المصادر والمراجع، سنكتفي بذكر الرئيسة منها، والتي أشارت إلى الموضوع أو عالجت بعض جوانبه، وسنحاول تقسيمها إلى ثلاث مجموعات:

المجموعة الأولى: وتتكون من مجموعة الوثائق التاريخية، المحفوظة بمديرية الوثائق الملكية والتي يصل عددها إلى حوالى ثلاثين وثيقة، كلها تتعلـق بموضوع الطباعة الحجرية بالمغرب، منها العقد المبرم بين الطيب الروداني والطبيع المصري، والمراسـلات المتبادلة بين موظفي المخزن وأصحاب المطابع، ومنها وثائق خاصة بتصحيح الكتب وتوزيعهـا وتحديد أثمنتها، وأول قانون للنشر بالمغرب، وشهادة الطبيع، وتكوين بعض طلبة الطباعة وغيرها. وتدخل ضمن هذه المجموعة كناشة الوزيـر الطيب بليمني المعروف ببوعشرين، وهي تضم مجموعة من التقاييد حول المصاريف الخاصة بعمليات الطباعة، والأجور المؤداة للطباعين والمتعلمين، والمصاريف التي كانت تستلزمها عمليات الطباعـة، ووثائق تخص جلب التجهيزات، كما تُعيِّن مراكز توزيع الكتب. بالإضافة إلى رسائل علي زنيبر المحفوظة بالخزانة الصبيحية بسلا، والتي تتضمن معلومات قيمة كشفت لنا عن جانب مهم من جوانب الطباعة السلكية بمدينتي فاس وطنجة.

وقد ساعدتنا هذه الوثائق على الإجابة عن مجموعة من الأسئلة التي طرحها موضوع دخول الطباعة إلى المغرب.

المجموعة الثانية: قوامها المصادر الخاصة بموضوع الطباعة، من بينها: الكتب المخطوطـة، والمؤلفات الحديثة التي اهتمت بتاريخ الطباعة عامة، وبتاريخ الطباعة المغربية على الخصوص. وتدخل ضمن هذه المجموعة أيضاً، الاتصالات المباشرة ببعض أصحاب المطابع أو العاملين بها منذ تأسيسها، لتحديد تأريخ بعض المطابع السلكية.

فيما يتعلق بالمخطوطات، فقد ورد ذكر المطبعة في كتابات بعض المؤلفين المعاصرين لدخولها إلى المغرب، نذكر من بينها مخطـوط عبد السلام اللجائي "**المفاخر العلية والدرر السنية في الدولة الحسنية**"[1]، الذي تحدث فيه عن المطبعة بإشارة مقتضبة، في معرض حديثه عن السلطان سيدي محمد بن عبد الرحمان، فأشار إلى إهداء الطيب الروداني المطبعة للسلطان ومعها طبيع مصري. والمصدر الثاني هو مخطوط محمد العربي المشرفي

1- مخطوط بالخزانة الحسنية تحت رقم 460، يرجع تاريخ تأليفه إلى سنة 1305 هـ/ 1887م.

"نزهة الأبصار لذوي المعرفة والاستبصار"[2]، الذي أشار فيه بإيجاز إلى تاريخ دخول المطبعة، وذكر أول كتاب طبع بها وهو كتاب "الشمائل المحمدية" للترمذي[3].

وقد استفدنا من هذين المخطوطين في تحديد تأريخ دخول المطبعة إلى المغرب، لكون الكاتبين كانا معاصرين للحدث.

أما الصنف الثاني من المصادر المعتمدة داخل هذه المجموعة، فيتعلق بالمطبوعات الواردة في البيبليوغرافيا التي سبق لنا إنجازها في كتاب **المنشورات المغربية منذ ظهور الطباعة إلى سنة 1956م**[4]، حيث استقينا منها العديد من التفاصيل الخاصة بموضوع صناعة الكتاب وإنتاجه في المغرب، كتاريخ الطبع وأسماء الناشرين والمؤلفين، والمصححين والناسخين، والمشرفين على إنتاج الكتاب، واستطعنا بواسطتها التعرف على البيئة الفكرية التي سادت المغرب خلال قرن من الزمن، كما حددنا من خلالهما اتجاهات النشر، والمواضيع التي كانت تستأثر باهتمام الناشرين، ومدى القبول الذي تلاقيه بعض المطبوعات من خلال التقاريظ الواردة آخر الكتاب.

وقد كان المصدر الثالث الذي استقينا منه معلوماتنا عن المطابع السلكية هو المقابلات التي أجريناها مع العارفين بأسرار هذه الطباعة، من أمثال أصحاب مطابع دار الكتاب المغربي، وكذا بعض العاملين في كل من المطبعة الملكية، وبعض مطابع الشمال الذين عاصروا مراحلها الأولى.

لكن هذه الروايات الشفوية، وإن كانت مفيدة فهي لا ترتكز على وثائق تاريخية، وذلك لإهمال أصحاب المطابع هذا الجانب التوثيقي، ورغم ذلك كان لابد من الاعتماد عليها من أجل تحديد تواريخ تأسيس بعض المطابع السلكية.

وعلى العموم، فإن ما تضمنته المصادر السابقة الذكر، يشكل المصدر الرئيس لمادة موضوع الطباعة بالمغرب.

2- الاسم الكامل للمخطوط: "نزهة الأبصار لذوي المعرفة والاستبصار تنفي عن المتكاسل الوسن في مناقب أبي علي سيدي الحسن" وهو مخطوط بالخزانة الحسنية تحت رقم 5616، عار من اسم الناسخ وتاريخ النسخ.

3- طبع الكتاب أولاً بمكناس بأمر من السلطان سيدي محمد بن عبد الرحمان، قبل أن تنتقل المطبعة إلى فاس.

4- لطيفة الكَنذوز، المنشورات المغربية منذ ظهور الطباعة إلى سنة 1956م، منشورات وزارة الثقافة، مطبعة المناهل، 2004م.

المجموعة الثالثة: قوامها دراسات ومؤلفات حديثة، منها ما هي مغربية وأخرى أجنبية.

أهم الأعمال المغربية التي تناولت موضوع الطباعة، يتصدرها كتاب المنوني "**مظاهر يقظة المغرب الحديث**"[5]، الذي جعل من الطباعة أحد مظاهر يقظة المغرب قبل الحماية الفرنسية، فقدم دراسة توثيقية مهمة، ضمت مجموعة من الوثائق والنصوص حول تاريخ الطباعة بنوعيها الحجري والسلكي، وإن كان اهتمامه قد انصب أكثر على الطباعة الحجرية، حيث بحث في كل خصوصياتها، وتتبع مراحلها، وقدم كل ما يلزم من وثائق مفيدة لهذه الدراسة، استمد معظمها من كناشة بليمني.

البحث الثاني الخاص بدخول المطبعة، ورد في مقالة لجرمان عياش بعنوان "**ظهور المطبعة بالمغرب**"[6] اعتمد فيها على النصوص الوثائقية نفسها الواردة عند المنوني، والمستخرجة من كناشة بليمني، وركز دراسته بالخصوص على الظروف التي وصلت إليها آلة الطباعة إلى المغرب. وهو يختلف عن المنوني، حيث رجع أيضا إلى الدراسات الأجنبية التي أشارت للموضوع، وحللها وقيّمها، منتقداً الأخطاء التي وقعت فيها هذه الدراسات لاعتمادها على الروايات الشفوية. لكن عياش أغفل ذكر بعض المصادر المعاصرة لحدث دخول المطبعة كمخطوطي اللجائي والمشرفي السابقي الذكر، وعند حديثه عن ابن زيدان، ذكر بأن هذا الأخير لم يشر إلى المصادر التي اعتمدها في تأريخه للمطبعة، مكتفياً بالإشارة إلى ما جاء في مؤلفيه **الإتحاف** و**الدرر الفاخرة**، دون أن يطلع على ما ورد في كتاب ابن زيدان "**النهضة العلمية**" الذي أشار فيه إلى كتاب اللجائي، كمصدر لمعلوماته عن تاريخ المطبعة.

أما مساهمة فوزي عبد الرزاق[7]، فهي دراسة تحليلية لموضوع تاريخ الطباعة الحجرية بالمغرب، حيث نهج فيها أسلوب النقد والتحليل، وقدم من خلالها صورة واضحة

5- محمد المنوني، مظاهر يقظة المغرب الحديث، مطبعة الأمنية، الرباط، 1392 هـ/ 1973 م، جزآن.

6- صدرت المقالة ضمن مجموعة من أعماله تحت عنوان "دراسات في تاريخ المغرب" سنة 1986م، وقد سبق نشر هذه المقالة في:

Hespéris-Tamuda, Vol. V, Fasc unique, 1964, pp 143-161.

7- فوزي عبد الرزاق، مملكة الكتاب، تاريخ الطباعة في المغرب (1865-1912)، تعريب خالد بن الصغير، منشورات كلية الآداب والعلوم الانسانية بالرباط، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، 1416 هـ/ 1996م.

عن التغيرات التي أحدثتها الطباعـة بالمغرب. لكنه أغفل ذكر مجموعة من الوثائق لتوثيق معلوماته عن تصحيح الكتب وتوزيعها وتحديد أثمنتها، وهي الوثائق الموجودة ضمن ملف الطباعة بمديرية الوثائق الملكية. كما أنه عند تناوله لموضوع الطباعة العبرية في المغرب بالقرن السادس عشر، اكتفى بالاستشهـاد بنموذج واحد من المطبوعات العبرية، وهي ورقات ناقصة لا تحمل تاريـخ النشر ولا اسم مكانه، دون أن يشير إلى النسخ الأخرى التامة للمطبوع نفسه، والموزعـة في العديد من الخزانات العامة والخاصة.

وقد اعتمدنا في دراستنا لموضوع الطباعة العبريـة على الدراسة القيمة التي قدمها "يوسف تدغي"، حول تاريخ الكتاب والمطبعـة العبرية بفاس، والتي كانت أكثر شمولية من جميع الدراسات التي أشارت للموضوع [8]. كما اعتمدنا على بعض المعلومات الواردة في الأرشيف اليهودي المحفوظ في المكتبة الوطنية بباريس.

وفي دراستنا للطباعة بمنطقة الشمال، اعتمدنا على ما جاء في كتابين اسبانيين، الأول للكاتب بيثينتي فيراندو لاهوس Vicente Ferrando La Hoz[9]، تحت عنوان "**إشارات حول تاريخ المطبعة بشمال المغرب**"، والثاني لدورا باكيكوا أرنيسDora Bacaicoa Arnaiz تحت عنوان "**جرد مؤقت لأرشيف الحماية**"[10]. ورغم أن هذين الكتابين يحملان نزعة استعمارية، حيث يهدفان بالأساس إلى الكشف عن التطور والتمدن الذي أدخلته إسبانيا إلى المغرب، وإلى ترسيخ فكرة مفادها أن إسبانيا كان لها السبق في إدخال الطباعة إلى المغرب، لكن تكمن أهميتهما في الكشف عن فترة من تاريخ المطبعة والكتاب بمنطقة الشمال، لا زالت لم تلق الاهتمام الكافي من الباحثين.

كما عززنا هذه الدراسة بما ورد عند محمد داود في المجلد الخامس من مصنفه "**تاريخ تطوان**"، عن علاقة الإسبان بالطباعة في شمال المغرب، بالإضافة إلى ما ورد في

8- تطلب منا ذلك الاستعانة بالأستاذ أحمد شحلان الذي قرب إلينا مفهوم الكتاب الصادر في الأصل بالعبرية، كما انتقلنا إلى باريس للاتصال بمؤلف الكتاب، لتوضيح بعض النقط الغامضة في الموضوع، واطلعنا هناك على الكتب المحفوظة بالخزانة الوطنية بباريس، والتي تضم لائحة الكتب العبرية المطبوعة بفاس خلال القرن السادس عشر.

9- Vincente Ferrando La Hoz, **A Puntes Para la historia de la Imprenta en el norte de Marruecos**, publicaciones del Instituto "General Franco" para la investigacion Hispano-Arabe, fuera del serie N° 26, Imprenta del Majzen-Tetuán, Abril 1949.

10- Dora Bacaicoa Arnaiz, **Inventario Provisional de la Hemeroteca del protectorado**, Editorial Marroqui, Imprenta Cremades, Tetuán 1943.

فهرسين، الأول بعنوان "**فهرس الخزانة الخليفية بمعهد مولاي الحسن**" من وضع محمد وهبي، والصادر بتطوان سنة 1361 هـ/1942م، والذي يضم لائحة للكتب المطبوعة بالشمال بنوعيها العربي والإسباني. والفهرس الثاني يحمل عنوان "**المكتبة العامة لمنطقة الحماية**"، الصادر سنة 1940م بطنجة، من وضع معهد الدروس المغربية بتطوان بإشراف ألفريد البستاني، وهو يشتمل على فهارس للكتب الموجودة بالقسم العربي بالمكتبة العامة لمنطقة الحماية بتطوان، مبوبة ومصنفة حسب أقسام العلوم، ومذيلة بتاريخ النشر واسم المطبعة ومحلها، وعدد الأجزاء والصفحات، مما ساعدنا على تحديد تاريخ بعض مطابع الشمال والتعرف على نوعية منشوراتها.

وهكذا فقد اعتمدنا على هذه الدراسات والإشارات التي وردت في مجموع الوثائق والمؤلفات، من أجل توضيح مختلف القضايا التي تناولناها في هذا الكتاب، والمتعلقة بتاريخ الطباعة والنشر بالمغرب ما بين 1282 - 1376 هـ/1865 إلى 1956م.

الباب الأول

ظهور الصباغة والانتشار الواسع لآلاتها

الفصل الأول

اختراع كوتنبرغ وانتشاره السريع في العالم

تعتبر الطباعة من بين أكبر الاختراعات تأثيراً في حياة البشرية، ومن أنجع الوسائل حفاظاً على تراث الأمم، وأكثرها نشراً للعلوم والمعرفة، حيث لا يزال العلماء إلى اليوم يعتبرونها "التقنية الأكثر فاعلية والتي لم يخترع الإنسان قط مثيلاً لها"[1]، لكونها أحدثت انقلاباً في فكر الإنسان وحياته، وساهمت بقسط كبير في التحولات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي عرفتها المجتمعات البشرية منذ خمسة قرون.

والطباعة في اللغة من فعل طَبَعَ الشيءَ طَبْعاً، وطِباعَةً: أي صاغه وصوّره في صورة ما. وطبَع الكتاب: أنتج نسخًا منه بواسطة الطابعة أو المِطْبَعَة التي هي آلة الطباعة للكتب وغيرها. والمَطْبَعَةُ المكان المعدّ لطباعة الكتب وغيرها. جمعها مطابع[2].

والمقصود بفن الطباعة، هو "عملية نقل الحروف والرموز أو الرسوم عن طريق الضغط فوق الورق أو غيره من المساحات القابلة للطبع باستعمال مواد معينة كالحبر والصمغ الزيتي"[3]. وإذا كانت الطباعة قد بلغت حالياً شأواً بعيداً في الدقة والإتقان، فإن هذا النجاح لم يكن وليد الصدفة، بل تحقق عبر مراحل متعددة، وقطع أشواطاً كبيرة لتصل إلى ما وصلت إليه اليوم.

ومن المعلوم أن فن الطباعة، لم يكن اكتشافاً أوربياً بحتاً، فقد سبقهم إليه الصينيون والكوريون، حيث كان ظهور الطباعة في الصين نتيجة حتمية للثقافة التي تطورت إلى حد ما. وتدل السجلات التاريخية، على أن طباعة النقش ظهرت في الصين أوائل القرن التاسع الميلادي، وتعممت مهنة الطباعة في تشانغان ولويانغ وسيتشوان في القرن التاسع. وفي القرن العاشر بدأت الحكومة المركزية تنظم كيفية اشتغال الأيدي العاملة، في نقش وطباعة

1- وحيد قدورة، "أوائل المطبوعات العربية في تركيا وبلاد الشام"، ندوة "تاريخ الطباعة العربية حتى انتهاء القرن التاسع عشر"، مركز جمعة الماجد للثقافة والتراث- دبي، والمجمع الثقافي -أبو ظبي، 1996م، ص. 111.

2- المعجم الوسيط، تحقيق وإصدار مجمع اللغة العربية بالقاهرة، الطبعة 3، 1998م ، ج 2، ص 622.

3- فوزي عبد الرزاق، مملكة الكتاب، تاريخ الطباعة في المغرب "1865 - 1912"، مرجع سابق، ص 77.

وتجليد الكتب الكنفوشية. وبلغت الطباعة أوج ازدهارها في الصين، خلال القرنين الحادي عشر والثاني عشر للميلاد، حيث اتسع نطاق الطباعة الحكومية، وانتشرت معامل الطباعة الشعبية في الشمال والجنوب. وخلال الفترة المتراوحة ما بين عامي 1041 و 1048م، اخترع الصيني "بي شنغ Pi Ching" الطباعة الصلصالية المتحركة، ثم ظهرت نهاية القرن الثالث عشر الميلادي الطباعة بالحروف المتحركة الخشبية، على يد "وانغ تشن". ويعتبر الكتاب المقدس البوذي المطبوع بلغة "شيشيا" والمكتشف عام 1298م أقدم المطبوعات الخشبية الباقية حتى يومنا هذا. وخلال نفس الفترة، ظهرت الحروف المتحركة القصديرية، وفي القرنين الرابع عشر والخامس عشر للميلاد استعملت الحروف المتحركة النحاسية على نطاق واسع، وبها طبعت "موسوعة الكتب القديمة والحديثة"[4].

انتقلت الطباعة الصينية إلى اليابان أواسط القرن العاشر، وإلى كوريا في القرن الحادي عشر الميلادي، وإلى الغرب من آسيا في القرن الثالث عشر، ثم عبر بلاد فارس ومصر إلى أوربا في القرن الرابع عشر.

ونظرا لكون الأبجدية الصينية تضم من 2000 إلى 40 ألف حرف منفصل Separate characters، فقد كانت الطباعة بالحروف تواجه مشكلة، حيث كان كتاب TIPITAKA البوذي المقدس يطبع عام 970م في 130 ألف صفحة، مما شكل عائقاً أمام تعميم استعمال هذه الطباعة، ولذلك لم يستمر استعمالها طويلاً، وهذه المشكلة واجهت الكوريين في القرن 14م، فاستمروا في اتباع الطريقة التقليدية بالطبع بقوالب الخشب المنقوشة نقشاً بارزاً.

ورغم ذلك، فإن طريقة الصينيين في الطبع انتقلت إلى العديد من البلدان، وربما اطلع الألماني كوتنبرغ على تقنياتها، ومنها استمد الاختراع الذي نسب إليه.

فضلاً عن ذلك تحدثت بعض الإشارات التاريخية عن استعمال الطباعة من طرف مسلمي الأندلس قبل سقوط غرناطة، واحتمال مساهمتهم في تطوير طرق الطباعة، أولى هذه الإشارات تحيل إلى ما ورد في مصدرين أندلسيين يتحدثان عن فن غامض للطباعة، الأول في كتاب **"الإحاطة في أخبار غرناطة"** لابن الخطيب، الذي ذكر في ترجمة

4- لوه شو باو، "حضارة الطباعة في قديم الصين"، مجلة الصين المصورة، العدد الثاني، سنة 1998م. ص 18.

أبي بكر القلالوسي الأندلسي "أنه أهدى للوزير الحاكم كتاباً عن خصائص صناعة الحبر وآلة طبع كتاب غريب في معناه"[5].

والمصدر الثاني هو كتاب "الحلة السرياء" لابن الأثير الذي ذكر أن بدراً مولى الأمير عبد الله كان يكتب السجلات في داره ثم يبعث بها لتطبع. ومنها أيضاً أن تجار ألمرية بالأندلس كانوا يبصمون بضائعهم بخاتم محفور من الخشب يرجع تاريخه إلى سنة 750هـ/ 1349م[6].

أما الإشارة الثانية فكان مصدرها المستشرق "هامر Hummer" الذي ذكر بأن العرب تعلموا الطباعة من الصينيين إما عقب فتحهم لأجزاء من الهند واتصالهم بالصين، وإما عن طريق القوافل التجارية بين سمرقند وإيران وسوريا وهو ما يعرف بطريق الحرير، ثم نقلوها معهم إلى الأندلس[7]. والظاهر أن هذه الطباعة كانت بواسطة القوالب الخشبية، التي استعملها الصينيون من قبل.

لكن المهتمين بتاريخ الطباعة اختلفت آراؤهم حول هذه الإشارات، حيث يرى "فيليب حتى" أنه كانت هنالك فعلاً مطبعة بدائية إلا أن أسلوبها بقي مجهولاً. أما "فايمن" فيلاحظ أن كلمة طبع التي وردت في الإشارات السابقة، لا تحمل المعنى المتعارف عليه اليوم [8].

أما فن الطباعة الذي أحدث انقلاباً في فكر الإنسان، وكان أداة لنشر المعرفة، وأثر على تطور الحياة البشرية، فهو الاختراع الذي عرفته أوربا أواسط القرن الخامس عشر، على يد الألماني "يوهان كوتنبرغ Johann Gutenberg" والذي كان عبارة عن آلة للطباعة بالحروف المعدنية المتحركة أو ما يعرف بالتبوغرافيا "Typographie".

5- الأب لويس شيخو، تاريخ فن الطباعة في المشرق، مجلة المشرق، العدد 2، سنة 1900م، ص. 79.

6- انظر صورته لاحقاً.

7- Joseph Von Hummer-Purgstall, " Sur un passage curieux de l'Ihatet sur l'art d'imprimer chez les arabes en Espagne ", in **Journal Asiatique**, 1852, 4ème Serie, N° 2, T. XX, p. 252-255.

8- وحيد قدورة، بداية الطباعة في إستانبول وبلاد الشام، تطور المحيط الثقافي"، زغوان، مركز سيرمدي، والرياض مكتبة الملك فهد، 1992م، ص 77.

وهناك من المؤرخين من نسب هذا الاختراع إلى الهولندي لورنس كوستر Laurens Coster [9] المزداد سنة 1370م بمدينة هارلم، ويقال "إنه كان مولعاً منذ صغره بالانفراد والتردد على المزارع، ويتسلى بنزع قطع من لحى الأشجار وينقش فيها حروفاً هجائية، وذات يوم نقش بعض الحروف ولفها في قطعة من الرق وعاد بها إلى بيته، فلما فتحها رأى آثارها مطبوعة على الرق، فانتبه لأمر الطباعة بالحروف المنفصلة، فنقش حروفاً أخرى وجعلها معكوسة لكي يكون أثرها مستقيماً، ضمها معاً ودهنها بالحبر وطبع بها قطعة من الرق، فإذا بالكتابة واضحة عليها وضوح الطباعة بصفائح الخشب المتقدم ذكرها عند الصينيين. فعزم على تطويرها وإتقانها باستخدامه حبراً لزجاً لا يتفشى، ثم فكر في صنع الحروف من الرصاص بدلاً من الخشب، ولما رأى بأن هذه الحروف لا تفي بالغرض صنعها من الحديد لأنه أصلب وأمتن. لكن أصابه ما كان يصيب أي مخترع أو مكتشف حينها، حيث اتهمه الناس بالكفر والسحر، وقاوموه مقاومة كبيرة مما دفع به إلى إخفاء اختراعه. ويقول الهولنديون بأن كوستر التقى في هذه الأثناء بالألماني كوتنبرغ، فأطلعه على اكتشافه، ولما رجع هذا الأخير إلى بلاده فكر في تطوير هذا الاختراع وإخراجه للوجود"[10].

لكن هذه الادعاءات ليس لها ما يثبتها، فلا أحد توصل إلى أثر من آثار مطبعة كوستر، ولعلها كانت محاولة ضعيفة الانتشار كمحاولات عرب الأندلس، مما جعل أغلبية المهتمين بتاريخ الطباعة، يرجحون بأن كوتنبرغ اهتدى إلى الاختراع بنفسه، وبهذا ينسب إليه فن الطباعة.

فمن هو يوهان كوتنبرغ أب الطباعة وصاحب اختراع حروفها؟

لا نعرف تفاصيل كثيرة عن حياة كوتنبرغ وسيرته. وقد ضاعف من هذا النقص في المعلومات، تقصير المخترع في تأريخ أعماله أو توقيعها، ومع ذلك هناك بعض الحقائق والمعلومات التي اتفق حولها مؤرخو كوتنبرغ.

9- عيد البقاء لمآثر الفكر الإنساني، خمسة قرون على اختراع كوتنبرغ، مجلة المقتطف، مجلد 96، الجزء الثاني، فبراير 1940م. صص 145-153.

10- المرجع السابق.

ولد يوهان جنسفلايش بمدينة "ماينز Mainz" بغرب ألمانيا حوالى سنة 1396 أو 1398م حسب بعض الروايات، لوالدين ميسوري الحال، واكتسب لقب "كوتنبرغ" من اسم البلدة التي ولدت بها أمه[11]. لكن بنشوب ثورة في ماينز، اضطرت أسرته إلى الرحيل إلى مدينة ستراسبورغ، وفي عام 1438م كوّن مع "أندري دريتزن André Dryzhn" و" أنطون هيلمان Anton Heilmann" مشروعاً لممارسة فن الطباعة، وكان على كوتنبرغ أن يرشد شركاءه إلى طريقة اختراع فن الطبع مقابل الدعم المادي الذي قدموه. وفي هذه الأثناء توفي "أندري دريزن" فلجأ أخواه إلى القضاء لإرغام كوتنبرغ على قبولهما شريكين مكان أخيهما، لكن الحكم صدر لصالح كوتنبرغ. وقد ورد في سجلات محاضر المحكمة على لسان أحد الشهود ذكر كلمة Drucken (وهي كلمة ألمانية معناها يطبع) مما يدل أن عمل الشركة كان ممارسة فن الطباعة[12].

وقد عثر على بقايا قصيدة شعرية وتقويم ملكي يعتقد حسب علماء الفلك أن تاريخه يرجع إلى سنة 1448م، مما يعني أن الطباعة بالحروف المعدنية المتحركة قد اخترعت في هذا التاريخ أو قبل ذلك بقليل. وفي هذه الأثناء غادر كوتنبرغ ستراسبورغ في اتجاه مسقط رأسه مدينة "ماينز" واشترك مع رجل ثري يدعى "فوست Jean Faust"، الذي وضع تحت تصرفه 800 فلورن florins لإنجاز مشروعه المطبعي[13]. وبهذا تمكن من إخراج هذا الاختراع إلى الوجود، وكان ميلاده بطبع أول كتاب وهو "التوراة" باللاتينية ذات اثنين وأربعين سطراً، وذلك حوالى سنة 1452 أو 1453م وهو الذي يعرف باسم "توراة مازاران"[14].

11- علي حسين عاصم، كوتنبرغ، دائرة معارف الشعب، الجزء 6 من المجلد 1، الرقم 58، ص 596.

12- **Paul Lacroix et autres, Histoire de l'imprimerie et des Arts et professions qui se rattachent à la Typographie, Paris , 1852, pp. 72-75.**

13- المرجع السابق، ص. 76.

14- وقع اختلاف بين المؤرخين حول تحديد تاريخ طبع أول كتب كوتنبرغ، لأن التوراة السابقة الذكر لا تحمل تأريخاً. ففي الوقت الذي أرجعه خليل صابات إلى سنة 1450م في كتابه "تاريخ الطباعة في المشرق العربي"، نجد تأريخاً آخر لهذه الطبعة وهو سنة 1456 في دائرة معارف الشعب، الجزء 5 من المجلد الأول في ترجمة كوتنبرغ. أما لاكروا في "تاريخ المطبعة" فكما رأينا حصر الطبعة ما بين 1452 و1453م. وقد عرفت هذه الطبعة باسم "توراة مازاران" لأن أول نسخة منها كان قد عثر عليها في مكتبة الكاردينال مازاران.

لكن عمل كوتنبرغ لم يصادف النجاح التجاري الذي كان يحلم به، بالإضافة إلى موقف الكهنة المتحفظ من المطبعة، وكذا موقف النساخ الذين اعتبروها عدواً سيعمل على سلبهم وسائل عيشهم، فقاوموها زاعمين بأنها شعوذة ومن عمل الشياطين، مما اضطر كوتنبرغ في الأخير أمام الديون المتراكمة عليه إلى تسليم المطبعة والمواد التي كان يعدها للطبع، إلى شريكه فوست الذي استعان بدوره ببيتر شوفر Peter Schoiffer حيث عملا معاً على طبع الكتاب المقدس وبيعه.

وهناك اعتقاد بأن كوتنبرغ تمكن من إنقاذ بعض ممتلكاته من الدعوى القضائية التي أقامها ضده دائنوه، وبدأ من جديد بطباعة إنجيل كل صفحة من صفحاته من 36 سطراً. ويظهر أنه ترك الطباعة بعد سنة 1460م واختفى عن أعين دائنيه، كما تدل على ذلك سجلات المحكمة المحفوظة في كنيسة القديس توماس بستراسبورغ إلى أن توفي سنة 1468[15].

وقد كان اختراع كوتنبرغ بمثابة ثورة في عالم الطباعة مما ساعد على تطوير حروفها بشكل سريع، وساهم في انتشار المطابع أولاً في أوربا ومنها إلى باقي أنحاء العالم.

وقبل أن نتتبع طريق انتشار طباعة كوتنبرغ، لابد أن نقف عند فهم خصوصيات هذه الطباعة، لندرك سبب تبني العالم لهذا النوع من الاختراع، في الوقت الذي وقف فيه الاختراع الصيني في مجال محدود، ولم يلاق نفس النجاح والانتشار.

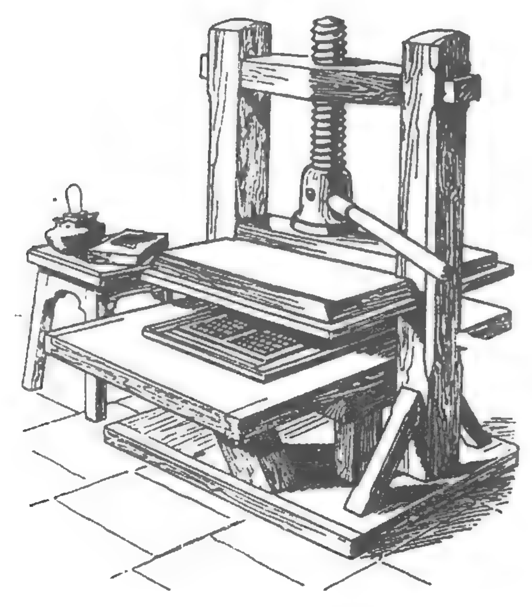
تمكن كوتنبرغ "من صنع أداة نموذجية على هيئة إطار توجد على جانبيه سكتان تسمحان بالإبقاء على الحروف ثابتة أو بتحريكها بالإبهام لتشكيل كلمات أو أسطر يمكن إحكامها بإتقان وجعلها طيعة، وبالتالي قابلة للطباعة... فالأخطاء من الممكن إصلاحها، والحروف تستعمل مرات ومرات، وكان يستخدم قالباً معدنياً منفصلاً لكل حرف على حدة، وعن طريق هذا القالب، يمكن صب حروف طباعة كثيرة متشابهة. وتحتاج القوالب إلى صنف معدني لين بما يكفي لتسهيل عملية السبك، ومتين في الوقت نفسه بما يكفي

15- لا كروا Lacroix: Histoire de l'imprimerie مرجع سابق، ص. 78. بينما في دائرة معارف الشعب، السابقة الذكر، واعتماداً على وثيقة تحمل تاريخ 26 فبراير 1468م تثبت أن كوتنبرغ ظل منصرفاً إلى الطباعة إلى حين وفاته، حيث إن الدكتور "كونراد هيومري" عمدة مدينة ماينز في ذلك الحين، أعطاه قوالب وحروفاً وأدوات وأشياء أخرى خاصة بفن الطباعة، مما وجد بعد موت كوتنبرغ.

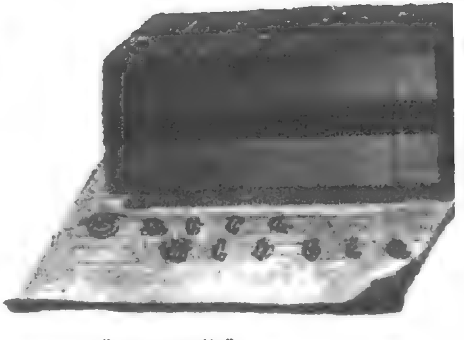
لتكون لديه القوة الكاملة على تحمل المئات من العمليات المطبعية، ومن المفروض أيضاً عدم قابليته للتمدد أو التقلص أثناء صهره أو صبه في القالب الأصلي للحروف، وأن يعود إلى حالة صلبة بمجرد تبرده"[16].



رسم طابع عربي اندلسي
قديم يعود لسنة 750 هـ / 1349م



مطبعة كوتنبرغ حوالى 1450 م



قوالب معدنية



حرف طباعة معدني مصبوب من قوالب

الشكل (1)

16- فوزي عبد الرزاق، **مملكة الكتاب**، مرجع سابق، ص. 79.

وبهذا اهتدى كوتنبرغ إلى اختراع "خليط معدني فريد من نوعه يحتوي على ثمانين في المائة من مادة الرصاص، وخمسة من المائة من مادة القصدير، وخمس عشرة في المائة من مادة الأنتيمون للتمكن من الحفاظ على كتلة ثابتة طوال المرحلة التي تستغرقها صناعة القالب الأصلي للحرف. وكان كوتنبرغ يحتاج إلى حوالي خمسين ألف قطعة منفردة من الحروف تستعمل في كل مرة بشكل جعل الدقة والسرعة والتكلفة التي يتم بها ذلك القالب الأصلي وكذا مراحل سباكته أمراً حاسماً، إذ تختزن الحروف في صناديق ذات أدراج وتسحب من مكانها حرفاً تلو الآخر لتصفيفها في أسطر، وبعد الانتهاء من طبع الصفحة، تعاد الأحرف إلى الأدراج المخصصة لها واحدً تلو الآخر"[17].

فهذه التقنية الجديدة تظهر الفرق الشاسع بين الاختراع الذي اهتدى إليه كوتنبرغ، وبين ما كان سائداً عند الصينيين أو غيرهم. فالحروف المعدنية الجديدة متحركة وتنجز عملاً واضحاً وبالإمكان التحكم في استعمالها، كما أنها تدوم مدة زمنية طويلة ويمكن تكرار استعمالها وتعدده، عكس الحروف الصينية الخشبية التي تتميز بكونها جامدة، وغير قابلة لتكرار الاستعمال حيث تتطلب تحضير قطع خشبية جديدة عند طبع كل كتاب جديد، لأن الحروف تنكسر بسرعة وتنمحي معالمها.

كما أن استعمال كوتنبرغ للورق والحبر الأوربيين يتلاءم بشكل فعال مع طريقته في الطباعة. فالورق الأوربي متين ورطب تدخل في صناعته ألياف الكتان والقنب، في حين نجد أن الورق القديم الذي اعتمدت عليه الطباعة الصينية القديمة رقيق غير متماسك، وله قابلية كبيرة للانطواء والكسر، بالإضافة إلى أن سطحه يسمح بنفوذ الحبر إلى الداخل[18]. ومن جهة أخرى فالحبر الأوربي يعتمد في جزء كبير من تركيبته على مادة الزيت، بينما يعتبر الماء من أهم مكونات الحبر الصيني مما يتسبب في تلطيخ الحروف المطبوعة وعدم وضوحها. لذا يمكن القول بأن كوتنبرغ استفاد من الورق والحبر الأوربيين لإنجاز طباعة جيدة واضحة ودقيقة.

ومن جهة أخرى نلاحظ أن كوتنبرغ لم يصطدم بما اصطدم به الصينيون من قبل، ذلك "أن الحروف الهجائية الأوربية والمقتبسة من الأبجديات اليونانية والفينيقية

17- نفسه ص80 .

18- Jonathan. M. Bloom, Revolution by the Ream- A History of paper - Revue Aramco World - May/ June, 1999, pp. 25-39.

والرومانية يسهل تحضير مجسماتها والبالغ عددها ستة وعشرين حرفاً، في حين أن وفرة عدد الحروف الصينية وصعوبة رموزها، جعلاها لا تستجيب لمتطلبات فن الطباعة الجديد. وهكذا على سبيل المثال نجد كوتنبرغ قد احتاج في طبع الكتاب المقدس إلى استعمال خمسين ألف قطعة من الحروف الأبجدية البالغ عددها ستة وعشرين. في حين كان يتطلب طبع مثيلتها بالحروف الخشبية الصينية توفير ما يزيد عن مليون قطعة من الحروف"[19]،مما يظهر صعوبة انتشارها وعدم الرغبة في اقتنائها.

بالإضافة إلى العوامل التقنية السابقة، فإن ما عرفته أوربا من ازدهار اقتصادي ورواج تجاري، بالأخص ألمانيا خلال القرن الخامس عشر، كان من أكبر العوامل التي دفعت باختراع كوتنبرغ نحو النجاح والانتشار بسرعة في باقي دول العالم، يضاف إلى ذلك عامل أساسي يتمثل في التطور الثقافي والنهوض الحضاري الذي عرفته أوربا خلال هذه الفترة، جعل من المطبعة الجديدة بالنسبة لأوربا أداة لنشر المعرفة ولإثراء الحوار الحضاري، مكنها من التغلب على بعض الصعوبات والعراقيل التي واجهتها، ومنها على سبيل المثال ردود الفعل السلبية من طرف رجال الدين وكذا من طرف الناسخين، فقد كان رجال الكنيسة ينظرون في بداية الأمر إلى الكتب المطبوعة شزراً، معتبرينها وسيلة للشر يستعملها الأشرار، حيث تكون ثمرتها اللعنة، خصوصاً حينما استعملت في ميادين مخالفة لتعاليم الكنيسة، كإصدار بعض الشروحات للكتاب المقدس. أما النساخ الذين كانوا يحتكرون ميدان إنتاج الكتاب، فقد قاوموا الطباعة مقاومة شديدة، واعتبروها عدواً ألحق بهم فادح الأضرار، وعاملاً سلب معيشتهم وهدد ازدهار حرفتهم، فزعموا بأنها من عمل الشياطين والمشعوذين والسحرة. لكن هذه الوضعية لم تستمر طويلاً فسرعان ما تبنتها الكنيسة حينما استشعرت الحاجة إليها، ذلك أن رجال الدين أمام حاجتهم إلى توفير أعداد كثيرة من الكتب المقدسة، كانوا يقومون بتجنيد المئات وأحياناً الآلاف من الناسخين العاملين في مختلف الكنائس والأديرة بأوربا، الذين كانوا يستغرقون وقتاً طويلاً لإنجازها، فرأوا بأن استعمال المطبعة لهذا الغرض المقدس سيوفر الجهد والوقت ويسمح بالتفرغ للعبادة، وبالتالي سيساعد على الزيادة في توفير نسخ الكتاب المقدس بأقل جهد وفي أقصر وقت ممكن. وهكذا استفادت الكنيسة بدورها

19- فوزي عبد الرزاق، مملكة الكتاب، مرجع سابق، ص 82.

من تكنولوجية الطباعة فتبنتها، مما أعطى دعماً ودفعة قوية لانطلاقها، كما أن بعض الناسخين ألحقوا بمؤسسة الطباعة كمصححين أو نقاشين مما خفف من حدة معارضتهم.

وهكذا وجد الأوربيون في اختراع كوتنبرغ التقنية الأكثر فاعلية من المستحيل الاستغناء عن خدماتها، مما ساهم في سرعة انتشارها وتطورها بل إدخالها وإدماجها في المجال الاقتصادي والاجتماعي والثقافي، لتصبح أداة لإثراء الحضارة في التاريخ الحديث.

1. انتشار الطباعة في أوربا:

انتشر فن الطباعة وتطور تطوراً سريعاً في الثلاثين سنة الأخيرة من القرن الخامس عشر، حيث وصل عدد المطابع في أوربا إلى ما ينيف عن المائتين بما في ذلك مطابع الأديرة[20]. وانتشر استعمال الحروف المعدنية المتفرقة حتى بلغ ما طبع بها في أقل من خمسين عاماً نحو أربعين ألف مطبوع، بلغ مجموع نسخها عشرين مليون نسخة[21].

وقد سبق أن أشرنا إلى استيلاء فوست وشريكه شوفر على آلات كوتنبرغ، وقاما بتأسيس مطبعة جديدة، يرجع إليها الفضل في تطوير هذا الفن الجديد الذي عرف طريقه إلى الانتشار نحو أوربا.

وتجدر الإشارة إلى أن سبب انتشار هذا الاختراع في أوربا، يرجع إلى كارثة حلت بمدينة ماينز سنة 1462م حين نشب خلاف بين أميرين على كرسي الأسقفية انتهى بحرق وتخريب المدينة، فتوقفت مطبعة فوست وشوفر وهاجر عمالها إلى أنحاء أوربا واشتغلوا هناك بالطباعة لحسابهم الخاص. وكان الإيطاليون أسبق الأمم الأوربية إلى اقتباس فن الطباعة من الألمان، فأنشئت أول مطبعة بمدينة سوبياكو Subiaco بالقرب من روما بأحد الأديرة سنة 1464م على يد عاملين من عمال مطبعة شوفر الألمانية.

20- خليل صابات، تاريخ الطباعة في الشرق العربي، مرجع سابق، ص. 17.

21- علي حسين عاصم، دائرة معارف الشعب، الجزء 6 من المجلد الأول، الرقم 58، ص. 584.

وهذه المطبوعات الأولية المسماة Incunables أي الطبعات الاستهلالية أو طبعات المهد، وهي المطبوعات التي ظهرت ما بين 1455 و1500م وتمتد في دول الشمال إلى سنة 1555م، وكلمة Incunable مشتقة من كلمة Cunabulum اللاتينية ومعناها المهد، وفي بعض الكتب العربية يُستعمل مصطلح بواكير المطبوعات نسبة لباكورة التي تعني أول ما يدرك من الثمر.

ظهرت بعدها مطبعة البندقية سنة 1467م حيث أصدرت مطبعة ألدين (Aldine Press of Venice) مطبوعات في الآداب اليونانية واللاتينية[22].

أما فرنسا فقد تعرفت على منتجات الطباعة الحديثة عن طريق الألماني فوست، الذي سافر إلى باريس سنة 1466م حاملاً معه نسخاً من الكتاب المقدس المطبوع في مطبعته بماينز، فكفّره بعض الفرنسيين وألقي به في السجن، إلى أن أطلق لويس الحادي عشر سراحه ليقف منه على أسرار هذه الصناعة. لكنه توفي في هذه الأثناء، فبعث لويس الحادي عشر لإحضار عمال من ألمانيا لهم دراية بفن الطباعة، وهم: كرانتز Krantz وجيرنج Gering وفريبيرجر Freiburger[23]. وباشر هؤلاء طبع بعض الكتب بباريس، فأنجزوا حوالى اثنين وعشرين كتاباً كلها باللاتينية ما بين عامي 1470 و1473م، لكن الناسخين رأوا في ذلك قضاء على مهنتهم وقطعاً لأرزاقهم، فحاربوهم واتهموهم بالكفر والسحر، وألّـبُوا عليهم برلمان باريس الذي أمر بمصادرة مطبوعاتهم، لكن لويس الحادي عشر منحهم حمايته ووضعهم تحت وصايته، وأغدق عليهم الامتيازات. وعند وفاته سنة 1483م كان فن الطباعة لا زال لم يثبت أقدامه جيداً في فرنسا، مما جعل خلفه لويس الثاني عشر يحذو حذوه في الاهتمام بهذا الفن الجديد، فأنشئت في عهده العديد من المطابع بلغ عددها في عهد فرانسوا الأول (1515 - 1547م) نحو سبعين مطبعة في مدينة باريس وحدها[24].

وعبر فرنسا انتقلت الطباعة إلى إسبانيا ابتداء من سنة 1471م على يد "لامبيرت بالمارت" الذي أنشأ أول مطبعة بمدينة بلنسيا سنة 1474م، بعدها ظهرت أهم المطابع بمدينة إشبيلية في مستهل القرن السادس عشر.

وانتقلت الطباعة إلى أنجلترا على يد "وليم كاكستون William Caxton"، الذي أنشأ أول مطبعة سنة 1477م بمدينة "وستمنستر" استطاعت إنجاز نحو مائة مجلد خلال

22- Sevend Dahl, Histoire du livre, Editions Lamarre-Poinat, Paris 1960, pp. 127-136.

23- بينما ذكر سفند دال (المرجع السابق) أن اثنين من أساتذة السوربون وهما غليوم فيشيه Guillaume Fichet وجان دي لابيير Jean de la Pierre هما اللذان جلبا عمال المطبعة من ألمانيا، والدليل على ذلك إقامة أول مطبعة بجوار السوربون.

24- سفند دال، تاريخ الكتاب من أقدم العصور إلى الوقت الحاضر، ترجمة محمد صلاح الدين حلمي، القاهرة، 1958م، ص. 117.

خمسة عشر عاماً، تضمنت نصوصاً دينية وفنية وأدبية وفلسفية. لكن السلطات الحاكمة بأنجلترا في الكنيسة والدولة استشعرت الخوف ممّا ينتج من أثر عن الطباعة في بعث الأفكار الحرة بين أفراد الشعب، فأصيبت بالانزعاج، وعملت على مراقبة إنتاجها وعرقلة خطاها، الشيء الذي أدى إلى هبوط المستوى الثقافي والفني للطباعة في القرن السادس عشر. ورغم كل هذه العراقيل تمكنت الطباعة من الاستمرار والانتشار في كل أنحاء أنجلترا.

وفي نفس التاريخ ظهرت الطباعة في بلجيكا ابتداء من سنة 1472م، كما ظهر أول إنتاج مطبعي بالأراضي المنخفضة سنة 1473م، وبفيينا Vienne سنة 1483م، بعدها انتقلت إلى باقي شمال أوربا في أواخر القرن الخامس عشر، ولم يدخل فن الطباعة روسيا إلا بعد ذلك التاريخ بقرن من الزمان تقريباً.

أما في العالم الجديد، فقد بدأت الطباعة بمدينة المكسيك بناء على طلب كبير الأساقفة الحاكم عام 1539م، حيث أدخل الإسباني "جون كرومبيرجر" أدوات الطباعة ومعها طباع يدعى "جيوفاني باولي".

ويعتبر "ستيفن داي" المستوطن الأنجليزي أول طباع في الولايات المتحدة الأمريكية وذلك في بداية سنة 1630م، وإن كان ارتبط فن الطباعة بابنه "ماتيو داي".

عرفت الطباعة هبوطاً في مستواها الفني والثقافي خلال القرن السادس عشر، بسبب الضغوطات التي مورست عليها من طرف رجال الكنيسة، الذين وجّهوا هذا الفن وجهة دينية بحتة، هدفهم في ذلك طبع الكتاب المقدس من جهة، ونشر آرائهم الدينية من جهة أخرى. لكن هذا الهبوط أعقبته مراحل من الازدهار والتقدم، خلال القرون الثلاثة الموالية، حيث دب الانتعاش في هذا الفن الذي استقطب العديد من الأيدي العاملة، ومن رؤوس الأموال، وتحول الكثير من الخطاطين والرسامين القدماء إلى طباعين، وتحول التجار إلى أصحاب مطابع أو إلى ناشرين، مما جعل هذا الفن يسهم بقدر كبير في إثراء الاقتصاد الأوربي، وفي رقي المجتمع الإنساني وحضارته.

2. الطباعة العربية بأوربا:

لم يمض على اختراع كوتنبرغ إلا وقت وجيز، حتى سارع الأوربيون إلى صنع الحروف العربية لطبع كتبهم الدينية ونشرها بين البلدان الشرقية، الأمر الذي يثار معه السؤال حول الأسباب والدوافع التي حدت بالأوربيين إلى طبع الكتب العربية في وقت مبكر، وذلك بالنظر إلى نوعية هذا الإنتاج المطبوع ومواضيعه.

بديهي أن أهم دافع للأوربيين لاختراع الحروف العربية كان دينياً صرفاً. فخوفهم من الإسلام قوّى حمى التنصير لديهم. فبعد أن يئس دعاة التنصير من تخريب العربية ومحو هويتها، عملوا على بث الفكر النصراني ونشر الثقافة المسيحية بين العرب، وتعريف المسلمين بما لدى النصارى من تراث وعقائد، حيث أطلق على هذا الاتجاه "تنصير العربية"[25]. فترجمت إلى العربية الكتب المسيحية المقدسة والصلوات والأدعية والمواعظ والطقوس الدينية، وبذلت المساعي لطبعها بالحروف العربية ونشرها بين البلدان الشرقية.

يضاف إلى ذلك عنصر آخر مؤثر يتمثل في أن انتشار الإسلام وانتصاره على قوتين عسكريتين وسياسيتين في العالم وهما الفارسية والبيزنطية، ووصوله إلى أوربا عن طريق الأندلس، وانهزام الصليبيين أمام قوات صلاح الدين الأيوبي، ثم ظهور قوة إسلامية جديدة تتمثل في الدولة العثمانية، ومزاحمتها للنصرانية من الشرق، كل هذه العوامل ساعدت على تضييق الخناق على النصرانية، وجعل رجالها يشعرون بالخطر المحدق وبالخوف على ديانتهم، فحرصوا على معرفة عقلية هؤلاء الفاتحين الجدد، ومعرفة سر هذا الدين، ولعل هذا العامل كان حافزاً لمطبعة كوتنبرغ في بدايتها على نشر كتيب بعنوان Tukenkalender يحذر فيه مؤلفه أوربا من الإسلام، ومن تنامي قوته في الشرق، وخطره الماحق على أوربا[26]. وبذلك دفع الخوف من الإسلام بالعديد من رجال الدين

25- فؤاد حمد رزق فرسوني، طباعة العربية في أوربا، مجلة عالم الكتب، العدد 5، ربيع الأول والثاني، 1415 هـ/ شتنبر وأكتوبر 1994م. ص 464

26- ولعله هو المحفوظ بمكتبة الدولة في ميونيخ بعنوان "تحذير النصرانية من الأتراك "Eine Mahnung der Christenheit Wikder die Turken" وهو مطبوع بحروف كوتنبرغ سنة 1454م، ولم تبق منه سوى نسخة واحدة فقط. انظر قاسم السامرائي، الطباعة العربية في أوربا، ندوة "تاريخ الطباعة العربية حتى انتهاء القرن التاسع عشر"، مركز جمعة الماجد للثقافة والتراث، دبي، والمجمع الثقافي - أبو ظبي، 1996م، ص. 52.

المسيحيين، إلى تكريس حياتهم لتعلم اللغة العربية، ودراسة الإسلام وفهمه، وانكبوا على ترجمة المؤلفات الإسلامية الكبرى إلى اللغة اللاتينية، ليتمكنوا من التواصل مع المسلمين من خلال الجهاز اللغوي[27]. وهذا الجانب هو الذي يعطي تفسيراً للاهتمام المبكر للأوربيين بصنع الحرف العربي، ويظهر ذلك جلياً من خلال طبيعة المطبوعات العربية الأولى بأوربا، حيث حظيت الكتب المقدسة ولا سيّما الإنجيل والتوراة وسفر المزامير بالنصيب الأكبر، خدمة لأهداف الكنيسة في التنصير، وبث عقائدها في الشرق الإسلامي، حيث أشرف رجالها بأنفسهم على عملية الطبع العربي. وكان أول كتاب عربي طبع هو كتاب "صلاة السواعي" بمدينة فانو الإيطالية[28] وذلك سنة 920هـ/ 1514م. يقع الكتاب في مائتين وست وثلاثين صفحة، طبع باللونين الأحمر والأسود، ويحمل في آخره تاريخ طبعه والمشرف على ذلك[29].

انتقلت المطبعة العربية بعد ذلك إلى مدينة جنوة الإيطالية، حيث طبع بها سفر المزامير بأربع لغات: العبرية واليونانية والعربية والكلدانية، ومع كل لغة من هذه ترجمة لاتينية مطابقة لها، وقد تم ذلك سنة 921 هـ/ 1516م. واستعمل في طباعة النسخة العربية من المزامير الخط المغربي، وهو كوفي مبسط، كان يستعمل آنذاك في المراسلات بين المغرب وجنوة[30].

أما الكتاب الثالث الذي طبع في أوربا بالعربية، فكان هو القرآن الكريم بمدينة البندقية 944 هـ/ 1537-1538م، وقد تفاوتت الآراء وتعددت في تحليل الهدف من نشر القرآن، فالبعض يرى بأن الأسباب كانت تجارية، لكون عائلة باغانيني Paganini

---

27- يظهر ذلك جلياً من كلام أحد المستشرقين "سكاليخر" في قوله: "إنه يجب دراسة اللغة العربية لأغراض تنصيرية، وذلك لمساعدة اللاهوتيين الغربيين لدحض القرآن وتحويل المسلمين إلى النصرانية". كما يؤيد ذلك تلميذه "توماس آربنيوس" بقوله "إن لدى المسلمين علماء كلام أكثر مما أتمنى، وهم في غالبيتهم فاسدون ضالون، لأنهم أعداء الألوهية والصليب المخلص، ومع هذا فإن تعلم العربية - كما يستطيع أي إنسان أن يرى ذلك بسهولة - مفيد للنصارى، بل حتى ضروري لكي نعيد إلى المسيح الكثير من هذه الأمة العظيمة، فإنه بدون هذه اللغة لا يمكن أن يفهموا، ولا يمكن أن نجعلهم منحرفين عن هذه الهرطقات العنيدة التي سممت عقولهم".

28- مدينة إيطالية صغيرة، جنوب البندقية. لعبت دوراً مهمًا في تاريخ الطباعة الشرقية، وخاصة العبرية بفضل الطباع اليهودي جرشون صنصينو Gershon Soncino والذي كان يشرف على مطبعة فانو.

29- توجد نسخة منه بالمكتبة الوطنية بباريس، وصلاة السواعي هي طقوس مسيحية حسب كنيسة الإسكندرية.

30- وحيد قدورة، بداية الطباعة العربية في إستانبول وبلاد الشام، مرجع سابق، ص. 21.

التي قامت بطبعه، كانت لها علاقات تجارية مع الشرق من خلال صنع الورق وترويجه «وفكرت في نتاج تصدره للسوق العربية التركية، وأعدت طبعه خصيصا للجماهير الاسلامية التي لم تملك بعد آلة الطباعة»[31]، بينما يرى البعض أن الأسباب تكمن في رغبة الأوربيين جذب أنظار المسلمين في الشرق العربي إلى وسيلة جديدة من وسائل إشاعة المعرفة وهي الطباعة، وذلك بطبع أقرب كتاب إلى قلوب المسلمين ألا وهو القرآن[32]. وهنا لا يمكن أن نغفل رغبة الأوربيين في التعرف على الإسلام عن طريق طبع كتب العرب الدينية ودراستها وترجمتها وعلى رأسها القرآن الكريم. يؤيد ذلك ما جاء على لسان المستشرق الهولندي أربنيوس بقوله: "لا تستطيع أن تتعلم العربية بدون القرآن، كما أنك لا تستطيع أن تتعلم العبرية بدون التوراة"[33]. فطَبْعُ القرآن وترجمته في هذه الفترة بالذات كان يخدم أغراض الأوربيين، وذلك لمساعدة اللاهوتيين الغربيين لدحض القرآن وتحويل المسلمين إلى النصرانية، وتظهر هذه الرغبة في تصريح المستشرق السابق الذكر: "إن معرفة المصادر الفقهية الإسلامية شرط أساس لأية مجادلة مثمرة مع المسلمين"[34].

وكما تضاربت الآراء حول أسباب طباعة القرآن الكريم بأوربا، اختلفت المعلومات حول تحديد تاريخ هذه الطباعة، والمكان الذي طبعت فيه، وكذا المصير الذي آلت إليه، والصدى الذي أحدثته في أوربا المسيحية وفي العالم الإسلامي.

فقد ذكرت الدراسات تواريخ مختلفة للطبعة الأولى للقرآن تنحصر ما بين سنتي 1499 إلى 1538م. "فأولغابنتو" ذكر أن أول كتاب طبع بأحرف عربية هو القرآن وذلك سنة 1499م، ويقول باحثون آخرون أن ذلك تم سنة 1508م، ويذكر آخرون عام 1518م، بينما يرجح البعض سنة 1530م كتاريخ لطباعة أول قرآن بأوروبا[35].

31- يحيى محمود ساعاتي، تاريخ طباعة القرآن الكريم في أوربا في القرنين السادس عشر والسابع عشر الميلاديين، مجلة عالم الكتب، العدد الخامس، ربيع الأول والثاني 1415 هـ/ شتنبر وأكتوبر 1994م، ص. 518.

32- نفسه ص 516.

33- قاسم السامرائي، الطباعة العربية بأوربا، مرجع سابق، ص. 70.

34- نفسه، ص. 74.

35- أبو الفتوح رضوان، تاريخ مطبعة بولاق، القاهرة، 1953م، ص. 6.

كما وقع الاختلاف أيضاً حول تحديد مكان الطبع، فأولغابنتو يقول إنه طبع في البندقية، وقد سار في هذا المنحى محمد ماهر حمادة، في حين يذكر البعض أن طباعته كانت في روما[36].

أما عن مصير هذه الطبعة من القرآن الكريم، فالبعض يذكر أنها لم توزع بتاتاً في المشرق الإسلامي، ربما لعدم جودة وإتقان حروف الطباعة ووجود الأخطاء الطباعية فيها، وعدم العناية بالفواصل والنقط، مما أدى إلى إحجام المسلمين عن شراء هذه النسخة مع ما عرف عن عنايتهم الشديدة بكتابة القرآن[37]، أو كان مرد ذلك ربما إلى الصراعات القائمة حينها بين المسيحيين والمسلمين، مما جعل العديد من الباحثين يؤكدون أن الكنيسة قامت بإحراق جميع النسخ وإتلافها، لكون طباعة القرآن بأية لغة كان على رأس قوائم الكتب الممنوعة، خوفاً من ان تؤثر في عقائد المسيحيين، ولذا منعت الكنيسة نشره أو ترجمته. وربما كان هذا المنع وراء رواية إحراق البابا لمعظم نسخ القرآن المطبوعة[38].

لكن الباحثة الإيطالية أنجيلا نيوفو Angela Nuovo، تؤكد اكتشاف نسخة من طبعة القرآن الكريم، في مكتبة الدير الفرنسيسكاني للقديس ميخائيل بالبندقية. وفي هذا السياق تقول: "ظهرت النسخة في حالة جيدة بالبلد الذي طبعت فيه منذ أربعمائة وخمسين سنة"[39]. وقد أعطت الباحثة وصفاً دقيقاً للنسخة من حيث الحجم وعدد الصفحات، ونوع الحروف العربية، كما وضعت تاريخاً دقيقاً لهذه النسخة يتراوح ما بين 9 غشت 1537م و9 غشت 1538م، وفندت الروايات القائلة بإحراق الكنيسة لنسخ القرآن، معتمدة في ذلك على وجود تأشيرة مثبتة على هذه النسخة من طرف الكنيسة، مما يدل

36- دائرة المعارف البريطانية الجديدة، المجلد 15، ص. 345.

37- يحي ساعاتي، تاريخ طباعة القرآن، مرجع سابق، ص 519.

38- Devic. (M), Une traduction inédite du Coran, Paris, 1883, p. 25.

39- نيوفو أنجيلا، ظهور النسخة العربية للقرآن الكريم، ترجمة المنجي الردادي، تقديم عبد الجليل التميمي، المجلة التاريخية المغربية، العدد 53 ـ 54، يوليو 1989م، صص. 179 - 204.

سبق للكاتبة أن نشرت بحثها بالإنجليزية سنة 1987م مرفقا بصور من تلك الطبعة القرآنية، ثم طلبت من عبد الجليل التميمي مدير مركز الدراسات العثمانية والموريسكية والتوثيق والمعلومات بتونس، العمل على نشر دراستها بالعربية، فأوكل مهمة الترجمة إلى المنجي الردادي.

على موافقتها على نشر القرآن. وترجع الباحثة المذكورة ظروف اختفاء هذه الطبعة إلى أسباب اقتصادية، حيث إنها لم تحقق ربحاً مادياً لعدم اهتمام الأوربيين بطبعة عربية للقرآن من جهة، ولإحجام المسلمين عن اقتنائها لعدم جودتها واحتوائها على العديد من الأخطاء من جهة ثانية، مما دفع بصاحب المطبعة "ألساندرو باغنيني Alessandro Paganini" إلى إتلاف جميع النسخ بواسطة الرحى لاستعادة الورق وإعادة استخدامه[40].

الشكل (2) صفحة من المصحف الشريف، المطبوع بالبندقية ما بين 1537م - 1538م
(يوجد بمكتبة الدير الفرنسيسكاني للقديس ميخائيل بالبندقية)

40- المرجع السابق، ص. 181 - 190.

والمهم أن هذه الدراسة تعد الأولى التي كشفت عن وجود النسخة الوحيدة من الطبعة العربية الأولى للقرآن بأوربا.

وهكذا يتبين مما سبق بأن المطبوعات العربية الأولى بأوربا (**صلاة السواعي**، **سفر المزامير**، **القرآن الكريم**) تؤكد أن الباعث الديني كان المحرك الأول والأساسي من وراء هذه الطباعة.

ومع نهاية القرن السادس عشر بدأ الجانب العلمي يطغى على الديني، بسبب النشاط القوي الذي عرفته حركة الاستشراق الأوربي، واهتمامها الشديد بدراسة الثقافة العربية، وبهذا تأسست أشهر مطبعة للغات الشرقية بروما وهي "مطبعة الميدتشي Press Medicis" والتي أصدرت مطبوعات عربية عديدة منها كتاب "**مبادئ اللغة العربية**" ليوحنا ريموندي، وكتاب "**نزهة المشتاق**" للإدريسي وذلك سنة 1592م، ثم "**قانون ابن سينا في الطب**" سنة 1593م. كما نشرت هذه المطبعة في سنة 1595م كتاب "**تحرير أصول الهندسة لإقليدس**" من تأليف نصر الدين الطوسي.

ومع بداية القرن السابع عشر انتشرت الطباعة العربية في البلدان الأوربية ونشطت أسواقها، وتنوعت منشوراتها، ومن أشهرها مطبعة سافاري Savary[41] بفرنسا والتي تأسست سنة 1616م بباريس ثم انتقلت إلى روما، ومن أهم منشوراتها كتاب "**التعليم المسيحي**" و"**مبادئ اللغة العربية**" لمنصور شالاق في سنة 1622م، وكتاب "**إيساغوجي في المنطق**" سنة 1625م. كما اشتهرت في فرنسا المطبعة الشرقية الملكية بباريس، التي اهتمت بطبع الكتب العلمية العربية.

وكانت أشهر المطابع العربية بأوروبا هي التي تأسست بهولندا وعلى الخصوص بمدينة "ليدن Leiden" والتي نشرت ثمانية وثلاثين كتاباً بالعربية في القرنين السادس عشر والسابع عشر، أهمها كتاب "**الآجرومية**" في النحو الذي طبع سنة 1617م، كما ظهرت طبعة مختصرة للكتاب تحت عنوان "**مبادئ اللغة العربية**".

41- فرانسوا سافاري دي براف François Savary de Brèves، كان يشغل منصب قنصل لدى الباب العالي ما بين (1591-1606م) عمل أثناءها على دراسة العلوم الشرقية، كما بذل مجهودا كبيراً لتوحيد المسيحيين الشرقيين مع البابوية بروما، وذلك قصد إزعاج الدولة العثمانية المسلمة. وكان هذا وراء تأسيسه لمطبعة عربية عملت على نشر الكتب المسيحية قصد توزيعها في الشرق.



كِتَابُ ٱلْجَرُومِيَّةِ
وَمِأيَةُ ٱلْعَامِلِ
GRAMMATICA
ARABICA
DICTA
GJARVMIA,
& Libellus
CENTVM REGENTIVM
Cum versione Latina
& Commentariis
THOMAE ERPENII.

LEIDAE,
Ex Typographia ERPENIANA Linguarum
Orientalium.
1617.

الشكل (3) كتاب الآجرومية المطبوع بمدينة ليدن (هولندا) سنة 1617م

وتميزت المطابع العربية بهولندا عن غيرها بإيطاليا وفرنسا بمحتوى المطبوع العربي المتنوع والذي اعتنى بالمؤلفات العلمية واللغوية والتاريخية للمسلمين. حيث اهتم المستشرقون بطبع الكتاب العربي، منهم توماس أربنيوس (1584-1624) مدرس اللغات الشرقية بجامعة ليدن بهولندا، حيث أسس مطبعة في بيته الخاص، وكان يشرف

عليها بنفسه، وكلف أحد الاخصائيين بحفر الحروف العربية، وأصدرت مطبعته العديد من الكتب بالعربية منها النص البروتيستاني للعهد الجديد (1616)، وكتاب "أمثال لقمان الحكيم" (1615)، وكتاب "تاريخ المسلمين" لجرجس المكين بن العميد (1625)، بالإضافة إلى مجموعة من محاضرات أربنيوس مدح فيها ثراء اللغة العربية وعراقتها وذكر منافعها[42].

وقد تعززت الطباعة العربية في أوربا، بتأسيس مطابع جديدة في كل من ألمانيا وأنجلترا، ساهمت بدورها في نشر العديد من المؤلفات العربية، بلغت ذروة نشاطها في النصف الأول من القرن السابع عشر، حيث تم طبع مائة وأربعة عشر كتاباً[43].

ومهما كانت أهداف أوربا من نشر الكتاب العربي، فإنها ساهمت في إيصال الثقافة العربية وانتشارها في أوربا، وزادت من إقبال الأوربيين على تعلم اللغة العربية، كما أنها وجهت أنظار المسلمين في الشرق العربي إلى وسيلة جديدة لنشر المعرفة بطريقة سريعة وعلى نطاق واسع ألا وهي آلة الطباعة.

3. انتشار الطباعة في العالم الإسلامي:

يظهر أن الصبغة الدينية التي طغت على المطبوعات العربية في أوربا - كما سبق أن رأينا - والأخطاء الكثيرة التي كانت تحملها تلك المطبوعات خصوصاً نسخ القرآن الكريم، كانت وراء رفض المسلمين استخدام هذا الفن الجديد حتى مطلع القرن 12هـ/ 18م، وإن كان قد سبق هذا التاريخ، ظهور مطابع بتركيا في أواخر القرن الخامس عشر، لكنها كانت ذات حروف عبرية، أنشأها أحد علماء اليهود المدعو "الربي إسحاق جرسون Gerson" بمدينة الأسِتَانة، لينشر بين اليهود الكتب المطبوعة ويغنيهم عن المخطوطات التي يصعب الحصول عليها لندرتها، وارتفاع سعرها[44].

وحرصاً من سلاطين آل عثمان على الحيلولة دون استفادة رعاياهم من هذا الاختراع الجديد، وقفوا في وجه المطبعة وتصدوا لنشاطها. ربما خوفاً من تحريف وتشويه الكتب

42- انظر وحيد قدورة، بداية الطباعة العربية، مرجع سابق، ص. 34-37.

43- نفسه، ص. 43.

44- الأب لويس شيخو، تاريخ فن الطباعة في المشرق، مرجع سابق، ص. 175.

الدينية الإسلامية خصوصاً القرآن من طرف المطابع اليهودية، مما دفع بالسلطان بايزيد الثاني إلى إصدار فرمان سنة 1485م، نهى فيه رعاياه المسلمين من اتخاذ المطبوعات، كما جدد ابنه السلطان سليم الأول، هذا القرار سنة 1515م[45]. وهناك من يرى بأن أسباب هذا القرار، ترجع إلى العقلية الرجعية للعلماء المسلمين ووقوفهم في وجه أي تجديد، وكذا خوف السلاطين العثمانيين من توفير الكتب عن طريق الطباعة، وما يترتب عن ذلك من انتشار للعلم، ويقظة بين الشعوب، الشيء الذي سيهدد نفوذهم وسلطانهم. وفي هذا الاتجاه يقول خليل صابات: "إن المطبعة يمكنها أن تخفض أثمان الكتب فتجعلها في متناول أكبر عدد ممكن من الناس فيحل العلم محل الجهل. على أنه لا يخفى على أحد أن الأمة المتعلمة تأبى الضيم ويصعب حكمها حكماً استبدادياً"[46].

وربما كان العامل الديني من أقوى العوامل وراء وقوف المسلمين في وجه الطباعة، لعلمهم بأهداف الأوربيين من استعمال الطباعة كوسيلة لمحاربة الإسلام. ويظهر ذلك جلياً من كلام الباحثة آيزنستاين Eisenstein: "قيل إن حركة الإصلاح الديني في أوربا هي أولى الحركات الدينية التي حظيت من الطباعة بالدعم، غير أن الممالك المسيحية الغربية قد سبق لها - قبل لوثر Luther بكثير - أن وجهت نداءاتها إلى الطابعين لحثهم على تقديم الدعم في مواجهاتهم مع الأتراك. كما هلل رجال الكنيسة للتكنولوجيا الجديدة واعتبروها هبة من السماء واختراعاً أنعمت به العناية الربانية على البلدان الغربية دليلاً على تفوقها على قوى الكفر الغارقة في جهلها"[47].

وعلى هذا الأساس، فإن العثمانيين ربما كانوا واعين بأهداف المسيحيين من نشر مطبوعاتهم ببلاد الإسلام، الشيء الذي يفسر موقفهم المتشدد من الطباعة، والذي كان وراء إصدار السلاطين للفرمانات السابقة.

وما يؤكد إعراض المسلمين عن الطباعة، النزاع الذي وقع بتركيا بين بعض السكان وتاجرين أوربيين أحضرا كتباً عربية طبعت بروما، وحاولا بيعها داخل تركيا، لكنهما

45- نفسه، ص. 174. بل يضيف الرحالة أندري تيفي André Thevet، "أن هذا الفرمان سيسلط عقوبة القتل على كل من يستعمل كتباً مطبوعة". انظر: وحيد قدورة، بداية الطباعة العربية، مرجع سابق، ص. 85.

46- خليل صابات، تاريخ الطباعة في الشرق العربي، طبعة ثانية، 1966م، ص. 23.

47- أورده فوزي عبد الرزاق نقلاً عن الباحثة آيزنستاينEisenstein في كتابها "الطباعة عامل تغيير "The Printing Press as an Agent of Change". انظر فوزي عبد الرزاق، مملكة الكتاب، مرجع سابق، ص. 105.

تعرضا لاعتداء شديد من طرف العامة، وأتلفت مطبوعاتهما، مما يعبر عن سخط السكان على المطبعة وعلى إنتاجها، الأمر الذي أدى إلى تدخل السلطان مراد الثالث فأصدر فرمانا سنة 996 هـ/ 1588م، يقدم فيه حمايته للتجار الأجانب، ويشجع بيع المطبوعات العربية بالبلاد[48]. ويمكن اعتبار هذا التاريخ بداية التعامل الرسمي للدولة العثمانية مع منتجات المطابع.

ويرجع الفضل في دخول الطباعة إلى البلاد العثمانية، للجهود التي بذلها سعيد بن محمد جلبي ابن سفير تركيا بباريس، والذي سيصبح فيما بعد صدراً أعظم للإمبراطورية العثمانية. كان سعيد قد شاهد المطبعة أثناء زيارته لباريس، وتعرف على فوائدها، فقدم طلباً للسلطان العثماني أحمد الثالث، يعرض فيه ضرورة تزويد البلاد بالمطبعة، مبرزاً دورها في نهضة أوربا، الأمر الذي أصبح معه لزاماً على المسلمين اللحاق بركب التطور العالمي. وبهذا أصدر الباب العالي فرمانا سنة 1129هـ/ 1717م يمنح بموجبه لسعيد ترخيصاً يجيز استخدام الطباعة في طبع كتب الحكمة واللغة والتاريخ والهيئة وسائر الفنون، على أن يتعهد بعدم طبع القرآن وكتب التفسير والحديث والفقه وعلم الكلام. وأرفق الفرمان بفتوى لشيخ الإسلام عبد الله أفندي تجيز استخدام المطبعة في نفس الحدود المذكورة[49].

وبحصول سعيد جلبي على الإذن بإنشاء المطبعة بالبلاد، بادر إلى تأسيس دار للطباعة بإسطنبول بمساعدة المجري إبراهيم أغا المعروف بإبراهيم متفرقة، والذي سيتولى مهمة الإشراف على دار الطباعة تلك[50]. وقد كان هذا الأخير من أشد المتحمسين لإدخال الطباعة إلى تركيا، وسبق له أن نشر رسالة في الموضوع، ربما كانت من الأسباب القوية التي شجعت أصحاب القرار بالبلاط العثماني، ووضعت حداً للتردد والرفض تُجاه مشروع إدخال

48- نشر هذا الفرمان في الصفحة الأخيرة من كتاب "تحرير أصول الهندسة لأوقليدس" لنصير الدين الطوسي، طبعة روما عام 1595م. والفرمان هو لفظ فارسي معناه أمر أو حكم أو دستور موقع من السلطان. والفرمان العثماني هو قانون بأمر من السلطان العثماني وهو نافذ من دون رجعة عنه.

49- الأب شيخو، تاريخ فن الطباعة في المشرق، مرجع سابق، ص. 177.

50- كان إبراهيم أغا أنكروسي، مجرياً في الأصل. أسره الأتراك في إحدى المواجهات مع القوات النمساوية. عرف بذكائه الحاد وخبرته الكبيرة في الرياضيات والعلوم والفنون، اعتنق الإسلام، فصارت له مرتبة عالية عند كبار رجال الدولة. وعرف بإبراهيم متفرقة لمكافأة نالها من الدولة، حيث يسمي الأتراك تلك المكافأة (متفرقة دركاه عالي). انظر: الأب شيخو، المصدر السابق، هامش 2، ص. 177. بينما يرى وحيد قدورة أن لقب "متفرقة" يعني متعدد المواهب. ندوة اوائل المطبوعات العربية، مرجع سابق، ص. 122.

المطبعة إلى بلاد الإسلام. كتب "إبراهيم متفرقة" مقاله المعروف بعنوان "**رسالة وسيلة الطباعة**" حوالى سنة 1725م، ضمنه الفوائد العديدة للمطبعة، من نشر للمعرفة، وتوفير الكتب بكثرة في زمن قصير، وبسعر منخفض، مما يكون له الأثر الكبير في تثقيف الشعوب ونهضتها، وكذا مساهمتها في إحياء المؤلفات الإسلامية، ونشر التراث الإسلامي على نطاق واسع. ومن جهة أخرى أبرز عيوب النسخ أو الوراقة الكامنة في ضعف الإنتاج الثقافي، الناجم عن تهاون الناسخين مع كثرة الأخطاء عند النسخ، وكذا ارتفاع أسعار المخطوطات، مما جعل التعليم محدوداً يقتصر على طبقة معينة من الشعب. وفي نفس الوقت ربط "متفرقة" إصلاح الدولة العثمانية بإدخال المطبعة للبلاد[51].

ونتيجة لذلك تمكن "إبراهيم متفرقة" من الحصول على جميع الضمانات القانونية لإنجاز مشروعه المطبعي، المتمثلة في القرار السلطاني، وفتوى شيخ الإسلام، كما حصل على حوالى ست عشرة رسالة صادرة من أبرز العلماء والقضاة المعاصرين له، في تقريظ رسالته حول الطباعة، ذاكرين مزايا التقنية الجديدة للكتابة. ويظهر أن هدف "متفرقة" كان يرمي إلى إجماع الآراء حول مشروعه المطبعي، سواء من طرف رجال الدولة، أو من طرف العامة والعلماء المحافظين الذين سبق أن عارضوا دخول المطبوعات إلى بلاد الإسلام. وحتى يعطي الشرعية القانونية لمشروعه المطبعي، تضمن أول كتاب طبع بمطبعة إسطنبول، وهو "**صحاح الجوهري**" سنة 1141هـ/ 1728م، في مستهله صورة فرمان السلطان أحمد الثالث، وفتوى شيخ الإسلام التي تجيز استعمال المطبعة، وكذا رسالة متفرقة السابقة الذكر، مع تقريظ العلماء الستة عشر لها[52].

وهكذا تمكن "إبراهيم متفرقة" من إقناع أصحاب القرار في الدولة العثمانية بإدخال فن الطباعة إلى البلاد، واضعاً حداً للحوار الذي كان قائماً بين المجددين والمحافظين حول إدخال تقنية الطباعة لبلاد الإسلام.

51- ذكر متفرقة في رسالته ما شهدته الكتب الإسلامية من إتلاف أساسي في بغداد على يد المغول وأيضاً في بلاد الأندلس، فأكد أن كوارث من ذلك القبيل ما كانت لتحصل لو طبعت نسخ عديدة من تلك الكتب. انظر: فوزي عبد الرزاق، مملكة الكتاب، مرجع سابق، ص 122.

52- أبو الفتوح رضوان، تاريخ مطبعة بولاق، مرجع سابق، ص. 13.

لكن هذه المطبعة لاقت صعوبات كثيرة على ما يظهر، بسبب تردي الأوضاع الاقتصادية بالبلاد، وعدم تقديم الحكومة أية إعانة مادية لها، كما أن منشوراتها لم تجد الرواج المطلوب، لأن الثقافة كانت مقتصرة على فئة معينة من أفراد المجتمع التركي، الشيء الذي يفسر ضعف المطبعة وقلة إنتاجها بالنسبة لإمبراطورية مترامية الأطراف[53].

وقد سبق ظهور مطبعة "إبراهيم متفرقة"، مطبعة صغيرة بالبلاد العربية، أنشئت بدير قزحيا، أقدم أديرة لبنان، جنوب طرابلس، جلبها رهبان الطائفة المارونية معهم من روما سنة 1610م، كانت ذات حروف سريانية، وجل مطبوعاتها دينية، مما يفسر محدودية انتشار إنتاجها داخل بلاد الإسلام، بعدها أنشئت أول مطبعة عربية في لبنان بدير مار يوحنا الصائغ خلال سنة 1733م، لكن الفن المطبعي بمعناه الصحيح لم تترسخ أقدامه في لبنان إلا بعد إنشاء المطبعة الأمريكية ببيروت سنة 1834م.

وتتفق معظم المصادر التاريخية على كون مطبعة حلب هي أول مطبعة عربية بالمشرق أنشئت سنة 1706م على يد البطريك اثناسيوس دباس[54]، الذي استخدمها في طبع كتاب المزامير، والإنجيل، وكتاب النبوءات، وكتاب الرسائل الدينية. لكنها توقفت عن العمل سنة 1711م، ربما لعدم تمكن أصحابها من توفير تكاليفها، أو ربما لموقف السلطة العثمانية حينها من ظهور المطابع بتراب إمبراطوريتها.

كما ظهرت المطابع بدمشق أثناء احتلال جيوش إبراهيم باشا للأراضي السورية، الذي جلب معه مطبعة حجرية لطبع المنشورات والأوامر العسكرية[55]، أما مطابع الحروف فلم تظهر بدمشق إلا سنة 1855م[56].

53- أورد المستشرق هامر Hammer في تاريخه عن الإمبراطورية العثمانية قائمة بمطبوعات إسطنبول خلال قرن من إنشائها، مرتبة حسب تواريخ الطبع لا تزيد عن أربعة وسبعين كتاباً، منها تقاويم أولى بها ألا تحسب، مما يدل على ضعف إنتاج المطابع العثمانية. أنظر:
Joseph von Hammer -Purgstall , Histoire de l'Empire Ottoman depuis son origine jusqu'à nos jours, Paris, 1839-1844, T. 3, p. 197.

54- خالد عزب، وعاء المعرفة من الحجر إلى النشر الفوري، منشورات مكتبة الإسكندرية، مصر، 2007، ص 75.

55- خليل صابات، تاريخ الطباعة، مرجع سابق، ص. 104.

56- الأب لويس شيخو، مجلة المشرق، السنة الرابعة، عدد أكتوبر 1901م، ص. 878.

ويربط جميع الباحثين المهتمين بتاريخ مصر، دخول المطبعة للبلاد بالحملة الفرنسية بقيادة نابليون بونابرت (ما بين 1798 - 1801م) [57] والذي زود حملته بمطابع ذات حروف عربية وفرنسية ويونانية، واستعملها وسيلة دعاية لحملته تتيح له الاتصال بالناس والتحبب إليهم من جهة، وتساعده من جهة أخرى على تسجيل حوادث الحملة ودراستها، كما تقدمه إلى المصريين وتعلن لهم عن أغراضه ونواياه. وقد أبان نابليون ذلك بوضوح في رسائله إلى العالم الشهير مونج Monge بقوله: "إني أعتمد على المطبعة العربية في الدعاية وعليك"، ويضيف في رسالة أخرى "إني أوصيك خاصة بالمطبعة العربية للدعاية"[58].

أطلق على المطبعة أثناء إبحارها من فرنسا إلى مصر اسم (مطبعة الجيش البحرية)، وكانت مطبوعاتها تحمل العبارة التالية: "طُبع على ظهر لوريان L'Orient في مطبعة الجيش البحرية"، ولما أُنزلت المطبعة بالإسكندرية سميت ب(المطبعة الشرقية الفرنسية)، وحين استقرت بالقاهرة، أصبحت تعرف باسم (المطبعة الأهلية). كما أذن نابليون لطابع فرنسي يدعى "مارك أوريل" بمرافقة الحملة مصطحبا معه مطبعته على ظهر الفرقاطة "العدالة La Justice"، وكانت هذه المطبعة خاصة بطائفة العلماء الذين صحبوا الحملة، فلم تكن تابعة للجيش، وإن كانت مطبوعاتها في خدمته، حيث أطلق على صاحبها لقب "طابع الحملة"[59].

لكن هذه المطابع لم تخدم سوى أغراض الحملة الفرنسية على ما يظهر، فلم يستفد الشعب من نشاطها نظراً لسياسة نابليون، الذي أصدر أمراً فرض فيه رقابة شديدة على المطابع حتى لا تصدر عنها مطبوعات بغير علم القيادة العامة، أو تذيع ما

57- خالد عزب، وعاء المعرفة، المرجع السابق، ص. 78.

58- إبراهيم عبده، تاريخ الطباعة والصحافة بمصر خلال الحملة الفرنسية، القاهرة، 1941م، ص 14 و15. يظهر المؤلف حرص بونابرت على نجاح حملته من الناحية العلمية من خلال رغبته الشديدة في أن يصحبه إلى مصر العالم مونج Monge لشهرته الواسعة وباعه الطويل في ميدان الرياضيات. وفي مقال بمجلة المقتطف، تحت عنوان "حروف الطبع العربية"، يذكر: "بأن نابليون استعان في أول الأمر بمطابع الحجر لنشر منشوراته وأوامره باللغة العربية، ثم أنشأ مطابع الحروف فيما بعد بالقاهرة والجيزة والإسكندرية". انظر: مجلة المقتطف، الجزء الرابع من المجلد الثامن والعشرين، 3 محرم 1321 هـ/ 1 أبريل 1903م، ص. 248.

59- خالد عزب، وعاء المعرفة، مرجع سابق، ص. 79.

من شأنه أن يمس النظام أو يسيء إلى الرأي العام الفرنسي[60]، ولما رحلت الحملة أخذت معها المطابع والحروف.

وقد عرفت الطباعة المصرية قفزة نوعية في عهد محمد علي، بإنشائه لمطبعة بولاق التي أنتجت أول مطبوعاتها سنة 1822م، والتي اعتبرت أساس النهضة الفكرية في مصر الحديثة، بما أحدثته من انقلاب فكري بمنشوراتها في مختلف العلوم والفنون[61].

أما بالنسبة للعراق، فالنشاط المطبعي تأخر بها إلى حدود سنة 1856م، وإن كانت قد ظهرت بها مطبعة حجرية منذ 1830م، لكن نشاطها لم يستمر طويلاً، لعدم إقبال العراقيين على شراء الكتب من جهة، وللعراقيل التي كان يضعها العثمانيون أمام انتشار العلم والثقافة من جهة أخرى[62].

وفي فلسطين، أدخلت الطباعة على أيدي اليهود، وكان ذلك سنة 1830م، حيث أنشأ نسيم باق مطبعة في القدس لطبع الكتب الدينية اليهودية، ولم تظهر الطباعة بالحروف العربية إلاّ سنة 1846م[63].

وخلال نفس الفترة ظهرت الطباعة بالجزائر، على إثر دخول الاستعمار الفرنسي للبلاد سنة 1830م، بعدها ظهرت مطبعة قسنطينة الحجرية سنة 1847م.

أما تونس فقد عرفت فن الطباعة سنة 1861م في إطار الإصلاحات الثقافية التي قام بها الوزير "خير الدين"[64].

وكان المغرب آخر البلدان المغاربية، بل من بين أواخر الدول الإسلامية اتصالاً بفن الطباعة، حيث لم يستعمل المغاربة التقنية الجديدة للكتابة، إلاّ في سنة 1282هـ/ 1865م.

60- أصدر نابليون أمراً بتنظيم المطابع وتعيين المسؤولين عن سياسة المطبوعات في يناير 1799م، يحتوي على ست مواد، أوردها إبراهيم عبده، **تاريخ الطباعة والصحافة بمصر**، مرجع سابق، ص. 33 - 35.

61- أبو الفتوح رضوان، **تاريخ مطبعة بولاق**، مرجع سابق، ص. 49 - 50.

62- محمد سلمان علي، تاريخ الكتاب العربي المطبوع، **مجلة عالم الكتب**، العدد السادس، جمادى الأولى والثانية عام 1416 هـ/ نوفمبر ودجنبر 1995م، ص. 562.

63- خليل صابات، الطباعة العربية، **دائرة معارف الشعب**، ج 6، المجلد الأول، رقم 58، ص 595.

64- محمد سلمان علي، المرجع السابق، ص. 566.

الفصل الثاني

المغاربة وفن الكتابة الجديد

أجمعت كل الدراسات والأبحاث التي أشارت إلى تاريخ الطباعة بالمغرب، على أن المغاربة لم يستعملوا هذا الفن الجديد للكتابة إلا في العقد السابع من القرن التاسع عشر الميلادي، وذلك بعد مرور أربعة قرون على اكتشافه بأوربا، وأن المغرب كان آخر دول الشمال الإفريقي، ومن أواخر الدول الإسلامية إقبالاً على التقنية الجديدة للكتابة، رغم كونه من أقربها إلى أوربا. وهذا ما يدفعنا إلى التساؤل عن الأسباب التي كانت وراء ذلك التأخير، أهي أسباب سياسية ترجع إلى سياسة العزلة والاحتراز التي لجأ إليها المغرب لحماية أرضه من الأطماع الأجنبية، خصوصاً بعد احتلال الجزائر سنة 1830م؟ أم هي أسباب اقتصادية، ناتجة عن الوضعية العامة للاقتصاد المغربي، وما عرفه من هزات خلال القرن التاسع عشر، خصوصاً بعد هزيمة إيسلي سنة 1844م، وحرب تطوان سنة 1859 - 1860م؟ أم هي أسباب اجتماعية، ترتبط بالتوجه العام السائد داخل المجتمع المغربي، المبني على تمسك المغاربة الشديد بالمحافظة على التقاليد، ورفضهم أي تغيير وتجديد أو تفتح على أوربا وحضارتها؟ وهو ما سيحيلنا إلى فهم أسباب رفض المغاربة للمستحدثات التقنية. أم أن الكتاب المخطوط كان كافيا لتلبية حاجة القراء المغاربة، ولم تكن هناك حاجة ملحة لمنتجات المطابع؟ بالجواب عن هذه الأسئلة، سنتعرف إلى أسباب رفض المغاربة للمستحدثات التقنية، ومن ضمنها الطباعة.

ولفهم أسباب التأخير في إقامة مطابع بالمغرب، من الضروري أن نضع المسألة في إطارها التاريخي، وذلك بالوقوف عند أهم المحطات التي عرفها تاريخ المغرب خلال القرن التاسع عشر، والتي تعتبر من فترات المعاناة في التاريخ المغربي.

أولا: الظروف العامة بالمغرب وأسباب تأخر تبني المغاربة لفن الطباعة:

من المعلوم أن الموقع الاستراتيجي للمغرب، جعله صلة وصل بين القارتين الأوربية والإفريقية، وبين دول الشرق ودول الغرب، ومكنه منذ العصور التاريخية القديمة من

الاحتكاك بحضارات مختلفة استفاد منها، وتبادل معها التأثير. هذا الموقع جعله أيضاً محط أنظار كل حركات التوسع العسكري والتجاري قديماً وحديثاً. وفي هذا السياق جاء على لسان أحمد المنصور الذهبي في إحدى رسائله لعلماء الشرق: "إن هذه الأقطار المغربية هي في الحقيقة كلها ثغور ورباطات لقربها من مجاورة العدو الكافر واحتياجها إلى المناضل عن دين الإسلام"[1].

كما كان هذا الموقع عاملاً أساسياً في الازدهار الحضاري الذي عرفه المغرب، والذي بوأه مكانة بين شعوب العالم، مما جعل دول أوربا تحفظ له هيبته، وتتعامل معه تعامل الند للند، خصوصاً في فترات قوته، كما هو الحال أثناء حكم أحمد المنصور السعدي (1578 - 1603م)، وفي عهد السلطانين العلويين، المولى إسماعيل (1672 - 1727م) وسيدي محمد بن عبد الله (1757- 1790م).

فإلى حدود العقد الأخير من القرن الثامن عشر الميلادي، كان المغرب لا زال يحتفظ بهيبته وقوته العسكرية المتمثلة أساساً في قوة أسطوله البحري[2]، والتي مكنته من تحرير العديد من ثغوره، وطرد الأجانب من شواطئه، كان آخرها تحرير مدينة الجديدة من يد البرتغال سنة 1182 هـ/ 1768م.

لكن ابتداء من أوائل القرن التاسع عشر، عرف المغرب منعطفات خطيرة في تاريخه، نتيجة لأوضاعه الداخلية من جهة، وللتغيير الكبير الذي عرفته أوربا من جهة أخرى. هذه الأخيرة التي بدأت تعيش عصر نهضة حضارية تُوِّجت بالعديد من الاختراعات العظيمة، والتي قلبت موازين القوى، وجعلت الفروق شاسعة بين العالمين الأوربي والإسلامي. وقد صاحب تلك النهضة ظهور إيديولوجيات إمبريالية نادت باستعمار الشعوب واستغلال ثرواتها، مع فرض الأنظمة الأوربية الجديدة. وفي هذا الاتجاه يقول الوزير التونسي خير الدين: "إن التمدن الأورباوي تدفق سيله في الأرض،

1- عبد المجيد قدوري، قراءة في مخطوط "داء العطب قديم للمولى عبد الحفيظ"، أعمال الجامعة الصيفية بالمحمدية (المغرب من العهد العزيزي إلى سنة 1912م)، مطبعة فضالة، المحمدية، 1989م ج 1، ص 313.

2- برزت قوة الأسطول البحري المغربي في العديد من المناسبات، مثال ذلك المعركة البحرية التي دارت على شواطئ طرابلس الليبية، بين الأسطول المغربي والأسطول الأمريكي أوائل القرن التاسع عشر خلال سنة 1218 هـ/ 1803م، والتي كان النصر فيها حليف الأسطول المغربي. انظر تفاصيل ذلك عند:

المنوني محمد، مظاهر يقظة المغرب الحديث، مطبعة الأمنية، الرباط، 1392 هـ/ 1973م، ج 1، ص. 7.

فلا يعارضه شيء إلا استأصلته قوة تياره المتتابع، فيخشى على الممالك المجاورة لأوربا من ذلك التيار، إلا إذا حذوا حذوه، وجروا مجراه في التنظيمات الدنيوية فيمكن نجاتهم من الغرق"[3].

فكيف واجه المغاربة قوة هذا التيار الأوربي المتدفق، والذي اتخذ عدة أوجه عسكرية واقتصادية وثقافية؟

منذ بداية القرن التاسع عشر، بدأ اهتمام الدول الأوربية بالمغرب يظهر بشكل واضح كمحاولة منها لجعله مستعمرة أوربية، ومحطة تربطها بجنوب المحيط الأطلسي من جهة، وشرق البحر الأبيض المتوسط من جهة أخرى. وفي هذا الإطار بدأت الدول تتنافس في ربط علاقات تجارية مع المغرب تمهيداً لفرض سيطرتها العسكرية ثم السياسية فيما بعد. لذا واجه المغاربة ذلك باللجوء إلى المزيد من الحذر من أوربا، وإغلاق الأبواب أمام أي محدثات أو اختراعات ترد منها، طمعاً في حماية أرضهم والحفاظ على استقلالهم. ولمقاومة هذه المخططات والمؤامرات الاستعمارية لجأ السلطان المولى سليمان (1792 ـ 1822م) إلى نهج سياسة الانطواء والعزلة، متخذاً عدة تدابير منها: إغلاق العديد من الموانئ في وجه الملاحة والسفن الأوربية، وتقليص عدد الأوربيين المستقرين بالمغرب، وعدم السماح للمغاربة بالاستقرار بأوربا أو التعامل المباشر مع سكانها[4]، مما أدى إلى ضعف الأسطول المغربي وتوقفه ثم حلّه نهائياً[5]، كل هذا أثّر سلبياً على الوضعية الاقتصادية والعسكرية للمغرب.

لكن المغرب وجد نفسه مضطراً إلى الخروج من عزلته، إثر احتلال فرنسا للجزائر سنة 1830م. حيث لم يعد بوسعه أن يتجاهل التحدي الأوربي، وأصبح لزاماً عليه الاهتمام بالأحداث التي تجري على حدوده، بل والمشاركة الفعلية فيها، ويظهر ذلك من خلال الرسائل التي كتبها السلطان المولى عبد الرحمان بن هشام (1822- 1859م) في موضوع

3- خير الدين التونسي، أقوم المسالك في معرفة أحوال الممالك، تونس، 1867م، ص 50. أعاد المنصف الشنوفي نشر الكتاب محققاً، تونس، 1972م. كما سبق ترجمة مقدمته إلى الفرنسية وطبعت بباريس سنة 1868م.

4- Brignon (Jean) et autres, Histoire du Maroc, Hatier, Paris, 1967, p. 285.

5- المنوني، مظاهر يقظة المغرب الحديث، مرجع سابق، ص. 3.

احتلال الجزائر[6] ثم قبوله لبيعة أهل تلمسان، وتقديمه المساعدات المادية والمعنوية للمهاجرين الجزائريين إلى المغرب، وعلى رأسهم زعيم المقاومة الجزائرية الأمير عبد القادر، مما ساعدهم على مواصلة الجهاد ضد فرنسا[7]. وقد نتج عن ذلك تدهور كبير في العلاقات بين المغرب وفرنسا، مهدت للاصطدام المباشر بين قواتهما، وهو ما حدث في معركة إيسلي سنة 1260هـ/ 1844م، وانتهى بهزيمة للمغرب، أطلعت الغرب على مدى التأخر والانحطاط الذي وصل إليه الجيش المغربي أمام جيش أوربي منظم ومسلح بطريقة حديثة، ممّا دفع بقائد الجيش الفرنسي الماريشال بيجو Bugeaud، إلى القول: "ليس هذا جنداً، إنما هو غوغاء"[8]. وقد تلا هذه الهزيمة توقيع اتفاقيات لتحديد الحدود بين البلدين[9]، أظهرت نصوصها عدم التكافؤ بين الطرفين المتعاقدين[10]، حيث أظهرت عجز المخزن المغربي في مواجهة هذه الأطماع، واضطراره إلى تقديم العديد من التنازلات، فاتحاً بذلك الباب أمام احتدام الصراعات بين الدول الأوربية لفرض مصالحها على المغرب.

وفي إطار هذه الصراعات والأطماع الأوربية، كان على المغرب أن يواجه من جديد اصطداماً مع إسبانيا في الشمال، مما أدى إلى حرب تطوان (1859-1860م)، التي انتهت بهزيمة أخرى للجيوش المغربية التي كان ينقصها التنظيم والانضباط، واحتلال تطوان عسكرياً من طرف إسبانيا.

6- انظر هذه الرسائل "بمجلة الوثائق" التي تصدرها مديرية الوثائق الملكية، المجموعة الأولى، المطبعة الملكية، الرباط، 1976م، صص 455 ـ 464.

7- وفي هذا الصدد يقول الباحث الجزائري محمد العربي معريش: "إن السلطان عبد الرحمان لم يفرط في البرهنة على التعاطف مع الجزائر في محنتها، ذلك التعاطف الذي بدأ منذ الحصار البحري الفرنسي، الذي ضرب على شواطئ الجزائر منذ 1827م. أما أثناء الحملة فقد تعاطف السلطان مع العائلات الجزائرية المهاجرة". انظر كتابه: المغرب الأقصى في عهد السلطان الحسن الأول، (1873 - 1894م)، بيروت، 1989، ص 26. وانظر أيضا ما جاء عند عمر بوزيان: المساعدة المغربية لثورة الأمير عبد القادر الجزائري، أعمال "المغرب من العهد العزيزي إلى سنة 1912"، مرجع سابق، ج 1، صص 37 - 56.

8- المنوني، مظاهر يقظة المغرب الحديث، مرجع سابق، ج 1 ، ص. 9.

9- انظر نصوص هذه المعاهدة عند:

Rivière (Louis), Traités, codes et lois du Maroc, M.P, T. 1, pp. 31-35.

10- IHRI (S) et Aouchar (A), Les relations internationales du Maroc du XVI^ème Siècle au début du XX^e, Casablanca, 1991, p. 62.

هذا الاحتلال كان له وقع كبير في نفوس المغاربة. ويظهر ذلك جلياً في قول الناصري: "ووقعة تطاوين هذه، هي التي أزالت حجاب الهيبة عن بلاد المغرب واستطال النصارى بها وانكسر المسلمون انكساراً لم يعهد لهم مثله"[11].

بعد هذه الهزيمة اضطر السلطان سيدي محمد بن عبد الرحمان (1859 - 1873م) إلى عقد معاهدة صلح مع إسبانيا، فرضت بمقتضاها على المغرب غرامة قيمتها 20 مليون دورو مقابل خروجها من تطوان[12]، وقد بالغت إسبانيا في شأن هذه الغرامة حينما رفضت منذ سنة 1862م قبول النقود المغربية، وألحت على أن يكون الأداء بالعملة الإسبانية[13]، فكان على السلطان اللجوء إلى الاقتراض لتحرير تطوان بأسرع ما يمكن، فحصل من بريطانيا على قرض يقتطع من المداخيل الجمركية.

وقد استغرق رد الديون ودفع التعويض مدة أربع وعشرين سنة، ظل خلالها المغرب محروماً من القسط الأكبر من مداخيله الجمركية التي انخفضت نسبتها إلى 50%منذ سنة 1862م[14]. كما قدر للمغرب خلال القرن التاسع عشر، أن يواجه سلسلة من النكبات الطبيعية، كان لها انعكاس خطير على الوضعية الاجتماعية والاقتصادية للبلاد.

وقد بدأت هذه النكبات بطاعون 1799- 1800م، الذي كان وقعه شديداً على الجانب الاقتصادي والديموغرافي للبلاد[15].وفي ما بين سنتي 1813 و1815م ظهر الجراد بالمغرب، الذي أتى على الأخضر واليابس وترك الأرض جرداء، ثم فيضانات 1813-1814م، يضاف إلى هذه الكوارث ما عرفه المغرب من قحوط ومجاعات وأوبئة ما بين سنتي

11- أحمد خالد الناصري، الاستقصا في أخبار دول المغرب الأقصى، الدار البيضاء، 1956م، ج 9، ص. 101.

12- Brignon (J) et autres, Histoire du Maroc, op,cit,p290

13- Miège (J. L), Le Maroc et l'Europe (1830-1892), P.U.F, Paris, 1962, T. III, p. 103.

14- أفا عمر، مشكلة النقود ومحاولة الإصلاح في مغرب القرن التاسع عشر، ضمن أعمال ندوة "الإصلاح والمجتمع المغربي في القرن التاسع عشر"، منشورات كلية الآداب بالرباط، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، 1407هـ/1986م، ص. 78.

15- أوردت بعض المصادر أن هذا الطاعون سبب انهياراً ديموغرافياً أدى إلى ضياع أكثر من ثلث سكان المغرب. انظر:

- مصطفى الشابي، حول جائحتي المجاعة والوباء في مغرب القرن التاسع عشر، من خلال وثائق دفينة، ضمن ندوة "المجاعات والأوبئة في تاريخ المغرب"، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالجديدة، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، 2002م، صص 329 – 342 .

-محمد الأمين البزاز، تاريخ الأوبئة والمجاعات بالمغرب في القرنين 18 و 19، الدر البيضاء، 1992م.

- Brignon (J) et autres, Histoire du Maroc, op, cit, pp. 270-273.

1816 و1820م. وقد نتج عن هذه النكبات كما أورد الناصري نقص فاحش في المحاصيل الزراعية، التي كانت تشكل الموارد الأساسية للبلاد، فشاع بذلك الغلاء وانتشرت الأوبئة، وأفلس السكان، وعجزوا عن دفع الضرائب التي تعتبر من أهم موارد بيت المال. وتسبب ذلك في تمرد بعض القبائل الأمر الذي حتّم على السلطان أن يقود بنفسه حركات تأديبية كانت تكاليفها باهظة[16].

وقد نتج عن هذه الوضعية الاقتصادية المتأزمة إفلاس مالية المغرب، مما أدى إلى تدهور العملة الوطنية وانحطاطها، وقد قدّر مييج Miège نسبة انخفاضها ب 80 % خلال عشرين سنة ما بين 1822 و1848م[17]، في حين قدّر الناصري هذا الانخفاض ب 90 % خلال ثلاثين سنة ما بين 1844 و1873م[18].

أمام هذه الوضعية الاقتصادية المتدهورة، أصبح لزاماً على المخزن أن يعيد النظر في أوضاعه الداخلية، ومحاولة إصلاحها بتحديث أجهزتها وتطوير مرافقها، لتقوية قدرتها على الصمود في وجه المخططات الاستعمارية. وقد برزت هذه الإصلاحات على الخصوص في عهد السلطانين، سيدي محمد بن عبد الرحمان (1859 – 1873م)، ونجله مولاي الحسن (1873- 1894م)، وشملت معظم الميادين الإدارية والعسكرية والتجارية والمالية[19].

إلا أن هذه التجربة الإصلاحية لم يكن لها أي تأثير فعال على الوضعية المتأزمة بالمغرب، حيث تفاقمت مشاكله في نهاية القرن التاسع عشر عما كانت عليه في بدايته، فما هي إذن أسباب هذا الفشل؟

16- الناصري، الاستقصا، مرجع سابق، ج 9، ص. 119.

17- Miège, Le Maroc et L'europe, op, cit, T. III, p. 99.

18- الناصري، المرجع السابق، ج 9، ص. 208. ونفس قيمة الانخفاض ذكرها:

- Eustache (Daniel), Corpus des monnais alawuites, Rabat, 1984, T. II, p. 163.

- أفا عمر، مسألة النقود في تاريخ المغرب في القرن التاسع عشر (سوس 1822-1906م)، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، 1988م، ص. 183.

- جرمان عياش، جوانب من الأزمة المالية بالمغرب، ضمن كتاب "دراسات في تاريخ المغرب"، الدار البيضاء، 1986م، ص. 105.

19- انظر تفاصيل هذه الإصلاحات عند المنوني، مظاهر يقظة المغرب الحديث، مرجع سابق، ج 1.

. يعتقد البعض أن هذا الإصلاح لم يكتب له النجاح نظراً للوضعية المالية المزرية التي عرفها المغرب آنذاك، والناتجة على الخصوص عن حرب تطوان التي شكلت الحدث الأساسي في التاريخ المغربي المعاصر[20].

بينما يرجع البعض الآخر فشل الإصلاح لارتباطه بالضغط الإمبريالي المتصاعد على المغرب، ولكونه جاء بإيعاز من الدول الأوربية، التي أوهمت المخزن بالعمل باسم المدنية وإدخال الإصلاحات الحديثة[21]، بينما كان غرضها الأساسي هو إفراغ الجهاز المخزني من محتواه، لتحقيق أطماعها، والزيادة في بسط نفوذها على البلاد، حيث سارعت إلى إحداث عدة عراقيل وقيود قيدت بها حركة الدولة، فعرقلت بذلك جميع المبادرات الإصلاحية التي كان المخزن يحاول القيام بها، الشيء الذي جعل هذا الإصلاح يتخذ شكلاً وهمياً، وأحياناً كاريكاتورياً، واجهه المغاربة بكثير من الحذر والارتياب[22]. ويؤكد إبراهيم بوطالب "أن الذي جرى بالمغرب في القرن التاسع عشر من محاكاة بعض التقنيات الأوربية، لم يشكل إصلاحاً بأي شكل من الأشكال، وإنما هو من أعمال التناور الإمبريالي على مجتمعنا، لمحاولة زعزعة الأوضاع بداخله"[23].

ويرى "عياش" من جهته أن أي إصلاح لا يكتب له النجاح إلا بمشاركة طبقة اجتماعية ذات قوة اقتصادية أو فكرية، وأعطى المثال عما حدث من تطور بأنجلترا نتيجة تحالف الدولة مع الطبقة البورجوازية ومع طائفة من النبلاء، وكذا اعتماد الثورة الفرنسية على الطبقتين البورجوازية والفكرية. في حين أن جميع تدابير الإصلاح المتخذة في مغرب القرن التاسع عشر، كانت على يد الدولة وحدها، إن لم تكن أحياناً على يد السلطان بصفة فردية (إصلاح سيدي محمد بن عبد الرحمان، وإصلاح مولاي الحسن) [24].

20- انظر ذلك بتفصيل عند عياش، جوانب من الأزمة المالية، مرجع سابق، ص. 80.

21- مثال ذلك مشروع الإصلاح البريطاني الذي قدمه قنصل أنجلترا دريموند هاي John Drummond Hay للسلطان محمد بن عبد الرحمان، ثم لنجله مولاي الحسن. انظر خطوط هذا البرنامج الإصلاحي في مقال محمد أبو طالب بأعمال ندوة الإصلاح والمجتمع المغربي، مرجع سابق، ص. 300.

22- محمد زنيبر، هل هناك مصادر داخلية للإصلاح؟ المرجع السابق، ص 327.

23- إبراهيم بوطالب، استخلاصات عامة عن مفهوم الاصلاح، المرجع السابق، ص. 417.

24- جرمان عياش، إمكانيات الاصلاح وأسباب الفشل في المغرب، المرجع السابق، ص. 360.

وإذا نحن استعرضنا المشاريع الإصلاحية التي ذكرها محمد المنوني، والتي اعتبرها من مظاهر يقظة المغرب الحديث، نجد أنها لم تكن في الواقع إصلاحات جذرية شاملة، بل كانت جزئية ذات صبغة تقنية (كالجيش، النقود، البريد، إلخ...) حيث اكتفت بما هو ظاهر وسطحي، ولم تنفذ إلى الأعماق للبحث عن مصدر الداء، مما أدى إلى فشلها في مواجهة التحدي الأوربي، الذي لم يكن هذه المرة عسكرياً على النمط التقليدي الذي اعتاد المغاربة مواجهته، بل كان هجوماً مخططاً وظفت فيه الدول الأوربية كل أسلحتها وفي طليعتها أسلحة العلم. وفي هذا السياق نجد أحد غلاة الإمبريالية، يدعو إلى توظيف سلاح العلم، كأهم سلاح وأنجعه لتعبيد الأرضية المراد الزحف عليها[25].

وفي هذا الصدد، تجدر الإشارة إلى أن المغاربة عندما حاولوا مواجهة التدفق الإمبريالي الأوربي، بإدخالهم إصلاحات مقتبسة من أوربا، لم يطرحوا العامل الأساسي لنجاح الحضارة الأوربية، الذي لم يرتكز على التقدم العلمي فحسب، بل اعتمد أساساً على تطور الأنظمة السياسية التي أحدثت قطيعة مع الفكر الرجعي، ورسخت قيم التحديث في كل تفاصيل الحياة السياسية والفكرية، وساعدت بالتالي على نشر الوعي بين شعوبها، الذي كان ركيزة تلك الحضارة.

أما مغاربة القرن التاسع عشر، فلم يكونوا مهيئين للتغيير والتجديد، والتفتح على الحضارة الأوربية، لكون الطبقة الفكرية آنذاك بالمغرب والتي كان يمثلها العلماء والصوفية، ظلت متقوقعة داخل مفاهيم تقليدية، رافضة لأي تغيير أو تجديد، غير معترفة بمزايا الأنظمة الأوربية، ربما لاقترانها في أذهانهم بالدين المسيحي، وبكونها صادرة من بلاد الكفر. فلم تدع إلى تحديث المجتمع، معتبرة أن كل تجديد بدعة، ووقفت من الحضارة الغربية موقف التحفظ بل الرفض. ويقدم لنا محمد داود صورة عن موقف بعض العلماء من الإصلاحات بقوله: "وقد سمعت من بعض شيوخ تطوان - والدي الحاج أحمد داود والسيد علي الخطيب والسيد أحمد غنيمة (رحمهم الله) - أن بعض أهالي تطوان كانوا يستحسنون تلك الإصلاحات المادية الحقيقية النافعة، ويودون لو أن قومنا حافظوا عليها ونسجوا على منوالها، ولكنهم صاروا بذلك الاستحسان أنصاف كفار في نظر بعض الناس الذين كان منهم بكل أسف من ينتسب للعلم، وذلك لأنهم

25- Thomassy (Raymond), Le Maroc et ses caravanes, ou Relations de la france avec cet empire, troisième édition, Paris, 1859.

استحسنوا أعمال الكفار، ومن استحسن شيئاً فقد أحب قومه وأهله، ومن أحب قوماً حشر معهم، وقبح الله الجهل المركب والتعصب البليد"[26].

وهكذا كانت غالبية الطبقة الفكرية بالمغرب، تزكي دوماً الفكرة الإصلاحية التقليدية، رافضة التعامل مع الحضارة الغربية، معتقدة أن الخلل الذي أصاب المجتمع، خللٌ داخليٌ ناتجٌ عن انحرافه عن الإسلام. وهو ما أكده الناصري في قوله "واعلم أن الحرية الشرعية هي التي ذكرها الله في كتابه، وبيّنها رسول الله"[27]. فالإصلاح بهذا المفهوم تقليدي، يرفض أي تدخل لعنصر خارجي، معتبراً أن الإسلام مكتف بذاته في عملية الإصلاح[28]. وعلى هذا الأساس نادى معظم علماء المغرب في القرن التاسع عشر بالجهاد وبالعودة إلى الإسلام الأصلي كحل أساسي لما أصاب البلاد. وهكذا نجد الغيغائي على سبيل المثال، يعزو تخلف المسلمين بالأساس إلى تركهم الجهاد ومهادنتهم للعدو. ورغم إعجابه بالمخترعات الأوربية، فإنه لم يدع إلى الاقتباس منها[29].

أما الكردودي[30] فقد طالب بإصلاح الإدارة والاقتصاد، ونظام الجيش والقبائل على النمط الأوربي. لكنه دعى للجهاد وركز في قضية الإصلاح بأن يكون على السياق الفقهي بالأساس. وهكذا نجد أن العقلية التقليدية ظلت مهيمنة بمغرب القرن التاسع عشر، على الرغم من تسرب المؤثرات الخارجية، ولهذا لم يتجاوب المغاربة مع الحضارة الغربية، ووقفوا منها موقفاً تجاوز حدّ الاحتراز إلى الرفض، مدافعين بكل قوة عن شخصيتهم التقليدية، مما جعل الكتابات الأجنبية حول مغرب القرن التاسع عشر، تنعته بالجمود والتنكر للحضارة وميله الأزلي إلى العزلة، وبكونه مجتمع الثبات والبنية المغلقة. وفي ذلك يقول أحد الكتاب الشرقيين: "إن المغاربة لم تكن لهم معرفة بأحوال هذا العالم، وما هو عليه من التقدم، وظنوا أنهم في غنى عن كل شيء، ولا تعوزهم حاجة ولا يبغون تغييراً أو تبديلاً"[31].

26- محمد داود، تاريخ تطوان، المطبعة المهدية، تطوان، المجلد الخامس، 1955م، ص. 338.

27- الناصري، الاستقصا، ج 9، ص. 115.

28- علي أومليل، ما هو الإصلاح بمفهوم إسلامي؟، ندوة الإصلاح والمجتمع المغربي، مرجع سابق، ص. 25.

29- محمد بن عبد الله الغيغائي، رحلته الحجازية، مخ، م. و، الرقم ج 98، ص. 244.

30- محمد الكردودي، كشف الغمة ببيان أن حرب النظام حق على هذه الأمة، طبعة حجرية، فاس، (د. ت. م).

31- أسعد كرم، المغرب الأقصى ولغته، مجلة المقتطف، عدد 2، ذو القعدة 1320 هـ/ فبراير 1903م، ص. 135.

الحقيقة أن هذه الشهادة بها الكثير من المغالاة والمبالغة، لأن الكثير من الإشارات تؤكد أن مغرب القرن التاسع عشر كان متفتحاً (نسبياً) على العالم الخارجي، وعلى اطلاع بما يجري في الشرق والغرب[32]، وعلى علم بالحركة الإصلاحية لمحمد علي بمصر، وبما أنجزته الحضارة الغربية [33].

لقد اتصل المغاربة بالحضارة الأوربية، وشاهدوا اختراعاتها سواء في رحلاتهم الحجازية، أو في رحلاتهم السفارية إلى أوربا، فانبهروا بما عاينوه من مظاهر حضارية، وسجلوا مشاهداتهم بدقة. فالغيغائي تحدث في رحلته الحجازية[34] بانبهار عن المخترعات الأوربية التي شاهدها بمصر، واصفاً السفينة البخارية، والتلغراف، والقطار، والمطبعة. نفس الوصف قدمه كل من الصفار[35]، والعمراوي[36]، والفاسي[37]، في رحلاتهم السفارية إلى كل من فرنسا (الصفار والعمراوي) وأنجلترا (الفاسي). فقد سجلوا جميعاً إعجابهم بالمخترعات التكنولوجية الأوربية واعترفوا بفعاليتها[38]، ولم يقفوا عند الجانب التكنولوجي فقط، بل أظهروا إعجابهم بالمؤسسات السياسية الأوربية، وباحترام

32- يذكر الراهب دوفوكو De Faucauld، أنه أينما اتجه في جميع أنحاء البلاد، كان المغاربة يسألونه عن الحركة المهدوية بالسودان، انظر:

-V. Charles De Foucauld, Reconnaissance au Maroc (1883-1884), Paris, 1888, p. 25

33- أكد روجي لوطورنو أن الحجاج المغاربة كانوا يحملون معهم أحياناً أفكاراً جديدة، ولكن لانتقادها فقط. انظر كتابه: فاس قبل الحماية، ترجمة محمد حجي، ومحمد الأخضر، بيروت، لبنان، 1986 م، ص. 686.

34- الغيغائي، الرحلة الحجازية، مرجع سابق.

35- محمد الصفار، رحلة الصفار، مخ، خ.ح رقم 113، قامت باحثة أمريكية Susan Miller بدراسة هذه الرحلة وترجمتها إلى الإنجليزية تحت عنوان: "A Voyage to the land of Rum, the Rihla of the Moroccan: Muhammad al-Saffar to France, December 1845, March 1846".

ترجم خالد بن الصغير هذه الدراسة تحت عنوان "صدفة اللقاء مع الجديد، أو رحلة الصفار إلى فرنسا 1845 - 1846"، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، 1995م.

36- إدريس العمراوي، تحفة الملك العزيز بمملكة باريز، المطبعة المولوية، فاس 1909م.

37- الطاهر الفاسي، الرحلة الإبريزية إلى الديار الإنجليزية، تحقيق محمد الفاسي، منشورات المعهد الجامعي للبحث العلمي، سلسلة رحلات، الرباط 1963م.

38- هناك اختلاف بين الغيغائي، وبين أصحاب الرحلات السفارية، فالأول شاهد المخترعات الأوربية في مصر، وسجل انطباعات فقيه كاتب عدل، على عكس السفراء الذين يدخلون في خانة النخبة المخزنية المثقفة، فقد شاهدوا الحضارة الأوربية عن كثب، وسجلوا مواصفات شاهد عيان لهذه الحضارة في عقر دارها. يرى عبد الله العروي أن السفراء المبعوثين في بعثات دبلوماسية كانوا أشباه أميين. انظر:

- Laroui, Abdellah, Les Origines sociales et culturelles du Nationalisme marocain (1830-1912), Paris, Maspero, 1977, p. 12.

الأوربيين للتنظيم، وبسيادة القانون، ولاشك أنهم عند تأملهم لأسباب قوة الأوربيين، أدركوا مواطن الضعف ببلادهم[39]، لكنهم لم يقترحوا الاقتباس من التنظيمات الأوربية، بل وقفوا منها موقف التحفظ وأحياناً الرفض، يظهر ذلك من خلال تصريح العمراوي: "وإن من له أدنى مسكة عقل، وأقل نصيب من ميز وفضل، لا يرضى بالعيش بحالهم، ولا يغتر بسراب محالهم"[40]. وحتى نظرتهم إلى بعض المنشآت الثقافية كالمتحف والمسرح لم تخل من ازدراء واحتقار، فقد اعتبرها الفاسي من باب تبذير المال وغير جديرة بالعقلاء من الناس[41].

ويرى "محمد المنصور" في معرض مقارنته بين موقف العلماء المغاربة ومعاصريهم من دعاة الإصلاح في العالم العربي، أن كلاً من رفاعة الطهطاوي[42] وخير الدين التونسي[43] وغيرهم، حاولوا البحث عن أنجع الوسائل المؤدية إلى قوة العالم الإسلامي، التي ستمكنه من مجابهة الأخطار المحدقة به، فأدركوا ضرورة الاقتباس من التجربة الأوربية في الحكم والقانون والسياسة بشكل خاص، ورأوا بأنه لا مفر من الدخول في الحداثة لمحاولة النهوض بالعالم الإسلامي، مستدلين على شرعية ذلك الاقتباس، لكونه ليس خروجاً عن الإسلام، بل تحسيناً لأمور المسلمين، وعزوا الانحطاط الذي حدث ببلاد المسلمين إلى إهمال هؤلاء لما كان سبباً في تقدم أوربا وتأخر بلدانهم، وليس لأنهم أهملوا عقيدتهم وتنظيم أمورهم بالإسلام.

وهكذا في الوقت الذي دعا فيه مصلحو الشرق إلى ضرورة الاقتباس من أنظمة الغرب، بتبني الإصلاحات الإدارية، وإدخال الأنظمة الدستورية، لمحاولة النهوض ببلاد الإسلام واللحاق بمسيرة التاريخ، نلاحظ أن غالبية الطبقة المثقفة بالمغرب، كانت تقف من هذه الأنظمة، موقف الاحتراز والتحفظ، رافضة لكل تجديد أو تغيير، داعية إلى الانعزال والابتعاد عن حضارة الغرب، والتشبث بالثقافة التقليدية كحل لما حل بالبلاد،

39- محمد المنصور، النخبة المغربية والحضارة الأوربية في القرن التاسع عشر، مجلة أمل، عدد 4، السنة الثانية، 1993م، ص. 53 ـ 63.

40- العمراوي، تحفة الملك العزيز، مرجع سابق، ص. 70.

41- محمد المنصور، النخبة المغربية، المرجع السابق، ص. 58.

42- رفاعة الطهطاوي، تخليص الإبريز في تلخيص باريز. انظر أفكار هذه الرحلة وأثرها في أدب القرن التاسع عشر، في مقال الدكتور أنور لوقا، مجلة البحث العلمي، عدد 28، سنة 1977م، ص. 365 - 380.

43- خير الدين التونسي، أقوم المسالك، مرجع سابق.

دون محاولة الاقتباس من حضارة أوربا. وقد أكد محمد داود ذلك بقوله: "ولكن شتان ما بين خطواتهم وخطواتنا، ويا حبذا لو أن مواطنينا استفادوا مما رأوا لدى أولئك المحتلين، في ذلك العهد من وسائل الحضارة والتقدم، ليتهم أسسوا الصحف، وعبدوا الطرق، وبنوا القناطر، وفتحوا المدارس والمستشفيات، ونظموا الجيوش، وقلدوا أولئك المتغلبين في جميع تلك الأشياء، التي بها وبأمثالها تغلبوا وتملكوا البلاد، وفرضوا حكمهم على أهلها، وغرامتهم على حكومتها"[44].

واستناداً إلى ذلك كان الموقف السلبي للطبقة المثقفة من الحضارة الغربية، من أكبر الأسباب التي جعلت المغاربة لا يقبلون بحماس على الإصلاحات التي أدخلها المخزن، معتقدين بأنها ستعود على الأمة بالويل والأضرار. ولا شك أن موقف هذه النخبة المثقفة من الإصلاحات، كان وراء فشلها وعدم فعاليتها، وفي ذلك يقول محمد داود: "حقيقة لقد أدخلت على تطوان التي هي قطعة من المغرب، إصلاحات متعددة متنوعة في ذلك العهد، ولكنها خرجت كما دخلت، دون أن نستفيد منها"[45]. ويضيف معللاً سبب هذا الفشل قائلاً: "إن الجهل والفوضى والتمسك بالأوهام والخرافات، إنما مآل أصحابها الموت"[46].

ولعل هذا ما يفسر سبب نعت المجتمع المغربي بالجمود والعزلة والتنكر للحضارة، وإن كان ذلك يرتبط أساساً بالاحتراز من التعامل مع البنيات والتقنيات الأوربية، خوفاً من السقوط في براثن الاستعمار، كما جاء على لسان ابن زيدان: "وكل هذا كان اتقاء لما يؤدي إليه ذلك من التدخل الأجنبي، والتنافس الدولي"[47].

في خضم هذه الاحداث الجسام التي كانت تهدد استقرار البلاد، وفي هذا الجو السياسي والاجتماعي والثقافي المفعم بالتوتر والقلق، ظهرت الطباعة بالمغرب.

فهل يمكن اعتبار عامل العزلة ورفض التجديد، السبب الرئيس في تأخر دخول الطباعة إلى المغرب؟ أم أن هذه العوامل جميعها كانت وراء ذلك التأخير؟

44- محمد داود، تاريخ تطوان، مرجع سابق، المجلد الخامس، ص. 338.

45- نفسه.

46- نفسه، ص. 360.

47- ابن زيدان، إتحاف أعلام الناس بجمال أخبار حاضرة مكناس، المطبعة الأهلية، الرباط، 1930م، ج 2، ص. 501.

يتبين مما سبق، أن الظروف التي واجهها المغرب منذ بداية القرن التاسع عشر، من مصادمات عسكرية، وأزمات اقتصادية واجتماعية، بالإضافة إلى التحدي الإمبريالي الأوربي، ولجوء المغاربة إلى الاحتراز والعزلة لمواجهة ذلك التحدي، ورفضهم لأي تجديد أو تغيير يأتي من أوربا، وتعاملهم بحذر مع البنيات الجديدة التي حاولت أوربا زرعها في بلادهم، خوفاً أن تكون سبباً لتسرب الأوربيين للمغرب. وكذلك تشبث المغاربة بتقاليدهم في الكتابة، خصوصاً فن الخط المغربي الذي كان يعتبر مقدساً لديهم، ورفضهم لأي تجديد أو تغيير في أسلوب الكتابة، حيث كانوا في غنى عن منتجات المطابع. بالإضافة إلى اعتقادهم بنجاسة المواد التي صُنعت منها آلات الطباعة، فلا يليق بلغة القرآن وكلام الله أن يدنس بهذه المواد. كما أن صناعة الكتاب في المغرب كانت موجهة لخدمة طبقات معينة (السلاطين والعلماء والأعيان)، لذا كانت النساخة كافية لتلبية حاجيات هذه الفئة، ولم تكن هناك حاجة ملحة إلى تكنولوجية الطباعة. فهذه العوامل جميعُها جعلت الطباعة لا تكون من أولويات اهتمام المغاربة.

ثانياً: الاتصال الأولي للمغاربة بفن الطباعة

إذا كانت معظم الدراسات التي اهتمت بتاريخ الطباعة المغربية، قد حدّدت سنة 1864م بداية لدخول آلاتها إلى المغرب، فهذا لا يعني أن المغاربة لم يكن لهم علم حتى حدود هذا التاريخ بتقنية الطباعة، ولم يكونوا على اتصال بمنتجاتها، بل هناك العديد من الإشارات التي تؤكد أن المغاربة كانوا على علم بفن الطباعة، ويقتنون منشوراتها أثناء رحلاتهم الحجازية، وتولدت لدى بعضهم فكرة تزويد البلاد بها. وتذهب بعض الدراسات إلى أبعد من ذلك، لتجعل المغرب أول دولة عربية دخلت إليها تقنية الطباعة، وتؤكد أن بدايتها تعود إلى القرن السادس عشر على يد المهاجرين اليهود من الأندلس، وهذا ما سنحاول توضيحه في الفقرات التالية:

1 : فاس مهد الطباعة العبرية بإفريقيا

تتضارب الآراء حول وجود الطباعة في المغرب في وقت مبكر من القرن السادس عشر، حيث أثارت مقولة إدخال اليهود المهاجرين من الأندلس المطبعة إلى المغرب جدلاً

كبيراً ما بين مؤيد ومعارض لها. فقد ورد في الموسوعة اليهودية خبر جلب المطبعة إلى المغرب على يد اليهود الفارين من إسبانيا والبرتغال بعد سقوط الأندلس سنة 1492م، حيث استقر العديد منهم بمدينة فاس، وهناك استمروا في إنتاج مطبوعاتهم[48].

وفي هذا السياق، يقدم لنا يوسف تدغي Joseph Tedghi[49] دراسة مفصلة في مؤلفه "الكتاب والطباعة العبرية بفاس"[50]، وهو أهم مؤلف تناول الموضوع بتفصيل، حيث خصص الشق الثاني منه لتاريخ المطبعة العبرية بفاس في القرن السادس عشر، وربط بدايتها بطرد اليهود من الأندلس واستقرارهم بالمغرب ابتداء من سنة 1492م.

بدأ المؤلف بحثه هذا بإبراز أهمية الطباعة عند اليهود، مشيراً إلى أن اختراع كوتنبرغ لم يلق معارضة من طرفهم، كما حدث بالنسبة للنصارى، لكونهم اعتبروا المطبعة وسيلة مهمة لنشر كتبهم الدينية، فأطلقوا عليها اسم "تاج الحكمة" و"التقنية السماوية"، فلولاها لما حافظوا على التوراة بسبب ما لاقوه من تشريد وتشتت، يضاف إلى ذلك صعوبة الحصول على المخطوطات لندرتها وغلاء ثمنها.

ونظراً لما للطباعة من أهمية في حياة اليهود، فقد انتشرت المطابع سريعاً بين يهود أوربا خصوصاً في إيطاليا وإسبانيا والبرتغال، وبعد تهجير اليهود من إسبانيا سنة 1492م، والبرتغال سنة 1497م، أغلقت المطابع وانتقل أصحابها إلى أماكن أخرى من حوض البحر المتوسط فراراً بدينهم، فاستوطن العديد منهم المغرب، واستقر معظمهم بفاس حاملين معهم مطابعهم، وهناك استأنفوا طبع كتبهم مستفيدين من جو التسامح الديني السائد داخل المغرب، حيث كان المرينيون قد سمحوا لليهود المطرودين من

48- David Corcos, "Fèz", Encyclopeadia Judaïca, Jérusalem,3ème édition, 1975, T. 11, colonne 303.

49- نسبة إلى تدغة جنوب المغرب، وهو من مواليد مدينة فاس، يقيم حالياً بباريس، أستاذ اللغة العبرية بالمعهد الوطني للغات والحضارات الشرقية INALCO.

50- الكتاب في الأصل باللغة العبرية، نشر سنة 1994م بالقدس، من طرف معهد ابن صفي للبحث في موضوع الطوائف اليهودية الشرقية والجامعة العبرية، يقع في 208 ص، وقد تم تعزيزه بصور ورسوم من بينها صور للمطبوعات العبرية بالمغرب خلال القرن السادس عشر، وكذلك مطبوعات القرن العشرين.
في شهر أبريل من سنة 1998م، التقيت بالمؤلف بباريس، فسلمني جزءاً صغيراً من الكتاب، يضم القسم الخاص بالمطبعة العبرية بفاس، مترجماً إلى الفرنسية تحت عنوان:." 1492, L'expulsion des Juifs d'Espagne "، كما قام الأستاذ أحمد شحلان مشكوراً بترجمة العديد من فقرات الكتاب من العبرية إلى العربية وهي التي استفدنا منها في هذا القسم من الدراسة.

الأندلس بالاستقرار بالمغرب، مما وفر لهم الجو المناسب للعمل الثقافي والعلمي برعاية الدولة. ويضيف تدغي بأن اليهودي "أليعازر طوليدانو Eliezer Toledano" وهو إسباني الأصل، ومن أشهر الطباعين اليهود، عاش في طليطلة ثم استقر بالبرتغال، وبها سَيَّرَ مطبعة ما بين 1489 - 1492م، ربما كان ضمن المهاجرين إلى فاس، حاملاً معه جزءاً من تجهيز مطبعة لشبونة[51].

عزّز المؤلف بحثه بعرض قائمة الكتب المطبوعة بفاس بعناية "شموئيل نديفوت Shemuel Nedivot"[52] وابنه إسحاق، اللذين تمكنا من إصدار عشرة كتب في الفترة المتراوحة ما بين 1515 و1522م[53]، حدد عنوان تسعة منها فقط، ورتبها ترتيباً تاريخياً، ذاكراً تاريخ نشرها، ومكان وجودها، وعدد نسخها. وهي كالتالي:

1. تلمود بابلي، رأس السنة: توجد نتف منه بخزانة J.T.Sبنيويورك، طبع قبل سنة 1516م.

2.تلمود بابلي: ورقات منه بخزانة J.T.S بنيويورك.

3.تفسير التباريك والصلوات: لداوود يوسف أبودرهام، طبع سنة 1516م بفاس، في 169ص (له ست نسخ معروفة، اثنتان كاملتان وأربع نسخ مبتورة الأخير).

4. تلمود بابلي (فصل عِروڤين) مع شرح الربي شلُمُو إسحاق، 1522م (نسخة كاملة بخزانة J.T.Sبنيويورك).

5. تلمود بابلي (حولين Hullin) مع شرح الربي شلُمُو إسحاق، بعد 1522م (نسخة كاملة بنيويورك).

6. كتاب أزهاروت (تحذيرات): إسحاق بن رابين، قبل 1523م (كتب عنه آخرون في مؤلفاتهم، لكن المؤلف لم يعثر على آثاره).

51- لم يتأكد المؤلف من حقيقة وصول أليعازر طوليدانو إلى المغرب، المرجع نفسه ، ص. 255.

52- ذكر تدغي أن شامويل نديفوت، يهودي من أصل برتغالي، كان قد تمرن على الطباعة بلشبونة على يد أليعازر طوليدانو، وربما كان هذا سبب الخلط عند بعضهم، الذين ذكروا أن طوليدانو هو صاحب أول مطبعة بفاس.

53- أثناء مناقشتي مع المؤلف حول هذه اللائحة، أكد لي معاينته لبعض النسخ، من ضمنها المؤلفات التلمودية المحفوظة في مكتبة Jewish Theological Senimary of New York بنيويورك، وكذا نسخة تامة من تفسير أبو درهم بالخزانة الجامعية بالقدس، بالإضافة إلى نسخ أخرى في ملكية بعض الخواص بالقدس.

7. فصل تبيان الفكر: يعقوب بن أشر، (بقي منه خمس نسخ، نسختان كاملتان تقريباً والباقي مبتور الأخير. توجد نسخة منه بنيويورك، ونسختان بأورشليم، ونسخة رابعة بلندن، والخامسة بكندا).

8. كتاب هطور حوشِ مِشبط Tour Hoshen Mishpat: يعقوب بن أشر (أشار إليه سيمحا أساف Simha Assaf في كتابه بَأُهلي يعَقوفBaohlé ya'acov).

9. تشاريع الربي الفاسي: إسحاق الفاسي(مشار إليه من طرف فريمان A.Freimann).

ويظهر من اللائحة السابقة أن جلّ محتويات هذه المطبوعات يتعلق بكتب دينية، خمسة منها تتعلق بتلمود بابلي[54]، وأحدها شرح للطقوس الدينية والتقويم العبريين من إنجاز "داوود بن يوسف أبودرهام David Joseph Abuderham"، وثلاثة كتب خاصة بالتعليق على الصلوات.

وفي عرض تدغي لهذه اللائحة، حدد عدد النسخ التامة، والنسخ الناقصة لكل كتاب، مشيراً إلى عدد الأوراق الناقصة في كل نسخة. وقد استشهد عند مناقشته لهذه اللائحة، ببعض المصادر التي أوردت اللائحة نفسها أو بعضاً منها، والتي أثبتت صدورها عن المطابع العبرية في القرن السادس عشر.

بعض هذه المصادر عند إشارتها إلى صدور لائحة الكتب - السابقة الذكر - من مطبعة فاس، اعتمدت على التواريخ الظاهرة على المطبوعات، والتي هي مزامنة لتاريخ الهجرة اليهودية إلى المغرب، رغم عدم ظهور اسم فاس على النسخ.

والبعض الآخر اعتمد مقارنة الحروف التي طبعت بها لائحة فاس، بالحروف المعروفة في المطابع العبرية بأوربا، حيث أكدت التحاليل تشابهها مع الحروف التي استعملها اليهود في مطابعهم العبرية بلشبونة قبل هجرتهم إلى المغرب، مما ينفي انتماءها إلى مطابع اسطنبول كما ورد في بعض الإشارات.

54- يوجد تلمودان، تلمود بابلي، وتلمود يروشليمي. والتلمود هو كتاب الإرث الشفوي اليهودي الذي خلفته الأجيال، وكان في الأصل تفاسير على التوراة تناقلتها الأجيال شفوياً، وهو بالعبرية والآرامية، ويتكون من قسمين هما المشنه، والجمارى. وموضوعه: أ - التشاريع والقوانين اليهودية. ب - الأخبار والأساطير التي تجمعت على مدى القرون فأصبحت جزءاً من تاريخ بني إسرائيل. انظر في ذلك: أحمد شحلان: محاولة إصلاح التعليم اليهودي في المغرب في القرن 19، ندوة الإصلاح والمجتمع ، مرجع سابق، ص 208.

من بين أول المصادر وأهمها التي ذكرت لائحة الكتب المطبوعة بفاس، وهي نفسها التي اعتمد عليها تدغي، نذكر كتاباً لفريمان A. Freimann صدر سنة 1910م[55]، أورد فيه لائحة تضم عشرة عناوين نشرت بمطابع فاس، منها تعليقات على الصلاة للربي[56] داوود بن يوسف David Ben Yossef، وتلمود أزهاروت Azharot، مؤكداً بأنه من مطبوعات فاس، معتمداً في ذلك على ما ذكره الناشر الربي موشي بن مايير R. Moïse Ibn Meïr في مقدمة منشوره سنة 1593م، حيث وردت عبارة "أعيد نشر Azharot في ڤيينا التي كانت قد طبعت بفاس منذ عدة سنوات"[57].

في سنة 1938م، أصدر "Joshua Bloch " بيبليوغرافيا لأوائل المطبوعات العبرية في إسبانيا والبرتغال، أكد خلالها أن كتاب أبو درهام مع كتب أخرى قد تم طبعها بفاس[58].

وخلال سنة 1943م أشار "سيمحا أساف Simha Assaf"، في كتابه بَأهلي يعَقوڤ Baohlé ya'acov إلى أن كتاب هطور حوشٍ مِشبط Tour Hoshen Mishpat قد تم طبعه بفاس سنة 1520م، دون أن يحيل على مصادره.

وقد أشار H .D. Friedberg في كتابه عن تاريخ الطباعة العبرية في أوربا وتركيا، الصادر سنة 1956م، إلى الكتب الثمانية المطبوعة بفاس ما بين 1516 و1522م.

آخر الإشارات ظهرت سنة 1979م، حلل فيها "حاييم زالمان دمتروفسكي Hayyim Zalman Dimitrovsky المؤلفات التلمودية الموجودة في خزانات متعددة، خصوصاً مكتبة نيويورك (J.T.S)، مقارناً ما بين الحروف المطبعية، فتبين له التشابه الكبير بين المطبوعات الإسبانية، واثنين من أجزاء التلمود، كما أن نسخة كاملة من فصل من تلمود عروڤين Eruvin، طبعت بالحروف الإسبانية نفسها، مذيلة بعبارة "اكتمل طبعه يوم الأحد 10 Kislev عام 5282 (10 نوفمبر 1521م)". ويؤكد زالمان بعد مقارنة دقيقة أن

55- A. Freimann, Typographisches, Die hebraeische Druckerei in Fez, in Jahre 1516-1521, Zeitschrift für Hebraeische Bibliographie, Vol. 14 (1910), pp. 78-80, Vol. 15 (1911), pp. 180-182.

56- الربي يعني الحبر عند اليهود، والربي الأكبر هو الحبر الأكبر أو الحاخام.

57- جوزيف تدغي، الكتاب والطباعة العبرية بفاس، مرجع سابق، ص. 254.

58- ذكر أن الهجرة اليهودية إلى المغرب حصلت حوالى سنة 1498م، مؤكدًا بأن اليهود البرتغاليين حملوا معهم مطابعهم إلى المغرب. لكنه لا يعطي لائحة الكتب المطبوعة بفاس.

قسماً من فصل تلمود روش هَشنة Rosh ha-Shanah يعتبر أول كتاب طبع بفاس (قبل نونبر 1516م) بمطبعة شامويل نديفوت. ويميل إلى الاعتقاد بأن كتاب عروڤين Eruvin هو كذلك من طبع فاس، وليس من سالونيك Salonique كما جاء في بعض الإشارات، مع اختلاف فقط في الحروف.

ويرى " دمتروفسكي" أن مؤلفات أخرى طبعت بفاس في بداية القرن 16، فقد اكتشف في مكتبة نيويورك (J.T.S) صفحتين تطابقان بداية مؤلف حڴيڴه Hagigah، وانتهى بعد مقارنتهما إلى أنهما خرجتا من نفس مطبعة شامويل نديفوت بفاس، ويظهر أن الصفحتين استعملتا كنموذج لحڴيڴه Hagigah. بينما هناك أجزاء من تلمود حولين Hullin أغلبها تعرض للتلف، طبعت في نفس مطبعة كتاب عروڤين Eruvin.

ويمكننا من خلال التحليل الذي قدمه "دمستروفسكي" القول بأن شمويل نديفوت قد طبع بفاس كلاً من كتاب عروڤين Eruvin وروش هَشنة Rosh ha-Shanah ، وربما حتى مؤلفي حڴيڴه Hagiga وحولين Hullin أو على الأقل هيأهما للطبع، وربما كان عدد الكتب المطبوعة في هذه المطبعة أكثر أهمية، لكننا لا نجد لمعظمها أثراً إلى يومنا هذا. ويؤكد المؤلف أن عدد نسخ المؤلفات المطبوعة في القرن 16 كان متقلصاً إلى حد ما، وحتى إذا كانت هناك مؤلفات أخرى فإنها اختفت بسبب السرقات التي كان يتعرض لها ملاح فاس[59].

ويستخلص من خلال الدراسات السابقة، أن أصحابها إما اعتمدوا على تواريخ المؤلفات، وقارنوها بتواريخ استقرار اليهود بالمغرب، أو قاموا بتحليل حروف الطبع، وأكدوا تطابقها مع الحروف التي استعملت في المطابع العبرية بإسبانيا والبرتغال قبل طرد اليهود منها. و يظهر من خلال لائحة المؤلفات التي ذكرتها جل المصادر السابقة، أن كتاب داوود أبو درهام يبقى الكتاب الوحيد من بين لائحة مطبوعات فاس الذي يحمل تاريخ نهاية الطبع، واسم الناشر ومكان الطباعة، حيث ذيل بعبارة: "تمت طباعته في شهر Kislev، من عام 5277 (نوفمبر 1516م) في مدينة فاس على يد شامويل نديفوت Shemuel Nedivot وابنه إسحاق Ishag"[60].

59- جوزيف تدغي، الكتاب والطباعة العبرية بفاس، المرجع السابق ص. 257.

60- أشار تدغي إلى وجود ست نسخ من تفسير أبو درهام، اثنتان منها كاملتان، وأربع نسخ مبتورة. وقد عثر على ثلاث نسخ من الكتاب سنة 1910م، كان قد اشتراها أحد المهتمين بجمع الكتب في القدس. ويقدم تدغي في كتابه صورة من كتاب تفسير أبو درهام المطبوع بفاس ، انظرها في الصفحة الموالية.

الشكل (4) تقييد ختام (Colophon) كتاب تفسير التباريك والصلوات

لداوود بن يوسف أبودرهام، فاس، 1516م، بمطبعة شموئل نديفوت بفاس

(محفوظ بمكتبة Jewish Theological Seminary بنيويورك ورقمه فيها هو 13 : 1729)

الشكل (5) كتاب طور يُورِه دَعَهْ Tour Yoreh De 'ah للربي يعقوب بر أشر، طبعه شموئل نديفوت بفاس

(محفوظ بمكتبة شوقن في القدس تحت عدد 13401)

أما باقي الكتب الواردة في لائحة مطبوعات فاس، فمعظمها إما مبتور الصفحات الأولى والأخيرة، أو لا يتوفر على تذييل (تقييد الختام Colophon) يوضح تاريخ النشر ومكانه.

وقد اعتمد تدغي أيضاً على الرواية الشفوية، حيث زار مدينة فاس والتقى بالربي الكبير للمدينة، الذي أكد له أنه سمع في صغره عن مؤلفات تلمود المطبوعة بفاس، وفي اعتقاده أن بعضها وارد في أرشيف المدارس اليهودية (Yeshivot) للمدينة. لكن تدغي لم يذكر إن كان قد اطلع على هذا الأرشيف، أو إذا ما كانت مؤلفات التلمود التي سمع عنها ربي فاس، هي مطبوعات يرجع تاريخها إلى القرن السادس عشر، أو أواخر القرن التاسع عشر وبداية العشرين. وهل كانت منتجات المطابع تروج داخل الجالية اليهودية بالمغرب فقط؟ أم كانت تدخل ضمن المنتجات التجارية لهذه الفئة؟ كما أنه لم يوضح المصير الذي آلت إليه تلك المطبعة، وكيف لم يحاول اليهود إنشاء مطابع أخرى بالمغرب، منتظرين مرور حوالى أربعة قرون، ليقوموا بتأسيس مطابع عبرية جديدة أواخر القرن التاسع عشر[61].

وذكر تدغي في تعليله لأسباب توقف مطبعة فاس، أنها غير معروفة بالضبط، مكتفياً بما أورده فرمان (Freimann)، عن امتناع مملكة إسبانيا بيع الورق لليهود، مما استحال معه تزويد مطابع فاس بالمادة الضرورية للطباعة، لكنه لم يذكر كيف كانت المطبعة تغطي حاجياتها من الورق خلال الفترة المتراوحة ما بين 1516 و1522 أو 1524م[62]، حيث من المستحيل أن تتعامل إسبانيا مع اليهود بعد طردهم من أرضها.

وقد أرجع تدغي أسباب اختفاء المطبوعات العبرية من المغرب، إلى حوادث النهب والتشريد والحرق التي تعرض لها اليهود خلال فترات متعددة من تاريخ المغرب، ولخص تلك الحوادث فيما يلي: أحداث تادلة سنة 1610م[63] وما صاحبها من إحراق للكتب العبرية؛ سلب ملاح فاس سنة 1747م؛ إحراق مكتبة يهودا بن قرياط بتطوان

61- سنرى ذلك ضمن حديثنا عن المطبعة التيبوغرافية.

62 - ربما اعتمد الطباعون اليهود على الورق المغربي الذي كانت العديد من معامله بمدينة فاس، والتي ستعرف تقلصا كبيرا في أعدادها أواخر العصر المريني، اضطر المغرب معها إلى استيراد مادة الورق من الخارج.

63- والمقصود هنا الصراع الذي حدث بين أبناء أحمد المنصور: زيدان والمامون وأبوفارس، وبين زيدان وابن أبي محلي، وما تعرضت له تادلة من خراب ونهب جراء ذلك الصراع.

سنة 1750م؛ تشريد واضطهاد اليهود سنة 1790م على يد السلطان المولى اليزيد[64]؛ دخول الفرنسيين لفاس سنة 1912م، وما تعرض له الملاح من نهب وإحراق بيعة كان بها ما يزيد عن 2500 كتاب[65].

إن يوسف تدغي باعتماده على معاينة النسخ الموجودة في القدس وفي الولايات المتحدة الأمريكية، وعلى المعلومات الواردة في العديد من المصادر، جعل من مسألة وجود مطبعة عبرية بفاس خلال القرن السادس عشر حقيقة واقعة، معتبراً فاس مهد الطباعة العبرية في إفريقيا. في حين لا نجد أية إشارة إلى مطبعة القرن السادس عشر في المصادر المغربية، أو في معظم الدراسات الحديثة التي أشارت إلى تاريخ الطباعة بالمغرب.

فمحمد المنوني عند حديثه عن المطبعة بالمغرب في كتابه "مظاهر يقظة المغرب الحديث"[66]، جعل بدايتها سنة 1864م، وإذا كان قد أشار إلى إنشاء مطبعة إفرنجية بتطوان على يد الإسبان سنة 1860م، فإنه لم يتطرق إلى وجود مطابع عبرية بفاس في القرن السادس عشر.

أما جرمان عياش[67]، فقد اعتمد على مصادر المنوني نفسها، من وثائق ملكية، ونسخ لمطبوعات حجرية، لتحديد تاريخ دخول أول مطبعة إلى المغرب سنة 1864م، ملتزماً بدوره الصمت إزاء وجود مطبعة عبرية في القرن السادس عشر. وربما يرجع إغفال المنوني وعياش الحديث عن هذه المطبعة بالأساس لما عرف عنهما في أبحاثهما من

64- يذكر محمد المنصور أن اليهود عاشوا حقبة عصيبة في ظل حكم المولى اليزيد (1790-1792م) الذي سمح بنهب ملاح تطوان وانتقم من بعض التجار اليهود الذين كانوا قد استفادوا من سياسة والده الاقتصادية. انظر: محمد المنصور، المغرب قبل الاستعمار المجتمع والدولة والدين (1792-1822م)، ترجمه عن الانجليزية محمد حبيدة، منشورات المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، المغرب، 2006، ص 43.

65- ذكر روبير أصراف النكبات التي تعرض لها اليهود في كتابه: محمد الخامس واليهود المغاربة، ترجمة علي الصقلي ومحمد گلزيم، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، 1997م.

66- محمد المنوني، مظاهر يقظة المغرب، مرجع سابق، ج 1.

67- قدم جرمان عياش بحثاً عن تاريخ المطبعة بالمغرب نشر بمجلة هسبريس:

Germain Ayache, L'apparition de l'imprimerie au Maroc, Hespéris-Tamuda, Vol. V, Fasc Unique, 1964, pp 143-161.

ثم قام كل من محمد الأمين البزاز وعبد العزيز التمسماني خلوق بتعريب هذا البحث، الذي نشر ضمن "دراسات في تاريخ المغرب" لجرمان عياش، مرجع سابق، صص. 121 ـ 143.

الاعتماد على الوثائق بصفة عامة، وتركيزهما بالخصوص على الوثائق المغربية المكتوبة، باعتبارها ينابيع المعرفة التاريخية الأصيلة[68]، لذا أغفلا الخوض في هذه النقطة لعدم توفرهما على أي وثيقة في الموضوع.

من جانب آخر، نجد إشارات إلى مطبعة فاس في القرن السادس عشر، في بعض الدراسات الحديثة. ففوزي عبد الرزاق أورد الخبر لكن مع بعض الشكوك، حيث تحدث عن إنشاء مطبعة عبرية بفاس على يد شامويل نديفوت وبمساعدة ابنه إسحاق، تمكنا بواسطتها من إصدار خمسة عشر عنواناً في الفترة المتراوحة ما بين 1516 و1521 أو 1524م، معتمداً في ذلك على ما جاء في الموسوعة العبرية، وعلى معاينته لنسخة شرح أبو درهام المحفوظة في خزانة الكونغريس في واشنطن. تلك النسخة هي التي خلقت لديه الشكوك، حيث وصفها بأنها صفحات من عمل غير كامل، لا يحمل أي تاريخ ولا أي اسم لمكان النشر، فهذا النموذج- في نظره- لا يمكن الاعتماد عليه كحجة دامغة تثبت أن العمل قد نشر بالفعل في فاس[69].

وكما رأينا سابقاً فقد أكد تدغي وجود ست نسخ من تفسير أبو درهام، اثنتان منها كاملتان تحملان تاريخ الطبع ومكانه. وقد ذكر مكان وجودهما، وأربع نسخ من المطبوع نفسه مبتورة الأول والأخير، من المؤكد أن من بينها النسخة التي اطلع عليها فوزي عبد الرزاق بخزانة الكونغريس، وهي التي ولدت لديه شكوكاً في حقيقة وجود آلة طباعة ليهود فاس في القرن السادس عشر، وإن كان قد أكد أن نسخة الكونغريس طبعت بواسطة الحروف المعروفة في لشبونة، لكنه اعتقد أن العناوين الخمسة عشر العبرية، قد تكون جلبت من إسبانيا أو البرتغال، أو ربما من البندقية التي كانت توجد بها مطابع تهتم بنشر الكتب العبرية من أجل التصدير[70].

68- انظر ما كتبه عمر أفا عن جرمان عياش، في كتاب "دراسات تاريخية مهداة للفقيد جرمان عياش"، منشورات كلية الآداب بالرباط، 1994م، ص. 27. ويؤكد عياش ذلك بقوله:"الوثائق الأصلية التي من واجب المؤرخ أن يبني عليها أعماله" انظر مقدمة كتابه: دراسات في تاريخ المغرب، مرجع سابق.

69- فوزي عبد الرزاق، مملكة الكتاب، مرجع سابق، ص. 128.

70- نفسه، ص. 129.

ومما زاد في شكوكه، خلو المصادر المغربية من أية إشارة لوجود نشاط مطبعي في القرن السادس عشر، كما أنه رأى استحالة إخفاء آلة ضخمة الحجم عن العيون الثاقبة لموظفي المخزن، عند محاولة إدخالها عبر إحدى المراسي المغربية[71].

وإذا كانت لدى فوزي عبد الرزاق شكوك حول وجود مطبعة فاس في القرن السادس عشر، فإن هناك من رجّح وجودها. ففي إشارة لأحمد شوقي بنبين[72] ذكر فيها وجود مطبعة بالمغرب ذات حروف عبرية منذ بداية القرن السادس عشر، مشيراً إلى أنها كانت أول مطبعة في إفريقيا، وذاكراً أن أول كتاب طبع بها هو تفسير التوراة لمؤلفه إسحاق أباربانيل (Abarbanel)، توجد نسخة منه في مكتبة كلية سنسناتي (Cincinati) بالجامعة العبرية في ولاية أوهايو (Ohio)بالولايات المتحدة الأمريكية، دون أن يشير إن كانت النسخة تامة، أو تحمل اسم فاس كمكان لطبعها.

إشارة أخرى تؤكد وجود آلة طباعة لدى يهود فاس في القرن السادس عشر، أوردها محمد سديد في مقالته في مقالته "**حفريات حول الطباعة بالمغرب**"[73] حيث أشار فيها إلى احتمال قوي بوجود مطبعيين بين المهاجرين اليهود إلى المغرب، معتمداً في هذا التأكيد على ما جاء في الموسوعة العبرية، ومبرراً ذلك بعدة عوامل نذكر منها:

أ - ابتداء الحملة ضد اليهود سنة 1490م بإحراق ما يزيد عن ستة آلاف مؤلف عبري من طرف محاكم التفتيش.

ب - إصدار الملكة إيزابيل سنة 1502م مرسوماً يقضي بمنع الطباعة على اليهود، أو استيراد الكتب العبرية دون ترخيص.

ج- إعدام كل يهودي رجع إلى إسبانيا بعد طرده.

ويرى "سديد" بأن هذه العوامل كفيلة بتبرير احتمال جلب المهاجرين اليهود لآلة الطباعة عند هجرتهم إلى المغرب، خصوصاً بعد صدور قرار الملكة إيزابيل القاضي

71- نفسه.

72- أحمد شوقي بنبين، دراسات في علم المخطوطات والبحث البيبليوغرافي، منشورات كلية الآداب بالرباط، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، 1993م، ص. 162.

73- محمد سديد، حفريات حول الطباعة بالمغرب، مجلة التاريخ العربي، العدد الثاني، سنة 1417هـ/ 1997م، صص. 253 ـ 264.

بمنع الطباعة على اليهود بإسبانيا، واستحالة رجوع أي يهودي إلى إسبانيا بعد طرده لمحاولة طبع الكتب التي تحمل كما رأينا تواريخ تعود لما بعد صدور هذا المرسوم.

ويشير "سديد" إلى كون المهاجرين استفادوا من جو التسامح الديني السائد حينها بالمغرب، حيث حظوا برعاية الملوك المرينيين والوطاسيين، وتقلدوا أعلى مناصب الحكم، مما ساعد على متابعة الهجرة اليهودية من الأندلس، والاستقرار المعنوي كفيل بالخلق والإبداع.

وفي هذا الإطار يشير إبراهيم حركات إلى هجرة عناصر كثيرة من يهود الأندلس إلى المغرب في عهد المرينيين بقوله: " فقدروا فيهم نشاطهم ومقدرتهم في شؤون التجارة والاقتصاد، وخولوهم من الامتيازات ما لم يسبق لليهود أن نالوا مثله بالمغرب من قبل. وبرهن المرينيون عن تسامح ديني عظيم نحوهم، فسمحوا لهم بفتح المتاجر والمصانع ومعايشة المسلمين، كما سمحوا لهم بمباشرة طقوسهم الدينية، وأظلوهم بحمايتهم، وكان لكبار موظفيهم مقام سام لدى ملوك الدولة، حتى قيل إن أبا خزر بن إبراهيم بن وقاصة، بلغ في الحظوة عند أبي الربيع المنزلة التي لم يبلغها عنده أحد"[74].

كل هذا يؤكد التقارب الكبير بين السلطة المرينية واليهود، والذي سيهيئ لهؤلاء المناخ المساعد للتوافد على المغرب والاستقرار به ومزاولة جميع أنشطتهم بكل حرية وتسامح.

وقد شكل المغرب أحد أهم البلدان المفضلة للجوء اليهود المطرودين من الأندلس، نظراً لما وجدوه فيه من تسامح، بل إن بعض الدراسات تتحدث عن لجوئهم إلى المنطقة حتى قبل صدور مراسيم طردهم من الأندلس[75].

وتعتبر قاعدة فاس - بحكم أهميتها الاقتصادية - في طليعة المراكز التي استقر بها اليهود، وقد كانت لهم اليد الطولى في الحياة الاقتصادية في العصر المريني، حيث سيطروا على تجارة القوافل المؤدية إلى السودان. وتحتفظ المصادر الأجنبية بأسماء أسر يهودية استقرت بفاس وبميورقة في آن واحد بهدف التجارة مثل إسحاق ليفي، وصمويل بن

74- إبراهيم حركات، المغرب عبر التاريخ، المجلد 2، الدار البيضاء، 1398 هـ/ 1978م، صص 111 - 112.

75- حييم الزعفراني، ألف سنة من حياة اليهود بالمغرب، ترجمة أحمد شحلان وعبد الغني أبو العزم، الدار البيضاء، 1987 م، ص. 10.

شولون، وصامويل وحيون ومردخاي بن هارون بكري، ويحيى بن نجار[76]، كما استقر بعض اليهود بسبتة باعتبارها بوابة المغرب على الضفة الغربية للبحر المتوسط ومحطة ضرورية في شبكة العلاقات الاقتصادية الرابطة بين إفريقيا الصحراوية وأوربا. ودخل اليهود المغاربة في علاقات تجارية مباشرة مع دول الحوض الشمالي الغربي للبحر المتوسط[77].

وبهذا شكل العصر المريني فترة ذهبية لحضور اليهود بالمغرب، ففي عهد السلطان أبي الربيع سليمان، ظفر اليهودي أبو خزر بمكانة عالية "يقصر عنها الوصف حتى أن جميع الجيش ينادونه سيدي أبي خزر". وفي فترة ضعف الدولة أصبح لليهودي هارون بن بطش[78] سطوة كبيرة، فكان هو "الوزير في الحقيقة ولا وزير غيره... وصار إلى اليهودي الأمر والنهي في مملكة فاس"[79].

ويؤكد "روبير أصراف"، أن محمد الشيخ الوطاسي (1472-1505م) فتح بوابة المملكة في وجه الطوائف اليهودية المطرودة من الأندلس، الذين تمركزوا في البداية بمدينة فاس، ثم تفرقوا في المدن الكبرى حيث استطاعوا بعد حين قصير من الزمن، أن يمسكوا بالقيادة الدينية والدنيوية للطوائف اليهودية التي صارت تعيش بداية نهضة حقيقية[80].

فهذه الشهادات كلها تؤكد على الوضعية المستقرة التي كان يعيشها اليهود المهاجرون بالمغرب، وعلى الحظوة التي نالوها آنذاك لدى السلطات المغربية (المرينية والوطاسية)، مما يظهر أن الظروف كانت مساعدة لقيام نشاط مطبعي دون معارضة من الدولة. ويأتي هذا كرد على تساؤل فوزي عبد الرزاق عن كيفية إخفاء آلة الطباعة عن العيون الثاقبة لموظفي المراسي المغربية، فربما ساعد كبار موظفي اليهود مواطنيهم على إدخال آلة الطباعة، ورخصوا لهم بتشغيلها دون اعتراض من السلطات[81].

76- مصطفى نشاط، جوانب من الديمغرافية التاريخية لليهود والنصارى بالمغرب في العصر المريني، مجلة كنانيش، العدد 1، صيف - خريف 1999م، ص. 68.

77- JEHEL (G), Les Génois en Méditérranée occidentale. Paris, 1993, p. 210.

78- أو هارون بطاش كان وزيراً أعظم للسلطان عبد الحق المريني وتم اغتيالهما معاً سنة 1465م.

79- مصطفى نشاط، مجلة كنانيش، المرجع السابق، ص. 65.

80- روبير أصراف، محمد الخامس واليهود المغاربة، مرجع سابق، ص. 34.

81- يذكر محمد المنصور أن عدداً من اليهود أصبحوا من كبار التجار المستقرين في المراسي المغربية خلال القرن الثامن عشر. محمد المنصور، المغرب قبل الاستعمار، مرجع سابق، ص 42.

أما بالنسبة لمصير مطبعة فاس، فقد ذهب "سديد" إلى السياق نفسه الذي ذكره يوسف تدغي، بجهله لما آل إليه مصير المطبعة وأسباب توقفها بعد سنة 1524م، وإن كان ربط الأسباب باحتمال موت صاحبها أو إفلاسه أو بعدم توفر المواد الضرورية للطباعة للاستمرار في الإنتاج[82].

واستخلص "سديد" في النهاية، أن وجود مطبعة عبرية بالمغرب في القرن السادس عشر، تجعله أول بلد عربي وإفريقي عرف الطباعة، وثاني بلد إسلامي بعد تركيا[83].

وكرد على مقالة "سديد"، كتب عبد الرزاق هرماس، مقالاً تحت عنوان **"حفريات التاريخ أم سطحياته"**[84] وجّه فيه نقداً شديداً للمعلومات التي أوردها "سديد"، متهمًا إياه بالوقوع في الخطأ لاعتماده على مصدر وحيد استقى منه معلوماته وهو الموسوعة العبرية، معتبراً ما ورد فيها محض افتراء من كاتب المادة، وأن ما جاء به "سديد" في رأيه لا ينبني على أي دليل علمي تاريخي.

وقد ركز في انتقاده على الخصوص حول صاحب المطبعة شامويل نيديفوت الذي لم يرد اسمه في أهم الكتب التي ضمت - في نظره - الكثير من المعطيات التاريخية الدقيقة عن يهود المغرب، منها كتاب **"اليهود في البلدان الإسلامية 1850 - 1950م"** الذي ضم لائحة ليهود المغرب، لم يرد ذكر شامويل نيديفوت ضمنها، وإن كان هذا الكتاب الذي استشهد به هرماس ركز دراسته على يهود فترة متأخرة جداً عن يهود الأندلس والبرتغال.

وبهذا اعتبر هرماس المعلومات التي أوردها "سديد" مجازفات وقلباً للحقائق، أراد بها صاحبها كسب سبق علمي فقط، لأن الحقيقة الوحيدة في نظره والمعروفة في جميع المصادر المغربية، هي دخول الطباعة إلى المغرب على يد محمد الطيب الروداني، الذي اعتبره أول مقاول في الطباعة بالمغرب، معتمداً على ما أورده كل من المنوني، وعياش، وفوزي عبد الرزاق، والمختار السوسي في هذا الباب.

82- محمد سديد، مجلة التاريخ العربي، مرجع سابق، ص. 259.

83- كان اليهود المهاجرون من الأندلس، قد استقر بعضهم بتركيا، وأنشأوا هناك مطبعة بالحروف العبرية سنة 1493م، لنشر الكتب الدينية لطائفتهم، وخشي السلطان بايزيد الثاني، أن يستفيد رعاياه المسلمون من الاختراع الجديد، فأصدر فرماناً يمنع على غير اليهود استخدام فن جوتنبرغ.

84- عبد الرزاق هرماس، حفريات التاريخ أم سطحياته، جريدة العلم، عدد 17603، السنة 52، الأربعاء 13 ربيع الأول 1419 هـ/ 8 يوليوز 1998م، ص 12.

ويمكن اعتبار هذا الرفض الشديد لهرماس، في إعطاء الأسبقية لليهود بإدخال الطباعة للمغرب، تكريساً لموقف المسلمين التقليدي من الأقليات غير الإسلامية، ورفضهم التعامل مع ثقافتها، دون النظر إلى أهمية الحدث العلمي سواء كان من إنتاج مغربي مسلم أم غيره.

ومن جهة أخرى، قدم "وحيد قدورة"[85] ملاحظة خاصة بمسلمي الأندلس، تساءل فيها عما إذا كان باستطاعة اليهود جلب مطابع من الأندلس، فهل سيكون ذلك عسيراً على المسلمين المهاجرين أيضاً من الأندلس؟ وهم المعروفون بحذقهم للعديد من الفنون، والأساليب الصناعية المختلفة ومنها النقش على المعادن، وكذلك بإسهامهم العلمي في شتى مجالات المعرفة، مما يثير بعض التساؤلات حول هؤلاء الأندلسيين المسلمين، إن كان منهم من مارس الطباعة قبل هجرته من الأندلس، أو جلب بعضهم آلة طباعة أو حروفاً مسبوكة في أمتعته.

لا يمكننا الحسم في هذه النقطة، فربما ساهم الأندلسيون في طبع كتب عربية بإسبانيا المسيحية، حيث قام رجال الكنيسة في غرناطة بطبع أول كتاب في إسبانيا موجه لتنصير الأندلسيين حوى حروفاً عربية، طبع بقوالب خشبية سنة 1505م، فهل بالإمكان القول بأن بعض الأندلسيين اشتغل في هذه المطابع ذات الحروف العربية، خصوصاً الذين لم يهاجروا إلا بعد طردهم النهائي من طرف فيليب الثالث عام 1609م، وهل المدة التي تفصلهم عن سقوط الأندلس وهي تزيد عن قرن كانت كافية لاستيعابهم تقنيات الطباعة العربية؟ وهل جلب هؤلاء معهم مطابع أو حروفاً مطبعية إلى المغرب على غرار المهاجرين اليهود؟ تبقى الإجابة رهينة باكتشاف آثار أو مصادر ربما تشير إلى مساهمة الأندلسيين المسلمين في النشاط المطبعي بالمغرب خلال القرن السادس عشر.

هناك إشارة أخرى لوجود مطابع بالمغرب خلال القرن السابع عشر، ربما تلقي الضوء على مسألة المطابع العبرية، وردت في الشهادة التي أدلى بها السفير الفرنسي بالمغرب بيدو دي سانت أولن Pidou de Saint Olon، حيث جاء في تقريره عن الحالة الاجتماعية والفكرية والاقتصادية للمغرب سنة 1693م: "أن الكتب نادرة وغريبة خاصة

85- وحيد قدورة، أوائل المطبوعات العربية في تركيا وبلاد الشام، ندوة **تاريخ الطباعة**، مرجع سابق، ص 113.

وأنه لم تعد بالبلاد تقريباً أي مطبعة"[86]. فالدبلوماسي الفرنسي يشير في شهادته إلى أن المغرب كانت به مطابع قبل نهاية القرن السابع عشر وكادت تنقرض حينها، دون أن يوضح اللغات المستخدمة بها أو نوعية الكتب المطبوعة، أو حتى أسباب توقفها. كما أنه لم يشر إلى مراكزها هل بفاس أم على السواحل المغربية، في حين ورد في بعض الإشارات وجود مطابع إسبانية وبرتغالية بالحرف اللاتيني على السواحل المغربية المحتلة، وهي خاصة بإصدار كتب وأوراق رسمية لفائدة الجالية المسيحية هناك[87]. وإن كانت جل الدراسات حتى الإسبانية منها تؤكد أن المطابع لم تظهر بشمال المغرب إلا ابتداءً من سنة 1820م بمدينة سبتة[88].

فهل الكتب النادرة الغريبة التي أشار إليها السفير هي مخطوطات؟ أم هي التي خرجت من المطابع العبرية كما جاء في الدراسات السابقة؟ أم هي كتب مطبوعة في أوربا بالحرف العربي ووصلت إلى المغرب عن طريق التجارة، كما أشار إلى ذلك فوزي عبد الرزاق سابقاً؟ أم هي هدايا قدمت لملوك المغرب؟ حيث ورد عند جوزي بلانا Josée Balagna، أن المستشرق الهولندي "يعقوب غوليوس"، أهدى لملك السعديين مطبوعات عربية عند زيارته للمغرب سنة 1032 هـ/ 1622م[89]، لكنها لم تذكر اسم الملك السعدي، والأكيد أنه زيدان (ت 1036 هـ/ 1626م)، الذي كانت تربطه علاقات جيدة مع هولندا، كما أنه كان شديد الولع بجمع الكتب وجلبها من مختلف الجهات، خصوصاً أن هذه الهدية جاءت بعد ضياع خزانته الشهيرة، واختطافها من طرف الإسبان في عرض البحر سنة 1612م، وهي المحفوظة الآن في خزانة الإسكوريال بإسبانيا.

ولربما تعزز هذه الشهادة الدقيقة للسفير الفرنسي ما جاء في الدراسات السابقة، والتي أكدت وجود مطابع عبرية في مغرب القرن السادس عشر. لكن المدة الطويلة الفاصلة بين توقف المطابع العبرية بفاس كما جاء في كل الدراسات السابقة وهو 1524م، وبين تقرير السفير الفرنسي 1693م، تثير الكثير من التساؤلات عند محاولة الربط بين

86- François Pidou de, Saint -Olon, Relations de l'Empire du Maroc, Paris, 1695, p. 79.

87- وحيد قدورة، بداية الطباعة العربية، مرجع سابق ص. 73.

88- سنتعرض لذلك، عند الحديث عن الطباعة التيبوغرافية.

89- Josée Balagna, Le fonds des imprimés arabes de la Bibliothèque Nationale les XVI^{e}, XVII^{e} et XVIII^{e} siècles, Bulletin de la bibliothèque Nationale, n° 2, Juin 1979, p. 76.

ما جاء في تقرير السفير، ووجود آثار المطابع العبرية حتى أواخر القرن السابع عشر، خصوصاً أن التقرير كما رأينا، لم يحدد جنس المطابع، ولا أماكن وجودها، أو عددها قبل كتابة التقرير.

هكذا ومن خلال الدراسات السابقة يمكننا استخلاص الملاحظات التالية:

أ - عدم الإشارة إلى وجود مطبعة عبرية بفاس في القرن السادس عشر بالمصادر المغربية، لا ينفي وجودها، لأن بعض المصادر تغافلت حتى عن ذكر دخول المطبعة الحجرية إلى المغرب، مع أنها معاصرة لها كالناصري وأكنسوس، ورغم كونهما من موظفي مخزن السلطان سيدي محمد بن عبد الرحمان الذي أدخلت في عهده المطبعة إلى المغرب.

ب - المعارضون أو المتشككون في وجود نشاط مطبعي عند يهود القرن السادس عشر، اعتمدوا في شهاداتهم على نسخة وحيدة مبتورة، دون أن يعلموا بوجود نسخ أخرى تامة، على عكس "تدغي"، الذي قدّم دليلاً علمياً تاريخياً فحدّد تاريخ كل نسخة ومكان وجودها، وميّز التام منها والناقص، مما يجعل دراسته حول الموضوع أكثر دقة وشمولية. كما ركز المعارضون على سكوت المصادر المغربية، دون محاولة البحث عن مصادر أجنبية أخرى، والمشار إليها سابقاً.

ج - ربما لم يتعامل المغاربة المسلمون مع المطابع العبرية في القرن السادس عشر، لموقفهم التقليدي من الأقليات غير المسلمة. فالمغربي المسلم، وفي أحيان كثيرة، كان يعتبر اليهودي المغربي أجنبياً (أوربياً)[90] يحترز في التعامل معه، خصوصاً إذا كان الأمر يتعلق بالثقافة الدينية بسبب اعتبارها ثقافة دخيلة، وبما أن جل منتجات المطابع كما رأينا ذات طابع ديني يهودي، لذا لم يظهر لها أي أثر في المصادر المغربية باعتبارها تخص أقلية غير مسلمة. كما لا يمكن حينها للمغاربة طبع كتبهم بمطابع عبرية، خصوصا الكتب الدينية التي كانت سائدة حينها في الثقافة المغربية، نظرا لاعتقادهم بنجاسة المواد التي صُنعت منها آلات الطباعة، فلا يليق في نظرهم بلغة القرآن وكلام الله أن يدنس بهذه المواد، أو يطبع على يد اليهود أو حتى بمطابعهم.

90- Simon Levy, Essais d'histoire et de civilisation Judeo-Marocaines, centre Tarik Ben Ziad, 2001, p.13.

د - لم تشر الكتابات السابقة - خصوصاً تدغي وسديد - إلى الإجراء الذي اتخذته الدولة المغربية من هذه الآلة الجديدة، سيّما إذا كانت قد سمحت للطائفة اليهودية باستعمالها بالمغرب، فلابد أن تكون هناك حدودٌ لهذا الاستعمال، وهو العمل الذي قامت به السلطات العثمانية حيث منعت اليهود من طبع كتب المسلمين، حين صرحت لهم بإقامة مطابع بإسطنبول أواخر القرن الخامس عشر.

هـ - بما أن بعض الكتب تحمل تاريخ الطبع (1516-1521م)، و بنفس الحروف التي كانت مستعملة في المطابع العبرية بإسبانيا، فمن غير الممكن أن تكون قد طبعت بإسبانيا في هذا التاريخ وجلبت إلى المغرب - كما يعتقد البعض - فحسب مرسوم الملكة إيزابيل الصادر سنة 1502م، والذي يحرم كما رأينا الطباعة على اليهود، ويقضي كذلك بإعدام أي يهودي حاول العودة إلى إسبانيا، لذا من غير الممكن أن تكون الكتب السالفة الذكر طبعت بإسبانيا بعد هذا التاريخ وحملت إلى المغرب، بعد أن استطاعت المرور تحت أنظار محاكم التفتيش.

هذه المعلومات - رغم تضاربها- فإنها تلقي الأضواء على نقطة مهمة من تاريخ المطبعة بالمغرب، أصبح معها من الصعب تحاشي الحديث عن وجود مطبعة عبرية بالمغرب خلال القرن السادس عشر، وإن كانت تخدم مصالح أقلية غير مسلمة، فإنها تجعل من المغرب، أول بلد عربي وإفريقي عرف الطباعة، وثاني بلد إسلامي بعد تركيا.

2. تطلع المغاربة لفن الكتابة الجديد

وردت العديد من الإشارات، التي تظهر بأن المغاربة كانوا منذ وقت مبكر على اتصال بتقنية الطباعة، ولبعضهم تطلعات ورغبات نحو اقتناء هذا الفن الجديد للكتابة. أول هذه الإشارات وردت أواخر القرن السابع عشر، من طرف السفير عبد الله بن عائشة، عندما أرسله السلطان مولاي إسماعيل (1672 - 1727م) في سفارة إلى لويس الرابع عشر لبحث أمر العلاقات المغربية الفرنسية، فزار خلال مدة سفارته (11 نوفمبر 1698 إلى 25 مايو 1699م)[91] العديد من المعالم بالعاصمة الفرنسية، منها المطبعة

91- انظر ما جاء عن السفارة عند:

- عبد الهادي التازي، التاريخ الدبلوماسي للمغرب، مطبعة فضالة، المحمدية، 1408هـ/ 1988م، المجلد التاسع، ص. 80 - 83.

العربية التي كانت في أوج نشاطها، فأهداه الفرنسيون بطاقة زيارة مطبوع عليها اسمه بحروف عربية جميلة، حملها معه إلى المغرب، وهو يتعجب لهذا الابتكار الأوربي الهائل[92]. ومن المؤكد أنه أطلع مولاي إسماعيل على تلك البطاقة، وحدثه عن المطبعة العربية بباريس، وعدد له مزاياها وأهميتها في نشر الكتب. لكن هذه الفكرة ظلت مجرد إعجاب بدون أي أثر أو أية نتيجة. فلماذا لم يتمكن من إقناع السلطان مولاي إسماعيل من أجل استيراد هذا الاختراع الذي يسهل الكتابة؟

أولاً، لا يُعتقد أن تلك البطاقة أول مطبوع اطلع عليه المولى إسماعيل، وأول ما دخل إلى المغرب من مطبوعات عربية، فلابد أن بعض المغاربة - خاصة التجار مع أوربا- اطّلعوا على الكتب العربية المطبوعة بأوربا، ولاشك أن بعضهم حمل معه إلى المغرب نسخاً منها، خصوصاً الكتب المغربية التي طبعت بأوربا في القرنين السادس والسابع عشر، ككتاب "الآجرومية" لابن آجروم الصنهاجي، الذي طبع سنة 1617م بمدينة ليدن بهولندا، وكتاب "نزهة المشتاق" للشريف الإدريسي الذي نشر سنة 1592م بمطبعة مديتشي بروما، وكذا "قانون ابن سينا" الذي طبع سنة 1593م بالمطبعة الإيطالية نفسها، فهل من المعقول أن لا تكون قد دخلت إلى المغرب أية نسخة من هذه المطبوعات، وأن مولاي إسماعيل لم يكن على علم بشأن المطبوعات العربية، أو تكون بخزانته إحدى نسخها، تلك الخزانة التي تحدث العلماء والأدباء عنها كثيراً وأكثروا القول في نفائسها وذخائرها، وما كانت تحتوي عليه من الغريب والنادر في كل فن. فذكروا أن الخزانة الإسماعيلية بمكناس حوت من التصانيف وجمعت من أنواع الدفاتر وأسماء التآليف، ما لم تحوه خزانة بغداد[93]، وإن كان الذين تحدثوا عن خزانة المولى إسماعيل لم يشيروا إن كانت بها مطبوعات.

وقد جمعت هذه الخزانة ما حمله المولى الرشيد من خزانات الزوايا، خصوصاً خزانة الزاوية الدلائية، بالإضافة إلى ذخائر الخزانة السعدية[94]، التي أكدت بعض

92- مجلة الطباعة والنشر، العدد الثاني، مارس 1984 م، ص 14.

93- محمد العابد الفاسي، الخزانة العلمية بالمغرب، الرباط، 1380 هـ/ 1960 م، ص. 56.

94- أشار أحمد بنبين إلى خزانة المولى إسماعيل، والتي كانت تعرف باسم "دويرات الكتاب" فذكر بأنها كانت تحتوي على ما يزيد عن اثني عشر ألف مخطوط. انظر:

Ahmed-Chaouqui Binebine, Histoire des bibliothèques au Maroc, Casablanca, 1992, p. 72.

الإشارات احتواءها على مطبوعات عربية، جاءت كهدايا للملوك السعديين[95]. لذا من غير الممكن أن لا يكون المولى إسماعيل قد اطلع على أي كتاب مطبوع بخزانته، وهو الذي كان يقضي فترة من يومه في المطالعة، حيث يذكر ابن زيدان: "أن المولى إسماعيل كان بعد صلاة العشاء يقبل على مطالعة كتب السير والسياسة الشرعية وتقلبات الدول ونواميسها وأسباب ارتقائها وانحطاطها"[96].

وعلى هذا الأساس لا يمكن اعتبار بطاقة دعوة السفير ابن عائشة التي حملها معه من فرنسا، أول مطبوع دخل المغرب، وإن كان ابن عائشة في إطلاعه مولاي إسماعيل على البطاقة، ووصفه لما شاهده بالمطبعة العربية بباريس، كمن يوجه رسالة للسلطان تعبر عن رغبته في اقتناء المغرب لآلة الطباعة. فلماذا لم يترجم مولاي إسماعيل هذه الرغبة إلى واقع، وهو الذي تلقى معارف واسعة في كل فروع المعرفة، وكان شديد الاهتمام بالعلم والعلماء، وبكل ما يتصل بميدان العلوم؟[97]. فالوزير الغساني يشير إلى أن مهمته الأساسية في رحلته إلى إسبانيا، كانت تهدف إلى تحرير الأسرى واسترجاع المكتبة الزيدانية، التي كان المولى إسماعيل يعتبرها إرثاً وطنياً.

ربما تكون كثرة انشغال المولى إسماعيل بالشؤون الداخلية والخارجية للمغرب، واهتمامه الشديد بتوحيد البلاد تحت سلطته بالقضاء على الثورات العائلية والقبلية، والعمل على تحرير الشواطئ المغربية من يد المسيحيين، حالت دون تفكيره في جلب آلة الطباعة إلى المغرب. وربما أيضاً مراعاته للمناخ الثقافي السائد حينها في المجتمع المغربي الذي لا يقبل التغيير والتجديد بسهولة، أو ربما خوفاً من نشر المطبعة لأفكار

95- سبقت الإشارة إلى ذلك، انظر:

Josée Balagna, Le fonds des imprimés, op, cit, p. 76

96- عبد الرحمان بن زيدان، العز والصولة في معالم نظم الدولة، المطبعة الملكية، الرباط، 1381 هـ/ 1961م، ج 1، ص 45.

97- عبد الرحمان بن زيدان، المنزع اللطيف في مفاخر مولانا إسماعيل بن الشريف، تقديم وتحقيق عبد الهادي التازي، مطبعة إديال، الدار البيضاء، 1413 هـ/ 1993م، ص. 51 - 52؛ وكذا ص 104- 128. وانظر عن علاقة مولاي إسماعيل بالعلماء ماجاء عند :

Mohammed El Fassi, Biographie de Suivie d'une lettre de sidi Mhammed El Fassi à son Roi, Hespéris-Tamuda, numero spécial, 1962, pp 5-30.

مخالفة لسياسته مما سيهدد نفوذه وسلطته، وهو السبب نفسه الذي دفع سلاطين آل عثمان إلى الوقوف في وجه المطبعة والتصدي لنشاطها[98].

إشارة أخرى عن اتصال المغاربة بالطباعة، وردت نهاية القرن الثامن عشر، حيث نشرت صحيفة فرنسية بالقاهرة سنة 1799م اسمها بريد مصر Courrier de l'Egypte، خبر زيارة الشيخ محمد الفاسي لمطبعة الحملة الفرنسية بالقاهرة، ضمن مجموعة العلماء الذين وجهت لهم حكومة نابليون الدعوة لمشاهدة آلة الطباعة ذات الحروف العربية والفرنسية التي أنشأها الفرنسيون حديثاً بالقاهرة. وذكرت الصحيفة أن الشيخ الفاسي أبدى دهشته وإعجابه الشديد بها، معلقاً بأنه شاهد مطبعة الأسِتانة من قبل، لكنه لم يجد فيها عمالاً في مهارة ودقة عمال مطبعة القاهرة[99].

لا نجد ترجمة لهذا الشيخ الفاسي حتى نتمكن من معرفة أسباب وجوده، ضمن مجموعة العلماء الذين وجهت لهم حكومة نابليون الدعوة، والذي وصفته الصحيفة بأنه من أبرز المدعوين، فربما كان حاجاً ونزل بالقاهرة مدة للاجتماع بعلمائها كدأب علماء المغرب، أو كان مغربياً مقيماً في مصر، تاجراً أو عالماً ويتنقل بين بلدان المشرق[100]، لذا لم تشر الصحيفة إلى انتمائه للمغرب، وإن كان المنوني وصفه باسم "رحالة مغربي".

ويظهر من ملاحظة الشيخ الفاسي اهتمامه بفن الطباعة، ومعرفته المفصلة لتقنياتها، ووعيه التام بمدى أهميتها، فربما وجدت لديه رغبة في تزويد المغرب بالمطبعة، لكننا لا ندري إن كانت لديه اقتراحات في هذا المجال.

وردت إشارات أخرى إلى آلة الطباعة في كتب الرحلات سواء الحجازية، أو التي ألفها سفراء أو مرافقوهم إلى أوربا. أولها **"رحلة الصفار إلى فرنسا 1845 - 1846م"**.

98- ذكر الرحالة أندري تيفي André Thevet أن السلطان بايزيد الثاني أصدر قراراً سنة 888 هـ/ 1483م، أعلن فيه أن السرايا ستسلط عقوبة القتل على كل من يستعمل كتباً مطبوعة، ثم أكده من بعده سليم الأول سنة 920 هـ/1515م. انظر مناقشة هذا القرار عند وحيد قدورة، **بداية الطباعة العربية**، مرجع سابق، ص. 85.

99- ورد هذا الخبر عند:

- المنوني، **مظاهر يقظة المغرب الحديث**، مرجع سابق، ج1 ص. 205.
- إبراهيم عبده، **تاريخ الطباعة**، مرجع سابق ض. 41.
- فوزي عبد الرزاق، **مملكة الكتاب**، مرجع سابق، ص. 129.

100- نفسه، ص 130.

رحل الشيخ محمد بن عبد الله الصفار (ت 1298هـ/ 1881م)[101] ضمن بعثة دبلوماسية بقيادة عامل تطوان عبد القادر أشعاش (ت 1283هـ/ 1866م)، أرسلها السلطان المولى عبد الرحمان، لمحاولة إيجاد حلول للمشاكل التي نشأت بين المغرب وفرنسا، إثر هزيمة إيسلي سنة 1844م. استمرت الرحلة السفارية ما يزيد عن الشهرين، من أواخر دجنبر 1845 إلى أوائل مارس 1846م، زار خلالها الوفد العديد من المعالم الحضارية الفرنسية خصوصاً بالعاصمة باريس. وأثناء الرحلة، حرص الصفار على تدوين مشاهداته، وبعد عودته إلى المغرب كتب تفاصيلها بدقة، ربما بطلب من السفير عبد القادر أشعاش امتثالاً لأمر السلطان. وبهذا يمكن اعتبار نص الرحلة كتقرير سيرفع إلى السلطان. ويرى محمد داود بأن كتب الرحلات السفارية في المغرب، كانت تعتبر تقارير سرية تدون بأمر أو بإشارة من السلاطين[102]، أي أن الرحلة السفارية هي تقرير وتنفيذ لأمر، بدليل أن مهمة الصفار ضمن البعثة الدبلوماسية، هي تنفيذ تعليمات السلطان الرامية إلى تدوين ملاحظاته عن أحوال فرنسا المختلفة حتى يتمكن المغاربة من استخلاص العبرة من الفرنسيين[103]. ذلك أن الرحلة جاءت في ظرف دقيق بالنسبة للمغرب، لحظة انكسار سياسي، إثر هزيمة إيسلي، وكأن تدوين الرحلة جاء بحثاً في أسباب الهزيمة، وكشف الضعف الذاتي. لذا انصب نص الرحلة على تقييد المشاهدات التي تخص الجوانب الاجتماعية والسياسية للمجتمع الفرنسي، بالإضافة إلى الوصف الدقيق للمنشآت المعمارية والمخترعات التكنولوجية. ولاشك أن الصفار في وصفه لمظاهر الحضارة الفرنسية، استعرض أسباب قوة أوربا، مدركاً في الوقت نفسه مواطن الضعف في الكيان المغربي. وهو بهذا الوصف كمن يوحي للسلطان بالإصلاحات الواجب اتخاذها بالمغرب. وقد أكد محمد الفاسي أن الحركة الإصلاحية التي بدأها سيدي محمد بن عبد الرحمان وتابعها مولاي الحسن، كانت نتيجة

101- انظر تقييداً في ترجمة الوزير الصفار لكاتب مجهول، مخ، خ. ح، رقم 12419؛ وكذا موسوعة أعلام المغرب، لمحمد حجي، ج 7، ص. 2669؛ وفي الأعلام للمراكشي، تحقيق عبد الوهاب ابن المنصور، ج 7، صص. 34 ـ 35. درست الرحلة من طرف الأمريكية سوزان ميلر، كما سبق الإشارة إلى ذلك، ثم حققت أيضاً من طرف المغربية سعاد الناصر (أم سلمى) ونشرت تحت عنوان "الرحلة التطوانية إلى الديار الفرنسية للشيخ محمد بن عبد الله الصفار 1845 - 1846"، تطوان، 1995م.

102- يؤكد محمد داود على سرية هذه التقارير، ويذكر أن رحلة الصفار - المحفوظة بالخزانة الحسنية بالرباط - لم يتمكن أحد من الاطلاع عليها في القرن التاسع عشر، ولا حتى أبناء الصفار. انظر: فوزي عبد الرزاق، مملكة الكتاب، مرجع سابق، ص 134، هامش 15.

103- نفسه.

لكل هذه الكتابات الكثيرة التي ألفها السفراء أو الأدباء الذين كانوا يرافقونهم، وكذا التقارير التي كانوا يرفعونها للمسؤولين[104]. وضمن هذا الإطار يمكن إدخال رحلة الصفار ضمن التقارير المفصلة التي ترفع للسلطان[105].

قدم الصفار في رحلته وصفاً دقيقاً لمختلف مظاهر الحضارة الفرنسية، مبدياً إعجابه وانبهاره بالاختراعات التكنولوجية، من بينها القطار الذي سماه "بابور النار" والتلغراف الذي اعتبره من أعجب وأغرب ما شاهده في باريس، والمطبعة الملكية التي حظيت باهتمامه الشديد، فقدم لها وصفاً دقيقاً بكل الجزئيات والتفاصيل، فوصف دار الطباعة، وآلاتها، ومراحل الطبع، مبدياً شدة إعجابه بها، معتبراً إياها من أعاجيب الصنائع. وفي ذلك يقول: «وفي يوم الخميس ثالث عشر الشهر، ذهبنا لدار طبع الكتب المسماة بالاصطنبا[106]، وهي أيضاً من أعاجيب الصنائع، ولتعلم أولًا أن الحروف التي يطبعون بها مسامير من قزدير أسفلها غليظ وأعلاها مشحوذ وفيه حروف، منها ما هو حرف واحد ومنها ما هو حرفان متصلان..... وإذا كانا يكتبان كذلك فيعمد إلى الحروف التي يريد أن يكتبها ويجمعها في لوحة على مقدار الورقة المطبوعة، وينزلها مرتبة بسطورها على كيفية الرسم ويشدها في اللوحة ببعضها بعضاً بآلة حتى لا يختل ترتيبها فتكون محكمة في اللوحة، ثم يطليها بالمداد وينزل عليها الورقة ويعصرها بزيار فتخرج الورقة مكتوبة كلها.... فاختبرنا واحداً منهم وكتبنا له بيدنا سطراً فأنزله كما هو بحروفه وترتيبها، ثم قلنا له افسخه ففسخه وكانت أربعة وثلاثين حرفاً فرد كل حرف في بيته الذي ينزل فيه بسرعة، أخذها بيده جملة ثم جعل يفرقها في بيوتها كأنما يدر دروراً على شيء، فلم يخط في حرف واحد منها بإنزاله في غير محله مع غاية السرعة، فتعجبنا له غاية العجب.

---

104 - محمد الفاسي، مقدمته لتحقيق كتاب "الرحلة الإبريزية إلى الديار الأنجليزية سنة 1276هـ/ 1860م"، لمؤلفه محمد الطاهر بن عبد الرحمان الفاسي، منشورات جامعة محمد الخامس بالرباط، فاس، 1387هـ/ 1967م.

105- بينما يرى محمد المنصور، أن تلك الرحلات السفارية لا تحمل سمة التقرير الذي يمكن استغلاله سياسياً أو عسكرياً، فهي في شكلها أقرب ما تكون إلى كتب الغرائب التي تريد أن تسلي القارئ، بذكر كل ما يستغرب من عوائد وأحوال شعوب بعيدة. انظر مقالته عن النخبة المغربية، مجلة أمل، مرجع سابق، ص. 56.

106- وهي مأخوذة من الكلمة الإسبانية Estampa أي المطبعة.

ويطبعون على تلك اللوحة ما شاءوا من الأوراق مائة وألفاً أو عشرة آلاف كلها متماثلة، وكذلك يفعلون في ورقة أخرى وأخرى حتى يأتوا على آخر أوراق الكتاب....

وأعجب ما رأينا عندهم من آلة الكتابة نوع خاص يطبع لك الكتابة بأي خط شئت عربياً أو أعجمياً مغربياً أو مشرقياً أو كيف ما شئت. وذلك أنهم يأتون بالورقة مكتوبة بمداد خاص يصنعونه مستحمر اللون كمداد الجوز، فيضعونها على حجرة عندهم ويشدون عليها ثم يحلون عنها فتطبع الكتابة في الحجرة كما هي في الورقة، ثم يطبعون على تلك الحجرة ما شاءوا من الأوراق بعد أن يدهنوا الحجرة بذلك المداد فتخرج الأوراق مكتوبة بمثل الكتابة الأولى من غير زيادة ولا نقصان ولا تحريف ولا تغيير. كتبت بيدي سطراً بذلك المداد على ورقة ووضعوها على الحجرة، فانطبعت فيها الكتابة، ثم طبعوا على الحجرة ورقة أخرى فخرجت بمثل ذلك السطر بعينه. فمن أراد طبع كتاب بما شاء من الخطوط فينسخه أولاً بذلك المداد، ثم يطبع منه ما شاء فيخرج الخط الأول بعينه....»[107].

فهذا الوصف الدقيق الذي قدمه الصفار للمطبعة بنوعيها الحجرية والتبوغرافية، يعكس مدى إدراكه لفوائدها ومنافعها بالنسبة لنشر العلوم، كما يبرز اهتمامه الشديد بهذه التقنية الجديدة للكتابة. وتتجلى أهمية هذه الإشارة التي قدمها الصفار في المكانة المميزة التي كان يحتلها بالمخزن المغربي، حيث عمل في خدمة ثلاثة سلاطين. وقد جاء في تقييد في ترجمته ما يلي: "إن الفقيه الصفار كان من أهل تطوان المهاجرين الأندلسيين، أيام السلطان المولى عبد الرحمان، وقد طلب إليه ذات يوم عامل تطوان أن يساعده في أجوبته لبعض المكاتيب التي ترد إليه من السلطان، فقبل، واستحسن السلطان كتابته (ربما لهذا السبب عينه كاتباً للبعثة الدبلوماسية إلى فرنسا)، ثم صحبه العامل في بعض الأعياد إلى فاس، فعينه السلطان معلماً لأولاده، وكان الفقيه الصفار هو الذي يتولى عقود زواج السلطان وأولاده، ثم رسمه السلطان للكتابة بالصدارة وعينه للوزارة، ولما توفي السلطان مولاي عبد الرحمان، قام الصفار بأخذ البيعة لولده محمد، ولما توفي السلطان سيدي محمد، وبويع نجله الحسن، أقر الصفار على وظائفه"[108].

107- خالد ابن الصغير، صدفة اللقاء مع الجديد، مرجع سابق، صص. 206 ـ 209.

108- تقييد في ترجمة الصفار، مخ، خ .ح، مرجع سابق.

هكذا وبصفة الصفار شخصية ذات أهمية في مغرب القرن التاسع عشر، فإنه يجب الأخذ بعين الاعتبار أهمية ملاحظاته وكتاباته عن الطباعة بأنها ليست وصفاً فقط، بل كانت تحاول الإيحاء بفكرة اقتناء آلة الطباعة للسلطان مولاي عبد الرحمان الذي رفع إليه تقرير هذه الرحلة.

لقد ورد ذكر المطبعة في رحلة أخرى، وهذه المرة إلى الشرق، في الرحلة الحجازية للغيغائي[109]، الذي رحل إلى الحج سنة 1274 هـ/ 1858م، وكدأب جميع الحجاج المغاربة وقف بمصر، حيث احتل حديثه عنها حيزاً كبيراً من الرحلة. وبحكم انتمائه إلى طبقة الفقهاء، فقد حرص الغيغائي على الالتقاء بفحول الفقهاء والمفتين المصريين، وسجل حواره معهم[110]، كما حرص على تسجيل جميع ما شاهده بمصر، مبدياً انبهاره وإعجابه بالمخترعات الأوربية، معتبراً أنها "من الإلهامات الربانية والاستنباطات البديعة"[111]. وصف الغيغائي بدقة وإيجاز التقنيات التي شاهدها كالسفينة البخارية التي سماها (البابور البحري)، والقطار (بابور البر)، والتلغراف (السلك الآتي بالأخبار من كل الأقطار). في حين أعطى شرحاً وافياً لمطبعة بولاق ودار الكتاب الملحقة بها، والتي كانت أول مكان حرص الغيغائي على زيارته بالقاهرة، مما يعكس الاهتمام الكبير الذي كان يوليه بعض الفقهاء المغاربة لفن الطباعة. ويتأكد ذلك من خلال الكتب المطبوعة التي اقتناها الغيغائي من دار الكتاب بالقاهرة، منها ما اشتراه لنفسه، وبعضها اشتراه بتوصية من بعض أصدقائه الفقهاء المغاربة، من بينها كتاب "**الشهاب على الشفا**" للقاضي عياض، وكتاب "**إرشاد الساري في شرح صحيح البخاري**" للقسطلاني، وهذا ما يثبت بأن الكتب المطبوعة كانت رائجة بين طبقة المثقفين المغاربة، ويتزودون بها عن طريق الحجاج و التجار. كما يظهر بأن هناك فئة من الفقهاء، كانت على وعي بفوائد المطبعة، وتتطلع لوجودها بالمغرب.

خصص الغيغائي الفصل الخامس من رحلته في الحديث عن مطبعة الكتب وفقهائها، والمصححين بها، واستعرض ما لهم من الأشعار والقصائد، ومن بعض ما قاله

109- محمد الغيغائي، الرحلة الحجازية، مرجع سابق.

110- نفسه، ص. 126.

111- نفسه، ص. 83.

في ذلك: «ثم بعد الانشراح وإزالة ما بنا من تعب السفر والأتراح سألنا عن الطباعة ومحل آلاتها والصناعة فدلنا عليها بعض الأحباب من الفقهاء الأنجاب. والمطبعة الكبرى هي ببولاق والأخرى بمصر وبنوا لها داراً مشيدة محصنة، ودارت بها بيوت مصنوعة من العود المصنوع والزجاج، ودار الكتب المعدة لها هي أعظم وأنقى وأتقن، ولها بيوت وخدام وكل فن من الفنون له بيت مستقل، وأعوان واقفون عند أمر الفقيه القائم بذلك، وبيده زمام وقائمة فيها أسماء الكتب ومؤلفيها وعدد الثمن المبيعة بها، وعدد أسفار الكتاب، وبهذه الدار يشتري التجار الكتب الخارجة من المطبعة...»[112].

فحديث الغيغائي أعطانا فكرة عن انطباعات فقيه إزاء المطبعة، بحيث لم يُولِ في وصفه كثير الاهتمام للناحية التقنية - كالصفار مثلاً - بقدر اهتمامه بإنتاجها الفكري، وإعجابه بجودة المطبوعات، بمقارنتها مع مطبوعات هندية سبق أن شاهدها تباع في أسواق مكة المشرفة، خصوصاً طبعات القرآن الكريم ذاكراً ما وجد فيها من أخطاء وتحريف.

وإذا كانت كل من ملاحظة الصفار والغيغائي، اكتفت بوصف المطبعة والإعجاب بها، فإن السفير إدريس العمراوي، تجاوز ذلك إلى الاقتراح والطلب من السلطان اقتناء آلة الطباعة.

سافر إدريس العمراوي إلى باريس سنة 1860م على رأس بعثة دبلوماسية، أرسلت من طرف السلطان سيدي محمد بن عبد الرحمان، للنظر في قضية اعتداء الفرنسيين على الثغور والمراسي المغربية، ولتوطيد العلاقة بين الدولتين.

سجل العمراوي في رحلته التي عنونها بـ"**تحفة الملك العزيز بمملكة باريز**"[113]، جميع مشاهداته بالعاصمة باريس، فوصف بدقة: القطار، التلغراف، دار العسكر العاجز، ودار الطباعة التي خصص لها ما يزيد عن أربع صفحات في كتابه. وصف آلاتها وحروفها وطريقة سبكها بقوله: «وهي دار كبيرة أكبر من دار الضرب بكثير - يعني دار ضرب النقود - وخدمتها أكثر عدداً منها، وفيها أيضاً الآلة التي تحرك بالبخار في وسطها، وفيها أقلام عديدة ولغات كثيرة يطبع بها ما يريده الإنسان بأي قلم شاء وأي لغة أراد....

112- نفسه، ص. 137 ـ 140.

113- إدريس العمراوي، تحفة الملك العزيز، مرجع سابق، نشر زكي مبارك هذه الرحلة مع ترجمة النص إلى الفرنسية والمقدمة والتعليق، مؤسسة التغليف والطباعة للشمال، طنجة، 1989م.

ثم من هذا المحل دخلنا للمحل الذي تسبك فيه بالحروف وتجدد، وهو محل صغير فيه آلات يفرغون بها الحروف وفي قوالب بحركة بديعة، كل رجل يفرغ حرفاً مخصوصاً، وبسرعة تلك الآلة يخرج العدد الكثير من الحروف في الوقت القريب.... ثم خرجنا من هناك إلى المحل الذي تؤلف فيه هذه الحروف ويكتب بها، وهو محل طويل فيه عدة رجال، كل واحد مكلف بنسخ كتاب مثلاً.... ثم دخلنا من هناك إلى محل الطبع بالدراع وهو محل كبير أيضاً فيه آلات للطبع بعدد الكاتبين الذين يؤلفون الحروف المذكورة قبل، بحيث إن كل آلة تطبع ما يؤلفه كاتب، وهؤلاء يأخذون تلك الحروف المؤلفة فينزلونها في آلة وجهها إلى السماء ويجعلون الورق في آلة أخرى، هي كالغطاء ويلطخون تلك الحروف بالحبر بآلة معدة لذلك، وينزلون الورق عليها بعد بلّه بالماء، ويدخلون الجميع تحت آلة أخرى، وينزلون عليها بقوة فتطبع فيخرجونها ويعيدون الحبر وورقة أخرى وهكذا، إلى أن يكمل العدد الذي يريدون طبعه من ذلك الكتاب...» [114].

ولم يكتف العمراوي بوصف المطبعة وذكر محاسنها فقط -كالصفار والغيغائي- بل تجاوز ذلك إلى الطلب من السلطان بتزويد المغرب بآلة الطباعة، مظهراً مزاياها ومنافعها بقوله: «وهذه الآلة التي اتخذوها للطبع هي في كل الأمور عامة النفع معينة على تكثير الكتب والعلوم، وأثرها في ذلك ظاهر معلوم، وقد اتخذوها في جميع بلاد الإسلام، واغتبط بها مشاهير العلماء والأعلام، ويكفيك من شرفها وحسن موقعها، رخص الكتب التي تطبع بها، وقد اعتنوا بتصحيحها وبالغوا في تهذيبها وتنقيحها، مع جودة الخط وإيضاح الضبط» [115]. ويختم حديثه عن المطبعة بقوله: «ونطلب الله بوجود مولانا أمير المؤمنين أن يكمل محاسن مغربنا بمثل هذه المطبعة ويجعل في ميزان حسناته هذه المنفعة....» [116].

فأهمية هذه الإشارات السابقة، والتي ظهرت من خلال الرحلات سواء الحجازية أو السفارية إلى أوربا، تؤكد أن المغاربة، خصوصاً السلاطين والعلماء كانوا على علم بفن الطباعة وبتقنياتها، وعلى وعي بأهميتها في نشر العلم، وربما فكرة استيراد المطبعة كانت واردة لدى السلطان سيدي محمد بن عبد الرحمان، لكنها أجلت بسبب انشغاله

114- نفسه صص 32-41.

115- نفسه.

116- نفسه، ص. 55.

بالأحداث التي كان يعيشها المغرب، إثر هزيمة تطوان، وما خلفته من استنزاف لخزينة الدولة، خصوصا أن هذا السلطان كانت لديه رغبة شديدة في الإصلاح، كما كان شديد الاهتمام بالتحديث، وكان قد أنشأ مدرسة للهندسة بفاس عندما كان وليا للعهد. ويذكر المنوني أن سيدي محمد بن عبد الرحمان، جلب للمغرب أدوات علمية مستحدثة: من ساعات فلكية، ومجاهر، كما ساهم في ابتكار بعض الآلات الميقاتية[117]. ويورد ابن زيدان في ترجمته لهذا السلطان: "له باع طويل، وقدم راسخ في العلوم العقلية: كالحساب، والتوقيت، والتنجيم، والهندسة والهيئة، والموسيقى، درس تلك الفنون بالنقد والتحرير، وختم كتاب اقليدس في الهندسة عام إحدى وسبعين ومائتين وألف، وأسس مدرسة لتلك الفنون في خلافته على عهد والده المقدس، جوار القصر السلطاني من فاس الجديد"[118].

فكيف لسلطان بهذا القدر من العلم والاطلاع على التقنيات الحديثة، ألاّ يفكر في جلب آلة الطباعة إلى المغرب؟ وهو المدرك لأهميتها في نشر العلم والمعرفة، وقدرتها على إنجاح برنامجه الإصلاحي الذي كان يرغب في تطبيقه بالبلاد، إلا إذا كانت الظروف العامة للمغرب -كما رأينا سابقا- هي التي حالت دون تحقيقه لذلك.

ومما يؤكد اهتمام المخزن بفن الطباعة، أنه بمجرد ما وصلت آلة الطباعة إلى ميناء الصويرة، أمر بنقلها إلى مكناس، ثم إلى فاس، وأصبح يتحمل مسؤولية الإشراف على تسيير شؤونها.

فكيف وصلت آلة الطباعة إلى المغرب؟ وما هو رد فعل المغاربة إزاء فن الكتابة الجديد؟ وما هي الأهداف التي وظفت لها تكنولوجية الطباعة؟

هذا ما سنحاول توضيحه خلال الفصول المقبلة.

117- محمد المنوني، مظاهر يقظة المغرب الحديث، مرجع سابق، ص 97.

118- عبد الرحمان بن زيدان، إتحاف أعلام الناس، مرجع سابق، ج 3، ص 367.

الفصل الثالث

الطباعة الحجرية (الليثوغرافية)
أول اتصال مباشر للمغاربة
بتكنولوجية الطباعة

أجمعت جل الروايات والوثائق على أن دخول الطباعة إلى المغرب لم يتم على يد الدولة، وإنما حدث بمبادرة فردية، وذلك سنة 1282 هـ/ 1865م، وأنها كانت من النوع الحجري. في حين نجد بعض الاختلاف حول كيفية دخولها، وطريقة وصولها إلى يد المخزن.

I- دخول آلة الطباعة إلى المغرب

1- طريقة دخول المطبعة بين الكتابات الأجنبية والكتابات المغربية:

نلاحظ أن الكتابات الأجنبية التي أشارت إلى موضوع دخول الطباعة إلى المغرب متضاربة، كما أشار "عياش" إلى ذلك[1]، وتعتمد معظمها على الروايات الشفوية. فكل من دلفان Delphin[2]، وبيريتي Peretie[3]، يذكر أن المطبعة الحجرية وصلت من القاهرة على يد شخص تركي، فاشتراها السلطان محمد الرابع ونقد هذا التركي. أما روجي لوطورنو Roger Le Tourneau، فقد اعتمد في مصادره على ما جاء عند دلفان وبيريتي وأوبين Aubin[4]، بالإضافة إلى المعلومات الشفوية التي زوده بها أحد الطباع الفاسيين وهو محمد بردلة. ومما جاء في كتابته عن المطبعة : "ولم تنشأ مطبعة حجرية بفاس إلا في عهد سيدي محمد بن عبد الرحمان أي في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، ويبدو أن الفكرة جاءت من حجاج أشادوا للسلطان بالوسيلة التي شاهدوا استعمالها

1- حلل جرمان عياش هذه الروايات الأجنبية في كتابه "دراسات في تاريخ المغرب"، مرجع سابق، صص121-125. كما نصح بعدم الاعتماد الكلي على الرواة الأجانب لأسباب تقنية، بقوله : " إذ أن كثيرا منهم كانوا لا يجيدون اللغة العربية بل ولا يعرفونها، ومن تم وقعوا في مجموعة من الأخطاء تتسم بالفداحة أحيانا". نفس المرجع السابق، ص 12.

2- Delphin (G), Fès, son université et l'enseignement supérieur Musulman, Paris, 1889, p. 86.

3- Peretie (A), Les Madrasas de Fès, Archives Marocaines, N° XVIII, 1912, p. 363.

4- Aubin (E), Le Maroc d'aujourd'hui, Paris, A. Colin, 1904, p. 280.

في الشرق، كما يبدو أن المخزن منح تسهيلات لأول طابع، وهو الحاج الطالب الأزرق الذي أقام مطبعته بدرب الحمام قرب سوق الجوطية، بعدما استحضر من الشرق جهازاً وتقنياً تركياً"[5].

أما مييج Miège، فقد أتى بنفس رواية لوطورنو، محيلاً عليه، زاعماً بوجود تقني تركي وبأن الأزرق هو أول من أدخل مطبعة إلى المغرب[6].

وكما نرى فإن هذه الكتابات جلها اعتمدت على الرواية الشفوية، لذا لم تشكل معطيات موثقة، حيث وقعت في العديد من الأخطاء، فالطبيع مصري وليس تركياً، كما تؤكد ذلك الوثائق المخزنية[7]، كما أن اسم الطيب الأزرق وليس الطالب الأزرق، كما ذكر "لوطورنو" و"مييج"، وليس هو صاحب أول مطبعة دخلت إلى المغرب، ولا أول طباع، بل سوف لا يظهر اسمه في ميدان الطباعة إلا في المرحلة الثانية من تاريخ المطبعة الحجرية. وحتى اسم أول كتاب طبع على الحجر وقع فيه خلط عند هؤلاء المؤرخين، حيث أشار "لوطورنو" أن أول كتاب طبع على الحجر بفاس هو **"شرح مرتضى على الإحياء"**، في حين أن شرح الإحياء لم يتم طبعه إلا سنة 1304هـ/ 1886م في عهد السلطان الحسن الأول بعد مرور ما يزيد عن عشرين سنة على دخول المطبعة إلى المغرب[8].

أما المغاربة المعاصرون لدخول الطباعة إلى المغرب، والذين أرّخوا لعصر السلطان سيدي محمد بن عبد الرحمان، فبعضهم سكت عن ذكر موضوع المطبعة، كمحمد أكنسوس (ت 1294هـ / 1877م) الذي كان كاتباً للسلطان، ومع هذا فلم يشر في كتابه **"الجيش العرمرم الخماسي"**[9] إلى هذا الحدث المهم في عهد محمد بن عبد الرحمان. والشيء نفسه نجده عند المؤرخ الناصري (ت 1315هـ / 1898م)، حيث سكت أيضاً عن ذكر المطبعة في مؤلفه **"الاستقصا"**، وهو الذي لم يحجم عن ذكر كل كبيرة أو صغيرة في

---

5 - روجي لوطورنو Roger le Tourneau، فاس قبل الحماية، تعريب محمد حجي ومحمد الأخضر، منشورات الجمعية المغربية للتأليف والترجمة والنشر، مطبعة دار الغرب الإسلامي، بيروت ـ لبنان، ج 2، ص. 681.

6- J.L. Miége, le Maroc et l'Europe, op. cit, T. III, p. 118.

7- كناشة بليمني، مخ. خ. ح تحت رقم 10933.

8- روجي لوطورنو، المرجع السابق، ج 2، ص 681 . استغرق طبع كتاب "إتحاف السادة المتقين" مابين 1301-1304هـ/ 1883 -1886م في 13 جزء. سنرى ذلك لاحقا.

9- شاء لهذا الكتاب أن يطبع بالمطبعة الحجرية لأحمد بن الخياط بفاس، سنة 1336 هـ/1918م.

مؤلفه هذا. ولا ندري هل سكوتهما يدل على تحفظهما إزاء طريقة وصول آلة الطباعة إلى يد المخزن (وهو ما سنراه لاحقاً)، أم أن اهتمامهما كان منكباً على تدوين المواضيع البارزة، والتي لها تأثير على مسار التاريخ المغربي، مما يمكن القول أن دخول الطباعة إلى المغرب لم يكن ذلك الحدث الكبير الذي أثار كل اهتمام المؤرخين.

نجد إشارات لدخول المطبعة إلى المغرب في كتابات بعض المؤرخين المعاصرين للحدث، كمحمد العربي المشرفي (ت 1313 هـ/ 1895م)، الذي قال عنها : "وفي آخر السبعين اخترع إمامنا المؤيد بالله مطبعة، وأول ما طبع بها شمائل جده ﷺ المنسوبة للترمذي"[10]. أما عبد السلام اللجائي (ت 1332 هـ/ 1914م) فأشار إلى الموضوع بقوله : "وجاء للأمير سيدي محمد هذه المطبعة التي تطبع فيها الكتب، هدية أهداها له خديمه الفقيه العلامة سيدي الطيب الروداني، قاضي تارودانت من سوس، لما حج ورجع من الحج، وجاء أيضاً بشيخ كبير عارف بكيفية الطبع فقبل سيدنا منه الهدية وأكرم الشيخ المذكور، وأجرى عليه النفقة، وعين له ما يحتاج إليه ممن يخدمه ليتصدر للطبع"[11].

ويظهر أن رواية اللجائي أكثر دقة في نقل خبر دخول المطبعة على يد الطيب الروداني، حيث إنها لم تكن اختراعاً من طرف السلطان كما ورد عند المشرفي، أو كما أشار إلى ذلك الشاعر الذي امتدح المطبعة بقوله[12]:

هل لراء رَقُوم سحر أصف له ... ونقوش الجمال ينظر شكله

شكل مطبعة بديعة صنع ... لاح حسنها في الأقاليم جُمله

ويضيف قائلاً :

وهي من نور شمس غرب شريف ... طلعت بالسعود حلت محله

فأضاء بنورها الغرب روضاً ... زاهراً بالجمال قد فاق دجله[13]

10- محمد العربي المشرفي، نزهة الأبصار لذوي المعرفة والاستبصار، مخ، خ. ح رقمه 5616، ورقة 334.

11 - عبد السلام اللجائي، المفاخر العلية والدرر السنية في الدولة الحسنية العلوية، مخ، خ. ح تحت رقم 460، ورقة 233.

12 - توجد القصيدة عارية من اسم الناظم أو تاريخ النص، ضمن مجموع مخطوط بالمكتبة الوطنية تحت رقم 1115د، من الورقة 138 إلى 141، وكذا بمخ 269 د من الورقة 462 إلى 463.

13- المقصود هو نهر دجلة بالعراق.

صاغهـا ملـك نبيـه بـرأي	فاسـتقامت بأمـره مـا أجلّـه
صـان لنـا بهـا العلـوم جميعـاً	أوضـح للفـلاح والنجـح سـبله
مـا رأينـا ولا سـمعنا قديمـاً	مـن أشـار لهـا فصـادق مثلـه
لـه في السـبقية الفضـل حقـاً	صـان بهـا ربـط العلـوم وحبلـه

وإذا كانت الروايات المعاصرة للحدث لم تُولِ الأمر كثير اهتمام، حيث لم تقدم لنا وثائق أو معلومات دقيقة عن دخول المطبعة إلى المغرب، فإن المؤرخ ابن زيدان اكتفى في كتابه "النهضة العلمية"[14] بنقل رواية اللجائي، وفي كتابيه "الإتحاف"[15] و"الدرر الفاخرة"[16]، ذكر فقط أسماء الكتب الأولى التي طبعت بفاس. ومما جاء في "الدرر" عند حديثه عن السلطان محمد بن عبد الرحمان قوله : "ومن آثار السلطان سيدي محمد بن عبد الرحمان طبع شرح الخرشي الصغير في أجزاء ستة بالمطبعة الفاسية، الطبع الأنيق النقي المتقن الذي لم يسبق له مثيل، وكان انتهاء العمل في طبعه 8 ذي الحجة 1287 هـ وكذلك شرح الشيخ التاودي على العاصمية، وشرح الشيخ ميارة الصغير على المرشد، والأزهري على الآجرّومية. وذلك أول ما طبع بفاس"[17].

ويظهر أن ابن زيدان الذي أرّخ للدولة العلوية ولمدينة مكناس بالضبط، وعاش داخل القصر الملكي، مطلعاً على الوثائق المخزنية، لم يكن على علم باشتغال المطبعة بمكناس قبل انتقالها إلى فاس، ولم يعلم بكون كتاب "الشمائل" أول كتاب طبع بها. كما أنه لم يستشهد في كتاباته بأية وثيقة تتعلق بجلب المطبعة، رغم أن مؤلفاته -يقول "عياش"- كانت دائماً مشحونة بالوثائق[18].

ولا ندري لِمَ هذا التقصير من طرف المؤرخين المعاصرين، إلا إذا كانت الأحداث الخطيرة التي كان يعيشها المغرب حينئذ طغت على اهتماماتهم، أو ربما كان تأثير المطبعة محدوداً حينها، لذا لم تستأثر باهتمام المؤرخين. أو لموقف العلماء المغاربة التقليدي الرافض

14- عبد الرحمان بن زيدان، النهضة العلمية على عهد الدولة العلوية، مخ. خ. ح تحت رقم 11772، هامش الورقة 73

15- ابن زيدان، الإتحاف، مرجع سابق، ج 3، ط. 1931م، ص. 568.

16- ابن زيدان، الدرر الفاخرة، المطبعة الاقتصادية بالرباط، 1356 هـ/ 1937م، ص. 92.

17- نفسه.

18- جرمان عياش، دراسات في تاريخ المغرب، مرجع سابق، ص 124.

لكل جديد، خصوصا أن المطبعة تهم ميدان العلم، أو بالأحرى خوفاً من أن تحل محل الخط المغربي المقدس لديهم.

وعلى كل فإن الوثائق المتعلقة بالمرحلة الأولى من دخول الطباعة إلى المغرب، لم تظهر بصورة واضحة إلا في العقد السابع من القرن العشرين، حيث ظهرت بعض الدراسات في الموضوع معتمدة على وثائق ومستندات مخزنية استمدت من كناشة بليمني[19].

فعلى هذه الكناشة اعتمد عبد الوهاب بنمنصور في نشر وثائقه حول تاريخ المطبعة[20]، وعليها اعتمد كل من الأستاذ المنوني[21]، وجرمان عياش[22] في تأريخهما للطباعة.

فهذه الوثائق أزالت الغموض عن المسألة، وأثبتت بأن دخول المطبعة إلى المغرب، لم يكن عملاً مخزنياً، وإنما تم بمبادرة فردية على يد القاضي محمد الطيب الروداني.

فمن هو الروداني رائد الطباعة بالمغرب؟ وما سبب اختياره لمطبعة حجرية؟ وكيف انتقلت المطبعة من ملكيته إلى يد المخزن؟

2- محمد الطيب الروداني رائد الطباعة بالمغرب:

لقد قصرت كتب التراجم في الحديث عن هذه الشخصية المهمة التي كان لها فضل إدخال المطبعة إلى المغرب، فعدا بعض الإشارات الصغيرة هنا وهناك، يكاد المختار السوسي أن يكون المرجع الوحيد لهذه الشخصية.

يرجع أصل الطيب الروداني إلى مدينة تارودانت، واسمه الكامل هو : محمد الطيب بن محمد بن أحمد السوسي التِمِلّي الروداني، فالتِمِلّيون أصلهم من تيزخت قرية من قبائل تسكن حوض امْلْنْ الكبير بالأطلس الصغير شمالي مركز تافراوت، وقد نبغ من التمليين في العصر السعدي عدد وافر من الأدباء والفقهاء والقواد تولوا مناصب سامية في دولة الشرفاء، سواء في حاضرتهم الأولى المحمدية (تارودانت)، أو في بلاط مراكش، أو فاس

19- كناشة الطيب بليمني بوعشرين، مرجع سابق.

20- عبد الوهاب بنمنصور، مجلة الوثائق، المجموعة الثانية، 1396 هـ/ 1976م، صص. 417-437. وهي تتعلق بإنشاء صناعة الطباعة، وتعليم الطباعين، وشراء المطابع ولوازمها.

21- المنوني، مظاهر يقظة المغرب الحديث، مرجع سابق، صص. 205 ـ 232.

22- جرمان عياش، دراسات في تاريخ المغرب، مرجع سابق، صص. 121 ـ 143.

دار مقام ولي العهد، وكذا في مختلف الأقاليم التي امتد إليها نفوذ السعديين حتى ما وراء الصحراء من بلاد السودان[23].

وفي العصر العلوي يقول المختار السوسي: "نبغ منهم ثلاثة من القضاة علا شأنهم، وخفق أزماناً بندهم منهم: محمد بن أحمد القاضي التملي (والد الطيب)، تولى القضاء في تارودانت قبل 1255 هـ وقد نفي مرة إلى وجدة هو والقائد حمو الروداني الأندوزالي في عهد مولاي عبد الرحمان، وفي عهد أيام القائد (بومهدي). وكانت وفاة القاضي التملي قبل 1276هـ بعد أن رجع إلى خطة القضاء بتارودانت من منفاه بوجدة.

والقاضي الثاني هو الطيب بن محمد ابنه (صاحب المطبعة)، كان يُدَرِّسُ ويداوم على ذلك وهو أدمث أهله خلقاً وألينهم عريكة، أخذ من فاس، ثم كان ينوب عن أبيه، ثم تولى القضاء بعده. توفي سنة 1282 هـ وهو الذي اشترى في حجته المطبعة الحجرية الفاسية الأولى من مصر يريدها لنفسه، ثم حازها منه السلطان سيدي محمد بن عبد الرحمان سنة 1281 هـ فنقلت من الصويرة إلى مكناسة. فأول ما طبع فيها "الشمائل" للترمذي، ثم حولت إلى فاس. وهذه همة عظيمة نادرة له رحمه الله"[24].

كما عرض المختار السوسي نص الاتفاقية التي أبرمت بين الطيب الروداني والطبيع المصري. وختم حديثه بقوله : "فكان لتارودانت وقاضيها السبق في إحداث المطبعة في المغرب وذلك فضل الله يوتيه من يشاء"[25].

يظهر من حديث المختار السوسي أن صاحب المطبعة ينحدر من أسرة عريقة، جل أفرادها من العلماء والقضاة بمنطقة سوس، فوالده وجدّه كانا من العلماء المحافظين المتشبثين بالتعاليم الإسلامية، عرفا بصرامتهما في قول الحق وتطبيقه، مما أدى إلى اصطدامهما أحياناً برجال المخزن، وهذا ما يفسر النفي الذي تعرض له والد الطيب، كما أشار إلى ذلك المختار السوسي. أما الطيب فكما قال عنه السوسي كان أدمث أهله خلقاً، وألينهم عريكة، أي أنه أقل تعصباً من أبيه وجدّه، وأكثرهم تبحراً في العلم. فقد كان عالماً ومدرساً لمختلف التخصصات الدينية، ذا أخلاق حميدة، ساهم بالعديد من

23- محمد حجي، معلمة المغرب، العدد الثامن، مطابع سلا، 1416هـ/ 1995م، صص. 2556-2557.

24- المختار السوسي، خلال جزولة، مطبعة المهدية، تطوان (د. ت)، ج 4، صص. 120 ـ 121.

25- نفسه، ص. 203.

أعمال الخير والإحسان ببلده "حيث بذل المجهود في حفر عين من الماء العذب، وأجراه بتارودانت، وعم النفع بها في المساجد والحمامات والمطاهر والسقايات"[26].

فإذا فهمنا شخصية الروداني وأخلاقه، يمكننا إدخال جلبه لآلة المطبعة، ضمن أعماله الخيرية والعلمية التي أراد بها نشر العلم في منطقته سوس.

ويمكن أن نعتبر أن اقتناءه المطبعة لم يأت صدفة، بدليل المبالغ المالية التي حملها معه إلى الحج لشراء المطبعة، ودفع مستحقات نقل الحمولة من ميناء الإسكندرية إلى ميناء الصويرة، بالإضافة إلى ما نقده للطبيع المصري لحل مشاكله المادية بمصر(حسب ما جاء في العقد فقد قرضه مبلغ تسعة بنتوات، البِنتو: عملة مصرية تعادل حينها في المغرب ما يسمى بلويس من 20 فرنكاً فرنسيا) [27]. كل هذا يظهر أن الروداني قبل ذهابه للحج كان عازماً على شراء المطبعة، فربما سمع عنها من أحد الحجاج، أو اطلع على إنتاجها من خلال الكتب التي كانت تدخل إلى المغرب عن طريق الحجاج، خصوصاً العلماء منهم[28]، أو ربما علم بخبر المطبعة الفرنسية بالجزائر أثناء مزاولته القضاء بوجدة، قبل أن يتولى قضاء تارودانت[29].

تفيدنا جميع الروايات بأن القاضي محمد الطيب الروداني، قصد الحج سنة 1280هـ/ 1864م، وعند رجوعه مرّ بمصر- كدأب المغاربة- واشترى مطبعة حجرية جلبها إلى المغرب، كما استقدم معه طبيعاً مصرياً يسمى محمد القباني ليشتغل بها[30].

وليست لدينا أي وثيقة أو إشارة إلى الثمن الذي اشترى به الروداني المطبعة، ولا الجهة التي اقتناها منها، وإن كنا نعتقد أنه اشتراها من مطبعة بولاق، التي كان بها يومئذ قسم للطباعة الحجرية، ولكون الطبيع المصري كان يشتغل بها قبل تعاقده مع الروداني، وربما يكون وكيله ووسيطه في ذلك، المطبعي محمد هاشم المغربي، الذي كان يحظى

26- البشير بن محمد بوحدو، بكرة الاقتضاض، في بغية الانقضاض، مخ، م، و، تحت رقم 97 ج ، ضمن مجموع.

27- عياش، دراسات في تاريخ المغرب، مرجع سابق، ص. 133.

28- سبق الإشارة إلى ذلك عند الحديث عن رحلة الغيغائي، فربما يكون الروداني قد اطلع على هذه الرحلة، أو التقى بصاحبها، حيث لا يفصل بين رحلته ورحلة الغيغائي سوى ست سنوات. وكان الغيغائي يسكن أيضا بالجنوب بمنطقة وريكة، رحل إلى الحج سنة 1858م ودوّن رحلته سنة 1859م.

29- المنوني، مظاهر يقظة المغرب، مرجع سابق، ج 1، ص. 206، الهامش رقم 1.

30- انظر ذلك في: كناشة بليمني، مرجع سابق؛ المنوني، مظاهر اليقظة، مرجع سابق، ص. 206؛ اللجائي، المفاخر العلية، مرجع سابق، ورقة 233.

بامتياز ومعاملة خاصة، إذ سمح له بفتح مطبعة بحارة برجوان بالقاهرة سنة 1861م، دون استئذان ولا احترام للشروط المنصوص عليها في القانون الخاص بالمطابع بمصر[31].

على كل حال تبقى هذه استنتاجات، في غياب أية معلومات عن اتصال الروداني بالمغربي صاحب المطبعة بمصر. فكل الوثائق تبتدئ بالعقد المبرم بين الروداني ومحمد القباني بتاريخ 14 ربيع الأول 1281 هـ/ 17 غشت 1864م. هذا العقد يظهر بوضوح تاريخ اقتناء الروداني للمطبعة الحجرية ورغبته في جلبها إلى المغرب.

وهنا نتساءل لماذا وقع اختيار الروداني على مطبعة حجرية، تقنياتها معقدة جداً بالقياس مع المطبعة التبوغرافية، أو ما تسمى في المغرب بالسلكية؟

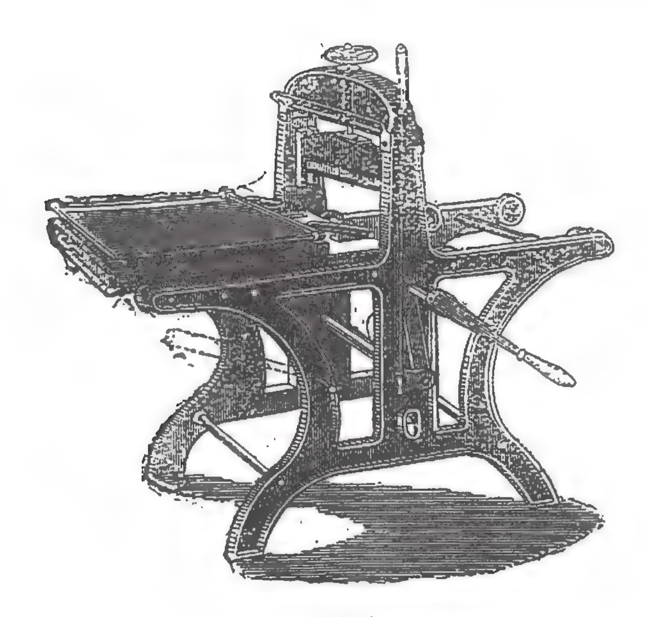
قبل معرفة الأسباب، لابد من التعرف على طريقة الطبع الحجري أو الليثوغرافي. فكلمة ليثوغرافي Lithography تعود إلى أصل إغريقي، وهي مكونة من مقطعين: حجر Litho، وكتابة Graph، أي الكتابة على الحجر. اخترع هذه الطريقة الألماني ألويز سنيفلدر Aloise Senefelder سنة 1796م[32]. والحجر المستخدم فيها مركب من الكلس والطفل والرمل، ينحت جيداً ويصقل بالرمل الناعم وينظف جيداً. أما تقنية الطباعة بالحجر حسب الطريقة التي كانت متبعة في المغرب فهي كالآتي :

كان الناسخ يكتب على الورقة كتابة مستقيمة غير مقلوبة، بعد هذا توضع اللوحة الحجرية التي يراد نقل الكتابة إليها في مكبس بعد أن يحمى، ثم تبسط الورقة عليها بطريقة عكسية، بحيث يقع وجهها المكتوب على وجه اللوحة الحجرية، ويضغط مراراً كثيرة حتى تلتصق الورقة باللوحة، ثم يرطب ظهر الورقة، وتدار اللوحة وتضغط مراراً كثيرة أيضاً، وترطب مرة أخرى وتفرك بالأنامل لكي يسهل نزعها عن اللوحة، فتنزع عنها تاركة الكتابة عليها، ثم يصب على اللوحة قليل من الصمغ، وتُبَلُّ خرقة بقليل من حبر الطباعة، ويمسح بها فيلصق الحبر حيث كانت الكتابة. وحينما تبرد جيداً يصب عليها مزيج يسير من الحامض ومذوب الصمغ مرة أو أكثر، حتى إذا تنشفت توضع

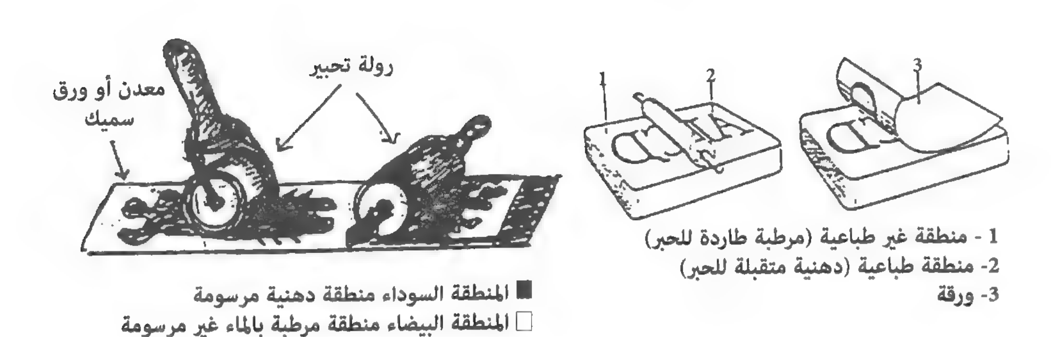
31- أبو الفتوح رضوان، تاريخ مطبعة بولاق، مرجع سابق، ص. 387 ـ 389، أورد نص الامتياز الذي حظي به محمد هاشم المغربي من طرف الخديوي سعيد باشا.

32- اخترعها "سنيفلدر" لإنجاز ما تعجز المطبعة التيبوغرافية عن طبعه، كالرسوم والخرائط والصور والنوتات الموسيقية والإمضاءات.

في المطبعة، وتبلل بالماء ثم الحبر، ثم يطبع الورق عليها حسب العدد المطلوب، ويعاد تبليلها بالماء وتحبيرها تقريبا قبل طبع كل ورقة[33].



مطبعة حجرية



1 - منطقة غير طباعية (مرطبة طاردة للحبر)
2- منطقة طباعية (دهنية متقبلة للحبر)
3- ورقة

■ المنطقة السوداء منطقة دهنية مرسومة
□ المنطقة البيضاء منطقة مرطبة بالماء غير مرسومة

رسمان تخطيطيان يوضحان الطريقة القديمة للطباعة الليثوغرافية

الشكل (6)

33- انظر: المنوني، **مظاهر اليقظة**، مرجع سابق، ج 1، صص 203 – 204؛ ومقال الليثوغرافيا أو طبع الحجر، **مجلة المقتطف**، الجزء الرابع من السنة السادسة، شتنبر 1881م. ص 26.

وهكذا نرى بأن طريقة الطبع على الحجر كانت يدوية بسيطة، ولم تكن يسيرة، بل كانت معقدة شيئاً ما. فلماذا اختارها الروداني وفضلها على المطبعة التيبوغرافية؟

يمكن أن نحصر ذلك في عدة أسباب وهي :

أ- السبب الديني والثقافي : فالروداني بحكم تكوينه الديني، رأي في الطباعة الحجرية التقنية الأكثر ملاءمة لذوق العلماء المغاربة، لأنها تحتفظ بمزايا وسمات الكتاب المخطوط الذي أَلِفَهُ القراء، وبالتالي فإنها ستحافظ على أصالة الخط المغربي ومميزاته الخاصة، ككتابة الفاء بنقطة في الأسفل، والقاف بنقطة واحدة في الأعلى، ولهذا السبب كان المغاربة يفضلون المخطوط على المطبوع المجلوب من الشرق. ونستشهد هنا بشهادة أحد الكتاب الشرقيين : "ولما كانت المطابع معدومة من البلاد، كانت صناعة النسخ رائجة والكتب الخطية هي المعول عليها، حتى إنه يسهل على المطالعين قراءتها أكثر من قراءة الكتب المطبوعة، والذين تاجروا بالكتب من الشرق خسروا بها لعدم إقبال الناس عليها ليس لغلاء أثمانها، وإنما لعدم معرفة الأهلين قراءتها. وليس من اختلاف بين اللغتين الشامية والمغربية إلا أن حرف الفاء عند المغاربة ينقط من تحت وللقاف نقطة واحدة. وأما شكل الحروف الخطية فيختلف والمغربي أشبه بالكوفي، وأهالي المغرب لا يستطيعون أن يقرأوا الكتابة الشامية"[34].

وهكذا نرى أن الروداني - في اختياره للطباعة الحجرية- حافظ للمغاربة على تراثهم الذي كان يكتسي في نظرهم طابعاً قدسياً، والمتمثل في الخط المغربي التقليدي، لأن المطبوعات الحجرية تشبه في مظهرها المخطوطات تماماً. فالقراء المتعودون على قراءة المخطوطات لن يجدوا أي صعوبة في قراءة مطبوع حجري.

ب- السبب الاجتماعي : إن الروداني في اختياره للطباعة الحجرية، حافظ على وجود طبقة مهمة داخل المجتمع المغربي، ونعني بها طبقة النساخ أو الوراقين، الذين كانوا يعيشون من نسخ الكتب. فالأمر هنا مرتبط بعدد الناسخين ومكانتهم الاجتماعية وقدرتهم على التصدي لآلة الطباعة، ويبدو أن عددهم هام ولهم وزن في المجتمع المغربي. ففي العصر العلوي ازدهرت هذه الحرفة. فأنشأ المولى سليمان ديواناً

34- أسعد كرم، مرجع سابق، ص. 135. لكن العكس هو الصحيح، لأن المشارقة هم الذين لا يستطيعون قراءة الخط المغربي، حيث يحرفون كثيراً عند قراءة المخطوط المغربي.

للوراقة[35]، وازدادت مكانتهم في عهد محمد بن عبد الرحمان، وبلغوا الشأو البعيد أيام مولاي الحسن، هذا الازدهار كان له انعكاس على مدخول الوراقين من النساخة، فالحاج إدريس بن إدريس العمراوي اكتسب من مردود هذه المهنة عقاراً[36]. وعن قيمة هذه الحرفة في المجتمع المغربي يقول أبو حامد الفاسي : "أنها من أحسن الحرف والأشغال، لما فيها من نشر العلم وتخليده، وقد احترف بها كثير من المقتدى بهم"[37]. ومن الواضح أن خوف هؤلاء من انهيار مهنتهم، هو ما يفسر نفورهم من المطبعة، وهو ما يوضح أيضاً سبب اختيار الروداني للمطبعة الحجرية لأنها تعتمد على النسخ، وبالتالي ستحافظ لأصحاب هذه الحرفة على مصدر رزقهم، ولن تلاقيَ معارضتهم.

ج - **السبب الاقتصادي** : فالمطبعة الحجرية غير مكلفة كثيراً مثل غيرها، فهي لا تتطلب تجهيزاً كثيراً، ولا تستدعي إنشاء مؤسسة كبيرة. فهي تعتمد على ثلاثة أفراد فقط (الطابع والناسخ والمصحح). كذلك بعض المواد اللازمة للمطبعة الحجرية وآليات الطبع، يمكن صنع بعضها بالمغرب أو جلبها من بلد إسلامي كمصر مثلا[38]، في حين تتطلب المطبعة التيبوغرافية تجهيزات وآلات باهظة الثمن، تستورد من أوربا التي كان المغاربة ينعتونها بدار الكفر.

هذه الأسباب لخصتها الصحيفة الآسيوية في حديثها عن الطباعة الحجرية، حيث ورد فيها ما يلي: "وضعت الطباعة الحجرية بطبيعة الحال لتستخدم وسيطاً بين المخطوطات والطباعة، فهي لم تكن تفرض بناءاً كبيراً، ولم تقض على طبقة النساخ، وحافظت على شكل الحروف التي تعوّد عليها قراء المخطوطات، هؤلاء الذين يشعرون بنفور كبير من الكتب المطبوعة، ووفرت على الناس حاجياتهم بشكل كبير"[39].

35- محمد المنوني، تاريخ الوراقة المغربية، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، 1991، ص. 170.

36- محمد غريط، فواصل الجمان، المطبعة الجديدة، فاس 1347 هـ/ 1927م، ص. 142.

37- المنوني، تاريخ الوراقة المغربية، مرجع سابق، ص. 12.

38- فوزي عبد الرزاق، المطبوعات الحجرية في المغرب، دار نشر المعرفة، الرباط، 1986م، ص 8.

39- Journal Asiatique, Vol. II, T. 14, 1934, p. 266.

يظهر أن هذه الأسباب جميعَها كانت حاضرة في ذهن الطيب الروداني عند عزمه على اقتناء المطبعة، فعرف مزايا المطبعة الحجرية، وأدرك أنها التقنية الأكثر ملاءمة لإقناع فئات عريضة من العلماء بتعويض المخطوط بالكتاب المطبوع، لأنه ليس من السهل تغيير العقليات وخاصة لدى فئة لها تقاليد راسخة في مجال القراءة والكتابة. لذا أقدم على شرائها، وتعاقد مع طبيع مصري يدعى محمد إبراهيم القباني لمرافقته إلى المغرب، لتشغيل المطبعة ببلده تارودانت سنة كاملة بشروط مفصلة في العقد.

فهذا العقد يلقي أضواء كاشفة على نوايا الروداني، وعلى المكان الذي كان يرغب أن يشغل فيه مطبعته. فكما ينص العقد، يلتزم الطبيع المصري أن يأتي برفقة الروداني إلى مدينته "رودان" ويشتغل عنده في المطبعة مدة سنة كاملة، تبتدئ من ربيع الأول 1281هـ/ غشت 1864م، وتنتهي صفر الخير 1282 هـ/ يوليوز 1865م. ومقابل ذلك يتحمل الروداني القيام بجميع لوازم القباني من مأكل ومشرب وملبس حسب رغبته، مع أجرة شهرية بمقدار مائتي قرش مصري. كما نص العقد على أنه قابل للتجديد عند انتهاء السنة.

فبنود العقد تظهر بأن الروداني اشترى المطبعة لنفسه، وكان يرغب بتشغيلها ببلده تارودانت، بدليل تعهده بتحمل كل نفقاتها ونفقات الطبيع، ولاشك أنه كان يعلم قبل توقيعه العقد ما تحتاجه المطبعة من لوازم، وما يحتاجه تشغيلها من نفقات للمساعدين وغيرهم. ولاشك أن قدراته المادية كانت قادرة على تحمل كل هذه النفقات.

إن نص العقد المبرم بين الرجلين، تعهدا فيه بوضوح بالتزامات أحدهما نحو الآخر، فلم ترد فيه مطلقاً كلمة السلطان أو المخزن، فكيف يفسر انتقال المطبعة من ملكية الروداني إلى المخزن؟ وبالتالي كيف تم تحويلها من مشروع فردي إلى مشروع مخزني رسمي؟

هذه النقطة يكتنفها الكثير من الغموض، فبعض الذين تحدثوا عن المطبعة، أشاروا إلى أن الروداني عند وصوله إلى ميناء الصويرة (القريب من بلده تارودانت) أهدى المطبعة للسلطان محمد الرابع، الذي كان يقيم حينها بمدينة مكناس[40].

40- ورد هذا عند اللجائي، المفاخر العلية: مرجع سابق، وعند المنوني، مظاهر يقظة المغرب، ج 1، ص 207.

الشكل(7) العقد المبرم بين محمد الطيب الروداني والطبيع المصري محمد القباني بتاريخ 14 ربيع الأول 1281هـ / 17 غشت 1864م. واضح أن هذا الأخير هو الذي حرّر العقد وخطّ الإمضاءين. وذيل العقد بتعليق وإقرار بخط الطيب الروداني

ويفترض عياش، أن الروداني ربما اشترى المطبعة لحساب السلطان بصفته موظفاً تابعاً للمخزن المغربي، ثم يستدرك قائلاً : "إن أمناء الصويرة تكفلوا بالقباني في المدينة في الوقت الذي كان ما يزال العمل فيه جارياً بالعقد، وهذا يعني بالنسبة إليه أنه أصبح يشتغل لحساب الدولة التي حلت في ظروف نجهلها، محل السيد الطيب"[41].

فعياش لم يستطع الحسم في ظروف انتقال المطبعة من الروداني إلى المخزن. ويمكننا أن نضع احتمالاً آخر يرمي إلى أن الروداني عند وصوله بالمطبعة إلى ميناء الصويرة، واجه صعوبات مع موظفي المرسى، فأشار عليه البعض بإهدائها إلى السلطان، فحملها صحبة المعلم المصري إلى مكناس، حيث كان يوجد السلطان حينئذ، وقدمها هدية له، وهذا ما يقترب من رأي المنوني الذي يقول : "إن القاضي الروداني كان في أول الأمر سيستخدم المطبعة في اسمه، غير أنه لا يلبث أن يقدمها هدية للسلطان "محمد الرابع" وقد وقع ذلك بمجرد رجوعه إلى المغرب"[42].

وفي اتجاه آخر نجد المختار السوسي يشير إلى أن القاضي الروداني "اشترى في حجته المطبعة الحجرية الفاسية الأولى من مصر يديرها لنفسه ثم حازها منه سنة 1281 هـ السلطان سيدي محمد بن عبد الرحمان فنقلت من الصويرة إلى مكناسة"[43].

وكلمة حيازة يقول "فوزي عبد الرزاق" تعني شراء أو مصادرة[44]، ويَستدل على ذلك بمضمون وثيقة مستمدة من كناشة محمد بن عبد السلام الروندة (ت 1365هـ/ 1945م).

41-عياش، دراسات في تاريخ المغرب، مرجع سابق، ص. 133 و134.

42- المنوني، مظاهر يقظة المغرب، مرجع سابق، ص. 206.

43- المختار السوسي، خلال جزولة، مرجع سابق، ج 4، ص. 120. أما عن نزول الباخرة بميناء الصويرة فيظهر أنه ليس اختيارا من طرف الروداني لقربه من تارودانت كما أشار فوزي عبد الرزاق، وإنما على الأرجح كان اضطرارياً حيث فرض المجلس الصحي الدولي خلال هذه الفترة، على جميع سفن الحجاج التوجه إلى الصويرة ليخضعوا هناك لحجر صحي لمدة تتراوح بين أسبوع و أربعين يوما. انظر ما جاء عند محمد الأمين البزاز: "السياق التاريخي لاختيار الصويرة محجرا صحيا للحجاج 1830 -1866"، مجلة دعوة الحق، ع 357، 2001، صص 59 – 71. ولنفس المؤلف، رحلة الإيمان والمتاعب صفحة مثيرة من تاريخ الحج المغربي إلى الديار المقدسة، أعمال "وقفات في تاريخ المغرب" ، منشورات كلية آداب الرباط، 2001، صص 169-181.

44- فوزي عبد الرزاق، مملكة الكتاب، مرجع سابق، ص141.
والحيازة عند الفقهاء تشمل كلّ ما وُضعت عليه اليد عموما سواء كان مصادرة أو هبة أو غير ذلك. يقول أبو البقاء الكفوي: "حازَ: كلّ من ضمَّ إلى نفسه شيئا، فقد حازه حوزا وحيازة، واحتازه أيضاً". أنظر كتاب الكليات لأبي البقاء أيوب بن موسى الكفوي، تحقيق عدنان درويش ومحمد المصري، دار الكتاب الإسلامي، القاهرة، ط 2، 1413 هـ/1992 م، ج 2، ص 187.

فالوثيقة عبارة عن حديث أجراه القاضي الروندة مع الطيب الأزرق أشهر طباع مغربي، والذي سبق أن اشتغل متعلما عند الطبيع المصري، وعلى يده تعلم فنون الطباعة الحجرية، وهو من أخبره عن كيفية انتقال المطبعة إلى يد المخزن. استهل الروندة حديثه بقوله : "بيوم الجمعة 4 رمضان 1336هـ أخبرني الأشيب البركة السيد الطيب الأزرق الفاسي، وكان يباشر المطبعة بفاس حيث أنشئت زمان السلطان سيدي محمد بن عبد الرحمان العلوي "[45]. فالحديث بين الرجلين كان يدور حول كيفية دخول المطبعة إلى المغرب، تحدث خلاله الطيب الأزرق عن وصول آلة الطباعة إلى ثغر الصويرة وبصحبتها طبيع مصري، ثم أشار إلى إخبار أمين المرسى المدعو الفرنساوي القباج[46]، قائد المنطقة عبد الله وبيهي السوسي بأمرها. فكاتب هذا الأخير السلطان يعلمه بأمر المطبعة، ويستفسره في نفس الوقت عن الإجراء الواجب اتخاذه في موضوع هذه الآلة الغريبة. فأصدر السلطان أوامره بإحضار المطبعة ومعها الطبيع المصري إلى مكناس. وهذه المعلومات يقول الأزرق أخبره بها الطبيع المصري، دون أن يشير إلى الإهداء والتعويضات كما جاء في بعض الروايات، كما أنه تحاشى ذكر الحيازة أو المصادرة كما جاء عند المختار السوسي، وإن كان حديثه يوحي بذلك.

ويضيف فوزي عبد الرزاق بأن مصادرة المطبعة كان أمراً متوقعاً لوجود كل من الصفار والعمراوي في حاشية السلطان، حيث سبق لهما أن اطلعا على أسرار الطباعة بفرنسا وشاهدا استعمالها تحت إشراف الدولة، لذا أوعزا إلى السلطان بأنه أحق بامتلاك هذه الآلة، حتى تكون تحت مراقبة وإشراف الدولة[47].

وربما أصدر أحد رجال المخزن (الصفار أو العمراوي) الأمر إلى أمين مرسى الصويرة بحجز آلة الطباعة، ثم أمر الروداني بإهدائها للسلطان سيدي محمد بن عبد الرحمان، دون أن يكون للسلطان علم بذلك.

45- الوثيقة مأخودة من كناشة العلامة محمد بن عبد السلام الروندة قاضي الرباط، ثم وزير العدلية والمعارف الإسلامية في عهدي مولاي يوسف ومحمد الخامس. وتوجد الوثيقة في حوزة حفيده الصديق الروندة الكاتب العام للأمانة العامة لرابطة علماء المغرب، وقد سلمني صورة منها.

46- اشتهر بالفرنساوي لإلمامه باللغة الفرنسية، وكان متفوقاً في التجارة داخليا وخارجيا، وكلفه السلطان محمد بن عبد الرحمان بتمثيل المغرب في معرض باريس الثاني سنة 1285 هـ/1867م. كما عيّنه السلطان الحسن الأول سنة 1294 هـ/1877م أمينا على مرسى الدار البيضاء. انظر معلمة المغرب، ع 19، سنة 1425هـ/2004م، ص 6600.

47- فوزي عبد الرزاق، مملكة الكتاب، ص. 141.

ومن خلال الشهادات السابقة، يتبين بان المطبعة انتقلت من ملكية الروداني إلى يد المخزن، إما عن طريق الإهداء كما جاء عند اللجائي وابن زيدان والمنوني، أو بالمصادرة وهو ما توحي إليه كل من شهادة الطيب الأزرق والمختار السوسي.

ومما تجدر الإشارة إليه أن نفقات الطبيع المصري صارت تُحسب على ميزانية الدولة ابتداء من 9 شعبان 1281 هـ/7 يناير 1865م، أي بعد خمسة شهور فقط من تاريخ توقيع العقد[48].

وقد جاء عند المختار السوسي[49] وفوزي عبد الرزاق[50] أن وفاة القاضي الروداني كانت سنة 1282هـ/1865م، ربما قبل صدور كتاب "**الشمائل**". لكن هناك ما يدل على أن الروداني ظل على قيد الحياة إلى حوالى سنة 1285هـ/1868م. الدليل الأول هو ما أورده أحمد أبو زيد الكُنساني عند ترجمته للطيب الروداني، عن توصل هذا الأخير برسالة من الأمير مولاي الحسن[51] مؤرخة في 11 ربيع الأول 1285هـ/1868م، يخبره فيها عن إرساله أعدادا من كتب المطبعة لوضعها في خزانة المسجد الأعظم بتارودانت، على أن يرسل له قيمتها من ربع الأحباس. وحدد له في الرسالة عدد نسخ كل من الشمائل وشرح ميارة والأزهري وأثمنتها[52]. والدليل الثاني هو ماجاء في ترجمة القاضي عبد الكريم التملي (ت 1295هـ/1878م)، بأنه تولى قضاء تارودانت سنة 1285هـ/1868م خلفا لأخيه الطيب[53].

كل هذا يؤكد أن الطيب الروداني كان لا يزال على قيد الحياة ما بين 1282-1285هـ/1865-1868م، وعلى الأرجح أنه اطلع على باكورة منتجات مطبعته الحجرية.

48- انظر ضمن الملاحق صورة وثيقة خاصة بتقيد نفقات الطبيع المصري منذ خروجه من ميناء الصويرة.

49- المختار السوسي، خلال الجزولة، مرجع سابق، ج 4، ص 121.

50- فوزي عبد الرزاق، مملكة الكتاب، مرجع سابق، ص 141.

51- كان يتولى حينها بيع الكتب المطبوعة بمراكش ويوزعها على المراكز المجاورة.

52- أحمد أبو زيد الكُنساني، الحياة العلمية والأدبية وأعلامها في تارودانت خلال خمسة قرون، منشورات منتدى الأدب لمبدعي الجنوب، 1433 هـ/ 2012م، صص 211-212، صَوَّرَ الرسالة من حوالة حبسية كانت بنظارة أحباس تارودانت ثم انتقلت إلى الرباط. وتوجد هذه الكتب ضمن قائمة الكتب الموزعة على مراكز العلم بكناشة بليمني.

53- نفسه.

وقد رثاه الشيخ أحمد الجشتيمي[54] بقصيدة بعثها إلى أخويه عبد الكريم وإبراهيم يعزيهما فيه، جاء فيها[55]:

إمـام الهدى التمـلّي مـن كان في "ردا	نـة" بحـر علـم لافظـاً أنفـس الدر
(وبعـد) فحكـم اللـه في خلقـه كمـا	يشـاء على مـا شـاء عـن قهـره يجري
وإن جـل مـا يعرو كـما جل مـا جرى	بحمـل أخ كالطـود جبـراً إلى القبـر
إمام الهدى والعلم والحلم سـيدي الـ	رضـا الطيـب المشـهور كالـروض بالزهر

وباختصار فهذه الشهادات جميعها رغم تضاربها في كيفية انتقال المطبعة من الروداني إلى المخزن، فإنها تؤكد حقيقة واحدة، وهي أن الطيب الروداني، نقش اسمه في سجل التاريخ المغربي بوصفه صاحب مبادرة رائدة، تتجلى في إدخال آلة الطباعة إلى المغرب.

وتتفق جل الإشارات السابقة، على استقرار المطبعة أول الأمر بمكناس، حيث تم طبع أول كتاب وهو **"الشمائل المحمدية"** لأبي عيسى الترمذي ، ثم انتقالها بعد ذلك إلى مدينة فاس. وقد جاء في وثيقة الروندة قول السلطان : "إن الناس أخبروني أن الأليق بالمطبعة هو فاس لكثرة علمائها وكتبها"[56]، أي أن المطبعة وظفت لخدمة العلماء، ولتوفير ما يحتاجونه من مؤلفات.

54- انظر ترجمته عند:

المختار السوسي، **سوس العالمة**، مؤسسة بنشرة للطباعة والنشر، الدار البيضاء، 1404 هـ/ 1984م، ص. 205.

55- انظر النص الكامل للقصيدة عند: المتوكل عمر الساحلي، المعهد الإسلامي بتارودانت والمدارس العلمية العتيقة بسوس، دار النشر المغربية، الدار البيضاء، 1985م، ج 1، صص. 319 - 320.

56- محمد عبد السلام الروندة، كناشته، المرجع السابق.

أعماله، بصفتهم أصحاب الحل والعقد، رغم أن آراء العلماء كانت في غالب الأحيان مطابقة لرغبة السلطان[57]. وكان العلماء بالنسبة للسلاطين دعامة من دعامات شرعيتهم، فقد كانوا "الفئة الوحيدة التي كان السلطان يرى ضرورة تبرير أعماله أمامها"[58]،وكان العلماء يستمدون سلطتهم مما يتمتعون به من مهابة دينية في بيئة مشبعة بالمبادئ الإسلامية، حيث كانوا بصفة عامة يحظون بتقدير أفراد الرعية، الذين ينظرون إليهم بنوع من التبجيل والاحترام، لذلك كان المخزن يعيرهم العناية والاعتبار[59].

وجرت العادة أن السلطان كلما أقدم على اتخاذ إجراء ما يستشير فيه العلماء، خصوصاً علماء جامعة القرويين الذين كانوا يتزعمون الطليعة الفكرية في المغرب. ويرى العروي أن العلماء ينتمون فعلاً إلى المخزن، وأن القرويين كانت بالتأكيد تحت مراقبة السلطان، لذلك نادراً ما كان العلماء يحتجون على قراراته. ويضيف قائلاً: "أن هناك فئة من العلماء كانت تمثل إيديولوجية المخزن وتدافع عنها"[60]. بمعنى أن هناك مساندة العلماء للمخزن وموالاتهم للسلطان. حيث كانت أجوبتهم في الغالب كما يتوقع السلطان، إذ كثيراً ما تتردد مثل هذه العبارات "الأمر أمر مولانا" و"فليعلم سيدنا أنه ليس لنا بين يديه كلام، ولا بجانبنا مع وجود غرته جواب"[61].

فكيف لم يتخذ السلطان سيدي محمد بن عبد الرحمان نفس التقليد في استشارة العلماء قبل تبنيه المطبعة؟ عملاً بنفس الإجراء الذي اتخذه السلطان العثماني بايزيد الثاني في إصدار فتوى قبل إدخال المطبعة إلى إسطنبول[62].

57- إدموند بورك Burcke، العلماء المغاربة(1860 - 1912م)، تعريب امحمد بن عبود وعبد العزيز السعود، مجلة البحث العلمي، عدد 31، أكتوبر 1980، ص. 119.

58- Laroui (A), Les Origines sociales, op. cit, p. 98.

59- يقول محمد جادور : "كان العلماء يترجمون القيم الاستعلائية للمجتمع، إذ يقدمون النصح والإرشاد، ويشرفون على التعليم، ويأمرون بالمعروف، وينهون عن المنكر، ويذبون عن أموال الناس وأعراضهم" محمد جادور، مؤسسة المخزن في تاريخ المغرب، منشورات عكاظ، 2011، ص 218.

60- العروي، المرجع السابق، ص. 272.

61- جعفر الكتاني، جواب علماء فاس، مخ، م. و، تحت رقم 74 ك.

62- سبقت الإشارة إلى هاته الفتوى في الفصل الأول من هذا الكتاب عند الحديث عن دخول الطباعة إلى الدول الإسلامية.

فهل كان السلطان ضامناً تأييدهم ومساندتهم لمشروعه المطبعي؟ أم كان مستغنياً عن فتاواهم قبل إقدامه على تبني المطبعة؟ باعتباره هو الوحيد مصدر القرار و"أن البت من حق السدة العلية وحدها"[63].

وفي ظل هذه الوضعية يمكن أن نتساءل هل كان بإمكان العلماء أن يعبروا عن رأيهم للسلطان في شأن المطبعة؟

يظهر أن قرار السلطان بتبني المطبعة منذ وصولها إلى ميناء الصويرة وتشغيلها بمدينة مكناس، صادف قبولاً لدى معظم العلماء، فلم يظهر حينها أي احتجاج أو اعتراض يذكر، بعكس ما كنا نجد دائماً أصوات المعارضين والمؤيدين، واختلاف فتاواهم عند إقدام المخزن على إدخال أي تجديد أو تغيير[64]، خصوصاً وأن آلة الطباعة تدخل ضمن التجديد، ولها اتصال مباشر بميدان العلم الذي يهمهم بالدرجة الأولى، وسيتم بواسطتها طبع الكتب الدينية التي كان نَسخُها يعتبر في المغرب شكلا من أشكال العبادة، يوكل إلى الفقيه الطاهر، الورع، التقي. فقبول العلماء لآلة الطباعة، يؤكد أنهم أدركوا أهميتها في نشر العلم والمعرفة، ودورها في تكثير الكتب، لذا حاولوا الاستفادة من تقنياتها، فشرعوا في مساندة السلطان في مشروعه المطبعي. ويظهر ذلك واضحاً من خلال كتابات كل من محمد العربي المشرفي، وعبد السلام اللجائي، ومحمد الروندة، التي كانت كلها تمجيداً وتعظيماً لعمل السلطان، وإقراراً بمزايا التقنية الجديدة للكتابة. وربما قبول العلماء للمطبعة، وهذا التأييد والاستحسان من طرفهم، يرجع كذلك لكون اختيار الروداني لمطبعة حجرية، سوف لا يحدث لديهم قطيعة مع الماضي، وبالتالي سيحافظ على فن الخط المغربي التقليدي، فلم يعتبروه تجديداً، وإنما هو تحسين للتقليد. بهذا دوّن العالم الصوفي المهدي الوزاني (ت 1342هـ/ 1923م) في كتابه "المعيار" الفتوى المتعلقة بالمطبعة، التي أصدرها مفتي الدولة العثمانية، وذكر فوائدها، ومزاياها التي أبرزها العالم العثماني محمد حقي[65]. فورود هذه الفتوى ضمن نوازل الوزاني، دليل على إقراره بأهمية الطباعة، وتشجيعه على استخدامها.

63- إدموند بورك، العلماء المغاربة، مرجع سابق، ص 120 .

64- حدث هذا عندما تم بواسطة التلغراف إبلاغ رؤية هلال شوال في عهد السلطان مولاي يوسف، وسنرى ذلك لاحقا عند حديثنا عن الفتاوى بالفصل الثاني من الباب الثاني من هذا الكتاب.

65- المهدي الوزاني، المعيار الجديد، طبعة حجرية، فاس 1328 هـ/ 1910م، ج 9، صص. 336 - 337.

والصوت الوحيد الذي عارض نشر الكتب بواسطة المطبعة، تمثل في شخص الفقيه محمد ابن إبراهيم السباعي المراكشي (ت 1332 هـ/ 1914م). يقول في حقه المؤرخ العباس بن إبراهيم المراكشي: "كان صدراً شهيراً حافظاً نقاداً موفور الحظ في الحديث والتفسير، والأصلين والعربية والتاريخ متقدماً في الفقه حافظاً له، مستحضراً لقواعده... انتهى إليه رئاسة قلم الفتوى في مراكش مع كثرة ما كان به من الشيوخ إذ ذاك... وكان متبحراً في أيام العرب ومعرفة وقائعهم... وكان له رحمه الله لسان حاد وقلم كالسيف لا يبقي ولا يذر... ولم يقتصر في الإنكار على العلماء والمفتين، بل تصدى للإنكار على المخزن في وقته... وسجن مراراً لأسباب اختلقوها، ومع ذلك لم يرتدع لحظة واحدة عن تغيير المنكر والمجاهرة بالحق"[66]. ويؤكد ابن المؤقت ذلك بقوله: "كان لا يهاب في أمر الله الأمراء ولا يداهن الكبراء.... وإذا رأى المفتين عن النازلة زلقوا أو عن الجادة حادوا ومرقوا شنع عليهم بكتابته النيرة"[67].

فهذه الشهادة تظهر بأننا أمام فقيه تقليدي متمكن ومتشبث بالتعاليم الإسلامية، وعالم متبحر، له باع طويل في جميع العلوم، وله قدرة عجيبة على الحفظ واستحضار الأجوبة في جميع النوازل الفقهية. لذا لم يكن في حاجة إلى خدمات المطبعة، بالإضافة إلى مواقفه الصارمة تجاه بعض قرارات المخزن وتجاه العلماء الموالين للسلطة، حيث لم يتوان عن إبداء رأيه في تقنية الطباعة، وذلك من خلال رسالة مدح فيها القلم، وحض على الكتب الخطية والاعتناء بها، لكونها فيها البركة وعليها الاعتماد، كما حذر من المطبعة "لأنها تمتهن الكتاب وتسلبه قدسيته، كما أنها سبب في تقليل الهمم وعدم حفظ العلم ونسيانه"[68]. وربما كان السباعي يرى أن المطبعة ستزاحمه وتفقده مكانته، بانصراف طلبته عنه إلى الكتب المطبوعة[69]. وبهذا كان السباعي الصوت الوحيد الذي جهر برأيه في معارضة المطبعة، وإن كان صوته جاء متأخراً حتى العقد الثامن من القرن التاسع عشر، بعد أن خرجت المطبعة من إدارة المخزن إلى إدارة الخواص.

66- العباس بن إبراهيم المراكشي، الإعلام، طبعة سنة 1417 هـ/ 1997م، ج 7، ص. 190 ـ 210.

67- محمد بن المؤقت، السعادة الأبدية، طبعة حجرية، فاس، 1336 هـ/ 1917م، ج 2، صص. 84 ـ 85.

68- عبد الحفيظ الفاسي، رياض الجنة، المطبعة الوطنية، الرباط، 1350 هـ/ 1931م، ج 1، ص. 57.

69- فوزي عبد الرزاق، مملكة الكتاب، مرجع سابق، ص 182.

وعلى كل فإن مساندة العلماء للمطبعة، تعني أن إدخال التقنية الجديدة وجد الجو الملائم لإقامته بالمغرب، وهذا يدل على وقوع تحول في المجتمع المغربي، الذي بدأ ينتقل من الانغلاق إلى التفتح. وبعبارة أخرى فإن المغرب بتبنيه لأداة ثقافية جديدة تتمثل في المطبعة، سيعرف نمطاً ثقافياً جديداً. ويعتبر هذا الميدان هو الوحيد الذي وفق فيه السلطان سيدي محمد بن عبد الرحمان نسبيا، لأن جهوده الإصلاحية والتحديثية، كما سبق أن رأينا لم يكتب لها النجاح.

III- مراحل الطباعة الحجرية بالمغرب

أولاً - المرحلة الأولى : المطبعة المخزنية

بمجرد وصول المطبعة إلى ميناء الصويرة، وانتقالها إلى مكناس ثم فاس، ودخولها تحت سلطة المخزن، أصبحت نفقاتها حكومية خلال الفترة الممتدة من 9 شعبان 1281هـ/ يناير 1865م إلى آخر سنة 1287 هـ/ مارس 1871م. وكانت تحمل في هذه المرحلة اسم "المطبعة السعيدة" أو "المطبعة المحمدية" نسبة للسلطان محمد بن عبد الرحمان، وكانت تتعاون على نفقاتها الخزينة العامة والأحباس[70].

وقد تم اختيار مكان تشغيل المطبعة الحجرية بدار للكراء بزنقة "جزاء برقوقة" من فاس الإدريسية[71]، وهو موقع ممتاز لقربه من جامع القرويين، ومن السوق التجاري من جهة، ولوقوعه أيضاً بالقرب من ضفاف وادي فاس لتوفير الماء الضروري لحاجيات المطبعة من جهة أخرى. ويرى فوزي عبد الرزاق، أن اختيار هذا الموقع لا يدع مجالاً للشك في أن العوامل الاقتصادية والتربوية لم تكن غائبة عن أذهان المشرفين على تسيير شؤون المؤسسة الطباعية[72].

70- الوثيقة رقم (291)، مديرية الوثائق الملكية، حول بيان النفقات التي صرفت على المطبعة الملكية وعلى الطباع المصري ومصدرها.

71- المنوني، مظاهر يقظة المغرب الحديث، مرجع سابق، ج 1، ص 264.
بينما جاء عند بيرتي Peretie، مرجع سابق ص. 363، أن أول مطبعة أقيمت بفاس كانت بدرب الحمام قرب سوق الجوطية. وهو مكان المطبعة الحجرية الثانية التي أنشأها الطيب الأزرق حوالى سنة 1308هـ/ 1890م.

72- فوزي عبد الرزاق، مملكة الكتاب، مرجع سابق، ص 152.

أما جهازها الوظيفي، فكان يشتمل على الطبيع المصري، وعلى ناسخ، ومصحح، ومعاونين يبلغ عددهم عشرين[73]، ومن بين هؤلاء المعاونين أفراد صاروا من بعد أقطاب الطباعة المغربية، منهم الطيب الأزرق وأخوه العربي، والمكي ابن الوزير العمراوي.

وقد اهتم المخزن بتعيين هؤلاء الموظفين في مؤسسة الطباعة، وحرص على تدريب المتعلمين حيث منحت لهم - خصوصاً الطيب الأزرق ومَحمد الهفروكي المراكشي - إجازة أو شهادة من طرف عبد القادر الشفشاوني بتاريخ 3 ذي القعدة 1285هـ/ 15 فبراير 1869م، وفيها يعترف لهم بالإتقان في العمل، مما خوّل لهم الخروج من صفة المتعلمين إلى طبقة المعلمين الذين بإمكانهم إدارة المطابع[74].

أما النساخ الذين توظفوا بالمطبعة فكان أولهم محمد بن سليمان الفاسي (ت 1317 هـ/ 1899م)، الذي كان خطاطاً وكاتباً في خدمة السلطان سيدي محمد بن عبد الرحمان، وانتقل مع الطبيع المصري ليباشر تخطيط ونسخ الكتب الأولى، بعده ظهر على المطبوعات اسم أحمد الخضر بن عبد النبي بن المجذوب الفاسي الفهري، ولما توفي خلفه أخوه أبو يعقوب يوسف[75].

أما المصحح الذي ظهر اسمه في آخر الكتب الأولى المطبوعة بالمطبعة السعيدة، فهو أبو حفص عمر الرندي (ت 1290 هـ/ 1873م) الذي تصدر لضبط ما طبع وتصحيحه، قبل أن يتولى خطة القضاء[76].

وبالنسبة للأجور فكانت كالتالي:

المصري يقبض في مئونته اليومية من الأحباس، هذا	31
كان يقبض هذا 31 أولاً، ثم صار يقبض الآن كل يوم هذا:	26
ويقبض- أيضاً - مشاهرة من الأحباس: 20 مثقالاً	200
والنساخ له يقبض من الأحباس كل يوم هذا	12

73- المنوني، المرجع السابق، ص. 208.

74- انظر رسم الشهادة ضمن الملاحق.

75- ابن زيدان، النهضة العلمية، مرجع سابق، ورقة 72 و73.

76- نفسه، ورقة 73. كما ذكره عبد السلام اللجائي في كتابه "المفاخر العلية"، مرجع سابق، ورقة 233.

والمصحح يقبض من الأحباس كل يوم هذا	12
والمتعلمون، عددهم 20 يقبضون كل يوم من الأمناء	56
كانوا يقبضون هذا "56" في اليوم، فصاروا يقبضون الآن هذا	67

كل يوم، حسبما بزمام أمناء فاس.

يضاف لذلك إنعامات وإكرامات أو مكافآت سنوية وكسوة جديدة، كلها تتكفل بها الأحباس والخزينة العامة[77].

نرى من خلال الجدول السابق أن أجرة الطبيع المصري كانت تساوي أكثر من مرتين أجرة الناسخ والمصحح، وحوالى عشر مرات أجرة كل معاون بالمطبعة. وهو راتب يفوق بكثير ما كان يتقاضاه الأمين بفاس خلال نفس الفترة، والذي يصل إلى 200 أوقية في الشهر[78].

أما اللوازم، فقد كان المخزن ملزماً بتوفيرها لتزويد مؤسسة الطباعة بالمواد الضرورية لسير أعمالها. وتُظهر وثيقة لحساب لوازم موجهة للمطبعة من جبل طارق[79]، نوع المواد الضرورية لسير أعمال المؤسسة، منها مداد الطبع وأحجاره، وصابون مصري، وماء قاطع، وغرا، والكاغيد أو الورق.

وتُظهر الوثيقة السابقة (الخاصة بالمواد المستوردة من جبل طارق)، بأن ما زودت به المطبعة في الرحلة الأولى، من مادة الكاغيد يقدر بحوالى 150 رزمة، بتكلفة تقدر ب 410 ريال ذهب، وهو يمثل تقريباً نصف تكلفة لوازم المطبعة جميعها والتي قدرت حينها بما يزيد عن 917 ريال ذهبي.

فهذه اللوازم جميعها كان يتكفل بحسابها كل من الأحباس وخزينة الدولة، بالإضافة إلى مرتبات طاقم المطبعة، الشيء الذي أرهق خزينة الدولة، خصوصاً أن الظرفية الاقتصادية المتأزمة لم تكن تسمح بنفقات زائدة. ولهذا توقف المخزن عن

77- كناشة بليمني، ورقة. 14؛ الوثيقة رقم (285)، مديرية الوثائق الملكية.

78- مصطفى الشابي، الأثمنة والأجور في مغرب القرن التاسع عشر، ضمن أعمال "وقفات في تاريخ المغرب" منشورات كلية الآداب بالرباط 2001، ص 122.

79- الوثيقة رقم (284)، مديرية الوثائق الملكية، تتعلق بحساب لوازم المطبعة الملكية، محررة بتاريخ 5 ذي الحجة 1283هـ / 1866م.



بسم الله الرحمن الرحيم وصلى الله على سيدنا محمد

باب ما جاء في خلق النبي صلى الله عليه وسلم



شكل (8) الصفحتان الأولى والأخيرة من كتاب (الشمائل المحمدية) للترمذي أول كتاب طبع بالمغرب بمكناس بتارخ 4 صفر 1282هـ / 29 يونيو 1865م

وقبل دراسة الدور الذي ساهمت به تكنولوجية الطباعة في الحياة الثقافية بالمغرب، لابد من الوقوف عند النقطة المتعلقة بموقف العلماء من تبني المخزن لآلة الطباعة بصفتهم أعلى سلطة فكرية بالبلاد، ثم التطرق لكيفية تسييرها وإدارتها ونفقاتها.

II. موقف العلماء من تقنية الطباعة

نظراً للدور الفعال والأساسي الذي كان للعلماء في المجتمع المغربي، فلابد من استعراض موقفهم من تبني المخزن لآلة الطباعة، وكيف نظروا للمطبعة، وهل كان هناك مؤيدون ومعارضون للآلة الجديدة؟

لقد عرف المغرب تقليداً ثابتاً يتمثل في استفتاء السلطان للعلماء بشأن جميع مبادراته، حيث سلك معهم أسلوب التشاور، حتى يستفيد من مواقفهم ويزكي بالتالي

الإشراف المباشر على المطبعة، وقام بتفويتها للخواص، فدخلت المطبعة في مرحلة جديدة وصارت مؤسسة فردية.

وقبل بداية اشتغالها بواسطة الخواص، كانت "المطبعة المحمدية" قد توقفت عن العمل طوال سنة 1288 هـ/ 1871م، بسبب ثقل المصاريف من جهة، ونتيجة لذهاب الطبيع المصري من جهة ثانية. هذا الأخير الذي غادر المغرب أواخر سنة 1287هـ/ مارس 1871م، وحسب وثيقة الروندة في حديثه مع الطيب الأزرق، أخبرنا بأن محمد القباني غادر المغرب بسبب النزاع بينه وبين الباشا عبد الله بن أحمد البخاري(80)، حيث حاول هذا الأخير التدخل في وضعية الطباعين، وفي تسيير العمليات المطبعية، غيرة منه، نظراً للمكانة التي أصبحت للطبيع المصري لدى السلطان، وبذلك "استعفى وطلب من السلطان أن يرجع لمصر من حيث جاء فكساه ووصله وأخذ كل شيء كان اتخذه له من الأواني والفرش ونفذ له أربعمائة لويز بمرسى طنجة"(81).

وهناك من أشار إلى اتهام بعضهم للطبيع المصري باعتناقه المسيحية، الشيء الذي أدى إلى مضايقته ثم إلى طرده من طرف المخزن(82).

كيفما كان السبب فإن مغادرة القباني للمغرب أدى إلى توقف المطبعة المحمدية طيلة سنة 1871م، إلى حين إدارتها من طرف الطيب الأزرق، الذي سبق أن أشرنا إلى تخرجه في هذه المهنة على يد الطبيع المصري، ونيله إجازة في الطبع من طرف الشفشاوني. وسيصبح الأزرق منذ هذا التاريخ رائد الطباعة المغربية، وعلى يده ستدخل الطباعة دورها الثاني والمهم حيث سيعرف النشاط المطبعي ازدهاراً كبيراً، طبع خلاله أهم المطبوعات الحجرية المغربية وأوفرها.

وقبل الانتقال إلى المرحلة الثانية من تاريخ الطباعة، لابد من الإشارة إلى باكورة المطبوعات التي أخرجتها المطبعة في مرحلتها الأولى، لمعرفة الاتجاه الذي سار عليه

80- وُلِّي باشا على مدينة فاس البالي على عهد السلطان سيدي محمد بن عبد الرحمان، وهو عم أحمد بن موسى المعروف ب"باحماد" الصدر الأعظم في عهد السلطان المولى عبد العزيز.

81- وثيقة عبد السلام الروندة، مرجع سابق.

82- Peretie, les Madrasas de Fès, op, cit, p. 363.

القائمون على المطبعة في اختيار النصوص للطبع. فخلال المدة المتراوحة ما بين 1282 - 1287 هـ/ 1865 - 1871م، تم طبع ستة عناوين، وهي كالآتي:

1- الشمائل المحمدية لأبي عيسى الترمذي، وهو كتاب في السيرة النبوية وقع الاختيار عليه تبركاً بالافتتاح[83]، وقد تم طبعه بمكناس سنة 1282هـ/ 1865م، في 103 نسخة.

2- شرح المقدمة الآجرومية للأزهري، الذي تم طبعه سنة 1283 هـ/ 1866م، في 180 نسخة. وهو يعد أهم الكتب في شرح ابن آجروم في اللغة، ومن أهم الكتب التي اهتم بدراستها اللغويون المغاربة.

3- مختصر الدر الثمين، أو المورد المعين في شرح المرشد المعين لمحمد ميارة الفاسي[84]، طبع سنة 1283هـ/ 1866م، في 301 نسخة. وهو مختصر شرح وضعه ميارة على نظم عبد الواحد بن عاشر المسمى "**المرشد المعين في الضروري من علوم الدين**"، وفيه يوضح الأصول الفقهية على الطريقة المالكية، مع مبادئ في التصوف.

4- حلي المعاصم لبنت فكر ابن عاصم لمحمد التاودي ابن سودة، طبع سنة 1284 هـ/ 1867م، في 300 نسخة. وهو شرح لمنظومة ابن عاصم المسماة "**تحفة الحكام في نكث العقود والأحكام**" تتناول علم القضاء والتوثيق.

5- شرح على مختصر خليل لمحمد بن عبد الله الخَرْشِي المصري، طبع في ستة أجزاء ما بين 1284 ـ1287هـ/1867ـ1870م، في600 نسخة. كان من أكثر الكتب الفقهية تداولاً بالمغرب. وله شرحان : الصغير والكبير. والصغير هو هذا الذي طبع على الحجر بفاس.

6- قصيدة مولدية لمحمد بن أحمد الرفاعي المدني، وهي قصيدة في الأمداح النبوية تم طبعها سنة 1287 هـ/ 1871م.

---

83 - رسالة من السلطان سيدي محمد بن عبد الرحمان إلى الناظر محمد الصبيحي، مؤرخة في 18 صفر عام 1284هـ/ 1867م، مديرية الوثائق الملكية.

84- طبع هذا المختصر على الحروف بالقاهرة سنة 1306هـ/ 1888م.

ويظهر أن هذه القصيدة آخر ما طبع خلال المرحلة الأولى التي كانت فيها المطبعة تحت إشراف المخزن. ويمكن أن نلاحظ على هذه المطبوعات الاستهلالية، التي فاق مجموع نسخها ألف وخمسمائة نسخة، والتي حظيت بالأولوية في الطبع ما يلي:

أ - المؤلفات تنتمي لأزمنة متباينة، لكنها تلتقي من الوجهة التعليمية.

ب - الإجادة في إتقانها، تصحيحاً وطبعاً وورقاً. يقول عنها ابن زيدان: "هذه الكتب طبعت طبعاً متقناً في غاية الجودة يخيّل للرائي أنه خط يد خَطَّهُ أكبر فنان خطاط، وطالما حاول الطابعون محاكاته فلم يكد يحاكيه طابع حتى ما طبع بالمطبعة الحجرية المصرية في العصر الحاضر والعيان أكبر شاهد وأوضح برهان"[85].

ج - إذا استثنينا الشمائل والقصيدة المولدية، فجل المطبوعات الأخرى تعليمية، أي أنها كانت من الكتب الدراسية المقررة في مراحل التعليم المختلفة، وجلها كانت معروفة لدى جمهور العلماء والطلبة في شكل مخطوطات[86]. ويؤكد العابد الفاسي ذلك بقوله:" وبِتَصَفُّح قائمة المطبوعات المحمدية (محمد بن عبد الرحمان) تتبيّن نظرية هذا الملك العبقري في الاعتناء بكتب الدراسة الابتدائية والمتوسطة وإن شئت قلت الكتب الشعبية التي يجب أن تكون في متناول الجميع وقدرته"[87].

د - معظمها في الفقه والتوحيد والنحو، وهي العلوم التي كانت أساس التعليم في القرويين، الأمر الذي يبرهن على علاقة المطبعة بالدراسة في هذه الجامعة.

من خلال الملاحظات السابقة، يظهر أن المخزن وظف المطبعة في هذه المرحلة لأغراض تعليمية، لنشر الكتاب المدرسي المقرر للدراسة في القرويين. لذا اختار مقرها بفاس، وبالقرب من القرويين، ليوفر حاجيات الأساتذة والطلبة من الكتب المدرسية، وحتى يتمكن من توحيد الكتاب المدرسي المقرر على مستوى البلاد، مع مراقبته المادة المدرسة، وبالتالي تقييده لحرية المدرسين في اختيار مواد الدراسة.

85- ابن زيدان، النهضة العلمية، مرجع سابق، ورقة 72.

86- لوطورنو، فاس قبل الحماية، مرجع سابق، ص. 683.

87- العابد الفاسي، الخزانة العلمية بالمغرب، مرجع سابق، ص 71.

ثانياً - المرحلة الثانية: مشروع مطبعي خصوصي للطيب الأزرق

بعد سنة 1287 هـ/ 1871م دخلت المطبعة الحجرية مرحلة جديدة من حياتها، حيث أصبحت مؤسسة فردية تحت إشراف الطيب الأزرق الذي تولاها استجابة لرغبة جماعة من طلاب العلم بفاس، التي اتخذت المبادرة وطلبت من المخزن السماح للطيب الأزرق بأن يصبح المسؤول الجديد عن مباشرة أعمال الطباعة وإدارة مؤسستها بفاس[88]. ويظهر أن المخزن سمح للأزرق بالإشراف المباشر على مؤسسة الطباعة، خصوصاً في تدبير مواردها المالية، مقابل تقديمه عُشر المنتوج المطبعي للمخزن[89].

ولم يتخلَّ المخزن عن كامل إشرافه على المطبعة، بل ظل يراقب المطبوعات من حيث نوعية النصوص وجودتها، ويحدد أثمانها ونسبة تسويقها، وكيفية توزيعها[90].

إن خبرة الأزرق وتجربتـه في العمل، جعلته يدرك ما تتطلبـه المطبعـة من مصاريف مادية، يستحيل عليه تحمل أعبائهـا لوحده، فكان لابد من إيجاد شريك حتى تسير المطبعة وتحقق النجاح المطلوب. وقد وجد هذا الشريك في شخص الشريف الحسين بن محمد الدباغ (ت 1326 هـ/ 1908م) [91]، الذي كان من أثرياء فاس، ومن أصول عريقة وشريفة بالمدينة. كان والده محمد الدباغ مقدماً للزاوية الدباغية بفاس، وأخوه إبراهيم عالماً كبيراً ساهم في أعمال الطباعة كمصحح لبعض الأعمال أهمها كتاب "المعيار" للمهدي الوزاني، المطبوع على الحجر بفاس سنة 1293 هـ/ 1875م[92]. فرجل بهذا الوزن لن يكون شريكاً للطيب الأزرق فحسب، بل حامياً وداعماً له لمواجهة أية عراقيل ستقف في وجه سير المطبعة.

88- فوزي عبد الرزاق، مملكة الكتاب، مرجع سابق، ص. 214.

89- والظاهر أن الطيب الأزرق كان يمتنع أحيانا عن دفع ما التزم به، ويتبين ذلك من خلال رسالة للسلطان مولاي الحسن إلى القائد الجيلاني بن حم مؤرخة في 7 شوال 1291 هـ/17 نونبر 1874م، يخبره فيها امتناع الطيب الازرق عن دفع عُشر إنتاج المطبعة لناظر القرويين الطالب الشامي، ويأمره بأن يحضر الطيب الأزرق ويعرض عليه رسم الإشهاد، ويلزمه بمضمنه. انظر الرسالة ضمن الملاحق.

90- سنرى هذا عند الحديث عن قانون المطبوعات بالباب الثاني من هذا الكتاب.

91- ظهر اسمه مقروناً باسم الطيب الأزرق آخر طبعة كتاب "شرح العمل الفاسي" للسجلماسي المنشور سنة 1291 هـ/ 1874م، وكذا آخر الجزء الثاني من "حاشية ابن الحاج على شرح ميارة على المرشد المعين لابن عاشر"، الذي تم طبعه عام 1293 هـ/ 1876م.

92- فوزي عبد الرزاق، المرجع السابق، ص. 215.

وقد تغير اسم المطبعة في هذه المرحلة فلم تعد تحمل اسم "السعيدة" أو "المحمدية"، وإنما صار اسمها "المطبعة الفاسية" أو "العامرة". وكان أول ظهور لذلك الاسم بآخر كتاب "**دلائل الخيرات**" للإمام الجزولي، المنشور بالمطبعة الفاسية بتاريخ 10 صفر سنة 1289 هـ/ 19 أبريل 1872م[93]، وهو التاريخ التقريبي لإعادة استئناف المطبعة أعمالها تحت إشراف الطيب الأزرق. وقد حافظت على المقر الأول نفسه وهو زنقة "جزاء برقوقة".

وخلال هذه الفترة، قام بالنشر بالمطبعة نفسها أفراد آخرون غير الطيب الأزرق، وهم أخوه من أبيه العربي الأزرق، الذي ارتقى بفن الطباعة الحجرية إلى مستوى عال، ويبدو ذلك واضحاً من نشره لأهم كتاب علمي وهو "**تحرير أصول الهندسة لإقليدس**" من تأليف نصير الدين الطوسي، الذي نشر أوائل ربيع الثاني سنة 1294 هـ/ أواسط أبريل 1877م بالمطبعة الفاسية. والشخص الثاني هو المكي ابن الوزير العمراوي، الذي ظهر اسمه بآخر "**شرح مختصر خليل**" للهلالي، المنشور سنة 1292 هـ/ 1875م. وقد استعمل هذا الأخير المطبعة الفاسية لطبع ستة عناوين فقط، ثم توقف عن أعمال النشر.

ويرى فوزي عبد الرزاق[94]، بأن الطيب الأزرق تمكن من إنجاح تسيير مؤسسة الطباعة، وتحقيق أرباح من هذا المشروع، باتخاذه عدة إجراءات ترمي إلى التخفيض من مصاريف الإنتاج، وذلك بتغيير نوعية الورق الجيد الذي كان يستعمله الطبيع المصري في "المطبعة المحمدية"، وتعويضه بورق عادٍ بني اللون أقل كلفة، وبالتخلي عن شكل النصوص للاقتصاد في النفقات وفي الوقت معاً، وقد حاول أيضاً تبسيط الجهاز التوظيفي للمطبعة، فلم يعد قاراً بها سوى الطبيع ومعاونيه والقيم، أما ما عداهم من نساخ ومصحح وناشر، فلم تعد تتوفر عليهم بشكل قار، ولهذا تنوعت خطوط المطبوعات، وتعدد المصححون والناشرون. وكانت تسير بمعدل ملزمة واحدة في اليوم لكل طبيع، باستثناء يوم الجمعة الذي أصبح يوم عطلة في المطبعة[95].

93- المنوني، مظاهر يقظة المغرب الحديث، مرجع سابق، ج 1، ص. 213.

94- فوزي عبد الرزاق، مملكة الكتاب، مرجع سابق، صص. 216 -217.

95- المنوني، مظاهر يقظة المغرب الحديث، مرجع سابق، ج 1، ص. 215.

إجراء آخر اتخذه الطيب الأزرق لتحقيق الدقة في المطبوعات، وهو خاص بترقيم الصفحات، فلم يكن الطبيع المصري يراعي الدقة في هذه النقطة، متخذاً حيناً الأرقام الهندية، وأحياناً أخرى الأرقام العربية، فبادر الطيب الأزرق إلى اعتماد الأرقام العربية المعمول بها في المغرب، مستعملاً نظام الملزمة التي تقع في ثماني صفحات. وللتمييز بين ملزمة وأخرى، يتم وضع علامة مميزة في بداية كل ملزمة على شكل رقم إضافي يصلها بالملزمة التالية، أو تستعمل الكلمات في أقصى اليسار من آخر سطر من سطور صفحة الكتاب، وتكون الكلمة هي نفسها التي تبتدئ بها الصفحة الموالية[96].

ونظام الملازم هذا يحرر الطابعين من التقيد بضرورة التعامل مع ناسخ أو مصحح واحد، كما يمكنهم من استعمال أعداد محدودة من الأحجار المستوردة الباهظة الثمن، بل يستطيعون اقتسام ما تبقى لهم منها مع غيرهم بكرائها مقابل مبلغ مالي معين[97].

ويعتبر الطيب الأزرق أول طابع مغربي أقدم على طبع القرآن الكريم[98]، الذي نشر بالمطبعة الفاسية سنة 1297 هـ/ 1879م، وقد حقق هذا العمل نجاحاً كبيراً، وقوبل بالرضى خصوصاً من طرف العلماء التقليديين، الذين كانوا حينها قد اعتادوا على قراءة الكتب الدينية على شكل مطبوعات، إما مطبوعة على الحجر بخط مغربي، أو طبعت بمصر بتكنولوجيا غربية.

وتجب الإشارة إلى أن الطيب الأزرق، كان يباشر بنفسه جميع مراحل الطبع، حيث تولى مهمة الطابع، والناشر، والمعلم، والمدير المسؤول معاً. لذا حققت أعماله النجاح المطلوب، وعادت عليه بالعديد من الأرباح، مكنته من تأسيس مطبعة حجرية ثانية.

96- فوزي عبد الرزاق، المرجع السابق، ص. 216.

97- نفسه، ص. 217.

98- ذكر يوسف سركيس، أن مصر هي أول دولة إسلامية أقدمت على طبع القرآن الكريم منذ سنة 1864م، والذي سبق أن طبع بمدينة كالكوتا بالهند منذ عام 1857م. انظر:
يوسف سركيس، معجم المطبوعات العربية والمعربة، مطبعة سركيس، 1928م، ج 2، ص. 1499.
وقد سبق أن أشرنا إلى حديث الغيغائي في رحلته الحجازية عن طبعة القرآن الكريم الهندية التي تباع في مكة، ولاحظ بأنها مليئة بالأخطاء والتحريفات.

وعلى كل فإن الطيب الأزرق حقق للطباعة النجاح الكبير، وضمن لها الاستمرارية، وأنزل الكتاب المطبوع من برجه العاجي الأرستقراطي الذي كان حكراً على طبقة الأثرياء، إلى المستوى الشعبي. حيث أصبح الكتاب في متناول الجميع، باستطاعة كل الطلبة اقتناؤه، فقد أصدرت مؤسسته حوالى عشرة آلاف نسخة، وبهذا يمكن أن نعتبر هذه المرحلة بداية انتشار العلم على نطاق أوسع، لذا اعتبر الطيب الأزرق بحق، رائد الطباعة في المغرب ومعلمها، واستحق ما أسدله عليه السلطان مولاي الحسن من أردية التوقير والاحترام، فقد نعته ب "معلم مطبعة الكتب العلمية" وجدد ما بيده من ظهير السلطان سيدي محمد بن عبد الرحمان. وهذا نص الظهير الحسني بتوقير:

"جدَّدنا ـ بحول الله وقوته، وشامل يمنه ومنته ـ لماسكه: الطيب الأزرق الفاسي معلم مطبعة الكتب العلمية، بفاس الإدريسية، صانها الله، على ما بيده من كتاب مولانا الوالد قدسه الله، المتضمن سدل أردية التوقير والاحترام عليه، وحمله على كاهل المبرة والاحترام. في ربيع الثاني عام 1291 هـ"[99].

ثالثاً - المرحلة الثالثة: انتشار المطابع وتنوع تخصصاتها

كان نجاح المطبعة الحجرية للطيب الأزرق، حافزاً لظهور مطابع حجرية أخرى بفاس نذكر منها:

1- **مطبعة ثانية للطيب الأزرق:** بعد نجاح السير في مؤسسته المطبعية الأولى، والتي حلت مكان المطبعة المحمدية الملكية، بادر الطيب الأزرق لإنشاء مؤسسة ثانية، وهذه المرة اختار لها مقراً يقع في "درب الحمام" قرب الجوطية[100]. كان يساعده وينوب عنه في أعمال النشر ابنه أحمد الذي ظهر اسمه في ذيل المطبوعات الفاسية، ككتاب "**الحصن الحصين**" لابن الجزري المطبوع سنة 1308 هـ/ 1890م.

وأهم ما نشر بهذه المطبعة كتاب **الشمائل المحمدية** في طبعته الثانية وذلك سنة 1310هـ/1892م، وكتاب **الشفا** للقاضي عياض، الذي طبع سنة 1313 هـ/ 1895م في اثني عشر جزءاً.

99- المنوني، المرجع السابق، ص. 246.

100- هو المقر الذي سبقت الإشارة إليه عند لوطورنو، فاس قبل الحماية، مرجع سابق، ص. 681.

وقد اختفى اسم الطيب الأزرق من المطبوعات الفاسية سنة 1313 هـ/ 1895م، وبهذا يكون هذا التاريخ آخر عهده بمجال الطباعة.

2- **مطبعة العربي الأزرق وأهميتها في نشر الكتب العلمية:** استقر العربي الأزرق بمطبعته بدرب حسان من حي البليدة بفاس القرويين[101]. وهو طبيع متمرس، سبق أن مارس مهنة الطباعة في المطبعة الفاسية لأخيه الطيب وتدرب على يديه، حيث كان قد استهل أعماله المطبعية - في مطبعة أخيه - بنشره لأهم كتاب علمي وهو "**تحرير أصول الهندسة لإقليدس**" لنصير الدين الطوسي. أخرج الكتاب في حلة أنيقة، ذو جودة عالية من حيث الحبر، ونوع الورق، والنسخ والتصحيح، تتخلله العديد من الرسوم الهندسية[102]، فارتقى إلى مستوى الكتب الأولى التي خرجت من المطبعة المحمدية بإشراف الطبيع المصري، مما جعل المخزن يتعاقد معه لطبع كتاب "**إتحاف السادة المتقين**" للزبيدي، فأنجزه بمساعدة أخيه الطيب مابين سنة 1301-1304هـ/ 1883-1886م، في ثلاثة عشر جزءاً.

وفي المطبعة التي كانت في ملكه، نشر العديد من الكتب المهمة، منها كتاب "**المحاضرات**" لليوسي، طبع سنة 1317هـ/ 1899م، ونوازل الشريف العلمي سنة 1315هـ/ 1897م، بالإضافة إلى مجموعة من مؤلفات الشيخ ماء العينين، بتوجيه من الحاجب أحمد بن موسى، أهمها "**صلة المترجم**"، و"**منيل البشر**"، و"**دليل الرفاق**" سنة 1316 هـ/ 1898م في ثلاث مجلدات.

ولم يقف نجاح العربي الأزرق في إخراج أعداد مهمة من الكتب، بل إن موهبته في ميدان الطباعة مكنته من تحقيق إنجاز انفرد به وحده، وهو خاص بالحبر، إذ تمكن من تركيب حبر خاص، وتحضير ورق نقال يعتمد على ورق رقيق رخيص الثمن يكسو سطحه بالنشا فيصبح قابلاً للكتابة، وفي نفس الوقت ينقل الحبر إلى سطح حجرة الطباعة بسهولة وفعالية[103].

101- المنوني، المرجع السابق، ص. 216.

102- اعتبر أول مطبوع حجري مغربي يحمل رسوماً انظر صورته لاحقا.

103- فوزي عبد الرزاق، مملكة الكتاب، المرجع السابق، ص. 227.

وبهذا يكون العربي الأزرق قد تمكن من تطوير أساليب الطباعة، وإتقانها، حيث استطاع باختراعه الخاص بالحبر وطريقة الورق، أن يسد حاجيات مطبعته من المواد الأولية الضرورية، وبالتالي تخلص من نفقات باهظة لاستيراد هذه المادة، الشيء الذي ساعده على تحقيق مداخيل مالية مهمة. ولذا اعتبر من أبرز العاملين في ميدان الطباعة الحجرية وأكثرهم شهرة في المغرب على الإطلاق.

ويرى فوزي عبد الرزاق أننا إذا اعتبرنا الطيب الأزرق الرائد الأول للطباعة، فيمكن اعتبار العربي الأزرق الطابع والناشر المغربي الأكبر، الذي قاد الحركة الطباعية في المغرب في طفرتها الكبرى من عصر المخطوطات إلى عالم المطبوعات الحديثة، حيث تمكن من انتاج ما يزيد على أربعة وعشرين ألفاً من المجلدات المصححة[104].

وهكذا نرى من خلال ما سبق احتكار آل الأزرق لميدان الطباعة في الدورين الثاني والثالث، حيث طبعت على يدهم أكثر المطبوعات الحجرية الفاسية من حيث العدد. وتناولت مطبوعاتهم جميع الميادين، فلم تعد تقتصر على المطبوعات التعليمية ـ كما كان حال المرحلة الأولى من الطباعة ـ بل شملت مختلف فروع المعرفة من علوم تجريبية، ونوازل فقهية، وتصوف، وتراجم، ولغة، بالإضافة إلى فنون أخرى.

لكن ابتداءً من سنة 1308 هـ/ 1890م، ستدخل أسماء جديدة إلى ميدان إنتاج الكتاب المغربي المطبوع، نذكر منها أحمد بن عبد المولى اليملاحي، وعبد السلام الذويب، ومحمد البادسي، وأحمد القادري.

3 - أحمد بن عبد المولى العلمي اليملاحي ومطبعته الجديدة:

هو صاحب ثالث مطبعة حجرية بالمغرب، والتي سميت بالمطبعة الجديدة، وأحد تلامذة العربي الأزرق، الذي كان معلمه وشريكه في ميدان الطباعة. كان اليملاحي فقيهاً، أديباً، وشاعراً، له العديد من الأمداح في الشيخ ماء العينين، لذا كان أول إنتاج لمطبعته من تأليف هذا العالم، وهو "**مفيد الراوي**" الذي طبع سنة 1310هـ/ 1892م، وهو تاريخ بداية العمل بمطبعة ابن عبد المولى التي لا يعرف مقرها بمدينة فاس. وآخر تاريخ يحمل اسم ابن

104- فوزي عبد الرزاق، المطبوعات الحجرية في المغرب، مطبعة المعارف الجديدة، الرباط، 1986م، ص 13 و14.

عبد المولى في ميدان الطبع، يعود لسنة 1319هـ/1901م في آخر "**شرح نظم أوضح المسالك**" لمحمد بن حمدون ابن الحاج.

امتازت مطبوعات اليملاحي بتنوع موضوعاتها، وجودة منتجاتها وإتقانها حتى استطاعت أن تزاحم مطابع آل الأزرق، وإن كانت تختلف عنها من حيث ضُعف نسبة الإنتاج الذي لم يتعد ثلاثة عشر عنواناً خلال مدة عشر سنوات. ويظهر أن اليملاحي كان يشرف بنفسه على جميع مراحل إخراج الكتاب من نسخ، وتصحيح، وطبع ونشر، حيث خلت جل مطبوعاته من أسماء الناسخين، وأحياناً من اسم المصحح مثل كتاب "**الأزهار العاطرة الأنفاس**" لمحمد بن جعفر الكتاني، الذي خرج من المطبعة الجديدة سنة 1314هـ/ 1896م، لا يحمل في آخره سوى اسم الناشر وهو قيم المطبعة.

4 - مطبعة عبد السلام الذويب والطريقة الكتانية:

يعتبر الذويب رابع طابع مميز بالمغرب، أنشأ مطبعته قرب ضريح سيدي أحمد الشاوي بفاس[105]، بتوجيه من الشيخ محمد بن عبد الكبير الكتاني، شيخ الطريقة الكتانية[106]. لذا اعتبرت هذه المطبعة ذات توجه صوفي وسياسي، حيث أخرجت معظم مؤلفات أقطاب الزاوية الكتانية، وهم عبد الكبير وولداه عبد الحي ومحمد. كما اهتمت المطبعة بإخراج مؤلفات الشيخ ماء العينين، فطبعت سبعة عناوين، كلها ذات طابع صوفي ديني، منها "**الإيضاح لبعض الاصطلاح** " المنشور سنة 1321 هـ/ 1903م، وهذا ما يُبَيّن التوجه العام لهذه المطبعة.

كان الذويب مثل اليملاحي يشرف على جل أعمال مؤسسته الطباعية[107]. حيث باشر بنفسه نسخ جل مطبوعاته، ويظهر ذلك جلياً بتذييل المطبوعات، منها كتاب "**ختم صحيح البخاري**" لأبي الفيض الكتاني، الذي نشر سنة 1323 هـ/ 1905م، ذيل بعبارة (على يد كاتبه عبد السلام الذويب).

105- المنوني، مظاهر يقظة المغرب، مرجع سابق، ج 1، ص. 229.

106- مجلة تطوان، عدد 10، سنة 1965م، ص. 154. وفي آخر كتاب "الكمال المتلالي والاستدلالات العوالي" لمحمد بن عبد الكبير الكتاني، الذي طبع بمطبعة الذويب سنة 1319 هـ/ 1901م، نجد عبارة (على ذمة خادم الأعتاب الكتانية عبد السلام بن عبد النبي الذويب).

107- فوزي عبد الرزاق، مملكة الكتاب، مرجع سابق، ص. 233.

اختلف الذويب عن باقي الطباعين الذين سبقوه، بالتخصص في مجال معين وهو الدين بما فيه الفقه، والحديث، والتصوف، والمديح النبوي. ويظهر أن الذويب لم يكن يهدف بمشروعه المطبعي الدخول في ميدان التجارة فقط كسابقيه، بل استعمل الطباعة كوسيلة لنشر المعرفة ولنشر توجهاته الفكرية، حيث حملت منشوراته أفكاراً وطنية وشعوراً إسلامياً عميقاً، ودعوة للدولة بالابتعاد عن أوربا والتوجه نحو العالم الإسلامي[108]، الشيء الذي أدى إلى اصطدامه بالمخزن، الذي صادر مطبعته سنة 1327 هـ/ 1909م، فانتقل للعمل كطبيع لصالح المخزن بالمطبعة التي أنشأها مولاي عبد الحفيظ[109]. وهذا دليل على أن المطبعة أصبحت تشارك في العمل السياسي، بل غدت تشكل خطراً على التوجه السياسي العام للدولة، بنشرها أفكاراً مخالفة لسياسة البلاد.

5- البادسي ومطبعته الحجرية بفاس:

ظهر اسم محمد بن قاسم البادسي (ت 1341 هـ/ 1922م)[110]، ضمن الطابعين ما بين سنتي 1316 - 1326 هـ/ 1898 - 1908م. كان عالماً مشاركاً، وشاعراً أديباً. تولى خطة العدالة بمدينة الجديدة، قبل أن يشتغل بالطباعة بفاس، وعند اتجاهه لعالم الطباعة فتح في الوقت نفسه دكاناً أو مكتبة لبيع الكتب في سوق السبطريين بفاس، معظم مطبوعاته في علم الأدب، وبعض كتب علم التوقيت، أو تَجمع مواضيع متعددة في المؤلف نفسه، ككتاب "**روضة الأزهار في علم التوقيت**". كما تمتاز مطبوعاته بحملها لأفكار جديدة، إذ نراه يهتم بطبع قصائد ورسائل خاصة بالسكر والشاي وبيان فضلهما، كمؤلف سليمان الحوات "**تغيير المنكر في الرد على من حرم السكر**"، الذي نشر سنة 1326 هـ/ 1908م، ويظهر أنه آخر ما نشره البادسي، لأنه بسبب هذا النوع من المنشورات، رمي من طرف بعض الفقهاء التقليدين بأنه مبتدع، مارق من الدين، نظراً لتحريمهم لمادة السكر لكونها تجلب من أوربا بلاد الكفر.

108- معظم المؤلفات التي نشرتها مطبعة الذويب من تأليف محمد الكتاني المسمى بالشهيد عند الكتانيين، لكونه توفي في السجن سنة 1327 هـ/ 1909م، لاتهامه بمحاولة إنشاء دولة جديدة في المغرب تحت زعامته الدينية. انظر: عبد الحي الكتاني، المظاهر السامية، مخ، م. و، رقم 528 د، ج 1، صص. 73 ـ 78.

109- محمد بوجندار، **الاغتباط بتراجم أعلام الرباط**، تحقيق عبد الكريم كريم، الرباط، 1987م، ص 412.

110- انظر ترجمته عند محمد حجي، **موسوعة أعلام المغرب**، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1417هـ /1996م، ج 8، ص. 2933.

إلى جانب البادسي، ظهرت أسماء أخرى لطابعين أو ناشرين، من بينهم أحمد بن عبد الكريم القادري، الذي ظهر اسمه كناشر ابتداءاً من سنة 1318 هـ/ 1900م. ولا يعرف بالضبط مكان المطبعة التي اتخذها للنشر، فربما استخدم المطبعة الكائنة بحي البليدة بفاس[111]، وهي آخر مطبعة حجرية ظلت تعمل إلى أن دمرها الفرنسيون سنة 1944م[112]. أهم مطبوعات القادري كتاب "الحكم" لابن عطاء، ومجموع المتون الكبير الذي يضم حوالى 26 متناً، نشر على ذمته سنة 1324 هـ/ 1906م.

رابعاً - المرحلة الرابعة: المطبعة المخزنية الثانية

ابتداءً من سنة 1327 هـ/1909م، دخلت المطبعة الحجرية مرحلة جديدة من حياتها، وذلك بعودة المخزن إلى الإشراف على شؤونها، حيث قام السلطان مولاي عبد الحفيظ بعد سنة من توليه الحكم، بمصادرة حوالى أربع مطابع (من حجرية وسلكية) أو شرائها، كانت تشتغل في فاس وطنجة، وعنها أنشأ مطبعتين واحدة حجرية يشرف عليها أبو العباس أحمد بن محمد الشامي (ت 1364هـ/ 1944م)، جعل مقرها بزنقة "جزاء برقوقة"، وهو مكان المطبعة الحجرية الأولى نفسه، التي مضى حينئذ على إنشائها ما يزيد على الأربعين عاماً، والثانية تيبوغرافية، جعل مقرها داخل القصر الملكي. وقد ألحق بهما عمال مطبعتي الأزرق والذويب. لذا لم تعد تظهر خلال هذه المرحلة منشورات باسم المطبعتين المذكورتين[113]، حيث فرض المولى عبد الحفيظ رقابته التامة على آلات الطباعة، وجعلها تحت إشرافه المباشر، ربما لوعيه التام بالأهمية الكبيرة التي أصبحت للطباعة، حيث غدت منتجاتها تشكل نوعاً من التهديد على سلطة المخزن، أو ربما للظروف السياسية الصعبة التي كان يعيشها المغرب حينئذ، واستغلال خصومه آلة الطباعة لنشر أفكارهم وتوجهاتهم[114]، كلها عوامل دفعت بالسلطان المولى عبد الحفيظ إلى اتخاذ هذا

111- فوزي عبد الرزاق، المطبوعات الحجرية، مرجع سابق، ص. 15.

112- لوطورنو، فاس قبل الحماية، مرجع سابق، ص. 682.

113- المنوني، مظاهر يقظة المغرب، مرجع سابق، ج 1، ص. 229.

114- يقول علي زنيبر: "ولغايته لم تسكن الحركة العمومية وما قدر كان فهل اتخاذ الوسائل الواقية كيان المملكة في الإمكان بكل مكان ذلك ما يتمناه كل محب للدولة من صميم فؤاده" الرسالة رقم 5504، فاس، يوم الإثنين 19 ربيع الثاني 1327هـ/10 ماي 1909م، محفظة 38، السلسلة الأولى، الخزانة الصبيحية.

الإجراء. وبهذا اختفت العديد من الأسماء من ميدان الطباعة نذكر منهم العربي الأزرق والبادسي والذويب وأحمد يمني.

لم يكن المولى عبد الحفيظ (1908 - 1912م) سلطاناً للبلاد فحسب، بل كان فقيهاً، عالماً، أديباً وشاعراً، صاحب تآليف عديدة. يقول عنه ابن زيدان: «وقد كان هذا الملك في العلم ولا سيّما في علوم الشرع بحراً. فلقد قلد منها بفرائد فوائده جيداً ونحراً، حلاّلاً للمشكلات، فكاكاً للمعضلات. إذا تكلم بهر، وإذا جادل ظهر، وإذا حاضر سلب، وإذا ناظر غلب. بصيرة في العلم نافذة، وقوة آخذة»[115]. وعن مولاي عبد الحفيظ يقول عبد الرحمان الكتاني في آخر كتاب "نشر البنود" لعبد الله بن إبراهيم الشنجيطي: «...صاحب التآليف العديدة والتصانيف الفريدة ليث الملوك الهادي لنهج السلوك، عالم السلاطين وسلطان العلماء، وشريف العلماء وعالم الشرفاء مولانا عبد الحفيظ.... فكم أحيا أيده الله بهذه المطبعة من رسوم للعلم كانت داثرة، وكم انتفع بها من الخلائق وبرز بها في العالم من رقائق...».

فهذا التكوين العلمي سيّما الديني للمولى عبد الحفيظ، سينعكس على طبيعة المنتوج المطبعي في عهده. فإذا نظرنا إلى لائحة المطبوعات الحجرية التي أنجزتها مطبعته، نجد جلها في أدبيات الحديث واللغة. وقد ذكرها ابن زيدان كما يلي: «وطبع بالمطبعة الحجرية الفاسية، **مشرب العام والخاص** لأبي علي الحسن بن مسعود اليوسي في مجلد، وحواشي **ابن زكري مع تكميلاتها** للشيخ أبي عبد الله محمد بن المدني جنون، ولجلالة هذا الملك، فجاء الكل في مجلدات خمس. **ومفتاح الأقفال ومزيل الأشكال** لمحمد بن قاسم السجلماسي في مجلد، **وفيض الفتاح على نور الأقاح** في علوم البلاغة لعبد الله بن إبراهيم العلوي في مجلدين، **ونشر البنود على مراقي السعود** لابن إبراهيم الشنجيطي المذكور مع **الضياء اللامع** لابن حلولو على جمع الجوامع في مجلدات ثلاث. والجزء الأول من **عقود الفاتحة** في السيرة النبوية للشيخ حمدون ابن الحاج السلمي، **ونفحة المسك الداري لقراء صحيح البخاري** له أيضاً في جزء، وشرح الشيخ الطيب ابن كيران لنظم الشيخ حمدون المذكور المسمى **الخريدة في علم المنطق** مع شرح ولد المؤلف أبي عبد الله محمد بن الحاج الموسوم **بالجوهرة الفريدة في حل رموز الخريدة**

115- ابن زيدان، النهضة العلمية، مرجع سابق، الورقة 103.

في مجلد. وكان قد شرع في طبع كتاب المدارك للقاضي أبي الفضل عياض في أعلام المالكية وطبقاتهم ولم يكن إتمام طبعها في الكتاب سطوراً»[116].

فهذه المؤلفات التي اهتم بنشرها المولى عبد الحفيظ، نلاحظ عليها ما يلي:

أ - جلها في علوم الدين واللغة، مما يظهر جانب العالم التقليدي للسلطان، ويبرز رغبته الشديدة في إحياء الإسلام وعلومه الدينية، ربما نتيجة للضغط الذي كانت تقوم به أوربا بتقنياتها الحديثة، وأفكارها الجديدة على المغرب، خصوصاً أنه بويع سلطاناً للجهاد.

ب - خلو المطبوعات من أي مؤلف في علم التاريخ، رغم ولع السلطان بالتاريخ وتمجيده لعلمه واعتباره "من أجل العلوم قدراً وأعظمها ذخراً"[117].

جـ - اهتمام المولى عبد الحفيظ بالمنشورات وإشرافه شخصياً على إخراجها، مما جعل مطبعته تساهم في إخراج مطبوعات قيمة، ذات جودة عالية من حيث الورق، والنسخ والتصحيح[118].

وبهذا تمكن المولى عبد الحفيظ من جمع معظم آلات الطباعة تحت إشرافه، حتى يتمكن من التحكم في نوعية إنتاجها، ونشر أفكاره ووجهات نظره الخاصة من جهة، وخوفا من نشر أفكار معارضة لتوجهه الديني ولسياسته من جهة أخرى، خصوصا بعد أن فشل في تحقيق الشروط التي تضمنتها بيعته.

وقبل إنهاء الحديث عن المطبعة الحجرية، لابد من إعطاء صورة عن شكل الكتاب المطبوع على الحجر بالمغرب.

IV- شكل الكتاب المطبوع على الحجر بالمغرب:

عند تصفحنا الكتاب المغربي المطبوع على الحجر(الليثوغرافي)، نستخلص الملاحظات التالية:

116- نفسه، ورقة 103 و104.

117- عبد المجيد قدوري، قراءة مخطوط "داء العطب قديم للمولى عبد الحفيظ"، مرجع سابق، ص. 313.

118- جلها من تصحيح عبد الرحمان بن جعفر الكتاني (ت 1334 هـ/ 1915م).

1. تتخذ جل المطبوعات الحجرية في حجمها قياسا موحدا، يتراوح مابين 23x18سم أو 17x22سم، ولعل هذا الفرق البسيط كان يحدث عند تقطيع الورق[119].

أما الورق فهو نوعان: ورق بالنشا وورق عادٍ. ونميز فيه بين ثلاثة أنواع، الجيد الراقي وهو ورق أبيض ناصع خالي من الحموضة، وورق أقل جودة أبيض يميل إلى الاصفرار، ونوع ثالث عادٍ رقيق بني اللون.

ويعتبر الورق الدعامة الأساسية للإنتاج المطبعي، لأنه هو المادة التي يعتمد عليها إخراج أي كتاب سواء أكان مخطوطاً أم مطبوعاً. ومنذ أن اكتشفه الصيني "تسي أي لون"[120] حوالى سنة 105 قبل الميلاد، ودوره يزداد أهمية يوماً بعد يوم. وقد ظل هذا الاكتشاف سراً يتداوله الصينيون فيما بينهم حتى حدود سنة 700م عند اجتياح المغول لبلاد الصين، وأخذهم لبعض الأسرى الذين أطلعوهم على هذا السر، فانتقل هذا الاكتشاف غرباً نحو آسيا الوسطى ثم سمرقند، ثم أذاع العرب هذا الاكتشاف في كل الشرق الأوسط، حيث ازدهرت صناعته ازدهاراً كبيراً خصوصاً في بغداد ودمشق.

ولم تعرف أوربا صناعة الورق إلا أثناء الحروب الصليبية، ومع ازدهار التجارة في حوض البحر المتوسط، تبودلت السلع بين بلدانه ومن بينها الورق. وأول بلد أوربي ظهرت به صناعة الورق هو إيطاليا، وكانوا يسمونه "ورق دمشق". وباكتشاف آلات صناعة الورق في فرنسا على يد "ل. ن. روبير L.N.Robert"، ثم في أنجلترا، ازدهرت صناعة الورق وانتشرت في كل أنحاء أوربا[121].

أما المغرب فقد شرع في إنتاج الورق للاستعمال في الكتابة منذ أواسط القرن 5هـ/11م، حيث كان في فاس وحدها 104 معمل للكاغد، وتضاعف هذا العدد مع مرور الزمن، حتى صار في أوائل القرن 7 هـ/ 13م، أربعمائة معمل، في حي خاص قرب باب الحمراء بفاس، وما زال حتى اليوم يعرف بحي الكغادين. بالإضافة إلى معامل الورق الشهيرة بسبتة وشاطبة. ولما اضطربت أحوال المغرب في أواخر العصر المريني، تقلص

119- هناك استثناءات ككتاب "الشمائل" للترمذي في طبعته الأولى بمكناس، كان قياسه صغيرا 19×15 سم، وكتاب "إتحاف السادة المتقين" للزبيدي له قياس كبير 28×20 سم. انظر قياس الكتب الحجرية عند: لطيفة الكُندوز، المنشورات المغربية، مرجع سابق.

120- كان يصنعه من ورق التوت والصفصاف.

121- مجلة الطباعة والنشر، العدد الأول، السنة الأولى، فبراير 1984م، صص. 11 - 12.

عدد معامل الورق، فأخذ المغرب يستورده من البندقية وغيرها. فاحتدم جدال الفقهاء حول جواز الكتابة على الورق الإفرنجي، خصوصاً كتابة القرآن الكريم[122]. وقد ظلت معامل الورق قائمة في فاس إلى ما بعد العصر السعدي، وفي العصر العلوي تقلص عددها حتى لم يعد بفاس إلا معملٌ واحدٌ تقريباً لإنتاج الورق، لا تكفي منتوجاته لسد حاجيات الوراقة وبالتالي ما سيدخل في حاجيات المطابع، لذا اضطر المغرب إلى استيراد هذه المادة أولاً من مصر، ثم من انجلترا و فرنسا.

وإلى جانب هذا، فإن إنتاج الكاغد المحلي انقطع في فترة ظهور المطبعة الحجرية، وصار الاعتماد الكلّي على الورق المستورد من أوربا.

وتجدر الإشارة إلى أن الورق الذي استخدم في الطباعة الحجرية، كان يظهر على حاشيته طابع صغير مربع أو مستطيل، بداخله اسما "المهدي لحلو - وابن سوسان"، والواقع أن هذا الورق كان يصنع في إنكلترا برسم التاجرين الفاسيين، فينقش اسمهما داخل الطابع[123]، بالإضافة إلى أسماء أخرى مثل ألباري Alpariو كاراباسيKarabasy وڭابي ماركس Gibby Marx.

2. الملاحظة الثانية على المطبوعات الحجرية تتعلق بالخط، ويظهر أن الذين كانوا يستنسخون المخطوطات للطبع، كانت لهم دراية خاصة بهذا الفن، حيث ظهرت المطبوعات الحجرية في الغالب بخطوط جميلة وواضحة وأنيقة، فقد اختير لهذه المهنة نساخون بارزون في ميدان الخط، فكل من توفر على خط جميل، كان بإمكانه أن يشتغل بالمطبعة كناسخ حتى ولو لم يكن عالماً[124]، فسحب النسخ من المطبعة، يعني إخراج مجموعة من الكتب بخط واحد، وهو عكس ما كان معروفاً عليه في الوراقة، حيث كانت نسخ الكتاب الواحد تظهر بخطوط متعددة.

122- محمد حجي، الحركة الفكرية بالمغرب في عهد السعديين، مطبعة فضالة، المحمدية، 1396 هـ/ 1976م، ج 1، هامش الصفحة 183.

123- محمد المنوني، تاريخ الوراقة المغربية، مرجع سابق، ص 232. كان هذان التاجران تحت الحماية الإنجليزية.

124- El Meskini Fatima, La production Lithographique au Maroc (1865-1944), etude Bibliometrique M.D.I.S, 1994-1995, p42

وقد كُتبت جميع المطبوعات بخط مغربي جميل نميز فيه بين ثلاثة أنواع:

الأول المبسوط أو البسيط "وهو أول ما يتعلم في الكتاتيب، وسمي بذلك لبساطته وسهولة قراءته"[125]، ويتميز بوضوح حروفه وامتدادها حيث يكتب الحرف دون تقويس أو تدوير، وبه نسخت جل المصاحف في مطابع آل الأزرق، كما نسخت به كتب الصلوات الصوفية والأدعية ككتاب"**دلائل الخيرات**" للجزولي و"**الحزب السيفي**" و"**حزب التضرع**" لمحمد الكتاني.

والنوع الثاني هو الخط المجوهر، وسمي بذلك تشبيها "بعقد الجوهر لجماله وتناسب حروفه وتناسق سطوره"[126]، بحيث تمتاز حروفه بالصغر والتقارب، "وهو خط رشيق مكثف، شديد الخصوصية، تميل حروفه إلى التدوير"[127]. وهو أول خط استعمل في المطبعة الحجرية، به طبعت الكتب التي أخرجت من المطبعة المحمدية، أيام السلطان محمد بن عبد الرحمان ككتاب "**شرح على مختصر خليل**" لمحمد الخَرشي، و"**المورد المعين في شرح المرشد المعين**" لمحمد ميارة. كما يظهر هذا الخط بكتاب "**إتحاف السادة المتقين**" للزبيدي، الذي طبع بأمر من السلطان الحسن الأول.

والنوع الثالث هو الخط المسند أو الزِّمامي[128]، وهو خط سريع حروفه مائلة إلى اليمين ومتسلسلة. في عصر المخطوطات كان خاصا بالوثائق العدلية والمذكرات الشخصية والتقييدات الذاتية، "والمسند صعب القراءة مقارنة بباقي الأنواع، لأنه سريع"[129] نسخت به العديد من المطبوعات الفاسية، وأصبح أكثر الخطوط استعمالا في المطبعة الحجرية ابتداء من أواخر القرن التاسع عشر "بضعف ملكة الخط"[130]. نذكر من مطبوعات هذا الخط، **أجوبة** محمد بن المدني

125- عبد الكريم سكيرج، الخط العربي المغربي، مجلة الثقافة المغربية، 1941م، ص 69.

126- نفسه.

127- محمد المغراوي، الخطوط المغربية في المخطوطات والوثائق، مجلة كلية آداب الرباط،ع 31، 2011م، ص 65.

128- اشتق من الزِّمام وهو التقييد والتسجيل في الدارجة المغربية، ويعرف بخط العدول لأنه يستعمل في كتابة عقود الزواج والطلاق والإرث وغيره.انظر: أحمد شوقي بنبين ومصطفى الطوبي، مصطلحات الكتاب العربي المخطوط، المطبعة الملكية، الرباط، طبعة 4، 2011 م، ص 175.

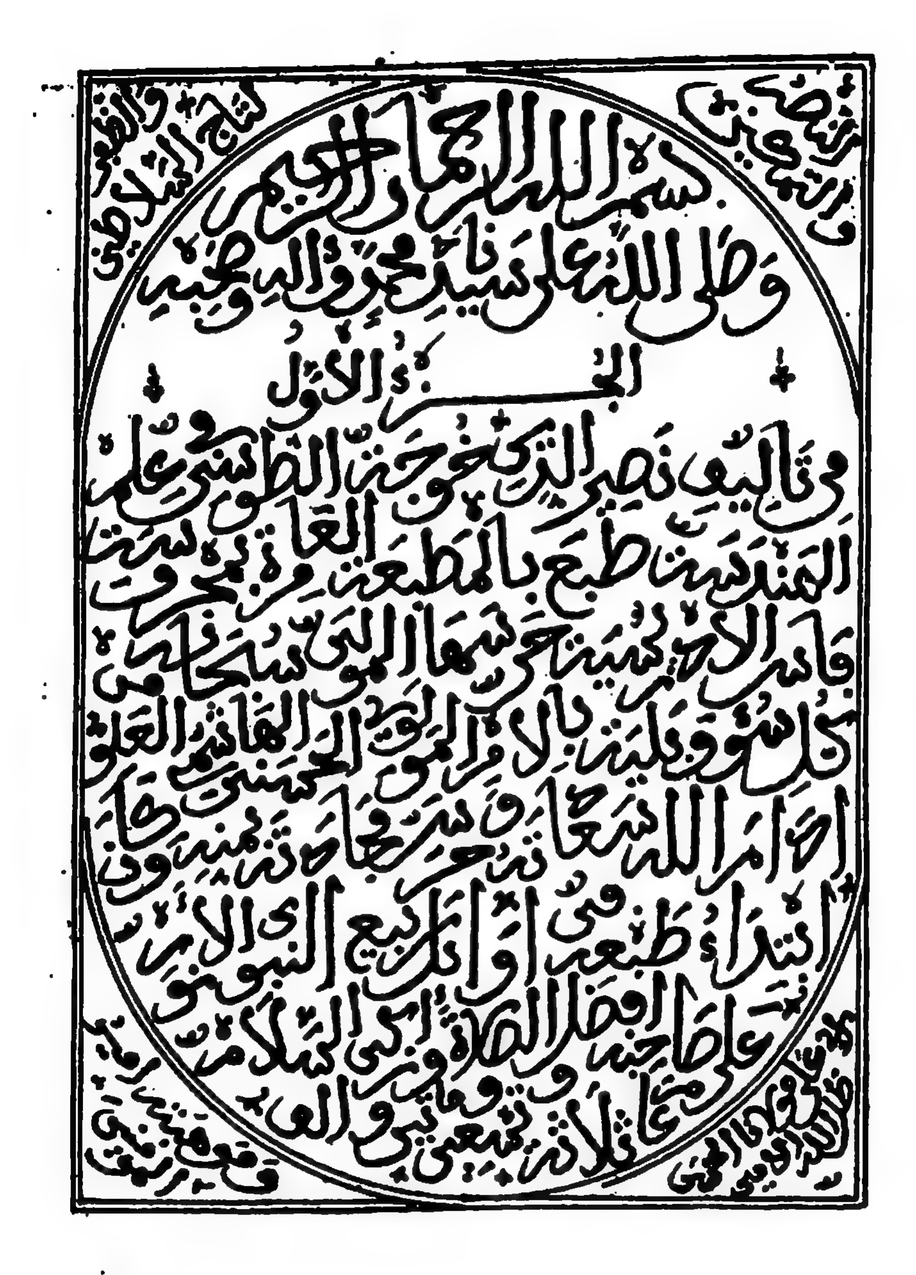
129- محمد المغراوي، الخطوط المغربية، المرجع السابق، ص 66.

130- نفسه.

كنون، المطبوع سنة 1311 هـ / 1893م ضمن مجموع، وكتاب **بغية الطلاب في شرح منية الحساب**، لمحمد بن أحمد بن غازي، المطبوع سنة 1317 هـ / 1899م.

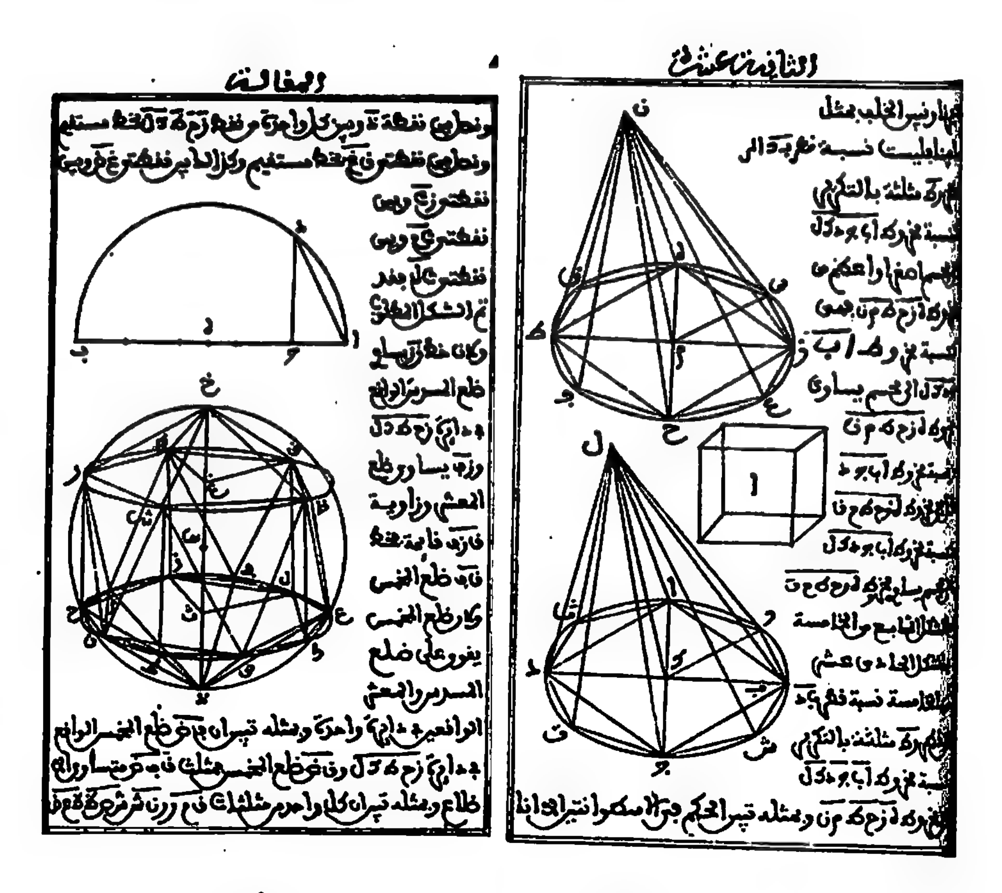
وتجدر الإشارة إلى أن المطبوعات الحجرية خلت تقريباً من التلوين والتذهيب والتزويق الذي كانت تحلى به المخطوطات، عدا بعض الاستثناءات التي حليت بزخرفة بديعة كما هو في طبعات **القرآن الكريم**، منها الصادر عن المطبعة الفاسية سنة 1332هـ/1913م، الذي حلي بزخرفة بديعة في بدايته ونهايته، وعند أوائل الأرباع القرآنية، مع تنويعها عند بداية كل ربع، وكان ذلك من وضع محمد الغالي العلمي الحسني الفاسي، وهو في الوقت نفسه اضطلع بتصحيح هذه الطبعة من القرآن الكريم. وظهرت هذه الزخرفة أيضاً في مقدمة كتاب "**الشمائل المحمدية**" للترمذي وخاتمته، وهو أول كتاب طبع على الحجر بالمغرب سنة 1282هـ/ 1865م. وقد بلغ كتاب "**تحرير أصول الهندسة لإقليدس**" لنصير الدين الطوسي، درجة عالية من الجودة والإتقان من حيث الخط والورق والزخرفة، يمكن اعتباره قمة في الطباعة الحجرية المغربية. فقد تحلى بزخارف بديعة في بداية كل جزء ونهايته، بالإضافة إلى ما يزخر به من أشكال هندسية مختلفة، من بسائط ومجسمات ومناشير واسطوانات[131]، في غاية الدقة والإتقان، خال من النواقص الطباعية. وقد أشرف على تنفيذ تلك الزخارف والرسوم الحيسوبي إدريس بن الطايع العلوي البلغيثي وهو نفسه مصحح الكتاب.

131- انظر صورته في الصفحة الموالية.



بسم الله الرحمن الرحيم
وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه
الجزء الأول
من تأليف نصير الدين خوجة الطوسي في علم
الهندسة طبع بالمطبعة العامرة

الشكل (9) الصفحة الأولى من كتاب تحرير أصول الهندسة لنصير الدين الطوسي



الشكل (10)صور لبعض الأشكال الهندسية من كتاب "تحرير أصول الهندسة" وهي من وضع إدريس بن الطايع البلغيثي، وهو نفسه ناسخ الكتاب ومصححه

والجدير بالذكر أن النسّاخ لم يعودوا يعتمدون على أنفسهم في اختيار النصوص وكتابتها حسب رغبتهم، أو تلبية لرغبة أشخاص آخرين، بل صاروا ملزمين بتنفيذ رغبات الناشر في اختيار النص، وأوامر الطبيع في كيفية الكتابة للطبع، أي أن الناسخين أصبحوا كموظفين مأجورين، مقيدين بتنفيذ تعليمات معينة، يعملون تحت سلطة المخزن في المرحلة الأولى، أو داخل مؤسسة الطباعة في المراحل التالية.

وقد كان اختيار الناسخين يتم أحياناً من طرف المخزن، كما حدث بالنسبة لنسخ بعض مؤلفات الشيخ ماء العينين. ففي رسالة موجهة من الصدر الأعظم أحمد بن موسى

إلى الأمين الحاج محمد المقري، مؤرخة في 3 ربيع الثاني عام 1316 هـ/ 1898م، يخبره فيها بإرساله نسختين من مؤلفات الشيخ ماء العينين، منها جزء من ديوانه الشعري، ومؤلفه "مفيد الحاضرة والبادية" قصد الطبع، وعين في الرسالة اسم الناسخ في شخص الطالب الغالي العلمي وفي ذلك قوله: "والمقصود بكل واحد أن تطبع منه ثلاثمائة نسخة في القالب الرباعي، طبع إتقان في جودة الكاغيد والكتابة، بخط الطالب السيد الغالي العلمي" [132].

وقد سبق أن أشرنا إلى أسماء بعض الناسخين الأوائل، الذين تصدوا للنسخ في المرحلة الأولى للمطبعة الحجرية، وهم محمد بن سليمان الفاسي، ثم أبو العباس أحمد الخضر بن عبد النبي بن المجذوب الفاسي، الذي توفي قبل إتمام تخطيط كتاب الخرشي، فخلفه أخوه أبو يعقوب يوسف[133].

وخلال المراحل التالية للمطبعة برزت أسماء أخرى من الناسخين، من أمثال الإخوة الثلاثة أبناء ابن سودة (محمد الهادي والوافي والفاطمي). بالإضافة إلى عبد الرحمان الكتاني والبوعزاوي والبادسي و ابن الخياط[134]، وأحمد بن الحسن زويتن صاحب الأساليب الفنية في الخط المبسوط الذي طبع به القرآن الكريم على الحجر بالقاهرة سنة 1347 هـ/ 1929م[135].

ومما يؤخذ على هؤلاء النساخ، خلو منسوخاتهم الحجرية من فهارس للأعلام والكتب والأماكن. كما أنهم يغفلون ذكر المخطوطة التي اعتمدوا عليها في النسخ ووصفها، أو ما إذا كانوا قد قابلوها بمخطوطات أخرى للكتاب المراد إعداده للطبع.

132- رسالة من الحاجب أحمد بن موسى إلى الأمين محمد المقري، بتاريخ 3 ربيع الثاني سنة 1316 هـ/ 21 غشت 1898م، مديرية الوثائق الملكية.

133- ابن زيدان، النهضة العلمية، مرجع سابق، ورقة 73.

134- فوزي عبد الرزاق، مملكة الكتاب، مرجع سابق، ص. 184. وهذه الأسماء هي التي ذكرها "بيريتي Peretie" بقوله: "إن عائلتين أو ثلاث عائلات هم القادريون، وآل ابن الخياط، وربما آل ابن سودة أنشأوا مطابع في مختلف أحياء المدينة". ربما اختلط عليه الأمر، لأن آل بنسودة وابن الخياط، لم تظهر أي مطابع باسمهم، وإنما ظهروا كناشرين ومؤلفين ونساخ، ومصححين. انظر: بيريتي، مرجع سابق، ص. 365.

135- محمد المنوني، تاريخ الوراقة المغربية، مرجع سابق، ص 314.

3. الملاحظة الثالثة على المطبوع الحجري تتعلق بعنوان الكتاب وترقيم الصفحات وترتيب النصوص. إن المتتبع للمطبوعات الحجرية يجد أحياناً صعوبات في تحديد عناوين بعض الكتب، لأن الكتاب نفسه قد يظهر بعنوانين أو أكثر، مثلاً "**نوازل الفاسي**" ظهرت في طبعة أخرى باسم "**الأجوبة الكبرى**"، وكتاب "**خبيئة الكون**" لمحمد الكتاني له اسمان آخران وهما "**التواشي الاختصاصية، شرح الصلاة الأنموذجية**" و"**السوائح الافتضاضية، شرح الصلاة الأنموذجية**" أما كتاب "**الدرة المكنونة، في النسبة الشريفة المصونة**" لمحمد بن المدني كَنون فله ثلاثة أسماء أخرى وهي:"**القول المختصر الظريف في قمع الرازي على أهل النسب الشريف**" و"**اليواقيت الحسنية في فضائل ونصح أهل النسبة النبوية**" وأيضاً "**نصح الخاص والعام فيما يجب لآل النبي عليه السلام**". أما الكتب التي هي عبارة عن شروح للمتن فغالباً ما تظهر عناوينها "هذا شرح..."، وبعد ديباجة مطولة في سطر أو سطرين يقول الكاتب وسميته"كذا"، وهذا ما يتطلب دقة الفحص والمقابلة بين نسخ الكتاب عند وضع بيبليوغرافيا للمطبوعات الحجرية.

أما بالنسبة لترقيم الصفحات، فقد لاحظ فوزي عبد الرزاق أن الطيب الأزرق هو أول من اعتمد الأرقام العربية، لأن الطبيع القباني كان يرقم صفحات الكتب بالأرقام الهندية أحياناً كما هو في كتاب "**الشمائل**" طبعة مكناس، وبالأرقام العربية أحياناً أخرى[136]. وكان ترتيب الأرقام على شكل نظام الملزمة وهي تقع في ثماني صفحات، ولمعرفة عدد صفحات الكتاب يجب حساب عدد الملزمات وضربها في ثمانية، وهذا العمل فيه بعض الصعوبة و الجهد. وهناك بعض الاستثناءات ككتاب " **تحرير أصول الهندسة لإقليدس**" للطوسي فأرقام صفحاته متتابعة وضعت في أعلى الصفحات كما تظهر أرقام كل ملزمة في الأسفل مع رقم الجزء واسم فاس.

ويلاحظ على العديد من منشورات المطبعة الحجرية طبع كتاب أو أكثر بهامش الكتاب الأصلي، أو بأسفله لصلة ذلك بالكتاب، فإما يكون شرح المتن أو حاشية أو حواش على الشرح. حيث يجتمع كتابان أو ثلاثة في صفحة واحدة، في الصلب والهامش والذيل، مفصولة بجداول دون أن يختلط بعضها ببعض، أو يبغي بعضها على بعض. وعلى سبيل المثال كتاب "**حاشية الوزاني على مبرز القواعد الإعرابية من القصيدة**

136- فوزي عبد الرزاق، المرجع السابق، ص 216.

المجرادية للرسموكي" طبع في صلب الكتاب، وبهامشه الشرح المسمى" **مبرز القواعد الإعرابية**" للرسموكي أيضا، وبالذيل كتاب "**الأمثلة المستحضرة لبعض مصوغات الابتداء بالنكرة**" لنفس المؤلف (الكل طبع سنة 1312هـ/1894م، بالمطبعة الحجرية الجديدة بفاس). بالإضافة إلى جمع العديد من المتن في مطبوع واحد مثل كتاب "**مجموع المتون فيما يذكر آخراً من الفنون**" الذي يضم 26 متناً، نشر على ذمة أحمد بن عبد الكريم القادري عام 1324 هـ/ 1906م. و"**مجموع المتون الكبير**" يحتوي على 27 متناً، طبع سنة 1317هـ/1899م.

4. تطالعنا أواخر طبعات الحجر بالعديد من الأسماء، منها اسم المطبعة واسم الناشر واسم المصحح. فجل المطبوعات الحجرية تذيل باسم المطبعة وعنوانها والقيم عليها، عدا بعض الاستثناءات التي لا تحمل اسم المطبعة وتكتفي بذكر فاس كمكان للطبع، وأحياناً يشار إلى اسم المطبعة بأول الكتاب[137].

أما بالنسبة للنشر، فقد كانت المطبوعات الحجرية تشير إلى اسم الناشر بكلمة "على ذمة فلان" أو "بمباشرة فلان"، وإذا قام السلطان أو الصدر الأعظم بالنشر يشار إلى ذلك بكلمة" بأمر السلطان..." أو بأمر الوزير...". وتحمل المطبوعات الحجرية أسماء العديد من الناشرين إما أصحاب المطابع أي "على ذمة قيم المطبعة"، أو قضاة وعلماء وتجار وغيرهم[138].

وأهم اسم كانت تحرص المطبوعات الحجرية على إظهاره في آخر الكتاب هو اسم المصحح. حيث كانت مهمة التصحيح من المهام الأساسية لإخراج المطبوع الحجري، وهي تهدف أساساً إلى القيام بمهمة الفحص والتنقيب عن الأخطاء وتقويمها، حتى يخرج الكتاب خالياً من الأخطاء. وكان يضطلع بهذه المهمة أشخاص يختارون من كبار العلماء أو القضاة الذين لهم اطلاع واسع في ميدان العلم، حتى لا يضم الكتاب المطبوع الأخطاء أو التحريف، حيث كان الهاجس الأول للمشرفين على المطبعة، هو الخوف من وجود أخطاء في الكتب المطبوعة قد تسيء إلى المطابع، وتكون فرصة سانحة أمام العلماء المحافظين للقضاء على مشاريعهم الطباعية.

137- كتاب "تحرير أصول الهندسة" للطوسي والذي طبع سنة 1293 هـ/1876م في جزأين، في مقدمة كل جزء وفي إطار مزخرف وبخط جميل ، كتب فيه رقم الجزء وعنوان الكتاب واسم المطبعة واسم الآمر بالنشر(السلطان).

138- خصصنا للنشر دراسة مفصلة في هذا الكتاب، انظر ذلك لاحقاً بالباب الثاني.

ويذكر ابن زيدان أن السلطان سيدي محمد بن عبد الرحمان كان شديد الاعتناء بتصحيح الكتب وتحريرها وتهذيبها، حيث كلف علماء عواصمه بتصحيحها، والتنبيه على ما عسى أن يقع فيها من الأغلاط والتصحيف. ويُستدل على ذلك برسالة وجهها قاضي الرباط عبد الرحمان بن أحمد البريبري للوزير الأكبر في ذلك الحين إدريس بوعشرين، مؤرخة في فاتح جمادى الأخيرة عام 1287 هـ/ 1870م، ومما جاء فيها: (...وبعد فقد تصفح نجباء الطلبة جزء الخرشي الذي أمر مولانا أيده الله بتصفحه فظهر لهم فيه تصحيفا يسيرا، وقد استوعبوا منه نحو الكراس سردا من أوله ووقفوا بالهوامش على مواضع التصحيف من ذلك وها هو يرد على سيادتك صحبة الكتاب) [139].

وحرصاً من المصححين على ضبط الأخطاء، فإنهم كانوا أحياناً -بعد انتهاء طبع الكتاب- يرفقونه في الأخير بلائحة الأخطاء والصواب، بالإضافة إلى تثبيت الأخطاء على الهامش بإشارة "صح". وعلى سبيل المثال فمصحح كتاب "**تحرير أصول الهندسة لإقليدس**" الحيسوبي إدريس بن الطايع البلغيثي، بالإضافة إلى تصحيحه الأخطاء بالهامش، فإنه وضع آخر كل جزء من الكتاب لائحة بالأخطاء، يوضح فيها رقم الصفحة ورقم السطر والخطأ والصواب، ومما جاء في قوله:" فبذلت إذ ذاك جهدي في تصحيحه حسب الاستطاعة امتثالا للأمر الشريف ووقوفا مع الخدمة والطاعة... ولما لاح عند تمام طبعه، أعدت فيه النظر لما عسى أن يكون وقع فيه من سهو، أو زَال حين الطبع من الحجر بعدما أصلحته، والإنسان محل الخطأ والنسيان"[140]. كل هذا يظهر مدى حرص المصححين على إخراج نص في غاية الدقة والضبط.

وأحياناً لم يكن المصححون يلتزمون بالحفاظ على أصالة النص، بل كانوا يغيرون بعض الكلمات أو الجمل، ويضيفون عناوين وأبواباً للكتاب، أو بعض الشروح في هوامش الكتاب أو أبياتاً شعرية أو آياتٍ قرآنية وأحاديث نبوية، وغيرها[141].

139- عبد الرحمان بن زيدان، **الدرر الفاخرة**، مرجع سابق، ص. 94.

140- تعليق المصحح، ص 4، ملحق الجزء الثاني من كتاب "**تحرير أصول الهندسة**" للطوسي، مرجع سابق.

141- فوزي عبد الرزاق، **مملكة الكتاب**، مرجع سابق، ص. 187.

وكانت مهمة التصحيح مثل مثيلتها النساخة، تجعل من صاحبها موظفاً في مؤسسة الطباعة، يتقاضى راتباً حسب عدد ما صحح من مخطوط قبل تحويله للطبع.

ومن بين الأسماء البارزة في هذا الميدان، القاضي عمر الرندي (ت 1290 هـ/ 1873م)، كأول مصحح ألحق بمؤسسة الطباعة. وتأتي بعده عدة أسماء نذكر منهم: محمد التهامي بن المدني كَنون (ت 3113هـ/ 1912م)، أحمد بن الخياط الزكاري (ت 1343 هـ/ 1924م)، محمد القادري (ت 1331 هـ/ 1912م)، محمد الفاطمي الصقلي (ت1311 هـ/ 1892م)، المهدي الوزاني (ت 1342 هـ/ 1923م)، جعفر الكتاني (ت 1323هـ/ 1905م)، وأحمد البوعزاوي (ت 1338هـ/ 1919م). وقد أشرف هؤلاء على تصحيح مجموعة من الكتب المهمة ذات الدلالة الدينية عند المغاربة، كالقرآن الكريم، وصحيح البخاري، والموطأ، ومختصر خليل. وهي الكتب التي كان يقبل على اقتنائها العلماء والطلبة وجمهور القراء.

ولقد كان هؤلاء المصححون الكبار يقومون بعملهم في أمانة تامة وحرص شديد، فندر في المطبوعات الحجرية - خصوصاً مطبوعات المرحلة الأولى - التصحيف والتحريف. فجاءت النصوص كاملة موفورة لا سقط فيها ولا خلل، لذا طارت شهرة هذه الطائفة من المصححين العلماء، وأصبحوا قدوة لمن يريد تعاطي فن التصحيح.

ونظراً للعناية التي كانت تحظى بها عملية التصحيح، فقد كان رجال المخزن وأحياناً السلطان، يعيّن اسم المصحح الذي وقع عليه الاختيار لتصحيح المطبوعات، أو يلزم القاضي بالإشراف على ذلك. ونرى ذلك من خلال الرسالة التالية الموجهة من طرف الحاجب موسى بن أحمد إلى باشا فاس عبد الله بن أحمد، التي جاء فيها "أخانا الأعز الأرضى الفقيه العلامة الباشا الأسعد السيد عبد الله بن أحمد رعاك الله وسلام عليك ورحمة الله بوجود مولانا أيده الله وبعد، فعدد نسخ إقليدس التي صدر الأمر الشريف بطبعها، والمراد عند سيدنا هو الاعتناء بتصحيحها غاية، وأن لا يطبع شيء منها حتى يبالغ في مقابلته، والذي يباشر ذلك هو الفقيه السيد الحاج الصالح والشريف سيدي إدريس البلغيثي الحيسوبي، أو أمثالهما ممن له مزيد خبرة بذلك. ولابدّ ولابدّ وعلى المحبة والأخوة والسلام. في 25 قعدة الحرام عام 1292 هـ"[142].

142- رسالة من ملف الطباعة بمديرية الوثائق الملكية، الملف الخاص بالمطبعة الحجرية.

يظهر من خلال الرسالة، الاهتمام الكبير الذي كان يوليه السلطان لعملية التصحيح، من أجل إخراج الكتاب في أحسن حلة، خالياً من العيوب والأخطاء ، فعبارة "لابد ولابد" الواردة في الرسالة تدل على الحرص الزائد و التأكيد على حسن اختيار المصحح، كما هو حال الكتاب المذكور "**تحرير أصول الهندسة لإقليدس**" لنصير الدين الطوسي، والذي طبع بالمطبعة الفاسية، بمباشرة العربي الأزرق سنة 1293 هـ/ 1876م، وكان من تصحيح إدريس بن الطايع البلغيثي المعين اسمه في الرسالة، لذا خرج الكتاب في مجلدين ضخمين، في درجة عالية من الإتقان والدقة، خالياً من الأخطاء والتحريف.

وكان المصحح يعتمد في مقابلته على النسخة الأصلية إن وجدت، أو يلجأ إلى أجود مخطوطة حتى لو اضطر إلى اقتراض النسخة الملوكية التي بخزانة السلطان. وهذا ما توضحه الوثيقة التالية، وهي رسالة موجهة من الباشا أحمد بن عبد الرحمان إلى السلطان المولى الحسن، ومما جاء فيها: "... ينهي لشريف علم سيدنا نصره الله أن المصححين لنسخة الشيخ مرتضى من الإحياء التي لجانب خزانة القرويين للبتر فيها، احتاجوا للنسخة الملوكية للتصحيح منها، فطلبنا من المكلفين بها ما يحتاج له منها، فأبوا إلاّ بإذن صرفي من سيدنا. فنطلب من سيدنا أيده الله أن يأمرهم به..."[143]. وقد جاءهم الرد بالقبول، وسلمت النسخة الملوكية للمصححين من أجل المقابلة والتصحيح قبل الشروع في الطبع[144].

وما يؤخذ على العلماء الذين تولوا تصحيح الكتب، أنهم لم يعتنوا بذكر الأصول المخطوطة التي اعتمدوا عليها في تصحيح النص المطبوع، فهي وإن كانت تحمل تاريخ النسخ، فإنها خالية من الوصف الكامل للمخطوطة التي اعتمدوا عليها في طبع كثير من أمهات كتب التراث.

5. الملاحظة الخامسة على المطبوع الحجري تتعلق بقرظ الكتاب. ففي اللغة قرظ الشخص أي مدحه، وقرظ الكتاب أي وصف محاسنه ومزاياه. فأدب القريظ هو توجيه المديح والإطراء إما كتابة أو مشافهة، شعراً أو نثراً. وقد كانت هذه الظاهرة تظهر بالمخطوطات أيضاً.

143- رسالة من ملف الطباعة، مديرية الوثائق الملكية، مسجلة تحت رقم 19837.

144- رسالة موجهة من محمد بن العربي بن المختار إلى الفقيه إدريس البلغيثي بتاريخ فاتح شعبان 1301هـ/ 1883م، مديرية الوثائق الملكية، مسجلة تحت رقم 736.

وعادة ما كانت تذيل المطبوعات بتقاريظ للعلماء أو معارف المؤلف، وأحياناً يتم تقريظ حتى من ساهم في إخراج الكتاب كالناشر مثلاً، كنوع من الشكر أو الاعتراف بأفضليته في إخراج كتاب مهم إلى الوجود، أو مدح إتقان في الطبع وغيره. ففي الصفحة الأولى من كتاب "الكشف والتبيان" لمحمد بن عبد الكبير الكتاني، قُرِظ الكتاب ببيت شعري جاء فيه[145]:

هــذا الكتــاب لــو يبــاع بوزنــه ذهبــاً لكــان البائــع المغبونــا

وهذه النوعية من التقاريظ ظهرت على الخصوص مع عصر المطبعة، التي ساهمت أيضاً في اتساع مجال القريظ، حيث لم يعد مقتصراً على معارف صاحب الكتاب وأقاربه كما كان في عصر المخطوط، بل اتسع المجال ليشمل أماكن بعيدة تبعاً لسوق الكتاب الذي اتسع مجال توزيعه ونشره[146].

ويظهر أن الطباعين والناشرين أصبحوا يسعون للحصول على التقاريظ من مختلف الجهات، حتى يضمنوا ترويج الكتاب في مختلف الأسواق.

وقد حظيت بعض الكتب بتقاريظ كثيرة، تجاوزت أحياناً العشرين تقريظاً للمُؤلَّف الواحد، فكتاب "زهرة الأفكار في الرد على المخالف بالقبض في هذه الأعصار" لعبد السلام ابن محمد المشرفي، المطبوع بالمطبعة العامرة الفاسية سنة 1316 هـ/ 1898م، ذيل في آخره بواحد وعشرين تقريظاً من طرف كبار العلماء، شعراً ونثراً، وكتاب "در اللئالي" لمحمد سكيرج، المطبوع على الحجر بفاس (لا يحمل تاريخ الطبع واسم المطبعة)، فاقت تقاريظه خمسة عشر تقريظاً. وبذلك أصبحت التقاريظ تمثل نوعاً من الإشهار والدعاية للكتاب، تساعد على إنجاح تسويقه، وتساهم في ازدياد الرغبة على اقتنائه، خصوصاً إذا كان القارظون أفراداً لهم مكانتهم العلمية أو السياسية. ويؤكد ذلك ما جاء على لسان محمد بن مصطفى بوجندار في آخر كتابه "فتح المعجم" بقوله: «كأني برجل مولع بالاطلاع على التقاريظ التي طالما التجأ إليها المؤلفون في ترويج ما يؤلفونه، يطلع على تأليفي هذا فيراه من التقريظ خالياً، فتذهب نفسه في ذلك كل مذهب، فوجب أن نرد بجماحها إلى مذهبنا عن معشر من نرى أن أحسن ما يقرظ به

145- انظر الصفحة الأولى من كتاب: الكشف والتبيان للكتاني، طبعة حجرية، 1332 هـ/ 1914م.

146- فوزي عبد الرزاق، مملكة الكتاب، مرجع سابق، ص. 191.

الكتاب من الثناء، هو ما انطوى عليه وانثنى، إن خيراً فخير، وإن شراً فشر. نعم إذا لم يكن من التقريظ بدٌّ فهذه أبيات من إنشاء صديقنا الفقيه المؤرخ الأديب عباس بن إبراهيم المراكشي....»[147].

ذكر بوجندار بأن الهدف من التقريظ هو ترويج المؤلفات، وإن كان يرى بأن قيمة الكتاب ليست فيما حظي به من تقريظ، وإنما تكمن في قيمة المعلومات التي ينطوي عليها، لكن ضرورة التقريظ الذي كان رائجاً حينها، دفعته إلى تزويد كتابه بتقريظ من المؤرخ والأديب الشهير عباس بن إبراهيم المراكشي، حتى يضمن ترويجه وإقبال القراء عليه بكثرة.

ومن أشهر علماء أدب القريظ الذين ظهرت تقاريظهم آخر المطبوعات الحجرية، نذكر أحمد بن الخياط (ت 1343 هـ/ 1924م) وجعفر الكتاني (ت 1323 هـ/ 1905م)، وأحمد بن المواز (ت 1341 هـ/ 1922م)، وهؤلاء سبق أن رأينا أسماءهم ضمن فئة النساخ والمصححين بالمطبعة، بالإضافة إلى أحمد اليملاحي، صاحب المطبعة الجديدة بفاس، الذي ظهر اسمه مقرظاً آخر كتاب "نوازل" الوزاني.

6 . آخر ملاحظة عن المطبوع الحجري تتعلق بفن تجليد الكتب أو تسفيرها. هذا الفن كان يعتبر من أشرف الصنائع، وقد نوّه به ابن الحاج الفاسي (ت 737هـ/1336م)، في كتابه المدخل قائلاً: "إن هذه الصنعة من أهم الصنائع في الدين، إذ بها تصان المصاحف وكتب الأحاديث والعلوم الشرعية"[148]. يطلق على هذا الفن بالمشرق اسم التجليد، أما بالغرب الإسلامي فيعرف بصناعة التسفير.

والتسفير أو التجليد هو سفر جلدي يُجعل على الكتاب بعد خياطة الكراريس (الملزمات) بخيط متين، وتغريته وتقصيصه وحبكه، وتركيب دفتيه، ثم تجليده بالجلد، وزخرفته بأختام وطوابع حديدية في مختلف الأشكال والأحجام، فيصير الكتاب مسفرا أو مجلدا.

147- محمد بن مصطفى بوجندار، فتح المعجم من لامية العجم، الرباط، 1334هـ/ 1915م، ص. 25.

148- أحمد بن حميدة المطرفي، تدبير السفير في صناعة التسفير، تحقيق السعيد بنموسى، مطابع إدجل، الرباط 2012م، ص 8.

ويعتبر الجلد، المادة الرئيسة في عملية التسفير، وقد تميز المغاربة بإجادة صناعته ودباغته، ومهروا في فن تسفير الكتب، وفي جميع الصناعات الجلدية، حتى أن الأوربيين أطلقوا عليها منذ عهد قديم اسم (La Maroquinerie) نسبة للمغاربة[149].

لقد عرف المغرب فن تسفير الكتب بعد الفتح الإسلامي، وطغى عليه في البداية الطابع الأندلسي، ثم ما لبث المغاربة أن تفننوا في إبداعه، فاتخذ التسفير الطابع المغربي المميز. وازدهرت صناعته في العصر الموحدي خصوصا في عهد عبد المومن بن علي، الذي جمع عددا من الصناع المهرة لتسفير المصحف العثماني - الذي وصل إليه هدية من قرطبة- بالذهب والياقوت والأحجار الكريمة[150]. وفي العصر السعدي ازداد نشاط المسفرين، حتى بلغ من اهتمام الملوك بهم، أن جعلوا لهم ديوانا خاصا عند باب القصر الملكي بمراكش. وفي العهد العلوي ازدهر فن التسفير وبلغ الشأو البعيد أيام السلطان مولاي الحسن، خصوصا في زخرفة ونقش جلد المصاحف.

ولم تتوقف صناعة التسفير على الصناع الحرفيين فقط، بل تعاطاها النساخ حيث كان الناسخ بعد الانتهاء من النساخة، يعالج بنفسه زخرفة الكتاب وتسفيره، كما كان الحال مع ورّاقي أسرة لحلو بفاس[151]. وقد تعاطى للتسفير أيضا بعض العلماء، نذكر منهم محمد بن سليمان الروداني السوسي (ت 1095هـ/ 1684م)، والتهامي بن علي البطاوري الرباطي (ت 1325 هـ/1907م).

وكان تسفير المطبوعات يتم في الغالب - كما كان في المخطوط - داخل دكاكين الوراقين. ولم تختلف المطبوعات الحجرية عن الكتب المخطوطة، سواء من ناحية التسفير أو من ناحية التذهيب والزخرفة التي تُزيّن وجه الكتاب، فجلدت أغلفتها كلها بطريقة عربية إسلامية، وزخرف الكثير منها بالترّنجة[152]. ونظرا لوفرة

149- السعيد بنموسى، تاريخ فن تسفير المصاحف الشريفة والكتب المخطوطة بالمغرب، شركة بابل للطباعة والنشر والتوزيع، الرباط، 1996م، ص 19.

150- نفسه، ص 13.

151 - محمد المنوني، تاريخ الوراقة المغربية، مرجع سابق، ص 7. وأسرة لحلو هم الذين طبع اسمهم إلى جانب بنسوسان على الورق المجلوب من انجلترا.

152 - الترنجة: هذا النوع أصله فارسي، ظهر في المغرب خلال القرن السادس عشر. وهو عبارة عن جلد في شكل ليمونة يزين به وسط الغلاف الجلدي، بعد حفر الدفف. وقد تغير شكله في المغرب ليصبح بيضاوي الشكل. أنظر: تدبير السفير، تحقيق السعيد بنموسى،مرجع سابق، ص 111.

إنتاج الكتب بالمطبعة الحجرية مقارنة بالمخطوطات، وكثرة الطلب على تسفيرها، ولربح الوقت، لجأ المسفرون إلى تبسيط طريقة التسفير، حيث تغيرت طريقة خياطة الملازم وأصبحت كالتالي: "تُرتب الملازم جميعها وتثقب ثقبتين أوثلاث ثقب من فوق بواسطة المخرز (الإشفى) والمطرقة، وتدخل الإبرة والخيط في الثقب، ثم يعقد الخيط عقدا محكما"[153]. وهذه الطريقة سريعة جدا، حيث أصبح في إمكان المسفر خياطة عدة كتب في وقت قصير، يستطيع معها تلبية حاجيات المطبوعات الحجرية.

أما الحبك (البرشمان)[154] الذي كان المسفر ينسجه في القديم من الحرير الملون لتزيين رؤوس الكتب وأسفلها، استبدل في المطبوعات الحجرية، فاستعمل المسفر التشبيك فقط بالخيط الأبيض، ونادرا ما استعمل النسج بالحرير الملون. وحتى الترنجة تغيرت، وعوضت بطابع حديدي أو نحاسي على شكل الترنجة القديمة، يضغط عليه بآلة الضغط في وسط الجلد ليبرز النقش. أما جلد الغلاف، فغالبية المطبوعات الحجرية كانت تسفر بجلد الخروف الأحمر الغامق.

ومزامنة مع عصر الطباعة الحجرية، استعمل المسفر الورق المقوى (الكرطون) في تغليف دفتي الكتاب بدل الدفف الورقية التي كان يصنعها بنفسه[155]، كما ظهرت آلة التقصيص الخشبية ذات شفرة حادة لتقصيص المطبوعات الحجرية، بدل التقصيص القديم بالسكين أو بالسيف الحاد[156].

ويمكن القول أن صناعة التسفير بعد ظهور هذه الآلات أصبحت أسرع وأكثر سهولة منها في عصر المخطوطات، الشيء الذي ساعد في تلبية حاجيات إنتاج المطابع. وفي رسالة مؤرخة في 10 رمضان 1314 هـ/ 1896م، بعثها عبد الحميد بن شقرون إلى إدريس بن العلام قائد المشور السعيد في شأن تسفير كتاب مرتضى الزبيدي، يتبين من خلالها

153- نفسه، ص 54.

154- البرشمان: الحبك هو نوع من الأشرطة يحبك أو ينسج في رأس وذيل كراسات الكتاب بالحرير الملون لتزيين وتمتين كراسات الكتاب. انظر: بنبين والطوبي، مصطلحات الكتاب العربي المخطوط، مرجع سابق، ص 43.

155- كانت بطائن (مفردها بطانة) أي جناحي السفر في المخطوط تستعمل من الكاغد أو جلد الخروف المدبوغ أو الخرقة أو السلفة، انظر المرجع السابق، ص 45.

156- نفس المرجع، ص 54.

سرعة إنجاز صناعة التسفير في عهد المطبوع الحجري. ومما جاء في الرسالة: "وقد وقع الفصال بين الناظرين الشامي وبنيس وبين السفّارة على أن يكونوا يدفعون لهما أربعة وعشرين سفراً كل جمعة إلى أن يتم العدد المذكور بحول الله..." [157]

إن اهتمام ناشري المطبوع الحجري باختيار النساخ والمصححين، وحرصهم على تذييل الكتاب بأكبر عدد من التقاريظ، واعتناءهم بتسفيره وزخرفته، يُظهر مدى حرصهم على نشر كتب جيدة خالية من الأخطاء، مع تحقيق الدعاية والإشهار لها، حتى يتجنبوا انتقاد المحافظين المتشددين من جهة، ويدفعوا بالجمهور لاقتنائها عوضاً عن المخطوطات من جهة أخرى.

ومما لاشك فيه أن طبعات الحجر المأخوذة من أصول التراث الإسلامي المغربي والعربي، كانت خير وسيلة للوقوف على ما خلفه الاوائل من ذخائر علمية وأدبية ونشرها على نطاق واسع، وبالتالي فإنها وضعت أمام أرباب العلم زاداً شهياً من المؤلفات القيمة، ومكنتهم بالتالي من نشر أفكارهم وكسب الشهرة والدعاية لهم ولأعمالهم.

وإذا كان نشر التراث قد اقتصر في هذه المرحلة على المطبعة الحجرية اليدوية البسيطة، داخل مدينة فاس فقط، فإن هذه الفترة كانت من أزهى فترات نشر التراث في بلادنا. حيث طبعت مئات من أمهات كتب التراث بعناية جماعة من علماء فاس من نساخ ومصححين وناشرين.

لكن منذ أوائل القرن العشرين، بدأت المطبعة الحجرية تتخلى عن مكانتها لفائدة الطباعة السلكية (التيبوغرافية)، التي سرعان ما انتشرت آلاتها في العديد من المدن المغربية، مما يؤكد الاهتمام المغربي الكبير بفن الطباعة، والبحث الدائم عن تجديد وسائله.

157- وثيقة من الملف الخاص بالطباعة الحجرية بمديرية الوثائق الملكية.

الفصل الرابع

الطباعة السلكية (التيبوغرافية) والانتشار الواسع للكتاب المطبوع بالمغرب

لقد سبقت الإشارة إلى دخول آلات الطباعة التيبوغرافية إلى المغرب، منذ وقت مبكر من أوائل القرن السادس عشر بفاس على يد اليهود المهاجرين من الأندلس، ثم على يد الإسبان بكل من سبتة وتطوان، منذ سنة 1820م. لكن هذه الطباعة ظل تأثيرها محدوداً داخل مراكز وجودها، لكونها أسست بهدف توفير الكتب الدينية لطائفة معينة، كما هو حال اليهود، أو لتزويد المستعمر بالصحف اليومية كما حدث مع الإسبان بتطوان، لذا لم يحدث الاتصال المباشر للمغاربة بالطباعة التيبوغرافية العصرية أو ما تسمى في المغرب بالسلكية[1]، إلا بداية القرن العشرين، وإن كانت الرغبة في اقتناء آلات الطباعة التيبوغرافية، قد ظهرت بعد سنتين فقط من دخول الطباعة الحجرية إلى المغرب، حيث أرسل السلطان سيدي محمد بن عبد الرحمان في طلب اقتناء مطبعة تيبوغرافية من الخديوي إسماعيل حاكم مصر(1863-1879م)[2]، مع بعث طالب لتعلم فنون الطباعة الحديثة، وذلك سنة 1283هـ/ 1867م[3]، وهذا يدل على إقبال المغاربة السريع على فن الطباعة من جهة، ورغبة السلطان في التجديد والانتقال بسرعة من الطبع الليثوغرافي إلى التيبوغرافي من جهة أخرى. وربما كان الترحيب الذي قوبلت به المطبعة من طرف أغلبية المغاربة، وبالخصوص من طبقة العلماء، هو الذي شجع السلطان على اتخاذ هذه المبادرة. لكننا لا ندري لم أقبل السلطان على جلبها من مصر بدل أوربا القريبة من المغرب، حيث سيكون سعر المطبعة، وتكاليف نقلها من فرنسا،

1- سماها المغاربة بالسلكية لأنها تتكون من أسلاك حديدية، ولتمييزها عن المطبعة الحجرية.

2 - بين خديوي مصر وسلطان المغرب، مجلة المغرب، ع 9، السنة الرابعة، ذو العقدة - ذو الحجة 1354 هـ/ فبراير - مارس 1936م، وهو جواب من خديوي مصر على رسالة السلطان سيدي محمد بن عبد الرحمان تتعلق بطلب اقتناء مطبعة، وإرسال طلبة للتعلم والتدريب على فن الطباعة بمصر. أشار إليها أيضا ابن زيدان في كتابه: **العلائق السياسية للدولة العلوية**، تقديم وتحقيق: عبد اللطيف الشاذلي، المطبعة الملكية، الرباط، 1420هـ/ 1999م، ص 134. انظر نص الرسالة ضمن ملاحق هذا الكتاب.

3 - الطالب هو عبد القادر الشفشاوني الذي أجاز كلاً من الطيب الأزرق ومحمد الهفروكي المراكشي المشار إليهما سابقاً. وقد بُعثت رسالة مخزنية لوكيل المغاربة بمصر، في شأن الاهتمام بالشفشاوني، والقيام بمؤونته، والاهتمام بدراسته. الرسالة مسجلة تحت رقم 25700 بمديرية الوثائق الملكية. انظر صورة الوثيقة بالملاحق.

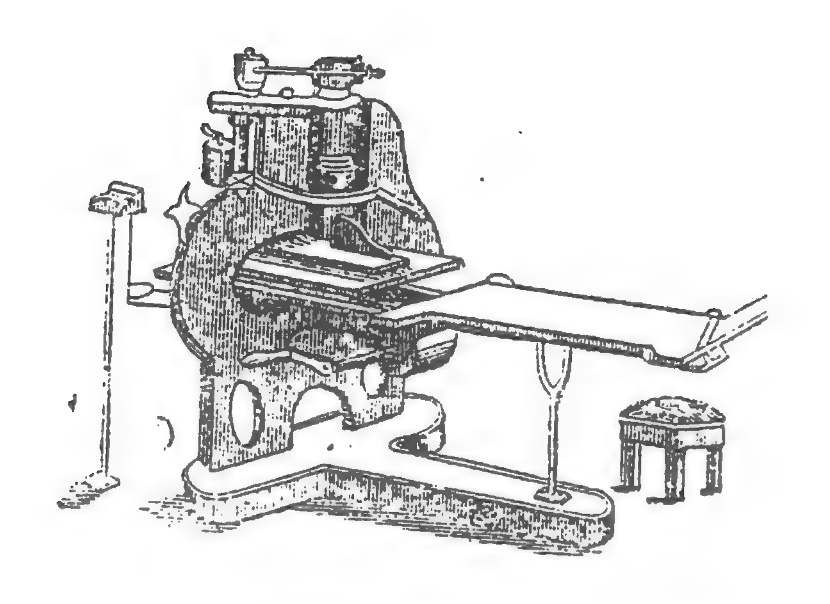
أو إسبانيا أسهل وأرخص من مصر، إلا إذا كان السلطان يريد أن يتجنب غضب العلماء وسخطهم لرفضهم التعامل مع أوربا، وبالأحرى قبول طبع الكتب الدينية وخاصة القرآن والحديث على آلات جلبت من دول مسيحية كافرة في نظرهم. كما أن احتراز السلطان من التعامل مع التكنولوجية الأوربية التي ربما ستجر وراءها الاستعمار للبلاد، كل هذه العوامل دفعته إلى هذا الاختيار. لكن العملية لم تتم، فقد عاد الطالب الشفشاوني حاملاً لشهادة الطبيع بامتياز، بينما حُلم سيدي محمد بن عبد الرحمان في اقتناء المطبعة لم يتحقق، وعلى الأرجح فإن الظروف الاقتصادية المتأزمة التي كان يعيشها المغرب حينئذ والتي سبقت الإشارة إليها، لم تسمح له بتحقيق تلك الرغبة. لذا كان على المغرب أن ينتظر حوالي أربعين سنة، وهو ينجز مطبوعاته على الحجر حتى تظهر به مطابع سلكية بداية القرن العشرين.

لقد دخلت مطابع الحروف المصففة المستحدثة آنذاك إلى المغرب، حيث جلبها أفراد إما من الشرق أو من أوربا، واستعملوها لأغراض مختلفة، إما صحافية كما هو الحال بالشمال، أو تجارية كمطابع فاس والرباط وغيرها، أو لخدمة أهداف دينية كالمطابع العبرية بطنجة وفاس، أو لأهداف ثقافية لنشر التراث أو الكتب التعليمية.

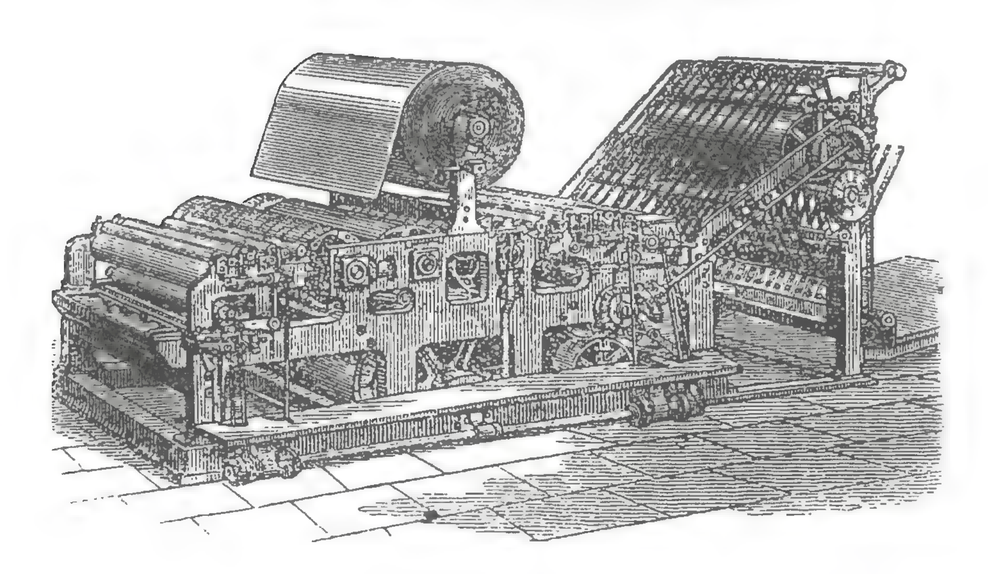
وعن دخول الطباعة السلكية إلى المغرب، نجد إشارة لمجلة الجامعة التونسية، في مقال تحت عنوان "الطباعة العربية بفاس"، أشارت فيه إلى دخول الطباعة التيبوغرافية إلى فاس في العهد العزيزي، مع وجود مطابع عربية بطنجة، وأضافت بأنه في العهد الحفيظي سنة 1325هـ / 1908م، استولت الحكومة على هذه المطابع التي كانت بفاس ووسعت دائرتها[4].

وسنحاول في هذا الجزء دراسة أهم المطابع السلكية وانتشارها السريع في كل البلاد، ثم دراسة الطباعة بمنطقة الشمال، والطباعة العبرية أواخر القرن التاسع عشر وبداية العشرين.

4- مجلة الجامعة التونسية، المجلد الأول، عدد 3، شتنبر 1937 م، ص. 87.



مطبعة سلكية تعود إلى القرن الثامن عشر



مطبعة سلكية تعود إلى القرن التاسع عشر

شكل (11)

أولاً - المغاربة والطباعة التيبوغرافية (السلكية):

من المفارقات أن نجد المطبعة التيبوغرافية قد ظهرت بالمغرب، في نفس الوقت الذي كانت فيه المطبعة الحجرية لا زالت في أوج عطائها، مما جعلنا نتساءل عن سبب الانتقال من الطبع الليثوغرافي إلى التيبوغرافي. هل هو ناتج عن شعور المغاربة بكون المطابع الحجرية عاجزة عن توفير حاجياتهم من الكتب؟ بدليل أن بعضهم كان يبعث بمخطوطاته مع الحجاج لتطبع في مصر، كما حدث بالنسبة لكتاب "الاستقصا" للناصري، الذي طبع بالمطبعة البهية بالقاهرة سنة 1312 هـ/ 1894م، وأيضاً بعض مؤلفات المولى عبد الحفيظ التي كان يبعثها لوكيله بالقاهرة قصد طبعها، أم أن ذلك الانتقال حدث صدفة دون تخطيط أو تصميم، ليجد المغاربة أنفسهم يطبعون كتبهم بحروف مركبة؟

وعلى ضوء الإجابة سنتمكن من تحديد المراحل الأولى لظهور الطباعة السلكية داخل المغرب، خصوصاً بمدينة فاس معقل الطباعة الحجرية، والانتشار الواسع للمطابع السلكية، مع عرض بعض ثمراتها.

1. المبادرة الأولى لأحمد يمني في إدخال مطبعة سلكية إلى فاس:

يبدو أن دخول المطبعة السلكية بحروف عربية إلى المغرب، وعلى الخصوص إلى مدينة فاس معقل الطباعة الحجرية، لم يأت عن طريق تخطيط أو تصميم من الدولة، لأن المحاولات الأولى للسلطان سيدي محمد بن عبد الرحمان لم يكتب لها النجاح كما سبقت الإشارة إلى ذلك. بل جاء دخولها صدفة كمثيلتها الحجرية، على يد شخص سوري الأصل يدعى أحمد يمني وذلك سنة 1323 هـ/ 1905م، حيث اقتنى مطبعة من الشرق بحروف عربية مركبة وأحضرها إلى المغرب، واستقر بمدينة فاس أكبر مركز ثقافي بالمغرب، وربما استعلم قبل مجيئه عن طبيعة الطبع الرائج بالمغرب، فأراد أن يكون له السبق في إدخال هذا النوع من الطباعة، لعلمه مسبقاً بافتقار العاصمة فاس إليه. فهل كان أحمد يمني مجرد ناشر وتاجر مغامر مولع بطبع الكتاب ونشره، وأراد تشغيل مؤسسة طباعية ذات حروف متحركة لتدر عليه أرباحاً جيدة؟ أم كانت هناك أهداف وحوافز وراء عمله هذا؟

للإجابة عن هذه الأسئلة لابد من التعرف أولاً على هوية هذا الشخص، لنكوّن معلومات عن الحقيقة وراء إقامة مشروع مطبعي لرجل أجنبي بفاس.

يقول المنوني بأن ترجمة أحمد يمني غير معروفة، حيث ورد ذكره تحت اسم "أحمد يمني أفندي" في مجلة المقتبس[5]. أما فوزي عبد الرزاق، فقد أعطى بعض المعلومات عنه، وإن كانت غير دقيقة وواضحة، حتى يمكن اعتمادها لكشف النقاب عن الهوية الحقيقية لأحمد يمني، ولنعرف السبب الحقيقي لمجيئه بمطبعة للمغرب[6].

تذكر بعض الشذرات عن شخصيته بأنه سوري الأصل، كان طبيباً ومفكراً ببلاده، وفي أواخر سنة 1905م، سافر من دمشق في اتجاه المغرب حاملاً معه مطبعة سلكية بحروف شرقية[7]، كما يظهر من خلال مطبوعاتها بكتابة حرفي الفاء والقاف، والأرقام الهندية[8]. وربما كان دافعه الأول لذلك هو خلق نشاط مطبعي، يهدف من ورائه خلق ظروف عيش أكثر ملاءمة من الوضعية في الشرق، لأن المطابع من هذا النوع كانت منتشرة بكثرة حينئذ بالشرق، ولا مجال له لجني ربح من وراء ذلك، كما أن هذه الفترة عرفت هجرة العديد من المثقفين الشرقيين من تحت سلطة الدولة العثمانية، في اتجاه أوربا وأمريكا أو دول عربية خارجة عن سلطتها كالمغرب.

أما الاحتمال الثاني في نظر فوزي عبد الرزاق، هو أن يكون يمني عميلاً للعثمانيين في فاس، أرسل من طرفهم قصد التأثير على التوجهات السياسية للبلاد، وليجعل الرأي العام المغربي يتبنى أهداف الجامعة الإسلامية، خصوصاً في هذا الظرف الدقيق من تاريخ المغرب، الذي ساد فيه الاعتقاد أن البلاد ستصبح لا محالة من الأراضي الواقعة تحت سيطرة الفرنسيين[9]، ودليله في ذلك العلاقات القوية التي كانت تربط يمني بزعماء الطريقة الكتانية (عبد الكبير وولديه محمد وعبد الحي، ثم ابن أخيه محمد جعفر الكتاني)، حيث لا تكاد تخلو مطبوعاته من أحد هذه الأسماء إما مؤلفاً أو مقرظاً. ولا يخفى ما لهؤلاء من علاقات متينة مع العثمانيين، واحتلالهم يومئذ الصدارة في مواجهة

5- المنوني، مظاهر يقظة المغرب، مرجع سابق، ج 2، الهامش ص. 464.

6- فوزي عبد الرزاق، مملكة الكتاب، مرجع سابق، ص. 236.

7- مجلة المقتبس، المجلد الثاني، الجزء 10، شوال 1325 هـ/ نوفمبر 1907 م، ص. 547.

8- انظر نماذج من مطبوعات يمني بملاحق هذا الكتاب.

9- فوزي عبد الرزاق، المرجع السابق، صص. 238 ـ 239.

النفوذ الأوربي بالمغرب، مما أدى بالسلطان مولاي عبد العزيز إلى اللجوء إليهم لتدعيم موقفه وتقوية مركزه. وقد ظهرت هذه العلاقة في كتابات محمد عبد الحي الكتاني، الذي أشار إلى التكريم والوقار الذي حظي به الكتانيون من طرف مولاي عبد العزيز، حيث وضع رهن إشارة أخيه محمد الكتاني قصر الجامعي بفاس ليتخذه محلاً لسكناه، كما أرسل الأخوين معاً لأداء فريضة الحج سنة 1323 هـ/ 1905م على نفقته الخاصة، حيث حظيا بعناية خاصة من طرف السلطات الحاكمة بكل من مصر والديار المقدسة. وربما كانت هذه العلاقة الوطيدة بين المخزن والكتانيين المؤيدين للتوجهات العثمانية، هي التي فسحت المجال أمام أحمد يمني، وشجعته لإقامة مطبعة ينشر بواسطتها أفكار الجامعة الإسلامية ومبادئها. تلك المبادئ التي تبناها الكتانيون بالمغرب، وحاولوا مواجهة النفوذ الفرنسي الذي أخذ ينمو ويزداد داخل المجتمع المغربي، بدعوتهم للقيام بعدة إجراءات، كإنشاء مدارس تجمع بين التعليم الأصلي والعصري[10]، ووضع نصوص دستور إسلامي[11]، وتعيين خبراء مسلمين لمحاولة إصلاح البلاد[12].

ولاشك أن أحمد يمني، بنشره لكل من كتب ماء العينين وكتابات الكتانيين، وهي في معظمها ذات صبغة صوفية، كان يهدف إلى تكريس التوجهات العثمانية الرامية إلى نشر مبادئ الجامعة الإسلامية. وليست لدينا معلومات إن كان يمني قد مارس الطب أثناء إقامته بالمغرب[13]، كما نفتقر إلى معلومات حول ما إذا كان قد اصطحب معه أفراداً آخرين كمساعدين ومتعلمين مدربين على الطبع التبوغرافي، أم أنه اكتفى بتشغيل طباعي المطابع الحجرية، أو استعمل عمالاً جدداً دربهم داخل مطبعته الجديدة بفاس.

على كل، فإن أحمد يمني كان أول من استطاع إدخال مطبعة ذات حروف عربية شرقية متحركة لداخل فاس مركز الطباعة الحجرية وأثناء ازدهارها، واستطاع الاشتغال بها دون أن يتعرض لمضايقة أو معارضة من طرف العلماء المحافظين، خصوصاً أنها

10- المنوني، مظاهر يقظة المغرب، مرجع سابق، ج 2، ص. 311.

11- نفسه، ص. 405.

12- نفسه، ص. 541.

13- يذكر علي زنيبر في رسالته للحاج الطيب الصبيحي، عن المواد التي كانت تتوفر عليها مطبعة أحمد يمني عندما عرضها للبيع، من بينها أدوية مما يدل على أنه ربما كان يمارس الطب. انظر الرسالة 5394 ، بتاريخ 15 القعدة الحرام 1326 هـ/ 9 دجنبر 1908م، المحفظة 37، السلسلة الأولى، خ، ص.

تحمل حروفاً غير التي تعودوا عليها في الطبع الحجري، الذي حافظ لهم على أصالة الخط المغربي.

أما عن مصير مطبعة يمني، فيشير المنوني إلى أن السلطان مولاي عبد الحفيظ اشترى هذه المطبعة آخر سنة 1326 هـ/ 1908م، ووظف صاحبها للعمل بها، وصار مقرّها داخل دار المكينة في فاس الجديد، وهي التي أصبحت تعرف بالمطبعة المولوية[14].

وقد عبّر علي زنيبر (ت 1332هـ/ 1914م) [15] الذي كان يعيش حينها بمدينة فاس وشاهد عيان لمصير مطبعة يمني، في إحدى رسائله للطيب الصبيحي، عن رغبته في مشاركة أحمد يمني ملكية المطبعة، أو شرائها عندما عرضها صاحبها للبيع. ومما جاء في رسالته قوله: "فقد كان الطبيب يرغب التوجه منذ قامت حركة جمعية الترقي والاتحاد العثمانية ورغب العبد حين وصوله لهذه العاصمة إما أن يأخذ منه المطبعة وما احتوت عليه دارها وليس بقليل (أدوية وبضاعة) دون لوازم الطبع من الكاغد والحبر ومعدات القطع والتجليد وطبع الفواتير وأدوات الحساب والبغلة وكتب مطبوعة بثمن يهون دفعه على كل من وسع عليه في الحس والمعنى أو يقبل الاشتراك، والقصد طبع الكتب وإصدار مجلة أو صحيفة وكان العبد سماها (الإنصاف)، فأجابه بالرد على من هو نزيله يأبى الشركة ورضي بالأخذ على الذمة فلما وقف السير في الرد والعطاء وما بقي إلا الإنجاز رجع المعول على إسعافه وأضمر ما لا يخطر ببال الساعي بوجه غير مألوف له وما لا وقوفه لقضاء أغراض خصوصية ...وتم الأمر بأخذ المطبعة دون كامل ما كان معها بزيادة نحو الثلث أو الربع وأضيفت للأعتاب الشريفة ودار الحديث في إبقاء الحالة أو تنقل للأعتاب الشريفة وما يطبع ومن يكلف بالتصحيح وغير ذلك، فأثّر هذا أولا في خاطر الساعي غير ان الأمر جاء بخلاف كل ذلك وصدر الأمر الشفاهي بتسليم كل إلى الخواجة أي التاجر (ڤافي أو ڢافي) أحد أعضاء جمعية الحزب الإفريقي الجزائري الفرنساوي الجيريسي أحد اعضاء الاشتراكيين في مجلس الأمة، وإلى المحرر نعمة الله الدحداح احد السوريين الذين يقولون الشعر ويتداخلون في أمور التحرير ولا يجوز في

14- محمد المنوني، مظاهر يقظة المغرب، ج 2، ص. 465.

15- كان تاجرا أقام نصف حياته بمصر وعُرف هناك بوكيل المغاربة، ثم أقام مدة بطنجة قبل أن يستقر بفاس حوالي عشرة سنوات عايش فيها أحداث عزل السلطان المولى عبد العزيز وتولية أخيه المولى الحفيظ، وأحداث عقد الحماية. انظر ترجمته في معلمة المغرب، ع14، سنة 1422هـ/ 2001م، ص 4727.

السباق فرسه وديع كرم وإخوته. وقد حصل التسليم وأجري طبع الصحيفة البحرية السابق صدورها بالثغر الطنجي وكان برغبة صدورها باسم أحد أعيان أدباء العاصمة والإدارة باسم أحد مديري المصالح المخزنية..." [16].

وفي رسالة أخرى يذكر "زنيبر" ما بذله من جهود من أجل شراء مطبعة يمنى ويشير إلى المصير الذي آلت إليه، بقوله: " بذل العبد المجهود في أخذها بكامل الأدوات والورق والحبر والأدوية والبغلة والكتب وغير ذلك مما له قيمة غير قليلة، وكان المالك يرغب 400 ر إذا لم يجبه العبد لطلبه في الاشتراك العام، ولما أجيب العبد بعد العرض بعدم دخوله سوق المضاربة والإعراض عن الشراء...ظهرت في الممكنات الخيالية لدى المالك أسباب التراخي، ثم سير له في طبع العذب(يقصد كتاب العذب السلسبيل لمولاي حفيظ)، وكان العبد الموفق بين الثلج والنار ولم يزل عاكفا على إتمام ما صوره وأخيرا رجع المالك يتطلب قلب الأغراض وعزم الارتحال لوطنه ...وكان المالك صرف أغلب الأدوية والورق وغير ذلك مما خف وزنه وثقل ثمنه ودعى إلى البيع ولكن عاين الرغبة فأجاب ولكن بزيادة الثلث ... ولكن ما مرت أيام جمعة حتى صدر الأمر بتسليم الجميع ما هو بقصد التحرير لمن تقدم بيان أسمائهما وماهو بفضل الدواء فلطبيب دولة برشلونة أو سبتة أو الجزيرة الخضراء"[17].

يظهر من الرسالتين أن أحمد يمني كان يرغب في بيع المطبعة والعودة لبلده سوريا، لكنه تماطل في البيع بعد ان كان قد اتفق مع زنيبر على الثمن، وتصرف في بيع بعض المعدات ثم ضاعف ثمنها بقيمة الثلث أو الربع، وبعد أسبوع صدر الأمر السلطاني بتسليم جميع معدات المطبعة للمسيو ڤاڤي أو پاڤي، وتم اختيار السوري نعمة الله الدحداح لتولي إدارة تحرير جريدة "الفجر" التي سبق ظهورها بطنجة. يقول زنيبر: "وللعبد معرفة بالمحرر الدحداح من وقت وجوده بثغر الثغور وما أضر القوم لو جعل المدير من أبناء الوطن ...غير أن صاحب الدار أدرى بما فيها"[18]. ولم يشر زنيبر إلى اشتغال احمد يمني بالمطبعة بعد بيعها- كما أشار المنوني إلى ذلك سابقا- كما يتضح من الرسالة أن المطبعة هي نفسها التي أقامها السلطان المولى عبد الحفيظ

16- رسالة رقم 5394، بتاريخ 15 القعدة الحرام 1326هـ/09 دجنبر 1908م، محفظة 37،السلسلة الأولى، خ.ص.

17- الرسالة رقم 5392، بتاريخ 13 القعدة 1326 هـ/ 07 دجنبر 1908م، محفظة 37، المرجع السابق، خ.ص.

18- نفسه. كانت رغبة زنيبر في شراء مطبعة يمني لإصدار مجلة أو صحيفة باسم "الإنصاف".

بباب المكينة بمدينة فاس، فطبعت بها الأعداد التي ظهرت من جريدة "الفجر" صدرت أولى أعدادها في 27 يونيو 1908م، والتي قيل عنها: "كانت أول صحيفة كلسان رسمي للدولة المراكشية"[19].

وقد استطاعت مطبعة أحمد يمني نشر تسعة عناوين ما بين سنتي 1324 و1326هـ/1906 و 1908م، وهي نسبة ضئيلة، لكن أهميتها ترجع إلى أولويتها في طريقة الطبع وشكله، وكذلك إلى نوعية مواضيعها. ومن بين منشورات هذه المطبعة نذكر ما يلي:

- ثمار المزهر، (مختصر لكتاب المزهر للسيوطي) من نظم ماء العينين، الصادر سنة 1324 هـ/ 1906م، في 116 ص. وربما هو أول ما نشر بهذه المطبعة.
- المرافق على الموافق، لماء العينين، الصادر سنة 1324 هـ/ 1906 م، في 565 ص.
- معيار الاختيار، للسان الدين بن الخطيب، سنة 1325هـ/1907م، في 54 ص.
- منتخب التصوف، لماء العينين، الصادر سنة 1325 هـ/ 1907م، في 16 ص.
- السر الحقي الامتاني، للشيخ محمد عبد الحي الكتاني، الصادر سنة 1325 هـ/ 1907م، في 287 ص.
- العذب السلسبيل في حل ألفاظ خليل: للسلطان مولاي عبد الحفيظ، نشر سنة 1326هـ/ 1908م[20].

ويظهر من خلال هذه العناوين، أنها جميعها ذات طابع إسلامي فقهي وصوفي، الشيء الذي يعكس التوجه العام لهذه المطبعة. وربما هذه النوعية من الكتب، كانت وراء عدم معارضة العلماء التقليديين لهذه المطبعة، ذات الحروف الجديدة على عاداتهم في القراءة، مما يظهر تقبلهم لهذا الفن الجديد من الطباعة.

2 . المولى عبد الحفيظ ومطبعته المولوية بفاس:

سبق أن رأينا اهتمام المولى عبد الحفيظ بالطباعة، حيث تعامل معها قبل توليه الحكم، بطبع العديد من مؤلفاته سواء بالمغرب أو المشرق. فقد بلغ عدد ما طبع بمصر

19- زين العابدين الكتاني، الصحافة المغربية، مطبعة فضالة، المحمدية، 1969م، ج 1، ص 109. وانظر أيضا مجلة المغرب، السنة الثانية، ع 17، ذو القعدة 1352هـ/ فبراير 1934م، ص 20. لكن فوزي عبد الرزاق ذكر "أن السلطان مولاي عبد الحفيظ لم يؤسس جريدة". أنظر مملكة الكتاب، مرجع سابق، ص 172.

20- طبع الكتاب بمطبعة يمني قبل أن تصبح في ملك المخزن، وهو ما أكده علي زنيبر في رسالته رقم 5386، بتاريخ 16 شوال 1326 هـ/11 نونبر 1908م، محفظة 37، مرجع سابق. انظر صورة الكتاب ضمن الملاحق.

أكثر من أربعين مجلدا[21]. وبمجرد توليه الحكم سنة 1326 هـ/1908م، جمع كل مطابع آل الأزرق والذويب واليملاحي، وجعلها كلها تحت إشرافه المباشر، وجعل موضعها مقر المطبعة الحجرية الأولى نفسه. أما المطابع السلكية فقد اشترى بعضها واحتفظ بها كما حال مطبعة أحمد يمني، التي ستصبح معروفة بالمطبعة المولوية، أو فكك أجزاءها وأرسلها إلى مراكش، كما هو حال مطبعة الأخوين نمور بطنجة[22].

ونقلاً عن الصحافي البريطاني لورنس هاريس في كتابه (مع مولاي عبد الحفيظ في فاس) يذكر فوزي عبد الرزاق على لسان هذا الأخير: "أنه شاهد أثناء أحد اجتماعاته بالسلطان مولاي عبد الحفيظ بفاس سنة 1909م آلة للطباعة كانت داخل القصر"[23]، مما يؤكد أن مطبعة المولى عبد الحفيظ السلكية (المولوية)، كانت في بدايتها تستقر داخل القصر بفاس. فهل يمكننا أن نعتبر أن قرار المولى عبد الحفيظ بجعل المطبعة السلكية تحت إشرافه وداخل قصره كإعلان عن مراقبتها وحمايتها؟، أو هي كما يعتقد فوزي عبد الرزاق بداية أفول عهد الطباعة الحجرية في المغرب؟[24] خصوصاً أن هذا القرار أتى من سلطة عليا في البلاد تحظى بكل التقدير والاحترام من طرف العلماء. أو ربما كان المولى عبد الحفيظ باتخاذه هذا القرار يسعى إلى توفير الكتاب بأكبر قدر ممكن، وتوزيعه على نطاق واسع[25] مما يسمح له بالتواصل مع كل المغاربة والمشارقة في نفس الوقت؟ وعلى كلّ، يبدو بأن هذا القرار، كان البداية الفعلية لمسيرة الطباعة السلكية بالمغرب.

ويظهر أن الاهتمام بالمطبعة التيبوغرافية وإدراك فعاليتها لم يقتصر على السلطان فقط، بل شمل حينها حتى موظفي المخزن، حيث وَقفتُ على رسالة في الموضوع، بعثها رئيس جمعية الأشغال العمومية بطنجة علي زكي، إلى الوزير محمد المقري بتاريخ 24 ذي الحجة عام 1327 هـ/ 6 يناير 1910م، في شأن تزويد مؤسسته بمطبعة رسمية لطبع الأوراق الإدارية، وقد جاء في الرسالة: "كنت كتبت لسيدي بخصوص إنشاء مطبعة

21- ابن زيدان، الدرر الفاخرة، مرجع سابق، ص 121.

22- المنوني، مظاهر يقظة المغرب، مرجع سابق، ج 2، ص. 462.

23- فوزي عبد الرزاق، مملكة الكتاب، مرجع سابق، ص 172.

24- نفسه، ص 173. لكن الطباعة الحجرية استمرت في إصداراتها حتى عام 1944 م.

25- يقول ابن زيدان : "كان مولاي حفيظ يوزع ما يطبعه على العلماء والخزائن العلمية بالمغرب والمشرق"، النهضة العلمية، مرجع سابق، ورقة 103.

رسمية لطبع شروط السمسرة وغيرها، وإني أستلفت أنظار سيدي إلى البحث في هذه القضية، علّه يرى حلاً لها يفيد الأمة أكثر مما هو عليه الآن والأمر لسيدي"[26].

فهذا الإلحاح في طلب مطبعة، لأن لهذه الرسالة سابقتها في الموضوع - كما يظهر من سياق الرسالة - يبين إدراك الجميع الأهمية التي أصبحت تحتلها المطبعة، ومدى الفائدة التي توفرها ليس في طبع الكتب فقط، بل حتى في إنجاز الأوراق الإدارية والمعاملات التجارية.

ومن الواضح أن تبني مولاي عبد الحفيظ للمطبعة السلكية، وإشرافه المباشر عليها، كان وراء النشاط الكبير الذي عرفته هذه المؤسسة، حيث تمكنت من إخراج العديد من العناوين "قيّمة نادرة الوجود"[27]، في مدة لا تتجاوز الأربع سنوات، وهي فترة حكم المولى عبد الحفيظ. وفي ذلك يقول ابن زيدان : «فهل سمعتم بملك من ملوك الاسلام، تيسر له منذ كانت الطباعة في الإقام، أن يطبع أمثال هذه المؤلفات العظام، وقصده نفع الخاص والعام، مع قصر مدة ملكه وما تخللها من تعكير صفو السلام»[28].

ويظهر أن المولى عبد الحفيظ، أدرك أهمية تكنولوجية الطباعة في نشر المعرفة، وتأثيرها على الناحية السياسية، لذا جمع كل تقنياتها تحت إشراف المخزن، وحَوَّل طبيعة إنتاجها إلى الجانب التعليمي والديني، فعادت إلى عهودها الأولى حينما كانت تحت إشراف المخزن ومراقبته، خصوصاً أن صحافة العاصمة الدبلوماسية طنجة، بدأت تنشر نداءاتها للسلطان، مطالبة إياه بنبذ القديم والتقليد والتوجه نحو التحديث، ووضع الدستور ومجلس النواب، والإيفاء بالعهود التي تضمنها عقد بيعته.

لهذا لجأ المولى عبد الحفيظ بعد سنة واحدة من توليه الحكم، أي في عام 1327 هـ/ 1909م إلى توقيف مطبعة جريدة "لسان المغرب" ونقل آلاتها من طنجة إلى مراكش، حيث قام بتفكيك أجزائها[29] ، كما اشترى مطبعة أحمد يمني ونقلها إلى باب المكينة المخزنية بفاس. وبهذا تمكن مولاي عبد الحفيظ من جمع معظم آلات الطباعة

26- المحفظة 56، الخزانة الحسنية، السنة 1327 هـ.

27- ابن زيدان، النهضة العلمية، مرجع سابق، الورقة 103.

28- نفسه.

29- جريدة السعادة، عدد 25 يونيو 1909.

تحت إشرافه، لكي يتمكن بواسطتها من نشر أفكاره ووجهات نظره الخاصة، وبالتالي يستطيع محاصرة أفكار خصومه.

ويعطينا علي زنيبر صورة مفصلة عن طريقة مصادرة مطبعة لسان المغرب، فيشير إلى صدور الأمر الشريف إلى النائب السلطاني بثغر طنجة باتخاذ اللازم ضد أصحاب المطبعة، ويُرجع أسباب ذلك إلى كون منشوراتها صارت تتطاول على الذات الملوكية بقوله: "لا تجيز سوء المقاصد في النشر العام فضلا عما يروج في الشخصيات الملوكية بدون تحفظ ولا أخال من له أدنى إلمام أن يرى طهارة ذيلهم من التبعية فضلا عن وجود موانع لا تسمح لأعظم منهم التهديد تارة بالتصريح وتارة بالمعجزات فضلا عن عدم مس الذات الملوكية بإذاية"[30].

ومن ثمرات المطبعة المولوية، نورد ما جاء عند ابن زيدان: "شرحه على خطبة المختصر الخليلي في جزء[31]، ومؤلفه في الرد على متصوفة الزمان، ومجموعة قصائد ومدائح من إنشاد جلالته في جزء، ومجموعة قصائد ما جادت به فكرته في فن الملحون في جزء، وحاشية الشيخ التاودي على صحيح البخاري في مجلدات أربع، والمشارف للقاضي عياض في مجلدين، وحاشية أبي عيسى المهدي ابن سودة على الرسالة العضدية في جزء، ورسالة أبي عيسى المهدي الوزاني في الانتصار للسدل في جزء، وتحفة الملك العزيز في الرحلة إلى باريز للوزير إدريس العمراوي في جزء، وفتح الودود لابن إبراهيم الشنجيطي مع نيل السعود على مرتقى الوصول لابن عاصم في مجلد، وحواشي الشيخ يسن الحمصي على الخلاصة مع الكافية وشرحها لابن مالك في مجلدين، وبداية المجتهد لابن رشد الحفيد في مجلد، ونظم المتناثر من الحديث المتواتر لأبي عبد الله محمد بن جعفر الكتاني في جزء"[32].

ولقد أغفل ابن زيدان ذكر مؤلفات أخرى مهمة نشرت بالمطبعة المولوية، نذكر منها كتاب **ياقوتة الحكام، في مسائل القضاء والأحكام** للمولى عبد الحفيظ، وله أيضاً **نيل النجاح والفلاح في علم ما به القرآن لاح**، بالإضافة إلى **مجموع فائق وديوان رائق**

30- رسالة 5504، بتاريخ 19 ربيع الثاني 1327 هـ/10 ماي 1909م، محفظة 38، مرجع سابق، خ. ص.

31- يقصد به كتاب "العذب السلسبيل" الذي طبع بمطبعة أحمد يمني قبل أن تصبح في ملك المخزن. انظره بالملاحق.

32- عبد الرحمان بن زيدان، النهضة العلمية، مرجع سابق، ورقة 103.

لمجموعة من العلماء كالسيوطي والمختار بن بون الجنكي والشيخ البدوي، وكتاب **التجارة العصرية** لعبد الحق بن وطاف، المنشور سنة 1329 هـ/ 1911م.

وما يلاحظ على هذه المطبوعات، أنها جميعها في العلوم الدينية ـ باستثناء رحلة العمراوي وكتاب التجارة العصرية ـ وبالخصوص في علم الحديث، مما يعطينا فكرة عن اهتمامات السلطان المولى عبد الحفيظ وعنايته الشديدة بهذا العلم، حيث لم تكتف مطبعته بنشر مؤلفاته في هذا العلم فقط، بل اختارت أهم ما ألف في هذا الباب ونشرته على نفقته الخاصة، كما هو مدوّن في أواخر هذه المطبوعات.

أما مؤلفه المسمى **"كشف القناع، عن اعتقاد طوائف الابتداع"**[33] المنشور بالمطبعة المولوية سنة 1327هـ/1909م، فقد وجّه فيه انتقادات لاذعة للطريقة التجانية ولمريديها بكل أنحاء المغرب، معتبراً طريقتها بدعة خارجة عن مبادئ الطرق الصوفية المشهورة في الإسلام. وكأنه بهذا الكتاب الذي نشره بمطبعته وعلى نفقته الخاصة، يريد أن يوجه نظر المغاربة إلى بدع وانحرافات بعض الطرق الصوفية، ويدفع بهم إلى الأخذ بالمبادئ الإسلامية الصحيحة الموجودة في الكتاب والسنة، وهو ما يفسر نشره للعديد من كتب الحديث، وجمعه للعديد من آلات الطباعة من حجرية وتيبوغرافية تحت إشرافه، حتى لا تنشر مؤلفات تحمل أفكارا مخالفة لمبادئ الدولة الدينية والسياسية.

ويبدو أن السلطان مولاي حفيظ قد غير موقفه تجاه الطريقة التجانية، يظهر ذلك من خلال نظمه المسمى **"الجامعة الواقية بشروط وجل فضائل أهل الطريقة التجانية"**، الذي نظمه في سيرة أحمد بن مَحمد بن المختار الكاملي التجاني (ت 1230 هـ/ 1815م) ذكر فيه نسبه وأخلاقه وعلمه وكرامته وورده. وإن كان هذا النظم لم يطبع إلا بعد تنازل مولاي حفيظ عن الملك، خلال فترة الحماية[34].

وابتداء من سنة 1912م، أي منذ فرض الحماية الفرنسية على المغرب، أخذت المطابع السلكية تتكاثر، وغزت آلاتها مختلف المدن بسرعة كبيرة، ولم تعد متمركزة في مدينة واحدة كما كان عليه الحال بالنسبة للمطابع الحجرية، بل انتشرت تقنياتها في كل أنحاء البلاد وتنوعت مواضيعها لتشمل مختلف فنون المعرفة، وتعددت لغاتها،

33- انظر لائحة مطبوعات القصر الملكي في "انبعاث أمة"، العدد 13، السنة 1388هـ/1969م، صص 60-67.

34- طبع الكتاب بمطبعة النهضة بفاس سنة 1349 هـ/1930م.

فلم تعد مقتصرة على اللغة العربية كما هو الشأن في المطبعة الحجرية، بل نشرت كتبا بالفرنسية والإنجليزية والإسبانية والعبرية، وهذا ما يؤكد الاهتمام الزائد للمغاربة بفن الطباعة، والبحث المتواصل عن تجديد طرقه ووسائله، لنشر الكتاب بأسرع وقت وعلى نطاق واسع.

3 - الانتشار الواسع للمطابع السلكية:

منذ فرض الحماية على المغرب سنة 1912م، عرفت المطابع التيبوغرافية ازديادا كبيرا في أعدادها، وانتشارا واسعا في العديد من المدن المغربية، وفيما يلي نماذج لأهم المطابع التي أسست بالمغرب خلال النصف الأول من القرن العشرين، مع ذكر أهم إصداراتها.

- **مطبعة البلدية بدار المكينة المخزنية:** تأسست بفاس حوالى سنة 1912م، وهي التي خلفت المطبعة المولوية، وقد توقفت مطبوعاتها عن الظهور بعد سنة 1925م[35]، من بين ما صدر عن هذه المطبعة، نذكر كتاب "**المنتخبات الأدبية لتلاوة المدارس الثانوية**" لمحمد بن هاشم العلوي، الصادر سنة 1337هـ/ 1918م، وكتاب "**تحفة الحذاق بنشر ما تضمنته لامية الزقاق**" لمحمد المهدي الوزاني، الصادر سنة 1342هـ/ 1923م. وكتاب "**اليمن الوافر**" لإبن زيدان الصادر ما بين 1342-1344هـ / 1923-1925م. وبهذه المطبعة كانت تطبع جريدة "**أخبار تلغرافية**".

- **المطبعة الجديدة:** تعتبر أهم مطبعة سلكية بمدينة فاس، تأسست مكان مطبعة البلدية سنة 1342 هـ / 1923م، اشترتها في الأول من البلدية شركة فاسية، ثم انتقلت عام 1350 هـ/ 1931م إلى ملكية ادريس بوعياد والذي جعل مقرها بحي الطالعة[36]. وخلال هذه الفترة أصدرت المطبعة 50 عنواناً في مختلف فنون المعرفة، من بينها كتاب "**الرسالة الذابة عما ورد في شأن الدابة**" لإدريس الوزاني، الصادر سنة 1349هـ/ 1930م، وأهم منشور صدر بهذه المطبعة، هو كتاب "**الإعلام بمن حلّ مراكش من الأعلام**" للعباس بن إبراهيم المراكشي، الصادر سنة 1355 هـ/ 1936م في 8 أجزاء.

35- وهي المطبعة التي اشترى آلاتها اليهوديان مسعود شريبط وعمران حزان. سنتحدث عن ذلك لاحقا.

36- المنوني، مظاهر يقظة المغرب، مرجع سابق، ج 2، ص. 465.

- **المطبعة الوطنية**: الرباط، كانت تسمى بالأهلية عند تأسيسها سنة 1916م، وعرفت بالوطنية ابتداء من سنة 1929م، كان مقرها بدرب الفاسي بالمدينة القديمة، في ملكية عباس التناني، وهي من أكثر المطابع إنتاجاً خلال هذه الفترة، حيث أصدرت ما يزيد عن 60 عنواناً ما بين 1916 و1956م. ومن بين منشوراتها كتاب "**ضرب نطاق الحصار على أصحاب نهاية الانكسار**" لمحمد الناصري، صدر سنة 1338 هـ/ 1919م، وكتاب "**بيان المراد من علم الاقتصاد**" لعبد الحميد الرندي، الصادر سنة 1345هـ/1926م، وكتاب "**رسالة الثناء الأحمدي التجاني**" لأحمد سكيرج الصادر سنة 1349 هـ/ 1930م، وكذا كتاب "**لامية العرب**" لعبد الهادي التازي، الصادر سنة 1372 هـ/ 1953م.

- **مطبعة الأمنية**، الرباط [37]، حلت مكان المطبعة الجديدة "الفلكس مونشو Felix Moncho" الموجود مقرها بزنقة المامونية والتي تأسست حوالى 1926م. لم تصدر عنها خلال مدة إحدى عشرة سنة - أي حتى سنة 1937م - سوى ستة عناوين بالعربية لأن جل مطبوعاتها كانت بالفرنسية. بعد هذه السنة نقل سعيد حجي مطبعته من مدينة سلا[38] إلى مقر المطبعة الجديدة بالمامونية، والتي كانت النواة الأولى لمطبعة الأمنية، وكان سعيد حجي يطمح بأن يجعل من هذه النواة داراً للطباعة يسميها "دار المغرب" اقتداء بدار الهلال المصرية، لكن وفاته سنة 1942م حالت دون تحقيق هذا المشروع، فانتقلت ملكية المطبعة إلى محمد الصائغ[39] حوالى سنة 1362 هـ/ 1943م، فازدادت أعداد منشوراتها بالعربية، ووصلت لما يزيد عن الثلاثين عنواناً عند حدود سنة 1956م، نذكر من بينها كتاب "**الأمل السعيد**" لمحمد بن الحاج عمر، الصادر سنة 1362 هـ/ 1943م، وكتاب "**شرح الجمل على منظومة المجرادي**" لبيروك السملالي، الصادر سنة 1372 هـ/ 1953م، وكذلك كتاب "**منهج الارتحال إلى معرفة الشيخ سيدي رحال**" لمحمد العربي الرحالي، صدر سنة 1375 هـ/ 1956م.

- **المطبعة الاقتصادية**: الرباط، تأسست سنة 1924م، كان مقرها بزنقة بواتيي Poitiers بحي المحيط، في ملكية مصطفى بن عبد الله. أصدرت منذ تأسيسها إلى غاية

37- لا زالت تعمل لحد الآن، انتقل مقرها إلى وراء فندق باليما بشارع محمد الخامس بالرباط.

38- أسس سعيد حجي مطبعة المغرب بمدينة سلا سنة 1936م، في شكل آلة عتيقة للسحب وعدد يسير من صناديق حروف التصفيف.

39- كان قبل ذلك مديراً للمطبعة العربية بالدار البيضاء.

1956م ثلاثين عنواناً في مختلف المواضيع. من بينها كتاب "**مجموعة الأغاني الموسيقية الأندلسية المعروفة بالحايك**" للمكي امبيركو، صدر سنة 1353 هـ/ 1934م، وكتاب "**18 يونيه، يوم المقاومة المغربية**" لحزب الاستقلال، الصادر سنة 1956م.

- **المطبعة العربية**: الدار البيضاء، تأسست حوالى سنة 1352هـ/ 1933م بدرب غلف، على يد الحسن البعقيلي الذي نشر جل مؤلفاته بها. وقد كان لهذه المطبعة توجه خاص، حيث تخصصت في نشر الكتب الدينية فقط، وكانت لا تقبل طبع سواها عدا الأوراق التجارية، كما نص على ذلك في الالتزام التالي: "هي مطبعة عربية يملكها المؤلف لنشر العلوم الإسلامية، والتزم ألا تطبع إلاّ علماً سالماً من الشُّبُه، وأباحها لكل من أراد أن يطبع فيها علماً شرعياً حنيفاً أو أشغالاً تجارية فقط"[40].

من بين منشورات هذه المطبعة، كتاب "**الشرف الصافي**" للحسن البعقيلي، الصادر سنة 1353 هـ/1934م في جزءين. وكتاب "**شفاء الغليل**" لمحمد بن علي، الصادر سنة 1358 هـ/ 1939م، وهي آخر سنة ظهرت فيها منشورات هذه المطبعة، التي بلغت حوالى 25 عنواناً.

- **مطبعة الجنوب**: مراكش، تأسست سنة 1920م من طرف الفرنسي "فرناندو سيرف Fernando Serve"[41] بهدف نشر بعض صحف المدينة، وهي أول مطبعة أنشئت بمراكش وتخرج منها العديد من الطباعين بكفاءات وشواهد معترف بها، وبواسطتها تمكنوا من إنشاء مطابع خاصة، كمحمد المهدي الشرقاوي صاحب مطبعة "التقدم الإسلامية". وبعد "سيرف" اشترى هذه المطبعة عاملان كانا يشتغلان بها هما "مومو إبراهيم" وأسرانت ساكو Asrant Sacou"، اللذان ظلا يسيران المطبعة إلى سنة 1960م. ومن بين الذين اشتغلوا بهذه المطبعة الشاعر الكبير محمد بن إبراهيم الذي كان يقوم بأعمال التصحيح والمراجعة، بالإضافة إلى تحريره لبعض المقالات التي كانت تنشر بصحف المطبعة، من بينها جريدتا "الجنوب المغربي" و"صحوة المغرب" ومجلة "الجنوب".

40- آخر كتاب "إيضاح الأدلة بأنوار الأهلّة" للحسن البعقيلي، المطبوع بالمطبعة العربية سنة 1353 هـ/ 1934م.

41- كلثوم تغزوت، الطباعة والمطبعة في مدينة مراكش، بحث لنيل الإجازة في الأدب العربي، جامعة القاضي عياض، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، مراكش، 1989م، ص. 22.

ومن بين الكتب التي نشرت بالمطبعة، كتاب **"النصيحة الهلالية"** لأحمد الهلالي، الصادر سنة 1347 هـ/ 1922م، في طبعته الثانية بعد الطبعة الحجرية.

- **مطبعة التقدم الإسلامية:** مراكش، تأسست سنة 1351هـ/1932م على يد العالم محمد المهدي الشرقاوي الحاصل على شهادة العالمية من الكلية اليوسفية بمراكش، الذي زار الشرق واطلع على فنون الطباعة بلبنان، ولما عاد لبلده مراكش استكمل تعليمه لفن الطباعة بمطبعة الجنوب السالفة الذكر، حيث حصل على شهادة إتقان المهنة سنة 1932م، وهي السنة نفسها التي أسس بها مطبعته "التقدم الإسلامية"[42] بروض الزيتون القديم، والذي لا زالت تشتغل به إلى اليوم. من بين منشورات هذه المطبعة كتاب **"الأربعون حديثاً النبوية"** لمحمد أدامو المراكشي، الصادر سنة 1353 هـ/ 1934م، وديوان **"أحلام الفجر"** لعبد القادر حسن، الصادر سنة 1354 هـ/ 1936م، وهو أول ديوان للشعر الحديث نشر بالمغرب.

- **مطبعة المغرب (الثقافة):** سلا، أول مطبعة تأسست بمدينة سلا بحي سيدي التركي سنة 1357 هـ/1936م، من طرف سعيد حجي، ورغم أن العمل في هذه المطبعة كان مقتصراً على التصفيف اليدوي فقد استطاعت أن تصدر جريدة **"المغرب"** سنة 1937م، أول جريدة يومية حرة بالمغرب، والتي اعتبرها سعيد حجي وسيلة للجهاد في سبيل تحرير بلاده من المستعمر. كانت هذه الصحيفة في البداية تصدر ثلاث مرات في الأسبوع، ثم أصبحت يومية، مصحوبة بملحق ثقافي أسبوعي، وهو مجلة **"الثقافة المغربية"** التي شارك في تحريرها نخبة من الكتاب والأدباء. ولم يقتصر عمل مطبعة حجي على نشر الصحف فقط، بل أصدرت مجموعة من كتب التراث وهي:

- الأنيس المطرب بروض القرطاس لابن أبي زرع، 1354هـ/ 1936م.
- المعجب في تلخيص أخبار المغرب لعبد الواحد المراكشي، 1357هـ/ 1938م.
- سلسلة البدائع لعبد الوهاب بن المنصور، الجزء الأول في ترجمة محمد بن الطيب العلمي صاحب كتاب"الأنيس المطرب"، 1357هـ/ 1938م.
- مختصر العروة الوثقى لمحمد الحجوي، 1357هـ/1938م.

42- نفسه، ص. 31

- شرح بحرق الكبير على لامية الأفعال، 1358هـ/ 1939م، بتعليق عبد الرحمان حجي.

إلى جانب هذه المطابع الخاصة التي كانت في ملكية أفراد، نجد مطابع رسمية إما تابعة للقصر كالمطبعة المحمدية (الملكية)، أو تابعة للدولة كالمطبعة الرسمية، أو تابعة للصناعة كمدرسة الطباعة بالرباط.

- المطبعة الرسمية: يوجد مقرها أمام المشور الملكي، تأسست سنة 1331هـ/ 1912م مع دخول الحماية الفرنسية، وهي أول مطبعة أنشئت بالرباط، تصدر جريدة أسبوعية تسمى "**الجريدة الرسمية للدولة المغربية الشريفة المحمدية**"، تنشر بها الظهائر الشريفة والمراسيم الملكية والقرارات الحكومية. صدر أول عدد لها باللغة الفرنسية في فاتح نوفمبر 1912م، وتأخر الإصدار بالعربية أربعة شهور إلى 25 فبراير 1913م.

وإلى جانب إصدارها للجريدة الرسمية، نشرت هذه المطبعة العديد من الكتب بالفرنسية والعربية، من هذه الأخيرة ما ينيف عن 22 عنواناً صدر ما بين 1915 و1956م، نذكر منها "**القصيدة النونية الشهيرة بالشمقمقية**" لابن الونان، صدرت سنة 1333هـ/ 1915م، وكتاب "**الرحلة الفنية إلى الديار المصرية**" لإليكسي شوتان Alexis Chottin، الصادر سنة 1351هـ/ 1932م، وكتاب "**شالة وآثارها**: لمحمد بوجندار، صدر سنة 1340هـ/ 1921م.

- المطبعة الملكية (المحمدية): يوجد مقرها داخل المشور مقابل القصر الملكي بالرباط. تأسست سنة 1363 هـ/ 1944م بمرسوم ملكي للسلطان محمد بن يوسف، لذا حملت اسم المطبعة المحمدية[43]. وممّا جاء في خطاب السلطان عند الإعلان عن تأسيسها: "أمكن تأسيس مطبعة لتسهيل وسائل التعليم وتكثير فوائده، إذ يمكن بها طبع كل الكتب المدرسية التي نتوقف عليها في كل طبقات التعليم الإسلامي، كما يتسنى طبع ما يؤلفه علماء الوقت في مختلف الأبحاث والفنون، وستشكل لجنة خاصة لاختيار التآليف الموجودة في خزانات الكتب المغربية لتقوم بطبعها وينتفع بها العموم إن شاء الله"[44].

43- لازالت في المقر نفسه وأصبحت تحمل اسم المطبعة الملكية.

44- من خطاب الملك محمد الخامس عند الإعلان عن تأسيس المطبعة الملكية، بتاريخ 19 ذي القعدة 1362 هـ/ 18 نوفمبر 1943م.

يُعيّن مدير هذه المطبعة بظهير شريف، وكان أول مدير لها هو أحمد رضا اڭديرة. وقد كانت منشوراتها ولا زالت تطبع بأمر ملكي وعلى نفقة القصر، وعمالها وموظفوها كلهم تابعون للقصر الملكي.

من بين منشوراتها كتاب "**الفتوحات الإلهية في أحاديث خير البرية**" للسلطان سيدي محمد بن عبد الله صدر سنة 1364 هـ/ 1945م، وهو أول كتاب افتتح به الطبع في هذه المطبعة، وكتاب "**عصر المنصور الموحدي**" لمحمد الرشيد ملين، الصادر سنة 1365 هـ/ 1946م، ولنفس المؤلف كتاب "**نضال ملك**"، الصادر سنة 1956م، وكذلك أول عدد من سلسلة "**انبعاث أمة**"، وهو جامع لأقوال السلطان محمد الخامس وأعماله خلال سنة 1956م.

- **مطبعة مدرسة الكتاب**: تأسست بالرباط حوالى سنة 1920م، وهي خاصة بتعلم فن الطباعة، أول مدرسة من نوعها بالمغرب، تخرج منها العديد من الطباعين ونالوا إجازات مكنتهم من الاشتغال بهذا الفن، وفتح مطابع خاصة بهم. وعلى يد طلبة هذه المدرسة نشرت مجموعة من الكتب بالفرنسية والعربية، نذكر منها "**أعمال المسامرة**" التي افتتح بها دور المسامرات السنوي بالمعهد العلمي بالرباط لسنة 1343 هـ/ 1925م، وكتاب "**نصائح وإرشادات في التربية والتعليم**" لمجموعة مفتشي التعليم العربي، صدر سنة 1366 هـ/ 1946م، وكذلك "**خطاب الوزير عبد الله الفاسي**"، الصادر سنة 1346هـ/ 1928م[45].

45- كل هذه المنشورات توجد مفصلة عند: لطيفة الكَندوز، المنشورات المغربية، مرجع سابق.

وفيما يلي جدول لأهم المطابع السلكية بالمغرب، مع نسب إنتاجها [46]:

إسم المطبعة	سنة التأسيس	المدينة	عدد المطبوعات بالعربية حتى سنة 1956
الوطنية (الأهلية)	1919	الرباط	أكثر من 60 عنوانــاً
الجديدة	حوالى 1923	فاس	50
الأمنية (الجديدة)	1926 و1943	الرباط	أكثر من 41
المطبعة العربية	1933	الدار البيضاء	25
المطبعة الرسمية	1912	الرباط	22
مطبعة التقدم الإسلامية	1932	مراكش	15
الاقتصادية	1924	الرباط	30
المغرب (الثقافة)	1936	سلا	5
الملكية (المحمدية)	1944	الرباط	10
المهدية	1927	تطوان	52
دار الطباعة المغربية (كريماديس)	1946	تطوان	30
بوسكا (الفنون المصورة)	1938	العرائش	11
العصرية	1939	فاس	11

يظهر من خلال هذا الجدول أن أكبر نسبة من المطابع استقرت بمدينة الرباط لكونها أصبحت عاصمة، حيث احتلت مكانة فاس السابقة مع المطابع الحجرية. وتحظى المطبعة الوطنية بالرباط بأكبر نسبة من المنشورات بما يفوق 60 مطبوعاً بالعربية منذ تأسيسها إلى سنة 1956م.

46- اعتمدت في تقدير هذه الأرقام على البيبليوغرافيا التي وضعناها للمطبوعات المغربية، والواردة في كتاب "المنشورات المغربية»، مرجع سابق.

ثانيا - الإسبان والطباعة بمنطقة الشمال:

إن رصيد المكتبة العامة بالشمال، وخزانة الوثائق الإسبانية، اللتين تزخران بالمنشورات التي تهم المغرب، تعكسان الدور الهام الذي ساهمت به حركة الطباعة بمنطقة الشمال في تاريخ البلاد.

فمن أين انطلقت أعمال الطباعة بشمال المغرب؟ للإجابة عن هذا السؤال سنركز على ما جاء في كتابين باللغة الإسبانية، وضعا تصنيفاً كرونولوجيا للمنشورات والمطابع الأولى بمنطقة الشمال. الكتاب الأول صدر سنة 1949م بمطبعة المخزن بتطوان، ضمن منشورات معهد الجنرال فرانكو للبحث الإسباني - العربي، للكاتب الإسباني بيثينتي فيراندو لاهوس Vicente Ferrando La Hoz[47]، تحت عنوان "**إشارات حول تاريخ المطبعة بشمال المغرب**". وهو يضع مسحاً شاملاً لمجموع المنشورات و المطابع التي ظهرت بشمال المغرب، منذ إدخال أول مطبعة إلى المنطقة سنة 1820م، وصولاً إلى عام 1948م وهي السنة التي وضع فيها المؤلف هذا الكتاب.

الكتاب الثاني، صدر عن مديرية التربية والثقافة لمنطقة الحماية الإسبانية، قسم الوثائق والخزانات للحماية تحت عنوان "**جرد مؤقت لأرشيف الحماية**" لدورا باكيكوا أرنيس Dora Bacaicoa Arnaiz[48]. عبارة عن بيبليوغرافيا للمنشورات الإسبانية في مختلف أنحاء العالم، خصص قسما منها لمنشورات طبعت بشمال المغرب، وهو المصدر الذي اعتمد عليه المؤلف السابق في الترتيب الكرونولوجي للمطابع ومنشوراتها. ورغم أن هذين الكتابين يحملان نزعة استعمارية، حيث يحاولان إظهار ما أدخلته إسبانيا من تطور وتمدن إلى المغرب، وبكون بلادهما كان لها السبق في إدخال الطباعة إلى المغرب[49]، تبقى أهميتهما في الكشف عن فترة من تاريخ المطبعة والكتاب بمنطقة من المغرب، لا زالت الدراسة ضعيفة عنها في هذا المجال.

47- Vincente Ferrando La Hoz, **A Puntes Para la historia de la Imprenta en el norte de Marruecos**, publicaciones del Instituto "General Franco" para la investigacion Hispano-Arabe, fuera del serie N° 26, Imprenta del Majzen-Tetuán, Abril 1949.

48- Dora Bacaicoa Arnaiz, **Inventario Provisional de la Hemeroteca del protectorado**, Editorial Marroqui, Imprenta Cremades, Tetuán 1943

49- La Hoz, **A Puntes Para la historia de la Imprenta**, op. cit, pp. 1-2.

فحسب لاهوس La Hoz، فإن أول مطبوع ظهر بشمال المغرب يعود لشهر ماي سنة 1820م، حيث نشر بمدينة سبتة العدد الأول من جريدة أسبوعية تدعى "المتحرر أو الليبرالي الإفريقي El Liberal Afriquin" تابعة للجمعية الوطنية بسبتة تحت إشراف فرانسسكو إزرندي Francisco Izrandi[50]. كانت الجريدة سياسية، تدافع عن الأفكار والمبادئ الليبرالية التي كانت تلاقي معارضة وصعوبة في نشرها داخل إسبانيا، لكن عمرها كان قصيراً، فلم يصدر منها سوى ستة أعداد خلال الفترة المتراوحة ما بين فاتح وخامس يونيو من سنة 1820م[51].

وبعد أربعين سنة، أنشئت مطابع بمدينة تطوان مع الحملة الإسبانية سنة 1276 هـ/ 1860م، صدرت عنها جريدة "صدى تطوان El Eco de Tetuán"[52]، وكانت تصدر مرتين في الأسبوع وتطبع في مطبعة الحملة العسكرية، التي انتقلت أثناء الحرب من سبتة إلى تطوان، ووضعت في منزل مقابل لمنزل الباشا، وبالضبط في ساحة الفدان بشارع إيبريا رقم 23، وكان اسمها مطبعة "غرسية وكونطيو Imp de Garcia y Contillo"، ثم صارت تعرف باسم المطبعة العسكرية، وأصبحت في ملك حاكم تطوان الإسباني المهندس العسكري د. فاكوندو فالديس D. Facundo Valdés[53]. وقد صدرت هذه الجريدة لتقديم أخبار إسبانيا للجنود، وفي الوقت نفسه لنقل أخبار الجيش الإسباني المقيم بالمغرب إلى الإسبان. وتعتبر هذه الجريدة الأولى بالتراب المغربي[54] صدرت إبان الاحتلال الإسباني لتطوان سنة 1860م، لذا لم يستمر صدورها سوى عدة شهور أي الفترة التي ظلت فيها إسبانيا تحتل مدينة تطوان. وخلفتها جريدة أخرى هي "مخبر تطوان EL Noticiero de Tetuan"، يقول عنها محمد داود: (وهي جريدة صغيرة الحجم، لم يكن يتجاوز طول صفحاتها 30 سنتيما،

50- نفسه، ص. 2. الكتابان يعتبران المطابع بكل من سبتة ومليلية بداية الطباعة بالمغرب.

51 - مجلة الطباعة والنشر، عدد 2، مارس 1984م، ص 16. وقد حصر الكتاني أعدادها في خمسة، وذكر أنها أصبحت تصدر تحت اسم جديد هو (صدى تطوان) مرتين في الأسبوع، وتطبع بسبتة قبل أن تنتقل إلى تطوان. انظر:
- زين العابدين الكتاني، الصحافة المغربية، مرجع سابق، ج 1، ص. 124.

52- يقول محمد داود أنه عثر بالخزانة العامة للصحف بتطوان على صورة الصفحة الأولى من العدد الأول لصحيفة صدى تطوان، مؤرخ بيوم الخميس فاتح مارس 1860م.انظر: محمد داود، تاريخ تطوان، مرجع سابق، مجلد 5، ص 337.

53- La Hoz, A Puntes Para la historia de la Imprenta, op. cit, p. 8.

54- نفسه، ص. 10.

وعرضها 20 سنتيما، والعدد الواحد يحتوي على ورقتين فقط، ويظهر أنها كانت تصدر مرتين في الأسبوع...أما موضوعاتها فكانت محدودة، ومن أبرز فصولها المنشورة في أعداد متوالية، فصل في التعصب الديني الإسلامي) [55].



الشكل (12) صورة المطبعة العسكرية اليدوية، أول مطبعة انشئت بتطوان سنة 1860م، جلبها الإسبان إلى المغرب أثناء احتلالهم المدينة

أما في طنجة فقد ظهرت المطابع بها منذ سنة 1287 هـ/ 1870م[56]، بإصدار جريدة أسبوعية (عين طنجة)، تحت إشراف الاتحاد الإسرائيلي، وهي أول محاولة للطباعة في طنجة، بعد فشل محاولة ناشر من وهران عام 1868م، الذي كان قد سعى إلى تأسيس مكتبة ومطبعة بطنجة تصدر صحيفة أسبوعية بثلاث لغات (العربية والفرنسية

55- محمد داود، **تاريخ تطوان**، مرجع سابق، المجلد الخامس، ص 338.

56- في كتاب **Inventario Provisional**، السابق الذكر، ذكر المؤلف اسم جريدة "**عين طنجة**" كأول جريدة صدرت بالمدينة سنة 1874م واستمرت إلى 1932م، كانت دورية ثم صارت أسبوعية، تصدر باللغة الفرنسية. انظر ص. 40.

والإسبانية)، تحلل أحداث العالم وحركة الموانئ المغربية، وربما كان فشل هذا المشروع يرجع إلى عدم اهتمام الرأي العالمي حينئذ بقضية المغرب قبل مؤتمر مدريد المنعقد سنة 1880م، الذي دول القضية المغربية وأثار انتباه العالم إلى الوجود المغربي[57].

وكانت معظم المطابع بطنجة في ملك يهود[58]، وتنشر بها عدة صحف معظم كتاباتها تهاجم المغرب وبالخصوص أعمال المخزن، وتنتقد الدول التي تدافع عن استقلال المغرب وكيانه [59]. وأهم صحفها أسبوعية "الأزمنة المغربية The Times of Morocco" التي صدرت سنة 1884م بالأنجليزية لصاحبها "بودجيت ميكن"، وهو في نفس الوقت صاحب جريدة "المغرب" الأسبوعية الصادرة بالعربية سنة 1889م، والغالب أنها أول صحيفة عرفها المغرب باللغة العربية[60]. واعتمادا على ما ورد عند المنوني فإن أصحاب هذه الجريدة هم: عيسى فرج وسليم كسباني وكلارجي، كما ثبتت أسماؤهم في العدد الأول من الصحيفة[61].

والصحيفة الثالثة التي سارت في نفس الاتجاه، هي جريدة "السعادة"، وهي أشهر جريدة عربية صدرت بالشمال، أصدرتها السفارة الفرنسية تحت إشراف إدريس بن محمد الخبزاوي الجزائري سنة 1904م، طبعت لأول مرة بالمطبعة الفرنسية بطنجة، ثم بالمطبعة المغربية بزقاق تطوان. ولقد استمرت هذه الجريدة في الظهور مدة طويلة تجاوزت نصف قرن وعاشت مرحلتين اثنتين، الأولى قبل سنة 1912م، والثانية تبتدئ بتاريخ 1913 إلى 1956م عند انتقالها إلى الرباط. وهذه الجريدة صدرت للتبشير بالسياسة الفرنسية تجاه المغرب[62]، وساهمت بدور كبير في الأحداث السياسية المغربية، خصوصاً

57- عبد العزيز بنعبد الله، تاريخ الحضارة المغربية، دار السلمي، الدار البيضاء، ج 2، ص. 66.

58- سنرى ذلك لاحقاً عند الحديث عن الطباعة العبرية بالقرن العشرين.

59- عبد العزيز بنعبد الله، المرجع نفسه والصفحة نفسها.

60- الكتاني، الصحافة المغربية، مرجع سابق، ص. 95. وعند المنوني، مظاهر يقظة المغرب، مرجع سابق، ص 282.

61- المنوني، المرجع نفسه والصفحة نفسها. هؤلاء كانوا مشرفين على إدارة وتحرير الجريدة، أما الملكية فكانت للإنجليزي "بودجيت ميكن". أما "لاهوس" فيعتبر أن إسبانيا كان لها السبق في إصدار أول صحيفة بالعربية وهي "صدى سبتة" سنة 1880م، وهي ترجمة للنسخة الإسبانية.

62- زين العابدين الكتاني، الصحافة المغربية، مرجع سابق، ص. 96.

عند خلع بيعة المولى عبد العزيز[63]، وأثناء ثورة ماء العينين بالجنوب في مواجهة المد الاستعماري، وخلال فترة الحماية. وبالمطبعة نفسها – أي المطبعة المغربية بطنجة - نشر "عقد الجزيرة الخضراء" بنصيه العربي والفرنسي سنة 1907م.

وأنشئت في طنجة كذلك مطبعة "المغرب الأقصى" سنة 1883م، وكانت تصدر جريدة أسبوعية بنفس الاسم، وقد توحدت بعد عشر سنوات مع جريدة "الأزمنة المغربية Times of Morocco " الأنجليزية، مما يؤكد على تحالف القوى الاستعمارية ضد وحدة المغرب، لأن مواضيعها التي كانت تصدر باللغتين الإسبانية والأنجليزية، كانت تعرف المستعمر على أحوال المغرب من سياسة واقتصاد وتعليم ودين، وتوضح له التوجه العام للمجتمع المغربي.

وبالمدينة نفسها أنشئت المطبعة التجارية المغربية، أسسها يهودي أنجليزي سنة 1883م، صدرت عنها جريدة أسبوعية تسمى "انبعاث المغرب". وكانت ترمي في معظم كتاباتها إلى توضيح وجهة نظر الحكومة الأنجليزية، محاولة من خلالها تبرير أهدافها الاستعمارية في إفريقيا وبالخصوص في المغرب. وبعد وفاة صاحبها اشترى المطبعة ترجمان يهودي كان موظفاً بالمفوضية الفرنسية بطنجة وله اتصال مباشر بحاشية السلطان مولاي الحسن، حيث جعل المطبعة تنتقل من نفوذ السفارة الأنجليزية إلى نفوذ السفارة الفرنسية، محاولاً التستر خلف المخزن المغربي. ولقد استمرت المطبعة في إصدار هذه الصحيفة إلى سنة 1902م[64].

وكانت أول مطبعة بطنجة في ملكية عربية، هي مطبعة "لسان المغرب" التي صدرت عنها جريدة تحمل اسمها، وذلك سنة 1324 هـ/ 1907م، للأخوين السوريين

63- نشرت الجريدة في عددها الصادر يوم الخميس 11 ذي الحجة 1325 هـ/15 يناير 1908م، مقالاً تنتقد فيه أهل فاس على خلعهم للمولى عبد العزيز ونعتتهم بالزنادقة والمارقين الثوار، مدافعة عن أعمال السلطان المخلوع. وقد رد عبد الحي الكتاني على هذا الانتقاد بمقال تحت عنوان "مفاكهة ذوي النبل والإجادة، حضرة مدير جريدة السعادة"، مطبوع على الحجر ضمن مجموع. وضح فيه شرعية تولية المولى عبد الحفيظ، والأسباب الشرعية التي أدت إلى خلع المولى عبد العزيز. انظر:
- عبد الحي الكتاني، مفاكهة ذوي النبل والإجادة، طبعة حجرية، فاس، (د. ت. م).

64- زين العابدين الكتاني، الصحافة المغربية، مرجع سابق، ص. 140.

نمور، فرج الله المدير السياسي للجريدة، وآرتور رئيس تحريرها، وكانا قد جلبا المواد اللازمة لتجهيز مطبعتهما من المطبعة الكاتوليكية ببيروت[65].

وقد جاء تأسيس هذه المطبعة، بسبب تضايق المخزن من لهجة صحف طنجة كما يظهر من رسالة موجهة من النائب الطريس إلى الوزير ابن سليمان:"فهي تتجاهر بالكلام الذي فيه ترويع برعية هذه الإيالة السعيدة"[66]، لذا صدر الأمر السلطاني للنائب الطريس، بالتفاوض مع أعضاء دار النيابة بطنجة، للضغط على جرائد بلدانها لإيقاف حملتها على المغرب. لكن سفير ألمانيا أجاب بأن الجرائد حرة في كتاباتها، وأشار على المفاوض المغربي بأن يقوم المخزن بإنشاء جريدة رسمية عربية، يكون لموظفيها معرفة باللغات الأجنبية، حتى تقوم بالرد على صحف طنجة، وتكذب ادعاءاتها ضد المخزن. ولهذا السبب تأسست جريدة "**لسان المغرب**"، وهو ما تؤكده افتتاحية العدد الأول التي جاء فيها: "إذ سألنا بعض من نعد سؤالهم مفروض الطاعة له، محتوم القيام به: أن نأتي هذه السلطنة الشريفة (المغرب)، وننشيء جريدة فيها لقلة الجرائد العربية، وكان ذلك قبل انعقاد مؤتمر الجزيرة، فأجبنا الأمر بملء المسرة، شاكرين حسن الثقة بنا، وجميل المؤازرة لنا، ونحن منذ ذلك الحين -في هذا القطر العزيز- في سعي مستمر لاستكمال معدات الجريدة ومطبعتها...إلى أن قيّض الله ظهورها على هذا المنوال"[67].

وبهذا يمكن القول بأن صحيفة "لسان المغرب" جاء إنشاؤها باقتراح من المخزن، وكانت ناطقة بلسان الدولة العزيزية باللغة العربية، وهو ما يفسر موقفها الدفاعي عن أحقية المولى عبد العزيز بالملك، وبالتالي يوضح السبب وراء إقدام المولى عبد الحفيظ على مصادرتها وتفكيك مطبعتها بمراكش.

وعن صحيفة "**لسان المغرب**" قال محمد بلحسن الوزاني: "**يظهر أنها كانت لسان النخبة العاملة في البلاد**"[68]. أما علال الفاسي فيرى بأنها: "**الأسبوعية الوطنية مهما يكن**

65- محمد المنوني، مظاهر يقظة المغرب، مرجع سابق، ج 2 ، ص. 462.

66- نفسه ، ص. 283.

67- نفسه، ص 284.

68- زين العابدين الكتاني، الصحافة المغربية، المرجع السابق، ص. 163.

فإنها قد حفظت لنا لحسن الحظ مشروع الدستور المغربي، وبعض المقالات التي تدل على ما كان يجيش بخواطر رجال العمل الوطني في ذلك العهد"[69].

أما في مدينة العرائش، فتفيد المعلومات على أن مطبعة إيبيريا Iberia، التي أسسها القبطان البحري "السير كنطوس S'. Cantos"، تعد من أقدم المطابع بالمدينة حيث شرعت في العمل سنة 1914م بطبعها "**مراسلات إفريقيا**"[70].

ويرى لاهوس La Hoz أن إسبانيا التي كان لها السبق في إنشاء أول مطبعة بالتراب المغربي بمدينة سبتة سنة 1820م، يرجع إليها الفضل كذلك في إصدار أول صحيفة بالعربية بالمدينة نفسها سنة 1880م، وتسمى "**صدى سبتة**"، وهي ترجمة لجميع المواد التي كانت تصدر عن المطبعة بالإسبانية وتحمل الاسم نفسه. وفي سنة 1906م أسست مطبعة عربية بمليلية صدرت عنها جريدة "**تلغراف مليلية**"، وهي عبارة عن ملاحق منتظمة باللغة العربية كان يشرف على تحريرها محمد بن عبد الكريم الخطابي[71]. وإن كانت هاتان الجريدتان لا تعتبران في نظر لاهوس La Hoz صحيفتين بالمعنى المعروف للصحافة، بل اعتبرهما مجرد مناشير مترجمة عن الإسبانية. وأول إصدار في نظره يعتبر صحيفة، هو أسبوعية "**المغرب**" السابقة الذكر، والتي أعلنت في عددها الحادي عشر أنها قادرة على طبع ما يطلب منها باللغة العربية، بأسعار منخفضة مع الدقة والإتقان، ويضيف الإعلان بأنها مستعدة لمراعاة العادات المغربية في الكتابة بتنقيط حرف القاف بواحدة من أعلى، والفاء بواحدة من أسفل[72]. ثم صحيفة "**الصباح**" التي صدرت سنة 1906م عن مطبعة ابن حيون، وهي جريدة سياسية، أدبية، علمية وتجارية.

بعد هذا التاريخ، كانت الانطلاقة الكبرى لتأسيس العديد من المطابع بالشمال نذكر منها:

- مطبعة المغرب الأقصى بطنجة (1911 - 1913م)، صدرت عنها "**الجريدة المغربية الألمانية**" باللغة الألمانية، و"**صدى مصارعة الثيران**" بالإسبانية.

69- نفسه، ص. 164.

70- La Hoz, A Puntes Para la historia de la Imprenta, op,cit, p 19.

71- مجلة الطباعة والنشر، مرجع سابق، العدد 2، مارس 1984م، ص. 17.

72- المنوني، مظاهر يقظة المعرب، مرجع سابق، ج 2، ص. 461.

- مطبعة أريبالو Arevalo بطنجة (1906 - 1913م)، من بين مطبوعاتها "الميثاق العام لعقد الجزيرة الخضراء" الصادر سنة 1907م، في 49 ص بالفرنسية، و57 ص بالعربية. وكتاب "الملكية في الشريعة الإسلامية خصوصاً بالمغرب"، الصادر سنة 1907م لدانييل سوران Daniel Sourin، وكتاب "الإدارة بالمغرب، المخزن، الحاجز وحدود قدرته" الصادر سنة 1909م، لهنري گيياد Henri Gaillaed، وبالفرنسية صدر سنة 1913م، كتاب " ميزانية أو نفقات الحماية"، لبول برنارد Paul Bernard.

- مطبعة افتتاحية طنجة Editorial Tanger (1939-1944م)، من بين منشوراتها كتاب "الأصداء المغربية" الصادر سنة 1940م، لبتروسينيو گرسيا بورييسو P. Patrocinio Garcia Borriuso، وكتاب "المكتبة العامة لمنطقة الحماية" بالعربية الصادر عن معهد الدروس المغربية بتطوان بإشراف ألفريد البستاني، وذلك سنة 1940م، وهو يضم فهارس كتب القسم العربي بالمكتبة العامة لمنطقة الحماية.

- مطبعة المنشورات الدولية، طنجة (1883 - 1948م) [73]، من بين منشوراتها كتاب "المجتمع المدني والاقتصاد بمنطقة طنجة" لبول أنجيليني M. Paul Angelini، الصادر سنة 1933م، وهي من بين أوائل المطابع بالشمال.

- مطبعة كريماديس بتطوان، تأسست سنة 1946م، وأصبحت تعرف فيما بعد بدار الطباعة المغربية، وظلت مطبوعاتها تحمل الاسمين معاً إلى حين توقفها في بداية الستينات من القرن العشرين. من بين منشوراتها كتاب "الأبحاث السامية في المحاكم الإسلامية" لمحمد المير، والصادر سنة 1951م ضمن منشورات معهد فرانكو للأبحاث الإسبانية - العربية، في جزأين. وكتاب"الريف بعد الفتح الإسلامي" لأحمد البوعياشي، الصادر سنة 1954م، في جزأين [74]، بالإضافة لكتاب "الحركات الاستقلالية في المغرب العربي" لعلال الفاسي، المنشور سنة 1376 هـ/ 1956م.

- المطبعة الإسبانية - العربية الكاثوليكية، طنجة (1889 - 1948م)، من بين منشوراتها "معجم إسباني - عربي بالدارجة المغربية" لجوزي ليرشندي José Lerchundi،

73- وهناك من أشار إلى كون هذه المطبعة لا زالت قائمة، واعتبرها أقدم مطبعة تعمل بالمغرب لحد الآن.انظر: مجلة الطباعة والنشر، ع 2 ، مارس 1984 م، ص 18 .

74- انظر معلومات عن هذه الكتب ضمن بيليوغرافيا: المنشورات المغربية، للطيفة الكُنذوز، مرجع سابق.

طبع سنة 1889م. وكتاب "تاريخ المغرب" بالإسبانية لمانويل بابلو كاستيلانو Fr. Manuel Pablo Castellano، الصادر سنة 1888م. كما أصدرت هذه المطبعة العديد من القواميس والمعاجم، إسبانية - عربية، أنجليزية - عربية، فرنسية - عربية.

- **مطبعة بوسكا** Bosca، العرائش (1938 - 1943م)[75]، من أهم منشوراتها "**ملاحظات حول الإسلام بالمغرب**"لتوماس غرثيا فيغويراس Tomás Garcia Figueras الصادر بالإسبانية سنة 1939م، والترجمة الإسبانية لكتاب "**النبوغ المغربي في الأدب العربي**" لعبد الله كَنون، ترجمة خيرونيمو كاريو أوردونييز Jéronimo Carrillo Ordónez، ومحمد تاج الدين بوزيد، وبعد سنة 1943 بدأت المطبعة تصدر العديد من المنشورات باللغة العربية نذكر منها كتاب "**دراسات سلالات شمال إفريقيا**: لخوليو كولا إلبريك، ترجمة نجيب أبو ملهم، الصادر سنة 1948م، وكذلك رحلة أحمد الغزال المسماة "**نتيجة الاجتهاد في المهادنة والجهاد**"، التي صدرت سنة 1941م.

- **المطبعة الليبرالية**، تطوان (1940 ـ ؟)، وتعرف بمطبعة الأحرار في بعض المنشورات، ككتاب "**الرحلة المكية**" لأحمد الرهوني الصادر سنة 1360 هـ/ 1941م، وكتاب "**البستان الصغير والكبير**" أو "**بستان الأصاغر والأكابر**" لعبد الحي القادري، وهو ترجمة وسيرة ذاتية للشيخ عبد القادر الجيلاني، صدر سنة 1359هـ/1940م ولا يعرف بالضبط تاريخ توقف هذه المطبعة عن العمل.

- **المطبعة المهدية**، تطوان (1933 ـ 1948م) [76]، عبارة عن شركة للطبع أسسها محمد داود، وانتخب رئيسا لمجلس إدارتها، وكانت أول مطبعة عربية كبرى في الشمال، نشرت العديد من الكتب القيمة، نذكر منها كتاب"**منح الكريم المفضال بشرح لامية الأفعال**" لأحمد الرهوني، الصادر سنة 1350 هـ/ 1931م، وكتاب "**النبوغ المغربي**" لعبد الله كَنون، الصادر سنة 1356 هـ/ 1937م، و "**لمحة عن تاريخ تطاون وعائلاتها الأندلسية الأصل**" لعبد الرحيم جبور العدي، الصادر سنة 1368 هـ/ 1948م، و"**تاريخ**

75- كانت تحمل اسما آخر وهو مطبعة الفنون المصورة.

76- وقع خطأ في تحديد التاريخ من طرف لاهوس La Hoz، لأن بعض منشورات هذه المطبعة يعود لسنة 1927م، ككتاب "حادي الرفاق إلى فهم لامية الزقاق" لأحمد الرهوني، وهو يحمل تاريخ الطبع بالمطبعة المهدية، الجزء الأول منه في 1346 هـ/ 1927م. وقد استمرت منشورات هذه المطبعة بالعربية في الصدور حتى بداية الستينات من القرن العشرين، وربما توقف المؤلف عند سنة 1948 وهو تاريخ تأليفه للكتاب.

تطوان" لمَحمد بن عبد السلام بن عبود، طبع سنة 1370هـ/ 1951م، بالإضافة إلى كتاب "مختصر تاريخ تطوان" لصاحب المطبعة محمد داود، الصادر سنة 1374 هـ/ 1954م، في جزءين. كما تخصصت هذه المطبعة في طبع العديد من الكتب المدرسية خصوصا في مادة التاريخ.

- **مطبعة الوحدة المغربية**، تطوان، تأسست سنة 1937م. صدرت عنها أسبوعية **"الوحدة المغربية"** لسان حزب الوحدة. ومن بين منشوراتها كتاب **"قدماء المغاربة"** لمحمد وهبي، الصادر سنة 1363 هـ/ 1944م، وكتاب **"موقف الأمة المغربية من الحماية الفرنسية"** لمجموعة من الباحثين، الصادر سنة 1365 هـ/ 1946م، في 186 ص.

- **مطبعة المخزن**، تطوان، تأسست سنة 1943م، ونشرت بها يومية **"الأخبار"**، ثم طبعت بها العديد من المؤلفات، من بينها **"افتكاك الرئيس الجزائري بيبي الأسير بميورقة"**، الصادر سنة 1371هـ/1952م بالعربية والإسبانية عن معهد مولاي الحسن، ومجموعة قصصية بعنوان **"واحة"** لكل من الأب فيسنتي رثيو P. Vicente Recio ونجيب أبو ملهم بالعربية والإسبانية، وكتاب **"ركب الحاج المغربي"** لمحمد المنوني، الصادر سنة 1953م.

- **مطبعة محمد الوزاني**، تطوان (1936 - 1948م)، وبها صدرت جريدة **"الريف"**[77] مرتين في الأسبوع، توقفت سنة 1943م ثم عادت للصدور، لكن إدارة الحماية استمرت في مضايقتها بالغرامات المالية حتى أرغمت على التوقف نهائياً سنة 1948م.

- **المطبعة العصرية**، طنجة (1917- 1933م)، من بين منشوراتها **"المجلة الفرنسية لطنجة"** الصادرة من سنة 1917 إلى 1919م، و**"حوليات طنجاوية"** ما بين 1924 - 1932م.

ويمكن تلخيص الملاحظات على المطابع بالشمال في النقاط التالية:

أ - أنها لم تتكاثر ويزدد عددها إلا بعد 1912م، أي بعد دخول منطقة الشمال تحت النفوذ الإسباني، فحسب لاهوس La Hoz، أصبحت مدينة تطوان تضم خمساً وعشرين مطبعة، وطنجة إحدى وعشرين، والعرائش تسع مطابع[78].

77- Amina Aouchar, La presse Marocaine dans la lutte pour l'indépendance (1933-1956), Imp. Fédala, Mohammedia, 1990, p. 33.

78- La Hoz , A Puntes Para la historia de la Imprenta, op. cit, pp. 15-16.

ب - جل المطابع التي ظهرت قبل الاحتلال الإسباني سنة 1912م، كانت منشوراتها تخدم المستعمر بحملها له أخباراً عن المغرب: جغرافيته، وديانته، وشعبه، وسياسته، بل إن بعضها تخصص في إصدار منشورات خاصة عن الأوبئة المنتشرة بالمغرب. وفي نفس الوقت كانت المنشورات تحاول إبراز مظاهر الحضارة الأوربية ودورها في تقدم الشعوب، حتى تحبب الحماية للشعب المغربي وتجعله يقبل عليها، بعد أن يدرك الفروق بين وضعية بلده و أحوال أوربا، حيث كانت تلك المنشورات تعمل على تمهيد الطريق للغزو الاستعماري في إطار ما سمي "بالتسلسل السلمي".

ج - الكتب الصادرة بالعربية أثناء الحماية جلها كتب تاريخ ورحلات وأدب وترجمة وتعليم، أما الكتب الدينية فتكاد تنعدم ضمن منشورات هذه المطابع، باستثناء ما نشر لمؤلفين أسبان عن الديانة الإسلامية، ككتاب **"ملاحظات حول الإسلام بالمغرب"** الصادر عن مطبعة بوسكا بالعرائش، والظاهر أن نشره بالأساس كان محاولة من الإسبان معرفة سر الدين الإسلامي لفهم عقلية المسلمين المغاربة.

د - المطابع أنشئت في البداية بهدف تزويد الأجانب بصحف تحمل أخباراً عن بلدانهم، حتى يمكنهم الاستغناء عن جلبها من إسبانيا، أو لنشر أفكار وجدت صعوبة لنشرها داخل إسبانيا، لمخالفتها التوجه السياسي للبلاد، كما هو حال مطابع سبتة وتطوان. لكن بعد مؤتمر مديد 1880م، الذي دوَّل القضية المغربية، وجلب اهتمام الأوربيين إلى المغرب، ظهرت العديد من المطابع بمنطقة الشمال وبمدينة طنجة على الخصوص - كما راينا سابقاً - وبلغات متعددة من فرنسية وانجليزية وإسبانية وعربية، معظم منشوراتها كانت تَشُنّ هجمات عنيفة على البلاد، تمس السيادة المغربية دون احترام لشخص السلطان ولا للمقدسات والمشاعر الدينية[79]، ساعية من وراء ذلك إلى فرض برامج دولها الإصلاحية، وبالتالي إخضاع المغرب للأطماع الاستعمارية، وهو ما عبرت عنه بكل وضوح صحيفة Le Réveil du Maroc عندما كتبت يوم 25 فبراير 1885:

79- يشير علي زنيبر في إحدى رسائله للحاج الطيب الصبيحي إلى ما كانت تروّجه الصحف بمنطقة الشمال من أكاذيب وادعاءات تمس "الذات الملوكية": رسالة رقم 5504 ، تاريخ يوم الإثنين 19 ربيع الثاني 1327 هـ/ 10 ماي 1909م، مرجع سابق، خ.ص.

"إن المغرب لا يخضع إلا بالقوة. ويجب أن نلقنه درسا قاسيا كلما خرق الاتفاقيات إذا نحن أردنا أن نجعله يقبل الإصلاحات"[80].

هـ - يظهر أن هذه المطابع شغلت في البداية مكانة هامشية في الحياة الثقافية بالمغرب، حيث إن تأثيرها ظل محدوداً داخل منطقة الشمال لمدة طويلة، وبالخصوص داخل أوساط المستعمر، ولم تتوسع دائرة إشعاعها إلا أواخر العقد الرابع وبداية الخامس من القرن العشرين، حين بدأت تساهم في نشر كتب التراث المغربي، وأصبحت منبراً للوطنيين لمهاجمة السياسة الفرنسية بالمغرب، ونشر مطالبهم التي قدمت لسلطات الحماية.

ثالثاً - المطبعة العبرية في القرن العشرين:

سبق أن رأينا مساهمة اليهود المطرودين من الأندلس والبرتغال في الطبع بفاس خلال القرن السادس عشر، حيث جلبوا معهم مطابع استطاعوا بواسطتها نشر بعض كتب تراثهم. ونظراً للأهمية البالغة التي تحتلها الطباعة في حياة اليهود، فإن بعضهم استقر خارج المغرب خصوصاً بإيطاليا لطبع مؤلفات اليهود المغاربة، خلال المدة التي استحال عليهم فيها نشر كتبهم بالمغرب لأسباب متعددة سبقت الإشارة إليها[81]، وهي مدة استغرقت حوالي أربعة قرون، ليؤسس اليهود من جديد مطابع عبرية في كل من فاس، وطنجة وغيرها من المدن المغربية.

وإذا كانت الطباعة العبرية في القرن السادس عشر، قد أثارت الكثير من الجدل، ما بين مؤيد ومعارض لفكرة وجودها بالمغرب، فإن مثيلتها في القرن العشرين، أكدت كل المصادر المهتمة بتاريخ الطباعة المغربية على وجودها، حتى إن بعض مطابعها لا زالت تشتغل لحد الآن.

لقد تجددت الطباعة العبرية في المغرب ابتداءاً من أواخر القرن التاسع عشر، ولم تعد مطابعها مقتصرة على مدينة فاس فقط، بل انتشرت في العديد من المدن المغربية،

80- انظر ذلك بتفصيل في مقال جامع بيضا: قضية "الجوازيط" الأجنبية بالمغرب خلال الربع الأخير من القرن التاسع عشر، ضمن أعمال: المغرب من العهد العزيزي إلى سنة 1912، مرجع سابق، ج 2، صص 279 -289.

81- انظر ذلك بتفصيل في الفصل الثاني من الباب الأول بهذا الكتاب، المعنون ب"فاس مهد الطباعة العبرية بإفريقيا".

ذلك أن الاتحاد اليهودي الذي أسس بطنجة سنة 1870م، أشرف على إنشاء العديد من المطابع بالمدينة حيث كانت تنشر بلغات متعددة (عبرية، إسبانية، أنجليزية، عربية) [82].

وقد أورد يوسف تدغي، قائمة تضم 21 ناشراً يهودياً ساهموا في نشر التراث اليهودي، كما ذكر محمد الحبيب بن الخوجة، بأن عدد اليهود المغاربة العاملين في صناعة الطبع والتسفير، بداية القرن العشرين عقب الحماية الفرنسية للمغرب، بلغ 31 معلماً، و 176 صانعاً[83].

ومن أهم المطابع العبرية التي أنشئت بالمغرب من أواخر القرن التاسع عشر إلى حدود سنة 1956 م، نذكر ما يلي:

- **مطبعة شلمه بن حيون بطنجة:** أنشأ شلمه بن حيون مطبعته سنة 1891م، وأصدر بها عدة صحف بالعبرية والإسبانية، من بينها جريدة" صوت إسرائيل" بالعربية اليهودية. وابتداء من العقد الأول من القرن العشرين، بدأت تصدر مطبوعات عربية عن هذه المطبعة، نذكر منها كتاب "**مختصر إيضاح البرهان**" للحسن الغسال، الصادر سنة 1325 هـ/ 1907م. وكتاب "**لب الأخبار المأثورة الغرا فيما يتعلق بيوم عاشورا**" لأحمد بن الصديق الغماري، الصادر سنة 1341 هـ/ 1922م.

- **مطابع عبرية بالدار البيضاء:** في سنة 1919م، افتتح مشه عمار وشلوم الباز أول مطبعة عبرية بالدار البيضاء خدمة ليهود المدينة، وبها طبع كتاب "تمجيد الشباب"، وخلال سنة 1929م شهدت الدار البيضاء ميلاد العديد من المطابع العبرية، من بينها مطبعة الدهان، ومطبعة الإخوة الباز، حيث نشر بهذه المطابع العديد من كتب التراث اليهودي سنة 1931م.

وفي مدينة فاس، مهد الطباعة العبرية، أنشئت خلال هذه الفترة تسع مطابع من أشهرها[84]:

82- انظر الجزء السابق الخاص بالطباعة في الشمال.

83- محمد الحبيب بن الخوجة، **يهود المغرب العربي**، منشورات جامعة الدول العربية، 1973م، ص 157.

84- يوسف تدغي، **تاريخ الطباعة والمطبعة العبرية**، مرجع سابق، ص. 86.

- **مطبعة أليارد Aleard**: يذكر "تدغي" أن هذه المطبعة هي أول مطبعة استخدمت الحرف العبري خلال القرن العشرين، بطبعها دعوات ووثائق كراء. ويرى المؤلف أن إنشاء هذه المطابع ارتبط بالإصلاح الذي أدخل على المحاكم اليهودية، على يد سلطات الحماية سنة 1918م. لذا أنشئت هذه المطابع لطبع الوثائق، ودعوات المحاكم.

- **مطبعة بيير أندري Pierre André**: توجه" أندري" إلى مدينة طنجة فأسس بها "المطابع العالمية Les éditions Internationales" التي صدرت عنها صحيفة La dépêche Marocaine، وفي نفس الوقت فتح فرعاً بفاس تكلف بتسييره إسحاق دنان. وقد بدأت هذه المطبعة عملها بفاس سنة 1924م واستقرت بالملاح، وبها طبعت أهم صحف المدينة كصحيفة La dépêche Fez و Le progrès de Fez و L'opinion. بالإضافة إلى إصدارها العديد من الكتب العبرية، من بينها قصيدة في مدح الربي الكبير يهوده بن عطار من نظم الربي شموئيل الباز. ونظم تقدير للربي حييم هكوهن لنسيم النقاب كلها صدرت سنة 1924م.

ومنذ هذا التاريخ (1924م)، بدأت مطبعة "أندري" بفاس تصدر مطبوعات باللغة العربية، نذكر منها كتاب "**نظام المحاكم الفرنسية بالإيالة المغربية**" لمحمد الصالح أميسة، الصادر سنة 1343 هـ/ 1924م، وكتاب "**العلم وإلا الموت**" لعمر الحجوي، الصادر سنة 1342 هـ/ 1925م، بالإضافة لكتاب "**الشعر والشعراء بفاس**" لأحمد النميشي، الصادر سنة 1343 هـ/ 1925م[85]. وهي كما نلاحظ منشورات يغلب عليها الطابع الأدبي والقانوني، مما يبيّن بأن هذه المطبعة كانت متخصصة في نشر هذا النوع من الكتب فقط.

وفي سنة 1926م اشترى بوعزيز حق التنازل عن المطبعة من أندري، الذي ظل يعمل بها حتى سنة 1927م، حيث ذهب إلى مكناس لإقامة مطبعة جديدة هناك.

- **مطبعة مسعود شربيط وعمران حزان، التي أصبحت تعرف بمطبعة فاس.** بدأ مسعود شربيط بتعلم مهنة الطباعة في المطبعة الفرنسية بفاس، ثم اشتغل بمطبعة البلدية حتى سنة 1923م، وحين باعت البلدية المطبعة، تشارك مع عمران حزن في شراء آلاتها، وأقاما أولاً في شارع بوخصيصات (بين القصر والملاح) ما بين 1931- 1932م، ثم

85- هذه التواريخ تحملها طبعات الكتب. انظر ذلك عند: لطيفة الكُندوز،المنشورات المغربية، مرجع سابق.

نقلا المطبعة إلى شارع بوميرو B. Poeymirau، وسميت "مطبعة ومكتبة فاس لشربيط وحزان" حيث كانت تضم مطبعة في الداخل ومكتبة في الخارج. وقد ساعدت على قيام حركة تجارية مهمة للكتب خصوصاً الدينية منها، عندما أصبح عمران حزان أمين الصندوق للطائفة من 1949 إلى 1952م، ثم نائب رئيس مجلس الجماعة اليهودية سنة 1955م، وعضواً في الصندوق الإسرائيلي للتقويم الاقتصادي سنة 1957م، ثم رئيساً لطائفة يهود فاس سنة 1963م وأميناً لصندوق مجلس الطوائف اليهودية بالمغرب.

أنشئ لهذه المطبعة فرع في مكناس بشارع روامزين بالمدينة القديمة، ثم نقلت المطبعة إلى شارع الحسن الثاني، وطبع بها في سنة 1931م كتاب يضم حوارات مع عمال يهود اشتغلوا بالمطبعة. اشتهرت مطبعة فاس باعتمادها على الورق الجيد وجودة الطباعة، مع استعمال الحرف المربع وحرف راشي المجلوبة من إيطاليا، لكن كانت تنقصها الحركات، وكانت عناوين الكتب التي طبعت في مطبعة شربيط وحزان تطبع بحروف واضحة، وأحياناً ملونة محاطة بإطار. ومن بين مطبوعاتها، قصيدة **"لَكْساد"** بالعربية اليهودية، ومقروء **"ليلة الفصح المقدسة"** بالعربية اليهودية أيضاً. وقصيدة في الحرب العالمية الثانية للربي رفائيل الدرعي، بالإضافة إلى قصائد أخرى صدرت سنة 1932م، ومجموع قصائد ذكرى الأيام الغابرة الصادر سنة 1933م.

ولتأمين نجاح مسيرة هذه المطابع، قرّر شربيط وحزان إرسال ابنيهما إلى الرباط بغية أن يختصا في أعمال الطبع في المدرسة المشهورة "مدرسة الكتاب Ecole de livre" -السابقة الذكر- فتخصص ابن شربيط هناك في تركيب الحروف وإعدادها للطباعة، وتخصص ابن حزان في الطباعة بالذات.

ولما أتم يوسف شربيط تعليمه بالرباط رجع إلى فاس ولم يلتحق بمطبعة أبيه، وإنما فضل أن يفتتح ببيته مكتبة تجارية لبيع الكتب سماها مكتبة سافير Librairie Sefer، وفي هذا الإطار استورد كتباً عبرية من ليفرنو بإيطاليا وأنجلترا وفلسطين عن طريق فرنسا. وقد طبع بمطبعة أبيه فهرساً وضع فيه مختارات لأكثر من 600 كتاب ديني، حيث صار أكبر كتبي وناشر في فاس.

آخر كتاب طبع بالحروف العبرية في مطبعة شريبط وحزان بفاس هو مجموع "ابتهالات لبيعة بيت إل" وذلك سنة 1964م[86]، وبعد ثلاث سنوات باع الشريكان المطبعة لمحمد الرايس صاحب مطبعة النهضة الذي حافظ في البداية على اسم المطبعة[87]، كما احتفظ ببعض عمالها اليهود، ولم تعد المطبعة تطبع بالعبرية إلا دعوات أو مطبوعات ورقية.

- مطبعة لاكونكورد La Concorde لصاحبها دانان Danan:

سافر" داوود دنان" إلى فرنسا سنة 1927م لدراسة الطباعة، وبعد عودته إلى فاس في بداية الثلاثينيات أقام مع ابن خاله إسحاق دنان مطبعة لاكونكورد في شارع لامارتينيير La Martinière. من بين منشوراتها قصيدة "يوسف الصديق" التي طبعت بالعبرية سنة 1931م، وبعد فترة قصيرة ترك داوود دنان مطبعة لاكونكورد، وأصبح مديراً للمطابع العالمية. أما إسحق دانون فقد أسس مع أخيه مطبعة في شارع فرنسا تسمى المطبعة السريعة Les Edition Express وهذه المطبعة لم تنشر كتباً، وإنما تخصصت في طبع أوراق الدعوات، ومحاضر المحاكم، وأوراق الوثائق التجارية وغيرها.

وقد اشترى أليهو ززون مطبعة لاكونكورد التي أصبحت تعرف باسمه، وشغلها في طبع الأوراق حتى سنة 1937م حين هاجر إلى إسرائيل.

- مطبعة سيسو Sisso:

كانت هذه المطبعة تقع في 48 زنقة بوخصيصات بفاس، في ملكية يعقوب ومشه سيسو، اللذين تعلما فن الطباعة عند داوود دنان. أهم منشورات المطبعة كتاب "توسلات إسرائيل" الصادر سنة 1936م، بحروف شبيهة بحروف مطبعة أندري وبوعزيز.

ولم تكن هذه المطابع تزود مكتبات المدينة فقط، بل كانت لها أيضاً علاقات مع دور النشر في القدس وأورشليم[88]. ففي فاس والدار البيضاء أخرجت المطابع منشورات لدار النشر إديال ولوكاسي بالقدس، الشيء الذي يدل على الأهمية والشهرة التي كانت

86- يوسف تدغي، الطباعة والمطبعة العبرية، مرجع سابق، ص 97.

87- بعدها بقليل ألحقها بمطبعته وغير اسمها إلى "مطبعة ومكتبة النهضة" لصاحبها محمد الرايس.

88- يوسف تدغي، المرجع السابق، ص. 102.

لهذه المطابع، حيث إنها لم تكتف بتزويد الطائفة اليهودية بالمغرب فحسب، بل كانت توفّر حتى حاجيات يهود فلسطين.

وبهذا يمكن القول بأن الطباعة العبرية في القرن العشرين، مثل مثيلتها في القرن السادس عشر، أنشئت بالأساس لأغراض دينية ولخدمة الطائفة اليهودية، التي كانت تعتبر وجود المطبعة من الأولويات وشيئاً مقدساً، كونها تساعد على توفير الكتب الدينية وتكثيرها.

والفرق بين هذه المطابع وسابقاتها، أنها لم تعد مقتصرة على الطباعة بالحروف العبرية فقط، بل ظهرت بها مطبوعات بلغات مختلفة، عربية وفرنسية وأنجليزية وإسبانية، وسرعان ما تنوعت مواضيعها لتشمل كتباً قانونية وأدبية وسياسية، مما أدى إلى انتشارها وخروجها من داخل الملاح، كما أن مجال خدماتها اتسع نطاقه، بقيامها بطبع كتب لدور نشر من خارج المغرب خصوصاً من أوربا والمشرق.

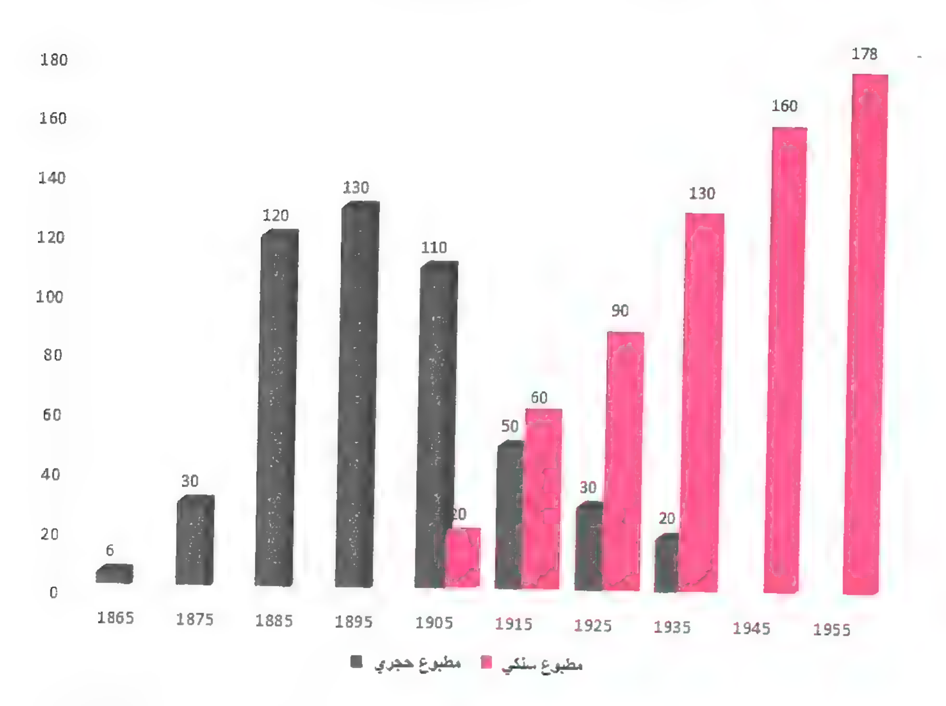
هكذا ومن خلال دراستنا للطباعة السلكية (التيبوغرافيا)، والنماذج التي قدمناها من مطابع ومنشورات، نستطيع استخلاص الملاحظات التالية:

أ - بالنسبة للمطابع: في الوقت الذي كان فيه عدد المطابع الحجرية لا يتعدى سبع مطابع متمركزة جميعها في مدينة فاس، نجد أن المطابع السلكية منذ بدايتها بالمغرب سنة 1906م، انتشرت بشكل كبير في العديد من المدن، وبدأت تعرف طفرة كبيرة في أعدادها على الخصوص ابتداءً من ثلاثينيات القرن العشرين، حيث وصلت إلى حوالى 70 مطبعة يدار معظمها تقريباً بالكهرباء، ويتقاسم نشاطها كلا من الخواص والدولة، وتستحوذ مدينتا فاس والرباط ومدن الشمال على حصة الأسد بحوالى 90 % من التجهيزات المطبعية.

ب - من حيث الإنتاج: تتميز الطباعة التيبوغرافية بالسرعة والكثرة، حيث إنها قادرة على ضمان نشر واسع للكتاب في زمن قصير وبأسعار رخيصة. ويظهر من إصدارات هذه المطابع أنها كانت تنشر كل فنون المعرفة، باستثناء بعض المطابع التي كانت متخصصة في نشر نوع معين من العلوم، كالمطبعة العربية بالدار البيضاء التي كانت تختص بطبع الكتب الدينية فقط. أما من حيث اللغة، فإذا كانت الطباعة الحجرية

قد اقتصرت على اللغة العربية في جلّ مطبوعاتها، نجد السلكية قد تنوعت لغاتها من عربية وعبرية وفرنسية وإسبانية وإنجليزية.

وبهذا تمكنت المطبعة السلكية من نشر كتب كثيرة العدد، متنوعة المواضيع، متعددة اللغات، كانت أول ما نشر من نوعها بالمغرب.



الشكل (13) تبيان يوضح الفرق في الإنتاج بين المطابع الحجرية والسلكية

ويظهر من خلال هذا التبيان أن المطابع الحجرية بلغت أعلى نسبة منشوراتها ما بين 1885م و 1895م خلال عهد السلطان مولاي الحسن، لتبدأ في الانخفاض إلى حين توقفها سنة 1844م. أما المطابع السلكية يُظهر التبيان أن منشورتها أخذت ترتفع تدريجيا منذ بدايتها سنة 1905م، لتصل نسبة إنتاجها سنة 1955م إلى حوالى 180 منشورا عربيا في السنة.

ج - **شكل الكتاب:** في الوقت الذي كان الكتاب الحجري شبيهاً بالمخطوط من حيث الخط والشكل، يلتزم بكل عناصر النص المخطوط، نجد الكتاب السلكي يختلف في شكله كثيراً عن المخطوط، فالخط عبارة عن حروف مركبة تكاد تكون موحدة في كل

المطبوعات، حيث اختفت في الطباعة السلكية حرفة النساخة واختفى الخط المغربي، وتباينت أحجام الكتاب. وظهرت عناصر جديدة في الكتاب السلكي كالفهارس الخاصة بموضوع الكتاب، وفهارس الأعلام وغيرها، وصفحات خاصة بتصويب الأخطاء المطبعية. وأصبح السعر يظهر على غلاف الكتاب، كما أضيفت عبارة "حقوق الطبع" التي لا تسمح بإعادة طبع الكتاب إلا بإذن المؤلف أو الناشر حسب ما تنص عليه هذه الحقوق. وظهرت بيانات أخرى على غلاف الكتاب كاسم المطبعة وتاريخ الطبع ومكانه واسم الناشر، كما أضيفت عبارة "الإيداع القانوني"[89].

ويبدو أن هاجس التصحيح وإتقان الطبع، الذي كان يشغل بال القائمين على طبع الكتاب الحجري -كما رأينا سابقا- أهمل شيئا ما في الطباعة السلكية، حيث ظهرت العديد من الأخطاء في بعض المطبوعات، مما عرض أصحابها للنقد، ونذكر هنا بعض ما جاء حول كتاب "**شرح العراقي على ألفيته في مصطلح الحديث**" [90] فيما يلي: "إن الذي صححه وعد ببذل المجهود في التصحيح، ولكن رأينا أغلاطا فاحشة وإن تكن قليلة فإنها فاحشة حتى أن فيها ما يعتبر لحنا كان يجب التنبيه عليه... وإن الطبع غير متقن بل ومنحط، والحروف لا تخرج تامة وناصعة وقد اختلطت الحروف بل الكلمات بأوساخ المطبعة حتى أنها مطبخة بل كم من طباخ أنزه من هذا الطباع... ونرجو من ملتزم الطبع أن يقف بنفسه على تنظيف المطبعة وانتقاء كاغد أفضل من الجزء الأول، وتنبيه المصحح لما يجب عليه وإلى جعل جدول التصويب والله على كل شيء رقيب"[91]

وملاحظة أخرى خاصة بتقريظ الكتاب، حيث لم يعد المطبوع السلكي يقتصر على تقاريظ المغاربة كما هو حال المطبوع الحجري، بل أصبح مؤلف الكتاب يتوصل بتقاريظ لعلماء من الخارج، كما هو شأن كتاب "**الفكر السامي**" للحجوي، الذي يضم تقاريظ كل من شيخ جامع الزيتونة صالح المالقي، وشيخ الاسلام بتونس الطاهر بن

89- سنشرح ذلك بتفصيل لاحقا في الباب الثاني الخاص بالنشر.

90- يعرف هذا الشرح باسم "التبصرة والتذكرة" لعبد الرحيم بلحسين العراقي، طبع في ثلاثة أجزاء بالمطبعة الجديدة بفاس ما بين 1354 - 1357 هـ/1935 - 1938م.

91- مقال "المطابع المغربية المسكينة" موقع باسم "م.ح"، مجلة المغرب، ع 9، السنة الرابعة، 1354 هـ/ 1936م، صص 15-16.

عاشور، ورئيس المجمع العلمي بدمشق محمد كرد علي، والمستشرق الفرنسي وليام ماصي وغيرهم.

د ـ الطباعة السلكية تسعى للتطور والتجديد: ففي الوقت الذي ظلت فيه الطباعة الحجرية محافظة على شكلها مدة ثمانين سنة تقريباً، طيلة مدة العمل بها بالمغرب (مابين 1865 و 1944م)، نجد السلكية ومنذ ظهورها بالمغرب إلى سنة 1956م أي حوالى خمسين سنة، قد عرفت تطوراً وتجديداً في هيكلها وطريقتها وشكل حروفها، وقد شارك المغاربة بدورهم في تطوير الطباعة وتبسيطها وحل عقدها، نذكر من ذلك ما أقدم عليه المغربي أحمد الأخضر، الذي اخترع طريقة لتبسيط حروف الطباعة العربية وكتابتها مشكولة متجانسة، تسمح بطبع النص مزودا بحركاته في عملية واحدة وباستعمال المنضدة السطرية (لينوتيب) الدولية و90 حرفاً بدلاً من 400 حرف[92].

لكن هل اقتصر دور المطبعة على نشر الكتب، وصيانتها والحفاظ عليها فقط؟ أم أن استعمالها في المغرب، أحدث بعض التحولات، وكانت له أبعاد وانعكاسات؟ ذلك ما سنحاول الإجابة عنه في الفصل الخامس والأخير من هذا الباب.

92- انظر الحديث عن هذه الطريقة، لعبد الوهاب بنمنصور، مجلة دعوة الحق، ع 6، دجنبر 1957م. صص 27-30.

الفصل الخامس

أبعاد المطبعة وانعكاساتها السياسية والثقافية والاجتماعية

لم يقتصر دور المطبعة على الجانب التقني الصرف، المتمثل في طبع الكتب ونشرها وتوثيقها فقط، بل كانت لها بالإضافة إلى ذلك عدة أدوار مختلفة وفعالة، وأبعاد وانعكاسات متعددة، شملت عدة مستويات خصوصاً منها السياسية والاجتماعية والثقافية.

أولاً: الأبعاد والانعكاسات السياسية

لقد ساهم استعمال المطبعة في المغرب، بقسط وافر في التطورات السياسية التي عرفتها البلاد خلال الفترة المتراوحة ما بين سنتي 1865 و1956م، لكونها أصبحت عاملاً ذا فعالية كبرى في نشر مختلف الأفكار والآراء السياسية وإذاعتها على نطاق واسع بين الناس. وسنقف هنا عند أهم المحطات التاريخية التي لعبت الطباعة فيها دوراً مهماً في التأثير على الأحداث السياسية، وتوجيه مسارها.

1. الطباعة والمخزن والدعاية: كما سبقت الإشارة إلى ذلك، فبمجرد دخول الطباعة إلى المغرب تبناها المخزن وأصبح يتحمل بنفسه مسؤولية الإشراف على تسيير كل أعمالها، من طبع ونشر وتوزيع. بل أكثر من ذلك، فإن المخزن استفاد سياسيا من المطبعة، حيث وجد فيها الأداة الفعالة لتبليغ أوامره، والوسيلة الحيوية للدعاية لسياسته وتوجهاته. وقد عبر عن ذلك عبد الله العروي بقوله: "إن الكتب المنشورة من طرف المخزن كانت ترمي إلى توضيح السياسة الدينية للسلطان وتقوية سلطته الخاصة"[1].

ومما يؤكد شعور المخزن المغربي بتأثير الطباعة على الجانب السياسي، إلزامه كل الطابعين بعرض مخطوطاتهم على أنظار الرقابة قبل الشروع في طبعها[2]، حتى يتمكن

1-Laroui, Les origines Sociales, op cit, p 203

2- انظر قانون الطباعة الصادر سنة 1314 هـ/ 1897م ضمن الملاحق.

من مراقبة المادة المعروضة للطبع، خوفاً من نشر الأفكار المخالفة للتوجهات العامة لسياسة البلاد، خصوصاً بعد أن بدأت الكتب المطبوعة تحمل العديد من الأفكار والآراء الحديثة.

ومن الظواهر التي تدل على تحكم المخزن في أعمال النشر ومراقبته له، نذكر على سبيل المثال الظهائر الصادرة عن السلاطين المتعلقة بشؤون الطباعة والنشر، منها ظهير 1314 هـ/ 1897م، الصادر عن السلطان عبد العزيز(1894-1908م)، والذي يمكن اعتباره أول قانون تنظيمي يصدر في مجال النشر. هذا الظهير كان يسعى بالدرجة الأولى إلى المحافظة على سمعة الدولة وسلامتها، وذلك بفرض الرقابة على جميع المنشورات بعرضها على القاضي قبل طبعها، حتى لا ينشر أي كتاب يكون مخالفاً للتوجهات الدينية أو السياسية للبلاد. كما أن إصدار هذا القانون التنظيمي يظهر مدى الأهمية التي أصبح يوليها المخزن لتكنولوجية الطباعة.

ولم يكتف المخزن -كما رأينا - باستعمال المطبعة في نشر الكتب التعليمية فقط، بل تؤكد بعض الإشارات[3] أنه استعملها لأغراض سياسية ودعائية، رغبة منه في تقوية نفوذه، والقضاء على خصومه، وكسب المزيد من التأييد في الداخل والخارج.

وأعطانا فوزي عبد الرزاق مثالا عن استعمال المخزن تقنية الطباعة وسيلة للدعاية، في شخص الوزير أحمد بن موسى (ت1318 هـ/ 1900م) الذي استعمل المطبعة كوسيلة لتحقيق أغراضه السياسية، عن طريق مساهمته وعلى نفقته الخاصة في نشر مؤلفات الشيخ ماء العينين، منها **"منيل المآرب"**، و**"مبصر التشوف"**، و**"نعت البدايات"**، و**"منيل البشر"**، وجلها كتب ذات طابع صوفي، وذلك بهدف تعزيز مكانته عند السلطان، ولتحقيق طموحاته السياسية بالاعتماد على السلطة الروحية التي لماء العينين[4]، وعلى شعبيته الواسعة داخل الأوساط المغربية، خصوصاً داخل أوساط العلماء.

وتكمن أهمية هذا العمل، في كون أحمد بن موسى لجأ إلى استعمال أداة الطباعة كوسيلة للدعاية وكسب الشهرة والدفاع عن سياسته، حيث أكسبه هذا العمل استحسانا

3- انظر: العروي، المصدر السابق، وفوزي عبد الرزاق، مملكة الكتاب، مرجع سابق، صص 162- 163.

4- فوزي عبد الرزاق،مملكة الكتاب، مرجع سابق، ص. 200.

وتأييدا من طرف العلماء، فأصبح يلقب بالوزير وبالفقيه، فعَلا صيته وحالفه النجاح في بلوغ أهدافه المسطرة، وتمكن من تقوية مكانته السياسية، والقضاء على خصومه خصوصا آل الجامعي، فاستبد بالحكم وأصبحت أمور الدولة الداخلية والخارجية لا تدبر إلا برأيه ولا تمضي إلا عن إذنه[5].

ومن جهة أخرى، فإن مؤلفات ماء العينين بفضل آلة الطباعة عرفت انتشارا واسعا في بقية أنحاء المغرب، مما دعم مكانته الدينية وزاد من نفوذه، وأكسبه شهرة واسعة مكنته من التحول إلى شخصية تحظى بشعبية كبيرة، جاوزت تخوم الصحراء وعمت كل البلاد لتصل حتى خارج المغرب.

وبفضل هذه الشهرة وبفضل دعم المخزن ومؤازرته[6]، تمكن ماء العينين من توحيد سكان الصحراء وجعلهم جبهة موحدة للدفاع عن الأطراف الجنوبية من البلاد ضد محاولات الأوربيين التوسعية، مما ساعد على إيقاف تقدم الفرنسيين لاحتلال النواحي الصحراوية مدة من الزمن.

ولقد أصبح ماء العينين منذ ذلك الحين عنصراً محركاً لآلة الطباعة، حيث تمكن بواسطتها من نشر أفكاره التي صادفت النجاح الكبير والقبول من طرف زعماء العديد من الطرق، نذكر من ذلك نداءه إلى جميع الطرق الصوفية، يدعوهم فيه إلى توحيد الهدف والمصدر، وجمع الصف ونبذ الخلافات الطرقية، انطلاقا من روح الاسلام الوحدوية ومن واقع المغرب خلال هذه الفترة التي تتطلب توحيد الكلمة لمواجهة الاستعمار. وقد عبر عن ذلك بقوله[7]:

5- انظر: عبد الرزاق الصديقي، آل ابن موسى في سياق التاريخ من الاسترقاق المنزلي إلى الوصاية على الحكم، ضمن "وقفات في تاريخ المغرب"، منشورات كلية الآداب بالرباط، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، 2001م، صص. 447 ـ 463. وكذا عند زين العابدين العلوي، المغرب من عهد الحسن الأول إلى عهد الحسن الثاني، المطبعة والوراقة الوطنية، مراكش، 2008، ج1، صص 216 – 227.

6- يقول المختار السوسي في المعسول إن السلطة كانت تحترم الشيخ ماء العينين وتقدره، بل إن السلطان مولاي عبد العزيز كان يعتمد عليه في تنصيب الولاة والعمال، وكان الشيخ يقوم بالتوسط بين القبائل لفض النزاعات، حتى بلغت زيارات الشيخ أيام مولاي عبد العزيز سبع زيارات. انظر: المعسول، مرجع سابق، ج 4، ص. 83.

7- ماء العينين، مفيد الراوي على أني مخاوي، طبعة حجرية، المطبعة الجديدة، فاس، 1310هـ/ 1892م، ص 4، وانظر أهم أفكار دعوة ماء العينين عند : محمد الظريف، الحياة الأدبية في الزاوية المعينية، منشورات مؤسسة الشيخ مربيه ربه، لإحياء التراث والتبادل الثقافي، 2003، ج 2، ص 105 وما بعدها.

إني مـخـاو لـجـمـيـع الـطـرق	إخـوة الإيمـان عـنـد الملـتـقـى
ولا أفـرق لـلأولـيـاء	كـمـن لا يـفـرق لـلأنـبـيـاء
قـال تـعـالى المـؤمـنـون أخـوة	وعـدم الـتـفـريـق فـيـهـم أسـوة

وقد لقي نداؤه هذا استحساناً وقبولاً من طرف زعماء بعض الطرق، خصوصاً الكتانيين الذين شاطروه الرأي، وساهموا في نشر أفكاره ومبادئه السياسية، بإشرافهم المباشر على نشر كتبه التي وصل عددها إلى ما يربو على الخمسين عنواناً، قضى كل من عبد الرحمان وجعفر الكتاني سنوات عديدة من حياتهم في نسخها وتصحيحها وتحضيرها للنشر[8].

وقد وجد الكتانيون في ماء العينين دعماً لأفكارهم وتقوية لمصالحهم الداخلية، ولتوجهاتهم السياسية المتمثلة في عدائهم لأوربا، ومقاومتهم لنفوذها عن طريق نشرهم لأفكار الجامعة الإسلامية[9]، ومطالبتهم بالتعاون مع العثمانيين، والاعتماد على الخبراء المسلمين في تخطيط المشاريع الإصلاحية وتطبيقها بالمغرب، بدل التوجه إلى أوربا التي أصبح نفوذها يتنامى آنذاك بالمغرب.

وقد شاركهم ماء العينين الرأي من خلال كتاباته التي كانت تصور الأفكار والآمال التي تتعلق بمصير البلاد ومستقبلها، داعياً فيها إلى توحيد المغاربة ضد الأوربيين، وتضامنهم مع بلدان العالم الإسلامي. وظهر هذا جلياً في مؤلفه "مبصر التشوف"، الذي امتدح فيه السلاطين العثمانيين، وأثنى على جهودهم لنصرة الإسلام، ومحاربتهم الكفار الفرنسيين والأنجليز[10].

وبهذا تمكن الزعماء الكتانيون من إيجاد الدعم من طرف ماء العينين، استطاعوا بواسطته ضمان فرص النجاح لتقوية مصالحهم الداخلية، وتمتين صلاتهم بالإمبراطورية

8- انظر علاقة ماء العينين بالكتانيين بتفصيل عند: فوزي عبد الرزاق، مملكة الكتاب، مرجع سابق، ص 201 وما بعدها.

9- كانت الفكرة الأساسية التي تتمحور عليها إيديولوجية الجامعة الإسلامية، هي العمل على توحيد جهود المسلمين للوقوف جبهة واحدة في وجه الحملة الاستعمارية التي تشنها الدول الغربية على العالم الإسلامي، المرجع السابق، ص 263.

10- ماء العينين، مبصر المتشوف، مطبعة اليملاحي الحجرية، فاس، 1314 هـ/ 1896م، ج 2، ص. 176.

العثمانية، معتمدين في ذلك على تكنولوجية الطباعة التي نشرت الدعاية لأفكارهم، ومكنتهم من إسماع أصواتهم داخل الجامعة الإسلامية، خصوصاً من خلال كتاباتهم التي دافعوا فيها عن الإسلام ضد الكتابات الغربية، مما أكسبهم شهرة كبيرة، داخل أوساط العلماء المناصرين لحركة الجامعة الإسلامية في جميع أطراف الإمبراطورية العثمانية[11].

وفي مجال دفاعهم عن الإسلام ضد الكتابات التي كانت تنشر بصحافة أوربا، نورد بعض المقتطفات مما جاء في إحدى كتابات الشيخ محمد بن عبد الكبير الكتاني وهذا نصها:

"وكان ينبغي لعلماء الملة لما رأوا هذه الجرائد العجمية انتشرت، أن يفهموا أن ظهورها حرب بالأقلام ـ في الحقيقة ـ لأهل الملة، فكان ينبغي لهم أن يضعوا تأليفاً ولو أن تشترك فيه جمعية دينية، ويكلف كل واحد بتحرير كتاب فيه ـ وينسب الكتاب لجميعهم ـ في أسرار الشريعة المطهرة، وبيان مواقع نجومها المقسم بها في قوله سبحانه: ﴿فلا أقسم بمواقع النجوم، وإنه لقسم لو تعلمون عظيم﴾ ويطبعون هذا التأليف ـ مجاناً ـ لله ولرسوله، وشكراً للأمانة، وحفاظاً للإيمان في قلوب الأمة، ورعياً للوطن، ومقابلة للحرب بالسلم، وإدحاضاً للأباطيل، وعرقلة لمساعيها بالحجج الدافعة، ويطبعوا منه الآلاف من النسخ، ويفرقوه ـ في الدنيا ـ لله. ولو وقع مثل هذا لحدثت أمور في العالم: خيرية وسماوية... ولكن إهمال القرائح وعقمها أنتج نتائج وخيمة"[12].

فهذا المقال أورده الكتاني للرد على الكتابات الأجنبية – التي سبقت الإشارة إليها- ويَظهر من خلاله اعتماده على المطبعة، ودعوته إلى استعمالها كوسيلة لمحاربة دعايات المنشورات الأجنبية ودحض أكاذيبها، مما يؤكد تزايد درجة الوعي بأهمية تكنولوجية الطباعة كعامل فعال في نشر مختلف الأفكار والآراء السياسية وإذاعتها بين الناس.

ونتيجة لانتشار كتابات محمد الكتاني وذيوع أفكاره، التي كانت تهدف بالأساس إلى محاولة تغيير توجهات المخزن، معتمداً في ذلك على خدمات المطابع الموالية له وعلى

11- يقول عبد الحفيظ الفاسي في ترجمة الشيخ محمد بن عبد الكبير الكتاني: "لم يبلغ أحد من أهل عصره ـ بعد الشيخ ماء العينين ـ مبلغه في إقبال الخلق وبعد الصيت وشهرة الذكر في المشرق والمغرب" انظر معجم الشيوخ، المطبعة الوطنية، الرباط، 1350 هـ/ 1931 م، ج 1، ص. 45.

12- محمد الباقر الكتاني، ترجمة محمد الشيخ الكتاني الشهيد، مطبعة الفجر، الرباط، 1962م، ص. 36.

رأسها مطابع اليملاحي والذويب وأحمد يمني[13]، مما أكسبه شهرة واسعة بالداخل والخارج، وجعل العديد من العلماء والفقهاء يتبنّون أفكاره، الشيء الذي خلق شكوكا ومخاوف لدى المخزن المغربي، من إمكانية شروع الشيخ الكتاني في إنشاء دولة جديدة في المغرب تحت زعامته الدينية، خصوصا أنه قدّم للسلطان الجديد لائحة بالإصلاحات المراد تطبيقها على النظام المخزني، والتي تضمنتها شروط بيعته، وألحَّ عليه في إعلان الجهاد ضد النصارى، والذي من أجله بايعوه بالملك، مما دفع بالمولى عبد الحفيظ - بعد سنة من توليه الحكم- إلى مصادرة المطابع السالفة الذكر الموالية للكتانيين، وأدى إلى خروج الشيخ الكتاني من فاس وفراره مع عائلته إلى بلاد بني مطير قرب مدينة إفران، فألقي عليه القبض وأودِع السجن إلى أن توفي سنة 1327 هـ/ 1909م[14].

وكما رأينا سابقا، فإن استعمال المطبعة وسيلة للدعاية لم يقتصر على رجال المخزن والعلماء الموالين لهم فقط، بل استفاد من تقنيتها العديد من فئة مخرجي الكتاب المطبوع، ونقصد بهم جميع المساهمين في إخراج المطبوعات من كتاب ونساخ ومصححين، ومقرظين وطباعين وناشرين. حيث برزت فئة من المؤلفين انتشرت اسماؤهم بواسطة الطباعة، وتجاوزت شهرتهم حدود مدينتهم لتعم كل أنحاء المغرب بل تصل إلى الخارج وبسرعة كبيرة. نذكر منهم أحمد سكيرج الذي فاق عدد ما نشر له 25 مؤلفا، وأبناء عائلة كَنون، عبد الصمد وابنه عبد الله ومحمد بن المدني وأخوه محمد التهامي وابنه محمد، الذين تجاوزت منشوراتهم 50 كتابا، بالإضافة إلى محمد دينية ومحمد العلمي وأفراد عائلة الفاسي، الذين نشرت المطبعة لكل واحد منهم حوالى 20 مؤلفاً.

إلى جانب المؤلفين، استفادت فئة أصحاب المطابع من كسب الشهرة لهم ولعائلاتهم، نذكر منهم آل الأزرق والذويب بالنسبة للمطبعة الحجرية، ولحسن البعقيلي وعباس التناني في الطباعة السلكية.

كما أقام الأجانب مطابع بالشمال واستعملوها وسيلة للدعاية لبلدانهم، ونشروا بواسطتها تقارير عن المغرب بعثوها لحكوماتهم من جهة، وألفوا كتبا عن رغبة دولهم

13- بلغ عدد ما نشر من الكتب المنسوبة إلى الكتانيين حوالى خمسين عنواناً.

14- عبد الحي الكتاني، المظاهر السامية، ج 1، صص. 73 - 78 وكذلك صص. 111 - 117.

وقد ذكر بأن الشيخ ماء العينين، تزعم لجنة من العلماء كلفت بتقصي حقيقة تهمة الخروج عن الطريق التي وجهت إلى محمد الكتاني.

في نشر التحضر والتمدن بالمغرب نشروها بين الأهالي من جهة أخرى، إذ شكل ذلك الإنتاج نوعا من التحضير الفكري للمشروع الاستعماري، حيث ركز بالأساس على معرفة الكيان المستهدف (سياسيا واقتصاديا وحضاريا وجغرافيا...) تسهيلا لمأمورية المستعمر، وهو ما عرف بالتغلغل السلمي.

وهكذا يمكن القول، بأن المطبعة أصبحت أداة فعالة في توجيه العمل السياسي، لسهولة انتشار الأفكار وشيوعها بواسطتها، بل غدت وسيلة دعاية استعملتها مختلف الأطراف من مخزن وعلماء وأجانب، لكسب التأييد ونشر الأفكار بين جمهور القراء، كما استفاد منها المشرفون على إخراج الكتاب، والذين ذاع صيتهم بواسطة الطباعة.

2. الطباعة والإصلاح: ساهمت الطباعة بدور فعال في انتشار الأفكار والمبادئ الإصلاحية التي كانت رائجة آنذاك بين جميع الأوساط المغربية، فبواسطة المنشورات -على تنوعها- تزايد الشعور بواقع البلاد وحاجتها إلى التطور.

وقد شكلت الأحداث التي عاشها المغرب إثر هزيمتي إيسلي وتطوان (1844و 1860م)، منطلق حركة نشيطة في مجال التأليف في موضوع الخطر الذي أصبح يواجه المغرب، وكانت جل هذه الكتابات تعرض الوسائل الواجب اتباعها لتلافي وقوع البلاد تحت الحماية، وكان للمطبعة الفضل الكبير في نشر هذه الأفكار وإيصالها إلى عدد كبير من جمهور القراء، وإثراء الحوار حولها.

وبالنظر إلى المطبوعات التي تناولت موضوع الإصلاح، نستنتج أن الساحة السياسية أصبح يتقاسمها تياران: تيار تقليدي محافظ يرفض كل ما يمثله الغرب ثقافياً وفكرياً وحضارياً، ويدعو إلى العودة إلى التراث الديني[15] وسيرة السلف الصالح في العصور الإسلامية كنوع من الحماية والمواجهة ضد التغيرات التي طرأت على البلاد.

وتيار متجدد إصلاحي، يقبل جزئياً ما تمثله أوربا ثقافياً وحضارياً، داعياً إلى ضرورة الإصلاحات المختلفة، مع الحث على ضرورة الجمع بين الوسائل الحديثة والحفاظ على المبادئ الإسلامية.

وكانت فكرة الدعوة إلى الجهاد أهم فكرة ناقشتها المطبوعات التي تمثل التيار الأول، حيث شرحت أسباب ضعف المسلمين أمام أوربا، والمتمثلة في استكانتهم وتركهم

15- هذا ما يفسر الأعداد المهمة من كتب التراث الإسلامي التي نشرت خلال هذه الفترة بالمطبعة الحجرية.

شعيرة الجهاد التي تعد في مثل هذه الظروف فريضة عين على كل المسلمين، توجب عليهم الدفاع عن أرضهم ودينهم.

تبلورت هذه الأفكار جميعها في العديد من المنشورات، نذكر منها كتاب "نصيحة أهل الإسلام"[16] لمحمد بن جعفر الكتاني، الذي وجهه للسلطان مولاي عبد العزيز في أواخر حكمه، ضمنه خطاباً تناول فيه الوسائل الواجب على المخزن المغربي اتباعها لمعالجة الحالة المتردية التي كانت عليها البلاد، وللحيلولة دون وقوع البلاد تحت براثن الاستعمار، مركزا على ضرورة إحياء فكرة الجهاد.

لقد كانت النصيحة خطاباً إسلامياً سياسياً جامعاً[17]، جمعت كل الأفكار التي كانت تشغل بال المغاربة على الخصوص، وبال جميع المسلمين على العموم، قدم من خلالها الكتاني العديد من الحلول للخروج بالمسلمين من الوضعية الراهنة، فإلى جانب حثه على إحياء فريضة الجهاد، دعا المسلمين إلى الوحدة والتشبث بتعاليم الشريعة الإسلامية، والابتعاد عن تقليد العادات الأجنبية أو الاستحسان لآراء الكفار الضللة واتخاذهم أصدقاء، مصراً على التخلي عن الأخذ بالقوانين الوضعية الأوروبية، لأنه لا خير يرجى للإسلام من ورائها، باعتبارها الطريق الممهد لبسط سيطرة الأوربيين على أرض الإسلام.

كما دعا إلى الابتعاد عن الإضرار بالمسلمين بالتسلط والظلم والفساد، ورد بعض أسباب الانحطاط إلى إهمال النبغاء في المجتمع الإسلامي، وعدم تشجيعهم بإسناد الأمور إلى غير أهلها، وإلى عدم الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وتوقف المسلمين عن استخدام العقل في الأحكام[18].

16- محمد بن جعفر الكتاني، نصيحة أهل الإسلام، طبعة حجرية، فاس، 1326 هـ/ 1908م.

17- إدريس الكتاني، مدخل الطبعة الجديدة "للنصيحة" الصادرة، سنة 1409 هـ/ 1989م، وقد جاء في قوله: "النصيحة إذن كانت خطاباً إسلامياً سياسياً جامعاً طالما أن الإسلام لا يفرق بين الدين والدنيا ولا بين الدين والدولة موجهاً لعموم المسلمين، شعوباً وحكومات لتحذيرهم من "عوامل سقوط" دولهم الإسلامية في قبضة الكفر، شارحاً - بعملية مسح إحصائي - لهذه الأسباب والعوامل، في أحد عشر عاملاً أو سبباً للسقوط..."، صص. 53 - 54.

18- انظر هذه الأفكار عند المنوني، مظاهر اليقظة، ج 2، مرجع سابق، صص 384-388 ؛ وعند فوزي عبد الرزاق، مملكة الكتاب، مرجع سابق صص 262-265.

نُشرت "**نصيحة أهل الإسلام**" بالمطبعة الحجرية الفاسية سنة 1326 هـ/ 1908م، وقد خلف صدورها صدى طيباً في الأوساط المغربية[19]، وحظيت بشعبية كبيرة، لكونها عبرت بشكل صريح عن الأفكار التي كانت تروج بين المغاربة آنذاك، بالإضافة إلى أسلوبها الذي يعبر عن جرأة الكاتب وصلابته، في توجيه الانتقادات الشديدة المباشرة للجهات المسؤولة عن تسيير أمور المسلمين.

بالإضافة إلى كتاب النصيحة، انصب اهتمام القائمين على النشر -خلال هذه الفترة- على إصدار العديد من الكتب التي تعالج موضوع الجهاد، منها جواب التسولي[20] عن سؤال الأمير عبد القادر الجزائري، الذي كان قد بعث به إلى علماء المغرب يستفتيهم في الحكم الشرعي حول بعض القضايا التي أثارتها مسألة مواجهة الاستعمار الفرنسي للجزائر، وقد ركز التسولي في جوابه على شرعية الجهاد، وإقراره كفريضة عين في مثل هذه الظروف. كما نُشر لمحمد كَنون أربعون حديثاً[21] نبوياً حول واجب الجهاد، ونُشر أيضاً بالمطبعة الفاسية الحجرية كتاب لمحمد بن إدريس القادري، تحت عنوان "**سبيل المحسنين إلى فضل الجهاد في سبيل رب العالمين**"[22] بيّن فيه أن الجهاد بالنسبة لواقع المسلمين آنذاك، دائر بين فرض الكفاية أو العين، مستشهداً في الموضوع بالعديد من الآيات القرآنية والأحاديث النبوية التي تحث جميعها على شعيرة الجهاد.

وفي نفس السياق، نشرت المطبعة الحجرية مجموعة من القصائد، حاول أصحابها إبلاغ أصواتهم ونداءاتهم للجمهور حول ضرورة الجهاد في مثل هذه الظروف التي

19- يقول محمد إبراهيم الكتاني عن صدى الكتاب ودوره في مرحلة الحماية: "أخبرني خطيب الثورة الريفية وأحد مسيريها الفقيه محمد بن علي الريفي المعروف ببولحية رحمه الله - وهو من تلامذة المؤلف - عندما اجتمعت به في منفاه بآسفي أنه كان يستعمل في توجيه الجماهير الريفية كتابين: نصيحة أهل الإسلام، ومجموعة العروة الوثقى لجمال الدين الأفغاني حيث كان يقرأ فصولاً منهما في التجمعات الشعبية"، مقدمة الطبعة الجديدة للنصيحة، ص 13.

20- طبع على الحجر بفاس، وأورده الوزاني في "المعيار"، ج 3، صص 42-46 ثم ج 10، صص 207 - 212. نشر حديثا تحت عنوان "رسالة في أجوبة عن أسئلة الأمير عبد القادر الجزائري" بتحقيق وتعليق محمد البنعبادي، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بوجدة، مطبعة وراقة بلال، فاس، 2013م.

21- تسمى "أربعون حديثاً في فضل الجهاد والترغيب فيه". طبعت على الحجر بفاس، سنة 1326 هـ/ 1908م.

22- وضع هذا التقييد سنة 1326 هـ/ 1908م، بعد القتل والخراب الذي أحدثه الفرنسيون بوجدة والدار البيضاء.

تعيشها البلاد، نذكر منها قصيدة محمد المشرفي **"إيقاظ أهل الغفلة والمنام"**[23] التي اتهم فيها المخزن بالعجز والسكوت عن الاحتلال وبعدم تنظيم جيش قوي للدفاع عن الوطن، كما انتقد العلماء على سكوتهم واستكانتهم وعدم إعلانهم للجهاد. بالإضافة إلى قصيدة هاشم السعداني **"قصيدة وجدية، المخبرة عن الأسرار الوهبية"**[24] وهي من الشعر الشعبي المغربي، تجمع بين العربية الفصحى والعامية، ندد فيها بالمحتل وبالمسؤولين الذين أهملوا واجب الدفاع عن البلاد، ودعى إلى الجهاد لاسترداد هيبة المغرب.

وبهذا يكون المشرفون على المطبعة قد ساهموا بدورهم في الدعوة إلى الجهاد، بنشرهم لهذه الأعداد المكثفة من المنشورات خلال سنة واحدة 1326 هـ/ 1908م، تدور جميع موضوعاتها حول فكرة الجهاد، وهي السنة التي خُلع فيها المولى عبد العزيز، وبويع أخوه مولاي عبد الحفيظ بصفته سلطان الجهاد.

أما التيار الثاني، التجديدي الداعي إلى اقتباس كل ما فيه مصلحة ومنفعة للمسلمين من الأنظمة الأوربية، مع التشبث بتعاليم الإسلام، فقد مثله أشهر مطبوع نشر آنذاك وهو **"كشف الغمة ببيان أن حرب النظام حق على هذه الأمة"**[25] لمحمد بن عبد القادر الكردودي.

أهم قضية ناقشها الكردودي في هذا المؤلف تتعلق بوضعية الجيش المغربي، حيث دعى المغاربة إلى تنظيم أنفسهم، وفقاً للطراز العسكري الأوربي الحديث، للتمكن من تحقيق النجاح والانتصار على جيش الكفار.

وفي معرض حديثه عن الجيش النظامي العصري ذكر أسباب النصر والهزيمة، فجعل النصر في التشبث بتعاليم الإسلام كالعدل والتقوى، وردّ الهزيمة إلى الابتعاد عن تلك التعاليم[26]. كما نوه الكردودي بالنظام النيابي في أوربا وتركيا، ملوحاً بالرغبة في تحقيقه بالمغرب[27].

23- لم يُذكر عليها اسم الناظم، موقعة "بابن قلمه"، نسبها ابن سودة في دليله للمشرفي، انظر الرقم 1653، وكذلك الإدريسي في "معجم المطبوعات"، ص 326. طبعت القصيدة على الحجر بفاس (د. ت.م)، ضمن مجموع.

24- تسمى أيضا "دخول وجدة" وضعها السعداني عند احتلال فرنسا لمدينة وجدة سنة 1907م، وطبعت على الحجر بفاس سنة 1908م.

25- محمد الكردودي، كشف الغمة، طبعة حجرية، سنة 1303 هـ/1885م.

26- نفسه، صص. 10 - 14.

27- نفسه، ص. 46.

وبهذا مزجت نظرة الكردودي إلى الإصلاح، بين الأخذ بالمبادئ الإسلامية والمحافظة عليها، واقتباس المناهج الغربية الحديثة والاستفادة منها. ولتبليغ أفكار الكردودي ونقلها إلى الجمهور التقليدي المحافظ، استعان الناشر بتكنولوجية الطباعة، مستفيداً من تزايد الشعور الوطني بواقع البلاد وحاجتها إلى التطور، لذا لقي هذا الكتاب نجاحاً كبيراً بين أوساط القراء، فأعيد طبعه عدة مرات على الحجر بفاس، مما يعني أن أفكاره كانت تجد أصداءً لها، وهذا ما يؤكد الدور الذي قام به العلماء والناشرون في التأثير على أوساط القراء بواسطة الطباعة، حيث أدركوا الدور المهم الذي يمكن أن تلعبه هذه الآلة في هذا الظرف الدقيق من تاريخ المغرب، لكونها أصبحت عاملاً مساعداً على نشر بعض الأفكار الإصلاحية والمبادئ السياسية، وسرعة إيصالها إلى جمهور عريض من القراء، فاستعملوها كأداة لإسماع أصواتهم، وأصبحت الصحف والمجلات والكتب منبراً لمناقشة الأفكار السياسية التي كانت جارية آنذاك داخل النخبة المغربية، والتي ساهمت في بعض الأحيان في تغيير التوجهات السياسية للدولة. وقد ظهر ذلك واضحا من خلال المنشورات التي ناقشت قضية البيعة.

3. **الطباعة وقضية البيعة:** تناولت المطبوعات قضية البيعة من زاويتين:

الأولى عند مبايعة أصغر أبناء السلطان الحسن الأول، المولى عبد العزيز وعمره حوالى 14 سنة[28]، وما خلق ذلك من ردود فعل متباينة حول هذه البيعة، فنشر حينها أهم كتاب ناقش هذا الموضوع وهو "**إعمال الإعلام فيمن بويع قبل الاحتلام من ملوك الإسلام، وما يجر ذلك من شجون الكلام**"[29]، للسان الدين بن الخطيب. والذي ألفه تحقيقا لرغبة الوزير ابن غازي حينما اشتدت ضده المعارضة لتنصيبه على الملك الطفل محمد السعيد ابن السلطان عبد العزيز المريني. فأثبت ابن الخطيب بأن لهذه البيعة نظائر كثيرة في التاريخ الإسلامي. وعلى نفس النمط وفي نفس الاتجاه، وضع عبد الله الفاسي مؤلفا سماه "**سلوك الذهب الخالص الإبريز، في بيعة السلطان بن السلطان مولانا عبد العزيز**"[30]، ألفه للردّ على منتقدي بيعة المولى عبد العزيز، مظهراً شرعية

28- ذكر أحمد التوفيق أن المولى عبد العزيز ولد سنة 1878 أو 1881م. انظر مقاله: تأملات في البيعة الحفيظية، ضمن أعمال المغرب من العهد العزيزي إلى سنة 1912، مرجع سابق، ج 1، ص 336.

29- انظر ما جاء حول الكتاب عند: لطيفة الكُندوز، المنشورات المغربية، مرجع سابق، صص 416- 417.

30- للكتاب اسم آخر: "منتزه أولي النهي والأحكام، بذكر بعض أفراد من بويع من الملوك قبل الاحتلام".

هذه البيعة، ومستدلاً بحالات سابقة لملوك مسلمين تولوا الحكم قبل الاحتلام. ولم ينشر هذا الكتاب إلا سنة 1325هـ/1907م، حين بدأت بعض الأقلام تطالب بالتخلي عن بيعة المولى عبد العزيز وتعدها غير شرعية، لكون السلطان لم يصل بعد إلى سن المسؤولية، ولكونه فرض سلطانا على البلاد، وبويع كرها بتدبير من الحاجب "باحماد". فحاول الفاسي في هذا التأليف اثبات أحقية السلطان عبد العزيز بالملك.

كما تناولت المطبوعات قضية البيعة من زاوية أخرى، خلال الفترة التي ازدادت فيها الضغوطات الأجنبية على المغرب، وخوفا من وقوع البلاد تحت براثن الاستعمار، حيث ازداد الوعي بضرورة التغيير والإصلاح، وإن كان أغلبية العلماء -كما سبق أن رأينا- يرغبون بالإصلاح على الطريقة التقليدية. لكن لجوء السلطان المولى عبد العزيز إلى الاستعانة بخبراء أجانب لإدخال إصلاحات على البلاد، ومصادقته على ميثاق الجزيرة الخضراء سنة 1906م، دفع جانبا من المغاربة وعلى رأسهم بعض العلماء التقليديين إلى الدعوة لعزله ومبايعة أخيه مولاي عبد الحفيظ. وقد أثارت قضية البيعة حينها جدلا واسعا بين مؤيد ومنتقد لهذا الإجراء.

لقد وجد مولاي عبد العزيز في الصحف التي كانت تصدر بطنجة، نصيراً مدوياً باسمه ولصالحه، فبعد النقاشات التي راجت داخل أوساط علماء فاس حول خلع بيعته، خصوصا بعد احتلال مدينة وجدة والدار البيضاء من طرف الجيوش الفرنسية سنة 1907م، امتد الجدال إلى أعمدة الصحف، فكتب الصحفي اللبناني نمّور مذكرة في ستين صفحة سماها **"دفاع لسان المغرب عن حقوق السلطان عبد العزيز على أريكة السلطنة المغربية"**[31]، ضمنها مجموعة مقالات سبق نشرها بجريدة **"لسان المغرب"** دافع فيها أصحابها عن أحقية السلطان عبد العزيز في عرش المغرب، منتقدين ما نشر على لسان بعض معارضيه، مستحسنين مشاريعه الإصلاحية.

وفي السياق نفسه كتب وديع كرم - مدير تحرير جريدة السعادة-[32] مقالًا انتقد فيه أهل فاس وعلماءها على عزمهم خلع بيعة المولى عبد العزيز، مبرزا أهليته وأحقيته للحكم، معتبرا بيعتهم للمولى عبد الحفيظ باطلة، لكون بيعة أخيه لا زالت في عنقهم.

31- نشر بمطبعة لسان المغرب بطنجة سنة 1326 هـ/ 1908م.

32- انظر العدد الصادر يوم الخميس 11 ذي الحجة 1325 هـ/ 15 دجنبر 1908م.

وقد أثار هذا المقال، ردود فعل قوية من طرف العلماء لما تضمنه من قذف وعبارات نابية في حقهم، فردوا عليه بمقالات نقدية، موضحين وجهات نظرهم في البيعة التي ربطوها بواجب الجهاد. نذكر منها مقال عبد الحي الكتاني الذي طبع على الحجر بفاس سنة 1908م، تحت عنوان **"مفاكهة ذوي النبل والإجادة، حضرة مدير جريدة السعادة"**[33]، انتقد فيه ما جاء في مقال وديع كرم، ووضح من خلاله الأسباب الشرعية لخلع بيعة المولى عبد العزيز وتولية أخيه المولى عبد الحفيظ سلطانا للجهاد.

وفي السنة نفسها، وبواسطة المطبعة الحجرية أيضاً نشر لكل من محمد العابد بن سودة مذكرة احتجاج ضد وديع كرم بعنوان **"سنان القلم لتنبيه وديع كرم"**[34]، ومحمد بن يحيى الصقلي مقالة بعنوان **"تنبيه المستبد من حيث على جهله يعتمد"**.

وقد ساعد الإقبال الكبير الذي حظي به نشر هذه المقالات وتوزيعها على نطاق واسع، العناصر المعارضة لسياسة السلطان المولى عبد العزيز، في التحريض ضد المخزن، واتهام الفرنسيين بالرغبة في احتلال المغرب، وبأن هدفهم هو "التغيير والتبديل في الدين"[35]، مما قوى من جانب التيار الحفيظي وسهل مأموريته في خلع بيعة المولى عبد العزيز، ومبايعة أخيه المولى عبد الحفيظ سنة 1908م[36]، وهي السنة نفسها التي نشرت بها مختلف هذه الكتابات، حيث كانت الدعوة للجهاد "هي الشعار الإيديولوجي الذي رفعه مولاي عبد الحفيظ لاستنفار الأمة وراءه" ولذا اعتبرت بيعته ولاية شرعية وخلافة دينية بسبب إعلانه الجهاد، أي بسبب تلبيته لشروط الخلافة وهي القيام بالواجبات الدينية والدنيوية[37].

33- صدر أخيراً بدراسة وتحقيق محمد العلمي والي، عن دار أبي رقراق للطباعة والنشر، الرباط، 2013.

34- اسم مجلة أدبية صدرت سنة 1325 هـ/ 1907م.

35- زين العابدين العلوي، المغرب من عهد السلطان الحسن الأول، ج 1، مرجع سابق، ص 312.

36- سبق هذا التاريخ بخمسة أشهر مبايعة مولاي حفيظ بمدينة مراكش بتاريخ 6 رجب 1325 هـ/ 16 غشت 1907م، لكن أهل فاس ظلوا على بيعة المولى عبد العزيز حتى التاريخ المذكور. انظر ما جاء عن البيعة الحفيظية عند أحمد التوفيق: تأملات في البيعة الحفيظية، مرجع سابق، صص 335 - 347. وعند علال الخديمي في كتابه: الحركة الحفيظية، دار أبي رقراق للطباعة والنشر، الرباط، 2009م، صص 189-228.

37- علال الخديمي، المرجع السابق، ص 197.

وقد واجه أنصار المولى عبد العزيز الدعاية الحفيظية بعد بيعة مراكش وفاس، باستصدار فتوى تسحب الشرعية من هذه البيعة، وتثبت بيعة المولى عبد العزيز، وجاء في الفتوى: «وبعد فإن بيعة سيدنا وإمامنا ...عبد العزيز ثابة لازمة لجميع رعيته وجنود مملكته ولا يجوز الخروج عنه...» وبعد عرض الأدلة الشرعية من الكتاب والسنة وأقوال الأئمة قالت الفتوى: "وعليه فالخارج مولاي حفيد[38] المذكور يجري عليه الحكم المشار له بقول خليل: الباغية فرقة خالفت الإمام، لمنع حق أو لخلعه، فللعدل قتالهم". وحول موضوع الجهاد أرجعت الفتوى الحكم فيه للإمام «إن رأى قوة في المسلمين جاهد بالسيف، وأن رأى ضعفا صالح...وأنه لا يجوز الخروج على سيدنا أدام الله علاه، واعتلال الخارج بما يستهوي به قلوب الرعاع لا يقبل منه شرعا. والحكم فيه إن لم يسارع إلى التوبة ما ذكر آنفا». وقد نشرت هذه الفتوى على نطاق واسع وكانت لها أصداء في المدن الشمالية التي ظلت على ولائها للسلطان عبد العزيز[39].

وقد حفظ الأدب الشعبي ما حدث بفاس خلال البيعة الحفيظة، حيث نشر بالمطبعة الحجرية بفاس سنة 1326 هـ/1908م، كل من قصيدة "فتنة فاس" لعبد الهادي بناني، وقصيدة للشاعر الشعبي بالعامري، يحكي فيها الشاعران الفتن والفوضى التي عرفتها فاس في تلك الفترة بعد خلع بيعة السلطان عبد العزيز. وهذا ما يؤكد البعد الكبير الذي أصبح للمطبعة، في التأثير على الأحداث السياسية وتوجيهها، لكونها غدت ذات فعالية كبرى في مناقشة وجهات النظر المختلفة، وإيصالها إلى جمهور عريض من الناس.

4. الطباعة ومشروع الدستور: بعد بيعة المولى عبد الحفيظ سنة 1908م، والتي اعتبرت بيعة مشروطة، نشرت صحيفة "لسان المغرب" لسان الحركة الإصلاحية في ذلك العهد، عقد بيعة المولى عبد الحفيظ في أحد أعدادها، الذي تضمن شروطاً تعبر عن أفكار التيار الإصلاحي الجديد، الذي يبدو أنه كان رائجا إذ ذاك بين طبقة من العلماء المغاربة.

38- يقول الخديمي : "ورد اسم مولاي حفيد بدل الاسم الشائع مولاي عبد الحفيظ، وهذا الأمر لا تحريف فيه ولا تعريض، كما أشارت لذلك بعض الدراسات، لأن الاسم الأصلي لمولاي عبد الحفيظ كان -حقا- مولاي حفيد. وقد تخلى عنه منذ تولى الخلافة بمراكش سنة 1901. وعودة الفتوى لذكره إنما هو إرجاع للأمور إلى نصابها"، نفسه، هامش 2، ص. 232.

39- زين العابدين العلوي، المغرب من عهد السلطان الحسن الأول، المرجع السابق، صص. 327 - 328.

وأعقبت الصحيفة عقد البيعة بمقال جاء فيه: «بما أن الوقت قد دعا إلى الإصلاح، والشبيبة العصرية قد تهللت قلوبها وانشرحت صدورها له، وجلالة سلطاننا الجديد (عبد الحفيظ) يعرف لزومه[40]، فنحن لا نألو جهداً في المناداة بطلبه على صفحات الجرائد.... فعلى جلالته أن يحقق رجاءنا وأن يبرهن للكل عن أهليته، ومقدرته على ترقية شعبه، وعلى رغبته في الإصلاح وجدارته بإدارة ما قلدته أمته..... وعليه فلا مناص ولا محيد لجلالته أن يمنح أمته نعمة الدستور ومجلس النواب، وإعطاءها حرية العمل والفكر لتقوم بإصلاح بلادها اقتداء بدول الدنيا الحاضرة المسلمة والمسيحية....»[41].

وبهذا أصبحت المطبعة تعمل على نشر الأفكار الإصلاحية الجديدة، التي تطالب السلطان على لسان طائفة من العلماء المجددين بتعويض قوانين الشريعة الإسلامية بقوانين دستورية[42].

كما ساهمت جريدة لسان المغرب بمقالاتها، في توعية الشباب المغربي بالقضية المغربية وبالمناورات الأجنبية، وفضحت مضامين الاتفاقيات السرية والعلنية، عارضة الحلول الإيجابية للخروج من تلك الأزمة، المتمثلة بالأساس في تزويد البلاد بدستور ومجلس للنواب[43]. وعلى إثر ذلك تضاربت كتابات العلماء بين فئة تدعو إلى إنشاء دستور على النمط الغربي، وفئة أخرى تطالب بدستور إسلامي على النمط العثماني[44].

40- يقصد ما التزم السلطان القيام به من جهاد وإصلاح لإنقاذ البلاد، وهي الشروط المحددة في عقد البيعة، لذا سميت بالبيعة المشروطة. وتنسب هذه الشروط التي احتوت عليها البيعة الحفيظية إلى الشيخ محمد بن عبد الكبير الكتاني، انظر: محمد الباقر الكتاني، ترجمة الشيخ الشهيد، مرجع سابق، ص 194.

41- الدستور المغربي آخر مشروع قومي في عهد الاستقلال، مجلة المغرب الجديد، الجزء 6، السنة الأولى، شعبان 1354 هـ/ نوفمبر 1935 م، ص. 2 و3.

42- محمد حسن الوزاني، مذكرات حياة وجهاد، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1982م، ج 4، ص. 405.

43- سبق ذلك تقديم مشاريع دستورية أهمها مشروع عبد الله بن سعيد السلوي، ومشروع التاجر الحاج علي زنيبر الذي عاش مدة طويلة بمصر وتأثر بالحركة الإصلاحية هناك، ومشروع عبد الكريم مراد السوري الذي كان هو الآخر تاجراً، حل بفاس وسكن الزاوية الكتانية وتوطدت علاقته بأعضاء جمعية الاتحاد والترقي، أفراد جماعة لسان المغرب، الذين كان يسميهم محمد بن عبد الكبير الكتاني بـ"الناشئة الجديدة".

44- المنوني، مظاهر يقظة المغرب، مرجع سابق، ج 2، ص. 405.

ومن أهم ما نص عليه دستور (لسان المغرب 1908م) [45]: انتخاب نواب مجلس الأمة داخل منتدى الشورى، وتحديد اختصاصات السلطان ومقامه، وحرية المعتقد الديني، ومبدأ المساواة في تقلد الوظائف المخزنية، وحرية المِلكية وحرمتها، وتحريم التعذيب والجلد والسخرة، وتحريم نهب القبائل كلما انهزمت أمام جيش المخزن، وتحريم قتل الجرحى والأسرى، وإلزامية التعليم ومجانيته، وحرية التعبير وطبعه ونشره[46].

ويعتبر هذا الدستور أول وثيقة مكتوبة للحقوق والواجبات، لكونه نص على ضرورة الاعتراف بحرية المواطن المغربي الشخصية والمدنية محدداً حقوقه وواجباته[47].

وهذا الدستور علامة بارزة على التحول العميق الذي حدث في تفكير النخبة المغربية، ويدل على بداية ظهور معالم حداثة في منشورات المطابع، داخل المجال الثقافي التقليدي.

ونتج عن ذلك أن بدأت الكتابات تناقش العديد من القضايا[48] التي تمس حقوق المواطن المغربي وتطالب بإلغاء ضريبة الترتيب، والحمايات القنصلية[49]، ونصوص عقد الجزيرة الخضراء، مما أذكى روح التذمر، التي شملت مختلف أنحاء المغرب.

وهذا ما يفسر الأسباب التي دفعت بالمولى عبد الحفيظ إلى مصادرة العديد من المطابع، وجعلها تحت إشرافه، لإدراكه الخطر الذي أصبحت تعكسه منشوراتها على سياسته وسلطته، خصوصا بعد فشله في تحقيق المطالب التي تضمنها عقد بيعته.

45- يتركب مشروع الدستور المنشور من ثلاث وتسعين مادة. انظر ما جاء عند محمد المنوني، مظاهر اليقظة، ج 2، صص. 283 - 292.

46- أي أن حرية الطبع والنشر كانت من ضمن النصوص التي نص عليها هذا الدستور.

47- وعن تحليل مفهوم الحرية من خلال دستور لسان المغرب، انظر ما جاء به عبد السلام حيمر، في مقالته: "أصول فكرة الحرية وحقوق الإنسان في الثقافة المغربية الحديثة والمعاصرة" مجلة مكناسة، جامعة مولاي إسماعيل، مكناس، عدد 10، سنة 1996 م، صص. 173 - 194.

48- وهي أهم الشروط التي تضمنتها البيعة الحفيظية، انظر وثيقة البيعة عند ابن زيدان، الإتحاف، ج 1، ص 449. وعند الخديمي، الحركة الحفيظية، مرجع سابق، صص. 199-202.

49- اتهمت جريدة السعادة في عدد 3 محرم 1325 هـ/ 16 فبراير 1907م الشيخ الكتاني بأنه حمل على الحمايات الأجنبية، ودعى في تجمع كبير بالقرويين إلى القبض على بعض العناصر الجزائرية التي كانت تعمل في خدمة الطرف الفرنسي بالمغرب، وإلى حمل اليهود على التنازل عن أموالهم للاستعانة بها في الجهاد، لكونهم كانوا وما زالوا السبب في إدخال الأجانب إلى البلاد. انظر: محمد الباقر الكتاني، ترجمة الشهيد، صص 31 - 34 وكذلك ص 202.

وقد ساهمت جريدة "لسان المغرب" في حملة الانتقادات الموجهة للمخزن الحفيظي. ويقول عنها الخديمي : "كانت في الحقيقة لسان المعارضة، ذلك أنها كانت مؤيدة للمخزن العزيزي في السابق ولسان حاله... أضف إلى ذلك توقف الأموال التي كان مولاي عبد العزيز يدفعها للجريدة، ورفض عبد الحفيظ دفعها لها، جعل الجريدة تناصبه عداء خفيا، كان يظهر في شكل انتقاد للأحوال وتنديد بالاستبداد والمظالم الإدارية، ونشر كل مايسيء للمخزن، كل هذا جعل المخزن الحفيظي بدوره يناصب الجريدة العداء إلى أن تمكن من إقفالها"[50].

5. الطباعة وثورة بوحمارة: وكمثال عن الدور الفعال والإيجابي الذي لعبته المطبعة في المجال السياسي خلال هذه الفترة، نقف عند انتفاضة بوحمارة، لنتعرف على مدى مساهمة المطبعة في التأثير على مجريات أحداثها.

لقد تسببت ثورة بوحمارة[51] في أزمة خطيرة عامة بالمغرب، ساهمت في إضعاف المخزن لمدة تفوق سبع سنوات، خلال الفترة المتراوحة ما بين (1902 - 1909م). ذلك أن الجيلالي الزرهوني لم يكن متمرداً عن الواجبات المخزنية كما هو الشأن بالنسبة للعديد من الثورات القبلية التي جابهها المخزن، وسهل عليه قمعها، بل كان ثائراً ذا برنامج يهدف إلى إحلال مخزن جديد محل مخزن مولاي عبد العزيز، حيث انتحل شخصية مولاي مَحمد، وادعى بأن مولاي عبد العزيز اغتصب منه حقه الشرعي في ولاية العهد[52]، واستولى على ملك أبيه واستبد به بمساندة أحمد بن موسى بعد أن رمي به في السجن[53].

50- علال الخديمي، الحركة الحفيظية، مرجع سابق، ص. 394.

51- اسمه الكامل الجيلالي بن عبد السلام اليوسفي الزرهوني، لقب ببوحمارة وبالروگي. للمزيد من المعلومات عن هذا الثائر، انظر:

- عبد الوهاب بنمنصور، أعلام المغرب العربي، المطبعة الملكية، الرباط، 1979م، ج 1، ص. 303.
- محمد الصغير الخلوفي، بوحمارة من الجهاد إلى التآمر، دراسة ووثائق، الرباط، 1993م.
- Eugène Aubin, Le Maroc d'aujourd'hui, Paris,1904, pp. 108-157.
- René Pinon, L'Empire de la Méditerranée, Paris, 1904, pp. 153-157.
- Louis Armaud. (Dr.), Au temps des Mehallas ou Le Maroc de 1860 à 1912, Casablanca, 1952.

52- علال الخديمي، التدخل الأجنبي والمقاومة بالمغرب 1894-1910م، ط 2، الدار البيضاء، 1994م، ص 123.

53- مولاي مَحمد هو الابن الأكبر للسلطان مولاي الحسن، وضعه أحمد بن موسى في السجن بمراكش بعد وفاة والده، وولى مكانه الابن القاصر مولاي عبد العزيز.

وأذاع الثائر بين الناس إلغاء السلطان الزكاة الشرعية، وموالاته ومخزنه للكفار، ورغبة هؤلاء في نقل قوانينهم وعاداتهم وإدخالها إلى المغرب.

لقي الثائر نجاحاً كبيراً بين قبائل نواحي تازة، فانتشرت دعوته بين هذه القبائل خصوصاً بغياثة التي تصاهر معها، فكثر أنصاره وبايعوه باسم السلطان مولاي مَحمد، فتجرأ حينها على مواجهة الجيوش السلطانية.

وقد قابل المخزن هذه الانتفاضة في بداية الأمر بالاستخفاف، ظناً منه بأن القضاء على بوحمارة سيكون هيّناً. لكن المواجهات الأولى مع قواته بينت للمخزن خطورة المتمرد، خصوصاً بعد سيطرته على منطقة واسعة من المغرب الشرقي ودخوله مدينة وجدة، مما أذكى نار الحرب بين أنصار المخزن وأنصار الثائر، فتأكد المخزن حينها أن القضاء على الثائر يستدعي حشد إمكانيات كبيرة لم تكن متوفرة لديه، فالتجأ إلى استعمال كل الوسائل الممكنة[54] لمواجهة خطر هذه الثورة. وهكذا فإلى جانب استعمال القوات العسكرية وتهييء الحركات الشعبية، بعث المخزن بمنشورات عديدة لمختلف الجهات والقبائل لفضح ادعاءات الثائر، مستعيناً بالمطبعة لنشرها وتوزيعها لتعم فائدتها، معترفاً بفضل تلك المنشورات ودورها كسلاح فعال يساهم في القضاء على انتفاضة بوحمارة.

ونورد هنا نموذجاً من تلك المناشير التي وزعها المخزن ضد الثائر بوحمارة، والمطبوعة بالمطبعة الفاسية الحجرية سنة 1321 هـ/ 1903م، وهذا نصها:

« الحمد لله

قد تحقق عند الخاص والعام، أن هذا الرجل الفتان الجيلالي الزرهوني الذي يسمي نفسه بمولاي مَحمد، فتن المسلمين والمسلمات، وتسبب في إهلاك كثير من

54- قام المولى عبد العزيز بعدة إجراءات للقضاء على فتنة بوحمارة منها:

- إطلاق سراح أخيه مولاي مَحمد، وإحضاره إلى فاس وأمره بأن يخرج يومياً إلى الشارع والساحات العمومية ليراه الناس ويتيقنوا حقيقة من زيف مزاعم الدعي؛
- استغلال نفوذ شرفاء وزان للدعاية ضد الفتان؛
- مصالحة قبيلتي زمور وكروان اللتين كانتا قد رفعتا راية العصيان؛
- طبع منشورات وتوزيعها على مختلف جهات المملكة محذراً فيها من اتباع الفتان؛
- إصدار فتوى لعلماء فاس على شكل نصيحة للأمة، طبعت منها آلاف النسخ ووزعت في جميع أنحاء البلاد.

المومنين وشق العصا، وقد قال الله تعالى: «إنما جزاء الذين يحاربون الله ورسوله ويسعون في الأرض فساداً أن يقتلوا أو يصلبوا أو تقطع أيديهم وأرجلهم من خلاف أو ينفوا من الأرض» وقال ﷺ "الفتنة نائمة فمن أيقظها فعليه لعنة الله والملائكة والناس أجمعين فاقتلوه" وفي الحديث "من انتسب إلى غير أبيه فالجنة عليه حرام" والذي تواتر بالاستفاضة، هو صدور أمر مولانا العالي بالله بأن هذا المارق إذا تمادى على حربه حتى يقبض حياً، ينعم عليهم مولانا أمير المؤمنين بخمسين ألف ريال، ومن أتى برأسه مقطوعاً فله عشرون ألف ريال، وهذا الصادر لما كان متحققاً تعين أعلام قبائل الإسلام وجميع أهل الملة المحمدية ليتبادر من جعل الله المزية على أيديهم للتقدم والسبقية لهذا الحمل الحميد ويستجيبوا من الله الحسنى والمزيد. وقيده من رأى تقييداً إيماناً واحتساباً واعتقد في نشر خبره طاعة وأجراً وثواباً ونشره بالمطبعة الفاسية لعموم فائدته المحققة وإرشاد كل من أمكنه الظفر به إلى المبادرة بنية موفقة في أواسط المحرم سنة 1321 هـ»[55].

وفي ذلك اعتراف من المخزن بفضل المطبعة وفائدتها في إيصال صوته إلى العموم، لذا استعان بها لفضح ادعاءات الثائر بوحمارة.

وتزامنا مع هذه الفترة نفسها أصدر علماء فاس فتوى في الموضوع، سطروها في كتيب صغير تحت عنوان "بيان علماء فاس"[56]، طبع منها المخزن آلاف النسخ بالمطبعة الفاسية، ووجهها إلى جميع أنحاء البلاد، مما يدل على أن دعوة بوحمارة كانت منتشرة في أنحاء عديدة من البلاد.

لقد أتى العلماء في بيانهم بمجموعة من الحجج التي تثبت ضرورة التمسك ببيعة المولى عبد العزيز، مؤكدين أن دعوة بوحمارة تعتبر من الذنوب الكبار التي ورد فيها وعيد وزجر شديد، مستشهدين على ذلك بعدة نصوص دينية، محذرين المسلمين من اتباعه، والانجراف وراء أكاذيبه، والتورط في عظائم الأمور، وموضحين تصرفاته المشينة كسفك دماء المسلمين، وانتهاك الأعراض، وإضاعة المال ونهبه، مستشهدين بعدة نصوص فقهية تحرم الكبائر. كما أكد العلماء كذب الفتان في ادعائه بأنه ابن مولاي الحسن،

55- وثيقة ضمن الملف رقم 992 بالخزانة الحسنية بالرباط.

56- تسمى في بعض المطبوعات "تذكرة علماء فاس"، طبعة حجرية، فاس (د. ت. م)، 12 ص، ضمن مجموع.

مستدلين على وجود مولاي مَحمد بفاس. وختموا نداءهم بالإشادة بالخصال الحميدة التي يتحلى بها المولى عبد العزيز.

وقد وجه العلماء في الوقت نفسه نداءهم إلى تلامذتهم ليطلعوا أهلهم على مضمون الفتوى، حتى ينتشر خبرها، ويعرف الجميع ببهتان دعوة بوحمارة.

وبفضل نشر هذين النداءين (الفتوى والمناشير)، بدأت القبائل تخلع بيعة بوحمارة، خصوصاً بعد أن افتضح أمره وتبين لها كذب ادعائه، وبعد أن فضحت المناشير تواطؤه مع الإسبان والفرنسيين ـ حيث كان قد أعطى لشركتين إسبانيتين حق استغلال المناجم في المنطقة التي يسيطر عليها ـ مما مكن قوات المخزن من إحراز انتصارات مهمة على الفتان، قلصت من نفوذه وجعلته يقتصر على حرب العصابات، إلى أن ألقي عليه القبض سنة 1909م وأعدم بفاس[57].

فهذان النموذجان يدلان على نوع من الوعي الجديد عند المخزن بدور المطبعة ونجاعتها في التأثير على الرأي العام، لذا استعملها كسلاح معنوي فعال، ساعده في مواجهة فتنة بوحمارة، والقضاء عليها.

6. الطباعة وسياسة الحماية: قبل فرض الحماية على المغرب، استعانت الدولة الفرنسية بالمطبعة لتحقيق أغراضها الاستعمارية، حيث أنشأت مطابع موالية لها بطنجة، كانت تصدر بها صحف مختلفة، استغلتها أحسن استغلال للدعاية لسياستها الإصلاحية، والتمهيد لفرض سلطتها على المغرب. حيث كانت منشورات هذه المطابع تخدم المستعمر بحملها أخباراً عن المغرب، جغرافيته وديانته وشعبه وسياسته، بل إن بعضها تخصص في إصدار منشورات خاصة عن الأوبئة المنتشرة بالمغرب. وفي الوقت نفسه كانت هذه المنشورات، تحاول إبراز الحضارة الأوربية ودورها في تقدم الشعوب، حتى تحبب الحماية للشعب المغربي وتجعله يقبل عليها، بعد أن يدرك الفروق بين وضعية بلده و أحوال أوربا.

57- لمعرفة المزيد عن أواخر هذه الثورة، انظر ما ورد عند شاهد عيان للأحداث القبطان الفرنسي أودينو في كتابه "محور السياسيين أو حياة القائد عبد الله"، الذي سنشير إليه في الفصل الخامس بالباب الثاني من هذا الكتاب ضمن قسم الترجمة.

وكرد فعل على هذه الصحف الموالية في أغلبها للنفوذ الأجنبي، ونتيجة للتطورات السياسية التي عرفها المغرب قبيل فرض الحماية الفرنسية، صدرت بعض الصحف الفاسية، ردّ العلماء من خلالها على بعض المقالات الواردة في الصحف الموالية للاستعمار، خصوصاً جريدة السعادة التي كانت كتاباتها تساند التدخل الفرنسي بالمغرب.

فأصدر محمد بن عبد الكبير الكتاني سنة 1324 هـ/ 1906م بفاس أول جريدة وطنية هي جريدة "**الطاعون**"[58] التي كان يهدف من ورائها إلى نشر المقالات الوطنية، وتوعية جمهور القراء بالخطر الذي يترصد بالمغرب، داعيا إلى العمل من أجل إحباط المخططات الاستعمارية، ومواجهة الموالين للاستعمار، خصوصا الصحف التي كانت تصدر بشمال المغرب. وقد تلا صدور جريدة الكتاني، ظهور العديد من المجلات والصحف الوطنية، صارت على نفس منوالها، نذكر منها مجلة "**سنان القلم**"[59] لمحمد العابد بن سودة الصادرة سنة 1325هـ/ 1907م، وفي السنة نفسها أصدر عبد الحي الكتاني مقالة "**المفاكهة**" – السابقة الذكر - وأصدر محمد بن يحي الصقلي مقالة "تنبيه المستبد"[60]. صدرت جميعها عن مطبعة الذويب بفاس، وكانت جميعها تنادي بصوت واحد، وتسعى لهدف موحد، وهو محاولة إحباط نوايا الصحف الموالية للمخططات الاستعمارية وعلى رأسها جريدة السعادة[61].

ونتيجة لتناول العديد من القضايا الحيوية على صفحات الكتب والصحف، تبين من خلالها بأن المغاربة (مخزن وعلماء) أصبحوا على وعي بالأخطار التي تواجه البلاد، نتيجة ارتفاع حدة التحرشات الأوربية، وازداد وعيهم بأهمية الطباعة وفعاليتها الكبرى في نشر مختلف الأفكار ووجهات النظر السياسية، وسهولة تبليغها لجمهور واسع من القراء، خصوصا بعدما ازدادت تطاولات الصحافة الأجنبية الصادرة في طنجة بشكل خطير يُؤذي كرامة المغاربة وسيادة البلاد[62].

58- زين العابدين الكتاني، الصحافة المغربية، مرجع سابق، ص. 107.

59- نفسه، ص. 189.

60- نفسه، ص. 203.

61- حصرتها أمينة عوشار في خمس جرائد وطنية، انظر: "التطور الحضري وظهور الصحافة الوطنية في عهد الحماية بالمغرب"، مجلة البحث العلمي، عدد 35، سنة 1405 هـ/ 1985 م، صص. 219-224.

62- جامع بيضا، قضية "الجوازيط" الأجنبية، مرجع سابق، ص 279 .

وقد كانت سلطات الحماية أكثر إدراكاً بالخطر الذي يهدد سياستها بواسطة المطبعة، لما لها من دور في نشر أفكار تدعو إلى الحرية، وما ينتج عنها من انتشار الوعي بين الأهالي، مما سيتسبب في إدخال الاضطراب على سياستها التي تخنق كل الحريات.

لذا فبمجرد فرض حمايتها على المغرب، اتخذت العديد من الإجراءات للحيلولة دون انتشار الأخطار الناجمة عن الطباعة، فمنعت إصدار الصحف الوطنية، وسنت قوانين تقيد بها حرية الطبع والنشر[63]، لمنع صدور أي مصنف أو رواجه قد يدافع عن الحريات والمصالح القومية، أو يدعو لمقاومة السلطات الاستعمارية. وشجعت المطابع الموالية لها واستعملتها وسيلة للدعاية لسياستها ولمنجزاتها داخل المغرب[64].

وكمثال عن التدخل الاستبدادي لسلطات الحماية الفرنسية في شؤون الفكر والثقافة، صدور القرار العسكري بمنع رواج كتاب "النبوغ المغربي"[65] لعبد الله كَنون داخل منطقة الحماية الفرنسية، ومعاقبة كل من أدخل نسخة واحدة منه.

لقد لقي كتاب "النبوغ المغربي" إقبالاً عظيماً داخل المغرب وخارجه، حيث استقبله المغاربة استقبالاً حاراً، واعتبروه حدثاً فريداً، مما يؤكد أن الكتاب كان عملاً وطنياً فوق كونه عملاً أدبياً، وهذا ما دفع الحماية الفرنسية إلى إصدار قرار عسكري يمنع بيعه وتوزيعه وتداوله في المنطقة السلطانية. وقد تضمن هذا القرار ما يلي:

"أصدر سعادة الجنرال، خليفة سعادة القائد الأعلى للجنود بالنيابة، أمراً يقضي بمنع الكتاب المعنون بالنبوغ المغربي في الأدب العربي، الصادر باللغة العربية في تطوان، من الدخول إلى المنطقة الفرنسية بالمغرب الأقصى، وكذلك بيعه، وعرضه وتوزيعه، ومن خالف يعاقب بمقتضى القوانين المقررة"[66].

63- انظر نصوص هذا القانون بالفصل الاول من الباب الثاني بهذا الكتاب.

64- من بين الكتب الدعائية للسياسة الفرنسية التي نشرتها إدارة الحماية الفرنسية، نذكر كتابي:
- الطاهر المعاوي، المسامرة الرائقة البهية، في ترقي الإيالة المغربية، نشر سنة 1334 هـ/1916 م.
- عبد الله الفاسي، حديقة التعريس، في بعض وصف ضخامة باريس، المنشور في نفس سنة 1916م.

65- الصادر عن المطبعة المهدية بتطوان سنة 1356 هـ/1937م.

66- انظر: كتاب النبوغ المغربي، طبعة سنة 1961م، ص. 10. صدر هذا القرار بجريدة السعادة، عدد 4592.

ويعكس هذا القرار مدى مساهمة المطبعة في التأثير على المسارات السياسية والفكرية في المغرب، كما يبرز أيضاً ما كان لعامل الطباعة من دور أساس في تأجج الروح الوطنية، الشيء الذي أخاف المستعمر الفرنسي، فأصدر قراره بمنع رواج الكتاب داخل المنطقة السلطانية التابعة للحماية الفرنسية.

وقد أثار هذا القرار ردود فعل قوية داخل أوساط المثقفين، وثارت ثائرة الصحف الوطنية بتطوان، فكتبت كل من جريدة "**الحرية**" وجريدة "**الوحدة الوطنية**" مقالات نارية، تنتقد فيها القرار المذكور وتندد بالحرية الفرنسية المزعومة، مما جعل الحكومة الاستعمارية تصب جام غضبها على الحركة الوطنية المغربية، وتشدد الرقابة على جميع المطبوعات، وتغلق بعض المطابع، كما حدث مع المطابع الحجرية التي حطمت من طرف سلطات الحماية سنة 1944م لارتباطها بحركة المقاومة.

وتجدر الإشارة إلى أن منطقة الشمال كانت تتمتع بنوع من الحرية الثقافية النسبية، حيث سمحت سلطات الحماية الإسبانية بإصدار صحف في تطوان، تعبر عن وجهة نظر الحركة الوطنية المغربية، وتهتم ببعث الثقافة المغربية، ونشر أدب النضال، والتاريخ الوطني، وكذلك سمحت بتفتح المثقفين على آفاق الحركة الثقافية السياسية في المشرق العربي.

وفي هذا الإطار سمحت سلطات الحماية الإسبانية بطبع كتاب "**النبوغ المغربي**" سنة 1937م بالمطبعة المهدية بتطوان، واقتنت إدارة المعارف كمية من النسخ وزعتها على المكتبات والمعاهد بالمنطقة، وترجم الكتاب إلى الإسبانية، ومنح كاتبه درجة دكتوراه شرف للآداب من جامعة مدريد.

وقد تأتى للمغاربة عن طريق مطابع الشمال، نشر المطبوعات التي تعبر عن الرأي الوطني في المشاكل السياسية والاقتصادية والاجتماعية. فبدأت تظهر إلى جانب الأبحاث الأدبية والتاريخية، دراسات عن الحماية وعن التفرقة العنصرية في الاستعمار الفرنسي، وعن السياسة العنصرية البربرية، وعن انتزاع الأرض المغربية من المواطنين لصالح الاستعمار الفلاحي، ونشرت كذلك نصوص عرائض المطالب الوطنية التي قدمت إلى السلطان محمد الخامس وإلى سلطات الحماية الفرنسية[67].

67- نُشر بالمطبعة المهدية بتطوان كتاب "مطالب الشعب المغربي" للمكي الناصري، ومجموعة المناشير "المطالب المستعجلة" لكتلة العمل الوطني. وعن صدى هذه المطالب يقول علال الفاسي: "لقد كان لإعلان مطالب الشعب=

ونجم عن خوف السلطات الفرنسية من نشر هذه المطبوعات داخل منطقة حمايتها، إصدار قرارات عسكرية لتوقيفها ومنع رواجها، مع معاقبة كل من تضبط معه نسخة منها، وهذا ما يؤكد الدور الخطير الذي أصبحت تشكله آلة الطباعة في التأثير على السياسة الاستعمارية من جهة، ويعكس مدى فعالية الكتابات المطبوعة في نشر الوعي بين الأهالي من جهة أخرى، وهذا ما أكده أحد الفرنسيين بقوله:"إن المثقفين استأنفوا الصراع الذي تخلى عنه الجبليون، وبعد ثوار القبائل صرنا نواجه ثوار السوربون وثوار القرويين"[68].

وخلال هذه الفترة الحرجة من تاريخ المغرب، أصبحت الطباعة وسيلة إيجابية في يد رجال الحركة الوطنية، مكنتهم من إسماع أصواتهم بالداخل والخارج، فوظفوها كسلاح قوي وفعال لمحاربة المستعمر من ناحية، وبث روح وطنية في صفوف عامة المغاربة من ناحية أخرى. فقد كانت هذه الكتابات عامل إيقاظ للشعور الوطني وتغذيته، حيث كان لها تأثير بالغ على الرأي العام المغربي. ونقتبس هنا بعض ما أورده سعيد حجي في "**جريدة المغرب**" العدد السادس سنة 1937م، قائلا:(بالرغم من أن وسائل النشر تكاد تكون معدومة، وبالرغم من أن الصحافة المغربية لم توجد إلا منذ شهور قلائل، فإن الدعاية للقضية المغربية تسير دائماً من دون تراجع، وتعم تدريجياً جميع الأوساط، فقد انتشرت الفكرة الوطنية في جميع المدن وهاهي ذي تسري في البوادي، وقد أصبحنا نلمس جواً وطنياً في جميع اتجاهاتنا المغربية...فالأمة المغربية اليوم بأجمعها تعتنق الفكرة الوطنية... لقد فهم الشعب حقيقة حاله ومرمى حركة أبنائه المصلحين، وبذلك أثمرت الدعاية للقضية المغربية بين المغاربة. أما خارج المغرب فبفضل المجهودات التي بذلها أبناء المغرب والوسائل التي بأيديهم، استطاعوا في ظرف سنوات قلائل أن يكونوا لقضية بلادهم أنصاراً محترمين في الوسط الفرنسي، واستطاعوا أن يجلبوا عطف العالم الإسلامي على حركتهم الفتية) [69]

=المغربي صدى عظيم في الأوساط الفرنسية والمغربية". انظر كتابه: **الحركات الاستقلالية في المغرب العربي**، دار الطباعة المغربية، تطوان، 1948م، ص 169.

68 - خير الدين فارس، **تاريخ المغرب الحديث والمعاصر**، مطبعة دار الكتاب، دمشق، 1998 م، ص 504.

69- محمد بن عبد الكريم حجي، **سعيد حجي فجر الصحافة المغربية (1912 – 1942م)**، كركلند (كيبك)، كندا، 2003م، ص 261 - 262.

كما أن تبادل المطبوعات بين المغرب والشرق، ساعد على التعريف بالقضية المغربية وبتاريخ المغرب وبطولاته، ويرى سعيد حجي أن من واجب المثقف الدعاية لبلاده، والإعلان عن تاريخها المجيد وحضارتها بواسطة نشر الكتب خارج المغرب، وفي ذلك يقول:"إننا مجهولون في العالم... لا نعرف ما يقال عنا في الخارج ...إنهم يجهلون كل شيء عنا، ولا يتحدثون عن أحوالنا إلا ظناً وخيالاً، كأننا في جزيرة مملوءة بالسحرة لا توجد إلا في خيال روائي"[70].

ومن هنا تظهر أهمية المطبعة خصوصاً إذا علمنا ردود الفعل الإيجابية التي كانت وراء عملية إرسال المنشورات المغربية إلى المشرق، حيث صدرت مقالة في مجلة الرسالة القاهرية بقلم أحمد حسن الزيات، وكذا مقالة بجريدة الزهرة التونسية، كلها تعرّف بتاريخ المغرب، وتمجد البطولات المغربية، وتنوه بالكفاح المغربي. كما قامت العديد من الصحف والمجلات العربية بشن حملة شديدة على السياسة الفرنسية بالمغرب.

ومع قيام الحرب العالمية الثانية، وحصول العديد من الدول الإسلامية على استقلالها، بدأت المنشورات تحمل أخبار تلك الأحداث، وردود فعل المغاربة إزاء ذلك وتطالب بالاستقلال، فكان لهذا الحادث وقع سيء على السلطات الفرنسية التي بادرت إلى مصادرة المنشورات، وتضييق الخناق على الصحف وتوقيف العديد منها، ومنعت إدخال أي منشورات من المشرق أو من الغرب قد تهدد الهيمنة الفرنسية على المغرب، فلجأ الوطنيون إلى العمل السري، واستعملت المطابع لنشر منشورات الحزب الوطني التي تضم أخبار الكفاح المغربي، وأخبار حوادث المدن المغربية، وأخبار الحركات التحررية في العالم الإسلامي، بالإضافة إلى مقتطفات من خطب حماسية لزعماء عرب ومسلمين، وكذا أخبارا عن تحركات الجامعة العربية والأمم المتحدة لصالح القضية المغربية، فكانت هذه المنشورات توزع بين جمهور القراء وتعقد الاجتماعات في منازل الوطنيين لقراءة هذه المنشورات ومناقشتها، فكانت تلك المقالات الصحفية فتيلاً يؤجج نار الثورة في نفوس المواطنين، ويبث الوعي بين الشباب حول القضايا الوطنية، بالإضافة إلى طبع الأناشيد الوطنية الحماسية وتوزيعها على تلاميذ المدارس، حتى استطاعت

---

70 - نفسه، ص. 330.

الروح الوطنية أن تنتشر وتعم كل مناطق المغرب، وتخترق كل العقبات التي نسجها حولها الاستعمار، وذلك بفضل تكنولوجية الطباعة[71].

هكذا ومن خلال ما سبق، نستنتج بأن المطبعة لم تكن مجرد آلة تقنية، اقتصر دورها على طبع الكتب ونشرها فقط، بل كانت ذات بعد كبير في المجال السياسي، حيث أصبحت عاملاً مساعداً في نشر بعض الإيديولوجيات السياسية وذيوعها وإيصالها إلى جمهور عريض من القراء. ولم تعد المنشورات كما رأينا تقتصر على العلوم النقلية وطبع المتن والحواشي فقط، بل أصبحت ترتكز على الكتابات التحليلية التي انعكس تأثيرها على العديد من القضايا السياسية، حتى لم يعد من الممكن الاستغناء عن المنشورات في التأثير على تغيير بعض التوجهات، سواء من طرف الدولة أو من جانب الأفراد، نظرا لسهولة شيوع الأفكار وانتشارها بواسطة آلة الطباعة.

ثانياً: الأبعاد والانعكاسات الثقافية:

تعتبر حركة الطبع ركناً أساسياً في قضية الثقافة، وجزءاً هاماً من الممارسة الثقافية في المغرب الحديث، ذلك أن تأخر ظهورها في المغرب، انعكس بشكل سلبي على تطوير الثقافة المغربية، التي كانت بحكم الظروف خاضعة لعدة عوامل تقيد من حريتها وتحد من توسيع آفاقها.

ومع ظهور الطباعة، بدأت الثقافة تعرف نوعاً من الحركة والديناميكية، ساعدت في إحداث تحولات ثقافية مهمة، وكانت لها انعكاسات، خصوصاً على المستوى التعليمي والتربوي، وعلى حركة التأليف.

1. الطباعة وتطور التعليم: لقد كان التعليم أهم ميدان ثقافي شمله التطور والتغيير بواسطة تكنولوجية الطباعة، التي تمكنت من تنشيط الحركة التعليمية وتطويرها، حيث غيرت طرق التعليم التقليدي، ووسعت من دائرته، وطورت برامجه ومناهجه.

---

71 - انظر ذلك بتفصيل: لطيفة الكَندوز، الطباعة والنشر في سلا ودورها في مقاومة المستعمر، ضمن أعمال ندوة "سلا ذاكرة مدينة (1912- 1956)". منشورات المعهد الجامعي للبحث العلمي، مطبعة المعارف الجديدة، الرباط، 2010م، صص 169-176.

فقبل ظهور الطباعة، كانت طرق التعليم تقليدية تعتمد بالأساس على الحفظ والتلقين بسبب قلة الكتب المخطوطة، مما يتيح للعلماء الهيمنة على طرق التعليم والتحكم في توجيهه. لكن الطباعة بنشرها للكتاب المدرسي بأعداد وافرة، ساهمت تدريجياً في التقليص من الرواية بالسماع عن المشايخ، وتحويلها إلى دراسة بالكتاب. ولم تعد طرق المعرفة تعتمد على حشو الذاكرة فقط، بل أصبحت ترتكز على التفكير والفهم، مما قلل شيئاً فشيئاً من هيمنة العلماء على ميدان التعليم، الذين كان دورهم يعتمد على الحفظ والتلقين، فأصبح دورهم يقتصر على التوضيح والتوجيه.

وهكذا تمكنت الطباعة - بتوفيرها الكتاب المدرسي - من التأثير على البنية التعليمية التقليدية، وجددت من النهج التعليمي، فجنح التعليم إلى التبسيط والسهولة. وقد عبّر الشاعر محمد القري (ت 1356هـ/1937م) عن ذلك في الأبيات التالية[72]:

بني وطني استردوا ما مضى من	علوم في الصنائع واللغات
فإن العلم أضحى اليوم سهلاً	تعاطيه عليكم بالذاتي
ألم تروا المطابع أتحفتنا	بهاذي الكتب جامعة الشتات
فجدوا في اللغى ودعوا التراخي	فلا تتوقفون على أداة

وهذا ما أكده أيضاً محمد الحجوي بقوله: "وإن ظهور الطباعة نقل العلم من طور إلى طور، وقد كان المتقدمون يعانون مشاق عظيمة في كتب الكتب، ويحتاجون لمادة مالية وزمن طويل، أما بعد ظهور الطباعة عندنا أواسط القرن الماضي فقد تيسر ما كان عسيراً..."[73].

وفي نفس الاتجاه ذكر عبد الحي الكتاني سهولة حصوله على المعلومات التي أوردها في كتابه "التراتيب الإدارية" بواسطة المطبوعات، قائلا: "ولا شك أن مواد هذا الموضوع سهلت الآن بما أظهرت مطابع الشرق والغرب من الضنائن التي بتتبع أسماء

72- عبد الرحمان القباج،"محمد القري، أول شهيد للحركة الوطنية في المغرب"، مجلة البحث العلمي، عدد 47، 2001م، ص 121.

73- محمد الحجوي، الفكر السامي، طبعة المدينة المنورة لسنة 1397 هـ/ 1977 م، ج 2، ص. 440.

فهارس المطبوعات شرقا وغربا لا يبقى ريب في أنه يتيسر اليوم ما عسر إدراكه على كثير ممن سبق وليس بعد العيان بيان"[74]

وإلى جانب تغيير النهج التعليمي التقليدي وتبسيطه، فإن المطبعة ساهمت في توسيع دائرته بحيث وضعت في يد عدد لا يحصى من القراء ثروة واسعة من العلم والثقافة، كانت محجوبة عنهم من قبل، فاتجهت الثقافة نحو الشعبية بشكل لم يكن معهوداً من قبل، وتعممت وتحولت من معرفة تمتلكها أقلية من نخبة مختصة، إلى معرفة متاحة لشريحة كبيرة من السكان. وبهذا توسع نطاق التعليم ليعم عدة مدن صغرى ومراكز قروية في شتى جهات البلاد.

لقد قامت المطبعة بدور حاسم في تيسير الكتب لطلبة العلم، وساهمت في تكوين المدرسة المغربية العصرية بنشرها لأدوات العمل الأكثر طلباً في المدارس العصرية، فعنها صدرت الكتب التي جعلت التعليم في المدارس الحديثة أمراً ممكناً. وقد عبر عن ذلك السلطان محمد بن يوسف في خطاب ألقاه بالرباط بتاريخ 19 ذي القعدة عام 1362هـ/17 نوفمبر 1943م، بقوله: ".... كما يسر الله سبحانه إصلاحاً لم يكن بالحسبان الحصول عليه في هذه الظروف الحرجة التي نعبرها، فقد أمكن تأسيس مطبعة تسهل وسائل التعليم وتكثر فوائده، إذ يمكن بها طبع كل الكتب المدرسية التي نتوقف عليها في كل طبقات التعليم..... فأصلح الموجود من معاهد العلم قدر الإمكان، وأسست مدارس جديدة يتنور فيها الشبان..."[75].

وبهذا عرفت حركة التعليم بداية انطلاقها، وتعممت مراكز التعليم في مختلف جهات المغرب بفضل الأعداد المهمة من الكتب التي وفرتها المطبعة.

ولم تقتصر وظيفة المطبعة على الإسهام في تبسيط نهج التعليم وتعميمه فقط، بل ساهمت وبشكل فعلي في تطوير مناهجه وتوسيع آفاقه.

لقد احتلت قضية إصلاح التعليم حيزاً مهماً من الخطابات والمشاريع الإصلاحية التي أصبحت تنشر على صفحات الجرائد قبيل فترة الحماية، وذلك لحمل القراء على

74- عبد الحي الكتاني، التراتيب الإدارية، المطبعة الأهلية، الرباط، 1346 هـ/1927م، ص. 72.

75- كتاب "من سلطان المغرب إلى شعبه الوفي" يضم مجموعة من خطب السلطان محمد بن يوسف خاصة بميدان التعليم، المطبعة المحمدية (الملكية) بالرباط بدون تاريخ.

مساندة الاتجاه الإصلاحي المقترح عليهم بربط إصلاح التعليم بالوطنية. حيث تميزت الفترة الممتدة من سنة 1900 إلى 1912م بكثافة الكتابات الداعية إلى الإصلاح، وخصصت حيزاً مهماً من اهتماماتها لقضية إصلاح التعليم.

وأخذت أصداء الدعوة الإصلاحية في الشرق تصل إلى المغرب، إما عن طريق بعض الكتاب والصحفيين الشرقيين المقيمين بطنجة على الخصوص، ومنهم الأخوان نمور، أو عن طريق الصحافة الشرقية التي كانت ترد إلى المغرب، مما كان له انعكاسات على الكتابات المغربية سيّما في تناولها لقضية التعليم.

كما أن الجو السياسي السائد آنذاك، والناتج عن ازدياد التدخل الأجنبي في شؤون المغرب، كان حافزاً قوياً على الإقبال على تسريع تعميم التعليم، وتطوير أساليبه ومحاربة الجهل والتخلف، للتمكن من النهوض بالبلاد ومواجهة الأخطار المحدقة بها.

وقد ساعدت المطبعة على تنشيط حركة الدعوة إلى إصلاح التعليم، بنشرها المذكرات والمشاريع والدساتير التي يقدم أصحابها اقتراحات إلى الدولة في شأن القضية التعليمية، مما أدى إلى اطلاع عموم القراء عليها، فتعالت الأصوات منادية بضرورة إصلاح التعليم، وداعية إلى تكوين أبناء البلاد وإعدادهم لتلقي العلوم الحديثة[76].

وقد سبقت الإشارة إلى أن السلطان المولى عبد العزيز، كان قد دعا عدداً من الشخصيات إلى تزويده بآراء ومشاريع إصلاحية، ركزت جميعها على ضرورة نشر التعليم، بفتح المدارس وتعميمها مع إدخال العلوم العصرية، وطبع الكتب ونشرها، لتساعد على إنجاح التجربة الإصلاحية.

على أن أهم مشروع إصلاحي في مجال التعليم عرض خلال تلك الفترة، هو ما تضمنه دستور جماعة "لسان المغرب" الذي قُدِم للسلطان مولاي حفيظ، ونُشر على صفحات جريدة "لسان المغرب" في أربعة أعداد متوالية من العدد 56 الصادر في 11

76- قدم محمد بن مصطفى المشرفي الحل للأزمة التي يتخبط فيها المغرب، فدعا إلى بناء المدارس وتعميمها في المدن والبوادي، وإدخال العلوم الرياضية في مناهج التعليم لخلق رجال متعلمين، يمكن بواسطتهم الاستغناء عن الأجنبي الذي يخالط المغاربة ويطلع على عوراتهم بذريعة الاضطرار إليه لتعلم طرق الحرب. انظر: محمد بن مصطفى المشرفي، الحلل البهية في ملوك الدولة العلوية، تحقيق ودراسة إدريس بوهليلة، منشورات وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، الرباط، 2005م،ج 2، ص 421.

أكتوبر 1908م إلى العدد 59 الصادر في فاتح نوفمبر من نفس السنة، دون أن يحمل أسماء واضعيه، ربما رغبة منهم في جعله مطلباً وطنياً يقدم باسم الشعب المغربي.

خصص هذا الدستور لمسألة التعليم المواد من 83 إلى 90 وتناولها تحت عنوان "في المدارس الوطنية"، نص فيها على تعميم التعليم بجعل التعليم الابتدائي إجبارياً ومعاقبة كل والد خالف ذلك، وإنشاء تعليم ثانوي وعالٍ وجعل الكل تحت مراقبة وزارة المعارف، كما نص على منح الفرصة لتعليم البنات، وإن كان لم يجعلها إجبارية كما هو الشأن بالنسبة للذكور، ربما مراعاة للذهنية المغربية السائدة آنذاك.

كما نص على إنشاء المدارس الصناعية والزراعية لمساندة المدارس العلمية، وقرر مجانية التعليم، وحرص على وجوب انتقاء المعلمين الأكفاء بغض النظر عن ديانتهم وجنسيتهم.

لقد سجل هذا المشروع سابقة في المذكرات والمشاريع الإصلاحية في مجال التعليم بالمغرب، نسجت على منواله العديد من الخطابات والمشاريع التعليمية، كان لنشرها الأثر الكبير في توجيه الأنظار إلى التعليم الحديث وضرورة تزويد البلاد به. فاهتمت الدولة بتأسيس المدارس العصرية، وأقبل الناس على تعليم أبنائهم تعليماً حديثاً[77]، وقد شمل التحديث والإصلاح حتى التعليم التقليدي، حيث بدأت عملية تنظيم التعليم في القرويين تظهر ابتداء من سنة 1913م، في عهد السلطان مولاي يوسف الذي عين أحمد بلخياط على رأس مجلس سمي بالمجلس التحسيني. كما قام الوزير محمد الحجوي سنة 1919م بمحاولة أخرى لإعادة تنظيم الدراسة بجامعة القرويين، لكنها باءت هي الأخرى بالفشل، نظراً لمعارضة فقهاء المؤسسة التقليديين.

ويرى سعيد حجي أن الطريق التي تؤدي إلى الثقافة الجامعية التي ننشدها في التفكير المغربي، تكمن أولا في إصلاح جامعة القرويين، فيقول عنها: "وهي على الرغم مما نعلق عليها من آمال، لا يمكن أن تساعد – وهي على صورتها الحالية- الطالب على تمتين ثقافته، وصوغها على الأسلوب العلمي من دقة في البحث وانسجام

77- لمعرفة المزيد عن تطور أعداد التلاميذ منذ بداية العشرينات من القرن العشرين إلى سنة 1956م. انظر ما جاء في:

- التقرير الصادر عن إدارة العلوم والمعارف، بتقديم عبد الرحمان بن هاشم نائب المصالح المختلفة بمكناس، منشورات مجلس شورى الحكومة، دجنبر 1953م، صص. 4 - 5.

- تصميم محمد الفاسي لتعميم التعليم بالمغرب، منشورات وزارة التعليم والفنون الجميلة، مطبعة أكدال، الرباط، 1956.

في التعبير، لأن المتخرج منها لا يمكن ان يرشح نفسه إلا للعدالة أو القضاء الشرعي حيث ينقصه أن يعلم المغرب الحديث في نظمه وقوانينه... فإن ما تتطلبه الجامعة من إصلاحات جوهرية في نظام التعليم ومواده، يضطرنا إلى انتظار زمن طويل لتصبح جامعتنا أهلا لما تتطلبه من متخرجيها. على أن أمام طلابها فرصة ليظهروا استعدادهم لتعلم لغة أجنبية و يعكفوا على دراسة تقتبس من أساليب البحث الحديثة. فإذا أصبح الطالب لا يعتبر نفسه عالما بشهادة بل بدراسة ... هناك يصبح للمغرب جيل جديد يستفيد من تراث الماضي استفادة ويؤدي مهمته للمغرب الجديد أحسن أداء"[78].

وقد أدرك السلطان محمد بن يوسف منذ توليه عرش المغرب (1927-1961م)، ما كانت عليه أحوال الفكر المغربي من تخلف وانحطاط، والذي لا زال حينها يمثل الثقافة القديمة بعيدا عن أي تيار فكري جديد، وأيقن بأن استرجاع الحرية والاستقلال لا يتم بالعمل الجهادي فقط، وإنما هو مرتبط بالرقي والتقدم الذي لا يتحقق إلا بنهضة فكرية تجمع بين معطيات الحداثة والحفاظ على الأصالة، بين التطور الفكري العصري والحفاظ على العقيدة، لذا حظي التعليم بمكانة متميزة من اهتمامه، وهذا ما أكده الملك الحسن الثاني بقوله: «لقد كان أبي مقتنعا اقتناعا ينزل من نفسه منزلة الإيمان بأن التعليم له مركز الصدارة في قائمة احتياجاتنا ولذلك بذل كل جهد في استطاعته لكي يجعل السلطات التي بيدها مقاليد الحكم توفر التعليم الجماهيري الواسع لأمتنا»[79].

وفي 7 فبراير 1930م عين السلطان محمد بن يوسف، لجنة جديدة حدّد مهمتها في وضع برنامج لإصلاح الدراسة بجامع القرويين.

وقد التقت هذه المساعي المبذولة من طرف المخزن برغبة إدارة الحماية، في مراقبة هذه المؤسسة وتنظيمها وتحديثها، فكانت نتيجة ذلك إخضاع المؤسسة لما عرف "بالنظام التعليمي" الذي حدد مراحل التعليم بها، والعلوم المقرر تدريسها، مع تطعيمها بالعلوم الحديثة.

78- محمد بن عبد الكريم حجي، سعيد حجي فجر الصحافة المغربية، مرجع سابق، ص 116.

79 - الحسن الثاني، التحدي، المطبعة الملكية، 1983م، ص 29.

ولعل أهم ما أنجزه رجال إصلاح الدراسة بالقرويين، هو نجاحهم في إدخال مواد، كانت تدرس في السابق عبر حلقات خاصة يعقدها العلماء في بيوت النخبة، مثل التفسير وعلم الكلام، والتاريخ والشعر والأدب[80]، اعتمدوا في تحقيق ذلك على منتجات المطابع لتوفير الكتاب المدرسي في هذه المواد.

وفي هذا السياق ركز هؤلاء على تغيير طريقة التلقين من حلقات للدرس إلى دروس منظمة، ملحين على المدرسين بالابتعاد عن الطرق التقليدية المعتمدة على الحفظ وحشو الذاكرة، إلى التبسيط والفهم والتحليل، خصوصا أن المطابع أصبحت توفر أعدادا مهمة من الكتب يستطيع الطلبة اقتناءها. وقد ألح السلطان محمد بن يوسف على ذلك في خطاب وجهه للعلماء قائلا: "فعلى العلماء أن لا يكتفوا بإلقاء الدروس الاعتيادية، بل ينبغي لكل واحد أن لا يزال يجتهد في المطالعة وتحسين طرق التدريس، ويتابع الترقي في أسلوب التعليم، غير قانع بما يتيسر عفوا، بل يوجب عليه اختصاصه بفن واحد أن يدأب على البحث والتنقيب، في كل وسيلة تسهل تبليغ العلم للطلبة"[81].

هكذا ومن خلال ما سبق، يتبين بأن المطبعة كانت أداة فعالة سهلت تطبيق الإصلاحات والتغييرات الكبيرة، التي عرفها التعليم سواء في بنيته أو أسلوبه أو مناهجه.

2 . **الطباعة ونشاط حركة التأليف:** لم يقتصر تأثير المطبعة على مستوى التعليم فقط، بل شمل أيضاً مجال الحركة العلمية، حيث واكبت نشاط المطابع، حركة التأليف التي ازدهرت في نفس الوقت. ذلك أن سهولة نشر المؤلفات بواسطة المطبعة، كان حافزاً لكثير من أهل العلم على التأليف[82]، وهذا ما أكده السلطان محمد بن يوسف - في خطابه السابق الذكر - مشيراً إلى الدورين الثقافيين للمطبعة، الدور الأول تربوي يتمثل في تبسيط وسائل التعليم بفضل توفيرها للكتاب المدرسي، والدور الثاني علمي يكمن في تنشيط حركة التأليف والنشر، وقد عبر عن ذلك بقوله: «... كما يتسنى طبع ما يؤلفه علماء الوقت في مختلف الأبحاث والفنون، وسنشكل لجنة خاصة لاختيار التآليف القديمة

80 - ديل أف. إيكلمان، المعرفة والسلطة في المغرب، ترجمة محمد أعفيف، الدار البيضاء وطنجة، عام 2000م، ص 157.

81 - انظر "من سلطان المغرب إلى شعبه الوفي"، مرجع سابق، صص 14 - 15.

82- عبد الله كنون، أحاديث عن الأدب المغربي الحديث، الدار البيضاء، 1984م، صص. 24 ـ 25.

الموجودة في خزانات الكتب المغربية، لنقوم بطبعها وينتفع بها العموم إن شاء الله....»[83].

وفي نفس المنحى ذهب عبد الله كَنون حين قال: «وفيها تشجيع للتأليف والمؤلفين، وبعث للتاريخ والأدب المغربيين، وإحياء لتراجم رجال المغرب المنسيين، وإعانة على نشر الآثار المغربية التي كانت تبقى منبوذة في زوايا الإهمال...»[84].

لكن رغم هذا التطور الذي أدخلته المطبعة على ميدان التعليم، والنشاط الذي واكبها في ميدان التأليف، هل يمكن القول بأنها تمكنت من إحداث تغيير في الفكر المغربي التقليدي؟

الواقع أن الطباعة، وإن اعتبرت في هذا العهد مظهر إصلاح وتطور مادي، إلا أنه يستحيل مقارنة ما أحدثته من تطور فكري بأوربا، أو حتى في بعض دول المشرق (مصر وبلاد الشام)، مع النتائج المترتبة عنها على مستوى الفكر المغربي، ذلك الفكر الذي "كان يعيش في بيئة مشبعة بالمبادئ الإسلامية التي تغذيها إحساسات ومفاهيم، ليست كلها من الكتاب والسنة بقدر ما هي مؤثرات قديمة"[85]. ويظهر هذا جلياً من خلال المنشورات التي أخرجتها المطابع خصوصاً في مراحلها الأولى، حيث يتبين أنه لا فرق بين الإنتاج الذي أخرجته المطابع، وبين ما وضع مخطوطاً قبل ثلاثة قرون، بمعنى أن الحياة الفكرية بقيت على حالها، تمثل الثقافة القديمة بعيداً عن أي تيار فكري جديد، وظل المؤلفون يضعون تآليفهم على غرار الذين من قبلهم، ويسيرون على خطى الماضي في المعنى والأسلوب. وهذا ما لاحظه أحد العلماء المعاصرين لهذه الفترة حين قال: "أما بعد ظهور الطباعة عندنا أواسط القرن الماضي، فقد تيسر ما كان عسيراً، إلا أنها وجدت الأمة في التأخر والفقه في الاضمحلال، والهمم في جمود، فكأننا لم نستفد منها، ودرجة الرقي التي حصلت لفقهائنا بالنسبة لما حصل في زمن المامون العباسي من النشاط العلمي بسبب ظهور الكاغد... حكمنا بأننا لم نتقدم خطوة تعتبر وتناسب ما تقدمه غيرنا من الأمم...."[86].

83- مجموعة خطب "من سلطان المغرب إلى شعبه الوفي"، مرجع سابق، ص. 26.

84- من تقديم عبد الله كَنون لكتاب محمد المنوني، العلوم والآداب والفنون على عهد الموحدين، تطوان، 1369 هـ/ 1950م.

85- أحمد التوفيق، مساهمة في دراسة المجتمع المغربي في القرن التاسع عشر، إينولتان (1850 ـ 1912م)، منشورات كلية الآداب بالرباط، 1398 هـ/ 1978م، ج 2، ص. 55.

86- محمد الحجوي، الفكر السامي، مرجع سابق، ج 2، ص. 440.

وقد أكد عبد الله كَنون ذلك بقوله: "والمطبعة تخرج من الآثار القديمة والجديدة في العلم والأدب ما يدل على نفاق سوق المعرفة، ولكن عنصر التجديد وروح الابتكار كانا يعوزان هذه الأعمال فميزانها بالنسبة إلى النهضة الفكرية الحديثة ميزان خفيف، وإن كانت في حد ذاتها ذات قيمة لا تنكر..."[87].

وفي هذا الصدد، وجّه قاسم الزهيري نداءً للمؤلفين المغاربة بأن يستعملوا المطبعة وسيلة لإثراء الحوار الحضاري، بنشرهم مؤلفات تقضي على الجهل، وتنير العقول، لكي تكون أساس قيام النهضة الفكرية بالمغرب. ومما جاء في هذا النداء قوله: «فالحركة المطبعية في بلادنا منقطعة الأوصال، تكاد تكون منعدمة الوجود. وأية أمة في عصرنا هذا - أتيح لها أن ترقى سلم الحضارة، فتتبوأ مكانتها بين الأمم، دون أن تستعين بالمطبعة في نهضتها، فتسخرها لأغراضها النبيلة وأمانيها العزيزة؟ كذلك أمتنا لن تتقدم في مدارج الرقي إلا متى وُجد فيها كتاب واثقون بأنفسهم، مؤمنون برسالتهم، فتقدموا إلى الميدان ونشطوا الحركة المطبعية لتنوير الأفكار، وإبادة غيوم الجهالة الكثيفة، وتثقيف الشعوب»[88].

من خلال الأقوال السابقة يظهر بأن المطبعة في مراحلها الأولى لم تؤثر في الثقافة التقليدية المغربية، ولم تحدث بها أدنى تطور، بل رسخت الفكر التقليدي بصورة أعمق، في نهاية القرن التاسع عشر وبداية العشرين.

والواقع أن أسباب ذلك، لا تقتصر على ظروف البيئة المغربية التقليدية المتشبثة بالماضي فحسب، بقدر ما تعود أيضاً إلى العراقيل التي واجهت الطباعة فقيدت من حريتها، نذكر من بين هذه العراقيل القانون الذي سنه مولاي عبد العزيز سنة 1897م والذي فرض رقابة شديدة على الأفكار التي تنشرها المطبعة، فجعلها مقيدة خاضعة لمراقبة المخزن. ولا ننسى أيضاً التأثير الكبير الذي أحدثه مولاي عبد الحفيظ على حركة الطباعة، نتيجة الإجراء الذي اتخذه عند مصادرته للمطابع التي كانت تنشر أفكاراً إصلاحية، منها على الخصوص مطابع الأخوين نمور، وأحمد يمني، والذويب، وحوّل هذه

87- عبد الله كَنون، أحاديث عن الأدب المغربي الحديث، مرجع سابق، ص. 25.

88- قاسم الزهيري، تقديم كتاب الأمل السعيد لمحمد بن الحاج عمر،مطبعة الأمنية، الرباط، 1362 هـ/1943م.

المطابع لخدمة توجهاته السياسية والفكرية، مما أدى بالمطبعة إلى العودة إلى مراحلها الأولى، بتوظيفها في رواج المعارف الموروثة عن القرون الماضية.

يضاف إلى ذلك الصعوبات التي واجهها مجال الطبع عند فرض الحماية الفرنسية، نتيجة القيود التي أصبحت تشكل حجر عثرة أمام انطلاق الفكر المغربي وتطوره، خصوصاً بعد تشديد السلطات الاستعمارية الرقابة على مجالي التأليف والنشر، وذلك علامة على الحصار الثقافي الذي ضربه المستعمر على المثقفين والثقافة المغربية طوال سنوات الحماية، مما كان له كبير الأثر على تحرر حركة الطبع، وبالتالي على تطور النهضة الفكرية بالمغرب.

ورغم كل هذا فإننا لا ننكر أن المطبعة قد وسعت دائرة النشاط الفكري عما كان عليه من قبل، وأسهمت إسهاماً كبيراً في تنشيط الحركة الفكرية وإبرازها إلى الوجود، حيث أخرجت العديد من أنواع العلوم والفنون من طور الجمود الذي كان يهيمن عليها، مما ساهم في توسيع المدارك الثقافية، وانفتاحها على تيارات فكرية جديدة. ذلك أن الكتابات الإصلاحية والسياسية التي أصبحت تروج بواسطة المطبعة منذ بداية القرن العشرين، أثرت في تطور الفكر المغربي الذي برز من خلال الأعمال العلمية والأدبية التي نشرت في تلك الفترة، حيث صار العلماء يعتمدون على البحث والتحليل أكثر مما يعولون على الرواية والتقليد، وظهر ذلك واضحا في نوعية المؤلفات التي نشرت في تلك المرحلة، فقد أخرجت المطابع كتباً في شتى العلوم وذات مواضيع مختلفة، ونشرت الدراسات المتنوعة في السياسة والتاريخ والمسرح والأدب[89]، وهكذا تمكن محمد الحجوي من نشر كتابه القيم **"الفكر السامي"**، ونشر أقصبي أول كتاب مدرسي لتعليم القراءة والكتابة على الطريقة الحديثة، ونشر ابن زيدان كتابيه **الإتحاف** و **الدرر الفاخرة**، ومحمد السائح كتاب **المنتخبات الأدبية**، وهي كلها كتابات تدل على التطور الذي حصل في أساليب الكتابة، حيث صار عدد من المؤلفين يبتعدون عن السجع إلى النثر المرسل، بالإضافة إلى تحديث الموضوعات وتنويعها ثم ترتيب عروضها، متأثرين بطريقة المؤلفات الشرقية والمناهج الغربية، وأصبحت مثلا كتابة تاريخ المغرب، تخضع إلى التمحيص والنقد وتعليل الحوادث، وبذلك عرف هذا العصر تقدما في كتابة

89- انظر ذلك لاحقا في الباب الثاني من هذا الكتاب.

الأبحاث التاريخية، لتحظى بالنشر بالمجلات والصحف داخل المغرب وخارجه[90]، كل هذا أصبح ينبئ ببداية فجر نهضة فكرية جديدة، لم يكن من الممكن تحقيقها لولا تكنولوجية الطباعة.

ثالثاً: الأبعاد والانعكاسات الاقتصادية والاجتماعية:

لم يقتصر تأثير المطبعة على الجانب السياسي والثقافي فحسب، بل انعكس تأثيرها أيضا على الجانبين: الاقتصادي والاجتماعي.

1 - الطباعة والاقتصاد: بمجرد دخول الطباعة مجال صناعة الكتاب، لم يعد هذا الأخير يكتسي صبغة ثقافية بحتة، بل أصبحت تطغى عليه الصبغة الصناعية والتجارية، مما جعل الطباعة تنصهر داخل المجال الاقتصادي، وتُدخل أساليب جديدة على الاقتصاد المغربي التقليدي.

لقد تمكنت الطباعة من تكوين مؤسسة اقتصادية جديدة، تجمع تحت سقف واحد بين الحرف التقليدية (النساخة) والعصرية (الآلات)، وأدمجت داخلها العديد من المهارات والحرف المتنوعة[91]، أصبحت جميعها تخضع لتنظيم موحد ومتمركز، وتعمل من أجل إنتاج سلعة معينة، رهينة في تسويقها بقانون العرض والطلب.

فالإنتاج الفكري بدخوله قانون العرض والطلب، أصبح لأول مرة منتوجاً يعتبر في عداد السلع والبضائع، يتحكم فيه الناشر بالرأسمال لدراسة السوق، ومعرفة حاجيات جمهور القراء وطاقته. كما أقحمت الطباعة العلماء في ميدان الاقتصاد، ذلك أن الكثير منهم تمكنوا من تمويل نشر مؤلفاتهم ووزعوها بأنفسهم فأصبحوا إلى حد ما من "صغار الرأسماليين"[92].

90- محمد المنوني، نهضة البحث التاريخي في عصر محمد الخامس، أعمال الندوة الدولية حول "محمد الخامس الملك الرائد"، مطبعة فضالة، المحمدية، 1988م، ص 441.

91- أدمجت تحت سقف واحد: حرفة النساخ والمصححين والطباعين والناشرين والمسفرين.

92- فوزي عبد الرزاق، مملكة الكتاب، مرجع سابق، ص 209.

كما ساهم إنتاج المطابع في خلق ممارسات تجارية جديدة، أصبح معها القائمون بأعمال النشر فئة اقتصادية جديدة، رغم أن هذه الفئة لم تكن لها في البداية أية خبرة في هذا المجال الجديد، حيث ظلت -مثلا- عملية البيع لا تتم بواسطة عقود عدلية، وإنما باتفاق مباشر بين الناشر وتاجر الكتب أو الموزع.

لكن بعدما أصبحت الطباعة تتوجه إلى قاعدة عريضة من القراء، وازداد نشاطها وفتحت أسواق جديدة للكتاب، وامتد التوزيع إلى جميع المدن والمراكز المغربية، وتحول معها الناشرون إلى رأسماليين صغار، أصبح من الضروري إعادة النظر في النظام القديم، لتنظيمه بطرق جديدة حتى تستطيع الطباعة أن تساهم بطرق أفضل في الاقتصاد المغربي.

والجدير بالإشارة، أن الطباعة تأثرت بالتحولات الكبيرة التي عرفها الاقتصاد المغربي، والتي تزامنت مع ظهورها الذي حدث مباشرة بعد حرب تطوان (1859-1860م)، وما نتج عن تلك الحرب من دفع التعويضات والديون، وعجز في الميزان التجاري، مما أرهق خزينة الدولة التي كانت آنذاك تشرف مباشرة على تسيير شؤون الطباعة، وأثر على نشاط المطابع، وجعل إنتاجها بطيئاً (6 كتب فقط) بمعدل كتاب في السنة، خلال المدة المتراوحة ما بين 1282 - 1288 هـ/ 1865 - 1871م.

وبعد أن عجز المخزن عن توفير متطلبات الطباعة، تخلى عن تسييرها لتصبح خاضعة للإدارة المباشرة للقطاع الخاص، فعرفت على أثر ذلك انتعاشاً في إنتاجها، وصل إلى معدل يتراوح في البداية ما بين 6 إلى 8 عناوين في السنة.

وقد استفادت الطباعة من الوضعية الاقتصادية الحسنة، ومن الازدهار النسبي الذي عرفه المغرب ما بين ثمانيات القرن التاسع عشر وسنة 1894م، خصوصاً عندما أنهى السلطان مولاي الحسن تسديد الديون الناجمة عن حرب تطوان[93]. حيث شجعت هذه الوضعية الاقتصادية على جلب آلات إضافية للطباعة، فحصل انتعاش في صناعة الكتاب، وازدادت أعداده ليصل الإنتاج سنة 1300هـ/ 1882م إلى 25 عنواناً في السنة.

وقد ساهم نظام الحمايات القنصلية في تنشيط حركة الطباعة، وشارك في تحقيق نجاحها، فبواسطة بعض المحميين كان يتم جلب السلع والمواد الأولية التي تحتاجها

93- نفسه، ص. 230.

الطباعة من أوربا، نذكر منهم التاجر المهدي لحلو، وشريكه اليهودي بنسوسان[94]، اللذين أشرفا على جلب الورق من أنجلترا، حيث كان يصنع برسمهما فينقش اسمهما داخل طابع صغير مربع أو مستطيل يطبع على حاشية الورق[95].

وابتداء من القرن العشرين، ساهم التطور الذي عرفه الاقتصاد المغربي، والتنافس الكبير الذي حدث بين المؤلفين، والتسابق على نشر الأفكار الجديدة، في ازدياد نشاط المطابع ليصل إنتاجها سنة 1324هـ/ 1906م إلى ما يفوق 36 عنواناً في السنة، فأصبحت مؤسسة الطباعة مشروعاً اقتصادياً ناجحاً، قادراً على تحقيق أرباح مهمة.

وعند فرض الحماية الفرنسية على المغرب، والتي قدمت الدعم لقطاع المطابع السلكية، كان لابد لقطاع الطباعة أن يعرف بعض التطور والتغيير في أعداده وهياكله، فتكاثرت المطابع وانتشرت في جميع المدن[96]، وتعددت لغاتها، ولم تعد الطباعة مجرد حرفة من الحرف التقليدية، بل أصبحت مشروعاً صناعياً وتجارياً مربحا، يساهم في الاقتصاد المغربي بطرق متعددة، بتوفيرها الشغل للعديد من الأفراد، وأرباحها المادية المهمة، كما مكنت القائمين عليها من التحول إلى رجال أعمال حقيقيين، وطورت سوق الكتاب الذي توسع نطاق نشاطه، وأدخلت تنظيمات جديدة على القطاع لضمان نجاح تسويق الكتاب، وحدث الفصل بين أعمال التأليف والطبع والنشر والتوزيع، وأصبح الإنتاج الفكري يباع بواسطة عقود تجارية، وخاضعاً لقوانين معينة.

2 - انعكاسات الطباعة على الجانب الاجتماعي: هل بالإمكان تحديد مدى العلاقة بين الطباعة والتحولات التي عرفها المجتمع المغربي خلال فترة دراستنا بشكل دقيق؟ خصوصاً أن هذا المجتمع تعرض حينها للعديد من الضغوطات، وغزته العديد من التحولات، وعرف جملة من المستجدات والتقنيات الحديثة التي وفدت عليه من الخارج، كانت الطباعة إحداها، إذ ساهمت جميعها في التحول الواضح الذي ظهر على المجتمع المغربي منذ بداية القرن العشرين.

94- وتحمل أوراق المطبوعات الحجرية علامات تجارية لأسماء أخرى مثل: Gibby Marx و Gibby Alpari و Kara basy.

95- وهو الورق نفسه الذي كان يستعمل حينها في المخطوط، انظر: المنوني، **تاريخ الوراقة**، مرجع سابق، ص. 232.

96- انظر ما جاء في الفصل الرابع من الباب الأول لهذا الكتاب، عند الحديث عن الطباعة السلكية.

وسنحاول توضيح الانعكاسات التي كانت للمطبعة على المستوى الاجتماعي، ومدى فعاليتها في إحداث بعض التحولات في المجتمع المغربي، ذلك المجتمع الذي كان ينعت بالتقوقع والجمود، وبإحجامه عن التطور والتغيير، ونفوره من التحديث والتعامل مع الحضارة الغربية.

أولى هذه التحولات ترتبط بالتغيير الذي حدث في العادات التقليدية للقراء، حيث ظهرت الطباعة في مجتمع متعلق بالمخطوط، يعتبره من المقدسات ومن تراث الأجداد، ومع ذلك فقد وفقت تدريجياً في غرس تقاليد جديدة لدى المتعلمين المغاربة، تتمثل في تغيير أسلوب القراءة باستخدام الكتاب المطبوع والتعامل مع إنتاج المطابع، ولم يعد إلزاما على الطلبة السفر والتنقل من أجل الحصول على الكتاب المخطوط، أو لحضور جلسات العلماء لعدم توفرهم على الكتب، بل أصبحت المؤلفات متوفرة بكثرة ورهن إشارتهم. فكان ذلك بداية تبني المغاربة لطرق جديدة في ميدان صناعة الكتاب، وبالتالي تخليهم عن العديد من تقاليدهم الثقافية والاجتماعية الأصيلة.

وجدير بالذكر، أن إقبال المغاربة على الطباعة الحجرية كان بسبب حفاظها على الخط المغربي، حيث لم تغير كثيراً في شكل الكتاب، لكنها مع ذلك عودت القراء على الإقبال على المطبوع، وسهلت نسبياً عملية الانتقال من عصر المخطوط التقليدي إلى عصر المطبوع، ومهدت الطريق أمام الطباعة السلكية، لذا أقبل المغاربة على استعمال آلات الطباعة التيبوغرافية عند ظهورها بالمغرب، ولم يؤد ذلك التغيير إلى أية اعتراضات تذكر، رغم علمهم بأن التكنولوجية الجديدة ستقضي على استعمال الخط المغربي في الكتاب المطبوع، وستستغني عن خدمات النساخ.

ومن ناحية أخرى، ساهمت الطباعة في تقوية مكانة بعض الفئات الاجتماعية وتعزيزها، في طليعتها طبقة العلماء الذين مكنتهم الطباعة من تحقيق الشهرة لأنفسهم ولمؤلفاتهم، حيث أصبحوا معروفين على نطاق واسع، مما عزز من مكانتهم الاجتماعية، كما حدث مع ماء العينين والكتانيين وأبناء الزاوية الفاسية. ومن ناحية أخرى ساعدت المطبعة على إبراز فئة جديدة، تتمثل في ممارسي وظيفة الطباعة، حيث مكنتهم من البروز كقوة أساسية تتحكم في نوعية العلوم المنشورة بالبلاد، ومن الحصول على الشهرة والجاه، وأصبحت لهم حظوة في المجتمع كما حدث لآل الأزرق.

ومن المعلوم أن الطباعة السلكية يسرت بث الآراء الإصلاحية، والأفكار السياسية بين عامة الناس، حيث ساعدت الكتب والصحف، والمجلات الصادرة عن المطابع منذ بداية القرن العشرين، في نقل الكثير من الآراء بسرعة، والتعريف بها على نطاق واسع، نتج عنها تغيير في العقلية وفي الإدراك السياسي، رافقه تحرك في المجتمع المغربي، الذي أصبح يتوفر على شعور جديد، تمثل في ردود فعله تجاه العديد من القضايا السياسية والاجتماعية، فكان ذلك إحدى المؤشرات عن بداية تبديل في الأحوال الاجتماعية، والسير في اتجاه الحداثة والتطور. ودليل على الدخول في زمن بدأ يقل فيه اهتمام المتعلمين - تدريجياً- بدراسة القضايا التقليدية المعهودة، والتي برهنت عن عدم نجاعتها في تحقيق التطور المنشود للبلاد.

وهكذا استطاعت المطبعة - كما رأينا - أن تشع على الحياة الثقافية، وتمكنت من نقل المعارف الحديثة وتبادل الأفكار الجديدة، الأمر الذي كان له كبير الأثر على المجتمع المغربي. ويمكن القول إن يقظة المجتمع المغربي الحديث قد بدأت منذ بداية القرن العشرين، مع التفتح على التقنيات الحديثة، وفي طليعتها تقنية الطباعة التي مكنت المصلحين من نشر أفكارهم وبثها داخل أوساط المجتمع، وقد نجح ذلك الأسلوب في إحداث تحول مهم في المجتمع المغربي، الذي أصبح على وعي تام بضرورة التغيير والتطور، كان من أبرزه ما وقع في ميدان التعليم، حيث ساهمت الطباعة - كما سبقت الإشارة إلى ذلك - في توجيه الأنظار إلى ضرورة التوجه بالبلاد نحو التعليم الحديث، ولم يعد المغاربة ينظرون إلى الثقافة نظرة ضيقة قوامها ربط الثقافة بمصلحة خاصة وحصر التثقيف في ميدان خاص وتعبئة المثقفين لأداء مهمة خاصة، أي تكوين الفقهاء أو العدول أو القضاة، ولكن اتسعت آفاق تفكيرهم في التعليم فشملت ميادين متعددة، حيث ساهمت الدعوة إلى التعليم في إقبال الناس على تعليم أبنائهم تعليماً حديثاً، بل وإرسالهم إلى كليات بأوربا والمشرق، لدراسة الطب أو الهندسة أو المحاماة وغيرها. وأصبح الشعار الذي ينادي به معظم أفراد الشعب هو تعاطي العلم الحديث، لأنه اعتبر سفينة النجاة[97]، وصارت كل الكتابات تدعو لذلك،

97- أحمد زياد، لمحات من تاريخ الحركة الفكرية بالمغرب، الدار البيضاء، 1393 هـ/ 1973م، ص 157.

نذكر منها كتاب"العلم وإلا الموت"[98] لعمر بن الحسن الحجوي، الذي ركز فيه على ضرورة التعليم، وربط بينه وبين الموت، موضحاً بأن الشعوب الجاهلة هي شعوب ميتة، لا يمكنها أن تحيا إلا بواسطة العلم، وطالب الأغنياء بالإعانة على العلم، كما أكد على ضرورة إدخال العلوم الحديثة في مناهج التعليم، والاهتمام بالمدارس الصناعية، واحترام القوانين.

كما وجه يحي بن محمد العتيقي نداء إلى العلماء والمهتمين بالعلم، بضرورة تعاطي العلوم العصرية وتوفير الكتب اللازمة لذلك. ومما جاء في هذا النداء قوله: "أما بعد فغير خاف أن رقي الأمم وسعادتها لا يتمان إلا بالعلوم، وأن أفضل العلوم للولوج في الحضارة، والصعود في سلم المدنية، هي هذه العلوم العصرية، ولقد تأسست عدة مدارس ببلادنا غير أنها فقيرة من كتب الدراسة هذه... وحملني عن هذا العمل تقاعس بعض أصحاب هذا الميدان، فكم من عقول جبارة لم تساهم بعد في بناء نهضتنا الحديثة. وغاية الأمر أني مهدت السبل ووضعت الحجر الأساسي لمن يريد أن يخوض هذه الغمرات"[99]

فهذان النموذجان من الكتابات التي انتشرت في ذلك الوقت، ولقيت إقبالاً كبيراً من طرف القراء، يدلان على التغيير والتحول الذي حدث في المجتمع المغربي، بتبنّيه لأفكار جديدة، لم يكن من الممكن نقلها في ذلك العهد بسرعة، والتعريف بها على نطاق واسع إلا عبر الكتاب المطبوع.

وبهذا يمكن اعتبار المطبعة عاملاً مساعداً على نشر الوعي داخل المجتمع وتنميته، مما مهد الطريق أمام بداية ظهور تطور في المجتمع المغربي، وقد شهد بذلك حتى الأجانب. حيث جاء في التقرير السري الذي رفعه الماريشال ليوطي إلى الحكومة الفرنسية سنة 1920م ما يلي: «إننا وجدنا هنا دولة ووجدنا شعباً. وإذا كانت الدولة المغربية قد مرت بأزمة، فإنها أزمة حديثة وحكومية أكثر منها اجتماعية.... إن جمهرة

98- عبارة عن محاضرة ألقاها الكاتب بنادي المسامرات بالمدرسة الإدريسية بفاس يوم الخميس 3 جمادى الأولى عام 1342 هـ/ 13 دجنبر 1923م، وطبعت بالسنة نفسها بمطبعة أندري بفاس، مما يدل على الإقبال الكبير من طرف القراء على مثل هذه المواضيع.

99- يحي بن محمد العتيقي، العلوم العصرية، المطبعة المهدية، تطوان، 1372 هـ/1953م، مقدمة الكتاب.

الشعب المغربي ليست مصابة بالخمول الذي يوصف به المسلمون في الشرق، بل هي بالعكس نشيطة عاملة متلهفة على طلب العلم، مستعدة للتجديد.... إننا لسنا أمام سكان فطريين همجيين، بل نحن أمام شعب، يمتاز عن بقية شعوب الشمال الإفريقي، بالاستعداد للتطور، وبرد الفعل السريع الذي يكلف ثمناً غالياً لأي تصرف غير حكيم يرتكب ضده»[100].

ولعل هذه الفقرات أكبر شاهد على التحول الذي عرفه المجتمع المغربي، ودليل على بداية خروجه من طور الجمود والتقليد، وإقباله على التغيير والتجديد، وقد كانت القوة الدافعة والمساعدة على ذلك هي آلة الطباعة.

وبهذا لم يعد من الممكن اعتبار المطبعة مجرد آلة تقنية، اقتصر دورها على إنتاج الكتب وتوثيقها والحفاظ عليها فقط، بل صار لزاماً إقحامها في الإطار الاجتماعي والتاريخي للمغرب. بل يمكن القول بأن كتابة تاريخ المغرب منذ العقد السابع من القرن التاسع عشر، ترتبط أساساً بالتحولات التي أحدثتها تكنولوجية الطباعة على مختلف الميادين السياسية منها والثقافية والاجتماعية والاقتصادية.

100- عبد الله كنون، أحاديث عن الأدب المغربي الحديث، مرجع سابق، صص 42 ـ 43.

الباب الثاني

النشر ونوعية الإنتاج الفكري المطبوع بالمغرب ما بين (1865 - 1956م)

الفصل الأول

النشر والتوزيع
وطبيعة المنشورات ومحتواها

بعد دراستنا للطباعة بنوعيها الحجري والسلكي، وتتبُّعنا للمراحل التي مرّ بها الكتاب المغربي المطبوع، لاحظنا مدى مساهمة حركة الطباعة في تنشيط الحياة الثقافية بالمغرب، بما أحدثته من زيادة في أعداد الكتب وفي تنوعها، ووضعِها بين يدي فئة واسعة من القراء وطالبي العلم، على اختلاف مراتبهم داخل التشكيلة الاجتماعية، بحيث لم يعد إنتاج الكتاب يقتصر على خدمة النخبة داخل المجتمع المغربي، كما كان عليه في عصر المخطوط، بل أصبح عامة القراء، تشكل الزبون الرئيسي للكتاب المطبوع.

لكن إخراج الكتاب المطبوع، والتعريف به، وجعله في متناول جميع القراء، لا يقتصر على عملية الطبع فقط، بل يرتبط كذلك بعمليتي: النشر والتوزيع.

أولاً: النشر:

إن النشر مفهوم قديم قدم الكتاب، يُعرّفه الزمخشري[1] لغةً بأنه: نشر الثوب، ونشر الثياب والكتب، وصحف منتشرة، ونشر الشيء فانتشر، ونشر الخبر أذاعه، وانتشر الخبر بين الناس. ويعرفه ابن منظور قائلاً: النشر خلاف الطيّ، نشر الثوب ونحوه ينشره أو نشره، بسطه، ونشرت الخبر أي أذاعته. والنشر في معناه الواسع جعل الشيء معروفاً علانية[2].

وتُعَرِّف الموسوعة العربية العالمية النشر بأنه: "عملية إعداد وتصنيع وتسويق الكتب والمجلات أو أي مطبوعات أخرى"، وهي عملية ذات أهمية بالغة في الحياة التعليمية والثقافية. ويمكن القول بأن النشر هو: إعداد عمل المؤلف في أفضل صورة مناسبة، وتقديمه إلى أكبر عدد من الجمهور. ويُعَرَّف الناشر بأنه: حلقة وصل بين من ينتج المعرفة وبين من يستهلكها، حيث يحصل على الكتاب من المؤلف أو المترجم أو

1- الزمخشري، أساس البلاغة، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 1419 هـ/1998م، ج 2.

2- ابن منظور، لسان العرب، دار صادر، بيروت، ط 3، 1414 هـ/1993م، ج 7.

المحقق، طبقاً لاتفاق يبرم بينهما، ثم يدفع بالكتاب إلى الطابع لإجراء عملية الطباعة، ويسترد النسخ المتفق على طبعها من المطبعة، ويدفع بها إلى منافذ التسويق المختلفة، ويسترد أمواله وما تدره من أرباح عن طريق باعة الكتب.

ويعد الناشر الشخص الذي يستثمر أمواله في إنتاج الكتب، فهو يدفع الأموال للمؤلف والمترجم والفنان والمحرر والطابع ومصانع الورق والمسفر وغيرهم لإنتاج الكتاب، ثم يسترد أمواله من بائعي الكتب وغيرهم ممن يشترون منه الكتاب، ويهدف من ذلك إلى تحقيق فائض من الأموال أكثر مما أنفق، حتى يحقق الربح المطلوب.

يمر إنتاج الكتاب قبل خروجه إلى القارئ بثلاث محطات، من المؤلف إلى الناشر إلى الطابع. وبهذا يحتل الناشر مكان المركز في عملية الإنتاج هذه. ونستطيع إلى حد ما أن نقارن الناشر بالمقاول الذي يحصل على المادة الخام (نص الكتاب) ويحولها إلى عدد من المفردات المصنعة (الكتب)، ويقوم بتسويقها عن طريق السوق التجارية العادية أو شبكة توزيع تقام لهذا الغرض، إذ أن عملية الاتصال بين المؤلف والقارئ مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بجهاز معين يتحكم فيه الناشر[3].

يقول "فتحي ألبس" رئيس اتحاد الناشرين الأردنيين: «تختلف صناعة الكتاب عن غيرها كثيراً، فالمؤلف يقدم للناشر نتاج أفكاره أو إبداعه أو أبحاثه في صورة أولية، استناداً إلى عقد يوضح الحقوق المتفق عليها، ويفصل بشكل أساسي تفاصيل الاستغلال المادي، بعيداً عن الحق المعنوي (غير القابل للنقل) استناداً إلى كل الاتفاقات الدولية، وقوانين الحماية المحلية، ويتولى الناشر تحويل الصورة الأولية التي يقدمها المؤلف إلى كتاب، بخصائص، يصنع الناشر فيها اسمه وشعاره، وخبرته من حيث اختيار الشكل الأمثل للغلاف والقياس المناسب للطبع ونوع الورق والحرف المستخدم والترتيب الداخلي والرسوم والأشكال التوضيحية اللازمة، تحقيقا للإنتاج الأمثل، وضمانا للترويج الجيد الذي يحقق انتشار الكتاب، لذلك، فإن الكتاب في صورته النهائية منتوج خاص، فيه حقوق مشتركة بين المؤلف والناشر»[4].

3- رونالد باركر، روبرت اسكاربيت، حركة نشر الكتب في الدول النامية، ترجمة شعبان عبد العزيز خليفة، دار الثقافة للطباعة والنشر بالقاهرة، 1977-1978م، ج 2، ص. 15.

4- ألبس، فتحي، الكتاب العربي، مشكلات وآفاق، مجلة الجديد في عالم الكتب والمكتبات، ع7، (صيف 1995م)، ص68 ـ 69.

وبهذا يمكن تحديد وظيفة الناشر في اختياره النصوص لطباعتها وتحديد شكلها والسهر على صنعها، وكذلك تنظيم توزيعها وتسويقها. إذن عمله هو تتبع الكتاب في كل مراحل إنتاجه حتى لحظة خروجه من المطبعة وتسليمه للتوزيع.

وتتدخل عدة اعتبارات عند اتخاذ قرار النشر، منها اعتبارات ثقافية أو تعليمية أو تجارية، وهذه الأخيرة هي الغالبة التي تدخل في اعتبار الناشر، وهذه الاعتبارات تتطلب منه أن يكون قادراً على التنبؤ بفرص القراءة المتاحة أمام الكتاب الذي يزمع نشره، لذا فهو يتحمل مسؤولية اختيار النص وصنعه ونشره وإشهاره[5]، أي تتركز مهمته في تحمل المسؤولية المعنوية والتجارية[6]، لذا يحرص الناشر على نشر كتب جيدة خالية من الأخطاء، وفي شكل جيد، حتى يدفع بجمهور القراء لاقتنائها.

إن عملية نشر الكتب وطبعها من الصناعات التي تحتاج إلى توفر رأسمال مناسب، وإمكانات تساعد على مواجهة التكاليف التي يتطلبها إنتاج الكتاب، لذا كانت عمليات النشر ترتكز في يد عدد محدود من الأفراد، وهكذا وجدنا الناشرين يتمثلون في المخزن والسلطان بصفة خاصة، أو مؤسسات وهيآت حكومية أو عمومية، أو أفراد هم غالباً من فئة الأعيان ذوي قدرات مالية قادرة على تحمل تكاليف إنتاج الكتاب.

ويختلف الناشر عن الدار التي تطبع الكتاب (المطبعة) وقد يكون الناشر والطابع جهة واحدة، ولكن في صناعة الكتب الحديثة عادة ما لا يكون الأمر كذلك، أما الجهة التي تتولى النشر فيشار إليها عادة بـ (دار النشر) أو (مؤسسة النشر).

ففي عهد الكتاب المخطوط بالمغرب، غالباً ما كان المؤلف يتكفل شخصياً بطريقة النشر، وقد لعبت حركة الوراقين دوراً مهماً في تطوير صناعة الكتاب المغربي المخطوط، وانتشاره في أنحاء البلاد، وذلك من خلال سلسلة الأعمال التي كان يقوم بها الوراقون، والتي تشمل: اختيار الورق المناسب وإعداده للنسخ؛ واختيار الكتب المناسبة والمشهورة؛ ونسخ الكتب بخط جيد وتصحيح الأخطاء وضبطها؛ وزخرفة الكتب وتذهيبها أحياناً؛ وتسفير أي تجليد الكتب (كان الورّاق يقوم بعملية التجليد أو تتم من

5- Eric de Grolier, **Biologie, technique et économie du livre**, Rabat, 1984, p. 43.

6- Robert Escarpit, **Sociologie de la littérature**, Paris, presse universitaires de France, 1958, p. 46.

قبل المجلدين ولكن تحت إشرافه)؛ وبيع الكتب وتسويقها من خلال دكاكين وحوانيت الوراقين وأسواقهم.

ومع ظهور المطبعة توزعت الوظائف لإخراج الكتاب، فأصبح دور المؤلف يقتصر على صياغة الأفكار، أما الناسخ والمصحح فألحقا كموظفين بالمطبعة، في حين تم الاعتماد على النشر الذي يرتكز بدوره على ثلاث وظائف: الانتقاء والطبع والنشر.

وعند فحصنا للمطبوعات الحجرية، نلاحظ أن المؤلفات تظهر في آخرها إشارات متباينة: لحساب فلان، على ذمة فلان، نشر من طرف، بتكليف من، بإذن من، بتعليمات أو أوامر من، وهي كلها عبارات تترجم مفهوم الناشر.

وقد ذكر بيريتي Peretie أن الكتب كانت تطبع بواسطة الكتبيين الذين يدفعون مسبقاً، ويتسلمون الأوراق المطبوعة بمجرد ظهورها[7]. وهذه الفكرة تتضمن مفهوماً تجارياً، أي أن الناشر المغربي أصبح يتعامل مع الكتاب كأي سلعة أخرى تخضع لقوانين السوق، حيث لا ينشر إلا الكتب التي يضمن رواجها مثل الكتب التراثية، وينأى بنفسه عن الكتب التي تطرح أفكارا جديدة تختلف عن السائد والمقبول. ولكن هل الناشر هو مجرد تاجر للكتب؟ وإذا كان كذلك فما العيب في ذلك؟ يقول فتحي ألبس: «ينظر بعض أفراد المجتمع إلى الناشر نظرة المتهم له بأنه (تاجر) يسعى وراء الربح فقط، دون وعي أو معرفة بصناعة النشر ورسالتها، ودورها الحضاري في تدعيم المعرفة وتعزيزها، وحفظ إنجازات البشرية على مر العصور. وقد تطور دور الناشر بتطور المجتمع عبر العصور، لكنه يظل صاحب رسالة، ورسالته نشر المعرفة بكل صورها وأشكالها وتحويل الأفكار والآراء والإبداع ونتائج الدراسات إلى شيء ملموس، يتناقله الناس ويطلعون عليه، فيتأثرون به ويتشكل وعيهم بواسطته». ويضيف قائلا: «ما العيب في أن يقال إن الناشر تاجر صاحب رسالة؟ وما العيب في التجارة النظيفة الشريفة»[8].

وبالنظر إلى نوعية الناشر للكتاب الحجري بالمغرب، نجد أنه كان يتمثل إما في

7- Peretie, Les Madrasas de Fès, op, cit, p. 36

8- فتحي ألبس، العلاقة بين صناعة النشر وحقوق المؤلف، ضمن أعمال "حقوق الملكية الفكرية"، عمان، الأردن، 2001م، ص.6.

المخزن (السلطان، أو بعض رجاله)، أو مريدي الزوايا، أو علماء، أو أصحاب المطابع، أو مؤلفي الكتب المنشورة الذين كانوا يكونون نسبة مهمة من بين عدد الناشرين.

فبالنسبة للمخزن الذي تبنى الطباعة منذ اللحظة الأولى لظهورها بالمغرب، كان يتولى بنفسه الإشراف خلال المرحلة الأولى (1865-1871م) من حياة المطبعة على عملية النشر، فهو الذي يختار النصوص، ويختار الناسخ والمصحح، فضلاً عن ذلك كان يختار كل المواد التي يحتاج إليها المطبوع من نوعية الورق والحبر وغيره، ويؤدي أجرة الطباعين والعمال، وبذلك كان المخزن يقوم بعمل الناشر على أكمل وجه، من انتقاء النص وصنعه ونشره، أكثر من هذا فقد قام بوضع المقاييس الكفيلة بمراقبة جودة المطبوع، ووضع القوانين المنظمة والضوابط الخاصة بنشر الكتاب، وتحديد أثمنته وتوزيعه.

وبهذا تمكن المخزن، ولأول مرة، من الجمع بين تخصصات مختلفة تحت سقف واحد، من طبع ونشر وتوزيع. وهذه الهيمنة على ميدان إنتاج الكتاب من طرف المخزن، توضح بأنه وظف تكنولوجية الطباعة، واستعملها لفرض سلطته الخاصة، وتوضيح سياسته خاصة في ميدان التعليم. فإشراف المخزن على نشر الكتاب الذي يدرس بالقرويين لم يكن لهدف تجاري، بل كان يسعى من خلاله إلى خلق الكتاب المدرسي الموحد، حتى لا تلقن المواد والكتب الخارجة عن المقرر الموضوع من طرف السلطان، والتي ربما تكون مخالفة للتوجه العام للسياسة التعليمية للبلاد من جهة، وحتى يتمكن المخزن من مراقبة المادة المدرسة، وتقييد حرية المدرسين من جهة أخرى. وفي هذا السياق، يقول عبد الله العروي بأن الكتب المنشورة من طرف المخزن كانت ترمي إلى توضيح السياسة الدينية للسلطان، وتقوية سلطته الخاصة[9]. وهذا ما رأيناه عند إشراف مولاي عبد الحفيظ على عملية نشر الكتاب ومراقبته، حيث جمع كل المطابع تحت سلطته، وأشرف على كل مراحل إنجاز الكتاب، من اختيار النص وطبعه ونشره وتوزيعه، سعياً وراء توضيح توجهه الديني، ومحاولة لفرض سلطته والقضاء على خصومه ومعارضيه.

ولم يتوقف تدخل المخزن في ميدان النشر حتى في المرحلة التي انتقلت فيها ملكية المطبعة إلى الخواص، حيث ظل يراقب عمليات الطبع، ويختار أحياناً النصوص الصالحة للنشر، ويسن الظهائر والقوانين الضابطة لعملية الطبع والنشر.

9- Laroui (A), Les origines Sociales., op, cit, p. 203.

ويرى فوزي عبد الرزاق بأن السلطان الحسن الأول (1873 - 1894م)، استخدم الطباعة أداة دعائية لسياسته، حيث أمر في سنة 1882م بطبع نسخ عديدة من كتاب "**إتحاف السادة المتقين بشرح أسرار إحياء علوم الدين**" لمؤلفه مرتضى الزبيدي، ووزع نسخا عديدة منه على علماء الحجاز ومصر واستنبول. ويوعز بذلك إلى أن السلطان كان يهدف من وراء هذا العمل، إلى تلميع صورته في مختلف أرجاء العالم الإسلامي، كرد على الانتقادات التي وجهها بعض الكتاب الأوربيين والمسلمين، للحملات العسكرية (الحركات) التي كان يقوم بها الحسن الأول في مختلف أنحاء البلاد، والتي استغرقت أزيد من عشرين سنة، وكانت تتخللها أحيانا اصطدامات عنيفة مع القبائل المارقة، مستشهداً بتقارير كانت تصدر بصحيفة "**أزمنة المغرب**" بطنجة، للبريطاني بادجيت ميكن مابين سنوات 1884 و1893م. ويضيف بأن السلطان وجد في الطباعة أفضل وسيلة لصد تلك الانتقادات، لذا اختار طبع كتاب مرتضى الزبيدي وتوزيعه، نظرا لما لهذا الأخير من شهرة عظيمة ومنزلة كبيرة لدى علماء المغرب والمشرق خاصة والحكام المسلمين عامة، إذ سبق للزبيدي أن منح إجازات بالمراسلة للعديد من سلاطين المسلمين كالسلطان العثماني عبد الحميد[10].

وبالنظر إلى ما ذكر فوزي عبد الرزاق، فمن المعلوم أن الكتابات الأجنبية خلال تلك الفترة كانت تضم العديد من المبالغات لتبرير احتلال حكوماتها للبلاد، حيث بادرت شخصيات فكرية وعلمية وعسكرية ومالية، مشبعة بالفكرة الاستعمارية للشعوب، إلى إحداث مطابع ومؤسسات علمية وبحثية خصوصا بمدينة طنجة- كما سبق أن أشرنا - لإنجاز الدراسات المطلوبة للتمهيد لاحتلال المغرب، وهذا ما يؤكده أحد رواد الفكر الاستعماري للمغرب إدموند دوتي Edmond Doutté بقوله «.... ذلك أن العلماء الذين يبعث بهم إلى المغرب ينقلون إلينا المواد الضرورية لإقامة سياستنا الاستعمارية المغربية..."[11]. ويشير "عياش" في هذا الصدد إلى أن المؤرخ الاستعماري اضطر في إطار رغبته في طبع الغزو بطابع أخلاقي، إلى عكس الحقائق بالنسبة للحقبة المعنية. ويضيف قائلا: " كان من مصلحة الاستعمار، كمشروع ظرفي، أن يقدم الشعوب التي يخطط لاستعمارها، أو التي سبق أن

10- فوزي عبد الرزاق، مملكة الكتاب، مرجع سابق، صص 160 - 163.

11- مبارك زكي، المغرب العربي في معهد الدراسات والأبحاث حول العالم العربي الإسلامي لجامعة إيكس الفرنسية، مجلة البحث العلمي، عدد 47، 2001م، ص. 53.

أخضعها، كمسؤولة أولى ووحيدة عن المصير الذي فرضه عليها"[12]. وهذا ما يشكك في مدى مبالغة تلك الانتقادات التي جعلها فوزي عبد الرزاق السبب الرئيسي لنشر السلطان لكتاب الزبيدي. ويؤكد ذلك رشيد رضا الذي اعتبر ما صدر بالقاهرة عن مراسل بتونس فيه الكثير من المبالغة في حق السلطان الحسن الأول[13].

ومن جهة أخرى، فإن عزم السلطان مولاي الحسن على نشر كتاب مرتضى الزبيدي **إتحاف السادة المتقين** جاء قبل صدور تلك الانتقادات لحملاته العسكرية[14]، حيث وردت رسالة على السلطان الحسن الأول من رئيس العلماء، ومفتي الشافعية بمكة المكرمة، الشيخ أحمد دحلان سنة 1300هـ/1882م، يطلب فيها من السلطان إعارته إحدى النسخ من كتاب "**إتحاف السادة المتقين بشرح أسرار علوم الدين**" للشيخ مرتضى الزبيدي، للاعتماد عليها في استنساخ الكتاب أو طبعه، لكونه مفقوداً من الحرمين الشريفين ومن اليمن ومصر والشام[15]. وحتى لا تضيع النسخة المخطوطة في حال إرسالها إلى مفتي مكة المكرمة، ارتأى السلطان بأن الأنسب هو طبع الكتاب لتعم الفائدة، فأشرف بنفسه وعلى نفقته الخاصة، على نشر كتاب الزبيدي الذي استغرق طبعه ثلاث سنوات (1301-1304 هـ/1883- 1886م)، وتم في ثلاثة عشر جزءً ضخماً، ثم وزعه مجانا على العديد من علماء الحجاز ودمياط وإسطنبول[16]، وحبّس عددا وافراً منه على القرويين، ولم يكن قصده تحقيق كسب سياسي، أو تلميع صورته بالخارج، وإنما عمل بالدرجة الأولى من أجل خدمة العلم والعلماء. وهذا ما يؤكده جواب السلطان مولاي الحسن على رسالة الشيخ دحلان بقوله : «... وراغبا في توجيه نسخة من الشيخ مرتضى على الإحياء، للتوقف هنالك عليه، لكونه بذلك الإقليم مفقودا، مع احتياج أهل الإسلام إليه، كي يحصل بطبعه

12- جرمان عياش، دراسات في تاريخ المغرب ص 29. وانظر: جامع بيضا، قضية "الجوازيط" الأجنبية، مرجع سابق.

13- فوزي عبد الرزاق، مملكة الكتاب، هامش 31، ص 162.

14- فحسب ما ورد عند فوزي عبد الرزاق، بالمرجع السابق، فإن تعقيب رشيد رضا على انتقادات المراسل المصري بتونس، وردت سنة 1899م أي بعد ما يزيد عن عشر سنوات من نشر الكتاب وتوزيعه، وخمس سنوات بعد وفاة السلطان الحسن الأول سنة 1894م، مما يدل على أن هدف السلطان من نشر الكتاب لم يكن قصد تلميع صورته في مختلف أرجاء العالم الإسلامي، وإنما استجابة لطلب علماء المشرق.

15- انظر نص الرسالة عند: محمد المنوني، مظاهر اليقظة، مرجع سابق، ج1، ص238-239.

16- من رسالة موجهة من المعطي بن العربي بن المختار إلى المكلفين بخزانة الكتب الملكية، إدريس البلغيثي وعبد الوهاب الشامي، قصد تسليم خمس نسخ من شرح الشيخ مرتضى على الإحياء لعبد الواحد التازي، لإيصالها لعلماء دمياط. مديرية الوثائق الملكية، تحت رقم 23535. انظرها بالملاحق.

المقصود من إيقاظ البواعث الوسنة، فتكون دالا على الخير ويثبت به في صحيفتنا أجر من سنّ السنة الحسنة»[17]

17- جواب السلطان مولاي الحسن على رسالة الشيخ دحلان مؤرخة في 25 ربيع الأول 1301هـ/يناير 1883م. انظر المنوني، مظاهر يقظة المغرب، ج1، مرجع سابق، ص 241.

الشكل (14) الصفحتان الأولى والأخيرة من مؤلف "إتحاف السادة المتقين" لمرتضى الزبيدي، المنشور بالمطبعة الحجرية الفاسية ما بين 1301-1304هـ / 1883-1886م

وقد أكسب هذا العمل السلطان مولاي الحسن شهرة كبيرة عند علماء وحكام المشرق، حيث أصبح العلماء يكاتبونه في شأن إعادة نشر الكتاب، منوهين بأعماله الجليلة في خدمة الإسلام والمسلمين. كما أن شهرة السلطان عند علماء وحكام المشرق كانت قبل نشره لكتاب الزبيدي، حيث أورد ابن زيدان العديد من المراسلات التي توصل بها مولاي الحسن من علماء وسلاطين من المشرق نذكر منها رسالة مفتي الأمبراطورية العثمانية حسن خير الدين خلال سنة 1294 هـ/1877م، التي كانت كلها ثناء وتقدير للسلطان مولاي الحسن[18].

18- عبد الرحمان بن زيدان، العلائق السياسية للدولة العلوية، مرجع سابق، صص 154 - 156.

أما عن إشراف المخزن على أعمال النشر ومراقبته المواضيع المعدّة للطبع، فتدلّ على ذلك الظهائر الصادرة عن السلاطين، المتعلقة بشؤون الطباعة والنشر، منها ظهير 15 شعبان سنة 1314 هـ/ 1897م، الصادر عن السلطان المولى عبد العزيز، والذي يمكن اعتباره أول قانون تنظيمي يصدر في مجال النشر. هذا الظهير أسند إلى محتسب فاس محمد الشامي مهمة مراقبة أعمال النشر، والإشراف بنفسه على تطبيق الشروط التي نص عليها الظهير[19] والمتمثلة في:

- الالتزام بالجودة والإتقان في جل المنشورات؛
- الاهتمام بأعمال التصحيح على يد العلماء العارفين المختصين في هذا الميدان؛
- الالتزام بعدم الزيادة ولو بنسخة واحدة عن العدد الذي وقع الاتفاق عليه بين الناشر والطبيع؛
- عدم طبع أي كتاب سبق نشره، إلا بعد مضي سنتين على تاريخ طبعه؛
- عدم نشر أي كتاب إلا بعد إشعار مسبق لقضاة فاس، تفادياً لنشر ما يخل بالآداب الشرعية؛
- حظر شراء الكتب مباشرة من المطابع من طرف الكتبيين، حتى لا يضايقوا الملتزمين بالنشر؛
- معاقبة كل من لا يلتزم بالشروط السابقة، بمصادرة ما بيده من النسخ لجانب المخزن، وتوقيفه عن الاشتغال بأعمال الطباعة.

ويستنتج من هذه الشروط أنها كانت تسعى -بالدرجة الأولى- إلى حماية حقوق الناشرين من جهة، والمحافظة على سمعة الدولة وسلامتها من جهة أخرى، وذلك بفرض المخزن نوعاً من الرقابة على أي منشور، بعرضه على القاضي قبل طبعه، حتى لا ينشر أي كتاب من طرف أعدائه أو معارضيه، يكون مخالفاً للتوجهات الدينية أو السياسية للدولة. كما أن إصدار هذا القانون التنظيمي يظهر مدى الأهمية التي كان يوليها المخزن لتكنولوجية الطباعة.

ولم يحظ ميدان النشر باهتمام رجال المخزن فقط، بل هناك هيآت ومؤسسات أخرى شاركتهم هذا الاهتمام، نذكر منها رجال الزوايا والعلماء.

19- انظر نص هذا القانون ضمن ملاحق هذا الكتاب، وعند المنوني، مظاهر اليقظة،ج1، صص 246 و247.

فبالنسبة للزوايا، تشير جميع الدراسات[20]، إلى أن معظم الزوايا كانت تعتبر مراكز صوفية لتلقين فنون المعرفة الإسلامية، وإلى العناية الكبيرة لرجالها بميدان العلم، وبذل الجهد لنشر المعارف الدينية والإسلامية المختلفة، بل ومشاركتهم في إثراء الإنتاج الفكري، ومساهمتهم بشكل فعال في تكوين العديد من الفقهاء. وللمحافظة على إشعاع الزاوية واستمرارها، قامت معظم الزوايا بتلقين العلم ورعايته، والعمل على نشره، إلى جانب تأليف أفرادها للكتب، خاصة في علم التصوف والحديث والنوازل الفقهية، نخص منهم بالذكر الشيخ ماء العينيين وأبناء الزاوية الفاسية، الذين فاق إنتاجهم الفكري إنتاج معاصريهم كمّاً وكيفاً[21].

ونظراً لأهمية الجانب العلمي عند رجال التصوف، والذي كان يهدف بالدرجة الأولى إلى إشعاع الزاوية ونشر مبادئها الصوفية، كان لابد لرجال الزوايا من التعامل مع آلة الطباعة، كوسيلة لنشر أفكارهم ومعتقداتهم الدينية من جهة، ولتوفير الكتاب للعديد من الطلبة والمريدين من جهة أخرى. فنشرت العديد من الكتب التي تلقن بالزوايا، خصوصاً كتب الحزب أو الورد، كالحزب الشاذلي، والصلاة المشيشية لعبد السلام بن مشيش، والصلاة الأنموذجية التي هي مجموعة أوراد الطائفة الكتانية. وكان يتم نشر جل كتب رجال الزوايا إما عن طريق مؤلفيها، أو بواسطة مريديهم. وفي هذا الصدد لقيت كتب عبد القادر الفاسي وولده عبد الرحمان، الاهتمام الكبير من طرف مريدي الزاوية الفاسية ومحبيها، نذكر منهم أحمد بن قاسم العراقي الذي نشر على ذمته بعض مؤلفات عبد الرحمان الفاسي كحاشيته على صحيح البخاري، وحاشيته على صغرى السنوسي، المنشورين بالمطبعة الحجرية الفاسية، كما نشرت العديد من إنتاجاتهم بالمطبعة الجديدة لطالعة فاس، حتى بلغ عدد ما نشر لأبناء الزاوية الفاسية ما يفوق 55 عنواناً ما بين حجري وسلكي. وقد أشرفت لجنة من عائلة آل الفاسي[22] على

20- انظر على سبيل المثال ما جاء عند:

- محمد حجي، الزاوية الدلائية، الرباط، 1964م.
- محمد الظريف، الحياة الأدبية في زاوية الشيخ ماء العينين، مؤسسة الشيخ مربيه ربه لإحياء التراث والتبادل الثقافي، الرباط، 2003م.

21- نفيسة الذهبي، الزاوية الفاسية، الدار البيضاء، 2001م، ص. 308.

22- أنشأت الأسرة الفاسية في نوفمبر 2001م، لجنة خاصة بنشر تراث الزاوية الفاسية تحت اسم "رابطة آل الفاسي الفهري ابن الجد".

نشر مؤلفات أبناء العائلة الفاسية، ومن بين ما نشرته هذه اللجنة مؤلف مولاي سليمان "عناية أولي المجد"، الذي طبع بالمطبعة الجديدة بفاس سنة 1347هـ/1928م.

أما بالنسبة لكتب ماء العينين، فإلى جانب أحمد بن موسى، الذي كان هدفه سياسياً كما رأينا وراء نشره لمؤلفات هذا الشيخ، نجد مريده وتلميذه أحمد بن شمس محمد فال (ت 1342 هـ/ 1923م) يستقر بفاس للإشراف على شؤون مركز الزاوية المعينية بالمدينة من جهة[23]، ولنشر كتب شيخه، أو الترخيص لمن يرغب في ذلك من جهة أخرى. وقد تمكن خلال عشر سنوات من نشر ما يزيد على خمسة عشر عنواناً من مؤلفات ماء العينين على نفقته.

وقد سبق أن رأينا ما قام به الذويب وأحمد يمني من الاهتمام بنشر ما ألفه الكتانيون، واستخدامهما المطبعة كأداة لنشر أفكار الطائفة الكتانية. كل هذا يؤكد لنا أن استعمال نشر الكتب كأداة دعاية لم يقتصر على رجال المخزن وحدهم، بل شمل حتى رجال التصوف.

إلى جانب هاتين الفئتين، ساهم العلماء في أعمال النشر، بنشر مؤلفاتهم أو مؤلفات غيرهم، نذكر منهم المهدي الوزاني وأحمد بن الخياط، الذي ساهم إلى جانب نشر مؤلفاته التي بلغت خمسة عشر عنواناً، بنشر **"نوازل المسناوي"** وكتاب **"الدرر البهية"** لأحمد الحسني العلوي، بحيث بلغ عدد العلماء الذين مولوا بأنفسهم منشوراتهم الخاصة خلال الفترة الممتدة ما بين 1872 و1912م ما يفوق السبعين عالماً[24]. وقد تجاوز بعضهم حدود البلاد، ليبعث بمؤلفاته كي تطبع بمصر، ككتاب **"الاستقصا"** للناصري الذي طبع بالقاهرة في 4 أجزاء سنة 1312 هـ/1894م، وكتاب **"أزهار الرياض"** للمقري الذي طبع بالقاهرة سنة 1358هـ/ 1939م، كما أن السلطان مولاي عبد الحفيظ نشر بعضاً من مؤلفاته بمصر، نذكر منها كتاب **"السبك العجيب، لمعاني حروف مغني اللبيب"**.

وبهذا يظهر بأن تولي العلماء لأعمال النشر كانت له فوائد مهمة، إذ مكنتهم من إنجاح أعمالهم، وتحقيق الشهرة لأنفسهم ولمؤلفاتهم، كما مكنتهم من تحقيق نوع من الثراء عن طريق بيع المنشورات وتوزيعها في كل أنحاء البلاد.

23- محمد الظريف، المرجع السابق، ج 1، ص. 127.

24- فوزي عبد الرزاق، مملكة الكتاب، ص. 206.

إلى جانب الفئات السابقة، نجد فئة رابعة اتخذت أعمال النشر هدفاً لتحقيق أرباح مادية، في مقدمتهم محترفو الطباعة كأبناء الأزرق، الذين نشروا على نفقتهم الخاصة العديد من المؤلفات قصد تحقيق ربح مادي. وعلى سبيل المثال، فإن الطيب الأزرق كان يهدف من وراء نشره لكتاب "حاشية ابن الحاج على المرشد المعين" وهي من الكتب التي تدرس بالقرويين، إلى تحقيق أكبر قدر ممكن من الربح المادي. ويرى "لوطورنو" بأن الطباع الحجري - الذي هو كُتبي في نفس الوقت - كان يقوم بدور الناشر، أي كان يتحمل جميع مصاريف الطبع، ويدفع حقوق المؤلف، كلما باع خمس عشرة نسخة أو عشرين[25].

تضاف إلى هذه الأسماء البارزة في ميدان النشر، مجموعة تضم حوالي عشرين فرداً[26] برزت أسماؤهم في آخر المطبوعات الفاسية كناشرين مفردين، متخذين من ذلك وسيلة لتحقيق دخل مادي، أو الرفع من مكانتهم الاجتماعية والدينية، أو الحفاظ على سمعة عائلاتهم، وهكذا نجد أحمد كَنون ينشر على نفقته الخاصة جل مؤلفات والده محمد بن المدني كَنون، والطيب الناصري يتكفل بنشر مؤلفات الشيخ الناصري، من رحلته الحجازية إلى دواوينه الشعرية، إلى جميع ما قيل في حقه كقصيدة اليوسي وغيرها. وهناك أصحاب دكاكين بيع الكتب أي الكتبيين الذين قاموا بتمويل مجموعة من المطبوعات قصد بيعها داخل مكتباتهم، وكانت منشوراتهم تتضمن أحياناً إعلانات حول النشر، كالبادسي الذي ضمن منشوراته عبارة "تباع في محل ناسخها، والذي أشرف على نشرها".

فإذا حاولنا توزيع أعمال النشر حسب الفئات السابقة، نجد فئة معلمي الطباعة في القمة، حيث شاركت في أعمال النشر بنسبة 32 %، ويمثل المخزن (سلطان وموظفو المخزن) حوالي 24 %، وهي النسبة نفسها التي يمثلها المؤلفون الناشرون ب 24 %، أما فئة الناشرين الخصوصيين من مريدي الزوايا، وأبناء عائلات المؤلف، وناسخين، ومصححين، فتمثل 16% وتأتي في أسفل القائمة فئة الكتبيين بنسبة 4 %[27].

25- لوطورنو، فاس قبل الحماية، مرجع سابق، ج 2، ص. 682. ويذكر بأن أول نسخة من الكتاب، كانت تعرض على الكاتب أو ورثته، الذين كان بإمكانهم توقيف الطبع، إذا رأوا أن الطبعة رديئة.

26- فوزي عبد الرزاق، مملكة الكتاب، صص. 242 - 243، قدم جدولاً بأسماء الناشرين وأعداد الكتب التي نشروها.

27- اعتمدتُ في تحديد هذه النسب، بتعيين عدد الكتب المنشورة من طرف كل فئة بالنسبة للمجموع العام من المطبوعات.

وخلال فترة الحماية، تشعبت أعمال النشر وتنوعت، وأصبحت في أغلبها مركزة في يد مؤسسات رسمية تابعة للدولة، أو لسلطات الحماية الفرنسية أو الإسبانية. فإلى جانب المطابع التيبوغرافية التي ساهمت في نشر العديد من كتب التراث المغربي، دخلت الدولة أو سلطة الحماية كمؤسسات ناشرة للكتاب بالمغرب. وأصبح الكتاب المدرسي يمول من طرف مندوبية المعارف بالرباط، أو في المنطقة الخليفية بالشمال. أما باقي الكتب الأخرى فقد أشرفت على نشرها مؤسسات ثقافية كمعهد مولاي الحسن لنشر التراث بتطوان، الذي ساهم في نشر العديد من المؤلفات، نذكر منها كتاب "**واحة الفكر**" لعبد الله گنون الذي نشر سنة 1367 هـ/ 1948م، وكتاب "**العلوم والفنون والآداب على عهد الموحدين**" لمحمد المنوني الذي نشر سنة 1369 هـ/ 1950م، وهي السنة نفسها التي نشر المعهد "**دليل مؤرخ المغرب الأقصى**" لابن سودة.

بالإضافة إلى هذا المعهد، تركز النشر الرسمي في يد سلطات الحماية التي وظفت العلم لاحتلال المغرب واستعماره، فأسست الحكومة الفرنسية -قبل عقد الحماية- بمدينة طنجة (البعثة العلمية المغربية) صدرت عنها دراسات وأبحاث عن المغرب نشرتها تحت عنوان "**الأرشيف المغربي**"، كما أصدرت "**مجلة العالم الإسلامي**" ابتداء من سنة 1907م.

ومن المؤسسات العلمية التي أحدثتها السلطات الاستعمارية في المغرب، نذكر معهد الدراسات العليا المغربية الذي أسس فجر الحماية الفرنسية للمغرب، وقد حدد القرار الذي أحدث بموجبه هذا المعهد الأهداف المتوخاة منه "…. تشجيع الأبحاث العلمية المتعلقة بالمغرب وتجميع نتائجها"[28]، وقد أصدر هذا المعهد "**مجلة هيسبريس Hespéris**"، ابتداء من سنة 1921م، والتي ما زالت تصدر لحد الآن عن كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط.

كما أشرف هذا المعهد على نشر[29] نوعين من كتب التراث: كتب عربية مترجمة إلى الفرنسية كـ"**نشر المثاني**" للقادري، و"**ممتع الأسماع**" للفاسي، وكتب نشرت بنصها

28- مبارك زكي، المغرب العربي في معهد الدراسات والأبحاث، مرجع سابق، ص. 54.

29- انظر مجموع ما نشره هذا المعهد بالمغرب عند مَحمد جادة:

Jadda (M'hammed), Bibliographie analytique des publications de l'Institut des hautes études Marocaines 1915-1959), Faculté des Lettres, Casablanca, 1994.

العربي ككتاب "**الولايات**" للونشريسي المنشور سنة 1355هـ/ 1935م، و"**الحلل الموشية**" لمؤلف مجهول، نشر عن المعهد سنة 1936م، والقسم الأخير من كتاب "**صلة الصلة**" لابن الزبير سنة 1357هـ/ 1938م .

أما بالنسبة للنشر في منطقة الشمال التابعة للنفوذ الإسباني، فقد أنشأ الإسبان "معهد الجنرال فرانكو للأبحاث الإسبانية - العربية"، والذي قام بنشر العديد من المؤلفات سواء بالإسبانية أو العربية، وإن كانت منشوراتهم العربية قد اصطبغت بصبغة العجمة، إذ كان معظم الباحثين من المستشرقين، مع بعض المغاربة المتخرجين من المدارس الأجنبية[30]، نذكر من بين هذه المنشورات العربية، كتاب "**منهاج الطالب لتعديل الكواكب**" لابن البناء المراكشي، المنشور سنة 1371هـ/ 1952م، وكتاب "**الكليات**" لابن رشد، سنة 1358 هـ/ 1939م، و"**نتيجة الاجتهاد في المهادنة والجهاد**" لأحمد الغزال سنة 1362 هـ/ 1941م.

بالإضافة إلى هذين المعهدين التابعين لسلطات الحماية، أسس السلطان محمد بن يوسف لجنة للتأليف ونشر التراث المغربي، وذلك سنة 1360 هـ/ 1941م، ضمت العديد من الأسماء نذكر منها عبد الرحمان بن زيدان، ومحمد بن علي الدكالي السلوي، ومحمد الفاسي، وعبد الله الجراري، وجعفر ومحمد ابنا أحمد بن خالد الناصري[31]، حيث أشرفت هذه اللجنة على نشر كتب دراسية في تاريخ المغرب وجغرافيته، بالإضافة إلى مؤلفات في السيرة النبوية، وتاريخ الدول الإسلامية، وأنشأ السلطان لهذه الغاية مطبعة خاصة لنشر أعمال هذه اللجنة، وهي المطبعة المحمدية (الملكية) سنة 1944م، والتي قامت بنشر العديد من المؤلفات، استهلتها بكتاب "**الفتوحات الإلاهية**" للسلطان سيدي محمد بن عبد الله، وذلك سنة 1364 هـ/ 1945م، وكتاب "**عصر المنصور الموحدي**" لمحمد الرشيد ملين، المنشور سنة 1365 هـ/ 1946م، وفي السنة نفسها أشرفت اللجنة على نشر الجزء الخامس من كتاب "**دروس التاريخ المغربي**" الخاص بالدولة العلوية لعبد الله الجراري.

30- محمد حجي، لمحة تاريخية عن إحياء التراث في المغرب، مجلة كلية الآداب بالرباط، عدد 8، 1982م، ص. 11.

31- عبد الله الجراري، شذرات تاريخية من 1900 إلى 1950م، الدار البيضاء، 1396 هـ/ 1976 م، ص. 140.

كما تأسست خلال فترة الحماية مؤسسات خصوصية للنشر، نذكر منها مؤسسة "المكاتب العربية للتجارة والطباعة والنشر" لأصحابها القادريين وأبي عبد الله، التي تأسست حوالى 1920م، وكان لها مركز بفاس وآخر بالدار البيضاء، ومكتبة المدارس تأسست سنة 1924م بالدار البيضاء، ودار النشر الباب بالرباط سنة 1946م، ودار النشر المعرفة حوالى سنة 1948م، بالإضافة إلى دار الكتاب التي تأسست سنة 1947م بالدار البيضاء كمؤسسة للطبع والنشر والتوزيع، وكانت هذه الأخيرة تصدر سنوياً كتيباً، كفهرس يضم جميع الكتب التي تقوم المؤسسة إما بطبعها أو بنشرها أو توزيعها[32]. وتعتبر هذه المؤسسات جميعها مقاولات خصوصية هدفها تجاريٌّ محض.

ومما يلاحظ على النشر في فترة الحماية، أن المنشورات الخاصة بالتراث العربي المغربي، خصوصاً ذات الطبيعة الدينية، كانت أقل بكثير مما نشر قبلها، نظراً للمضايقات التي تعرض لها الناشرون المغاربة من طرف سلطات الحماية، خصوصاً أنها أقدمت سنة 1944م على تحطيم آلات الطباعة الحجرية التي ظلت تحافظ على نشر كتب التراث الإسلامي.

أما منشورات إدارة الحماية سواء الفرنسية أو الإسبانية، فلم يكن الهدف منها نشر التراث بقدر ما كان لتوفير المادة للباحثين الأجانب، وخدمة لإدارة الحماية حتى تتعرف على تاريخ المغرب، وجغرافيته، وعاداته، وتتمكن بالتالي من التحكم في مصيره ومستقبله، بالإضافة إلى نشرها كتباً دعائية لبلدانها ولمنجزاتها داخل المستعمرات، حتى تدعم مركزها داخل المغرب. ولهذا السبب تأسست كما رأينا "البعثة العلمية المغربية" بطنجة و"معهد الدراسات العليا المغربية" بالرباط.

وحتى يتسنى لسلطات الحماية مراقبة أعمال النشر، فقد أشرفت سنة 1333هـ/ 1914م على إصدار ظهير شريف بشأن قانون المطبوعات، ومن أهم ما تضمنته نصوصه[33]:

32- انظر: فهرس دار الكتاب، شركة محدودة المسؤولية للطبع والنشر والتوزيع، مطبعة دار الكتاب، الدار البيضاء، السنة التاسعة، 1375 هـ/ 1956م.

33- الظهير الشريف الصادر في فاتح جمادى الثانية 1332هـ/ 28 أبريل 1914م، نشر ب:
Bulletin officiel, N° 79, 1er Mai 1914, pp. 296-300.

أ ـ كل من نشر مطبوعاً دون إذن السلطات، يتعرض للعقاب كجنحة أو جناية، حسب المادة الثانية من القانون الفرنسي.

ب ـ كل من نشر مقالاً يمس بأمن الدولة دون موافقتها، يتعرض للعقاب حسب المادة 435 من القانون الفرنسي.

جـ ـ كل من نشر مقالاً ينتقد فيه السياسة الفرنسية أو يتعرض فيه لشخصية الرئيس الفرنسي أو المقيم العام بالمغرب، يكون عقابه الحبس والذعيرة، والشيء نفسه إذا ما تعرض لشخصية الملك أو الأسرة المالكة.

د ـ لا يحق لأحد نشر أي مقال ينتقد القوانين المعمول بها في المغرب، وإلا تعرض لعقوبة من 8 أيام إلى ستة أشهر حبساً، وذعيرة من 100 إلى 1000 فرنك.

هـ ـ يجب على كل ناشر، إيداع نسختين من المطبوع لدى السلطات المسؤولة عن أعمال النشر قبل شروعه في أعمال الطبع، حتى يحصل على موافقة السلطات، وإلا سيؤدي ذعيرة عن ذلك، وعليه تطبيق التعليمات والملاحظات التي يفرضها المسؤول عن المطبوعات، والمتعلقة بشكل المطبوع، وعدد المنشورات وكيفيتها، وإلا تعرض لذعيرة ما بين 50 و 500 فرنك.

و ـ كل طباعة عمومية يجب أن تحمل اسم المطبعة ومكانها، مع إيداع ضمانة للجهات المسؤولة تقدر ب 6000 فرنك للجرائد المطبوعة داخل المغرب، يضاف إليها 300 فرنك، إذا كانت كتباً علمية أو ثقافية أو أدبية أو فنية.

من خلال قراءة نصوص هذا الظهير، تتبين لنا الرقابة الشديدة التي أصبحت تمارس على المنشورات في عهد الحماية، حيث كانت المنشورات التي تتطرق للأمن العام للبلاد توجب عقوبة تتراوح بين الحبس والإعدام. وقد أدخلت في الفترة الواقعة ما بين سنتي 1914 و 1951م، تعديلات عديدة على هذا الظهير كانت كلها تصب في صالح المستعمر، وتسن مراقبة شديدة على الفكر المغربي، لذا قلت المطبوعات العربية خلال هذه الفترة، مقارنة مع سابقتها. فرغم وجود مطابع سلكية، والتي كان من المفروض أن تنتج أكثر من الحجرية، فإن نسبة إنتاجها باللغة العربية مقارنة مع الحجرية البطيئة التي تدار باليد، كان متساوياً تقريباً. كما قلت أعداد المنشورات ذات الطبيعة الدينية،

باستثناء تلك التي كانت داخلة في المقرر المدرسي، والتي كانت تسمح بها سلطات الحماية. كما اهتمت المطابع بنشر الكتب المدرسية حسب المقرر الذي أشرفت عليه سلطات الحماية، أو الكتب التي تخدم مصالح سلطات الحماية. بل شملت الرقابة حتى المطبوعات التي تستورد من الخارج ويتم توزيعها داخل المغرب.

وبدأ الكتاب المطبوع يحمل بيانات جديدة، كعبارة "حقوق الطبع" [34]، والتي لا تسمح بإعادة طبع الكتاب إلا بإذن المؤلف أو الناشر، حسب ما هو مدون في هذه الحقوق. وظهرت بيانات أخرى على غلاف الكتاب أو بالصفحة الأولى أو الأخيرة من الكتاب، كاسم المطبعة وتاريخ الطبع ومكانه، وأضيفت عبارة "الإيداع القانوني"، حيث قلما يخلو أي مطبوع من رقم الإيداع القانوني. وهو قانون يُلزم بإيداع أربع نسخ من المطبوع بالخزانة العامة بالرباط، وفقاً لمقتضيات الظهائر الشريفة الصادرة في 17 أكتوبر 1932م، و3 يونيو 1944م، و10 أبريل 1951م، وهذا الإيداع يعتبر كوسيلة لحماية المؤلفات من الضياع وتسهيلا لإعادة طبعها من جهة، ولمراقبة الكتب المتداولة بين جمهور القراء من جهة أخرى. ومما جاء في ظهير 10 أبريل 1951م "تودع أربع نسخ من جميع أنواع المطبوعات كالكتب والمخطوطات، والجرائد الدورية واليومية وصغار الدفاتر، والصور المنقوشة والمعلقات، والأوراق البريدية، والمجلات المصورة والخرائط الجغرافية وغيرها.... ويقوم صاحب المطبعة أو المنتج بإيداع نسخة واحدة من الأربع نسخ المذكورة كما يقوم الناشر بإيداع الثلاث الأخرى. أما في الحالة التي لم يكن فيها ناشر، فيودع صاحب المطبعة وحده الأربع نسخ بأجمعها..."[35].

كما بدأت تظهر عبارة "حذفت الرقابة" لجمل أو أسطر من الكتاب، وتوجد أمثلة كثيرة على ذلك، نذكر منها ما جاء في كتاب **العلوم العصرية** ليحيى العتيقي، حيث وردت فيه بالهامش عبارة "حذفت الرقابة بالرباط ست جمل" و"حذفت الرقابة سطرين ونصف"[36]. وهذا دليل على شدة الرقابة التي كانت على المنشورات خلال فترة الحماية.

34- ظهرت هذه العبارة حتى في المطبوعات الحجرية الصادرة أثناء الحماية الفرنسية، انظر ذلك بالملاحق في الصفحة الأولى من مؤلف "الكتابة والكُتاب" لعبد الحميد الرندي.

35- الجريدة الرسمية، عدد 2013، بتاريخ 25 مايو 1951م.

36- يحيى العتيقي، العلوم العصرية، مرجع سابق، ص 162 وص 204.

ثانيا: توزيع المنشورات وتسويقها:

بعد الانتهاء من طباعة الكتاب، تأتي مرحلة التوزيع، وهي الحلقة الأخيرة في النشر والتي تمثل الجانب التجاري في عملية إعداد الكتاب، وينعكس نجاح هذه الحلقة على بقية الحلقات الأخرى، فالتوزيع هو الهدف الأساسي من عملية النشر برمتها، وبه تكتمل حلقات النشر والتي تبدأ بالتأليف ثم التصنيع (الطبع) وتنتهي بالتوزيع. والطرف المسئول عن هذه الحلقة هو الموزع أو بائع الكتب الذى يتولى توصيل نسخ الكتاب إلى المستفيدين منها أي القراء.

وتنحصر مهمة الموزع في التعرف على دراسة احتياجات السوق، ونسبة المبيعات المتوقعة، والتسعير، وما يتبعه من حملة دعاية وإعلان للكتب الصادرة حديثا. والحقيقة أن الأهداف التسويقية Marketing Goals للكتب تختلف باختلاف نوع الناشر، حيث يحرص الناشر التجاري على نجاح عملية التسويق لأسباب مادية بحتة، وهو ضمان الحصول على ربح معقول، أما الناشر غير التجاري فإنه لا يهتم بالناحية المادية بقدر ما يحرص على وصول الكتاب إلى المستفيدين الحقيقيين، بدون إرهاقه مادياً، وغالباً ما يسعى لتغطية التكاليف فقط، وأحيانا يكون ضمن خطة النشر أن توزع الكتب مجانا على القراء[37].

ففي المرحلة الأولى لظهور الطباعة بالمغرب، حينما كانت في ملكية المخزن، فإلى جانب إشرافه على الطبع والنشر -كما رأينا سابقاً- أشرف هذا الأخير بنفسه أيضا على عملية توزيع الكتب. ولم يكن هدف المخزن تجاريا بالدرجة الأولى بقدر حرصه على وصول الكتب إلى المستفيدين الحقيقيين. ونذكر هنا الرسالة التي وجهها السلطان سيدي محمد بن عبد الرحمان إلى الناظر الحاج محمد الصبيحي بتاريخ 18 صفر 1284هـ/ 1867م، يخبره فيها بما طبع من الكتب بفاس، ويأمره بالإشراف بنفسه على توزيع عدد من الكتب بكل مدينة، وإيداعها بخزائن العلم لينتفع بها عامة الطلاب. ومما جاء في الرسالة: "... واقتضى نظرنا أن نُوجه لكل مدينة عدداً مما طبع وفرغ منه

37- انظر ذلك بتفصيل في مقال "ثقافة نشر الكتب" لرضا سعيد مقبل، الحلقة الثالثة الخاصة بتسويق الكتاب وتوزيعه، على الموقع الإلكتروني: منتديات ستوب www.forum.stop55.com.

لخزانة العلم الشريف بها، لينتفع به أهل العلم الشريف إن شاء الله، وها العدد المقيد بالطرة يصلكم فاجعلوه بخزانة العلم هناك"[38].

بالإضافة إلى ذلك كان المخزن يشرف بنفسه على ضبط توزيع الكتب، والبحث عن الضائع منها[39]. ففي رسالة موجهة من الفقيه مَحمد بن عبد الرحمان إلى السلطان بتاريخ 27 ربيع الأول 1248هـ/ 1867م، يخبره فيها بأنه قام بتنفيذ أوامره القاضية بدفع 609 نسخة من شرح الخرشي و614 نسخة من شرح التاودي إلى جانب الأحباس بفاس، وكذا توجيه 200 نسخة من شرح التاودي لمدينة مراكش فضبط ضياع تسع نسخ من شرح الخرشي، و14 نسخة من التاودي، ويشير في الرسالة إلى تشديد أوامر السلطان في البحث عن النسخ الضائعة، إلى حين العثور عليها[40].

وهذه قائمة بالمطبوعات التي وزعها المخزن على مراكز العلم بمختلف المدن [41]:

38- رسالة ملكية مؤرخة بتاريخ 18 صفر 1284هـ/ 1867م، ملف الطباعة، مديرية الوثائق الملكية. انظرها بالملاحق.

39- فعن خزانة جامع القرويين "أصدر السلطان مولاي الحسن أمره للقضاة الثلاثة، قاضي السماط الشريف العلامة سيدي محمد بن محمد السلاوي الحسني، وقاضي مقصورة الرصيف العلامة سيدي حميد بن محمد بناني، وقاضي فاس العليا الشريف العلامة سيدي محمد بن رشيد العراقي الحسني، بالوقوف على ضبط الكتب، والبحث عن الضائع منها، حتى يرجع لها جميع الخارج منها، فامتثل القضاة للأمر الشريف، وبذلوا مجهوداتهم في ذلك، حتى رجع للخزانة جل الخارج منها، عدا من لم يوجد له سبيل بوجه شرعي أو مخزني، وبسبب هذا أدخلت الكتب المطبوعة للخزانة، لأن جميع ما كان بها بخط اليد، المغربي والكوفي والتركي". انظر:

- عبد الكبير الكتاني، زهر الآس في بيوتات أهل فاس، تحقيق الدكتور علي بن المنتصر الكتاني، الدار البيضاء، 1422 هـ/ 2002 م، ج 1، صص. 18 - 19.

40- رسالة موجهة من الفقيه مَحمد بن عبد الرحمان إلى السلطان سيدي محمد بن عبد الرحمان بتاريخ 27 ربيع الأول 1284 هـ مديرية الوثائق الملكية.

41- كناشة بليمني، مرجع سابق، ص. 12، وكذا من خلال بعض رسائل السلطان سيدي محمد بن عبد الرحمان، الموجهة إلى القضاة للقيام بتوزيع نسخ من المطبوعات الحجرية. انظر: الكناشة رقم 664 بالخزانة الحسنية بالرباط.

المركز	شمائل الترمذي	شرح المرشد لميارة	شرح المقدمة الآجرومية للأزهري
فاس بخزائنها الثلاث	20	70	45
مكناس	10	30	20
مراكش	15	45	20
سلا	05	15	10
الرباط	05	15	10
ردانة	05	15	10
تطوان	04	10	06
طنجة	04	10	06
الصويرة	04	10	06
تازة	03	08	05
زاوية مولاي إدريس الأكبر	05	12	06
زاوية مولاي علي الشريف	05	12	06
زاوية وزان	05	12	06

يظهر من خلال هذا الجدول، أن المخزن كان يشرف بنفسه على توزيع الكتب المطبوعة على المراكز العلمية بواسطة نظار الأحباس، ويحرص على تزويدها بما تحتاجه من كتب وفق البرنامج التعليمي.

ولم يقف إشراف المخزن على حدّ التوزيع فقط، بل اهتم أيضاً بتحديد ثمن المطبوعات حيث عيّن ثلاثة من العارفين بقيمة الكتب، وهم: الفقيه محمد بن أحمد المرنيسي، والطالب بومدين المعسكري، وقاسم المغبّر السمسار بسوق الكتب، وذلك لتحديد ثمن الكتب المطبوعة بالمطبعة السعيدة، والوثيقة التالية توضح كيفية تحديد قيمة كل مطبوع، وما تساويه كل نسخة على حدة: «الحمد لله عن إذن مولانا سدده الله وأرشده، حضر لدى شهديه الفقيه سيدي محمد بن الفقيه العالم سيدي أحمد المرنيسي، والطالب

السيد بومدين المعسكري، وسي قاسم المغبّر السمسار بسوق الكتب العارفين بقيم الكتب وأثمانها، وسئل منهم تعيين ثمن الكتب المطبوعة بالمطبعة السعيدة، وما تساويه كل نسخة على حدة، فتأملوا ذلك وأمعنوا النظر فيه، فظهر لهم بدليل نظرهم وبرهان معرفتهم، أن ثمن كل نسخة من نسخ الشمائل خمسة مثاقيل وثمن كل نسخة من شرح الشيخ ميارة أربعة مثاقيل وثمن كل نسخة من الأزهري خمس عشرة أوقية، وعدد نسخ الشمائل مائة نسخة وثلاث نسخ وجب فيها بالتقويم المذكور خمسمائة مثقال وخمسة عشر مثقالا وعدد نسخ ميارة ثلاثمائة نسخة ونسخة واحدة وجب فيها من حساب التقويم المذكور اثنا عشر مائة مثقال وأربعة مثاقيل، وعدد الأزهري مائة نسخة وثمانون نسخة، وجب فيها مائتا مثقال بالتثنية وسبعون مثقالاً. اجتمع في جميع ما ذكر تسع عشرة مائة مثقال وتسعة وثمانون مثقالاً.... في سابع عشر المحرم الحرام عام أربعة وثمانين ومائة وألف»[42].

وفي رسالة أخرى مؤرخة في 14 صفر 1284هـ/ 1867م، نجد الأشخاص الثلاثة أنفسهم، يحددون ثمن كل نسخة من شرح التاودي على ابن عاصم، وشرح الخرشي على مختصر خليل، فحددوا الأول بثمن سبعة مثاقيل لكل نسخة، والثاني بعشرة مثاقيل لكل سدس من كل نسخة[43]. ويظهر من خلال تكاليف المطبعة -السابقة الذكر- أن تكلفة الكتاب كانت أعلى من ثمن البيع، مما كان يسبب خسارة للناشر (أي المخزن).

ويتجلى مما سبق القيمة العالية التي كانت لثمن المطبوعات، فعلى سبيل المثال كان اقتناء نسخة واحدة من شرح الخرشي الذي يقع في ستة أجزاء، يتطلب أداء ستين مثقالاً بنسبة عشر مثاقيل لكل سدس، ونسخة من شرح ابن سودة على التحفة يتطلب أداء 81 أوقية وثلاث أثمان، وحتى كتاب "**الشمائل المحمدية**" رغم حجمه الصغير فقد عرض للبيع بثمن خمسة مثاقيل[44]، مما يعني بأن اقتناء الكتب المطبوعة،كان في المرحلة الأولى مقتصراً على أفراد المخزن وأثرياء العلماء فقط.

42- مديرية الوثائق الملكية، وثيقة مؤرخة ب 17 محرم 1284 هـ/ 27 مايو 1867م.

43- وثيقة مؤرخة في 14 صفر 1284 هـ/ 1867م، ملف المطبعة، مديرية الوثائق الملكية.

44- وهو ما يعادل بالعملة الفرنسية سبع فرنكات و25 سنتيما، في حين كان كتاب في حجمه يباع في أوربا حينها ببضع عشرات من السنتيمات. انظر: جرمان عياش، دراسات في تاريخ المغرب، مرجع سابق، ص 140.
وخلال نفس الفترة كان ثمن قالب من السكر بمدينة فاس يساوي 70 أوقية، وثمن شاة بمراكش 133,50 أوقية، وكراء دار بفاس 80 أوقية، وأجرة إمام 240 أوقية في الشهر تعويضا له عن قيامه بوظيفة الإمامة وقراءة الحزب ودروس في الوعظ والنظارة. أنظر : مصطفى الشابي، الأثمنة والأجور في مغرب القرن التاسع عشر، مرجع سابق، صص 103 إلى 142.

لكن نتيجة للتغيير الذي أحدثه الطباعون من آل الأزرق على نوعية الورق والحبر، انخفضت تكاليف طبع الكتاب الحجري عما كان عليه الحال بالمطبعة الحجرية المحمدية، وكثرت أعداد المنشورات، فانخفض معها سعر المطبوع، فبيع مثلا كتاب "**الشمائل المحمدية**" في طبعته الثانية بمطبعة الطيب الأزرق سنة 1310هـ/1892م، بأقل من مثقالين للنسخة الواحدة.

ويظهر بأن تسويق الكتب المطبوعة بالمطبعة السعيدة، كان يدر على المخزن حوالى أربعين ألف مثقال، لكن ارتفاع التكاليف والمصاريف التي كان يتطلبها تسيير مؤسسة الطباعة، والجودة العالية في إنتاج الكتب التي كان يصر عليها المخزن، أصبح يشكل عبئاً ثقيلاً على عاتق خزينة الدولة، لذلك لم يعد المخزن قادراً على القيام بتوزيع المنتوج المطبعي بالمجان - كما رأينا في الجدول السابق - فقام بفتح متاجر لبيع الكتب المطبوعة في العديد من المدن،[45] حيث كلف السلطان سيدي محمد بن عبد الرحمان ابنه مولاي الحسن، خليفته على مراكش، بفتح متجر بالمدينة لبيع كتب المطبعة الحجرية، والإشراف على توزيعها بالمراكز القريبة من مراكش وضبطها. ويذكر ابن زيدان أن مولاي الحسن نجح في توزيع مائتي نسخة من أصل ثلاثمائة التي أرسلها إليه والده. كما تمكن الأمناء من بيع الكتب لفائدة المخزن في الدكان الذي كان يشرف عليه مولاي الحسن، وفي أماكن أخرى بالمدينة[46].

ففي رسالة وجهها السلطان سيدي محمد بن عبد الرحمان إلى خليفته بمراكش ولده مولاي الحسن، جوابا له عن وصول ثمن ما بيع من نسخ شرح التاودي، جاء فيها: (... فقد وصلنا كتابك تذكر فيه أنك وجهت 1662 ست عشرة مائة مثقال واثنين وستين مثقالا و5 خمس أواقي ثمن نسخ 300 من شرح التاودي للتحفة، التي وجهنا لك بحسب إحدى وثمانين أوقية صغيرة وثلاثة أثمان لكل نسخة وبيّنت ما حيز منها لجانب الأحباس (يعني المراكشية) ومابيع 25 على يد الأمناء، وما في الثمن المذكور من ريال 511 والدراهيم، حسبما هو مفصل في نفولة (بطاقة صغيرة) الأمين التي وجهت، فقد

45- توجد قائمة المبيعات حسب المراكز ومجموع أثمنتها بكناشة بليمني، مرجع سابق، ورقة 11.

46- عبد الرحمان بن زيدان، الدرر الفاخرة، مرجع سابق، ص 93.

وصل الجميع وحل محله والله يرعاك والسلام في 20 صفر الخير عام 1286 هـ)[47].

والجدير بالإشارة إلى أن ما كان ينفق على الطباعة من مصاريف الطبيع وأعوانه ومستلزمات الطبع، كانت تفوق بكثير مداخيل بيع الكتب. فحسب تقييد مصاريف المطبعة لمدة ثلاث سنوات ما بين شعبان 1281هـ إلى رمضان 1284هـ/ يناير 1865 إلى فبراير 1868م، وصلت المصاريف إلى 155567 مثقالا، وبنفس الفترة دخل من مستفاد المطبعة ما مجموعه 27509 مثقالا[48]

أما المطبوعات السلكية، فنظرا لسرعة إنجازها ووفرة أعدادها، فقد انخفضت أثمنتها مقارنة بالحجرية، ويظهر ذلك من خلال القائمة التالية[49]:

- ألفية السيرة النبوية للعراقي: 3,5 فرنك
- ألفية مصطلح الحديث للعراقي: 5 فرنك
- شرح عقيدة السنوسي الصغرى للمكي البيطاوري: 2 فرنك
- بيان المراد من علم الاقتصاد لعبد الحميد الرندي: 5 فرنك
- مختصر الاستسعاد في شرح بانت سعاد للمكي البيطاوري: 2 فرنك

وقد كانت مدينة فاس مركزاً سهلاً لبيع المطبوعات، نظراً لكونها تعتبر أكبر مركز ثقافي للبلاد، حيث كان يتم توزيع جزء مهم من المنشورات بها، والباقي يوزع في مختلف المدن الكبرى.

وكان توزيع الكتاب وتسويقه يتم بطريقتين:

الطريقة الأولى، وهي الطريقة نفسها لبيع المخطوط وتوزيعه، كانت تتم في سوق الدلالة بواسطة مزاد كل أسبوع على دكة ملحقة عادة بالمسجد، وكان يقام المزاد في فاس يوم الجمعة بعد صلاة الظهر، وفي مراكش صباح كل خميس. وكانت دكة فاس توجد في الجزء الجنوبي الشرقي من القرويين. وكان يتم تفعيل المزاد من طرف الكتبيين

47- نفسه. والمثقال كان يساوي حينها 10 أواقي نحاسية. أنظر قيمة صرف العملة خلال هذه الفترة عند : عمر آفا، مسألة النقود في تاريخ المغرب، مرجع سابق، صص 356-369.

48- وثيقة تقييد مصاريف المطبعة، بملف الطباعة بمديرية الوثائق الملكية، أنظرها بالملاحق.

49- مجموع هذه المطبوعات صدرت خلال سنة 1345 هـ/1926م، بالمطبعة الأهلية بالرباط، وتوجد القائمة بآخر كتاب تنبيه الطغيان لمحمد السنوسي الجازمي السوداني، الصادر عن نفس المطبعة سنة 1346 هـ/ 1927م.

والباعة المتجولين، ومحبي الكتب والأساتذة والطلبة. وهذه الطريقة في البيع قديمة استعملها الأندلسيون، قبل أن تدخل إلى المغرب خلال القرن الخامس عشر. ولا زالت مدينة مراكش محتفظة إلى الآن بهذه السوق الأسبوعية لبيع الكتب[50]، ولكنها بنسبة ضعيفة وتقام بعد صلاة عصر يوم الجمعة. أما في فاس فقد انقطعت تماما سوق دلالة الكتب من المدينة منذ أواخر القرن العشرين.

ويعطينا مرمول Marmol، نظرة عن بيع الكتب عند وصفه لمدينة مراكش عاصمة السعديين بقوله: "تتوفر المدينة على أزقة جميلة، وأماكن منظمة، وتباع فيها السلع والكتب بوفرة"[51].

أما كلينار Clénard فيعبر عن خيبة أمله إزاء المتزمتين المسلمين الذين كانوا لا يسمحون للمسيحيين بدخول أسواق المزاد: "يمكن للمسيحيين أن يدخلوا إلى مكان المزاد إلا أنهم يتجشمون خطر الموت رجماً طالما أنهم يثيرون الشكوك في أن الكتب قد تركت في يد أجنبية عن الإسلام"[52].

أما الطريقة الثانية لتوزيع الكتب فقد كانت تتم بمحلات الكتبيين وهي الوراقة. ويعطينا بيريتي Peretie نظرة عن طريق التسويق بواسطة الوراقين، فيذكر بأن الناشر كان يودع نماذج من الكتب للكتبي قصد بيعها، ويمكن لهذا الأخير إرجاع النسخ التي لا تباع لأصحابها[53].وكانت دكاكين البيع تقع كلها وسط زنقة السبيطريين بالقرب من جامع القرويين. وهي متخصصة في بيع منشورات المطبعة الفاسية[54].

وبعد صدور ظهير 1314 هـ/ 1897م، السابق الذكر، لم يعد في استطاعة الوراقين الشراء مباشرة من المطبعة، بل فرض عليهم التعامل مع الناشرين فقط، وإلا تعرضوا لعقوبات بمصادرة كتبهم، ومنعهم من مزاولة عملهم[55].

50- Binbine, Histoire des bilbliothèques, op, cit, p. 62.

51- نفسه.

52- Roger le Tourneau, Notes sur les lettres Latines de Nicolas Clénard relatant son séjour dans le royaume de Fès, Hespéris, 1934, Fasc I-II, T XIX, P 58-59.

53- Peretie, Les Madrasas de Fès, op, cit, p. 365.

54- نفسه، ص. 366.

55- سبق الحديث عن نصوص هذا الظهير، في الصفحة 254.

أما التوزيع بالخارج، فلم يكن وارداً حينها، لأن المطبعة كانت تعمل فقط على توفير حاجيات القراء المغاربة، عدا ما أرسله السلطان مولاي الحسن من نسخ الإحياء مجانا إلى علماء المشرق بدمياط وإسطنبول وأرض الحجاز. وكان للمولى عبد الحفيظ وكيل في مصر يدعى بنشقرون، يهتم بالطبع وتوزيع المطبوعات المغربية. ويذكر لوطورنو بأن الكتب الحجرية المطبوعة بفاس لم تكن تباع خارج المغرب، ومع ذلك اشترى بعضها أوربيون على سبيل حب الاطلاع، وخاصة منهم الألمان[56]. ويشير رونو Renaud، إلى أن حصول الأجانب على كتب مطبوعة حجرياً لم يكن أمراً سهلاً[57]؛ ربما لأن المغاربة كانوا يعتبرونها كالمخطوطات، فلا يحبون بيعها للأجانب، أو لكونها تحمل علوماً دينية، يمنع تداولها بيد الكفار. لكن سالمون G. Salomon يصرح بأنه في بداية القرن العشرين حصل على 163 مجلداً مطبوعاً حجرياً[58].

ويرى العروي بأنه إلى جانب ضيق السوق المحلية، تضاف منافسة الطباعة الشرقية، لتجعل من الصعب خلق دار نشر خصوصية مزدهرة. فالتجار المغاربة المستقرون بالقاهرة كانوا يقومون بطبع الكتب الضرورية لطلبة القرويين، ويرسلونها إلى المغرب بواسطة الحجاج، وبهذا استطاعت الزوايا القروية الصغيرة أن تتزود بالكتب المجلوبة من الشرق[59]، خصوصا أن أسعارها كانت أرخص من ثمن المطبوعات المغربية، وهذا ما خلق مضايقة ومنافسة للمطبوع المغربي، وجعل صعوبات في تسويقه بالداخل والخارج.

وفي عهد الحماية، أصبح التوزيع -في المرحلة الأولى- يتم ما بين أصحاب المطابع والناشرين ومكتبات بيع الكتب، والتي أصبحت منتشرة بمختلف أنحاء البلاد. بعد ذلك ظهرت مؤسسات خاصة بتوزيع المطبوعات سواء الصحف أو الدوريات أو الكتب، أهمها مؤسسة سوشبريس Sochepress بالدار البيضاء[60]، والتي تأسست سنة 1924م، وهي لا

56- لوطورنو، فاس قبل الحماية، مرجع سابق، ص. 682.

57- Renaud Dr. (H.P.J), L'enseignement des sciences exactes et l'édition d'ouvrages scientifiques au Maroc avant l'occupation Européenne, Hespéris, 1932, T.XIV. 1er trimestre Fasc I, pp. 78-89.

58- سالمون Salomon هو رئيس "البعثة العلمية المغربية" بطنجة. انظر:

- Latifa Benjelloune, Les bibliothèques au Maroc, Paris, 1990, p. 322.

59- Laroui, Les origines sociales, op, cit, pp. 203-204.

60- Najat Najib, L'Édition au Maroc, problèmes et perspectives, Travail de fin d'étude de la 4ème années du cycle des informatistes, 1994-1995, p. 114.

زالت تعمل لحد الآن، ويغطي عملها مجموع المملكة، كما دخلت مؤسسة دار الكتاب عالم التوزيع، بالإضافة إلى عملها في الطبع والنشر منذ 1948م. وأصبح توزيع الكتب وتسويقها يتم بواسطة عقود وبشكل منظم داخل المكتبات التي توزعت بكل أنحاء البلاد، نذكر منها مكتبة إديال المغرب Idéal Maroc التي تأسست سنة 1940م بالدار البيضاء، وهي خاصة ببيع المناهج المدرسية والكتب التقليدية، بالإضافة إلى الكتب الأدبية، ومكتبة المناظر الجميلة Aux Belles Images التابعة لمطبعة الباب بالرباط، والتي تخصصت في بيع كتب الأدب والتاريخ والحقوق، ومنها أيضاً مكتبة المدارس بفاس التي تأسست سنة 1945م، وهي مختصة ببيع الكتب المدرسية والجامعية والتقنية، والثقافة العامة باللغتين العربية والفرنسية. ولم تقتصر مؤسسات البيع هذه على توزيع الكتاب المغربي فقط، بل شمل نشاطها حتى الكتب المستوردة من الخارج، سواء باللغة العربية أو بلغات أجنبية.

وقد تجاوز توزيع المطبوعات المغربية حدود البلاد، ليوزع بالخارج كما يظهر من الصفحة الأولى للكتاب الفلكي "**نتيجة المصور التاكتلاوي في التوفيقات الإلهامية**" والمنشور بالمطبعة الوطنية بالرباط سنة 1370هـ/ 1950م، نجد عليه عبارة: يطلب من مكتبة الفتح بالدار البيضاء ومن مكتبة الشريف هاشم وأولاده على زاوية شارع واليمبا بداكار.

وبهذا أصبح التوزيع أكثر تنظيماً ومراقبة من طرف الدولـة، خصوصاً بعد صـدور ظهير 1914م -السابق الذكر- الذي قنن نسبة التوزيع، ووضع شروطاً على الناشرين والطابعين والموزعين.

وسنحاول من خلال دراسة نوعية الكتب التي استأثرت باهتمام المشرفين على الطبع والنشر، تحديد أصناف الكتاب المطبوع بالمغرب ما بين (1865 - 1956م)، وتحليل محتواه، لنتمكن من معرفة اتجاه النشر.

ثالثا: طبيعة الإنتاج المطبعي ومحتواه:

بعد إجراء دراسة على القائمة البيبليوغرافية للكتب المطبوعة بالمغرب باللغة العربية مابين 1865 - 1956م، والتي وصل عددها إلى حوالى 1400 مؤلف[61]، اتضح لنا ما يلي:

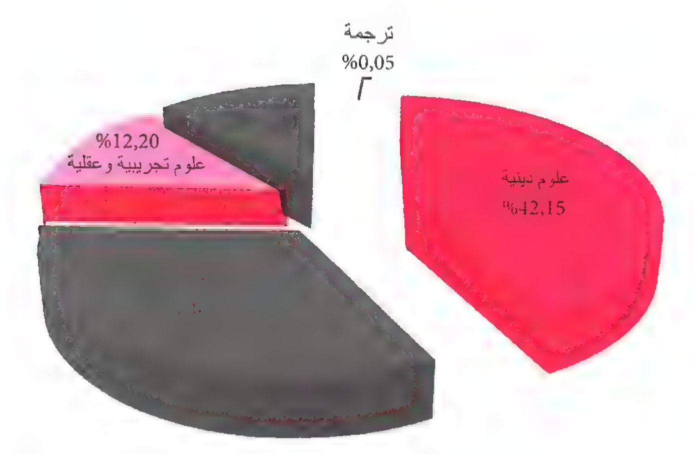
61- انظر هذه البيبليوغرافيا عند: لطيفة الكُندوز، المنشورات المغربية، مرجع سابق.

تعدد الموضوعات، حيث شملت جميع فنون المعرفة المختلفة، مع تباين في نسب منشوراتها. بحيث أن غالبية هذه الموضوعات ذات طابع ديني، خاصة الفقه والحديث والتصوف، والتي تشكل قرابة 42,15 % من المجموع العام.

أما الموضوعات ذات الصبغة الأدبية، فقد بلغت نسبتها 33,40 % رغم أن الإنتاج الإبداعي كالشعر والقصة، لم يبرز بصفة خاصة إلا مع المطبعة السلكية.

وتأتي الموضوعات ذات العلاقة بالعلوم التجريبية والعقلية، في ذيل القائمة بنسبة مقدارها 12,20 %، وهي النسبة نفسها التي تحتلها مطبوعات ذات مواضيع متنوعة: اقتصاد، إدارة، سياسة، آثار، موسيقى... وغيرها.

وتعاني الترجمة من تأخر كبير في هذا المجال، حيث لم يتجاوز مجموع ما طبع مترجماً إلى العربية، نسبة 0,05 % في أحسن الأحوال.



الشكل (15) تبيان يوضح توزيع نسب المنشوارات حسب العلوم

فهذه الأرقام توضح لنا أصناف المؤلفات التي كان يهتم بنشرها القائمون على المطبعة بالمغرب، منذ سنة 1865 إلى سنة 1956م.

ويمكننا عن طريق القراءة التحليلية لهذا الإنتاج المطبعي، الحصول على فكرة واضحة عن محتوى المطبوعات، وتحديد أسباب اختيار المواضيع، ومعرفة اتجاه النشر.

وقبل الشروع في تحليل كل صنف على حدة، لابد من محاولة فهم أسباب هذا التوزيع، وذلك بالبحث في المقررات التعليمية بالمغرب خلال هذه الفترة، لكون المطبعة في مرحلتها الأولى كما رأينا سابقاً، تمّ توظيفها من طرف المخزن لأغراض تعليمية، من أجل نشر الكتاب المدرسي المقرر في القرويين، علماً بأن هاته الدراسة نفسها كانت تتم باختيار المخزن وتحت إشرافه.

لقد ظهر هذا التوجه أو التدخل المخزني في الشؤون التعليمية منذ عهد السلطان سيدي محمد بن عبد الله، الذي أصدر مرسوماً يحدد فيه نظام التدريس في كلية القرويين وبباقي المساجد والزوايا، مع بيان ما يدرس منها من العلوم والكتب، مقتصراً على دراسة العلوم النقلية، محذراً في الوقت ذاته من الخوض في علم الكلام أو المنطق والفلسفة، وكتب غلاة الصوفية وكتب القصص، مع اللجوء إلى أسلوب التشديد بإنزال العقوبة على كل من يتعاطى تدريس هذه العلوم[62].

ويظهر التوجه المخزني لنظام التعليم مرة أخرى، مع الظهير الذي أصدره السلطان المولى عبد الرحمان سنة 1261 هـ/ 1845م، والذي أعاد فيه النظر في نظام التدريس، وألح على اقتصار المدرسين على المفيد، والاعتماد على الوضوح دون إغراق في التفاصيل[63].

وقد اهتم العديد من الباحثين (مغاربة وأجانب)[64] بدراسة العلوم الملقنة

62- ابن زيدان، **الإتحاف**، مرجع سابق، ج 3، صص. 211 - 214.

ويخبرنا محمد حجي عن نوعية العلوم التي كانت تدرس في العهد السعدي بقوله: "كانت العلوم النقلية التي تعتمد على الحفظ والرجوع إلى النصوص هي السائدة في المغرب أوائل السعديين... وتبدلت الأحوال بعد أن استقرت قواعد الدولة وتفتحت على العالم الخارجي، فأخذت العلوم العقلية تجد طريقها إلى حلقات التدريس، ثم لم تلبث أن صارت تنافس العلوم النقلية، وتزاحمها". انظر: محمد حجي، **الحركة الفكرية**، مرجع سابق، ج 1، ص. 65.

63- ابن زيدان، **الإتحاف**، ج 4، صص. 118 ـ 121.

64- نذكر منهم:

- **Delphin, Fès son université...**, op, cit, pp. 30-41.
- **Peretie, Les Madrasas de Fès...**, op, cit, pp. 334-344.
- **Paul Marty, Le Maroc de demain**, comité de l'Affrique Française, Paris, 1925, pp. 29-52.

- روجي لوطورنو، **فاس قبل الحماية**، مرجع سابق، ص. 654 - 656.
- عبد الهادي التازي، **جامع القرويين: المسجد والجامعة بمدينة فاس**، بيروت، 1972م، ج 3، صص 723 - 724.
- محمد داود، **تاريخ تطوان**، مرجع سابق، المجلد 3، ص. 174.
- محمد المختار السوسي، **مدارس سوس العتيقة. نظامها ـ أساتذتها**، طنجة،1987م، صص. 58 ـ 78.

بالمغرب خلال القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين، ووضعوا لائحة بالعلوم المدرسة بالقرويين وغيرها من المراكز التعليمية.

ومن خلال ما ورد عند بعض الباحثين، نورد لائحة بالعلوم التي كانت مقررة للتدريس بالقرويين وابن يوسف وغيرها من المراكز، ليتأتى لنا مقارنتها بالكتب التي حظيت بالأولوية من اهتمام المشرفين على النشر بالمغرب.

العلوم	المصنفات الملقنة
الحديث	صحيح البخاري، موطأ مالك، صحيح مسلم، الشفا لعياض
الفقه	مختصر خليل، المرشد المعين، رسالة ابن أبي زيد القيرواني.
علم الأصول	جمع الجوامع للسبكي، ورقات إمام الحرمين.
النحو	الآجرومية، ألفية ابن مالك.
علوم البلاغة (البيان والمعاني والبديع)	تلخيص المفتاح، الشرح المختصر والمطول للتفتازاني، الجوهر المكنون للأخضري.
علم المنطق	السلم للأخضري، مختصر السنوسي.
علم العروض	لم يذكر أي مصنف منها.
الحساب	تلخيص ابن البناء، منية ابن الغازي.
التوحيد	الرسالة لابن عاشر، كبرى ووسطى وصغرى السنوسي.
القضاء والأحكام	لامية الزقاق، التحفة، العمل الفاسي، العمل المطلق للفيلالي.
علم الأدب	شرح مقامات الحريري، دراسة قصيدتي البردة والهمزية مع شروحهما.
علم التصوف والأخلاق	الحكم العطائية، النصيحة الزروقية (حسب محمد داود).
علم التفسير والقراءات	تفسير السيوطي، تفسير الجويني، كشاف الزمخشري، الشاطبية، تفسير الرازي.

فهذه لائحة تقريبية للعلوم التي كانت تلقن بالمغرب خلال القرن التاسع عشر وحتى بداية القرن العشرين، وإن كان هناك اختلاف جزئي بين الباحثين حول نوعية بعض العلوم التي ربما تعاطاها الطلبة في حلقات خاصة، ببعض الجوامع والزوايا المستقلة تماماً عن نظام القرويين، كالتصوف وعلم التفسير.

ونستنتج من خلال الجدول السابق أن التعليم بالمغرب كان مقتصراً على العلوم النقلية، ولم يتعاط من العلوم العقلية سوى بعض الدروس في الحساب والمنطق.

ويرى محمد داود أن هذه اللائحة الطويلة خالية من كتب الأدب والفنون، بحيث لا نجد بين رجالات ذلك العهد أدباء بارزين أو شعراء نابغين[65]، ويضيف قائلًا بأن النصف الأول من القرن الثاني عشر الهجري اختلط فيه الأدب بالعلم، وكانت كفة الأدب هي الراجحة، ثم انقلب الحال في النصف الثاني منه، فكثر العلم وتعدد العلماء والمدرسون على طريقة القرويين، وضعف الأدب وقل الأدباء أو كادوا ينقرضون[66].

ويصف المختار السوسي الحالة التي آلت إليها العلوم المدرسة بقوله: " لا يتجاوز النحو وبعض قليل من اللغة، وما يتبع هذين من علم التصريف وعلم البيان، على ضؤولة تأثيره في الألسن، حتى كان العلماء المدرسون في هذه القرون الثلاثة لا يتعاطونه، و"الفقه الجامد" الذي لا يعدو شروح الأجاهرة حول "**المختصر**" و"**الرسالة**" و"**ابن عاشر**"، وبعض متون أخرى....، وقد مات التفسير والحديث والتاريخ وعلم الرجال وعلم اللغة حتى لا تذكر...."[67].

ويشير لوطورنو إلى بعض العلوم التي اضمحلت، أو هي علوم ميتة انقطع تدريسها بالقرويين منذ القرن السادس عشر، من بينها علم التنجيم والكلام، والطب والجدول، والجغرافية والتاريخ[68]، والكيمياء التي لم تدرس قط بصفة رسمية، نظراً لكونها مكروهة في السُنّة لذا كانت من نصيب اليهود[69].

65- محمد داود، **تاريخ تطوان**، مرجع سابق مجلد 3، ص. 175.

66- نفسه.

67- محمد المختار السوسي، **مدارس سوس العتيقة**، مرجع سابق، صص. 58 ـ 60.

68- كانت هذه المواد تدرس بصورة غير رسمية في الزوايا أو في الجلسات الخاصة، حكرا على بعض العائلات. انظر:محمد الفلاح العلوي، بعض جوانب مكونات ثقافة علماء المغرب في نهاية القرن 19الميلادي، مجلة أمل،ع 2، 1992م، ص 41.

69- لوطورنو، **فاس قبل الحماية**، مرجع سابق، ص. 656.

ويعطينا سعيد حجي نظرة عن الدروس التي كانت تلقن مطلع عشرينات القرن العشرين بقوله: "...نقرأ صباحا القرآن عند أستاذي القديم في الكُتَّاب، وعلى الساعة الحادية عشرة يدخل أستاذي النحوي والفقهي المتقدم، فيعلمنا حفظ الأمهات من الألفية والأجرومية والمرشد المعين وغيرها. وعلى الساعة الثانية بعد الزوال نأتي إلى المدرسة فنقرأ درساً من النحو ودرساً من الفقه... أتكلم عن المدرسة التي قضيت فيها شطرا كبيرا من عمري، وحصلت خلاله على شيء زهيد للغاية، لا يعد شيئا مذكورا أمام الأيام التي قضيتها فيها"[70].

فهذه المقولة تعطينا فكرة عن نوعية العلوم التي كانت تدرس بالمغرب، كما تظهر تطلع الطلبة إلى ضرورة التجديد في أساليب التعليم.

وإذا رجعنا إلى ثقافة فاس في العصور الوسطى نجدها ثقافة موسوعية، كانت تجمع بين الفقه والأدب والمنطق والتصوف والعلوم المختلفة من تجريبية وأدبية، وكان علماء فاس في ثقافتهم أقرب إلى ثقافة أهل الأندلس وعلماء القيروان بتونس، منها إلى الثقافة الضيقة التي أصبحت تهيمن على مجال العلم بالمغرب.

فما هو السبب في هذا التحول والتراجع في تدريس بعض العلوم التي كانت رائجة بالمغرب؟

يرى العروي أن السبب مرتبط بوضعية المغرب خلال فترة القرنين الخامس عشر والسادس عشر الميلاديين، وما عرفه من أزمة اقتصادية، وتراجع في العلاقات التجارية الخارجية، أثرت على الحياة الثقافية، وأرغمت النخبة المثقفة على التحول إلى هيئة تعليمية في خدمة مجتمع بدوي، غير قادر على استيعاب جميع عناصر الثقافة الحضرية، فتراجعت عناصر الثقافة "الدنيوية" في مقابل تركيز الجانب الفقهي الاجتماعي الممثل في أدب النوازل[71].

يضاف إلى أسباب هذا التراجع سبب آخر مرتبط بالهزائم المتكررة التي مني بها المغرب على يد أوربا، ومحاولاتها المتكررة لاحتلال البلاد، جعلت المغاربة يصابون بنكسة

70- محمد بن عبد الكريم حجي، سعيد حجي فجر الصحافة المغربية، مرجع سابق، ص 38.

71- عبد الله العروي، أزمة المثقفين العرب، مرجع سابق، ص. 48.

قوية وخيبة أمل كبيرة، فأصبحوا يعتقدون بأن الله يمتحنهم، ومن هنا جاء هذا التعلق بالثقافة الدينية[72].

بالإضافة إلى ازدياد تعاظم دور العلوم الدينية في الحياة الإدارية وشغل المناصب، نتيجة تشجيع الدولة وحاجيات البلاد للعديد من الوظائف، كالقضاء والتوقيت والتوثيق ونظارة الأوقاف، وإمامة المساجد فضلا عن أطر التدريس.

ويرتبط هذا التراجع أيضاً بالبرامج التعليمية التي سنها المخزن، والتي أدت إلى بلوغ نظام التعليم ذروة أزمته، خلال القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين[73].

وتبعاً للجدول السابق، لم يعد هناك اهتمام بدراسة أمهات الكتب مثل "**شرح المدونة**" التي لم تعد تدرس بالقرويين، بل تركزت الدراسة على كتاب "**مختصر خليل**" و"**رسالة ابن أبي زيد القيرواني**" و"**تحفة ابن عاصم**" مع شروح التسولي والتاودي بن سودة عليها، و"**لامية الزقاق**" مع شرحه عليها، كما تركزت دراسة النحو على "**الآجرومية**" مع شرح الأزهري، و"**ألفية ابن مالك**" مع شرح المكودي وابن هشام عليها.

فهذه الكتب التي كانت مهيمنة على ثقافة القرويين كلها مختصرات، مما جعل التقليد وأسلوب الحفظ، يسيطران على الثقافة المغربية دون أي اجتهاد.

ويذكر عبد القادر بن سودة، أنه عندما زار مدرسة العلم التابعة للجامع الأعظم بالعرائش، وسأل الأشياخ عن كيفية التدريس، أجابوه بأنهم يدرسون مختصر خليل بالدردير، وشرح تحفة ابن عاصم للتاودي ابن سودة، كما يقرأون النحو بالمكودي على الألفية[74].

ويتبين من خلال ما كانت تضمه خزانة الكتب الملكية بفاس في القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين، أن معظم محتوياتها مصاحف وكتب التفسير وكتب الحديث

72- عبد الرحمان حوسني، العلماء في المجتمع المغربي خلال القرن التاسع عشر، رسالة د. د. ع، السنة الجامعية، 1993 – 1994م، صص. 71 ـ 72.

73- محمد العيادي، دور جامع القرويين في تكوين الشخصية الثقافية المغربية التقليدية، ضمن أعمال "محطات في تاريخ المغرب الفكري والديني"، جامعة الحسن الثاني، الدار البيضاء، مطبعة فضالة، المحمدية، 1996م، ص. 21.

74- عبد القادر بن سودة، نهضة العلم والعلماء، تطوان، 1949م، ص. 4.

واصطلاحه وكتب علم الأصول والفقه وكتب النحو والتصريف، مما يعكس التوجه الثقافي السائد آنذاك بالمغرب[75].

وهكذا من خلال اطلاعنا على العلوم التي كانت سائدة بكل أنحاء المغرب، التي سنتها القوانين التنظيمية للتعليم، يمكن القول بأن النظام التعليمي الرسمي في المغرب، وإلى حدود دخول الطباعة للبلاد سنة 1865م، ظل محافظا على النموذج التقليدي، مما يفسر طبيعة الإنتاج المطبعي خصوصاً في المرحلة الأولى من حياة المطبعة، ويوضح الهدف الأساسي الكامن وراء استقرار المطبعة بفاس قرب القرويين، حتى تتمكن من تزويد المؤسسة وباقي المراكز التعليمية الأخرى بالكتاب المدرسي المقرر.

فما هي طبيعة ومحتوى هذا الكتاب الذي حظي باهتمام القائمين على الطبع بالمغرب؟

من خلال الجرد العام لمواضيع المؤلفات التي طبعت ما بين 1865 - 1956م، اتضح - كما سبق أن رأينا - أنها شملت كل مواضيع المعرفة، لكن مع اختلاف في نسب التوزيع، حيث حظيت العلوم الدينية بكل أصنافها بالدرجة الأولى في النشر، بما يقارب نصف المجموع العام، مما يؤكد أن الثقافة المغربية كانت ترتكز على الجانب الديني الذي طبع كل أشكال التفكير المغربي.

وسنحاول في الفصول المقبلة،تصنيف المطبوعات حسب أنواعها المختلفة مع تحليل كل صنف على حدة، والتعرف على محتوى المطبوعات داخل كل صنف، ومحاولة فهم أسباب هذا التوزيع في نسب المنشورات.

75- فهرسة خزانة الكتب الملكية بفاس، مخ، خ. ح، رقم 4428. وضعت هذه الفهرسة أيام السلطان مولاي عبد الحفيظ.

الفصل الثاني

محتوى منشورات العلوم الدينية

لقـــد كان العلماء المغاربـــة يعتبرون العلوم الشرعية هي العلـــم الحقيقي الذي يعلـــو عـــلى كل العلوم، وهي أســـاس المعرفة، وما عداه ليس ســـوى صناعات، وفي ذلك يقـــول جعفر الكتاني: "والعلوم وإن كثرت أنواعها وتباينت أوضاعها فأجلها قدرا وأرفعها ذكـــرا وأعظمهـــا وأجملها وضعا العلوم الشرعية"[1]. كما يؤكـــد محمد كَنون ذلك بقوله: "إنما العلم الحقيقي ما يعرف العبد نفسه وربه عز وجل، وخطر أمره في لقاء الله تعالى والحجـــاب منه، وهذا يورث الخشـــية والتواضع دون الكبر والإمـــر، قال الله تعالى ﴿إنما يخشـــى الله من عباده العلماء﴾. فأما ما وراء ذلك كعلم الطب والحســـاب واللغة والنحو والشـــعر، وفصل الخصومات وطرق المجادلات، إذا تجرد الإنســـان لها حتى امتلأ بها امتلأ كبراً ونفاقاً وهذه العلوم بأن تسمى صناعة أولى من أن تسمى علماً"[2].

إذن، نستنتج بأن العلم في نظر الكتاني وكَنون هو مايرتبط بالعلوم الدينية، أما ما دونها من العلوم (طب، حساب، لغة، نحو، تاريخ، شعر،...) فكلها مجرد صناعات لا ترقى إلى مستوى العلم. ويركز جعفر الكتاني على أهمية تعلم الدين، وبالأساس الفقه، ولا يُهتم بالعلوم الدنيوية إلا بقدر ما ينفع في الجانب الديني[3].

وهناك من يربط العلم بالدين ارتباطا وثيقا، وهذا ما عبر عنه السليماني بقوله: "ليعلم أولاً أن الدين والعلم كتوأمين متلاصقين فصلهما يؤدي إلى هلاكهما معاً، وقالوا العلم ينمو متى كان دينياً، والدين يثبت متى كان علمياً"[4].

هكذا كان تصور العلماء التقليديين للعلم، وهو ما يفسر غلبة العلوم الدينية على البرامج التعليمية، كما يوضح أسباب اهتمام القائمين على المطبعة، بنشر هذه

1- جعفر الكتاني، إعلام أئمة الأعلام وأساتذتها بما لنا من المرويات وأسانيدها، طبعة حجرية(مع ديوان اليوسي)، فاس، 1322 هـ/ 1904م، ص. 152.

2- محمد بن المدني كَنون، تقييد يتعلق بالفتوى والشهادة وما يتعلق بأمور القضاء، طبعة حجرية، فاس، 1324 هـ/ 1906م، ص. 3.

3- جعفر الكتاني، إتحاف الطالب الجاد بما يحصل العلم الرحيب، طبعة حجرية (د. ت. م)، ص. 12.

4- أبو عبد الله السليماني، اللسان المعرب عن تهافت الأجنبي حول المغرب، مطبعة الأمنية، الرباط، 1971، ص. 162.

الكمية المهمة من الكتب الدينية، خدمة للعلماء من جهة، وكونها قابلة للتسويق أكثر من غيرها من جهة أخرى.

وإذا تصفحنا الكتب الدينية المنشورة بالمغرب منذ ظهور الطباعة إلى سنة 1956م، نجدها تتناول -في غالبيتها- الأبواب الثلاثة التالية: الفقه والحديث والتصوف.

1-الفقه:

احتلت المطبوعات الفقهية الدرجة الأولى في المجموع العام، بحوالي ثلاثمائة عنوان[5]، لأن دراسة الفقه كانت هي المهيمنة على برامج التعليم في المغرب، باعتبارها أساس التعليم، تدرس كل صباح، وكانت تدعى بالبحر أحياناً، لأنها كالبحر لا حدود لها[6]. ولذلك نجد عبارة "أشرف علم" و"أجل علم" تتصدر أي تأليف فقهي، لأن العلماء كانوا يعتبرون علم الفقه أفضل العلوم على الإطلاق.

وقد عبر الحجوي عن ذلك بقوله: "إن الفقه الإسلامي جامعة ورابطة للأمة الإسلامية وهو حياتها تدوم ما دام وتنعدم ما انعدم. وهو جزء لا يتجزأ من تاريخ حياة الأمة الإسلامية في أقطار المعمور.... فالفقه الإسلامي من مفاخر الأمة الإسلامية.... وهو أصل التمدن العصري الحديث..... وهو نظام عام للمجتمع البشري لا الإسلامي فقط"[7].

ولم يكن هذا الإقبال الكبير على دراسة الفقه والتأليف فيه، مرتبطاً فقط بالجانب الديني الخالص، وإنما كان يحمل معه جانباً دنيوياً، يتمثل في تمكين المتعاطي له، من شغل مناصب العدالة والقضاء والإفتاء فضلاً عن التدريس.

وهذا ما أكده محمد حجي بقوله: "لم يكن انتشار الدراسات الفقهية في الواقع ظاهرة دينية خالصة، وإنما هو ظاهرة دينية - دنيوية، لا لأن الفقه يحتوي على عبادات

5- المجموع العام للمطبوعات الدينية وصل إلى حوالي 600 مؤلف، انظر: لطيفة الكَنْدوز، المنشورات المغربية، مرجع سابق، من ص 38 إلى ص 222.

6- لوطورنو، فاس قبل الحماية، مرجع سابق، ج 2، ص. 654.

7- محمد بن الحسن الحجوي، الفكر السامي في تاريخ الفقه الإسلامي، الرباط، 1340هـ/ 1921م،ج 1، صص7 -11.

ومعاملات فحسب، ولكن لكونه مصدراً للعيش والارتزاق أيضاً، فيتبوأ الفقهاء من المناصب الدينية والخطط الاجتماعية ما لا يطمح فيه لغيرهم من العلماء"[8].

ولم يقتصر الإقبال في دراسة الفقه على المدن فقط، بل تعداه إلى البوادي المغربية، حيث كان يعتبر العلم الرئيسي ومصدر عيش العديد من الطلبة، لحاجة البادية إلى قضاة وعدول ومفتين. وهذا ما لاحظه المختار السوسي وعبر عنه بقوله: "لأن الفقه (معمل) لبارود البلد الذي يحتاج إليه في الدفاع والهجوم.... فهو على رأس قائمة الفنون التي يقبل عليها كل التلاميذ أياً كانوا ويجعلونها مدى أخذهم لعلهم يتعيشون وراءها..."[9].

وهذا ما يفسر اهتمام القائمين على الطبع بنشر هذه الأعداد المهمة من كتب الفقه، لتزويد المراكز العلمية في مختلف البلاد بما يحتاجه الأساتذة والطلبة، والقضاة والمفتون، نظرا لشدة الإقبال عليها من طرف القراء.

وإذا نحن نظرنا إلى المنشورات الفقهية، نجد معظمها عبارة عن كتب شروح أو تلخيص أو حواش، تدور حول مختصر خليل وتحفة الحكام لابن عاصم، والمرشد المعين لابن عاشر، بالإضافة إلى كتاب القوانين الفقهية لابن جزي.

واعتباراً للأهمية التي حظيت بها المؤلفات التي تناولت علم الفقه بالمغرب، فإننا سنقوم بدراسة أهم المنشورات الفقهية وفي مقدمتها:

1-1 مختصر خليل: أهم كتاب يطالعنا ضمن المنشورات الفقهية، كان يعد حينها من النصوص الأساسية في الفقه الإسلامي، والمصدر الرئيسي الذي تعتمد عليه كل الدراسات الإسلامية بالمغرب، لذا أتحفتنا المطابع الحجرية بالعديد من المنشورات سواء في شرحه أو ختمه، أو حواش عليه.

ينسب كتاب المختصر إلى مؤلفه خليل بن إسحاق المشهور بالجندي الملقب بضياء الدين، المتوفى سنة 776 هـ/ 1374م[10]. كان عمدة أشياخه في علم الفقه، حامل لواء

8- محمد حجي، الحياة الفكرية، مرجع سابق، ج 1، ص. 62.

9- المختار السوسي، المعسول، الدار البيضاء، (1961 - 1963م)، ج 13، ص. 134.

10- انظر ترجمته عند أحمد بابا التنبكتي في نيل الابتهاج، ص 95؛ والحجوي في الفكر السامي، ج 4، ص 77؛ وخير الدين الزركلي، في الأعلام، ط 2 ، مطبعة كوستاتسوماس، (1954 – 1959م) ،ج 2، ص. 364.

المذهب المالكي[11]، خلف عدة مؤلفات منها: "التوضيح"، الذي شرح فيه مختصر ابن الحاجب في ست مجلدات، وشرح ألفية ابن مالك، وشرح المدونة وصل فيه إلى كتاب الحج، وكتاب المناسك في الحج. ومن خلال هذه المؤلفات تمكن خليل من إنجاز هذا المختصر.

وإذا كان البعض سماه "بمصحف المذهب"[12]، أو "عمدة المذهب"[13]، فقد اعتبره البعض الآخر "ديوان المالكية"[14]. وفي ذلك يقول الحجوي: "لو اقتصرنا على ترجمة خليل ولم نزد أحداً بعده ما ظلمنا الباقي لأن غالبيتهم تابعون له"[15]. ويزيد في التنويه بالمختصر قائلاً:"إنه ديوان وأي ديوان من دواوين المالكية العظام للفتاوى والأحكام"[16].

ألف الشيخ خليل كتابه المختصر، باختصار كتاب "التهذيب" للبراذعي، الذي هو في الأساس تلخيص لكتاب المدونة، ولمختلف المختصرات والشروح الأولى التي تمت حوله. وبهذا يكون المختصر تلخيصاً للتلخيص[17]، أو اختصار المختصر[18]. جاء مركزاً، محيطاً بكل الجوانب المكونة للمذهب المالكي، جامعاً كل المظاهر والجوانب المتعلقة بالحديث النبوي[19]، محتويا على كل ما جاء في المصادر التي كانت معتمدة في الفقه، لهذا حل محلها، حتى لم يبق في الساحة غيره منذ مطلع القرن التاسع الهجري، حيث عكف الناس عليه شرقاً وغرباً، حتى آل الحال إلى الاقتصار عليه في بلدان الغرب الإسلامي.

وقد كون كتاب المختصر مع شروحه وحواشيه، مدرسة فقهية متكاملة الجوانب معتمدة لكل باحث ودارس، طيلة سبعة قرون، رغم ما وصف به من الغلو في الاختصار، والإفراط في الإيجاز، وبكونه لا يفهم إلاّ مع شرحه.

11- أحمد بن المامون البلغيثي، الابتهاج بنور السراج، القاهرة، 1901م، ج 1، ص. 151.

12- محمد العاجي، المختصر الخليلي وأثره في الدراسات المعاصرة، منشورات وزارة الأوقاف، الرباط، 2011، ص 84.

13- البلغيثي، الإبتهاج، مرجع سابق، ج 1، ص. 150.

14- الحجوي، الفكر السامي، مرجع سابق، ج 2، ص. 245.

15- نفسه.

16- نفسه.

17- فوزي عبد الرزاق، مملكة الكتاب، مرجع سابق، ص. 62.

18- محمد حجي، الحركة الفكرية، مرجع سابق، ج 1، الهامش 4، ص. 83.

19- البلغيثي، الإبتهاج، المرجع السابق، ج 1، ص. 151.

وتروي كتب التاريخ، قصة طريفة عن دخول مختصر خليل إلى المغرب، إذ أدخله محمد ابن عمر بن الفتوح التلمساني، وذلك بعد أن اقترف خطيئة النظر إلى امرأة فقالت له: اتق الله يا ابن الفتوح فإن الله يعلم خائنة الأعين وما تخفي الصدور، فكان ذلك سبباً في تركه تلمسان إلى فاس سنة 805 هـ حاملاً معه كتابه المفضل "المختصر" الذي نشره في فاس بعد وفاة مؤلفه بـ 29 سنة[20]. والقصة نفسها يرويها ابن زيدان فيؤكد أن ابن الفتوح هو أول من أدخل "**مختصر خليل**" عام خمسة وثمانمائة حين انتقل من تلمسان إلى فاس[21]. ولا زال أول مسجد درس فيه المختصر بفاس يعرف بمسجد سيدي خليل.

ومنذ تاريخ دخول كتاب "**المختصر**" إلى المغرب، اعتبر من النصوص الأساسية في الفقه المالكي. ويخبرنا الحجوي «أن أئمة المغرب اشترطوا على المفتي أن يقرأ مختصر خليل كل سنة وإلا فلا يوثق بفتواه...»[22].

وعلى الرغم من صغر حجم كتاب "**المختصر**"[23] فإن فهمه يتطلب ضرورة الاطلاع على الشروح التي وضعت له. ويقول البلغيثي «فإن فيه مواطن أعيت الفحول حتى خصت بالتأليف والمقول...»[24]. وينصح قارئه قائلًا: «وتأن وتأمل في فهمه ولا تكن ذا قلق وضجر فيما يصعب عليك منه... لتدرك عويصة المسألة...»[25].

كل هذا يبين صعوبة طبيعة النص، لذلك كان المختصر كتاباً مقرراً للمستويات العليا في التعليم، للذين لهم إلمام كبير بمادة الفقه، وكانت دراسته تستغرق مدة عشر سنوات، تتطلب ضرورة الاستعانة بشروحه.

20- محمد بن غازي، فهرسه، مخ. خ. ح تحت رقم 3444 ز، ص. 82؛ وكذلك في كتابه الروض الهتون في أخبار مكناسة الزيتون"، طبعة حجرية، فاس 1326 هـ/ 1908 م، ص. 59.

21- ابن زيدان، الإتحاف، مرجع سابق، ج 3، ص. 586.

22- الحجوي، الفكر السامي، مرجع سابق، ج 2، ص. 245.

23- يقع المختصر في جزءين صغيرين في طبعته الحجرية الأولى لسنة 1297 هـ/ 1879م، وله العديد من الطبعات الحجرية.

24- البلغيثي، الإبتهاج، ج 1، ص. 153.

25- نفسه.

ومن أهم شروح "**المختصر**" التي كانت متداولة بالمغرب، شرح بهرام، وشرح المواق "**التاج والإكليل**" وشرح ابن غازي الذي سماه "**شفاء الغليل في حل مقفل خليل**" وكذلك شرح الأجهوري. على أن أكثر الشروح شيوعاً بالمغرب، وأكثرها استعمالاً من طرف العلماء والمدرسين هو شرح محمد الخَرَشي[26]، الذي خص المختصر بشرحين (كبير وصغير) والصغير أكثر تداولاً بالمغرب[27]، وهو الذي كان مقرراً للتدريس بالقرويين، ويعتبر من الكتب الأولى التي طبعت بالمغرب في ستة أجزاء ما بين سنتي 1287-1284هـ/ 1867- 1870م[28].

يمتاز هذا الشرح بسهولة ألفاظه، وتسلسل أسلوبه، ولذلك اعتنى به المغاربة، ووضعوا له الحواشي، وشرحوا بعض أجزائه، سيّما القسم الخاص بالفرائض، نذكر منها **حاشية ابن الخياط، وبهجة البصر في شرح فرائض المختصر** لبنيس، وبهامشها حاشية محمد بن المدني كَنون، وجميعها حظيت بالطبع على الحجر بفاس، كما طبع من شروح المختصر "**حاشية بناني على شرح السنوسي على مختصر خليل**"، ونور البصر في شرح المختصر" للهلالي، و"**ختم المختصر**" لمحمد العراقي، و"**شرح جامع خليل**" لعبد الله التاودي ابن سودة، بالإضافة إلى حاشية ابن خضراء على شرح بنيس المسماة بـ"**مرآة الفكر والنظر إلى بهجة البصر، في شرح فرائض المختصر**"[29].

ولم يحظ المختصر بالاهتمام من طرف العلماء فقط، بل إنه لقي اهتماماً وقبولاً حتى من طرف السلاطين، إذ وضع له المولى سليمان حاشية لا زالت مخطوطة، وكان "**يحض الناس على التمسك بالمختصر ويبذل على حفظه وتعاطيه الأموال الطائلة**"[30].

26- اسمه الكامل أبو عبد الله محمد بن عبد الله الخرشي بفتح الخاء والراء، وهو أول من تولى مشيخة الأزهر، حضر دروسه غالبية المالكية، واتفق الناس على فضله وولايته وحسن سيرته. انظر أعلام الزركلي، ج 7، ص. 118.

27- محمد بن الطيب القادري، نشر المثاني لأهل القرن الحادي عشر والثاني، تحقيق محمد حجي وأحمد التوفيق، الرباط، 1986م، ج 3، ص. 18.

28- طبع هذا الشرح بالمغرب قبل طبع المتن وقبل طبعه بمصر بعشرين سنة، حيث تمت طبعته الأولى بمصر سنة 1306 هـ/ 1889م.

29- انظر هذه الشروح والحواشي جميعها عند: لطيفة الكَندوز، المنشورات المغربية، مرجع سابق، ضمن مصنفات الفقه.

30- الناصري، الاستقصا، مرجع سابق، ج 8، ص. 67.

كما وضع المولى عبد الحفيظ شرحاً لهذا المصنف سماه "العذب السلسبيل في حل ألفاظ خليل" طبع بمطبعة أحمد يمني بفاس سنة 1326هـ/ 1908م. جاء في صفحته الأولى[31]:

كتاب السلسبيل شفا عليلي	ونيل المرتجى يشفي غليلي
وكنز الفضل من درر احتسابي	ومفتاح المواهب من خليلي
فبالنفس النفيسة خذه ذخراً	ونوراً في الهداية عن دليلي

كل هذا يبين لنا مدى حظوة المختصر في الحياة العامة للناس بالمغرب، حتى إن أغلبية الفقهاء صاروا خليليين.

وهذه المنزلة الرفيعة التي حظي بها "المختصر"، هيأت له خصائص الهيمنة على الميدان الفقهي بالمغرب، الشيء الذي يفسر اهتمام القائمين على النشر بالمغرب، بطبع نص الكتاب مع شروحه وحواشيه مرارا وتكرارا، وتوزيعه على مختلف المراكز التعليمية بالبلاد، لتزويد العلماء والطلبة على حد سواء، نظرا للإقبال المتزايد على اقتنائه.

1 - 2 المرشد المعين على الضروري من علوم الدين: لعبد الواحد بن عاشر[32]، هذا الكتاب كان يدخل ضمن المقررات الدراسية بالمغرب، وهو عبارة عن منظومة في التوحيد والفقه. قال عنها شارحها ميارة (ت1071هـ/ 1660م): "جامعة بين أصول الدين وفروعه، بحيث إن من قرأها وفهم مسائلها، خرج قطعاً من ربقة التقليد المختلف في صحة إيمان صاحبه، وأدى ما أوجب الله عليه تعلمه من العلم الواجب على الأعيان"[33].

تحتوي الأرجوزة على ثلاثة أقسام تتحدث بالتوالي عن عقيدة الأشعري، وفقه مالك، وتصوف الجنيد.

فالمقدمة المسماة بـ "كتاب الاعتقاد" تعرض الناظم فيها للتعريف بالحكم العقلي، وبيان أقسامه الثلاثة: الواجب والمستحيل والجائز.

31- هذه الأبيات وردت كتقريظ للكتاب. وذكر علي زنيبر في إحدى رسائله إلى الطيب الصبيحي، أنه كان شاهدا على إصدار هذا الكتاب وأن هذا التقريظ الذي طبع في وجه الكتاب من نظمه. أنظر الرسالة رقم 5386، مؤرخة في 16 شوال 1326 هـ / 11 نونبر 1908م، محفظة 37، السلسلة الأولى، خ.ص. وانظر صورته ضمن الملاحق.

32- طبع مراراً على الحجر ضمن مجموع من المتون. وتوفي ابن عاشر في سنة 1040 هـ انظر ترجمته في مقدمة شرح ميارة "مختصر الدر الثمين" المطبوع على الحجر بفاس سنة 1318 هـ/1900م.

33- محمد ميارة، مختصر الدر الثمين والمورد المعين في شرح المرشد المعين، طبعة حجرية، فاس، 1283 هـ/ 1866 م، ص. 54.

بعدها تعرض لشرح القاعدة الأولى من قواعد الإسلام الخمس، وهي الشهادتان التي سماها "بأم القواعد" موضحاً ما اشتملت عليه من العقائد، مبرزاً بأن جميعها مندرج في كلمة التوحيد. كما تعرض للدليل على وجود الله عز وجل، وبين عقائد الإيمان مفصلة، وختم كتاب الاعتقاد ليتكلم عن مقامات الدين الثلاثة: الإسلام والإيمان والإحسان.

بعد حديثه عن التوحيد، دخل الناظم للفروض فعرض لكتاب الطهارة، وكتاب الصلاة، وكتاب الزكاة، والصيام، والحج، وختم نظمه بكتاب التصوف.

حظيت هذه المنظومة بالاهتمام الكبير من طرف الفقهاء، فوضعت لها العديد من الشروح والحواشي، أهمها كتاب محمد ميارة المسمى **"مختصر الدر الثمين والمورد المعين في شرح المرشد المعين"**[34] الذي يدخل ضمن مقررات الفقه بالقرويين، وهو من بواكر المطبوعات الحجرية، حيث تم طبعه سنة 1283 هـ/ 1866م. وقد عَرَّف ميارة كتابه بقوله: " وضعت شرحاً يَحُلُّ ألفاظه ويُظهر معانيه ويُقرب قاصيه ويُبسِّط دانيه ويستدرك ما تتأكد معرفته من الضوابط والقواعد وما لابد منه من النظائر والفروع الغريبة والفوائد... فلما أكملته وخرجته من مبيضته وجدته لطوله غير مناسب لشروحه ولا جار على طريقته فهممت باختصاره كي يناسب المشروح..."[35].

كما طبعت الحواشي التي وضعت على شرح ميارة، منها **"الكواكب النيارة"** للمهدي الوزاني، و**حاشية ابن الحاج**، وكذا **شرح جعفر الكتاني** على خطبة ميارة. ولم يكتف القائمون على المطبعة بنشر شرح ميارة وحواشيه - المقرر بالدراسة بالقرويين - فقط، بل عملوا أيضاً على نشر العديد من شروح المرشد، والتي تحظى باهتمام الفقهاء، منها شرح عبد الغفار البلكروي، وشرح كَنون المسمى **"مورد الشارعين في قراءة المرشد المعين"**، وكذلك شرحي ابن كيران وجسوس على المنظومة نفسها. كل هذا يدل على المكانة المميزة التي كانت لكتاب **"المرشد المعين"** في الميدان الفقهي بالمغرب.

34- وضع محمد ميارة شرحين، كبير وصغير، يسمى الشرح الكبير "بالدر الثمين والمورد المعين في شرح المرشد المعين على الضروري من علوم الدين"، ويسمى الصغير "مختصر الدر الثمين" طبعا مراراً على الحجر بفاس، ثم على الحروف بالمغرب والمشرق.

35- ميارة، مختصر الدر الثمين، مرجع سابق، ص. 54.

1 – 3 كتب القضاء : اتجهت بعض المنشورات إلى جوانب فقهية متخصصة، كالقضاء وما جرى به العمل في ميدان الأحكام. وقد تبوأت أرجوزة "**تحفة الحكام لابن عاصم**"[36] مكاناً بارزاً في فقه القضاء المالكي، وعرفت أيضاً بالعاصمية، طبعت ضمن المتون، ووضعت لها العديد من الشروح والحواشي، أشهرها "**حلي المعاصم لبنت فكر ابن عاصم**"[37] لمحمد التاودي ابن سودة وهو من ضمن المنشورات التي حظيت بالأولوية بالطبع في المغرب. قدم ابن سودة لكتابه قائله: "... وبعد، فهذا شرح وجيز على رجز الإمام القاضي أبي بكر محمد بن عاصم رحمه الله، قصدت فيه حل ما يحتاج من ألفاظه إلى الحل، والاقتصار على ما لا مندوحة عنه من النقل، متوخياً في ذلك أسعد النقول بعبارته، وأقربها إلى رمزه وإشارته، متجافياً عن طريق التطويل الممل والإيجاز المخل، معرضاً عن الإعراب البين، آتياً بما هو في نظري متعين"[38].

لم يكتف ابن سودة بشرح رموز المنظومة فقط، بل بوبها إلى أربعة عشر باباً، وخصص لكل باب نوع الأحكام الخاصة به، وقدم المعايير التي تنبني عليها الأحكام، للزيادة في شرح التحفة وتوضيحها حتى يسهل استعمالها. ونظراً لكون ابن عاصم كان فقيهاً، مارس القضاء والفصل بين الخصومات، فقد أصبح شرح ابن سودة لرجزه ـ الذي هو في الأصل رموزٌ وإشاراتٌ ـ مرجعاً لتدريس القضاء والتوثيق والفقه بالمغرب.

وابتداءً من العقد الثالث من القرن العشرين، لم تعد المنشورات الفقهية تقتصر على طبع المتن والحواشي والمختصرات – كما رأينا سابقاً - بل بدأت تضم كتباً في الفقه تعتمد على الدراسة والتحليل، وهو ما اعتبر بالاتجاه الجديد في الكتابة الفقهية، وقد تبلور هذا الاتجاه في أهم مؤلف فقهي نشر آنذاك، وهو كتاب "**الفكر السامي في تاريخ الفقه الإسلامي**"[39] لمحمد بن الحسن الحجوي، الذي اعتبر مرجعاً أساسياً لتاريخ الفقه

36- أبو بكر بن محمد بن عاصم، تحفة الحكام في نكت العقود والأحكام، طبعة حجرية، فاس، لها عدة طبعات سنوات 1308 هـ/ 1890 م، و 1320 هـ/ 1902 م، و1324 هـ/ 1906 م، وكذلك (د. ت. م).

37- محمد التاودي ابن سودة، حلي المعاصم لبنت فكر ابن عاصم، طبعة حجرية، فاس، 1284هـ/1867م.

38- نفسه، صص.1 - 2.

39- طبع هذا الكتاب في أربعة أجزاء، الجزء الأول طبع بالرباط سنة 1340هـ/1921م، والثاني والثالث بمطبعة النهضة بتونس سنة 1348هـ/1929م، والرابع بالمطبعة الجديدة بفاس سنة 1349 هـ/1930م.

الإسلامي، منذ عهد التشريع إلى يومنا هذا. وقد قال شيخ جامع الزيتونة صالح المالقي عن الكتاب: (إنه قضى ديناً كان على علماء الإسلام) [40].

تناول الحجوي في هذا الكتاب، المراحل التي مرّ بها الفقه الإسلامي، من تاريخ نشأته إلى زمن تأليف الكتاب (عشرينيات القرن العشرين). وقد قسمه إلى أربعة أطوار: طور الطفولة، يعني نشأة الفقه ويبدأ ببعثة الرسول ﷺ وينتهي بوفاته. والطور الثاني هو طور الشباب، أي طور الاجتهاد، ويبدأ ببداية عهد الخلفاء الراشدين حتى نهاية القرن الثاني الهجري. أما الثالث فهو طور الكهولة، ويشمل القرنين الثالث والرابع للهجرة، وخلاله غلب التقليد على الفقهاء. وأخيرا، الطور الرابع، وهو طور الشيب والهرم، ويبدأ من القرن الخامس ليستمر إلى عصر الحجوي (منتصف القرن الرابع عشر الهجري)، واعتبره طور الجمود والتراجع، معتبرا بأن مناهج التعليم هي سبب الحالة التي آل إليها الفقه الإسلامي، داعيا -في هذا الباب- العلماء إلى نبذ التعصب، والعودة إلى الاجتهاد، كما كان عليه الحال في العصور الأولى للإسلام، وذلك بالأخذ من جميع المذاهب، بما يوافق الأدلة ويناسب روح العصر.

وقد ميّز الحجوي في بداية حديثه عن الاجتهاد المطلوب في الفقه بين نوعين: فقه العبادات، قواعده ثابتة لا تتغير تخضع لما جاء في القرآن والسنة، وفقه المعاملات، الذي يرتبط بالحياة اليومية للمسلم، وهو يخضع للمنطق التاريخي الذي يتطلب التطور والتغيير، ويعتمد على الاجتهاد.

لقي صدور هذا الكتاب صدى كبيرا في المغرب والمشرق، نظرا لما تضمنه من أفكار جديدة في الفقه، وأسلوب حديث ومبسط في التحليل، فتوصل الحجوي بالعديد من رسائل التنويه، سواء من داخل المغرب أو خارجه، والدليل على ذلك ما تضمنه الجزء الثاني من تقاريظ، بلغت واحداً وعشرين تقريظاً، بعث بها الكثير من المفتين والقضاة والأدباء، نذكر منهم: محمد داود مدير المعارف بتطوان، وعبد الحميد بن باديس من الجزائر، وشيخ الإسلام الطاهر بن عاشور من تونس، والمفتي الأول للحنفية بها محمد بن يوسف، وشيخ محدثي مصر أحمد رافع الحسيني الطهطاوي الحنفي، ووزير المعارف

40- آسية بنعدادة، الفكر الإصلاحي في عهد الحماية، المركز الثقافي العربي، بيروت، لبنان، 2003م، ص 103.

بالشام ورئيس المجمع العلمي بدمشق محمد كرد علي، ورئيس علماء البوسنة والهيرسك محمد توفيق وكيج، والمستشرق الفرنسي وليام ماصي وغيرهم[41].

وما يؤكد الإقبال الكبير الذي لقيه صدور كتاب **الفكر السامي**، ما ذكره أحد طلبة الحجوي في جريدة السعادة قائلا: "أن تاريخ الفقه كان مرسوما في برامج الأزهر، ولم تكن لهم مادة يعتمدون عليها، حتى ظهر **"الفكر السامي"** فقررت القراءة به في كلية الشريعة من فروع الأزهر، وانتفع به العالم في الشرق والغرب، مصر والشام والعراق والهند ويوغسلافية وألبانيا من ممالك أوربا وغيرها. وقرظه أعلام منها... ولا تجد تأليفا يظهر في مصر أو الشام في فن يمت بصلة إلا ونجده ينقل عنه، كتأليف **فجر الإسلام وضحى الإسلام**، وكتاب **الإسلام والحضارة العربية** للوزير محمد كرد علي"[42]

كل هذا الإقبال على كتاب **الفكر السامي**، يُظهر بأن الكتابة الفقهية، عرفت منعطفا جديدا في مضمونها، وحديثا في أسلوبها، دفع بالناشرين إلى مجاراة هذا التيار الجديد، بالقيام بطبع كتاب الفكر السامي، ونشره بين جمهور القراء، والذي عرف سهولة كبيرة في تسويقه، مما يدل على التغيير الذي بدأ يطرأ على الفكر المغربي، خصوصا بعد الإصلاح الذي أدخل على مناهج التعليم بالقرويين، وبعد احتكاك المغاربة بالأجانب أثناء الحماية الفرنسية.

1 - 4. كتب الفتاوى أو النوازل: اهتمت المطبوعات الفقهية بمجال الفتاوى أو النوازل، حيث بلغ عدد ما نشر بالمطبعة حوالى أربعين عنواناً في ميدان النوازل الفقهية.

تعتبر كتب النوازل مادة يستفيد منها المؤرخ والاجتماعي والاقتصادي، نظراً لتناول المفتي الواقع الذي يعيش فيه[43]، حيث تحتوي كتب الفتاوى على فوائد علمية عديدة، منها معرفة واقع الناس ودراسته، والحكم عليه بالنصوص الشرعية.

وقد قال الحافظ السيوطي عن الفتاوى «إن المفتي حكمه حكم الطبيب، ينظر

41- نفسه، صص.103 - 104.

42- نفسه، ص. 103.

43- عبد السلام ابن سودة، دليل مؤرخ المغرب الأقصى، دار الكتاب، الدار البيضاء، 1960م، ج 1، ص. 19.

إلى الواقعة ويذكر فيها ما يليق بها بحسب مقتضى الحال والشخص والزمان، فالمفتي طبيب الأديان، وذاك طبيب الأبدان»[44].

وإذا تصفحنا كتب الفتاوى التي نشرت بالمطبعة، نجدها تستعمل مجموعة من المصطلحات الفقهية، بعضها يحمل عنوان كلمة نوازل، كنوازل بردلة ونوازل الفاسي، ونوازل الوزاني ونوازل الونشريسي (المعيار)، وبعضها يسمى فتاوى، كفتوى محمد المهدي الوزاني[45] وفتوى السناني[46]. والبعض الآخر يحمل عنوان أجوبة، كالأجوبة الناصرية، وأجوبة السملالي، وأجوبة التسولي ومحمد بن المدني كَنون وغيره.

وإذا قارنا مضمون هذه المصطلحات مع محتويات الكتب، نجدها ذات مضمون واحد، إذ لا يوجد فرق بين كتب النوازل، وبين التي تعنون بالفتوى أو الأجوبة. فعلماء الشرق الإسلامي يستعملون مصطلح الفتاوى أكثر، ويقل عندهم استعمال لفظة "نوازل". أما مؤلفات الغرب الإسلامي فهي تستعمل المصطلحين معاً "الفتاوى والنوازل"، وربما غلب استعمال كلمة النوازل خصوصاً في الأندلس والمغرب العربي[47].

عند تصفحنا لكتب الفتاوى المنشورة بالمغرب، نجدها تتناول الحوادث والوقائع اليومية التي تنزل بالناس، فيتجهون إلى الفقهاء للبحث عن الحلول الشرعية لها. لذا كانت هذه الفتاوى أو النوازل تتناول الجانب الديني والسياسي والاجتماعي والاقتصادي وحتى الثقافي.

من بين أهم مؤلفات الفتاوى المطبوعة، نذكر نوازل الونشريسي المسماة "**المعيار المعرب والجامع المغرب عن فتاوى أهل إفريقية والأندلس والمغرب**"[48]. حوى هذا الكتاب ما عبر عنه في عنوانه من نوازل، واجتهادات فقهاء القيروان وبجاية وتلمسان

44- محمد بن أحمد بن عبد الله، الفتوى دائرة مع مقتضى الحال، دعوة الحق، عدد 6، السنة الرابعة، 1961م، ص 30.

45- تسمى: "بغية الطالب الراغب القاصد، في إباحة صلاة العيد في المساجد"، طبعة حجرية، (د. ت. م).

46- تسمى:"إعانة ذوي الخصاصة والإملاق بإخراج واجب زكاة الأوراق"، مطبعة المكينة المخزنية بفاس 1341هـ/1922م.

47- الحسن العبادي، فقه النوازل في سوس "قضايا وأعلام من القرن التاسع الهجري إلى نهاية الرابع عشر"، منشورات كلية الشريعة، أكادير، 1999 م، صص. 59 - 60.

48- طبع مرتين: الطبعة الأولى على الحجر بمطبعة العربي الأزرق بفاس سنة 1315 هـ/ 1897م في 12 جزء، والثانية حديثة بإشراف وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية سنة 1401 هـ/ 1981م في 13 جزء بتحقيق جماعة من الفقهاء بإشراف الأستاذ محمد حجي. كما نقل الأستاذ عمار مختارات من فتاوى المعيار إلى اللغة الفرنسية، نشرها في مجلة "الوثائق المغربية" بباريس سنة 1908م.

وقرطبة، وغرناطة وسبتة وفاس ومراكش، وغيرها من عواصم الغرب الإسلامي، طيلة ثمانية قرون من معاصري الونشريسي والمتقدمين.

ويمتاز المعيار باستيعابه وشموليته لكل الأحداث التي عاشها الناس، في هذا الجناح الغربي من العالم الإسلامي، وتظهر أهميته في انتشاره واستعماله من طرف المدرسين والقضاة، والمفتين على السواء.

استخرج الونشريسي هذه الفتاوى من مصادرها ورتبها على الأبواب الفقهية، مترجماً فيها للمفتين[49]، ويأتي بنصوص الأسئلة على حالها، لذا نجد كثيراً من الكلمات الدارجة. استغرق في جمعه وتأليفه وتنقيحه حوالى ربع قرن من سنة 890 هـ إلى حين وفاته عام 914 هـ[50].

وللمعيار جانب آخر اجتماعي وتاريخي، فقد حوى الكثير من الإشارات إلى أحوال المجتمع الإسلامي في هذه المنطقة، من عادات وتقاليد وحالات في الحرب والسلم والعمران وما إلى ذلك.

وإلى جانب معيار الونشريسي، نشرت المطبعة كتاباً آخر في باب النوازل الفقهية، للمهدي الوزاني المسمى بـ **"المعيار الجديد الجامع المعرب، عن فتاوى المتأخرين من علماء المغرب"**[51].

يعتبر معيار الوزاني موسوعة فقهية واسعة، جمع فيها العديد من أجوبة وفتاوى علماء المغرب المتأخرين، ونسّق فيها العديد من النصوص الفقهية والتقاييد، وأتى بكل ما يحتاج إليه في النوازل الوقتية، وما جرى به العمل في المغرب من أحكام على مذهب مالك، رتبها في أبواب منها: نوازل الطهارة، ونوازل الصلاة، ونوازل الصيام، ثم نوازل المعاملات ونوازل الأحكام وغيرها.

وقد أوضح الوزاني الباعث له على تأليف هذا الكتاب، والمضمون الذي احتوى عليه حيث قال في مقدمة هذه النوازل: «ولما كان أفضل العلم هو النوع الذي يدور

49- هم فقهاء المالكية في الغرب الإسلامي، من تلاميذ الإمام مالك، إلى شيوخ الونشريسي وأقرانه المعاصرين له.

50- محمد حجي، مقدمة كتاب المعيار، الطبعة الجديدة لوزارة الأوقاف، المرجع السابق، ص. ج.

51- طبع على الحجر بفاس سنة 1328 هـ/ 1910م في 11 جزء، وأعادت وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية نشره سنة 1417 هـ/ 1996م في 11 جزء بمقابلة وتصحيح عمر بن عباد.

عليه القضاء والفتيا، إذ به يتوصل المرء في الدارين إلى كل مرتبة عليا، وهو المنهج القويم الذي نستبصر به الحكام، والقسطاس المستقيم الذي يفزع إليه لإقامة الأحكام، وهو عمدة الدين، وحافظ نظام المسلمين.... بادرت إلى تأليف هذا الكتاب، فجمعت فيه جملة وافرة من أجوبة المتأخرين، مستوفياً فيه ما استحسنته من كلام المحققين منهم الراسخين، سالكاً فيه أحسن الترتيب، تبعاً لصاحب المختصر في نسقه العجيب....

وقد كنت قبل هذا ألفت كتاباً جمعت فيه ما لديّ من الفوائد والطرر، ونسقت فيه ما حضرني من النصوص والتقاييد الغرر، وأتيت فيه بحل ما يحتاج إليه من النوازل الوقتية، وما لابد منه من الأحكام والفروع الفقهية وسميته بالمنح السامية في النوازل الفقهية[52].

ثم بعد سنين، اجتمعت لدي نوازل أخرى ضمنتها هذا الكتاب المسمى بالمعيار الجديد الجامع المعرب، عن فتاوى المتأخرين من علماء المغرب.... مقتصراً فيه على القدر المفيد مما لم يكن في الكتاب الأول تقرر، وتاركاً الكلام على ما قررته فيه خشية السآمة من المكرر، إلا أن أذكره على سبيل التبعية والاستشهاد، أو للتنبيه على ما وقع فيه من غلط أو نقد أو إيراد.....»[53].

من خلال هذه المقدمة، نستطيع التعرف على محتويات الكتاب وأسباب تأليفه، حيث جعله الوزاني كتكملة لنوازله الصغرى المسماة "المنح السامية".

ونظراً لشمولية هذه النوازل، فقد أصبحت من أهم الموسوعات الفقهية التي ظهرت في هذا العصر، إلى جانب نوازل الونشريسي السابقة الذكر.

ولم يكتف الوزاني في هذه النوازل بجمع فتاوى علماء المغرب فقط - كما جاء في عنوان الكتاب - بل ضمنها بعض فتاوى أهل المشرق، كذكره لنص فتوى شيخ الإسلام عبد الله أفندي حول جواز استعمال الطباعة وفوائدها التي عددها في عشر فوائد[54].

52- وهي التي تسمى بالنوازل الصغرى للوزاني، طبعت على الحجر بفاس سنة 1318 هـ/ 1900م في 4 أجزاء، وأعيد نشرها بإشراف وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية ما بين سنتي 1412-1413 هـ/ 1992- 1993م، في 4 أجزاء.

53- الوزاني، المعيار، ج 1، صص. 1 - 2.

54- انظر الفصل الثالث من الباب الأول بهذا الكتاب، في الجزء المتعلق بموقف العلماء من المطبعة.

هناك فتاوى أخرى نشرت المطابع العديد من مؤلفاتها، تناولت أشهر القضايا التي احتد حولها الخلاف بين العلماء بالمغرب، نذكر منها مسألة القبض والسدل في الصلاة.

لقد اشتهر المغاربة بالسدل في صلاتهم، أي إنزال اليد إلى الجانب عند القيام في الصلاة، لكن ذهابهم إلى المشرق وخاصة إلى الحج، جعل بعضهم يحمل معه الطريقة المعروفة هناك وهي القبض، بوضع اليد اليمنى على اليسرى عند القيام في الصلاة. وقد أثار هذا السلوك العديد من ردود الفعل داخل أوساط العلماء المغاربة، وتضاربت حوله الآراء، ما بين منتقد لهذه الطريقة معتبراً إياها خروجاً عن مبادئ المالكية، ومؤيد لها على اعتبار أن متبنيها غير معارض للشريعة الإسلامية، مستدلاً على ذلك بما جاء عند فقهاء المالكية بجواز استعمالها.

وقد نظم إدريس بن أحمد العلوي قصيدة في الموضوع، بعثها للعديد من الفقهاء يستفتيهم في حكم الشرع في قضية القبض، مستشهداً بما جاء عند المسناوي[55] وكّنون[56] حول النازلة.

ومن الفتاوى التي عرضت لمسألة القبض والتي حظيت بالطبع، نذكر فتوى المشرفي المسماة **زهرة الأفكار في الرد على المخالف بالقبض في هذه الأعصار**[57] ورسالتي الوزاني، الأولى تحت عنوان **رسالة النصر لكراهة القبض**[58]، والثانية تسمى **برسالة في إثبات استحباب السدل وكراهة القبض**[59] رد بها الوزاني على ما جاء عند محمد

55- رسالة المسناوي الدلائي تسمى "نصرة القبض، في الرد عل من أنكر مشروعيته في صلاتي النفل والفرض"، أوردها ضمن نوازله المطبوعة على الحجر بفاس سنة 1345 هـ/ 1926م. وقد أثارت هذه الفتوى شبه ثورة في القواعد التقليدية للصلاة، بدعوته إلى القبض الذي لم يكن مطبقا آنذاك بالمغرب، خلافا لمذهب مالك القائل بالسدل في الصلاة. وبذلك يسجل رجوعا إلى مبادئ الإسلام والسنة النبوية، دون التقيد بمذهب معين. انظر: عبد الله كّنون، النبوغ المغربي، مرجع سابق، ج 1، ص 287.

56- نشرت هذه الفتوى ضمن أجوبة كّنون المطبوعة على الحجر بفاس سنة 1311 هـ/ 1893م.

57- طبعت على الحجر بفاس سنة 1316 هـ/ 1898م في 64 صفحة.

58- لها طبعة على الحجر بفاس سنة 1316 هـ/ 1889م في 54 صفحة، وأوردها أيضاً ضمن نوازله المسماة "بالمنح السامية"، السابقة الذكر.

59- وضعها كتكملة لرسالته السابقة، طبعت بالمطبعة المولوية بفاس سنة 1328 هـ/ 1910م. ونشرها بالمطبعة المولوية وعلى نفقة السلطان المولى عبد الحفيظ، دليل على تأييد السلطان لما تتضمنه هذه الرسالة.

المكي بن عزوز في رسالته هيأة الناسك، في أن القبض في الصلاة هو مذهب الإمام مالك والمسماة أيضا رسالة المنازع[60] والتي جمع فيها مختلف الآراء والفتاوى المتعلقة بالسدل والقبض، وحللها معتمداً على نصوص فقهاء المالكية في هذه النازلة.

ولم تقتصر كتب الفتاوى المطبوعة على الجانب الديني فقط، بل تناولت مختلف المواضيع السياسية والاجتماعية والثقافية.

من بين الفتاوى السياسية، نورد جواباً لعلي بن عبد السلام التسولي[61] عن سؤال ورد من ناحية أعمال الجزائر، من خليفتها الأمير عبد القادر محي الدين، بتاريخ 9 ذي الحجة عام 1252 هـ/ 1836م الذي كان قد استفتى علماء فاس، حول الحكم الشرعي في بعض القضايا التي أثارتها مسألة مواجهة الاستعمار الفرنسي للجزائر.

وقد تضمنت فتوى التسولي ثلاث قضايا، وردت في رسالة الأمير عبد القادر تتعلق بالعدو الكافر الذي نزل بأرض الجزائر، مركزاً فيها أجوبته حول موضوع الجهاد، وحكم من تخلف عنه، وحال الإمام وسيرته مع رعيته في هذا المجال.

بيّن التسولي بأن الجهاد واجب معلوم من الدين بالضرورة كأركان الإسلام الخمسة، وأنه وإن كان في الأصل فرض كفاية، فإنه قد أصبح في هذا الظرف فرض عين على كل مسلم، لنزول العدو بأرض المسلمين، لأن من تخلف عن الجهاد، كمن أخلّ بأحد أركان الإسلام.

كما استعرض التسولي الخطوات التي يجب على الإمام اتباعها، في تأليف جيش مدرب لا يولي الأدبار عند مواجهة العدو، ملحاً على ضرورة أن تكون الرعية في حالة استنفار دائم، ليسهل على الإمام استخدامها عند الضرورة[62].

ونستنتج من هذه الفتوى، نوعية النقاش الذي كان سائداً آنذاك بالمغرب، حول قضية الاستعداد لمواجهة الأخطار الأوربية. وبهذا يكون طبع هذه الفتوى ونشرها، قد

60- طبعت هذه الرسالة بهامش رسالة الوزاني السابقة الذكر.

61- أجاب التسولي عن السؤال بتوجيه من السلطان المولى عبد الرحمان، طبع على الحجر بفاس (د. ت. م). كما أورد الوزاني هذه الفتوى في نوازله الكبرى (المعيار)، ج 3، صص. 42 - 46، ثم ج 10، صص. 207 - 212. انظر فقرات من نص الرسالة عند المنوني، مظاهر يقظة المغرب الحديث، مرجع سابق، صص 16 - 19.

62- نفسه، صص. 58 - 59.

ساهم في توضيح التوجه السياسي للمخزن المغربي الذي أصبح حينها يفكر في تطوير الجيش، لمواجهة المخططات الاستعمارية[63].

وجدير بالذكر، أن اهتمام القائمين على المطبعة، بنشر هذا النوع من النوازل الفقهية المتعلقة بالمجال السياسي، ساهم في ازدياد اهتمام الرأي العام المغربي بوضعية البلاد، ووعيه بالأخطار التي أصبحت تهدد المغرب، وطرحه الوسائل الواجب اتباعها لتلافي وقوع البلاد تحت الاحتلال.

وهذه المنشورات تدل على أن القائمين على الطبع، كانوا يولون اهتماماً ملحوظاً لنشر المؤلفات التي تناقش القضايا السائدة آنذاك، والتي تهم البلاد بالدرجة الأولى.

وكمثال على ذلك، نورد هنا مطبوعين يناقشان مسألة علمية، شغلت أفكار كثير من الناس بالمغرب أثناء حكم السلطان مولاي يوسف (1912-1927م)، وكان لها صدى كبير بالأوساط العلمية، وصدرت في شأنها العديد من الفتاوى، ألا وهي مسألة العمل بالتلغراف في المسائل الدينية[64].

هذه المسألة أثارت الكثير من الجدل والخلاف بين العلماء، ما بين مؤيد للعمل بالتلغراف ومخالف لذلك. فانتدب وزير المعارف إذ ذاك أبو شعيب الدكالي في متم ذي الحجة عام 1333 هـ/ 1914م، وبأمر من السلطان مولاي يوسف، مجموعة من العلماء للنظر في النازلة. ومعنى ذلك أن هلال رمضان أو شوال إذا ثبتت رؤيته بالرباط مثلاً ثبوتاً معترفاً به من الناحية الشرعية، وقام المكلف هناك ببعث خبر ثبوته إلى مدينة أخرى من المغرب بواسطة التلغراف، فهل يعتبر ذلك الثبوت في نظر الشرع صحيحاً، وتجري عليه أحكامه من الصوم والإفطار؟ أم لابد في ثبوت الهلال من الاعتماد على وسائل تبليغه كما كانت في العصور الأولى، حيث لم تكن هذه الآلات الحديثة موجودة أو معروفة لدى الفقهاء؟

وحول هذه الفتوى، نشرت المطبعة بعض المؤلفات، نذكر منها كتاباً لعبد الله الفاسي تحت عنوان "سيوف الحق والإنصاف لردع من لم يقل بالعمل في ثبوت رؤية الهلال

63- Laroui, Les origines sociales, op,cit,pp 270-272.

64- انظر ذلك بتفصيل عند: لطيفة الكَندوز، موقف المغاربة من التقنيات الحديثة،التلغراف نموذجا، ضمن أعمال جامعة مولاي علي الشريف، منشورات وزارة الثقافة،2007م، صص. 255-262.

بالتلغراف"[65]. والثاني لمحمد بن مصطفى بوجندار، يسمى بـ "الإنصاف في مسألة العمل بخبر التلغراف"[66].

يعالج موضوع الكتابين البحث في مسألة ثبوت رؤية الهلال بواسطة التلغراف، سيّما هلال رمضان وشوال. حيث عرّف بوجندار في كتابه بمعنى التلغراف لغوياً وعلمياً، مبرزاً أهمية استعماله في سرعة نقل الأخبار، خصوصاً في خبر ثبوت رؤية هلال رمضان وشوال، معتمداً في ذلك على الأحكام الشرعية، وعلى فتاوى فقهاء المشرق في المسألة، كما أشار الكاتب إلى انتشار التلغراف بين الأقطار، واستعماله في المسائل الدينية، من طرف معظم الدول الإسلامية، ومن جملة ما قاله في هذا الصدد: "هذه المسألة من المسائل التي أصبح العمل بها اليوم جارياً في مشارق الأرض ومغاربها، ومحل اتفاق بين كافة الأمم الراقية الذين رضعوا ثدي المعارف، وغزوا بلبان لبنها ولبابها، ولكن نحن معشر المغاربة ويا أسفي أبينا إلا الخلاف والاختلاف، وسلوك مهيع التعصب والاعتساف فبقيت المسألة مشتبهة على الكثير لعدم الإنصاف"[67].

ومن جهته عالج عبد الله الفاسي في كتابه "سيوف الحق والإنصاف"، قضية الاجتهاد في الإسلام، منتقداً الفقهاء الذين يأبون إلا أن يكونوا عقبة أمام تقدم المسلمين علمياً وأدبياً، داعياً إياهم إلى الخوض في جميع قضايا العصر، لأن لكل زمان شَبَهه ولكل وقت سلاحه، طالباً منهم دراسة الأشياء وقياسها قبل معارضتها والفتوى فيها[68]. وقدم الفاسي أمثلة عن فتاوى بعض الشيوخ المتقدمين التي تجيز بعض المسائل مراعاة لمصلحة العامة، معتبراً بأن استعمال التلغراف في ثبوت رؤية الهلال يدخل في باب المصلحة العامة للمسلمين.

ولم تكتف المطبعة بنشر الفتاوى المتعلقة بالناحية الدينية والسياسية والاجتماعية، بل ساهمت فضلاً عن ذلك في نشر ما يمكن إدخاله في باب الفتاوى الثقافية، وكمثال عن

65- طبعة سلكية بالمطبعة الجديدة بفاس سنة 1350 هـ/ 1931م.

66- طبعة حجرية بفاس سنة 1336 هـ/ 1916م.

67- نفسه، مقدمة الكتاب.

68- عن هذه النقطة يقول جعفر الكتاني: "متى اتسع العلم قلّ الإنكار ومتى ضاق كثر الاعتراض في الواقعات". انظر:جعفر الكتاني، حكم صابون الشرق وشمع البوجي وصندوق النار، المجلوب ذلك من بلاد الأعادي والكفار، طبعة حجرية بفاس (د. ت. م)، ص. 9.

ذلك نورد ما جاء في مقدمة كتاب "**كناش الحايك**"[69] حول موقف العلماء المغاربة المتشدد من الموسيقى.

انتقد المؤلف في البداية نظرة الفقهاء الضيقة إلى الموسيقى أو ما يسمونه بالسماع، على الرغم من استعمالها من طرف رجال الطرق الصوفية في اجتماعاتهم وحفلاتهم الدينية. ثم خصص نحو ثلاثين صفحة، ضمنها الفتاوى التي تبيح استعمال الموسيقى والغناء.

لقد أجمعت هذه الفتاوى على أهمية الموسيقى في غذاء الروح، وأكدت أنها لا تضر بالأخلاق -كما يصر منكروها - وأثبتت بأن النبي ﷺ لم يعترض على الموسيقى، مستشهدة ببعض مواقفه عليه السلام مع أهل الغناء. كما أوردت هذه الفتاوى ظاهرة استئناس الإمام أبي حنيفة بصوت جاره المغني، وتشفعه لدى القاضي لإطلاق سراحه، كدليل على تفقد الإمام لصوت ذلك المغني أثناء غيابه. وتضمنت هذه الفتاوى أيضاً، نص سؤال للخليفة العباسي هارون الرشيد، استفتى فيه العلماء عن شرعية الموسيقى والغناء، مع نصوص فتاوى العلماء التي تبيح استعمال هذا الفن من طرف المسلمين.

كما أورد محمد عبد الحي الكتاني في كتابه "**تبليغ الأمانة**" ما جاء في الصحيحين وغيرهما من كتب الحديث، «أن الرسول ﷺ سمع غناء جاريتين مغنيتين من جواري الأنصار في منزله الكريم، فقال لهما أبو بكر الصديق: أمزمار الشيطان في بيت رسول الله ﷺ وذلك يوم عيد! فردّه ﷺ عنهما بقوله: لكل قوم عيد وهذا عيدنا»[70].

وهذا ما يؤكد أن الرسول ﷺ لم يشر إلى تحريم السماع إلى الموسيقى، بل أباحها خصوصا في مناسبات الأعياد، وهو ما ورد في بعض كتب الفتاوى المنشورة بالمغرب، خصوصا بعد الجدل الذي حدث بين العلماء حول حليّة السماع إلى

69- **كناش الحايك**، أو مجموعة أغان مغربية من القرن الثاني عشر الهجري، وهو في الطبوع الموسيقية، نشر بإشراف معهد مولاي الحسن بتطوان سنة 1953م، وضم في مقدمته مجموعة الفتاوى حول الموسيقى.

70- محمد عبد الحي الكتاني، **تبليغ الأمانة في مضار الإسراف والتبرج والكهانة**، المطبعة الجديدة، فاس، 1352هـ/1933م، ص 105.

الموسيقى أو تحريمه. وهذا دليل بان تكنولوجية الطباعة ساهمت بدور كبير في تنشيط هذا الجدل، بنشرها لمختلف أوجه الفتاوى حول النازلة، رغم أن المطابع لم تنشر سوى عشرة عناوين خاصة بالموسيقى - خلال مدة دراستنا- ولم يصدر عن المطبعة الحجرية سوى **"مجموع في الملحون"** خال من تاريخ الطبع، وقصيدة الفياشية ضمن مجموع.

أما باقي العناوين الثمانية فلم تنشر بالمطبعة السلكية إلا خلال فترة الحماية، ابتداءً من العقد الرابع من القرن العشرين. وهذا يدل على أن المشرفين على الطباعة كانوا يراعون البيئة العلمية السائدة حينها، والتي كما لاحظناها بيئة فقهية تقليدية، تزدري كل علوم لا تدخل ضمن العلوم الدينية، بل أحيانا تحرمها كما هو حال الموسيقى، وهو ما أشار إليه محمد كَنون في الرسالة التي وجهها إلى السلطان محمد بن عبد الرحمان، ينهاه فيها عن إقامة أو حضور حفلات الموسيقى والسماع[71].

وعلاوة عن الموسيقى، تضمنت المطبوعات نصوص بعض الفتاوى التي تعالج بعض القضايا الاجتماعية التي حظيت آنذاك بنقاش كبير داخل الأوساط المغربية، وأثارت جدلاً كبيراً بين العلماء كقضية استعمال السُّكَّر[72] والشّاي والبن، والصابون وشمع البوجي[73]، وثوب المَلْفْ[74]، باعتبار أنها مواد مستوردة من أرض الكفار، واختلف العلماء في حِلِّيَتها أو تحريمها.

وهكذا من خلال هذه النماذج التي قدمناها من الكتب الفقهية التي نشرتها المطبعة، نستنتج أن هذه الأخيرة لم تقتصر على نشر الكتب التعليمية، كمختصر خليل

71- انظر ما جاء في كتاب محمد بن المدني كَنون "الزجر والإقماع عن حضور آلات اللهو والسماع"، طبعة حجرية، فاس 1309 هـ/ 1891م. .

72- وضع سليمان الحوات رسالة رد فيها على محرمي السكر سماها "تغيير المنكر فيمن زعم حرمة السُّكر"، طبعة حجرية بفاس عام 1326 هـ/ 1908م. وقد سبق لمحمد الكتاني أن حرم تعاطي الشاي بين أتباع زاويته، واعتبر انتشار الشاي ومعه السكر بداية الاحتكار الأوربي للاقتصاد المغربي ومقدمة لاستعمار البلاد.

73- جعفر الكتاني، حكم صابون الشرق...، مرجع سابق.

74- حرم بعض العلماء الصلاة بجلباب من ثوب الملف، لكونه يصنع في معامل دولة كافرة، وربما تدخل في صناعته بعض المواد المستخرجة من الخنزير المحرم على المسلمين، وقد ناقش الكتاني مختلف الآراء المؤيدة والمعارضة لهذا الاستعمال. انظر: جعفر الكتاني، المرجع السابق، صص. 6 - 8.

والمرشد المعين والتحفة، بل ساهمت في إظهار مختلف المؤلفات الفقهية التي تتعرض لمواضيع هامة معاصرة، الدينية منها والسياسية والاجتماعية والثقافية، أبانت عن واقع اهتمامات الفكر المغربي، وأظهرت ما لآلة الطباعة من دور مهم في توسيع مجال تلك الاهتمامات وتطوير النقاش حولها.

2- التصوف:

بلغ عدد الكتب التي نشرتها المطابع في علم التصوف خلال الفترة المتراوحة ما بين 1865-1956م، ما يفوق مائة وثلاثين عنواناً، وبذلك احتل هذا العلم المرتبة الثانية ضمن المواضيع الدينية التي نشرت آنذاك بالمغرب، وهذا ما يظهر أهمية التصوف داخل المجتمع المغربي، حيث اعتبره أحمد التوفيق من مقومات تاريخ المغرب الروحي والديني والثقافي، والاجتماعي والسياسي، بل وحتى الاقتصادي[75].

وقد قيل الكثير في تعريف هذا العلم، حيث وصفه أحمد الرفاعي بأنه علم الحقائق والأسرار[76]، واعتبره ماء العينين أحد أجزاء الدين[77]، في حين عرفه ابن خلدون في مقدمته بطريق الحق والهداية[78]. أما أحمد سكيرج فقد خصه بنظم جاء في مقدمته[79]:

علـم التصـوف علـم ليـس يدركـه	إلا أخـو فطنـة بالحـق معـروف
وكيـف يعرفـه مـن ليـس يشـهده	وكيف يشـهد ضـوء الشـمس مكفوف

ويذكر أحمد التوفيق بأن القرنين الخامس والسادس الهجريين، يشكلان عصر ظهور التصوف المغربي، وانتشاره ونضجه وازدهاره في آن واحد، نظراً إلى أن أعلام القدوة فيه، عاشوا في القرن السادس على الخصوص[80].

75- أحمد التوفيق، التصوف بالمغرب، معلمة المغرب، مطابع سلا،ج 7، السنة 1415 هـ/ 1995 م، ص. 2396.

76- فوزي عبد الرزاق، مملكة الكتاب، مرجع سابق، ص. 66.

77- ماء العينين، مبصر المتشوف على منتخب التصوف، طبعة حجرية، فاس، 1313هـ/ 1895م، ج 1، ص25.

78- ابن خلدون، المقدمة، مرجع سابق، ص. 863.

79- أحمد سكيرج، الكوكب الوهاج لتوضيح المنهاج، طبعة حجرية، فاس، 1319 هـ/ 1901 م، ص. 21.

80- أحمد التوفيق، التصوف بالمغرب، المرجع السابق، ص. 2392.

ومن الملاحظ أن النشاط الصوفي، كان يبرز بشكل كبير خلال فترات الضعف السياسي، أو في حالة وجود أخطار خارجية محدقة بالبلاد، مما يجعل نفسية الإنسان المغربي ميّالة إلى البحث عن سند، تجد فيه القوة والاستقرار، وربما جاز القول بأن الروح الصوفية في القرن التاسع عشر، سادت أوساطاً كثيرة، هيمن عليها الخوف والرعب، والإحساس بالخطر المحدق بالمسلمين، ووجدت ملاذها في التصوف، ومن ثم كان نمو الحركة الصوفية التي تسربت إلى جميع شرائح المجتمع المغربي.

وتجدر الإشارة إلى أن التصوف لم يكن ظاهرة مقتصرة على فئات معينة من المجتمع المغربي، أو على طوائف دينية فحسب، بل إنه استطاع أن يجتذب إليه انتباه الطبقة المثقفة، وأهل العلم والأدب، كما استطاع التسرب إلى داخل البلاط السلطاني وبين رجال المخزن، حيث لقي تشجيعاً كبيراً من قبل السلاطين الذين كانوا كثيراً ما يرعون رجال الصوفية، ويحمونهم ويساعدونهم في المعاش، حيث كان السلطان مولاي الحسن يقدم التوقير والاحترام للزاوية المعينية ولشيخها ماء العينين، وصار مولاي عبد العزيز على نهج والده في احترامه لهذه الزاوية، كما أشرف الوزير أحمد بن موسى بنفسه على طبع كتب هذه الزاوية ونشرها.

وقد كانت الزوايا تشكل إشعاعاً للعلم والمعرفة، حيث أُلفت العديد من الكتب في ميدان التصوف، لقيت اهتماما كبيرا من طرف المشرفين على الطباعة، سواء كان هدفهم تجاريا لسهولة رواجها، نظرا لشدة إقبال المريدين عليها، أو كان الهدف سياسيا أو ثقافيا أو روحيا، لتعاطف بعض أصحاب المطابع مع بعض الزوايا، أو انتمائهم إليها.

ومن الملاحظ أن رجال التصوف في القرن التاسع عشر، مثل ماء العينين والكتانيين والتجانيين، استفادوا من تكنولوجية الطباعة وساعدوا على انتشار مطبوعاتها، حيث أخرجت المطابع العديد من المؤلفات الصوفية لرجالات هذه الزوايا، إما على نفقتهم الخاصة، أو على نفقة مريديهم أو أنصار طريقتهم، ككتب ماء العينين والكتانيين التي طبعت من طرف مطبعتي الذويب وأحمد يمني، مما يوضح الدور الذي لعبته المطبعة كأداة إشعاع للزاوية، ووسيلة لنشر مبادئها الصوفية.

وبالنظر إلى المطبوعات الصوفية التي نشرت خلال هذه الفترة، نلاحظ بأن جلها لمؤلفين معاصرين لهذه الفترة، عدا بعض الاستثناءات ككتاب "الحزب العيساوي" لمحمد

بن عيسى (ت 1526م)، وكتاب "**السير والسلوك**" لقاسم الحلبي الخاني (ت 1697م) و"**كتاب الفتح**" لمحمد التلمساني (ت 1778م)، وكتاب "**شرح تصوف ابن عاشر**" لمحمد بن قاسم جسوس (ت 1768م)، وكتاب "**الكوكب الأسعد**" لمحمد بن حمزة المكناسي (ت 1814م).

ويمكننا أن نقسم المنشورات الصوفية إلى أربعة أنواع مختلفة في تناولها لجانب معين من التصوف.

النوع الأول: سلوكي، يقوم على تحديد معالم التربية الصوفية وآدابها، ووسائلها وقواعدها وأهدافها، وتمثله مجموعة من الأعمال الصوفية التي ألفها ماء العينين، في الآداب الصوفية والبحور والمقامات، والأحوال والمصطلحات، مثل "**نعت البدايات وتوصيف النهايات**" و"**فاتق الرتق على راتق الفتق**" و"**منيل المآرب**" و"**منتخب التصوف**"، وشرحه المسمى "**مبصر المتشوف على منتخب التصوف**" وغيرها.

ويسعى هذا الجانب السلوكي [81]- أساساً- إلى توجيه المريدين، وتلقينهم مبادئ التصوف، وتعريفهم بألفاظه ومصطلحاته، وهو يتشابه مع ما خلفه رواد التصوف كالغزالي وزروق وغيره.

ونذكر هنا أيضاً كتاب"**السير والسلوك إلى مالك الملوك**" لقاسم الحلبي الخاني المتوفى سنة1109هـ/1697م، والذي طبع على الحجر بمطبعة العربي الأزرق بفاس سنة 1897م، شرح فيه الحلبي اصطلاحات أهل التصوف للتجرد من الدنيا وملذاتها، وبيّن الأوصاف الموصلة إلى الكمال، والمزيلة للحجب بين العبد وربّه، كما عيّن أوصاف المريد وأحواله.

النوع الثاني: روحي، يضم مجموعة الصلوات والأحزاب والأوراد، التي تهدف إلى تربية المريدين وصقل نفوسهم، كما تهتم ببيان الأسس التي تقوم عليها الطريقة، وتتكون هذه الأوراد في مجملها من: ذكر الاستغفار، وذكر الصلاة على النبي، وتكون في الغالب بصلاة الفاتح المعروفة عند كافة المغاربة بصلاة الفاتح لما أغلق، وذكر التهليل (أو الهيللة: لا إلاه إلا الله). ويتمثل هذا النوع في العديد من المطبوعات، نذكر منها

81- أورد محمد ظريف هذه الجوانب في كتابه: **الحركة الصوفية وأثرها في أدب الصحراء المغربية (1800-1956م)**، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالمحمدية، 2002م، ج 1، صص. 134- 135 .

كتاب "**مزج الصلاة المشيشية**"[82] لمحمد بن عبد الكبير الكتاني الذي شرح فيه أذكار الطريقـة المشيشية ووِردها، للقطب عبد السلام بن مشيش. وكتاب "**الطيب الفائح والورد السائح في صلاة الفاتح**"[83] لـمَحمد النظيفي، وهو تأليف في الصلاة الصوفية المسماة صلاة الفاتح. بالإضافة إلى "**الحزب السيفي**" و"**حزب التضرع**" لمحمد الكتاني، وهما عبارة عن ابتهالات ودعوات روحانية صوفية، و"**الحزب العيساوي**" لمحمد بن عيسى، وهو يضم الحزب والورد اليومي للطريقة العيساوية.

ويدخل ضمن هذا النوع الروحي كتاب "**دلائل الخيرات**"[84] للإمام الجزولي، وقصيدتا "**البردة والهمزية**" للإمام البوصيري، اللتان تعتبران من أشهر ما قيل في المديح النبوي، وهي من أكثر الكتب التي كانت تنسخ في الزوايا، لكونها كانت تستعمل مع الورد اليومي، وقد حظيتا بالطبع مراراً وتكراراً بالمغرب والمشرق، على الحجر وعلى الحروف أيضاً. ويرجع اهتمام المطبعة بنشرهما لكونهما تدخلان ضمن مقرر الدراسة بالقرويين، بالإضافة إلى استعمالهما كورد يومي في أغلب الزوايا بالمغرب. وقد اتخذت القصائد المولدية مكاناً بارزاً من المطبوعات الشعرية، فاق عددها عشرين مؤلفاً، ويرتبط هذا العمل بالاتجاه الروحي الذي أصبح ملاذاً للأمة، نتيجة للقلق النفسي الناجم عن الضغوطات الأجنبية على البلاد. لذا انصب اهتمام القائمين على المطبعة على نشرها حتى توفر للمريدين أكبر عدد من النسخ.

كما حرصت العديد من الزوايا والطرق الصوفية على نشر أوراد وأحزاب خاصة بها، لتمييزها عن غيرها من الحركات الصوفية، كالصلاة الأنموذجية للطريقة الكتانية، التي وضع لها محمد الكتاني شرحاً سماه "**خبيئة الكون**"[85] وضح فيه ألفاظ الصلاة الأنموذجية التي هي من جملة أوراد الطائفة الكتانية، وكذلك **جوهرة الكمال** للطريقة

82- طبع على الحجر بفاس (د. ت. م).

83- طبع على الحجر بفاس، سنة 1323 هـ/ 1905م. يزعم بعض مريدي الطريقة التجانية أن هذه الصلاة نزلت من السماء على شيخهم أحمد التجاني في كاغيط من نور، ولفظها" اللهم صل على سيدنا محمد، الفاتح لما أغلق، والخاتم لما سبق، ناصر الحق بالحق ، والهادي إلى صراطك المستقيم وعلى آله حق قدره، ومقداره العظيم". ويعتبر التجانيون ذكرها أساس التجانية.

84- له عدة طبعات، على الحجر (د. ت. م)، و على الحروف بكل من مصر والمغرب.

85- طبع على الحجر بفاس (د. ت. م).

التجانية التي شرحها محمد كَنون في كتاب سماه "**حل الأقفال لقراء جوهرة الكمال**"[86] وهو شرح للورد اليومي للطريقة التجانية. ويدخل ضمن هذا الباب كتاب "**الأسرار الربانية في أذكار الطريقة العلية**"[87] لإدريس بن عبد العلي الإدريسي، الذي جمع فيه الأذكار الرائجة في الطريقة الشاذلية الدرقاوية.

وقد أظهرت هذه المنشورات الاختلاف الواضح بين أوراد الطرق الصوفية، وإن حاولت بعض المنشورات توحيد هذه الأحزاب وإدماجها في كتاب واحد، ككتاب "**أوراد وأحزاب**"[88] الذي يضم مجموعة من الأحزاب والأوراد والصلوات الصوفية، منها ورد عبد الله الشريف وحزبه، وحزب الفلاح للإمام الجزولي، ووظيفة الشيخ زروق، والحزب النووي، والصلاة المشيشية، وحزب البحر والحزب الكبير للإمام الشاذلي.

النوع الثالث: يقوم على دراسة زاوية أو "طريقة" معينة، فيهتم بشرح أسسها، ونشر آدابها ومذاهبها، ويتناول دراسة معتقدات الزاوية وممارساتها، ويتحدث عن الشيخ القطب وكراماته وكشوفاته، وتتبع أحوال أتباعه.

وقد تناولت المطبوعات العديد من الطرق الصوفية المعروفة بالمغرب، نذكر منها الطريقة الدرقاوية من خلال كتاب "**رسائل صوفية**"[89] لمحمد العربي الدرقاوي، التي بعثها إلى مريديه، موضحا لهم سنن الطريقة الدرقاوية وأسرار الحقيقة وأحوالها. والطريقة الكتانية، حيث أشرفت مطبعتا الدويب وأحمد يمني بنشر العديد من مؤلفات محمد بن عبد الكبير الكتاني، نذكر منها كتابه " **لسان الحجة البرهانية في الدب عن شعائر الطريقة الأحمدية الكتانية**" شرح فيه الطريقة الكتانية وأورادها وشعائرها. والطريقة المعينية التي حظيت بحصة الأسد، من اهتمام المشرفين على ميدان الطبع، عن طريق نشر مؤلفات الشيخ ماء العينين. كما نالت الطريقة التجانية الحظ الأكبر ضمن منشورات هذا النوع، فقد بلغ ما طبع عن هذه الطريقة وحدها ما يفوق اثنين وعشرين منشوراً، مما ساهم بحظ وافر في تجذر أوراد الطريقة وأذكارها بفاس، لتنتشر بعد ذلك في باقي أنحاء

86- طبع على الحجر بفاس، سنة 1316 هـ/ 1898م. و"جوهرة الكمال" هي الورد الرئيسي للطريقة التيجانية ويقول مريدو الطريقة بأن شيخهم أحمد التيجاني تلقاها مباشرة من النبي ﷺ.

87- نشر بالمطبعة الوطنية بالرباط سنة 1361 هـ/ 1942م.

88- طبع على الحجر بفاس، سنة 1316 هـ/ 1898م.

89- طبع على الحجر بفاس، سنة 1318 هـ/ 1900م.

المغرب وخارجه[90] وتعد الطريقة التجانية حينها، أكبر طريقة من حيث الكم [91]، ساهمت في نشر الإسلام بإفريقيا، وقاومت الاستعمار في العديد من الأقطار الإفريقية.

النوع الرابع: وهو خاص بالسجال أو المجادلة التي حدثت بين مؤيدي ومعارضي الطرق الصوفية، حيث ألف مؤيدو الطرق الصوفية، العديد من الكتب في الدفاع عنها، وشرح معتقداتها، نذكر من بينهم: أحمد بن العياشي سكيرج، ومحمد بن علي دينية، والاحسن بن محمد البعقيلي، ومحمد بن محمد الصغير الشنجيطي، في حين تصدر قائمة المعارضين كل من محمد بن محمد بن الموقت المراكشي، ومحمد القرّي.

وقد انصب النزاع أو النقد حول معتقدات الطرق الصوفية، والتي اعتبرها المعارضون بدعا مخالفة للقرآن والسنة، وكثر السجال على الخصوص حول الطريقة التجانية. ذلك أن معتقدات هذه الطريقة وكرامات الشيخ وكشوفاته، جعلتها تصطدم بكثير من المعارضة من قبل خصومها، فتطلب الأمر من فقهائها اللجوء إلى الكتابة والتأليف والنشر، لإثبات مشروعية طريقتهم، والبرهنة على توافقها مع تعاليم الكتاب والسنة. وهو ما يفسر كثرة المطبوعات عن التجانية، حيث تعد منشورات أحمد سكيرج في هذا الصدد، خير مثال على ذلك.

اشتهر أحمد سكيرج بدفاعه عن الطريقة التجانية، وكتاباته عن طقوسها وأذكارها وأتباعها، وكان يعتبر الانتماء للطريقة "من فضل الله على عبده العاجز على استيفاء شكره وحمده إذ أنعم عليه الانخراط في الطريقة التجانية ذات المواهب الربانية"[92].

ويمكن تصنيف كتاباته عن الطريقة التجانية في صنفين اثنين:

الصنف الأول خصصه للتعريف بالطريقة التجانية ومعتقداتها ومبادئها، مع الحديث عن القطب أحمد التجاني وكراماته وأتباعه، وهو ما جاء في كتابيه، **"كشف الحجاب عمن تلاقى مع التجاني من الأصحاب". و"رفع النقاب بعد كشف الحجاب**

90- أحمد الأزمي، الطريقة التجانية في المغرب والسودان الغربي خلال القرن التاسع عشر، منشورات وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، مطبعة فضالة، المحمدية 1421 هـ/ 2000م، ص. 282.

91- بمدينة دكار بالسنغال وحدها ما يناهز مائة زاوية. المصدر السابق، ص. 437.

92- أحمد سكيرج، الرحلة الحبيبة الوهرانية الجامعة للطائف العرفانية، طبعة حجرية، (د. ت. م)، ص 3.

عمن تلاقى مع التجاني من الأصحاب"[93] الذي وضعه كذيل وتكملة للأول. ويعتبر هذان المؤلفان أهم مرجع للطريقة التجانية، وأهم تراجم لأصحاب الشيخ التجاني ومريدي الطريقة.

والصنف الثاني من مؤلفات سكيرج، كان دفاعاً عن الطريقة ضد منتقديها وخصومها. نذكر منها كتاب "**الحجارة المقتية لكسر مرآة المساوي الوقتية**"[94] رد فيه على ابن الموقت المراكشي ومؤلفه "**مرآة المساوي الوقتية**"[95]، الذي وضعه في شكل مقامة على لسان شخصين عبد البسيط وعبد الهادي، قاما برحلة من مراكش، زارا خلالها العديد من المدن المغربية، ووصفا ما شاهداه من كثرة البدع و انتشار الضلالات بالمغرب الذي كان متمسكاً بالدين الحنيف، وانتقدا بعض مظاهر الطرق الصوفية، وعلى رأسها الطريقة التجانية، معتبران طقوسها خروجاً عن مبادئ الشريعة الإسلامية.

كما نُشر لابن الموقت كتاب آخر عنوانه"**بداية نشر الحرب السكرجي**"، يحلل فيه أسباب نزاعه مع أحمد سكيرج، وسبب حملته ضد أصحاب الطرق، وعلى الخصوص الطريقة التجانية، وهو يمثل بداية ما وقع بينهما من سجال في الموضوع.

منشور آخر دافع فيه سكيرج عن التجانية، منتقداً ما جاء على لسان خصومها، وهو كتاب "**السر الرباني في ردّ ترهات ابن مايابى العاني التي تبجح بها في تأليفه مشتهى الخارق الجاني**"[96]. وهو رد وتكذيب لما جاء في كتاب "**مشتهى الخارق الجاني في رد زلقات التجاني الجاني**" لمحمد الخضر بن عبد الله بن مايابا الجكني، الذي اشتهر بحملته الكبرى على التجانية ومعتقداتها، ونعت شيوخها بأقبح النعوت والأوصاف، واعتبرهم مارقين عن الدين[97]. لذا وضع سكيرج مؤلفه "**السر الرباني**" للدفاع عن الطريقة التجانية، مع تكذيبه لما نسبه ابن مايابا من أقوال وترهات للشيخ التجاني.

93- طبع بالمطبعة المهدية بتطوان (د. ت) في جزئين.

94- طبع بالمطبعة الجديدة بفاس سنة 1356 - 1357 هـ/ 1937 - 1938م، في جزئين

95- يسمى أيضاً "بالرحلة المراكشية" أو "السيف المسلول على المعرض عن سنة الرسول". طبع بدار المعرفة بالدار البيضاء، سنة 1351 هـ/ 1932م في ثلاثة أجزاء.

96- طبع بالمطبعة العربية بالدار البيضاء، سنة 1356 هـ/ 1937م في جزئين.

97- محمد الظريف، الحركة الصوفية، مرجع سابق، ص 162.

وبصفة عامة، يمكن القول بأن هذه المطبوعات الصوفية التي نشرتها المطابع من حجرية وسلكية، والتي تحمل أفكاراً ومبادئ صوفية، وأحزاباً وأوراداً، كانت في معظمها موجهة لعامة الناس، هدفها الزيادة في أتباع ومريدي الزوايا والطرق الصوفية، خصوصا خلال هذه الحقبة التي كان المغرب يتعرض فيها للتهديدات الأوربية، حيث تمكنت المطبعة من توفير الكتب التي يرغب المريدون في اقتنائها، كما ساهمت في توثيق هذه المجموعة المهمة من المصنفات التراثية الصوفية والحفاظ عليها.

3. الحديث:

احتل علم الحديث الدرجة الثالثة من نسبة المطبوعات، بحوالي سبعين عنواناً. وقد حظي الحديث الشريف باعتناء العلماء المغاربة، حفظاً ورواية ودراية، اقتداء بالعلماء المسلمين الأولين، الذين أجمعوا على أن الحديث النبوي، يأتي في طليعة علوم الشريعة باعتباره بياناً وتفسيراً للقرآن الكريم، واعتبروا المشتغل به من ورثة الأنبياء، فأطلقوا عليه لقب "الإمام" وهو أسمى الألقاب الدينية والمدنية.

وعن مكانة علم الحديث في المغرب وأهميته، يحدثنا محمد بن جعفر الكتاني بقوله: "فإن علم الحديث الشريف أجل العلوم قدراً، وأكملها مزية، وأعظمها خطراً، من حازه فقد حاز فضلاً كثيراً، ومن أوتيه فقد أوتي خيراً كثيراً، ومن ظفر به ظفر بإكسير السعادة، ونال كل المنى ورزق خاتمة الحسنى والزيادة"[98].

والجدير بالإشارة، أن الاهتمام بعلم الحديث لم يقتصر على العلماء فقط، بل لقي عناية كبيرة من طرف الملوك المغاربة. ويخبرنا ابن زيدان، بأن بعض سلاطين القرن التاسع عشر، أمثال مولاي عبد الرحمان بن هشام، كانوا يتخذون مستشاريهم من العلماء الذين كان أغلبهم من ذوي الاختصاص في علوم الحديث[99].

كما كان السلاطين، يحُضُون العلماء على تدريس كتب الحديث طيلة أيام السنة، في الدروس الخاصة والعامة في المساجد الهامة. ويروى أن بعض الملوك (كالمولى الرشيد والمولى

98- محمد بن جعفر الكتاني، نظم المتناثر من الحديث المتواتر، المطبعة المولوية، فاس 1328هـ/ 1910م، ص 2.

99- فوزي عبد الرزاق، مملكة الكتاب، مرجع سابق، ص 59.

إسماعيل) كانوا يحضرون بعض دروس الحديث، التي كان يلقيها كبار الأساتذة في جامع القرويين[100]. وقد سن السلاطين عادة المجالس الحديثية التي كانوا يعقدونها بمعيتهم، خلال الأشهر الثلاثة (رجب وشعبان ورمضان) على طريقة خاصة، يدعون إليها كبار العلماء من عموم البلاد[101].

ومن شدة عناية الملوك المغاربة بعلم الحديث، أنهم ألفوا فيه العديد من التآليف، نشرت معظمها بالمغرب والمشرق، من بينها مؤلف سيدي محمد بن عبد الله المعنون بـ "**الفتوحات الإلاهية في أحاديث خير البرية**"، وهو أول ما نشر بالمطبعة الملكية (المحمدية) سنة 1946م، ومؤلفات المولى عبد الحفيظ -السابقة الذكر- التي طبعت بمطبعته الحجرية والمولوية السلكية، وبعضها طبع بمصر.

وتمتاز المجموعة الحديثية التي يضمها كتاب **الفتوحات الإلهية**[102]، بنظام جديد في الترتيب، كان الأول من نوعه في كتب سيدي محمد بن عبد الله، حيث لم يرتب الأحاديث على أبواب الفقه كما فعل البخاري مثلاً، أو باعتبار اسم الصحابي راوي الحديث، كما جاء في العديد من كتب الأحاديث، بل راعى في تصنيفها اجتماع الأئمة: أبي حنيفة والشافعي وأحمد بن حنبل والبخاري ومسلم، أو انفراد أحدهم أو بعض منهم برواية الحديث. وسمّى الأحاديث التي اتفق عليها الأئمة الستة بالأحاديث السداسية، والتي رواها خمسة منهم بالخماسية وهكذا.

وتجدر الإشارة إلى أن أبرز كتاب في علم الحديث حظي بعناية المغاربة واهتمامهم، هو كتاب "**الجامع الصحيح**"[103] للإمام البخاري. فقد أقبلوا عليه وأحبوه لدرجة أن كثيراً من المغاربة أوقفوا حياتهم على دراسته والعناية به، بحيث شملت هذه العناية سائر مظاهر الحياة الدينية والفكرية والسياسية.

100- إبراهيم الإلغي، عناية الملوك المغاربة بالحديث الشريف، دعوة الحق، عدد 4، السنة 1966م، ص. 37.

101- لا زالت المجالس تعقد لحد الآن، مقتصرة على شهر رمضان، وهي التي تسمى بالدروس الحسنية.

102- يضم الكتاب ما مجموعه 2262 حديث شريف.

103- ويسمى أيضاً "الجامع الصحيح لأمير المؤمنين في الحديث" محمد بن إسماعيل البخاري (ت 256 هـ/ 869م). انظر نص ما أورده محمد المنوني عن الصحيح في معلمة المغرب، ج 4، 1984م، ص. 1089.

يقدم كتاب **الصحيح** صورة دقيقة عن السيرة النبوية الشريفة، جامعا فيها مختلف أقوال الرسول ﷺ وأحاديثه وأفعاله[104]، ولهذا فهو يحتل عند المسلمين الدرجة الثانية بعد القرآن الكريم، باعتبار السنة مصدراً ثانياً من مصادر الشريعة الإسلامية.

ويذكر يوسف الكتاني بأن كتاب "**الصحيح**"، وصل إلى المغرب خلال القرن الخامس الهجري/ الحادي عشر الميلادي على يد بعض الحجاج المغاربة، الذين حملوه معهم عقب عودتهم من أداء فريضة الحج[105]. ومن يومها أقبل المغاربة عليه واهتموا بسرده تبركاً، وختمه في رمضان سواء في الحواضر أو البوادي، إضافة إلى تدارسه وشرحه. وكان من نتائج إقبال المغاربة على **الجامع الصحيح**، أن كتبوا حوله مئات الشروح والتعاليق والحواشي، وخصصوا مجالس لافتتاحه واختتامه، هذا الاهتمام كون للحديث في المغرب اتجاهاً ومدرسة أطلق عليها مدرسة الإمام البخاري[106].

ويخبرنا محمد حجي، أن أحمد المنصور الذهبي كان أول من أمر بتنظيم مجموعات القراء لسرد أجزاء من صحيح البخاري على العموم عند حلول الأزمات، حتى يمهدهم للقيام بأعمال الجهاد. كما حرص على إقامة مجموعة من التجمعات الشعبية بمدن مختلفة، يدعو إليها كبار العلماء، لتقديم دروس وشروح من صحيح البخاري إلى عامة الناس لمدة ثلاثين يوماً، وكان يترأس بنفسه اختتامها[107]. وقد استمرت هذه العادة عند سلاطين الدولة العلوية، حيث أصبح صحيح البخاري الوسيلة القوية التي تربطهم بالعلماء من جهة، وبعامة الناس من جهة أخرى، لدرجة أن السلطان المولى إسماعيل سمى جيشه باسم عبيد البخاري، لأنهم أقسموا على صحيح البخاري على أن يخلصوا للسلطان. وظلوا يحتفظون بالنسخة التي أقسموا عليها، يقدمونها أمامهم في جل حركاتهم.

وبلغت درجة اهتمام العلماء المغاربة بصحيح البخاري، أن بذلوا مجهودات كبيرة للعناية به، فتناولوه بالشرح والتعليق والدراسة.

104- يذكر ابن خلدون بأن كتاب الصحيح يشتمل على تسعة آلاف حديث ومائتين. انظر المقدمة، الطبعة الثالثة، بيروت، 1967م، ص. 792.

105- يوسف الكتاني، مدرسة الإمام البخاري في المغرب، بيروت، (د. ت)، ج 1، ص. 123.

106- نفسه.

107- محمد حجي، الحركة الفكرية، مرجع سابق، ج 1، ص. 123.

وقد ساهمت المطبعة في دعم مكانة كتاب الصحيح وترسيخها، بنشرها العديد من نسخه والشروح والحواشي التي وضعت عليه، نذكر منها كتاب: "**زاد المجد الساري، لقراءة صحيح البخاري**"[108] لمحمد التاودي ابن سودة، وهو عبارة عن حاشية وضعها المؤلف على كتاب صحيح البخاري، استهلها بالحديث عن فضيلة العلم والعلماء، مؤكداً على أفضلية العلوم الدينية خصوصا علم الحديث، ثم ترجم للإمام البخاري، مبرزاً أهمية كتابه "**الصحيح**"، مع شرحه لغوياً ونحوياً وشرعياً.

في حين وضع كل من محمد الكتاني، ومحمد گنون، وأحمد ابن سودة، مؤلفات حول الصحيح عبارة عن ختمات له[109]، وهي تختلف عن مؤلف فتح الله بناني "**رفد القاري بمقدمة افتتاح صحيح البخاري**" لأنه افتتاح للصحيح، الذي نشرته المطبعة الأهلية بالرباط سنة 1347 هـ/ 1928م.

ويعتبر هذا النوع من الكتابات مما اختص به المغاربة وانفردوا، وكان من مبتكراتهم العلمية وتآليفهم الحديثية[110].

عَرّف بناني افتتاحيته "**رفد القاري**" بقوله: "هذه رسالة مفيدة جليلة، اشتملت على بعض الكلام على مبادئ علم الحديث، وبعض فضائله وفضائل المحدثين، وعلى ترجمة سيدنا الإمام البخاري وبعض أسانيدنا للصحيح رضي الله عنه، كنت جمعتها قبل، عند افتتاحنا الصحيح المذكور بزاويتنا الفتحية المراكشية عمرها الله بالنور وأهله"[111].

فهذا النموذج من الكتابات، يطلعنا على فن من فنون علم الحديث، ولون خاص من ألوان التأليف فيه، يتميز به المحدثون المغاربة دون سواهم، على الخصوص حول كتاب صحيح البخاري. لذا لم يغفل القائمون على المطابع، نشر المؤلفات الخاصة

108- طبع بالمطبعة المولوية، فاس، مابين 1327 - 1330 هـ/1909 - 1911 م، في أربعة أجزاء.

109- محمد التهامي گنون، الختم المبارك، طبعة حجرية، (د. ت).

- محمد الكتاني، ختمة صحيح البخاري، طبعة حجرية، مطبعة الذويب، فاس 1323 هـ/ 1905م.

- أحمد بن الطالب ابن سودة، عون الباري على فهم آخر تراجم صحيح الإمام البخاري، طبعة حجرية، فاس 1323 هـ/ 1905م.

110- يوسف الكتاني، الشروح المغربية لصحيح البخاري، مجلة دار الحديث الحسنية،ع2، 1401 هـ/ 1981 م، ص. 128.

111- فتح الله بناني، رفد القاري بمقدمة افتتاح صحيح البخاري، الرباط، 1347 هـ/ 1928م، ص. 1 و2.

بهذا النوع من الكتابات، إلى جانب اهتمامهم بنشر العديد من المؤلفات التي تدور حول الصحيح من شروح وحواش، وافتتاح واختتام، جعلته الكتاب الأول من بين كتب الحديث الذي حظي بالعديد من الطبعات.

وقبل إنهاء الحديث عن العلوم الدينية، نشير إلى علم آخر يدخل ضمن هذا الباب، كان له حظ ضمن منشورات المطابع، لكونه كان يدخل ضمن مقررات التدريس كما سبقت الإشارة إلى ذلك، ألا وهو علم أصول الدين أو ما يسمى بعلم التوحيد والكلام والعقائد والإلهيات. الذي يبحث في مسائل الإيمان بالله وملائكته ورسله واليوم الآخر، والقضاء والقدر، معتمداً في إثبات صفات الله على البراهين المنطقية[112]. ومن أهم المنشورات في هذا العلم نذكر الشروح والحواشي الموضوعة على عقيدتي السنوسي الصغرى والكبرى[113].

لقد وضع السنوسي تأليفاً في علم التوحيد، قسم فيه الحكم العقلي إلى ثلاثة أقسام: الوجوب والاستحالة والجواز. وهو المعروف باسم العقيدة الكبرى، ونظراً لطول هذا التأليف وصعوبته لخصه السنوسي في مؤلف معروف بالعقيدة الصغرى، ثم وَضع لهذه الأخيرة شرحاً من أحسن الشروح التي وضعت عليها، وعليه ما لا يحصى من الحواشي، نذكر من بينها "حاشية عبد الرحمان الفاسي على صغرى السنوسي"[114].

كما حظي القسم الخاص بالتوحيد في نظم المرشد المعين لابن عاشر، بالعديد من الشروح والحواشي، نذكر من منشوراتها، شرح ابن كيران[115]، وشرح جسوس[116] وحاشية القادري[117].

ومن خلال ما سبق، يتبين لنا تفوق نشاط المطبعة والنشر في الموضوعات الدينية بكل أصنافها، والتي استأثرت بحصة عالية قاربت النصف، وهذا ما يبين بأن الفكر

112- محمد حجي، الحركة الفكرية، مرجع سابق، ج 1، ص. 86.

113- لم تنشر العقيدة الكبرى، أما الصغرى فقد طبعت مراراً على الحجر بفاس ضمن مجموع من المتون.

114- طبعت على الحجر بفاس، مطبعة العربي الأزرق، سنة 1308 هـ/ 1890م.

115- يسمى "شرح توحيد المرشد المعين"، طبع على الحجر بفاس، سنة 1296 هـ/ 1878م.

116- وضعه لقسم التوحيد في نظم ابن عاشر، معتمداً على شرح ميارة المسمى "الدر الثمين".

117- تسمى"تحفة الرحيم الرحمان، على شرح العلامة ابن كيران" وضعها القادري على شرح ابن كيران. وقد طبع الشرح بهامش هذه الحاشية على الحجر بفاس بمطبعة العربي الأزرق سنة 1313هـ/ 1895م، جزآن.

المغربي، سادته آنذاك النزعة الفقهية، هذه النزعة التي انعكست على ثقافته وحضارته، وجعلت بعض الباحثين يعتبرونها عائقاً أمام كل تقدم ونمو، باعتبارها كانت تحول دون الانفتاح على العالم الخارجي والاستفادة منه[118]، لكن في مقابل هؤلاء نجد صنفاً آخر من الباحثين، قام بالدفاع عن هذه الثقافة الفقهية، معتبراً بأن ما أضر بالمغاربة والمسلمين هو انفتاحهم على أوربا، وتجاهلهم لمقومات الثقافة الإسلامية[119].

118- انظر ما جاء عند العروي في أزمة المثقفين المغاربة، ومحمد داود في تاريخ تطوان، مرجعان سابقان.

119- وهو ما ألح عليه محمد جعفر الكتاني في كتابه نصيحة أهل الإسلام، الموجه لحكام المسلمين، السابق الذكر.

الفصل الثالث

نوعية منشورات العلوم الأدبية

احتلت العلوم الأدبية المرتبة الثانية بعد العلوم الدينية، من حيث المجموع العام للمطبوعات، وتدخل ضمنها علوم اللغة من نحو وبلاغة وتصريف، وعلما الأدب والشعر، وعلوم التراجم والفهرسة والأنساب، وكذا علما التاريخ والرحلات.

1- علوم اللغة

إن معرفة اللغة العربية ضرورية بالتأكيد لكل من يريد قراءة كتب التراث وفهمها، خصوصاً قراءة القرآن، وكتب الفقه والحديث، لذا كانت هذه العلوم ملازمة لعلوم الشريعة مكملة لها، حتى إن ابن حزم صنف علم النحو واللغة ضمن علوم الشريعة[1]. ويقول عنها السيوطي في كتاب **"الاقتراح في علم أصول النحو"** نقلاً عن المحصول للإمام فخر الدين الرازي ما نصه: «اعلم أن معرفة اللغة والنحو والتصريف فرض كفاية، لأن معرفة الأحكام الشرعية واجبة بالإجماع، ومعرفة الأحكام ومعرفة أدلتها مستحيل، فلابد من معرفة أدلتها. والأدلة راجعة إلى الكتاب والسنة، وهما واردان بلغة العرب ونحوهم وتصريفهم، فإذا توقف العلم بالأحكام على الأدلة، ومعرفة الأدلة تتوقف على معرفة اللغة والنحو والتصريف، وما يتوقف على الواجب المطلق، وهو مقدور للمكلف، فهو واجب، فإذن معرفة اللغة والنحو والتصريف واجبة»[2].

وقال مجاهد: «لا يحل لأحد يومن بالله واليوم الآخر يتكلم في كتاب الله إذا لم يكن عالماً بلغة العرب»[3].

وروي عن إمام دار الهجرة مالك بن أنس رضي الله عنه قوله: «لو صرت من الفهم في غاية، ومن العلم في نهاية، فإن ذلك يرجع إلى أصلين: كتاب الله العزيز، وسنة

1- سالم يفوت، تصنيف العلوم لدى ابن حزم، مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة محمد الخامس بالرباط، عدد 9، السنة 1982، ص. 81.

2- محمد الطرنباطي، إرشاد السالك إلى فهم ألفية ابن مالك، طبعة حجرية، (د. ت. م)، ص. 5.

3- نفسه.

رسوله ﷺ، ولا سبيل إليهما ولا إلى الرسوخ فيهما إلا بمعرفة اللسان العربي، فبه أنزل الله كتابه، ونهج لعباده أحكامه، فهو أصل الدين وفرع الشريعة»[4].

نستنتج من هذه الأقوال جميعها، ما كان لعلوم اللغة من مكانة لدى معظم علماء المسلمين، حيث اعتبروها من العلوم الشرعية، لكونها لغة القرآن والحديث، ولا غنى لمن يريد معرفة الأحكام الشرعية من الارتواء من ينابيعها الأولى، لهذا ألفوا في هذه العلوم التآليف العديدة، ووضعوا الشروح الكثيرة، وبحثوا في مدلولات الألفاظ اللغوية حتى يجعلوها في متناول كل طالب علم، لأن كل من يتقن اللغة العربية، يستطيع أن يطلع ويتناول القرآن الكريم، وكل كتب التراث الفكري.

وإذا رجعنا إلى جدول المقرر الدراسي بالمغرب، خلال القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين، نجد علوم اللغة تدخل ضمن برامج هذا المقرر، ويحتل علم النحو المكانة الأولى ضمن هذه العلوم، فقد كانت دراسته تعتبر مادة أساسية اعتمد عليها كل طالب لتحصيل ملكة اللغة العربية والتمكن منها.

1 -1 علم النحو: لقد كان النحو والفقه، هما العلمين اللذين استأثرا باهتمام الطلاب والمدرسين، فهما حسب بروفنصال "المعينان اللذان يجب على كل طامح في الحصول على لقب "عالم" أن يرتشف منهما"[5].

ويعرف محمد حجي علم النحو بأنه: "هو الباحث عن أحوال أواخر الكلم عند التركيب إعراباً وبناء، وعن أحكام الأسماء والأفعال والحروف ومعانيها"[6].

وفي هذا المجال، نشرت المطبعة العديد من العناوين تدور في مجملها حول كتابين من أشهر ما ألف في علم النحو، وهما: **الآجرومية والألفية**. اللذان يعتبران من أهم الكتب الملازمة لكتب الشريعة. وقد ظل هذان الكتابان بمختلف شروحهما وحواشيهما، يتصدران بل يستأثران وحدهما تقريباً باهتمام الناشرين، فيما يتعلق بالمطبوعات النحوية. ويظهر أن هدف المطبعة من نشرهما، كان يعمل من جهة على توفير أعداد وافرة من الكتاب المدرسي في هذه المادة، باعتبارهما من الكتب المقررة والمتداولة بين طلاب العلم، ومن جهة أخرى

4- نفسه.

5- ليفي بروفنصال، مؤرخو الشرفاء، تعريب عبد القادر الخلادي، الرباط، سنة 1397 هـ/1977م، ص 29.

6- محمد حجي، الحركة الفكرية بالمغرب، مرجع سابق، ج 1، ص. 88.

وضع أدوات العمل الرئيسية لمساعدة العلماء على فهم كتب التراث، خصوصاً كتب الفقه كـ"**مختصر خليل**" الذي كانت دراسته وفهم مضامينه لا تتأتى إلا بالمعرفة العميقة للّغة العربية، وقواعدها النحوية والبلاغية. وهذا ما يفسر لزومية دراسة كتابي الآجرومية والألفية.

ينسب كتاب الآجرومية إلى واضعه محمد بن داود الصنهاجي، المعروف بابن أجروم أو آجُرُّوم (ت 723 هـ/ 1323م) [7] وهي تعني باللسان الأمازيغي الفقير الصوفي. كان أديباً لامعاً، ونحوياً بارعاً، ومقرئاً شهيراً، مارس التدريس بالقرويين، فدرَّس العلوم القرآنية وعلوم اللغة العربية[8]. من أشهر مؤلفاته "**المقدمة الآجرومية في مبادئ علم اللغة العربية**" وهي من أبرز كتب النحو. فرغم صغر حجم الكتاب الذي لا يتعدى متنه في الغالب 12 صفحة، فإنه جليل الفائدة بالنسبة للراغبين في تعلم مبادئ اللغة العربية. لذا حظي بنشره في العديد من الطبعات الحجرية الفاسية ضمن مجموع من المتون، نذكر منها طبعة سنة 1310 هـ/ 1892م بمطبعة العربي الأزرق، وضمن خمسة عشر متناً سنة 1319 هـ/ 1901م، إلى جانب طبعات أخرى عارية من التاريخ واسم المطبعة.

ولم تكتف المطبعة بنشر متن **الآجرومية**، بل أخرجت الشروح والحواشي التي وضعت عليه، كان أهمها شرح خالد الأزهري[9]، الذي كان من الكتب المتداولة بين الأساتذة والطلاب والمقررة للدراسة بالقرويين. وهو أول كتاب طبع على الحجر بفاس، بعد انتقال المطبعة من مكناس.

حاول الأزهري في شرحه تقريب مفهوم كتاب الآجرومية من طالبي علم النحو، حتى يسهل تناوله، فقسم الكتاب حسب أبواب النحو (من اسم، وفعل، وحرف، ومصدر وغيره...). ثم وضع أحمد بن الحاج حاشية على هذا الشرح سماها "**العقد الجوهري من فتح القيوم في حل شرح الأزهري على مقدمة ابن أجروم**"[10].

7- محمد حجي، موسوعة أعلام المغرب، مرجع سابق، ج 2، ص. 606.

8- عبد الله العمراني، ابن آجروم، معلمة المغرب، ج 1، مطابع سلا، 1410 هـ/ 1989م، ص. 143.

9- طبع هذا الشرح على الحجر بفاس سنة 1283 هـ/ 1866م، ثم أعيد طبعه بهامش حاشية ابن الحاج على هذا الشرح (د. ت. م) ويسمى بـ "شرح على مقدمة ابن آجروم".

10- طبعت هذه الحاشية مرتين على الحجر بفاس مع شرح الأزهري على هامشها، الطبعة الأولى سنة 1298 هـ/ 1888م، والثانية (د. ت. م).

ومن بين أهم الشروح على الآجرومية إلى جانب شرح الأزهري، نذكر شرح أحمد السوداني المسمى "**الفتوحات القيومية في شرح الآجرومية**"[11]، وضح فيه شارحه معنى لفظ النحو لغوياً، وسبب وضعه وواضعه، وأقسامه، ومواضيعه. ثم ختم الكتاب بإبراز فضائل العلم.

وقد وضع محمد المهدي الوزاني حاشية على شرح السوداني سماها:"**إيضاح المسالك الخفية إلى الفتوحات القيومية**" طبعت مرتين على الحجر بفاس.

وتجدر الإشارة إلى أن كتاب "**الآجرومية**" لم يشتهر في المغرب فحسب، بل حصل الإقبال الكبير عليه في المشرق، وحتى في أوربا التي جعلته من ضمن الكتب الأولى التي نشرتها المطابع الأوربية بالعربية.

لقد أثر كتاب "**الآجرومية**" تأثيراً بالغاً في الاستشراق الأوربي، ما بين القرنين السادس عشر والثامن عشر، فنشره المستشرق الإيطالي ريموندي وترجمه إلى اللاتينية سنة 1592م. ثم أصبح هذا الكتاب في النهاية أساس كتاب "**القواعد العربية**" الذي نشره المستشرق الهولندي توماس أربنيوس في ليدن بهولندا سنة 1617م. وقد ظهرت طبعة مختصرة لهذا الكتاب في ليدن أيضاً بعنوان "**مبادئ اللغة العربية**" أضاف أربنيوس إليها بعض التمارين في القواعد العربية.

ونشر كتاب "**الآجرومية**" مرة أخرى، مع ترجمته إلى اللاتينية في روما سنة 1631م من طرف توماس أوبجيني.

ولقد استمر تأثير كتاب "**الآجرومية**" قوياً في الحلقات الاستشراقية الأوربية، فتكرر طبعه مراراً[12] ليكون الكتاب الأول لتدريس العربية للمبتدئين في جميع أنحاء أوربا.

ولم يقف الاهتمام بكتاب الآجرومية في حلقات التدريس التقليدي فحسب، بل دخل أيضاً ضمن مقررات التعليم العصري بالمغرب. وعلى سبيل المثال نذكر كتاب "**تمارين الآجرومية للشبيبة العصرية**" لمحمد أقصبي، طبع سنة 1339هـ/1921م، اقتبسه واضعه من كتاب الآجرومية، ووجه للمبتدئين في دراسة علم النحو بالتعليم الحديث.

11- له طبعة على الحجر بمطبعة العربي الأزرق دون تاريخ، وطبعة أخرى بهامش حاشية المهدي الوزاني "إيضاح المسالك" بمطبعة الطيب الأزرق سنة 1305 هـ/ 1887م.

12- أعيد طبع كتاب الآجرومية تسع مرات في عدة مدن أوربية.

والكتاب الثاني في علم النحو الذي استأثر باهتمام القائمين على المطبعة بالمغرب، هو "الخلاصة" المعروف بـ"ألفية ابن مالك في النحو"[13]. يقول واضعه في مقدمته:

وأستعين الله في ألفية	مقاصد النحو بها محوية
تقرب الأقصى بلفظ موجز	وتبسط البذل بوعد منجز

يُعرف ابن مالك بأبي عبد الله جمال الدين محمد بن مالك الطائي الأندلسي أصلاً، نزيل دمشق (ت 672 هـ/1273م)، كان إمام النحاة، المتقدم في النحو واللغة، حيث كان بحراً فيهما لا يشق لجحه[14]. تصدر لإقراء العربية، وصرف همته إلى إتقان لسان العرب حتى بلغ فيه الغاية، وحاز قصب السبق. له تآليف كثيرة في علم النحو، نشرت العديد منها بالمغرب، نذكر منها: كتاب "تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد"[15]، الذي وضح فيه أصول علم النحو، وبيّن أبوابه وفصوله، وكتاب "شرح كافيته في النحو"[16]، شرح فيه منظومته في علم اللغة المسماة "الكافية الشافية" التي تعد ملخصاً لنظم الألفية. وقد وضح في هذا الشرح معنى الكلام عند النحويين، وبيّن الأفعال وأنواعها والإعراب والتصريف، إلى جانب منظومته المسماة "لامية الأفعال"[17] التي تتعلق بدراسة الفعل وأبنيته وأقسامه وتصاريفه. وقد وضع لها محمد الطالب بن الحاج شرحاً وتحليلاً لغوياً واصطلاحياً، طبع على الحجر بفاس سنة 1300هـ/1883م.

على أن أهم كتاب لابن مالك في علم النحو، الذي لقي الاهتمام الكبير من طرف العلماء المغاربة والمشارقة على السواء، هو كتاب "الخلاصة" أو ما يعرف بالألفية، والذي يمكن اعتباره من المصادر النفيسة في علم قواعد اللغة العربية، فضلاً عن كونه كان يدخل إلى جانب الآجرومية في المقرر الدراسي بالمغرب، لذا نشرت المطابع أكثر من عشرة شروح

13- سمي الكتاب بالألفية لكونه منظومة تحتوي على ألف بيت. طبع على الحجر بفاس مرارا ضمن مجموع من المتون.

14- إدريس بلماحي الإدريسي، معجم المطبوعات المغربية، سلا، 1988م، ص. 315.

15- طبع على الحجر، بمطبعة البادسي بفاس سنة 1323 هـ/ 1905م.

16- طبعة سلكية، بالمطبعة المولوية بفاس سنة 1327 هـ/ 1909م بهامش حواشي الشيخ ياسين على خلاصة مالك.

17- لم تجد اللامية النجاح نفسه والقبول الذي لاقته الألفية.

وحواشيَ مختلفة عليه، نذكر منها كتاب "**إرشاد السالك إلى فهم ألفية ابن مالك**"[18] لمحمد بن مسعود الطرنباطي. وهو كتاب ذائع الصيت، واسع الاستعمال من طرف العلماء والطلبة، ويعتبر في نظر المختصين في علم اللسانيات من أهم الشروح على ألفية ابن مالك لحد الآن، حيث زاد عن المتن بعض الحكايات والأشعار التي تناسب كل مقام، مما جعل الكتاب عمدة لذوي الاختصاص.

ومن بين أهم الشروح على "**الألفية**" أيضاً، نذكر شرح عبد الرحمان المكودي[19]، الذي حلل فيه ألفاظ الألفية، ووضح معانيها، وأعرب أبياتها، فسهل تناولها من طرف الطلبة، لذا أُدخل هذا الشرح ضمن الكتب المقررة بالتعليم بالمغرب.

ولم يقتصر اهتمام الناشرين بهذا الشرح على المطابع المغربية، بل حظي أيضا بالطبع بالمطابع المصرية حيث نشر بالمطبعة الأزهرية، ثم بالمطبعة الخيرية وعليه حاشية ابن الحاج وذلك سنة 1318 هـ/ 1900م.

كما وضعت شروح مبسطة للألفية موجهة لطلاب التعليم العصري منها كتاب "**رفع الخصاصة عن قراءة الخلاصة**"[20] لأحمد الرهوني.

1 - 2 العلم الثاني من علوم اللغة الذي كان يدرس إلى جانب النحو، هو **التصريف** أو الصرف. وهو العلم الباحث عن بنية الكلمات، وما يعرض لها من صحة واعتلال، وقلب وإبدال، وفك وإدغام[21].

وعلى الرغم من قلة مطبوعاته التي لا تتعدى أربعة عناوين، فإنها تعتبر ذات أهمية قصوى لكونها تساعد على التعرف على هذا العلم وفهم مضمونه. نذكر من

18- يشير السلطان مولاي عبد الرحمان عند انتقاده للبرنامج التعليمي المعمول به في المغرب الذي كان يعتمد على الشروح، إلى أن دراسة الألفية في المغرب كانت تستغرق عامين أو ثلاث سنوات، واعتبرها مدة طويلة لكون جهابذة العلم كانوا يسردون الألفية في مدة لا تتجاوز الشهر أو الشهرين. انظر:

ابن زيدان، **الإتحاف**، ج 4، صص. 181 - 191.

19- طبع على الحجر بفاس بهامش حاشية ابن الحاج على هذا الشرح المسماة "**الفتح الودودي على المكودي**"، وذلك بمطبعة الطيب الأزرق سنة 1298 هـ/ 1881م.

20- طبع بالمطبعة المهدية بتطوان، سنة 1349 هـ/ 1931م.

21- محمد حجي، **الحركة الفكرية**، مرجع سابق ج 1، ص. 88.

بينها: "**منظومة في اصطلاح القاموس**"[22] لمحمد الكردودي. وضع فيها معنى الاصطلاح اللغوي، وأقسام الكلمة والأوزان والتصريف، معتمداً في هذه التعريفات على ما جاء في كتاب "**القاموس المحيط**" للفيروزآبادي. وقد وضع محمد المرابط الدلائي شرحاً لهذه المنظومة سماه "**فتح اللطيف للبسط والتعريف في علم التصريف**"[23] تناول فيه معاني اللغة، وإعرابها وبناءها، مع تحليل لموازينها.

وهناك منشور آخر في علم التصريف، لمحمد بن أبي القاسم السجلماسي الرباطي المسمى "**مفتاح الأقفال ومزيل الإشكال عما تضمنه مبلغ الآمال من تصريف الأفعال**"[24] وهو عبارة عن شرح لمنظومته "**مبلغ الآمال في تصريف الأفعال**"، وضح فيه معنى علم التصريف، وحلل رموزه، وأظهر أقسامه وأنواعه، مع إشارته لعدة أبحاث وتنبيهات في الإعراب، مضيفاً بعض الأمثلة والشواهد.

وتدخل ضمن هذا العلم أيضاً، المطبوعات الخاصة بالشروح والحواشي الموضوعة على "**لامية الأفعال**" لابن مالك، سيّما قسمها الخاص بعلم الصرف، نذكر منها "**الشرح الكبير على لامية الأفعال**"[25] لمحمد بحراق أو بحرق، الذي خصصه لشرح علم التصريف معتمداً على ما جاء في اللامية، محللاً فيه أبنية الأفعال، وأبنية المصادر، وبناء الآلة.

1 - 3 العلم الثالث في باب اللغة، هو علم **البلاغة** ويضم ثلاثة علوم متكاملة: علم البيان، وعلم المعاني، وعلم البديع. وتمثل مطبوعات هذا العلم، الشروح والحواشي الموضوعة على كتاب "**تلخيص المفتاح**" للقزويني، من أهمها: شرح مسعود التفتازاني (ت 791هـ/1388م) الذي وضع له ملخصاً حتى يسهل على الطلبة تناوله، سماه "**مختصر السعد**" أو "مختصر شرح تلخيص المفتاح" وهو المنشور بالمطبعة الحجرية الفاسية ولا يحمل تاريخ الطبع.

22- طبع بهامش شرحه المسمى "إضاءة الأدموس ورياضة النفوس من اصطلاح القاموس" مرتين على الحجر، واحدة (د. ت. م)، والثانية سنة 1315 هـ/ 1897م.

23- طبعة حجرية فاسية سنة 1316 هـ/ 1898م.

24- طبع على الحجر بفاس سنة 1328 هـ/ 1910م، وحقق من طرف محمد الناصري، في رسالة د. د.ع، بكلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط، سنة 1994م.

25- له طبعتان، الأولى على الحجر بفاس سنة 1300 هـ/ 1883م، والثانية بتحقيق وتعليق عبد الرحمان حجي، بمطبعة الثقافة بسلا سنة 1358 هـ/ 1939م.

يتناول هذا الكتاب التعريف بعلم البلاغة، موضحاً أنواعها الثلاثة، وهي علم البيان الذي يبحث في الحقيقة والمجاز والتشبيه والكناية والاستعارة، وعلم المعاني الذي يشرح مطابقة الكلام عن طريق الإيجاز أو الإطناب، ثم علم البديع الذي يوضح وجوه تحسين الكلام بواسطة السجع والجناس وغيره.

ونجد ضمن المنشورات، حاشية على هذا الشرح من وضع محمد الشاوي سماها **"حاشية على شرح التلخيص للقزويني"** طبعت على الحجر بفاس في جزءين، عارية من التاريخ واسم المطبعة، بالإضافة إلى حاشية حمدون بن الحاج المطبوعة على الحجر بمطبعة الطيب الأزرق بفاس سنة 1300 هـ/ 1883م .

وعن تاريخ علم البلاغة، نشرت المطبعة كتاباً لعبد القاهر الجرجاني تحت اسم **"دلائل الإعجاز"**[26]، عرف فيه بتاريخ البلاغة عند العرب، موضحاً دلائل الإعجاز في اللغة، وتحقيق القول في البلاغة، والفصاحة في المعاني، مع بيان أقسام اللغة.

وفي مجال الفن المتعلق بالصناعة الشعرية، المسمى بعلم العروض، والمشتمل على علم الميزان الذي تعرف به تفاعيل البحور الشعرية، والقافية التي تبحث في أواخر الأبيات الشعرية، نجد ضمن المنشورات المهتمة بهذا الفن مؤلفاً لماء العينين بعنوان **"تبيين الغموض على نعت العروض"**[27] شرح فيه نظمه "نعت العروض". وقد وضعه للمبتدئين في تعليم كيفية وضع موازين البحور الشعرية.

وبدخول الاستعمار الفرنسي والإسباني إلى المغرب، كان لابد للغة من مسايرة هذا الحدث، بتقريب العربية من المستعمر، حتى يتمكن من معرفة لغة البلاد لفهم المتحدثين بها والتعرف على معتقداتهم، ومبادئهم الأخلاقية، وفي الوقت نفسه لتعريف المغاربة بلغة المستعمر حتى يسهل عليهم التعامل معه. وفي هذا الإطار نشرت معاجم لغوية، عربية – فرنسية، وأخرى عربية - إسبانية أو العكس. كما ألفت بعض الكتب للمبتدئين في تعليم اللغة الأجنبية، نشرت المطبعة البعض منها، من بينها كتاب **"المستدركات السنية في تعلم الفرنسية"**[28] لأحمد الهواري و**"معجم اللغة العربية**

26- طبعة سلكية، بالمطبعة المهدية بتطوان، (د. ت).

27- طبع ضمن مجموع للمؤلف على الحجر بفاس سنة 1320 هـ/ 1902م.

28- ألفه الهواري بعد ما تأكد في إحدى سفرياته من ضرورة معرفة اللغة الفرنسية. طبع الكتاب بالمطبعة الاقتصادية بالرباط في جزءين، ما بين سنتي 1354- 1355 هـ/ 1936 - 1937م.

المستعملة في القرن العشرين"[29] لليفي بروفنصال، وهو قاموس عربي - فرنسي مرتب على حروف الهجاء. وكتاب **ذخيرتي Mitresoro**"[30] لخنيس بركرين Ginés Peregrin، "وهو يبحث في مبادئ النحو الفشتالي مترجماً إلى العربية، ويقدم قواعد نحوية مبسطة مع تمارين إملائية، مذيلاً بمعجم عربي - إسباني لـ 2500 كلمة.

الكتاب الرابع يحمل عنوان "**العربية العصرية L'arabe modernisé**"[31] لبيير كونيل Pierre Caunelle. ويقدم هذا الكتاب طريقة سهلة ومبسطة لمن يريد من الأوربيين تعلم العربية نطقاً وكتابة.

وآخر كتاب في هذا الباب صدر تحت اسم "**مفردات وجمل باللغة العربية**"[32] لجوزي لوشندي José Leuchundi، يضم حروفاً ومفردات وجملاً بالعربية، مع ترجمتها إلى الإسبانية. ويحتوي الكتاب على مجموعة من الكلمات المستعملة في المعاملات اليومية، وعلى أمثال شعبية، مع تمارين نحوية.

2 - الأدب:

ويضم الشعر والدراسات الأدبية والقصة والمسرحية والمقالة وغيرها.

لم يكن الأدب في المغرب يحظى بالأهمية نفسها التي حظيت بها العلوم التقليدية، وإنما كان يعتبر كأداة "لمزيد التعمق في الحقائق الأساسية، أو لحسن تأدية الأعمال المرغوب فيها"[33]، لهذا اصطبغ الأدب بصبغة دينية، فرضتها ضروريات تتصل بالنظام السياسي والاجتماعي القائم آنذاك بالمغرب. ويعلّل محمد الأخضر ذلك بقوله: "لقد ازداد بُعد الشقة بين العلوم الشرعية والأدب، منذ أخذ الخطر الأجنبي يحدق بالمغرب، إذ كان لهذا الحدث رد فعل ديني قوي لدى الشعب، فلم يعد ممكنا والحالة هذه أن يعتمد التعليم اعتمادا قويا في هذه الفترة إلا على القرآن والحديث، لتقوية

29- المطبعة الاقتصادية، الرباط سنة 1942م.

30- المطبعة المهدية، تطوان، عام 1947م.

31- المطبعة الاتحادية، البيضاء، (د. ت).

32- مطبعة البعثة الكاثوليكية الإسبانية، طنجة 1889م.

33- لوطورنو، فاس قبل الحماية، مرجع سابق، ص. 454.

روابط الإسلام، متخذا بذلك مظهر الإعداد للجهاد. فقد كانت هذه الثقافة تتحكم في الثقافات الأخرى مهما كان نوعها، حتى أن من أراد أن يصبح أديبا كان عليه أن يصير أولا فقيها، بينما لم يكن يشترط في الفقيه أن يكون أديبا"[34]

فبروز المغاربة في مجال الفقه، وعنايتهم بالتصوف وانصرافهم عن الذات، شكلت مجموعة عوامل جعلت شخصية الأديب منزوية خلف شخصية الفقيه، الذي كان عليه أن يهتم بالعلم قبل الفن[35]. وكان الأديب لا ينال حظوة إلّا إذا كان له مع أدبه إلمام بالفقه، ولم يكن هناك أدباء متفرغون إلا نادراً، لأن الأدب في حد ذاته ليس بحرفة يمكن التعيش منها، عدا في سلك الوظيفة المخزنية، إذ كان المدرسون يعدون الأدب مضيعة للوقت "الأمر الذي دفع إلى الاعتقاد بأنه لم يكن في هذه البلاد من أرباب القوافي إلا المتكلمون والفقهاء والنحاة"[36]. ورغم ذلك لم تنقطع دراسته في بعض المدارس والزوايا، ومناقشته في الندوات الخاصة، وهذا لم يمنع أبا مدين الفاسي من الاعتراف بقيمته في العبارة التالية: «وهو من أجل العلوم قدراً، وأجملها محاسن وذكراً، علم الأدب الذي يفخر به الإنسان، ويحصل به على تحصيل المآثر الحميدة والخصال الحسان، علم يحصل به الاعتناء، ولا يحمل عنه الاغتناء، أحسن ما صرف المرء إليه همته، وأبدع ما ألزم تعليمه ذمته...»[37].

لكن المطبعة الحجرية لم تنشر أي كتاب في الدراسات الأدبية المغربية، ربما كان مرد ذلك إلى خوف الناشرين من صعوبة التسويق، لعدم إقبال العلماء والطلبة على هذا النوع من العلوم، ومسايرتهم الاتجاه العام المصطبغ بالصبغة الدينية.

وابتداء من العقد الثالث للقرن العشرين، ومع تأسيس المدارس العصرية، وتقدم الطباعة والصحافة، وبعد إدخال الإصلاحات على مناهج التعليم التقليدي بالقرويين، خصوصا مع بداية حكم السلطان محمد بن يوسف (1927 -1961م)، أدخلت بعض الأنواع من الأدب في المقررات الدراسية، في نظام التعليم بنوعيه التقليدي والعصري،

34- محمد الأخضر، الحياة الأدبية في المغرب في عهد الدولة العلوية (1075-1311هـ/ 1664-1894م)، دار الرشاد الحديثة، الدار البيضاء، 1977م، ص 34.

35- نفسه، ص. 5.

36- نفسه، ص. 6.

37- أبو مدين الفاسي، تحفة الأريب ونزهة اللبيب، طبعة حجرية، فاس، 1320 هـ/ 1902م، ص. 2.

فبدأ الأدب يحتل مكانة بارزة في الثقافة المغربية، وحظي الشعر بتطور كبير على يد مجموعة من الشعراء أمثال عبد الرحمان الدكالي، علال الفاسي، عبد المالك البلغيثي، عبد القادر حسن وغيرهم، حينها بدأت المطابع المغربية تنشر كتباً أدبية متنوعة في الشعر الحديث بجميع فنونه، والقصة والمقالة والمسرحية وغيرها.

2 - 1 الشعر: إذا تصفحنا المطبوعات الشعرية، نجد الاتجاه الديني التقليدي يطغى على معظم المنشورات في هذا الباب، وموضوعها القصائد المولدية الخاصة بمدح الرسول ﷺ، وأولي الأمر من الأشراف، مع قصائد في الحكم والأمثال والمواعظ. وقد اتخذت القصائد المولدية مكاناً بارزاً ضمن المطبوعات الشعرية، فاق عددها عشرين مؤلفاً، نذكر من بينها: قصيدتا **البُردة والهَمزية** لمحمد البوصيري، اللتان تعتبران من أشهر ما قيل في المديح النبوي. وقد حظيتا بالطبع مراراً على الحجر وعلى الحروف أيضاً، بالمغرب والمشرق. ويرجع اهتمام المطبعة بنشرهما لكونهما تدخلان ضمن مقرر الدراسة بالقرويين، بالإضافة إلى استعمالهما كوِرد يومي في أغلب الزوايا بالمغرب.

وضمن قصائد مدح أولي الأمر من آل الرسول الأشراف، نشير إلى قصيدة ابن المواز التي مدح فيها السلطان مولاي الحسن، والمعروفة باسم **"اللؤلؤ السني في مدح الجناب الحسني"**[38]، وديوان ابن زيدان المسمى **"اليمن الوافر الوفي، في امتداح الجناب المولوي اليوسفي"**[39] الذي ضم جميع القصائد المنظومة في مدح السلطان المولى يوسف.

وأحسن مثال يعبر عن شعر الحكم والأمثال ضمن المنشورات المغربية تمثل في قصيدتين، الأولى وهي **"الشمقمقية"** أو القصيدة الونانية نسبة لواضعها ابن الونان المعروف بأبي الشمقمق. وهي تقليد للشعر الجاهلي، مليئة بالأمثال والحكم من عصري الجاهلية والإسلام، والتشبيهات والإشارات المقتبسة من قصص القرآن الكريم. كما تتضمن مدحاً للسلطان سيدي محمد بن عبد الله. وهذا التنوع في المواضيع جعل القصيدة تنفرد

38- في المقدمة عرف ابن المواز بعلم العروض، وعدد بحوره، مع إبراز مكانة الشعر بين علوم الأدب.
طبعت هذه القصيدة مراراً على الحجر بفاس أولها طبعة سنة 1307هـ/1889م بمطبعة العربي الأزرق.

39- طبع بمطبعة المكينة المخزنية بفاس، ما بين سنتي 1342 -1344 هـ/ 1923- 1925م. أنظر قراءة لهذا الديوان عند: لطيفة الكَندوز، ملامح من سيرة السلطان مولاي يوسف من خلال كتاب "اليمن الوافر" لابن زيدان، أعمال جامعة مولاي علي الشريف، الدورة 11، منشورات وزارة الثقافة، مطبعة المناهل، 2004، صص 171-185.

بنوعها، مما أكسبها شهرة واسعة، فسارت بذكرها الركبان في كل أرجاء المغرب، وبعض جهات المشرق العربي. لذا كان لابد أن تحظى بالنشر من طرف المطبعة المغربية[40].

أما القصيدة الثانية، فهي "لامية العجم"[41] للطغرائي، وهي من القصائد الشهيرة بالمغرب والمشرق، جمعت كثيراً من الأمثال والحكم، مع وصف تاريخي لزمن الشاعر، والغدر الذي لقيه من طرف الحكام السلجوقيين، وقد وضع محمد بوجندار (ت 1345هـ / 1926م) شرحا لغويا للقصيدة سماه "فتح المعجم من لامية العجم" نشر بالرباط سنة 1334 هـ /1915م. كما شرحها وأعرب أبياتها محمد بن عمر الحضرمي المعروف ببحرق (ت 930هـ / 1523م) في مؤلف سماه "نشر العلم في شرح لامية العجم"، نشر بمطبعة النهضة بفاس سنة 1353هـ/1934م.

أما الاتجاه الثاني الدنيوي، فيدخل ضمن النمط الحديث للشعر، ويقدم قطعاً معبرة عن واقع حياتنا المعاصرة. ولعل أول ديوان للشعر الحديث صدر بالمغرب كان ديوان "أحلام الفجر" للشاعر المغربي عبد القادر حسن، صدر سنة 1355 هـ/ 1936م. وقدمه عبد الله بن إبراهيم بقوله: «لم يجرؤ الشعراء والمؤلفون على نشر دواوينهم وعرضها على الناس، باستثناء عبد القادر حسن، رغم أنه درس في كلية تجهل الأدب وتحتقر وتزدري بكل شيء غير (خليل) وغير (المكودي) أو (الأشموني) فهي تكره الأدباء، وتسخر من الأدب وتعد الانصراف إليه جريمة لا يطمس أثرها في النفوس ولا يمحى شرها، ولا يسقط عارها. لعل نشر ديوان "عبد القادر حسن" ما يحفز الشعراء على نشر شعرهم حتى يؤدوا الأمانة للتاريخ، ويتركونا نتفهم أدبنا العصري في غير غموض ولا إبهام»[42].

صدر ديوان عبد القادر حسن في ظروف كان حكم الكلاوي يهيمن على مدينة مراكش، وكان الشاعر واحداً من الفئة التي واجهت ذلك الحكم، وتحدته بالصبر والصمود. لذا ضمن ديوانه هذا زفرات وحسرات وصوراً شتى من الأنين والحنين، أغلبه

40- طبعت بمطبعة الجريدة الرسمية بالرباط، سنة 1333 هـ/ 1914م.

41- طبعت مع شرحها المسمى "نشر العلم" لبحرق، بمطبعة النهضة بفاس، سنة 1353 هـ/ 1934م.

42- عبد القادر حسن، أحلام الفجر، مراكش، سنة 1355 هـ/ 1936م. انظر مقدمة الكتاب.

تعلوه مسحة وطنية، يمكن وضعه في الحركة الطلائعية في شعر رصين ومتحرر، وتصنيفه في نوع ما أصبح يسمى اليوم بالشعر النضالي[43].

أثار صدور هذا الديوان ضجة كبيرة من طرف العلماء، ليس بسبب موضوعه ونوعيته فحسب، وإنما بما ورد في مقدمته، حيث تصدرته صورة الشاعر معززة ببيتين يقول فيهما:

أنــا قــوة جــبــارة لا تــرى لـهــا	مـقــراً ولــو قــد جــاوزت فلــك النجــم
أنــا مثــل نفــسي لا أرى لي مشــابهاً	وإن كان هــذا القــول جــل عــن الفهــم

من بين الانتقادات التي وجهت لعبد القادر حسن، نخص بالذكر ابن المؤقت المراكشي الذي رد عليه بكتاب سماه "**الجيوش الجرارة لمن يدعي القوة الجبارة**"[44].

ونشير هنا إلى صنف آخر من أصناف الشعر، وإن كان لم يحظ من المطبعة سوى بمنشورين فقط، إلاّ أن مكانته في المجتمع المغربي آنذاك، أضفت أهمية على هذين المطبوعين، ونعني به شعر **الملحون**، وهو عبارة عن شعر عامي خصص للغناء، يعبر عن أعمق دخائل النفس المغربية، وهو التعبير الصريح والتلقائي للشعب.

ومن المعلوم أن من بين ملوك الدولة العلوية، من كان لهم ولع كبير بفن الملحون، حتى إن مولاي محمد بن الشريف أكرم أحد شعراء الملحون الذي قام بمدحه، ومنحه خمسة وعشرين رطلاً من الذهب[45]، وكان لمولاي عبد الله باع كبير في مجال الملحون[46]. وقد اعتبر رواد الملحون فترة عهد السلطانين سيدي محمد بن عبد الرحمان ومولاي الحسن، من أهم فترات ازدهار هذا الفن خصوصاً في فاس، حيث كانت تقام

43- أحمد زياد، لمحات عن تاريخ الحركة الفكرية بالمغرب، مرجع سابق ، ص. 54.

44- ويسمى أيضاً: "الجيوش الجرارة في كشف الغطاء عن حقائق القوة الجبارة" طبع بمطبعة مصطفى البابي الحلبي بمصر، سنة 1356 هـ/ 1937م.

45- إبراهيم حركات، التيارات السياسية والفكرية بالمغرب خلال قرنين ونصف قبل الحماية، الدار البيضاء، 1405هـ/ 1985م، ص. 238.

46- العباس بن إبراهيم المراكشي، الإعلام، مرجع سابق، ج 8، ص. 314.

السهرات في دور علية القوم، وحتى في القصر السلطاني[47]. وقد ساهمت المطبعة الحجرية بدورها في انتشار هذا الفن، بطبع "**مجموع من الملحون**" يضم العديد من القصائد في هذا المجال[48]. كما نشرت أشهر قصيدة في الملحون، وهي "القصيدة الفياشية" لبهلول الشرقي، التي حظيت بالنشر في طبعات متعددة على الحجر، مما يدل على الإقبال الشديد على اقتنائها، حيث لا زالت لحد الآن من أشهر ما قيل من شعر الملحون، لما تشتمل عليه من عقائد توحيدية، وحكم ونصائح، وتوسلات وأدعية.

2 - 2 الدراسات الأدبية: لم تصدر المطابع المغربية المنشورات المتعلقة بدراسة تاريخ الأدب، إلا بعد أن ازداد الاهتمام بهذا النوع من الكتابات، وأصبحت دراسته تدخل ضمن البرامج التعليمية بالمغرب، وذلك ابتداء من العقد الثالث للقرن العشرين. ونقدم هنا ثلاثة نماذج من هذه المطبوعات، التي نالت اهتماما كبيرا من طرف القراء بالمغرب والمشرق:

الأول كتاب "**تاريخ الشعر والشعراء بفاس**"[49] لأحمد النميشي المنشور سنة 1343هـ/ 1925م بمطبعة أندري بفاس. وقد تناول النميشي في مقدمته حالة اللغة العربية، وما تلقاه من إهمال من طرف العرب، مقارنة باللغات الأخرى، وتطرق لأطوار الشعر وتقلباته خلال تاريخ الدول المتعاقبة على حكم المغرب، من الأدارسة إلى العلويين، مترجماً فيه لـ 197 شاعراً نبغوا بالعاصمة فاس، من تاريخ تأسيسها في عهد المولى إدريس الثاني إلى عصر مولاي يوسف.

الكتاب الثاني يحمل عنوان "**الأدب العربي في المغرب الأقصى**" لمحمد بن العباس القباج، المنشور بالمطبعة الوطنية بالرباط سنة 1347 هـ/ 1929م[50]، وهو كتاب في دراسة تاريخ الأدب المغربي، قسمه المؤلف إلى ثلاثة أقسام حسب طبقات رجال الأدب المغربي

47- كان محمد بن المدني كنون ينتقد انتشار هذا النوع من الفن، وينهى السلطان عن اتخاذه، ويعتبره منافياً لروح الشريعة الإسلامية والتدين الصحيح، وهذا ما عبر عنه في كتابه "الزجر والإقماع، بزواجر الشرع المطاع، عن حضور آلات اللهو والسماع"، والمطبوع على الحجر بفاس سنة 1309 هـ/1891م.

48- طبع على الحجر (د. ت. م). والنسخة الوحيدة الموجودة بالخزانة الحسنية مبتورة الأول والأخير، مما استحال التعرف على اسم جامعه.

49- الكتاب في الأصل مسامرة ألقاها الكاتب بنادي المسامرات بالمدرسة الثانوية بفاس يوم 19 جمادى الأولى 1343 هـ/ 17 دجنبر 1924م.

50- أعادت وزارة الثقافية نشره بمطابع فضالة، بالمحمدية وذلك سنة 1402 هـ/ 1979م.

وهي: طبقة الأدباء القدامى الكبار، وطبقة المخضرمين الذين جمعوا بين الأدب القديم والحديث، والطبقة الثالثة، وهي طبقة الأدباء المعاصرين.

كما تضمن الكتاب تراجم للعديد من الشعراء المغاربة، مع مختارات من أشعارهم، مرتبة بحسب الطبقات التي وضعهم المؤلف فيها.

النموذج الثالث من منشورات تاريخ الأدب، هو لعبد الله كَنون تحت عنوان **"النبوغ المغربي في الأدب العربي"**[51] المنشور سنة 1937م بالمطبعة المهدية بتطوان.

بسط المؤلف في المقدمة مضمون الكتاب، وغايته من التأليف بقوله: "هذا كتاب جمعنا فيه بين العلم والأدب والتاريخ والسياسة، ورمينا بذلك إلى تصوير الحياة الفكرية لوطننا المغرب، وتطورها في العصور المختلفة من لدن قدوم الفاتح الأول إلى قريب من وقتنا هذا"[52]. كما أشار في المقدمة إلى أهمية الكتاب ومميزاته، فقال: "إنه ليس لقطر من أقطار العروبة اليوم نظيره، إذ أن جميع كتب الأدب وتاريخه عامة تنتظم البلاد العربية جمعاء ـ ما عدا المغرب طبعاً... وإنه ليس فيه حرف واحد كتب انتصاراً للنفس، أو تعريضاً بأحد، أو تملقاً لشخص أياً كان".

خصص الجزء الأول للبحث والاستنتاج، تناول فيه بالتأريخ الأدبي خمسة عصور، تبتدئ من عصر الفتوح الأولى إلى عصر العلويين، واهتم فيه باستعراض الحركة السياسية والفكرية بالمغرب طوال ثلاثة عشر قرناً. أما الجزء الثاني فقد خصصه المؤلف للآثار الأدبية من نصوص نثرية وشعرية، رتبها حسب الفنون والموضوعات. وختم هذا الجزء بتقريظ شعري ونثري للأديب الشاعر محمد بن اليمني الناصري.

---

51 - قبل صدور النبوغ المغربي، كتب أحد كتاب مجلة السلام ما نصه: "كل أديب مغربي شعر بالحاجة الماسة، إلى تاريخ دقيق لأدبنا القومي، يسجل فيه إنتاجنا الأدبي، ونبوغ رجاله، وما مر على الأدب من أطوار، وبعبارة مختصرة نحن نريد أن نعرف ماهية الرسالة الأدبية التي أديناها وكيف أديت هذه الرسالة. وغير لائق بنا أن نبتدئ هذه النهضة الجادة المسترسلة من غير أن نلتفت إلى رسم حركات تاريخنا الأدبي، وفيه نفسيتنا القومية، ووجودنا الفني،... فيما شعر قومنا؟ وكيف شعروا؟ هذه أسئلة، نريد أن يجيب عنها تاريخ ممتع، ولعلنا سنجد هذه المتعة في تاريخ الأدب المغربي، الذي ينوي الأستاذ كَنون إظهاره قريباً". انظر: مجلة السلام، ع 1، س 1، أكتوبر 1933م، صص. 40 -41.

52- أي منذ الفتح العربي سنة 62 هـ/ 681 م، إلى وفاة السلطان مولاي الحسن سنة 1311 هـ/ 1894م.

وكان لصدور كتاب "النبوغ المغربي" صدى كبير في العالم العربي والإسلامي، لأنه ذو طابع أدبي خالص ويقدم معلومات ثمينة جداً، فهو كتاب وثائقي ودفاعي عن الثقافة المغربية في نفس الوقت. وقد اعتبر أول كتاب بيّن وجود الأدب المغربي، بعد أن كان بعض الناس يجهلونه، داحضاً بذلك الأسطورة التي كانت تزعم عدم وجود أدب مغربي، بل إنه بوأ هذا الأدب مكانة سامية على صعيد التاريخ الثقافي للعالم العربي.

2 - 3 في مجال الإنتاج الأدبي، نجد نوعاً آخر من المطبوعات يدخل في صنف القصة والرواية، والمقامة. معظمها لم ينشر إلا في العقد الخامس من القرن العشرين بالمطبعة السلكية، باستثناء مؤلف أبي مدين الفاسي **"تحفة الأريب ونزهة اللبيب"** المطبوع على الحجر سنة 1320 هـ/ 1902م[53] والذي يمكن تصنيفه داخل جنس المقامة الأدبية، لما يتضمنه من حكم ووصايا وحكايات تعكس واقع المجتمع المغربي المعاصر للكاتب. وهو بهذا يكون نموذجاً للمقامة المغربية، التي قال عنها ليفي بروفنصال، بأنها تتميز بدقة الملاحظة وبساطة اللغة، وتقدم مشاهد رائعة لمجتمع العصر الذي كتبت فيه، مسجلة بعناية كل كبيرة وصغيرة[54].

وكانت معظم منشورات المطبعة في مجال القصة، عبارة عن مجموعات قصصية صغيرة، مستوحاة من واقع المجتمع المغربي.

والملاحظ أن أدب القصة لم ينشر بالمطبعة إلا بعد فرض الحماية الفرنسية على المغرب، وذلك لعدم اهتمام العلماء بهذا النوع من الأدب سابقاً، على اعتبار أنه نوع من التسلية وضياع الوقت، لأن الكتب والمعرفة في نظرهم كانت وسائل للحفاظ على العلوم الدينية التقليدية وتبليغها، ولم يدخلوا في اعتبارهم أنها إحدى وسائل التسلية والترويح عن النفس. لكن منذ سنة 1912م، ومع دخول التعليم العصري، أصبح في استطاعة الأدباء المغاربة الاعتماد على تقنية الطباعة لترويج مؤلفاتهم الإبداعية. فنشرت مجموعة من الروايات والقصص القصيرة، نذكر منها قصة **"القاضي واللص"** مجهولة المؤلف. وهي كما قال عنها فوزي عبد الرزاق، تشبه حكايات ألف ليلة وليلة في شكلها، وذات دلالات سياسية واجتماعية في عمقها. وهي الكتاب الوحيد من المطبوعات

53- له طبعة ثانية على الحجر بفاس، بمطبعة الباديسي، سنة 1324 هـ/ 1906م، في 116 ص.

54- ليفي بروفنصال، مؤرخو الشرفاء، مرجع سابق، ص. 297.

الحجرية التي حملت على غلافها صورة تعبيرية، تظهر القاضي بجسمه النحيل على بغلته، ويقف أمامه السارق بجسمه الضخم ماسكاً سلاحه في يد ولجامَ بغلة القاضي باليد الأخرى، "إذ صوّر فيها القاضي رجلا جاهلا ضعيفا، بينما صور اللص الذي ترمز به الحكاية إلى فرنسا رجلا قويا يحمل سلاحه في يده وله إلمام بالقرآن والحديث والأمثال العربية"[55].

كما نشرت المطبعة السلكية نموذجا واحدا عن القصة المترجمة، وهي قصة "ذهب سوس"[56] لرولان لوبيل وتعريب قاسم الزهيري. وهي قصة تاريخية تمزج بين الواقع والخيال. تعطي وصفاً دقيقاً للمجتمع المغربي في إحدى عصوره الزاهية، خلال فترة حكم أحمد المنصور الذهبي، جرت أحداثها بين قطرين مختلفين: المغرب وأنجلترا، نستخلص منها نوع العلاقات التي كانت تربط البلدين، ومدى الاختلاف بينهما سياسياً واجتماعياً وفكرياً.

أما في مجال الرواية المسرحية، فقد نشرت المطابع ثلاثة نماذج فقط ذات مواضيع مختلفة وهي: **الأمل السعيد** لمحمد بن الحاج عمر، و**أنشودة الحب** لأدمون ميشال خياط، و**الشهداء** لأحمد عيدان.

تعالج هذه المسرحيات الثلاث في مجملها، مجموعة من المفاهيم تدور حول الصداقة، والطمع، والحب، والطموح، والحرية، والاستشهاد.

نستخلص مما سبق، أن تكنولوجية الطباعة أصبحت وسيلة فعالة، ساعدت على تغيير طبيعة الكتاب المتداول بين القراء المغاربة، فلم يعد مقتصراً على العلوم الدينية التقليدية، بل أصبح يضم بين منشوراته أدبيات إبداعية، ما كان يمكن تداولها بين القراء لولا تكنولوجية الطباعة. كما أن إثبات وجود الأدب المغربي، وتجاوز شهرته حدود البلاد على بعد الشقة وصعوبة الاتصال، والمكانة التي تبوأها بين التراث الأدبي العربي، ما كان له أن يتحقق لولا انتشار الكتاب المطبوع.

55- مطبوعة على الحجر، لا تحمل اسم المؤلف، ولا الناشر، ولا تاريخ الطبع، تقع في ثماني صفحات. وهي أول قصة أو حكاية صدرت بالمغرب، انظر: فوزي عبد الرزاق، مملكة الكتاب، مرجع سابق، صص 274 -277.

56- نشرت بالمطبعة الاقتصادية بالرباط سنة 1375 هـ/ 1955م.

3. التراجم والفهرسة

بالنظر إلى البيبليوغرافية التي وضعناها للمطبوعات[57]،نستخرج من ضمنها ما يزيد عن سبعين عنواناً يدخل ضمن صنف التراجم، وهذا دليل على أهمية هذا العلم، ومدى العناية التي وجهها العلماء المغاربة للتعريف بالسلف الصالح من الرجال والنساء. وتكمن أهمية كتب التراجم، في كونها مساندة للكتب الدينية، فلا غنى للباحث في أمور الدين عنها. كما أنها ضرورية لجميع الذين يشتغلون بالدراسات التاريخية والأدبية والاجتماعية.

وعن أهمية علم التراجم يقول ابن المؤقت: «اعلم أن في التعريف بالعلماء والأولياء والوقوف على حقائقهم فوائد كبيرة ومهمات كثيرة، منها معرفة مناقبهم وأحوالهم، فيتأدب بآدابهم ويقتبس من محاسن آثارهم، ومنها معرفة مراتبهم وأعصارهم ووفياتهم وأزمانهم، فيحصل الأمن من جعل القديم حديثاً والحديث قديماً، والمتقدم متأخرا والمتأخر متقدماً....»[58].

لقد ظهرت كتابة التراجم بالمغرب في وقت مبكر، تناولت في بدايتها الشخصيات الإسلامية، ابتداء من سيرة الرسول ﷺ والصحابة والتابعين، إلى تراجم لأئمة المذاهب وأتباعهم، خصوصاً ما يتعلق بالإمام مالك وتلامذته وأتباعه[59]، ثم تطورت فيما بعد لتشمل الشخصيات الدنيوية من ملوك ووزراء وأتباعهم، وأدباء وعلماء وصلحاء وغيرهم.

ونظراً لهذه الأهمية التي تشغلها كتب التراجم، كان لابد للمطبعة من أن تساهم في نشر مجموعة من كتب هذا العلم لسهولة تسويقها، وضمان ترويجها بين العلماء

57- لطيفة الكَنذوز، المنشورات المغربية، مرجع سابق، قسم التراجم.

58- ابن المؤقت المراكشي، السعادة الأدبية في التعريف بمشاهير الحضرة المراكشية، طبعة حجرية، فاس 1313 هـ/ 1895م، صص. 10 ـ 11.

59- خصص ابن فرحون كتابه "الديباج المذهب في معرفة أعيان علماء المذهب" لترجمة الإمام مالك ومشاهير الرواة وأعيان العلماء الناقلين للمذهب المالكي والمؤلفين فيه. طبع الكتاب على الحجر بفاس سنة 1316 هـ/ 1898م. وقد وضع له أحمد بابا التنبكتي ذيلاً سماه "نيل الابتهاج بتطريز الديباج" أو "نيل الابتهاج بالذيل على الديباج". ترجم فيه لما يزيد عن ثلاثمائة من علماء المذهب المالكي بالمشرق والمغرب، من القرن الثامن إلى بداية القرن الحادي عشر للهجرة. طبع مباشرة بعد الديباج، بالمطبعة نفسها، وذلك سنة 1317 هـ/ 1899م.

والطلبة على حدّ سواء، نظرا للحاجة الملحة لهذا النوع من التأليف، وما يعزز هذا القول أن مطبوعات كتب التراجم صدرت في وقت مبكر من ظهور المطبعة بالمغرب.

وبالنظر إلى هذه المطبوعات، نلاحظ التنوع في مواضيعها والاختلاف في أزمنتها، لذا سنحاول أن نقسمها إلى قسمين[60]:

تراجم عامة: وهي التي تترجم لأصناف متعددة من البشر دون تحديد المدة الزمنية، ومن منشوراتها: **درة الحجال في غرة أسماء الرجال**[61] لأحمد ابن القاضي، الذي وضعه كذيل لكتاب "**وفيات الأعيان**" لابن خلكان، وكتاب **ذكريات مشاهير رجال المغرب**[62] لعبد الله كّنون. عبارة عن سلسلة تراجم لأعلام مغاربة خلال فترات مختلفة من تاريخ المغرب.

وتراجم خاصة: وهي النوعية السائدة بين المطبوعات، وتعتني بترجمة أعلام زمن محدد، أو بلد معين، أو منطقة معينة، أو فن من الفنون، أو مذهب من المذاهب، أو طائفة خاصة من الناس كالصلحاء أو العلماء أو الملوك، كما يدخل في هذا الإطار كتب الأنساب والمناقب[63]. ويمكن تقسيمها إلى ثلاثة أصناف:

الصنف الأول: تدخل ضمنه كتب التراجم الخاصة بزمن معين. وهي تختص إما بزمن معين دون تحديد الصنف والمكان. نذكر من منشوراتها كتاب **نشر المثاني لأهل القرن الحادي عشر والثاني**[64] لمحمد بن الطيب القادري، الذي ترجم فيه لأعلام مغاربة

60- انظر التصنيف الذي وضعته مارية دادي بعنوان: كتب التراجم نشأتها وتطورها من القرن الثاني إلى القرن الثاني عشر الهجريين، ضمن "منوعات محمد حجي"، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1998م، صص. 314 -324.

61- نشر بالمطبعة الجديدة بالرباط، ما بين سنتي 1352 - 1354 هـ/ 1934 - 1936م، في جزءين بعناية وتصحيح الأستاذ علوش، وقد حقق من طرف محمد الأحمدي أبو النور، ونشر بدار التراث بالقاهرة سنة 1390 هـ/ 1970م في ثلاثة أجزاء.

62- صدر منها حوالي ثلاثين جزء طبعت الأعداد من (1-25) بتطوان بإشراف معهد مولاي الحسن، بينما نشرت دار الكتاب اللبناني الخمسة أعداد الأخيرة من (26-30) كما أعادت طبع الأعداد الخمسة والعشرين الأولى.

63- مارية دادي، منوعات محمد حجي، المرجع السابق، ص. 316.

64- اسم آخر للكتاب وهو "الأزهار الندية في أهل المائة الحادية والثانية، وما إليهم من الشيم العالية". طبع على الحجر بفاس بمطبعة العربي الأزرق، سنة 1310هـ/1892م في جزءين، وحقق من طرف الأستاذين محمد حجي وأحمد التوفيق، ونشر بالرباط ما بين سنتي 1403-1407هـ/1982-1986م.

متوفين خلال القرنين الحادي والثاني عشر للهجرة، أو تختص بزمن معين مع تحديد الصنف كالصلحاء والأدباء أو الملوك، ككتاب **دوحة الناشر بمحاسن من كان بالمغرب من صلحاء القرن العاشر**[65] لمحمد بن عسكر. ترجم فيه لشيوخه، ومن لقيهم أو سمع عنهم من الصالحين الذين عاشوا خلال القرن العاشر الهجري.

وقد وضع محمد الصغير الإفراني ذيلاً أو تكملة للدوحة في كتاب سماه "**صفوة من انتشر من صلحاء القرن الحادي عشر**"، ترجم فيه لمائتين وخمسين من الصلحاء والعلماء المغاربة والمشارقة الذين عاشوا خلال القرن الحادي عشر الهجري. طبع على الحجر بفاس خالياً من تاريخ الطبع واسم المطبعة.

كما يدخل ضمن النوع نفسه، كتاب **فهرس الفهارس والإثبات ومعجم المعاجم والمشيخات والمسلسلات**[66] لعبد الحي الكتاني. وهو قاموس عام لتراجم المؤلفين من القرن الثامن إلى القرن الرابع عشر الهجري، وضعه الكتاني كذيل لطبقات الحفاظ للسيوطي.

والنوع الثالث ضمن هذا الصنف يتعلق بالكتب الخاصة بتراجم صنف معين من الناس مع تحديد الزمان والمكان، نذكر من مطبوعاتها كتاب **الشرب المختصر والسر المنتظر، في معين بعض أهل القرن الثالث عشر**[67] لجعفر الكتاني. والذي يضم تراجم علماء من أهل القرن الثالث عشر الهجري، ممن أقبروا بحاضرة فاس. وأيضا كتاب **الكتيبة الكامنة فيمن لقيناه بالأندلس من علماء المائة الثامنة**[68] للسان الدين بن الخطيب. ترجم فيه لعلماء الأندلس الذين عاشوا خلال القرن الثامن الهجري.

الصنف الثاني: تدخل ضمنه كتب التراجم الخاصة بمكان معين. منها ما يحدد المكان فقط، ككتاب **الإعلام بمن حل مراكش وأغمات من الأعلام**[69] للعباس بن إبراهيم

65- طبع مرتين على الحجر، الأولى سنة 1304هـ/1887م، والثانية سنة 1309هـ/1891م. وحقق من طرف الأستاذ محمد حجي ونشر عن دار المغرب للتأليف والترجمة والنشر بالرباط سنة 1396هـ/1976م.

66- طبع مرتين، طبعة قديمة بالمطبعة الجديدة بفاس ما بين سنتي 1346 - 1348 هـ/ 1927 - 1929م، وطبعة حديثة ببيروت سنة 1982م، بتحقيق إحسان عباس.

67- طبع على الحجر بفاس، سنة 1309 هـ/ 1891م.

68- طبع جزء صغير من الكتاب، في 80 صفحة فقط بمطبعة أحمد يمني بفاس سنة 1327 هـ/ 1909م.

69- له عشرة أسماء أخرى. انظر ذلك: لطيفة الكَنذوز، المنشورات المغربية، مرجع سابق، هامش 951، ص378. وقد صدرت له ثلاث طبعات: الأولى بالمطبعة الجديدة بفاس ما بين سنتي 1355-1358هـ/1936-1938م، =

المراكشي، الذي يعد من أهم المؤلفات وأشهرها في ميدان التراجم، وكتابي **جذوة الاقتباس فيمن حل من الأعلام مدينة فاس**[70] لأحمد ابن القاضي، و**السعادة الأبدية في التعريف بمشاهير الحضرة المراكشية**[71] لابن المؤقت المراكشي.

ومنها ما يحدد المكان وصنف المترجم لهم، نذكر منها كتاب **الأنيس المطرب فيمن لقيته من أدباء المغرب**[72] لمحمد بن الطيب العلمي. وكتاب **تعطير البساط بذكر تراجم قضاة الرباط**[73] لمحمد بن مصطفى بوجندار. وكتاب **سلوة الأنفاس ومحادثة الأكياس بمن أقبر من العلماء والصلحاء بفاس**[74] لمحمد بن جعفر الكتاني.

الصنف الثالث: ويتعلق بالتراجم التي تختص بفئة معينة، إما سلاطين أو وزراء أو علماء أو أدباء أو صلحاء أو شرفاء، وقد أتحفتنا المطابع بالعديد من المنشورات في هذا الباب، نذكر منها كتاب **كشف الحجاب عمن تلاقى مع التجاني من الأصحاب**[75] لأحمد سكيرج. الذي خصصه لترجمة الشيخ التجاني، وتراجم أصحابه ومريديه، ممن أخذوا عنه مشافهة أو عن طريق المريدين. وقد وضع له سكيرج ذيلاً وتكملة سماه **"رفع النقاب بعد كشف الحجاب عمن تلاقى مع الشيخ التجاني من الأصحاب"**[76] زاد فيه تراجم كل مريدي الطريقة التجانية بجميع الأنحاء، سواء داخل المغرب أو خارجه.

= والثانية بالمطبعة الملكية بتحقيق ومراجعة عبد الوهاب بنمنصور ما بين سنتي 1394-1401هـ/1974-1981م، والثالثة بنفس المطبعة ما بين سنتي 1413-1419هـ/1993-1998م.

70- له ثلاث طبعات، اثنتان منها على الحجر بفاس، سنة 1309 هـ/ 1892م وسنة 1315هـ/1897م. والثالثة على الحروف بالرباط بعناية دار المنصور سنة 1395هـ/1975م.

71- طبع مرتين على الحجر بفاس، الأولى سنة 1313 هـ/ 1895م، والثانية سنة 1335هـ/1916م، وله اختصار طبع على الحروف بمصر، وصدر أخيرا بمراجعة وتعليق أحمد المتفكر، المطبعة والوراقة الوطنية، مراكش، 2002.

72- طبع مرتين على الحجر بفاس، الأولى سنة 1305هـ/1887م، والثانية سنة 1315هـ/ 1897م.

73- طبع على الحجر بفاس سنة 1337هـ/ 1918م في 55 صفحة، وأعيد طبعه على الحروف بالرباط (د. ت. م)، في 56 صفحة.

74- طبعة حجرية، مطبعة أحمد الازرق، فاس 1316 هـ/1898م، أعيد نشره حديثا في ثلاثة أجزاء بتحقيق عبد الله الكامل الكتاني وحمزة بن محمد الطيب الكتاني ومحمد حمزة بن علي الكتاني، مؤسسة دار الثقافة للنشر والتوزيع، الدار البيضاء، 1425هـ/2004م.

75- له طبعتان على الحجر بفاس، الأولى بمطبعة العربي الأزرق سنة 1325هـ/1907م، والثانية (د.م) سنة 1340 هـ/ 1921م.

76- طبع على الحروف، بالمطبعة المهدية بتطوان (د. ت)، جزآن، 540 صفحة.

ويدخل ضمن هذا الصنف كتاب **التاج**[77] لعبد الحفيظ الفاسي. الذي ترجم فيه لمائة وستة وثلاثين خليفة وسلطاناً يسمى محمداً، من ابتداء الدولة الإسلامية إلى تولية محمد بن يوسف. وذيله بترجمة الوزير محمد المقري.

وإلى جانب الأصناف الثلاثة السابقة، نجد ضمن المطبوعات أصنافاً أخرى خاصة بالأنساب والمناقب. وقد تركزت جل المنشورات في علم الأنساب حول موضوع إثبات الشرف، إما لشخص معين أو لأسرة معينة، أو لقبيلة أو طائفة، نذكر منها مؤلف **طلعة المشتري في النسب الجعفري**[78] لأحمد بن خالد الناصري، والذي حقق فيه نسب شيخ الطريقة الناصرية محمد بن ناصر، وانتمائه إلى جعفر بن أبي طالب، متتبعاً فروع ذريته، وانتقال طائفة منهم من الحجاز إلى مصر ثم إلى المغرب، والتي منها ينحدر الشيخ ابن ناصر. كما ضم الكتاب تراجم لأولاد الشيخ وأصهاره وبعض كبار أصحابه.

ونذكر في هذا الباب أيضا كتابي **الإشراف على نسب الأقطاب الأربعة الأشراف**[79] لعبد السلام القادري، وهو عبارة عن منظومة شعرية، دوَّن فيها القادري أنساب أقطاب الصوفية الأربعة: عبد القادر الجيلاني، وعبد السلام بنمشيش العلمي، وأبو الحسن الشاذلي، ومحمد بن سليمان الجزولي. وكتاب **الدر السني في بعض من بفاس من النسب الحسني**[80] لعبد السلام القادري، وهو شبه مدونة يمكن الرجوع إليها لمعرفة الأنساب الهاشمية بفاس.

أما المنشورات الخاصة بالمناقب، فهي تختص إما بترجمة شيخ من شيوخ الزوايا، أو أحد مريديهم، أو بترجمة طائفة ككل، ونذكر من ذلك كتاب **بلوغ الأماني في مناقب الشيخ أحمد التجاني**[81] لأحمد أديب المكي، وكتاب **مرآة المحاسن من أخبار الشيخ أبي**

77- وهو كتاب صغير في 36 صفحة فقط، طبع بالمطبعة الأهلية بالرباط سنة 1346 هـ/ 1927م.

78- حظي الكتاب بطبعتين على الحجر بفاس، الأولى سنة 1309 هـ/ 1891م، والثانية سنة 1320 هـ/ 1902م.كما نشر حديثاً مصوراً بالأوفسيط من طرف المؤسسة الناصرية للثقافة والعلم بالدار البيضاء سنة 1408 هـ / 1987م.

79- طبع ثلاث مرات على الحجر بفاس، الأولى سنة 1300 هـ/ 1882م، والثانية سنة 1308 هـ/ 1891م، والثالثة (د. ت. م).

80- طبعة حجرية بفاس، سنة 1308 هـ/ 1891م، في 73 صفحة.

81- طبع الكتاب بتونس أولًا عام 1312هـ/1894م، ثم طبع على الحجر بفاس، سنة 1315هـ/ 1897م.

المحاسن[82] لمحمد العربي الفاسي، بالإضافة إلى مؤلف **مناقب الحضيكي**[83] لمحمد بن أحمد الحضيكي (ت 1189هـ/1775م).

وبموازاة مع ذلك، نجد صنفاً آخر من المطبوعات يدخل ضمن ما يعرف بالفهارس أو الفهرسة، وهي نوع من الكتابات تعتبر ترجمة شخصية لأصحابها، شاعت عند القدماء والمحدثين بالمشرق والمغرب، يقول عبد الله المرابط الترغي عنها: «بواسطتها يوثق المؤلف لمصادر العلم الذي استفاد منه في رحلته العلمية، فيذكر شيوخه الذين قرأ عليهم ويترجم لهم، ويسمي الكتب والعلوم والمؤلفات التي أخذها عنهم، ويوثق بالأسانيد مروياته عنهم، كما يستحضر ذكرياته معهم، ويحدد نوع الإجازات العلمية التي حصل عليها، ومن أجازه فيها. فالفهرسة تعطينا فكرة عن الحياة الفكرية بالمغرب، خلال الفترة التي أُلفت فيها، وتُعَيِّنُ نوع العلوم السائدة، وتصف مجالس العلم، وما كانت تدور به من نقاشات، نستطيع من خلالها الوقوف على القضايا الفكرية الحيوية في عصر المؤلف، مع استيفاء آراء الأقدمين والمحدثين حول بعض القضايا. كما تعين الفهرسة بعض مراكز التعليم والتعلم في المغرب، فهي تذكر المدارس وتبين اتجاهاتها العلمية، وترصد مختلف مستويات التعليم، وتتحدث عن المقررات التي يعتمدها الشيوخ في تعليم تلامذتهم. كما تترجم للشيوخ وتلامذتهم وتعرف بنشاطهم الفكري والعلمي، وأنواع إجازاتهم ومؤلفاتهم»[84].

وكنموذج عن منشورات ميدان الفهرسة نذكر **فهرسة الوزاني**[85] لمحمد المهدي الوزاني، وكتاب **إتحاف أهل الدراية بما لي من الأسانيد والرواية**[86] لمحمد بن قاسم القادري، بالإضافة إلى مؤلف **مختصر العروة الوثقى**[87] لمحمد بن الحسن الحجوي.

82- طبع على الحجر بفاس، سنة 1324 هـ/ 1906م، في 240 صفحة.

83- ويسمى أيضاً بطبقات الحضيكي، أو طبقات علماء سوس، طبع طبعة مشوهة وغير تامة، بالمطبعة العربية للباعقيلي بالدار البيضاء، في جزءين، ما بين سنتي 1355- 1357 هـ/ 1936- 1938م. نشر حديثا بتحقيق أحمد بومزكو في مجلدين، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، 1427هـ/2006م.

84- عبد الله المرابط الترغي، فهارس علماء المغرب منذ النشأة إلى نهاية القرن الثاني عشر للهجرة: منهجيتها ـ تطورها ـ قيمتها العلمية، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بتطوان، طبعة أولى سنة 1420 هـ/ 1999م.

85- كتيب صغير في 20 صفحة، مطبوع على الحجر بفاس (د. ت. م).

86- طبعة حجرية، فاس 1320 هـ/ 1902م.

87- طبع سنة 1357 هـ/ 1938م، بمطبعة الثقافة بسلا، في 82 صفحة.

ونستخلص من خلال عرضنا لمطبوعات التراجم، أن القائمين على المطابع، كانوا يهدفون من وراء نشرها، ضمان توزيعها بين جميع أصناف المجتمع، لذا تنوعت مواضيعها حتى تستجيب لرغبة مختلف طبقات القراء من فقهاء وصلحاء وأدباء وأعيان وغيرهم. والملاحظ أن أغلبية كتب التراجم طبعت مرتين وأكثر، مما يظهر الإقبال الكبير الذي كان لجمهور القراء على هذا الصنف من المنشورات.

4- أدب الرحلة

لا يزيد عدد ما نشرته المطبعة (حجرية وسلكية)، عن ثلاثة عشر عنواناً في أدب الرحلة. ورغم قلة عدد المنشورات، فإن هذا النوع من الكتابة يكتسي أهمية خاصة، كمصدر نفيس من المصادر الحضارية والتاريخية والسياسية، لما تشتمل عليه الرحلات من فوائد مهمة تُعين الباحثين في الدراسات التاريخية والدينية، والمنقبين عن جوانب حياة بعض الأعلام، والباحثين في الحركة العمرانية في البلدان التي زارها الرحالة، والمتطلعين إلى معرفة الحركة العلمية بالمغرب أو بباقي البلدان التي زارها الرحالة خلال عصر الرحلة.

لقد اعتنى المغاربة اعتناء ملحوظاً بأدب الرحلات[88]، فدونوا رحلاتهم وحرصوا أثناء التدوين على تسجيل جميع مشاهداتهم وإبراز تعليقاتهم، وما استفادوه حتى تعم الفائدة. وفي ذلك يقول العياشي: "إن الغرض من هذه الرحلة أن تكون ديوان علم، فلا آلو ما أدخلت فيها من الفوائد، لرغبة كثير من الأصحاب في ذلك"[89].

ويرى محمد الفاسي "أن الاهتمام بتدوين الرحلات من أبرز مميزات الأدب المغربي على الإطلاق، حتى إننا يمكن أن نقول أن أهم ما شارك به المغرب في بناء صرح الثقافة العربية العامة، هو مع الأبحاث الفقهية فن الرحلة"[90].

88- انظر: فاطمة خليل، الرحلة في الأدب المغربي، أطروحة دكتوراه دولة، مرقونة، كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط، جامعة محمد الخامس، السنة الجامعية 1997 - 1998م.

89- عبد الله العياشي، الرحلة الحجازية، طبعة حجرية بفاس سنة 1316 هـ/ 1898م، ج 1، ص. 365.

90- محمد الفاسي، مقدمة تحقيقه للرحلة الإبريزية لمحمد الطاهر الفاسي، منشورات جامعة محمد الخامس بالرباط، 1387هـ/1967م.

وقد تنوعت أصناف الرحلات بالنظر إلى موضوعها، والحافز لكتابتها، نستطيع أن نميز داخل منشوراتها بين أربعة أنواع وهي: الحجازية، والسفارية، والسياسية، والسياحية.

4.1 الرحلة الحجازية: تحتل المكانة الأولى كماً وكيفاً سواء بالنسبة للمخطوطات أو المطبوعات، فكتابة رحلة الحج بعد العودة من أداء الفريضة، تعتبر بالنسبة للكثير تخليد فترة غالية من حياته الدينية والعلمية والاجتماعية. لذا فالرحلة الحجازية متنوعة المواد، حافلة بشتى ألوان العلوم والفنون. ومن أهم ما أصدرته المطابع في هذا الباب:

♦ **الرحلة العياشية**[91] أو **"الرحلة الحجازية إلى الديار النورانية"**، وتسمى أيضاً بـ **"ماء الموائد"** لعبد الله العياشي. وهي من أعظم الرحلات الحجازية المغربية وأشهرها. لفتت أنظار الباحثين من عرب ومستشرقين، لما تحفل به من معلومات دقيقة تاريخية وسياسية وعلمية واجتماعية.

♦ **الرحلة الفاسية الممزوجة بالمناسك المالكية**[92] لمحمد الطيب بن كيران، وهي أول رحلة نشرت بالمطبعة الحجرية، رتّب فيها مؤلفها مناسك الحج على المذهب المالكي.

♦ **الرحلة الناصرية**[93] لأحمد بن ناصر الدرعي، ركزت الرحلة على الدور الكبير الذي يلعبه شيوخ الطرق في الحياة السياسية والاجتماعية، كما تميزت بوصف أخبار مختلف القبائل منذ خروج الناصري من درعة إلى وصوله إلى الحجاز.

♦ **الرحلة الكبرى في أخبار هذا العالم براً وبحراً** لعبد القادر ابن سودة. تختلف هذه الرحلة عن سابقاتها، بكونها تمت بواسطة البحر، فاختلفت في وصفها، وما اشتملت عليه من مباحث ومسائل علمية[94].

91- أعيد نشرها مصورة بالأوفسيط سنة 1397 هـ/ 1977م. وضع لها التقديم والفهارس محمد حجي. ونشرت حديثا بتقديم وتحقيق سليمان القرشي و سعيد الفاضلي، منشورات دار السويدي للنشر والتوزيع، الإمارات العربية المتحدة، 2006م.

92- لها طبعتان على الحجر بفاس، الأولى بمطبعة العربي الأزرق سنة 1306 هـ/ 1888م، والثانية سنة 1318 هـ/ 1900م.

93- لها طبعة حجرية بفاس سنة 1320 هـ/ 1902م. ونشرت أخيرا في مجلدين بدراسة وتحقيق المهدي الغالي، منشورات وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، مطبعة فضالة، المحمدية، 1434 هـ/ 2013م.

94- وهي رحلة حديثة مقارنة مع سابقاتها، تمت بداية القرن العشرين بالضبط خلال موسم الحج لسنة 1328هـ/ 1909م. في حين تمت رحلة العياشي خلال القرن السابع عشر، سنة 1064 هـ/ 1653م، ورحلة الناصري تمت في بداية القرن الثامن عشر، خلال موسم الحج لسنة 1119هـ/ 1707م. أما رحلة ابن كيران فتمت في عهد مولاي الحسن، خلال سنة 1293 هـ/1876م.

فهذه النماذج التي قدمناها عن الرحلة الحجازية، وإن كانت تختلف من حيث الفترة الزمنية، إلاّ أنها تلتقي جميعها من حيث المضمون، حيث أبرزت جميعها بأن الهدف الأساسي من الرحلة ديني معرفي. ارتكزت جل كتابات أصحابها على وصف مناسك الحج بكل دقة، ملاحظين اختلاف المذاهب الفقهية بين المشرق والمغرب، فتمنى أبو سالم العياشي أن تزول هذه الخلافات وتتحقق الوحدة المذهبية للعالم الإسلامي[95].

كما نقلت الرحلات معلومات دقيقة عن أحوال التصوف في البلدان التي زارها الرحالة، مع تراجم لشيوخ التصوف، ووصف أحاديثهم وحلقات الذكر، موضحين أهمية الدور الذي يلعبه رجال التصوف في الحياة الاجتماعية والسياسية[96].

وإلى جانب الاهتمام بوصف الجانب الديني للرحلة، قدمت الرحلات جميعها وصفاً دقيقاً للحركة العلمية من المغرب إلى أرض الحجاز، حيث كشفت لنا عن مختلف أنواع العلوم التي تلقاها أصحاب الرحلات، ووضعت بين أيدينا العديد من القصائد الشعرية، والمصنفات في مختلف العلوم، ونوعية الدراسة والمقررات التعليمية. وعرّفتنا على العديد من علماء المشرق والمغرب، فلم تخل رحلة -كما هو دأب جميع المغاربة - من الوقوف عند الأزهر في الذهاب والإياب، حيث يتم الاتصال بالعلماء عن طريق حلقات التدريس بها. وقد وصف كل من العياشي والناصري وابن سودة وابن كيران هذه الحلقات وأجواء التدريس بها، وأنواع الدروس الملقنة، ولقاءهم بالعلماء، وما أخذوه من علوم، وما أدلوا به من مناقشات علمية.

كما أعطت هذه الرحلات وصفاً دقيقاً للمجتمع الإسلامي في المشرق والمغرب، حيث سجلت العديد من الملاحظات على المجتمعات التي مرت بها الرحلة، في نمط عيشها، وعاداتها، ومعاملاتها التجارية، بالإضافة إلى وصف وضعية المرأة الإسلامية، منتقدين مخالطة المرأة بالرجل في بعض البلدان الإسلامية، وقد عبر العياشي عن ذلك بقوله:" وهذه حسرة عظيمة وذل للرجال الذين جعلهم الله قوامين على النساء، فلا ينبغي لذي همة أن يرضى بذلك"[97].

95- العياشي، الرحلة الحجازية، مرجع سابق، ج 2، ص. 24.

96- محمد بن ناصر، رحلته الحجازية، مرجع سابق، ركز في جل الرحلة على زيارة مراكز الطرق الصوفية منذ خروجه من المغرب إلى وصوله أرض الحجاز معرفا برجالات التصوف، ومُنَوِّهاً بالدور الذي يلعبونه داخل المجتمعات الإسلامية .

97- العياشي، المرجع السابق، ص. 145.

وتزخر هذه الرحلات بمعلومات قيمة تاريخية وعمرانية عن المدن والبلدان التي امتدت إليها الرحلة، حيث أسهب كتاب الرحلة في وصف بلاد الحرمين بكل دقة، كما وصفوا تاريخ وعمران ما وقفوا عليه بمصر، ونظرا لكون رحلة العياشي امتدت إلى القدس، فقد اهتم بوصف المسجد الأقصى ومسجد الصخرة، فذكر بأنه آية من آيات الله في فخامة البناء وسعته[98].

ولم تخل هذه الرحلات من معلومات جغرافية وطبيعية، كما أعطت معلومات عن الأوبئة المنتشرة حينها خصوصا وباء الطاعون.

وقد انفرد ابن سودة عن الرحلات الثلاث الأخرى، بوصفه الدقيق للباخرة وما شاهده من بحار، فتحدث عن تقنيات الملاحة من اسطرلاب وقلاع وغيره، وأعطى وصفاً دقيقاً لمظاهر البناء والعمران والمآثر التي مرت بها الباخرة، مع التركيز على الجانب التاريخي لكل مدينة شاهدها، كما تحدث بإسهاب عن الكتبخانة المصرية وما تزخر به من كتب مخطوطة ومطبوعة[99].

وهكذا نلاحظ بأن هؤلاء الرحالة كتبوا في سائر الفنون، وأظهروا مشاركتهم في كثير من المعارف، وتتبعوا أحوال الشعوب الدينية والفكرية، والاجتماعية والسياسية والاقتصادية، لذا كانت رحلاتهم غنية بالمعلومات عن البلدان التي مروا بها خلال فترات مختلفة من التاريخ، من القرن السابع عشر، زمن رحلة العياشي إلى أوائل القرن العشرين فترة رحلة ابن سودة. كما أن نشر المطبعة لهذا النوع من الكتابات، ساهم بدور كبير في التعريف بالرحلات، وما تزخر به من معلومات قيمة، وأكسب الشهرة لأصحابها على نطاق واسع، داخل المغرب وخارجه.

4 ـ 2 الرحلة السفارية: وهي تختلف عن الحجازية مضموناً وجوهراً. فإذا كانت الأولى تحمل صبغة دينية معرفية وجهتها أرض الإسلام، فإن السفارية ذات صبغة دبلوماسية صرف، وجهتها أوربا أو بلاد الكفر كما كان يسميها المغاربة. تكون الغاية منها القيام بسفارة لدى دولة أجنبية، للبحث عن الحلول للقضايا والمشاكل

98- نفسه، ج 2، صص. 314 ـ 316.

99- أي المكتبة المصرية، انظر: ابن سودة، الرحلة الكبرى، مرجع سابق، ص. 30.

المتعلقة بين البلدين. ولا تتعرض الرحلة في الغالب إلى هذا الجانب السياسي إلا سطحياً، وقد عبّر عبد الوهاب بنمنصور عن ذلك بقوله: "... فهذا الغرض كان يعد عندهم يومئذ من أسرار الدولة التي لا يجوز إفشاؤها، لأن العصر لم يكن عصر الدبلوماسية المكشوفة كما هو اليوم"[100].

وتكون كتابة الرحلة السفارية إما من إنشاء السفير، إن كان من رجال العلم والأدب، أو يقوم بتأليفها أحد الكتاب الذين يرافقونه[101]. وغالباً ما يكون تدوين الرحلة بغرض تقديم تقرير للسلطان، الذي يحث السفير على تسجيل جميع ما رأى وما سمع في البلاد التي بُعث إليها. و هذا ما يؤكده أحمد الغزال في مقدمة رحلته **"نتيجة الاجتهاد في المهادنة والجهاد"** بقوله: «وما أمرت به من الجانب المولوي... من أن أُقيّد في هذه الوجهة الميمونة ما سمعت ورأيت، ووعيت ودريت، وأحدث عما أشاهده من المدن والقرى، وأصف جميع ما أبصرته في الإقامة والسرى»[102].

وقد نشرت المطابع السلكية بعضا من الرحلات السفارية نذكر منها:

♦ **رحلة الوزير في افتكاك الأسير**[103] للوزير محمد بن عبد اللوهاب الغساني الذي وجهه السلطان المولى إسماعيل إلى كارلوس الثاني ملك إسبانيا سنة 1102 هـ/ 1690م.

♦ **نتيجة الاجتهاد في المهادنة والجهاد** لأحمد الغزال، الذي بعثه السلطان سيدي محمد بن عبد الله إلى كارلوس الثالث ملك إسبانيا سنة 1179 - 1180 هـ/ 1766م.

♦ **تحفة الملك العزيز بمملكة باريز** لإدريس العمراوي، موفداً من قبل السلطان سيدي محمد بن عبد الرحمان إلى فرنسا سنة 1276 هـ/ 1860م.

100- عبد الوهاب بنمنصور، مقدمة تحقيق "التحفة السنية للحضرة الشريفة الحسنية بالمملكة الإسبنيولية" لأحمد الكردودي، المطبعة الملكية، الرباط 1383 هـ/ 1963م.

101- كالصفار الذي كان كاتباً للرحلة السفارية إلى فرنسا (1845-1846) والتي كانت بقيادة أعشعاش.

102- أحمد الغزال، مقدمة رحلته "نتيجة الاجتهاد في المهادنة والجهاد"، العرائش، مطابع بوسكا، منشورات مؤسسة فرانكو، سنة 1360 هـ/ 1941م.

103- أول رحلة سفارية مدونة، طبعت سنة 1359هـ/1939م بمطابع بوسكا بالعرائش مع ترجمتها إلى الإسبانية.

♦ حديقة التعريس، في بعض وصف ضخامة باريس[104] لعبد الله الفاسي، الذي وجهه السلطان المولى عبد الحفيظ إلى فرنسا أواخر سنة 1327 هـ/ 1909م.

تختلف الرحلات الأربع عن بعضها من حيث الفترة الزمنية، حيث يفصل بينها حوالى قرن من الزمن، كما تختلف عن بعضها البعض من حيث الموضوع، وكذلك من حيث الوجهة، فالغساني والغزال اتجها إلى إسبانيا، في حين كانت وجهة العمراوي والفاسي فرنسا.

تلتقي كل من رحلة الوزير الغساني ورحلة الغزال، في وجهتهما وهي اسبانيا، ومهمتها الأساسية - كما جاء في المقدمة - وهي تحرير الأسرى واسترجاع الكتب المغربية. وقد نقلا لنا صورتين عن حضارتين مختلفتين بإسبانيا، حضارة المسلمين الممثلة في الآثار العمرانية والمخطوطات، وحضارة إسبانيا المعاصرة وما تمثله من سيطرة الكنيسة، والتقدم في الصناعات الحربية، والاهتمام بالتنظيمات الاجتماعية. ولهذا اعتبرت رحلتاهما ذات قيمة تاريخية، لما تحفلان به من معلومات تاريخية وحضارية عن إسبانيا المسلمة والنصرانية، وإن كانت رحلة أحمد الغزال[105]، أكثر دقة في وصف الحضارة الإسبانية المعاصرة، حيث اهتم الغزال "بالغ الاهتمام بتسجيل كل ما رأى وسمع"[106].

ومن الجوانب المهمة المشتركة التي استأثرت باهتمام كل من الغساني والغزال، جانب التراث الإسلامي، حيث خصصا في كتابيهما وصفا دقيقا لكل القصور والمنارات والجوامع الأندلسية، واهتما بكتب المسلمين، خصوصاً ما يتعلق بخزانة السلطان زيدان السعدي، التي سطا عليها القراصنة الإسبان والموجودة بدير الإسكوريال، وكان استرجاعها

104- لهذه الرحلة اسم آخر وهو: "الغصون الكاسية، بأزهار وصف الديار الباريسية". وهي في الأصل مسامرة ألقاها المؤلف بالمدرسة الثانوية بفاس ليلة الأربعاء 14 سفر 1334 هـ/ 22 دجنبر 1915م، فطبعت بالمطبعة البلدية بفاس سنة 1334 هـ/ 1916م في 40 صفحة.

105- أحرزت هذه الرحلة على نجاح باهر داخل المغرب وخارجه، وتوجد مخططاتها بمختلف مكتبات العالم، كالمكتبة الوطنية بباريس، والمكتبة الوطنية بمدريد، وجامعة برلين، والمتحف البريطاني بلندن، ومكتبة الزيتونة بتونس، والمكتبة الوطنية بالجزائر، بالإضافة إلى خمس نسخ بالمكتبة العامة بالرباط. لكنها لم تحظ سوى بطبعة واحدة بالعرائش من طرف مؤسسة الجنرال فرانكو للأبحاث المغربية - الإسبانية سنة 1360 هـ/ 1941م.

106- ليفي بروفنصال، مؤرخو الشرفاء، مرجع سابق، ص. 329.

جزءاً من مهمتهما الدبلوماسية إلى إسبانيا، اعتبرها كل من المولى إسماعيل وسيدي محمد بن عبد الله وثيقة الصلة بفداء الأسرى[107].

كما وصف كل من الغزال والغساني الجانب العلمي والحربي، والتنظيم الإداري، والاقتصادي. واعترفا بتفوق إسبانيا في المنشآت البحرية، والقوة العسكرية. وأشارا إلى انتشار التعليم وتطوره، بالإضافة إلى اهتمامهما بوصف المجتمع الإسباني، من حيث العادات والتقاليد وطريقة العيش، وأنواع المهن، وأنواع الفن من موسيقى ورقص، ولم تخل كتاباتهما من حديث عن وضعية المرأة الإسبانية، خصوصا في لباسها ورقصها واختلاطها بالرجل.

ورغم ذلك لم تخل كتابتهما من انتقاد لبعض المظاهر بالمجتمع الإسباني، خصوصا ما يتعلق بالجانب الأخلاقي، كحياة اللهو والفن، وحرية المرأة واختلاطها بالرجل، خصوصا أنها مظاهر لم يتعودا رؤيتها في المغرب.

أما الرحلة السفارية إلى فرنسا، والتي تمثلها كل من رحلة إدريس العمراوي، ورحلة عبد الله الفاسي، فقد اختلفت عن الرحلة إلى إسبانيا، في كونها تمثل عصراً أكثر حداثة عن سابقتها، لذا كانت رحلتهما حافلة بالاختراعات، وبمظاهر التقدم العلمي والسياسي الذي تحظى به هذه الدولة الأوربية، والتي تمثل آنذاك أحسن نموذج للحضارة الأوربية الحديثة.

لقد جاءت رحلة العمراوي إلى فرنسا في ظرف عصيب من تاريخ المغرب، مباشرة بعد هزيمة المغرب أمام إسبانيا سنة 1859م، واحتلالها لمدينة تطوان مع الشروط القاسية التي فرضتها لرفع هذا الاحتلال. فأوفد السلطان سيدي محمد بن عبد الرحمان، الوزير العمراوي لفرنسا للنظر في قضية الاعتداءات الفرنسية على الثغور والمراسي المغربية، ولتوطيد العلاقة بين البلدين.

أما عبد الله الفاسي فقد كانت مدة إقامته بفرنسا أطول من العمراوي، حيث طالت إقامته بها سبعة عشر شهراً ابتداء من مايو سنة 1909م إلى أواخر نونبر من سنة 1910م، موفدا من طرف السلطان المولى عبد الحفيظ، بصفته نائب وزير الخارجية،

107- استطاع أحمد الغزال استرجاع مائتين وتسعين من الكتب، منها مصاحف ومؤلفات في الفقه والحديث.

ومساعد الوزير محمد المقري رئيس السفارة المغربية[108]. في حين لم تتعد رحلة العمراوي مدة أربعين يوماً، لهذا تمكن الفاسي من التعرُّف على الحضارة الفرنسية أكثر، فسجل بدقة جميع مرافق الحياة بالعاصمة باريس من صناعة، ومواصلات، ومآثر وجامعات، وأبدى إعجابه الشديد بالنظام السياسي الفرنسي، والتقدم الاجتماعي، وبمظاهر الحرية والمساواة [109].

ومن الجوانب المشتركة التي استأثرت باهتمام السفيرين (العمراوي والفاسي)، التقدم العلمي والحضاري، والنظام السياسي والاقتصادي، حيث انبهرا خصوصاً بالاختراعات الحديثة وحسن التنظيم. فقدما وصفا دقيقا للمظاهر الحضارية الفرنسية، من صحافة وتلغراف، وقطار، ومكتبات علمية، ومآثر عمرانية، والصناعات المعتمدة على الطاقة. ونظراً لكون رحلة الفاسي أحدث من رحلة العمراوي، فقد أضاف وصف معالم حضارية جديدة، منها المترو، ومعامل الطائرات، ومعرض المسكوكات، والآلات التي تُحَرَّكُ بالكهرباء. ومما أثار إعجابهما واهتمامهما النظام السياسي الفرنسي، خصوصاً النظام البرلماني، وإن كان الفاسي أدق وصفاً للبرلمان بكل أجزائه وفروعه وأحزابه، معتبراً إياه من أعظم مفاخر الأمة الفرنسية[110].

كما أعجب السفيران بنظام العدل والمساواة، وسيادة القانون، وفي ذلك يقول العمراوي «وكل ما يعطيه غيرهم من الوظائف المخزنية من مكوس وغيرها يعطونه وليس عنهم موقر فيها...»[111]. وفي نفس السياق يقول الفاسي: «... أسسوها - أي مجلس النواب والأعيان -حفظاً لنظام العدل والمساواة من غير تفرقة بين رئيس ومرؤوس وكذا وكذا...»[112].

108- كان هدف السفارة المغربية بباريس هو إتمام الاتفاقيات المتعلقة بالشاوية وبمنطقة الحدود ولأجل قضايا أخرى عالقة بين البلدين. أنظر: علال الخديمي، الحركة الحفيظية، مرجع سابق، ص 394.

109- قبل طبع الرحلة، ألقى الفاسي نصها في مسامرة بثانوية فاس سنة 1915م بحضور العديد من الشخصيات الفرنسية، لهذا جاء نص الرحلة تمجيداً لعظمة فرنسا وقوتها، واستحسانا لسياستها، وتعدادا لما تقوم به من إصلاحات بالمغرب.

110- الفاسي، حديقة التعريس، مرجع سابق، ص. 16.

111- العمراوي، تحفة الملك العزيز، مرجع سابق، ص. 97.

112- الفاسي، المرجع السابق، ص. 16.

كما اشترك السفيران في وصف المكتبة الكبرى بباريس، وذخائرها العلمية، وما تضمه من نفائس الكتب، ووصف المطابع وأهميتها في نشر العلوم والمعارف، وإن كان العمراوي أكثر دقة وإسهابا في هذا الوصف، لأن الطباعة - زمن رحلته -كانت لا زالت لم تدخل إلى المغرب.

جانب آخر حظي باهتمام السفيرين، هو الجانب العسكري وتنظيمه، حيث وصف الفاسي الاستعراض العسكري بمناسبة الاحتفال بذكرى الجمهورية (14 يوليوز)، وأبدى إعجابه بحسن التنظيم، وقوة الاستعراض[113]. أما العمراوي فقد وصف بدقة كيفية تكوين الجيش، واهتم على الخصوص بنظام الخدمة العسكرية، وبكسوة الجيش وسلاحه وقوانينه وقواعده[114].

وفي الجانب الاجتماعي لوحظ نوع من الاختلاف بين وجهتي نظرهما حول بعض القضايا الاجتماعية، خصوصاً فيما يتعلق بتحرر المرأة، حيث كانت نظرة العمراوي تحمل نوعاً من الازدراء والاحتقار مستوحاة من مرجعه الديني حيث يقول: «أن من له أدنى مسكة عقل وأقل نصيب من ميز وفضل، لا يرضى بالعيش بحالهم ولا يغتر بسراب محالهم..»[115].

أما الفاسي، فكان أكثر تحرراً وإعجاباً بالمجتمع الفرنسي بكل مظاهره، وفي هذا يقول: «وهذا معنى الحرية وليس المراد بها ما يتبادر إلى ذهن الجاهل من الإنهاك في كل ما تميل إليه النفس طيباً أو خبيثاً...»[116].

ولا يمكن أن نغفل هنا مدى الاختلاف بين ظروف الرحلتين، فرحلة العمراوي تمثل عقلية مثقف ومسؤول من القرن التاسع عشر، لم يكن يعتبر حديثه عن أرض المسيحيين مدعاة للافتخار، وذلك لاعتبارات دينية، آخذاً بعين الاعتبار موقف المغاربة من بلاد الكفر، ومن شأن حديثه ألا يلاقي الإقبال من طرف العلماء، لهذا قدم اعتذاراً في ختام رحلته: «ونعتذر لأولي النقد الأعلام، عما زلت به الأقلام، وجلبته من فضول

113- نفسه، صص. 10 -11.

114- العمراوي، تحفة الملك العزيز، مرجع سابق، ص. 105.

115- نفسه، ص. 70.

116- الفاسي، حديقة التعريس، المرجع السابق، صص. 16 - 17.

الكلام، وإن رأوا عورة فليسدلوا عليها الغطا: فما على مثلي يعد الخطا، وليظنوا بي الظن الجميل، فما زغت عن الحق ولا عنه أميل، على أني إن أطنبت في بعض المحال بوصف حالهم، وشقشقت بمحالهم، واستحسنت بعض أفعالهم، فمقصودي أن أزين منها ما وافق الشرع، وسلمه العقل والطبع»[117].

في حين كانت انطباعات الفاسي، تعبر عن نظرة مثقف القرن العشرين، احتك بالحضارة الأوربية، وكان يخاطب فئة مثقفة، عالمة بقيمة الحضارة الفرنسية، خصوصا بعد اتصالها المباشر بها عن طريق الحماية. وفي الوقت نفسه فهي شهادة مسؤول (وزير) في حكومة الحماية[118]، وكانت اعترافاته بمدى تقدم فرنسا، كنوع من التبرير لفرض حمايتها على المغرب، ويظهر هذا من خلال قوله: «علمتم مكانة هذه الدولة الفخيمة الفرنسوية في المعمور، وصيتها الذائع المشهور بين الخاصة والجمهور، مما لا يرتاب فيه مرتاب وأنها الجديرة بما تستحقه من الثناء والإعجاب، والفخر الذي ليس على شمسه المنيرة حجاب، وأنها الآخذة بزمام مريدي الرقي والصلاح، والميالة طبعاً إلى طريق التقدم والنجاح، والعاملة بمقتضى الإنسانية في جميع الشؤون (والقائمة بسيف الجد والعدل دون حماها المصون) لا غرض لها إلاّ تثبيت روح التمدن والحضارة، وإصلاح كيان العمران حتى لا يضيع سدى وخسارة بل يزداد رونقاً ونظارة.... وقد شاهدتهم بالعيان كما شاهد غيركم منذ نشرت حمايتها على المغرب، كيف ترقى طوره في أقرب مدة وأدخلت فيه الإصلاحات العديدة، وأسست فيه مبادئ مفيدة....»[119].

هكذا يتبين أن جل النماذج التي نشرتها المطابع من رحلات في وصف أوربا، هي عبارة عن رحلات سفارية، قام بها موظفون رسميون في الدولة، يمثلون وجهة نظرهم الخاصة للأمور، لذا انصب اهتمامهم على منابع القوة ومظاهرها المختلفة، محاولين التأكيد بأن هذا التقدم مقرون بالتطور السياسي والعلمي، والتفوق العسكري.

ومن الملاحظ أن هذه الرحلات السفارية لم تلاق حينها الاهتمام من طرف القائمين على المطبعة الحجرية، ربما لكونها لم تنل إعجاب القارئين من العلماء، لأنها تتحدث عن

117- إدريس العمراوي، تحفة الملك العزيز، المرجع السابق، ص. 108.

118- رغم أن رحلته تمت قبل فرض الحماية على المغرب، فإنه لم يدونها إلا عندما كان وزيرا في حكومة الحماية.

119- عبد الله الفاسي، حديقة التعريس، صص. 28 ـ 29.

بلاد الكفر كما كانوا يسمونها، في حين حرصت المطبعة الحجرية على نشر الرحلات الحجازية، وفي طبعات متكررة، مما يدل على إقبال جمهور القراء عليها، لما لها من طابع ديني وروحي. وقد ظلت الرحلات السفارية مخطوطة، ولم يتسن طبعها إلاّ في فترة الحماية[120]، حيث قامت مؤسسة الجنرال فرانكو للأبحاث المغربية - الإسبانية، بطبع رحلتي الغزال والغساني، كما تكفلت سلطات الحماية الفرنسية بطبع رحلة الفاسي.

4 ـ 3 **الرحلة السياسية:** نجد ضمن المطبوعات نموذجين من هذا الصنف. النموذج الأول خاص بإحدى رحلات (حركات) السلطان مولاي الحسن، يحمل عنوان **"رحلة تباشير الفرح"** لخليل بن صالح الخالدي، والنموذج الثاني خاص برحلة رئيس الجمهورية الفرنسية إلى المغرب، صدر عنه مطبوعان، الأول لمحمد الأوراوي تحت عنوان **"رحلة فخامة رئيس الجمهورية الفرنسية المسيو غاسيتون دوميرك للمغرب الأقصى"**، والثاني لمحمد بوجندار باسم **"الكلمات الذهبية، في أخبار الرحلة المغربية، لفخامة المسيو ميلران رئيس الجمهورية الفرنسية"**[121].

تحكي منظومة **"تباشير الفرح"** عن رحلة السلطان مولاي الحسن من فاس إلى مراكش، وتصف ما وقع فيها من أحداث، حيث عدد المؤلف مراحل الرحلة، والقبائل التي مرت بها، فنقل لنا أحوالهم، وعلاقتهم بالمخزن، وطريقة استقبالهم للسلطان عند نزوله بينهم، مقدمين له الولاء والهدايا، إعلاناً منهم للطاعة والإخلاص. فهذه الرحلة إلى جانب طابعها السياسي، تقدم معلومات تاريخية وجغرافية عن المناطق التي مرت بها الرحلة السلطانية.

أما مؤلف بوجندار الخاص برحلة رئيس الجمهورية الفرنسية ميلران Millerand إلى المغرب سنة 1340 هـ/ 1922م، فهو حافل بالمعلومات التاريخية والجغرافية عن المغرب، مع عرض تاريخي للعلاقات السياسية والاقتصادية لفرنسا مع الدول الإسلامية عموما، ثم لعلاقاتها مع المغرب سياسياً واقتصادياً خصوصا. كما قدم بوجندار وصفاً دقيقاً لجميع مراحل الرحلة بأسلوب مشوب بصفات الإعجاب والانبهار، بمظاهر

120- ما عدا رحلة العمراوي التي طبعت من طرف مولاي حفيظ في مطبعته المولوية بفاس سنة 1327هـ/ 1909م.

121- تم طبع رحلة مولاي الحسن على الحجر بفاس (د. ت. م) في حين أشرفت الإقامة العامة الفرنسية على طبع رحلتي الأوراوي وبوجندار معاً بالمطبعة الرسمية بالرباط، الأولى سنة 1932م، والثانية سنة 1922م.

الاستقبال التي خصها المخزن المغربي للرئيس الفرنسي، ذاكراً جميع الشخصيات التي كان يتكون منها الموكب الرسمي.

وفي الاتجاه نفسه، جاء مؤلف الأوراوي عن رحلة رئيس فرنسي آخر "غاسيتون دوميرك" الذي زار المغرب في عهد السلطان محمد بن يوسف سنة 1932م.

بيّن الأوراوي في المقدمة أن هذه الرحلة جاءت قصد توطيد العلاقة بين سلطان المغرب والدولة الحامية. تحدث فيها عن مراحل الرحلة، ووصف الحفلات الملوكية مع تفاصيل دقيقة عن حفلة الاستقبال.

ولم يكتف الأوراوي بوصف الرحلة، بل ضمّن مؤلفه تراجم للرئيس الفرنسي ولبعض مرافقيه، مستعرضا الخطب والقصائد التي ألقيت بالمناسبة، تتخللها صور عن الرحلة.

ويمكن اعتبار الرحلة السياسية، قطعة من التاريخ المغربي، حافلة بمعلومات طبيعية وجغرافية وتاريخية عن البلاد، يكون الغرض منها سياسياً بالأساس، كالرحلات السلطانية التي كان السلطان يهدف من ورائها إلى تجديد البيعة، أو إعادة الأمن للبلاد، أو تأديب بعض القبائل الثائرة، وأحسن مثال عنها رحلات السلطان مولاي الحسن، في حين نجد أن رحلات المسؤولين الفرنسيين، كانت غايتها تفقد المستعمرات، تهدف بالأساس إلى تجديد العلاقات بين المغرب والدولة الحامية.

4 - 4 الرحلة السياحية: عدد منشورات المطبعة في هذا الصنف من الرحلة قليل، نذكر منهما كتابي إسبانيا ومشاهدتي فيها ليونس مهران، وجولة في مدن الأندلس لمحمد الأممي.

هذا النوع من الرحلة، لم يكن يحمل طابعاً سياسياً أو دينياً أو دبلوماسيا كسابقاتها، بل كان الهدف منها سياحيا، يتضمن زيارة البلاد، والاتصال بالناس والاطلاع على أحوالهم واهتماماتهم. فكل من رحلتي الأممي ويونس مهران - رغم اختلاف المدة الزمنية بينهما[122] - تتشابهان من حيث المضمون، حيث كان التراث الإسلامي

122- طبعت رحلة يونس مهران بالمطبعة المهدية بتطوان سنة 1358 هـ/ 1939م، ورحلة الأممي بالمطبعة نفسها، سنة 1375 هـ/ 1956م.

في الأندلس أبرز ما وقفا عليه، فخصصا رحلتهما لوصف القصور والجوامع والمنارات الموجودة بمدن الأندلس، خصوصاً بغرناطة وقرطبة وإشبيلية. فكانت كتاباتهما كلها حنيناً وتلذذاً باستحضار عظمة التاريخ الإسلامي بالأندلس.

ويدخل ضمن هذا الصنف، الرحلة الثقافية الفنية التي تجمع بين السياحة والفن، وقد صدر عن المطبعة الرسمية بالرباط سنة 1932م، كتيب شبه مذكرة لمفتش الفنون الجميلة الأهلية، ومدير المعهد الموسيقي العربي بالرباط، المعروف "بدار الطرب"، أليكسي شوتان Alexis Chottin، يحمل عنوان **الرحلة الفنية إلى الديار المصرية**، يصف فيه رحلة الوفد المغربي[123] إلى أول مؤتمر كبير للموسيقى العربية، الذي انعقد بالقاهرة خلال شهر مارس من سنة 1932م، وَصَف مراحل الرحلة منذ انطلاقها من المغرب إلى حين وصولها أرض مصر، وخصص الجزء الكبير في وصف الحفلات الموسيقية، والندوات التي أقيمت على هامش المؤتمر، معرفا بما قدمه كل قطر مشارك من أصناف فنية وموسيقية، مقارنا بين أنواع الموسيقى المغربية والشرقية.

وبموازاة مع هذا الصنف من الرحلات، يمكن إدخال رحلات ذات طابع سياحي، وديني وعلمي، نذكر منها منشورين لأحمد سكيرج **"تاج الرؤوس بالتفسح في نواحي سوس"**، و**"الرحلة الحبيبة الوهرانية الجامعة للطائف العرفانية"**. الأولى داخلية في اتجاه إقليم سوس، والثانية خارجية وجهتها الجزائر.

إن ما يجمع بين هاتين الرحلتين، أن سكيرج ترجم فيهما للعديد من أتباع الطريقة التجانية في كل المناطق التي حل بها، سواء بمنطقة سوس بالمغرب، أو بمختلف المدن التي زارها بالجزائر. فرحلة "تاج الرؤوس" وضعها على شكل منظومة، استعرض فيها المراحل التي قطعها من سطات (مقر سكناه) إلى سوس، مروراً بالمدن والجبال، ذاكراً من التقى بهم من علماء وصلحاء بتلك النواحي، مترجماً لهم، واصفاً مجالسه معهم، مخصصاً جزءاً مهماً من حديثه للزاوية التجانية، في كل الجهات التي حل بها، ذاكراً حالها، ومترجماً للقييمين عليها.

123- كان يرأس الوفد المغربي قدور بن غبريط رئيس التشريفات السلطانية، ويقوده ريكار رئيس مصلحة الفنون الأهلية الجميلة بالرباط، وشوتان صاحب هذا التأليف، ويضم في عضويته بعض الفنانين المغاربة منهم عمر الجعيدي ومحمد شويكة ومحمد المطيري ومحمد امبيركو وعثمان التازي وعبد السلام بن يوسف ومحمد دادي.

أما رحلته الثانية المسماة بـ "الرحلة الحبيبة الوهرانية" فقد ضمنها رحلته التي قام بها إلى الجزائر سنة 1329 هـ/ 1911م، موضحا في بدايتها هدفه من الرحلة قائلاً: "داعية الحب في الله في جناب ذي المحبة الصادقة... سيدنا ومولانا الحبيب بن عبد المالك... وهو من أجلّ الأحباب والإخوان القاطنين بوهران"[124].

أعطى الكاتب معلومات واضحة عن المدن والقرى والحياة الاجتماعية والعوائد، وعن العلماء الذين اتصل بهم، وتحدث في جميع مراحل الرحلة عن نزوله على خدام الحضرة التجانية في مختلف المدن والقرى التي زارها (وهران، ومستغانم، وتلمسان، وسيدي بلعباس، وعين ماضي)، مترجماً لهم ولجميع العلماء والأدباء والمفتين الذين التقى بهم، واصفاً المجالس العلمية، منظماً في ذلك القصائد[125].

وتختلف هذه الرحلة عن سابقتها، بما تضمنته من معلومات وأوصاف للعديد من الظواهر الطبيعية والعلمية، كوصفه للبحر، وكروية الأرض ودورانها، والمسرح والتصوير الفتوغرافي، والألبسة، والعطور والأدوية وغيرها. ويمكن تصنيف رحلتي سكيرج ضمن صنف الرحلة السياحية المعرفية، ذات الصبغة الدينية الصوفية.

من خلال النماذج السابقة التي قدمناها عن الرحلة المغربية بأنواعها: الحجازية، والسفارية، والسياسية، والسياحية، نلاحظ أن الرحالين كتبوا في سائر الفنون، وأظهروا مشاركتهم في كثير من المعارف، وقدموا صورة حية عن المجتمعات التي شملتها الرحلة. وإن كانت المطبعة اقتصرت في مراحلها الأولى على نشر الرحلات الحجازية، لطابعها الديني ولجانبها المقدس عند المسلمين عموما والمغاربة على وجه الخصوص، وارتباطاً -كما سبقت الإشارة- إلى كون الثقافة المغربية كانت قبل الحماية ترتكز على الجانب الديني في جميع مظاهرها. لكن منذ العقد الثالث من القرن العشرين، بدأت تظهر بين منشورات المطبعة خاصة السلكية منها، رحلات تحمل مواضيع مختلفة، سياسية ودبلوماسية وسياحية وثقافية وحتى فنية.

124- أحمد سكيرج، الرحلة الحبيبة الوهرانية الجامعة للطائف العرفانية، طبعة حجرية (د. ت. م)، ص 4.

125- نفسه، ص. 44.

وبهذا تكون المطبعة بنشرها لهذه الرحلات، قد ساهمت في نشر مصدر مهم من مصادر التاريخ، في جوانبه السياسية منها والحضارية والاقتصادية والاجتماعية والفكرية، بالإضافة إلى القيمة الأدبية التي لهذه الرحلات.

5-التاريخ

أول ملاحظة يمكن تسجيلها بخصوص المطبوعات في علم التاريخ، هي قلة إن لم نقل ندرة المنشورات المطبوعة على الحجر، التي لا تتعدى في مجموعها سبعة عناوين فقط، من بين المجموع العام للمطبوعات التاريخية التي تتجاوز الثمانين عنواناً، الصادرة خلال فترة دراستنا.

ويرتبط هذا التقصير من طرف القائمين على المطبعة الحجرية، بالإهمال الذي لقيّه هذا العلم حينها من طرف المسلمين عامة، والمغاربة على الخصوص. ويُعَبِّر ابن الأثير عن ذلك بقوله: «ولقد رأيت جماعة من يدعي المعرفة والدراية، ويظن بنفسه التبحر في العلم والرواية، يحتقر التاريخ ويزدريه، ويعرض عنه ويلغيه، ظناً منه أن غاية فائدته إنما هو القصص والأخبار، ونهاية معرفته الأحاديث والأسمار، وهذا حال من اقتصر على القشر دون اللب نظره....»[126].

وكما سبق أن رأينا من خلال تقسيم النسب المائوية لأصناف المطبوعات، فإن الكتب الدينية تمثل حوالى نصف المجموع العام من الإنتاج المطبعي، مما يؤكد أن الثقافة الدينية في المغرب - خصوصا قبل الحماية - بقيت هي الطابع المسيطر على كل نشاط فكري، ولم يكن معها في الإمكان الاشتغال بالأعمال الدنيوية ومن بينهما علم التاريخ[127]، الذي بقي مهمشاً لا يُشتغل به إلا كعلم مساعد للفقه والحديث وروايته. ويؤكد الإمام الشافعي ذلك بقوله: "دأبت في قراءة علم التاريخ كذا وكذا سنة وما قرأته إلاّ لأستعين به على الفقه"[128]. أما ما عدا ذلك فإن علم التاريخ اعتبر في المغرب من

126- نقله ابن المؤقت في مقدمة كتابه "السعادة الأبدية"، مرجع سابق، ج 1، ص 4.

127- ليفي بروفنصال، مؤرخو الشرفاء، مرجع سابق، ص. 33.

128- ابن المؤقت، المرجع السابق، ص. 6.

الاهتمامات الدنيوية والاشتغال به من باب اللهو[129]، فهو - عند الشيوخ - كالأدب لا تحصل منه إلا فائدة قليلة.

وفي معرض حديث "ليفي بروفنصال" عن المغاربة والتاريخ، أكد على الإهمال الذي لقيه هذا العلم من طرف العلماء، واستخفافهم به، وعدم اعتنائهم بدراسته وتلقينه، مستدلا على ذلك بشهادة بعض كبار العلماء المغاربة كالحسن اليوسي، ومحمد الكتاني، ومحمد العربي الفاسي[130].

وإذا رجعنا إلى جدول المواد التي كانت مقررة للتدريس بالمغرب -السابقة الذكر- لا نجد لعلم التاريخ مكانة بين المواد، حيث لم ينص عليه كمادة للتدريس في القرويين أو باقي المدارس، سواء كمادة تابعة أو مستقلة.

ورغم هذا التهميش والإهمال الذي لقيه علم التاريخ، فإن ذلك لم يمنع بعض العلماء المغاربة من التأليف فيه، وإظهار فوائده ومزاياه، نذكر من بينهم ابن المؤقت المراكشي، الذي عدد في مؤلفه **"السعادة الأبدية"** [131] مزايا التاريخ وفوائده، مظهراً شرفه لكون الله تعالى استدل به في كتابه العزيز، محدداً بداية التأريخ في الإسلام على عهد الخليفة عمر بن الخطاب.

وبالنسبة لأكنسوس، فالاشتغال بالتاريخ لا يخلو من تصفية النفس من أدرانها، لأن النفوس والأرواح لها بالأخبار السالفة انبساط وانشراح[132].

أما الناصري، فقد تحدث عن أهمية علم التاريخ وفضله، في مقدمة كتابه **"الاستقصا"** قائلاً: «اعلم أن علم التاريخ من أجل العلوم قدراً، وأرفعها منزلة وذكراً، وأنفعها عائدة وذخراً، وكفاه شرفاً أن الله تعالى شحن كتابه العزيز الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه، من أخبار الأمم الماضية والقرون الخالية...»[133].

129- ليفي بروفنصال، المرجع السابق، ص. 38.

130- نفسه، ص.39.

131- انظر ابن المؤقت، المرجع السابق، ص. 6.

132- محمد أكنسوس، الجيش العرمرم الخماسي، تقديم وتحقيق أحد حفدته أحمد بن يوسف الكنسوسي، مراكش 1417هـ/1996م، ج 1، ص. 5.

133- الناصري، الاستقصا، مرجع سابق، ج 1، ص. 3.

كما وضع عبد الرحمان الفاسي أرجوزة عرّف فيها بعلم التاريخ، سماها **"زهر الشماريخ في علم التاريخ"**[134] شرح فيها معنى هذا العلم، وفوائده ومزاياه، مبرزاً شرف الاشتغال به، والمعارف التي يمكن الاطلاع عليها بواسطة علم التاريخ.

وإن كان "بروفنصال" يرى بأن كتابات هؤلاء في دفاعهم عن علم التاريخ، جاءت نتيجة شعورهم بالحرج وهم بصدد تقديم كتاباتهم، ودفاعهم عن تواريخهم، "فيصدرونها بمقدمات تؤكد على فوائد علم التاريخ، وتتوسل بما جاء في الذكر الحكيم من أخبار الأمم الماضية والقرون الخالية، وما امتنّ به تعالى على النبي ﷺ من العلم بهذه الأخبار، والتي كان ﷺ يحدث بها صحابته، ولا يقوم من مجلس حديثه هذا إلا لعظيم صلاة. وبعد القول بأن التاريخ من العلوم الشرعية، وأن أصله من الكتاب والسنة، يستدل المؤرخون المغاربة بما قيل في شرف وفضل وفائدة علم التاريخ من قبل الأسلاف الذين اجتمعت الكلمة على متانة دينهم ورسوخ عقيدتهم أمثال التاج السبكي (ت 771هـ/ 1369م) والجلال السيوطي (ت 911هـ/ 1505م) وغيرهما، ثم ينتقلون إلى استحضار بعض الوقائع المشهورة التي تثبت فائدة هذا العلم"[135].

وبالنظر إلى قائمة مطبوعات التاريخ، نلاحظ وجود حصيلة هامة من الكتابات التاريخية التقليدية، سلك المؤرخون المغاربة في كتاباتها منهجين: الأول، التأريخ الحولي والتأريخ حسب السنين. والمنهج الثاني، التأريخ حسب الموضوعات.

نذكر من بين المؤلفات التي كتبت على شكل(حوليات، تراجم وغيرها): كتاب **"الأنيس المطرب بروض القرطاس في أخبار ملوك المغرب وتاريخ مدينة فاس"** لابن أبي زرع، وهو أول كتاب تاريخي طبع بالمغرب بالمطبعة الحجرية للعربي الأزرق، سنة 1303هـ/ 1885م[136]، وذلك بعد مرور عشرين سنة على دخول المطبعة إلى المغرب، مما يدل على الإهمال الذي لقيه علم التاريخ من طرف المشرفين على الطبع بالمغرب.

134- عبد الرحمان الفاسي، مقدمة أرجوزة زهر الشماريخ في علم التاريخ، طبعة حجرية (د. ت. م).

135- عبد الله النجمي، المغاربة والتاريخ، حادثة يهود فاس عام 1112هـ/1701م، مجلة البحث التاريخي، منشورات الجمعية المغربية للبحث التاريخي، ع 1 ، 2003م، ص 41 .

136- له ثلاث طبعات أخرى على الحجر، وثلاث سلكية بالمغرب، كما سبق طبعه وترجمته مرارا بأوربا، أولها بفرنسا سنة 1693م، وبالنمسا سنة 1794م، وبالبرتغال سنة 1828م، وطبع معه ترجمته إلى اللاتينية سنة 1843م، وأعيد طبعه بباريس مع ترجمة فرنسية سنة 1860م، ونشر حديثا بتحقيق وتقديم عبد الوهاب بنمنصور، المطبعة الملكية، الرباط، 1420هـ/1999م.

كما نشر بالمطبعة الحجرية سنة 1310هـ/ 1892م، كتاب "**نشر المثاني**" لمحمد بن الطيب القادري، الذي رغم كونه يدخل في عداد كتب التراجم، إلا أن استعراضه للعديد من الأحداث السياسية والاقتصادية والاجتماعية جعله يرقى إلى صف كتب التاريخ العام، كما يشهد بذلك "ليفي بروفنصال" بقوله: (يمكن أن نعتبر نشر المثاني تاريخا سياسيا وُضع في شكل حوليات) [137].

لقد حافظ هؤلاء المؤرخون في كتاباتهم على الطريقة الحولية في التأليف، متأثرين بطريقة التدوين التاريخي لدى كبار مؤرخي الإسلام كالطبري والبلاذري واليعقوبي وابن الأثير [138]،مثل ما جاء عند عبد الواحد المراكشي في كتابه "**المعجب في تلخيص أخبار المغرب**" المنشور سنة 1357هـ/1938م بمطبعة الثقافة بسلا. مع حرص هؤلاء المؤرخين على جَمع الوثائق والأدلّة، ونادرًا ما يتمُّ تحليلها، معتمدين على الرواية المبنية على السند شأنها في ذلك شأن الأحاديث النبوية.

وتكمن أهمية التأليف المغربي القديم فيما يزخر به من مادة تاريخية غنية، حيث حرص أصحابه على إبراز أقدمية وجود الدولة المغربية وأصالتها. كما سعت مؤلفاتهم التاريخية إلى إبراز مقومات الشخصية المغربية الإسلامية، وقد كانت كتاباتهم تمهيداً هيأ الأرضية اللازمة لمن جاء بعدهم كالإفراني والناصري وبوجندار.

يعتبر كتاب الإفراني **نزهة الحادي بأخبار ملوك القرن الحادي** [139]، من أهم المراجع التاريخية، لأنه سجل حي لأحداث القرن الحادي عشر الهجري، وإن كان ابتدأ فيه التأريخ من بداية الحكم السعدي بالقرن العاشر، فإنه ركز كتابته على أحداث القرن الحادي عشر، متتبعاً تاريخ الدولة السعدية، من بدايتها إلى آخر ملوكها، مع الحديث عن الزوايا التي ظهرت أواخر الحكم السعدي، وبداية الدولة العلوية إلى عهد السلطان المولى إسماعيل.

137- ليفي بروفنصال، مؤرخو الشرفاء، مرجع سابق، ص 72.

138- نفسه، ص 116.

139- للنزهة أربع طبعات، واحدة على الحجر بفاس (د. ت. م)، والثانية بمطبعة أنجي سنة 1888م مع ترجمتها إلى الفرنسية من طرف هوداس. وعن هاته الطبعة، أصدرت دار مكتبة الطالب، النزهة مصورة بالأوفسيط، دون تاريخ، والطبعة الرابعة حديثة بتقديم وتحقيق الأستاذ عبد اللطيف الشاذلي، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، 1419 هـ/ 1998م.

أما كتابة التاريخ لدى الناصري، فهي -من خلال كتابه الاستقصا لأخبار دول المغرب الأقصى-[140] ليست مجرد نقل للأحداث السياسية وسيرَ الملوك والسلاطين، بل هي تصوير للحياة الاجتماعية والاقتصادية والعمرانية بما تشمله هذه الحياة من رقي وازدهار، أو تخلف وتدهور. وهو في ذلك يتابع التفاصيل الدقيقة للموضوع الذي يتحدث عنه، محاولا الابتعاد عن الاستطرادات، مقارنا بين النصوص وناقدا أحيانا، موضحا رأيه بكل تحرر. وقد نهج الناصري في كتابته التاريخية طريقتين: طريقة الترتيب الكرونولوجي، حيث يقسم الأحداث إلى سنوات وأحيانا يتابع الحدث إلى نهايته، ثم يعود إلى طريقته الثانية وهي وحدة الموضوع التاريخي. وهو أول مؤرخ اقتبس من المصادر الأجنبية، وترجم منها إلى العربية بواسطة ترجمان خاص، حيث تضمن كتابه "الاستقصا" معلومات كثيرة استقاها من مصادر اسبانية، وبرتغالية، وانجليزية، منها كتاب "تاريخ المغرب" لمانويل كستيانوس[141].

ومن الواضح أن هذا النوع الجديد في الكتابة هو الذي كان وراء موقف بعض العلماء من الناصري، حيث ذكر عبد الله كَنون بأن المؤرخ الناصري كان موضع تندّر عند بعض العلماء المحافظين[142]. وعلى الأغلب كان هو السبب الذي جعل المشرفين على الطباعة لا يهتمون بنشر مؤلفه القيم "الاستقصا"، هؤلاء الذين - كما قلنا سابقا - كانوا يسايرون التوجهات الفكرية السائدة، وينأون عن نشر الكتب التي تحمل أفكار جديدة غير مألوفة لدى القراء، لذا بعث الناصري بمؤلفه ليطبع بمصر سنة 1894م، ولن يعرف طريقه إلى المطابع المغربية إلا سنة 1954م.

وعلى كل يمكن اعتبار كتابات الناصري تأسيسا للكتابة التاريخية لمغرب القرن التاسع عشر وبداية العشرين.

وخلال مرحلة الحماية ظهرت مؤلفات لمؤرخين مغاربة، اعتبرها البعض تؤرخ للبداية الصحيحة للكتابة التاريخية الحديثة بالمغرب، مؤلفات وأبحاثاً تساير كثيرا من

140- له ثلاث طبعات، الأولى بمصر سنة 1312هـ/ 1894م، والثانية بمطبعة دار الكتاب بالدار البيضاء ما بين سنتين 1374-1377هـ/ 1954-1957م. والثالثة حديثة بمطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، 1423هـ/ 2002م. كما طبع الكتاب مترجماً إلى الفرنسية ضمن مجموعة أرشيف ماروكان سنة 1923م.

141- محمد المنوني، مظاهر يقظة المغرب الحديث، مرجع سابق، ص 255.

142- عبد الله كَنون، أحاديث عن الأدب العربي الحديث، دار الرائد للطباعة، القاهرة، 1964م، ص 19.

فروع التاريخ، وبعضها تناول مواضيع جديدة، نلمس تبايناً في مضامينها، وتنوعاً في مواضيعها، حيث تطور منهج الكتابة التاريخية من حيث الطريقة والأسلوب.

فمن حيث الطريقة، بدأ المؤرخ يتحرر قليلا من طريقة الإسناد التى كانت تلزم المؤرخ بأن يكون مجرد إخبارىّ، راوٍ وناقل للأحداث، إلى طريقة التحليل وإبداء الرأي. وأما من حيث الأسلوب، فقد أصبح أسلوباً تاريخيًا مرسلاً بسيطًا وواضحًا فى آن واحد، مع التخلي عن الكتابة بلغة ذات صيغة أدبية أو دينية، احتذاء بطريقة المؤلفات المشرقية الحديثة، خصوصا الصادرة من مصر من جهة، وتأثيرا بالمناهج الغربية في إخضاع كتابة تاريخ المغرب إلى التمحيص والنقد وتعليل الحوادث من جهة أخرى[143].

ومما يدل على الاهتمام الكبير الذي أصبح يحظى به علم التاريخ، ما تضمنه ظهير السلطان محمد بن يوسف سنة 1930م -السابق الذكر- والذي تقرر بمقتضاه دراسة التاريخ لأول مرة بسائر أقسام الدراسة بجامعة القرويين، وأمر السلطان بتأليف لجنة من ثمانية مؤرخين مغاربة، عهد إليهم بتأليف تاريخ جديد للمغرب والدول الإسلامية، ليُعتمد في دراسة مادة التاريخ بالقرويين وكلية ابن يوسف وغيرهما من مراكز التعليم، مما ساعد على ازدهار الكتابة التاريخية المغربية.

كل هذا أعطى لعلم التاريخ مساره الجديد، فلم يعد مادة تابعة للعلوم الشرعية، بل أصبح مادة مستقلة متعددة الفروع، فتصاعد أعداد المؤرخين، ونشرت المطابع – خصوصا السلكية – العديد من المؤلفات التاريخية في موضوعات جديدة ومتنوعة، وعلى عدة أصناف منها ما يؤرخ لشخص معين، أو لفترة زمنية محددة، أو دولة أو مدينة معينة، أو لنوع خاص من التاريخ إما إسلامي، أو سياسي، أو اجتماعي، أو حضاري.

الصنف الأول من الكتابات التاريخية وهي الخاصة بتدوين تاريخ دول معينة، حيث نشرت المطبعة في هذا السياق كتاب "تاريخ المغرب"[144] لمحمد بن عبد السلام بن عبود (ت 1344هـ/1925م) الذي يؤرخ فيه للدولة المغربية عبر العصور، منذ ما قبل الفتح الإسلامي إلى القرن العشرين، متخذا طريقة التسلسل الكرونولوجي للدول التي تعاقبت على حكم المغرب من الأدارسة إلى العلويين، متحدثا عن امتداد الأمبراطورية

143- محمد المنوني، نهضة البحث التاريخي في عصر الملك محمد الخامس، ضمن أعمال "محمد الخامس، دراسات وشهادات"، إعداد وإنجاز عبد الحق المريني، مطابع دار السياسة، 1408هـ/1988م، ص 195.

144- نشر بالمطبعة المهدية بتطوان سنة 1370هـ/1951م في جزءين.

المغربية شرقا إلى حدود ليبيا، وشمالا إلى الأندلس، وجنوبا إلى السودان، مستعرضا مراحل القوة وفترات الضعف، واصفا مظاهر الحضارة المغربية السياسية والاقتصادية والعمرانية.

وكتاب **أزهار البساتين في أخبار الأندلس والمغرب على عهد المرابطين والموحدين**[145] للأخوين جان وجيروم طارو. وهو عبارة عن دراسة لتاريخ المغرب والأندلس طيلة ثمانية قرون، من القرن السابع إلى الخامس عشر للميلاد، موضحا العلاقات التي جمعت بين إسبانيا والمغرب، وتبادل التأثير بينهما تاريخياً وفكرياً وحضارياً أثناء حكم المرابطين والموحدين.

والمطبوع الثالث في هذا الاتجاه لعبد السلام الطود[146]، وهو **"بنو عباد بإشبيلية"**. خصص المؤلف هذا الكتاب للتأريخ لمملكة بني عباد بإشبيلية، فاستعرض مراحل تأسيسها، وركز على دور هاته الإمارة في إثراء النهضة العلمية والأدبية بالأندلس، مخصصاً جزءاً مهماً من الكتاب في الحديث عن أهم أمرائها، المعتمد بن عباد، متتبعاً حياته السياسية والأدبية، ومشاكل الإمارة في عهده، إلى نكبته على يد المرابطين.

الصنف الثاني من الكتابات التاريخية، هو الذي يؤرخ لشخصية معينة، نذكر من بين منشوراته كتابي: **عصر المنصور الموحدي**[147]، لمحمد الرشيد ملين، الذي يؤرخ لفترة حكم السلطان أبي يوسف يعقوب بن يوسف المنصور الموحدي (580-595هـ/1184-1198م). يصف الحياة السياسية والفكرية والحضارية للمغرب في عهد هذا السلطان، ويتطرق لفتوحاته بالأندلس وإفريقيا. وكتاب **محمد الخامس مفخرة الأمة المغربية**[148]، لقاسم الزهيري. وهو خاص بفترة معينة من حكم السلطان محمد بن يوسف، فترة المنفى والاستقلال، صور فيه المؤلف معاناة السلطان في المنفى وكفاحه من أجل استقلال البلاد، ثم تطرق لأهم منجزاته بعد الاستقلال، خصوصاً في ميدان التعليم، والاقتصاد، وتحرير المرأة.

145- تعريب وتعليق أحمد بلافريج ومحمد الفاسي.

146- أحد أعضاء البعثة الطلابية إلى القاهرة في عهد مولاي الحسن، وهو خريج جامعة القاهرة، تخصص تاريخ.

147- طبع الكتاب بأمر من السلطان محمد بن يوسف، وهو من أوائل مطبوعات المطبعة الملكية بالرباط. أعيد طبعه حديثاً بالرباط سنة 1417 هـ/ 1996م.

148- وهو كتيب صغير في 30 صفحة، طبع بالرباط بالمطبعة الاقتصادية سنة 1375 هـ/ 1955م.

الصنف الثالث من المنشورات، عبارة عن مونوغرافيات تقليدية، حيث نشرت المطابع مجموعة من مؤلفات تؤرخ لتاريخ المدن المغربية، نذكر منها كتاب **إتحاف أعلام الناس بجمال أخبار حاضرة مكناس**[149] لعبد الرحمان بن زيدان، **ومختصر تاريخ تطوان**[150] لمحمد داود، و **مقدمة الفتح من تاريخ رباط الفتح**[151] لمحمد بن مصطفى بوجندار، **وسراج الدّلجة في فضل طنجة**[152] لعبد العزيز بن الصديق، **والحلل الموشية في ذكر الأخبار المراكشية**[153] لمؤلف مجهول، **والشموس المنيرة في أخبار مدينة الصويرة**[154] لأحمد بن الحاج الرجراجي.

أما بالنسبة للتاريخ الإسلامي، فلم تنشر بالمطبعة المغربية المؤلفات الأصيلة في هذا الباب، حيث نجد معظم المنشورات كتبا مدرسية للتعليم الابتدائي أو الثانوي، تؤرخ لتاريخ العرب قبل الإسلام، وتاريخ الرسول ﷺ، وانتشار الإسلام وفتوحاته[155]، باستثناء كتاب **فرنسا والإسلام**[156]، لعبد الرحيم علي بدير. الذي جمع فيه كتابات بعض الفرنسيين من حكام وقواد وعلماء، عرّفوا بالإسلام، وأشادوا به، ومدحوا الرسول ﷺ، منبهرين بما يضمه القرآن الكريم من حكم ومعجزات.

149- له طبعة حديثة مصورة عن الأولى بتقديم عبد الهادي التازي، بمطابع إديال، الدار البيضاء، 1410هـ/ 1990م.

150- نشر في طبعتين متتاليتين بالمطبعة المهدية نفسها بتطوان، الأولى سنة 1374هـ/ 1954م، والثانية سنة 1375هـ/ 1955م، وتختلف الثانية عن سابقتها باحتوائها على فهارس للأعلام والبلدان والكتب والشعوب، نشر أخيرا عن مؤسسة دار أبي رقراق للطباعة والنشر، 1435هـ/2014م .

151- نشر بمطبعة الجريدة الرسمية، الرباط، سنة 1345 هـ/ 1926م.

152- الكتاب صغير الحجم، لكنه يقدم معلومات مهمة عن تاريخ طنجة وأعلامها. نشر بطنجة، 1375هـ/1955م.

153- نسبه سليمان الحوات في مؤلفه "الروضة المقصودة" لأبي العلاء بن سماك العامري. وقد طبع الكتاب أولًا بتونس سنة 1328 هـ/ 1910م منسوباً للسان الدين بن الخطيب.

154- طبع بالرباط، بالمطبعة الوطنية سنة 1354 هـ/ 1935م.

155- وهي خمسة:

- تاريخ الإسلام والمغرب للمدارس الابتدائية لمحمد بن عبود، المطبعة المهدية، تطوان، 1362هـ/1943م.
- تاريخ الإسلام للمدارس الثانوية لإبراهيم الإلغي، المطبعة المهدية، تطوان، 1373هـ/1953م
- التاريخ الحي للمدارس الابتدائية المغربية لمحمد علي الرحماني، المطبعة الحسنية، تطوان، 1376هـ/1956م.
- تاريخ الدول الإسلامية لمحمد محي الدين المشرفي ومحمد المهياوي، المطبعة المهدية، تطوان، 1372هـ/1953م.
- خلاصة التاريخ لمحمد أحمد الكبداني ومحمد الأمين التمسماني، المطبعة المهدية، تطوان، 1370هـ/1950م.

156- طبع بالرباط، بمطبعة الأمنية سنة 1372 هـ/ 1953م.

وعن التاريخ السياسي، أصدرت المطابع مجموعة من الكتب في هذا الباب، بعضها يتطرق لموضوع الحماية الفرنسية، نذكر منها كتاب **موقف الأمة المغربية من الحماية الفرنسية**[157]، الذي يشتمل على خمسة بحوث من وضع محمد المكي الناصري أو من تعريبه، تناولت جميعها نظام الحماية الفرنسية، وصف الناصري خلالها الأهداف الحقيقية للحماية، ومبادئها وأساليب تطبيقها، وأعطى شرحاً لبنود معاهدة الحماية من وجهة النظر الفرنسية الرسمية، موضحا موقف الأمة المغربية منها.

وحول موضوع المطالبة بالإصلاحات، نشرت ثلاث مؤلفات هي: **مطالب الشعب المغربي ـ قبح الله الحماية ـ إفريقيا للأفارقة والمغرب للمغاربة**[158] لمحمد المكي الناصري، و **مطالب الشعب المغربي** لكتلة العمل الوطني[159]، و**المطالب المستعجلة** لكتلة العمل الوطني[160].

وعن موضوع المطالبة بالاستقلال، طبعت أربعة عناوين تصور نضال الشعب المغربي، وكفاحه من أجل الحرية والاستقلال، وهي: **نضال ملك، أو المعركة من أجل الاستقلال** لمحمد الرشيد ملين، وذلك سنة 1376هـ/1956م بالمطبعة الملكية بالرباط، و**حركة الوحدة الوطنية تعلن موقفها من الظروف الحاضرة**[161]، و**الحركات الاستقلالية في المغرب العربي**، لمحمد علال الفاسي الذي نشر سنة 1376هـ/1956م بدار الطباعة المغربية بتطوان. بالإضافة لكتاب **صفحة من صفحات الماضي للكتلة وتجليها في المطالبة بالاستقلال سنة 1944**، لعبد الله الجراري، المنشور بدار السلمى بالدار البيضاء في نفس سنة 1376هـ/1956م.

157- سبق لحركة الوحدة الوطنية نشر هذه المقالات في أعداد متفرقة من جريدتها "الوحدة المغربية".

158- جمع فيه ثلاث مقالات سبق نشرها بجريدة الوحدة المغربية، كانت سبباً في مصادرة الجريدة من طرف السلطات الإسبانية.

159- تضم مطالب كتلة العمل الوطني، التي قدمتها باسم الشعب المغربي إلى السلطان محمد الخامس، وإلى المقيم العام الفرنسي، سنة 1353 هـ/ 1934م.

160- أقرّ المؤتمر الأول لكتلة العمل الوطني المنعقد بتاريخ 25 أكتوبر 1936م، تقديم مطالب أخرى مستعجلة إلى السلطان وإلى الإقامة العامة، باسم الشعب المغربي.

161- يضم الكتاب مجموع المقالات والخطب التي ألقيت بالمهرجان الوطني الكبير، الذي نظمته حركة الوحدة المغربية بتطوان يوم الأحد 28 شعبان 1365 هـ/ 28 يوليو 1946م.

وفي التاريخ الحضاري، أصدرت المطبعة كتابي الشرق الإسلامي والحضارة العربية الأندلسية[162]، لليفي بروفنصال. الذي وضح فيه مظاهر التأثير الحضاري بين المشرق والأندلس، اقتصادياً، وثقافياً، واجتماعياً. وكتاب **المدنية والإسلام**[163]، لمحمد معمري الزواوي. وصف فيه حضارة الممالك القديمة بالشرق، مبرزاً مظاهر هذه الحضارة ثقافياً، واجتماعياً، ودينياً، وموضحاً امتزاج الحضارات بالشرق من عربية إسلامية، وفارسية، ورومانية.

وفي ميدان التاريخ الاجتماعي، لا نجد بين المطبوعات سوى مؤلف واحد متخصص في هذا الصنف، وهو كتاب **دراسات سلالات شمال إفريقيا**[164]، لخوليو كولا إلبريك، من تعريب نجيب أبو ملهم. تحدث فيه مؤلفه عن مجتمعات شمال إفريقيا قبل الإسلام، فذكر السلالات البشرية التي استوطنت المنطقة، وتعرض لطرق العيش، وعوائد السكان، وأنواع العبادات، والعوامل المؤثرة في هاته المجتمعات من سحر، وخرافات، وشعوذة وغيرها مما يرتبط بعالم ما فوق الطبيعة.

وهكذا من خلال استعراضنا لبعض منشورات المطابع في علم التاريخ[165]، نلاحظ أنها تتميز بالتنوع والتباين، حيث شملت مختلف الأصناف والأنواع، مع اختلاف في التوزيع العددي والزمني. ذلك أن النسبة الكبيرة من هذه المطبوعات لم تنشر إلاّ ابتداء من ثلاثينات القرن العشرين بالمطبعة السلكية، وتشغل المقررات الدراسية في علم التاريخ (ابتدائي وثانوي) حيزاً مهماً بين المنشورات، في حين لا تُكَوِّنُ المؤلفات الأصيلة سوى نسبة ضئيلة، مقارنة بالمجموع العام لمنشورات هذا العلم.

كما نلاحظ من خلال المنشورات التاريخية، التطور الذي حصل في منهج الكتابة التاريخية بالمغرب من حيث الطريقة والأسلوب، فبعد أن كان المؤرخون الأولون يلتزمون بالطريقة التقليدية المبنية على سرد الأحداث بأسلوب التواتر والحوليات، أصبحت الكتابة تخضع إلى التمحيص والنقد وتعليل الحوادث. وأصبح الاعتماد على أسلوب

162- الكتاب في الأصل، محاضرة ألقاها بروفنصال بقاعة نيابة التربية والثقافة بتطوان، صيف عام 1371هـ/ 1951م.

163- يضم الكتاب، المسامرة التي ألقاها المعمري الزواوي يوم الاثنين 13 شوال 1339 هـ/ 12 يونيو 1921م، بنادي المسامرات بالمدرسة الثانوية بفاس.

164- عبارة عن محاضرة للكاتب، ألقاها يوم 31 مارس 1947م، بنيابة التربية والثقافة بتطوان.

165- انظر منشورات التاريخ عند: لطيفة الكُندوز، المنشورات المغربية، مرجع سابق، صص 413 - 457.

التحليل بدل أسلوب الرواية، والتخلي عن الكتابة بلغة ذات صبغة دينية أو أدبية إلى الكتابة البسيطة والمرسلة. وتطالعنا هذه المنشورات التاريخية، بأسماء فئة مهمة من المؤرخين الرواد كابن زيدان ومحمد بن علي الدكالي، وأحمد بن خالد الناصري، وأحمد الكانوني العبدي، ومحمد الفاسي، ومحمد بوجندار.

ويمكن القول بأن المطبعة ساهمت في إعادة الاعتبار للتاريخ المغربي من خلال إحياء كتب التراث، وقد تزامن ذلك مع موجة فكرية ظهرت في العالم العربي الإسلامي، تدعو إلى إحياء التراث، الشيء الذي أثر على مواقف العديد من العلماء، وشجع الناشرين على الاهتمام بطبع الثرات التاريخي، وهذا ما قام به سعيد حجي حيث نشرت مطبعته بسلا، كتبا ثراتية نذكر منها كتاب "**الأنيس المطرب**" لابن أبي زرع سنة 1354هـ/1936م، في طبعته الثانية بعد طبعته الأولى على الحجر، وكتاب "**المعجب في تلخيص أخبار المغرب**" لعبد الواحد المراكشي سنة 1357 هـ/ 1938م.

وابتداء من العقد الرابع من القرن العشرين، نلاحظ تقدما كبيرا في حجم الكتب الصادرة في علم التاريخ، وتطورا من حيث منهجيتها، وتوسع مضامينها، وهو دليل واضح على التحول الذي طرأ على صناعة الكتاب التاريخي المغربي، وعلى التوجه الجديد للمشرفين على ميدان نشر الكتاب بالمغرب.

الفصل الرابع

منشورات العلوم التجريبية والعقلية

تحتل المنشورات العلمية المرتبة الثالثة من مجموع المنشورات الصادرة ما بين 1856-1956م، حيث لا تتجاوز السبعين عنواناً. ويرجع هذا النقص إلى كون هذه العلوم كانت مهمشة آنذاك، لم تدرس إلا نادراً، وغير مرغوب في تعاطيها من طرف العلماء، حتى إن بعضها كان يدخل ضمن العلوم التي حرّم السلطان سيدي محمد بن عبد الله تدريسها بالمغرب[1]. لهذا لم تحظ باهتمام القائمين على المطبعة لصعوبة تسويق مطبوعاتها، عدا ما كان لها صلة بالعلوم الشرعية، كعلمي الفلك والحساب.

1. علم الفلك: لقد وقع تعاطي علم الفلك في المغرب، مثلما في غيره من الأقطار الإسلامية لغايات دينية، من أجل توجيه المساجد، وحساب سير الشمس والقمر، ومنازل النجوم، وضبط أوقات الصلاة، أي ما يسمى بعلم التوقيت. وقد عَدُّوه ضمن العلوم الشرعية وإن كان موجوداً قديماً قبل الإسلام، وذلك لتوقف كثير من فروض العبادة عليه[2].

ويخبرنا ابن البناء المراكشي عن أسباب تأخر دخول هذا العلم إلى المغرب بقوله: «... لقد تأخر كثيراً دخول علم الفلك إلى الغرب الإسلامي، ويرجع ذلك إلى سببين أساسيين، أولهما: اهتمام الأمراء والولاة، في العصور الأولى للفتح، بتوطيد أركان السلطة الإسلامية، ونشر قواعد الدين الجديد في بلاد نائية عن مركز الخلافة الشرقية، لم يكن يأمل من احتلالها نهائياً، ومنع تسرب أي علم جديد بين طبقات الشعب خشية من أن يكون تأثيره خطيراً على التقاليد الإسلامية، وسبباً لفتح مجال الجدال والمناظرة، فيؤثر على عقلية العامة فيختل الانسجام بين السلطة والشريعة. ثانيهما: نفوذ الفقهاء في بلاد الملوك والأمراء، وغيرة رجال الدين على قواعد الشريعة، ومحاربتهم لكافة العلوم العقلية والفلكية والرياضية، خوفاً من أن تكون تلك العلوم مخالفة لجوهر الدين

1- كالكيمياء وعلم التنجيم والفلسفة، وعلى عكس ذلك، يخبرنا محمد حجي بأن العلوم العقلية في العصر السعدي، صارت تنافس العلوم النقلية وتزاحمها. انظر: الحركة الفكرية، مرجع سابق، ج 1، ص. 65.

2- نفسه، ص. 88.

الحنيف. ولكن سرعان ما تغير مجرى التفكير الإسلامي في الغرب، فلم تبرز طلائع القرن الثاني عشر الميلادي إلاّ والعلوم العقلية والرياضية على اختلاف أنواعها تنتشر بقوة في العدوتين، ويحتل الفلك مقاماً مرموقاً بين تلك العلوم، وقد بلغ أوج عزه في أوائل القرن الثالث عشر»[3].

وقد بلغ عدد المنشورات المغربية التي طبعت في علم الفلك، ثلاثين عنواناً، معظمها تصف قواعد علم التوقيت، خصوصاً ما يتعلق بتحديد اتجاه القبلة، وأوقات الصلاة، وضبط دوران القمر. ترتكز مجموعة من هذه المطبوعات على رسالة المارديني، إما شرحاً أو حواشٍ[4].

تعرف رسالة المارديني بـ"**الرسالة الفتحية في الأعمال الجيبية**" وهي في الأصل ملخص للربع المجيب لابن عاشر، توضح كيفية استعمال آلة الربع المجيب لاستخراج الجهات الأربع واتجاه القبلة، ومعرفة العمل بالكواكب، مرفقا ذلك برسوم فلكية تظهر اتجاه الشمس والقمر ودورانهما، وتمكن من معرفة الميل، وعرض البلد، وبُعد القطر، للتوصل إلى تحديد أوقات الصلاة والصيام والإفطار، مع توضيح كيفية وضع الحصص الشرعية.

وقد وضع سليمان الفشتالي شرحاً لهذه الرسالة، سماه "**بغية ذوي الرغبات، في شرح عويص رسالة المارديني في الربع المجيب من الميقات**"[5]. كما وضع مَحمد العلمي حاشية على هذا الشرح[6]، أضاف إليها جداول للبلدان الواقعة شرق مكة وغربها لمعرفة القبلة، ولخصها محمد المرغيتي السوسي، في منظومة سماها "**معونة الحيسوبي**"[7].

وتمثل مؤلفات مَحمد العلمي في علم الفلك، حوالى ثلث الإنتاج المطبوع من هذا العلم، تحتوي في معظمها على جداول في علم التوقيت، كجدول الجيب المحلول،

3- أحمد ابن البناء المراكشي، منهاج الطالب لتعديل الكواكب، تطوان، 1952م، من منشورات معهد الجنرال فرانكو للأبحاث العربية ـ الإسبانية، ص. 9.

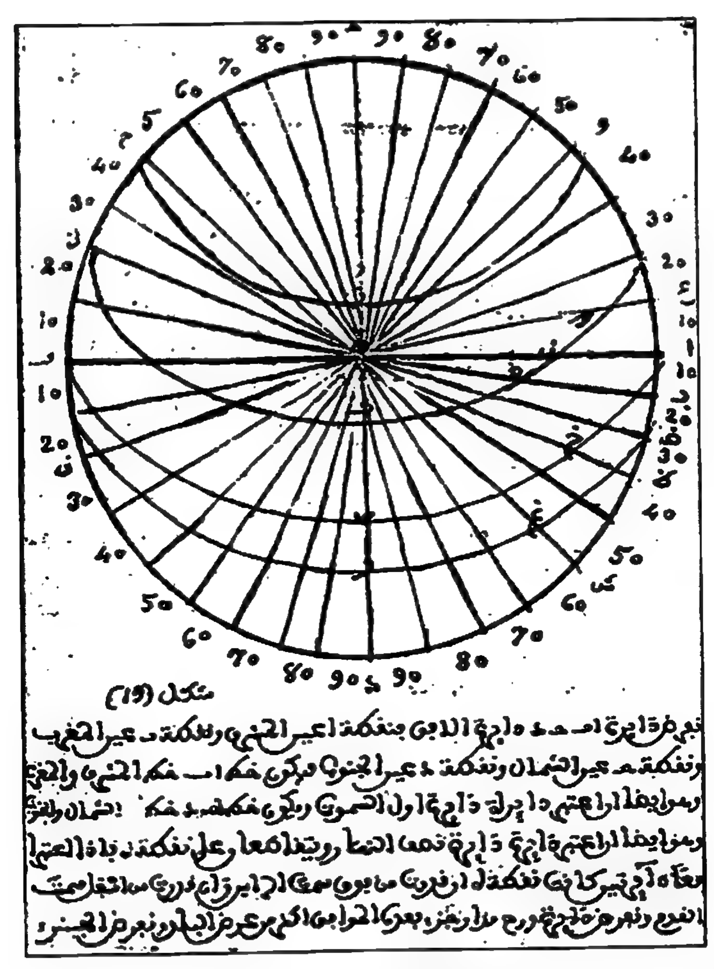
4- انظر المنشورات الفلكية عند : لطيفة الكَندوز، المنشورات المغربية، مرجع سابق، قسم علم الفلك.

5- طبع على الحجر بفاس سنة 1317هـ/1899م قبل طبع رسالة المارديني، على الحروف سنة 1350هـ/ 1931م.

6- طبعت الحاشية بذيل الشرح مرتين على الحجر، الأولى سنة 1321 هـ/1903م، والثانية عام 1350 هـ/ 1931م.

7- طبعت مع نص "الرسالة الفتحية"، ضمن مجموع، بمطبعة الرايس بفاس سنة 1350هـ/1931م.

وجدول الظل الاثني عشر المحلول، وجدول النسبة الستّينية، في حين اختص بعضها في شرح طريقة العمل باللوغاريتم[8]، وكيفية حصول الخسوف والكسوف[9].



الشكل(16) رسم دائرة الأفق لتوضيح اتجاه الشمس والقمر ودورانهما لتحديد القبلة وأوقات الصلاة. من كتاب "حاشية العلمي على شرح الفشتالي على رسالة المارديني" والمطبوع على الحجر بفاس سنة 1350هـ/1931م

8- انظر ذلك في مؤلفيه: - حل العقدة عن مقاصد العمدة، طبعة حجرية، (د. ت. م).
- السراج الموضوع على العلم المرفوع، طبعة حجرية، 1351 هـ/ 1933م.

9- انظر شرح أرجوزته "الجامع المفيد"، المسمى "تقريب البعيد من الجامع المفيد على أصول الراصد الجديد"، طبعة حجرية، 1353 هـ/ 1934م.

وحظيت أرجوزة الشيخ محمد بن عبد الحق البطيوي (المعروف بأبي مقرع) في علم الفلك، بشرحين من طرف محمد بن سعيد المرغيتي، اختصرها أولاً في أرجوزة من تسعة وتسعين بيتاً مع شرحها[10]، ثم لخص هذا الشرح ليسهل الاطلاع عليها سماه **"المطلع على مسائل المقنع"**[11].

على أن أهم مطبوع، عَرَّف بعلم الفلك وبَيَّن أقسامه وأنواعه، وتتبع تاريخ انتشاره عند المسلمين في المشرق، وفي الغرب الإسلامي، هو كتاب **"منهاج الطالب لتعديل الكواكب"**[12] لابن البناء المراكشي، الذي أوضح فيه أيضاً بواسطة الجداول، كيفية استخراج تاريخ الروم، وتاريخ العرب، وبداية التاريخ الهجري. وعن هذا الكتاب يقول ابن خلدون: **"... فولع به الناس لما سهل من الأعمال فيه"**[13].

وتطرقت بعض المنشورات لعلم التنجيم، نخص منها بالذكر مؤلف ماء العينين، المسمى **"ضوء الدهور علماً، عليه بالله استغثت حتماً"**[14]، وهو يضم مجموعة من القصائد في علم التنجيم، تتطرق لكيفية تحديد الشهور وعلاماتها، ومكان البروج وكيفيتها مع المنازل، وبيان الحظ من حروفها.

وما نلاحظه على مطبوعات علم الفلك، أن أكثر من ثلثيها تم طبعه على الحجر، في وقت مبكر من تاريخ المطبعة، خصوصاً ما يتعلق منها بعلم التوقيت، مما يؤكد أن المغاربة كانوا يعدون هذا العلم ضمن العلوم الشرعية، لارتباطه بالكثير من العبادات كالصلاة والصيام والإفطار.

2- **علم الحساب:** وهو العلم الثاني من العلوم التجريبية الذي حظي باهتمام المشرفين على المطبعة، نظراً لحاجة الناس إليه في العديد من العمليات التجارية والشرعية

10- انظر كتاب "المقنع في علم أبي مقرع"، المطبوع على الحجر بفاس سنة 1319هـ/ 1901م. وقد عرف البطيوي في مقدمة كتابه بأبي مقرع، نسبة إلى المقرع الذي تقدح به النار، والذي كان لا يفارقه في أسفاره غالباً، على عادة أهل البوادي. واشتهر بنظم في علم الهيئة وضع العلماء عليه الكثير من الشروح والحواشي.

11- طبع على الحجر بفاس (د.ت.م)، وله طبعة ثانية بمطبعة الأزرق بفاس سنة 1318هـ/1900م .

12- ترجم الكتاب إلى الإسبانية، من طرف معهد الجنرال فرانكو للأبحاث العربية ـ الإسبانية، ونشر مع النص العربي، في نفس المجلد بدار الطباعة المغربية بتطوان سنة 1952م.

13- ابن خلدون، المقدمة، مرجع سابق، ص. 908.

14- طبع على الحجر بفاس، سنة 1322 هـ/ 1904م.

كالقضاء والميراث، حيث اهتم العديد من العلماء بتلقين علم الحساب، وتأليف كتب تعليمية فيه، نذكر من بينهم الرسموكي والقلصادي وابن غازي وسكيرج.

تتعلق جل مطبوعات هذا العلم، بحساب الأعداد الصحيحة والنسبية والجذور والجبر والمقابلة. نذكر منها شرح الرسموكي لرجز السملالي المسمى "**أجنحة الرغاب في معرفة الفرائض والحساب**" وهو المشهور عند السوسيين بالسملالية. يخبرنا المختار السوسي بأنهم لا زالوا يدرسون به الحساب إلى الآن[15]. بالإضافة لكتاب "**بغية الطلاب في شرح منية الحساب**"[16] لابن غازي. شرح فيه نظمه "**منية الحساب**" الذي يقع في نحو خمسين ومائتي بيت، ويشتمل كما جاء في مقدمته على أمهات علم الحساب. ثم حاشيته المسماة "**نزهة ذوي الألباب وتحفة نجباء الأنجاب**"[17] لمحمد بنيس، الذي قارن ما جاء في مؤلف ابن غازي، مع بعض المؤلفات التي تطرقت لعلم الحساب، ككتاب الذخيرة للفارابي، والهندسة لإقليدس.

وهناك من المطبوعات ما يتعلق بحساب الموازين، كمنظومة "**الدرة اللأمعة**" لأحمد سكيرج التي وضح فيها مقدار المثقال والأوقية والفلس، وكذا شرحها المسمى "**الروضة اليانعة والثمرة النافعة**" للمؤلف نفسه[18].

ونجد ضمن المطبوعات، مؤلفين يتعلقان بدراسة الأرقام العربية، الأول خاص بشرح رموز الأرقام المعروفة بالقلم الفاسي، والمسمى "**إرشاد المتعلم والناسي في صفة أشكال القلم الفاسي**"[19] لأحمد سكيرج. والقلم الفاسي هو عبارة عن طريقة مبتكرة تعتمد على وضع رموز خاصة للأرقام (آحاد وعشرات ومئات)، اخترعها في الأساس العلماء المغاربة بقصد التعمية والألغاز، فلم يكن يفهمها غيرهم، واستخدموها في المقام

15- المختار السوسي، سوس العالمة، مرجع سابق، ص. 177، طبع الشرح مع ملخصه "مفتاح أجنحة الرغاب" للرسموكي بالمطبعة الحجرية للبادسي بفاس سنة 1322هـ/1904م .

16- طبع على الحجر بفاس، سنة 1317 هـ/1899م.

17- طبعة حجرية، فاس، بحاشية بغية الطلاب السابقة الذكر .

18- طبعت جميعها على الحجر بفاس (د. ت. م) ضمن مجموع.

19- تسمى أيضاً برسم الزمام. وضع عبد القادر الفاسي نظمًا سماه "القلم الفاسي" في نحو عشرين بيتاً بين فيه أشكال هذه الأرقام وأعدادها. ترجم الشرح إلى الفرنسية تحت إشراف المستشرق فيالا، ونشر سنة 1917م بمطبعة الجزائر.

الأول في تقييد التركات، بغرض منع التلاعب والتزوير فيها. وقد نسبت هذه الطريقة لمدينة فاس بسبب شيوع استخدامها فيها[20]. ويحلل سكيرج في كتابه "إرشاد المتعلم" بتفصيل طريقة الحساب بالقلم الفاسي.

أما المطبوع الثاني فهو شرح للأرقام العربية المسماة بحروف وأرقام الغبار، من تأليف علي القلصادي، تحت عنوان: "كشف الأسرار عن علم حروف الغبار"[21]. وهي عبارة عن حروف وأرقام ترسم على الرمل، سميت بالأرقام الغبارية والحروف الغبارية. عرفت أول الأمر عند الهنود، ثم استعملها المغاربة والأندلسيون خصوصا لترقيم بعض المخطوطات[22]. وقد وضع القلصادي شرحا وتوضيحا في كيفية استعمال هذه الأرقام في مؤلفه "كشف الأسرار" السابق الذكر.

كما نشرت المطبعة أهم مؤلف في علم الهندسة، وهو كتاب "تحرير أصول الهندسة لإقليدس" لنصير الدين الطوسي، الذي يعتبر مركز العلوم الرياضية في علم الهندسة، ومن الكتب الأساسية لدراسة هذه المادة لما يحتويه من معلومات مهمة، ورسوم وأشكال هندسية متعددة. وقد كان لهذا الكتاب صيت واسع في الشرق والغرب، وترجم إلى لغات متعددة، وكان من ضمن الكتب العربية الأولى التي حظيت بالطبع بأوربا خلال القرن السادس عشر، حيث تم نشره بمطبعة الميدتشي بروما سنة 1594م[23].

وفي مجال علم الهندسة كذلك، نشر لمحمد بن الصباغ كتاب في صناعة التكسير المتعلق بالمساحات، يحمل عنوان "النور المنير في صناعتي التوفيق والتكسير" الذي شرح فيه أرجوزة الجزنائي المسماة بـ "الكوكب المنير في صناعة التوفيق والتكسير"[24]، وموضحا فيه كيفية حساب الأضلع والطول والعرض والقطر.

3- الطب والصيدلة: لم تتجاوز منشورات المطبعة من هذا العلم، إثنى عشر عنواناً. ويرتبط هذا التقصير بالأساس، لكون دراسة هذا العلم اضمحلت في المغرب منذ

20- أحمد شوقي بنبين ومصطفى الطوبي، مصطلحات الكتاب العربي المخطوط، مرجع سابق، ص. 271

21- طبع على الحجر بفاس، (د.ت.م).

22- بنبين والطوبي، المرجع سابق، صص. 241-242 .

23- وفي المغرب، نشر الكتاب في العشر سنوات الأولى من بداية المطبعة الحجرية، وذلك سنة 1293هـ/1876م.

24- تقع الأرجوزة في 121 بيتاً، طبع شرح الصباغ على الحجر بفاس، سنة 1317 هـ/1899م.

بداية القرن التاسع عشر[25]، فقل الاهتمام به والتأليف فيه، وإن كانت هناك إشارة أوردها "راينو Raynaud" عن ترجمة لواحدة من أواخر الإجازات التي منحتها جامعة القرويين بفاس في الطب سنة 1893م، للمسمى الحاج محمد بن عبد الرحمان بن أحمد بن محمد بن الحسن الوزاني، وكان "راينو" قد توصل بنسخة أصيلة لتلك الإجازة من أحد الترجمانات بسيدي بلعباس، وقام بنشرها في إحدى المجلات بالجزائر، في مارس 1895م[26]. ولا يعتقد بأن هذه الإجازة منحت خلال ذلك التاريخ من جامعة القرويين التي لم يكن حينها يدرس بها علم الطب، وإنما على الأرجح أن صاحبها أجازه بعض علماء القرويين، الذين كانوا يدرسون الطب في حلقات خاصة.

وقد شملت المطبوعات في معظمها ما كتبه القدماء عن الطب، ككتاب "**الكليات في الطب**"[27] لابن رشد، وكتابي "**الرحمة في الطب والحكمة**"[28] و"**كفاية المحتاج في معرفة الاختلاج**"لجلال الدين السيوطي[29]، بالإضافة إلى شرح أحمد ابن حشاء للألفاظ الطبية في كتابه "**مفيد العلوم ومبيد الهموم**"[30].

وتجدر الإشارة، إلى أن المطبعة الحجرية نشرت كتاباً في الطب لعبد السلام العلمي[31]، يضم مؤلفين طبع أحدهما بالأصل والثاني بالهامش. وهما: "**ضياء النبراس**

25- تشير بعض الدراسات إلى أن مدينة سلا كان بها مدرسة للطب في عهد بني مرين. انظر: مجلة الثريا، الحركة العلمية بالمغرب، عدد ممتاز، السنة الثالثة ربيع الثاني، 1365 هـ/ مارس 1946م، ص. 48. وقد ذكرها أيضاً عبد العزيز بنعبد الله في كتابه "الطب والأطباء بالمغرب"، (د.م)، 1960م، ص. 47.

26- بوجمعة رويان، الطب الكولونيالي الفرنسي بالمغرب 1912-1945، مطابع الرباط نت، 2013م ، ص 81.

27- نشرت بالكتاب النسخة المخطوطة الأصلية، مع تقديم وتحقيق ألفريد البستاني، وقد ذيل الكتاب بمعجم طبي من وضع المحقق، مع ترجمة بالإسبانية.

28- يوجد مخطوط للكتاب بالخزانة العامة بالرباط تحت رقم D 1121 ينسب الكتاب لجمال الدين محمد المهدي بن إبراهيم الصنوبري اليمني الهندي (ت 815 هـ/ 1412م)، وقد سمّى بروكلمان في ملحقه ج 2، ص. 252 مؤلفه بمحمد المهداوي بن علي بن إبراهيم الصنوبري اليمني الهندي، في حين نسبه سركيس في معجمه ص. 1080 لجلال الدين السيوطي، وهو نفس الاسم المثبت على النسخة المطبوعة بدار الكتاب بالدار البيضاء التي اطلعنا عليها.

29- شرح فيه رسالة الإسكندر المقدوني التي بحث فيها أسباب اختلاج أعضاء الجسم.

30- شرح فيه الألفاظ الطبية الواقعة في كتاب المنصوري للرازي.

31- كان من أعضاء البعثة الطلابية التي أرسلت إلى مصر في بداية عهد مولاي الحسن، وقد أحرز على الإجازة الطبية من المدرسة الطبية المصرية، كما أشار إلى ذلك في آخر كتابه "ضياء النبراس".

في حل مفردات الأنطاكي بلغة فاس"[32]، و"البدر المنير في علاج البواسير". وقد حاول العلمي في هذين الكتابين التوفيق بين تذكرة الأنطاكي من علماء القرن السادس عشر، والنظريات الطبية الحديثة، حيث وصف بعض الأمراض الباطنية وعلوم التشريح وعلوم التشريح العضلي المفصلي والعصبي، والكيمياء الطبية والمستحضرات الصيدلية، وطب الرمد، والأمراض الجلدية، وأمراض النساء والأطفال. وقد اعتمد المؤلف الدارجة المغربية في شرح مصطلحات المادة الطبية بالمشرق. كما طبعت بذيل "ضياء النبراس" منظومة رجزية في علم التشريح لنفس المؤلف سماها "مفتاح التشريح".

ومن جهة أخرى تم نشر منظومة عبد القادر بن شقرون على الحجر، تشتمل على 672 بيتاً[33]، عرّف فيها بخاصيات المواد الغذائية على اختلافها، وبنوع الأعشاب في علاج كل علة، شارحا من خلالها العديد من المصطلحات الطبية.

وخلال فترة الحماية، نشرت معظم الكتب الطبية باللغة الفرنسية، ولم تطبع بالعربية سوى كتيبات صغيرة في علم الطب، صادرة عن إدارة الصحة العمومية التابعة لسلطة الحماية، تتضمن نصائح وإرشادات طبية للوقاية من بعض الأوبئة المنتشرة آنذاك بالمغرب، كوباء التيفوس[34]، وحمى المستنقعات[35].

وعن طب الأطفال، نشرت المطبعة كتاب "الطفل" لمحمد سكيرج، الذي قدم فيه إرشادات حول طرق العناية بالطفل المغربي في التغذية واللعب والنوم والمرض.

ولا تكاد تخلو معظم هذه المؤلفات الطبية المنشورة، من إشارة إلى ميدان الصيدلة، فقد درست معظمها الأعشاب وطبائعها وخاصياتها، وطريقة تحضير العقاقير، وكيفية استعمالها. ونشرت المطبعة كتاباً متخصصاً في دراسة الأعشاب بعنوان "كشف

32- شرح فيه المفردات الطبية الواردة في "تذكرة الشيخ داوود الأنطاكي" ترجمها من الفارسية إلى الأسماء الشائعة عند أهل فاس.

33- تعرف باسم "الأرجوزة الشقرونية" طبعت مراراً على الحجر ضمن مجموع من المتون.

34- نشر تحت اسم "مرض التيفوس وانتشاره في بعض الجهات من الأيالة الشريفة". سنة 1355 هـ/1933م.

35- اسمه "حمى المستنقعات المعبر عنها بالسخانة" وهو يضم مجموعة المحاضرات التي قدمها علي زكي في العديد من المدن والبوادي المغربية، بطلب من سلطات الحماية الفرنسية، وهي عبارة عن نصائح وإرشادات عن بعض الأوبئة المتفشية آنذاك بالمغرب. طبع بالمطبعة الرسمية بالرباط سنة 1933م.

الرموز في بيان الأعشاب"[36] لعبد الرزاق بن حمدوش الجزائري. شرح فيه أنواع الأعشاب الطبية ورموزها وخاصية كل عشبة، موضحاً كيفية تحضير العقاقير المفردة والمركبة.



الشكل (17) صورة لآلة المستحضرات الصيدلية مع شرحها، من كتاب "ضياء النبراس في حل مفردات الأنطاكي بلغة فاس" لعبد السلام العلمي والمطبوع على الحجر بفاس سنة 1318هـ/1900م

36- نشر بمطبعة دار الكتاب، الدار البيضاء، 1372 هـ/1953م.

4- المنطق: عرّف ابن خلدون علم المنطق في مقدمته بقوله: "وهو علم يعصم الذهن عن الخطأ... وقوانين يعرف بها الصحيح من الفاسد في الحدود المعروفة للماهيات، والحجج المفيدة للتصديقات"[37].

لكن هذا العلم لقي نفوراً ومعارضة شديدة من طرف علماء المسلمين، فبالغوا في إنكاره، وحظروا تعلمه وتعليمه، إلى أن أقبل عليه بعض العلماء، كالغزالي وابن الخطيب فتسامحوا بعض الشيء في تعاطيه، وأصبحت دراسته مرتبطة بعلم الكلام[38].

أما في المغرب، فعلى الرغم من المعارضة التي لقيها علم المنطق، فقد دُرِّس في العديد من الأماكن بفاس ومراكش خصوصاً في العهد السعدي[39]، إلى أن مُنِعت دراسته في عهد السلطان سيدي محمد بن عبد الله. ثم عاد بعد ذلك ليدخل ضمن مواد التعليم في القرويين وابن يوسف، وفي بعض المراكز الأخرى.

وإذا رجعنا إلى جدول المواد الملقنة بالمغرب في منتصف القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين، نجد أن مادة المنطق كانت تدرس بكتابي "**السلم للأخضري**" و"**مختصر السنوسي**"، لذا كانت منشورات المطبعة في علم المنطق، ترتكز في معظمها حول هذين الكتابين، وما يتعلق بهما من شروح وحواش، والتي تمثل ثلثي المنشورات من هذه المادة[40].

تعرف منظومة الأخضري بـ "**السلم المرونق في علم المنطق**"[41]، وهي من أشهر المؤلفات المنطقية المتداولة بالمغرب والمشرق. شرحت معنى هذا العلم وعَرّفَت بأقسامه، ودرست أنواع الدلالة الوضعية، والقضايا وأحكامها، والتناقض والقياس، ووضحت الآداب اللازمة للباحثين للوصول إلى الحقيقة.

37- ابن خلدون، **المقدمة**، مرجع سابق، ص. 908.

38- نفسه، ص. 913.

39- محمد حجي، **الحركة الفكرية**، مرجع سابق، ج 1، ص. 92.

40- وصل عددها إلى تسعة عناوين من مجموع 13 عنواناً الذي نشرته المطابع في علم المنطق.

41- طبعت مراراً على الحجر ضمن مجموع من المتون، وطبعت أيضاً مع شرح بناني عليها وحاشية قصارة على الشرح. كما طبعت ضمن مجموع من المتون على الحروف بمصر بمطبعة مصطفى البابي الحلبي بالقاهرة، وذلك سنة 1340 هـ/ 1921م.

وقد وضعت لهذه المنظومة العديد من الشروح، نشرت المطبعة اثنين منها، أحدهما لمحمد بن الحسن بناني، والثاني للحسن القويسني. وقد لقي هذان الشرحان إقبالاً كبيراً من طرف الدارسين، وَوُضِعَتْ عليهما العديد من الحواشي، طبعت منها على شرح بناني حاشية قصارة، وحاشية بوعشرين، وحواشي محمد المهدي ابن سودة، وعلى شرح القويسني: حاشية مصطفى البولاقي[42].

أما الكتاب الثاني فهو "**مختصر السنوسي**" اختصر فيه مؤلفه، الكثير من المباحث في أسس علم المنطق، وضمّنه الضروري من هذا العلم، فصار هذا المختصر من المصنفات التي يعتمد عليها في دراسة هذا العلم. وقد نشرت المطبعة مؤلفين حول مختصر السنوسي، الأول شرح للمختصر من وضع السنوسي نفسه، والثاني حاشية وضعها بناني على هذا الشرح[43].

إلى جانب السلم والمختصر، حظيت خريدة حمدون بن الحاج في علم المنطق بنشر شرحين لها، الأول من وضع ابن المؤلف محمد بن حمدون بن الحاج سماه "**الجوهرة الفريدة في حل رموز الخريدة**"، والثاني عبارة عن حاشية على الشرح من وضع محمد الطيب بن كيران[44].

أما أحمد الهلالي، فقد وضع شرحاً لمنظومة "**الجواهر المنطقية**" لعبد السلام القادري، سماه "**الزواهر الأفقية في شرح الجواهر المنطقية**"[45]، بيّن فيه الحكم الشرعي في علم المنطق.

وبهذا يمكن القول، بأن المنطق هو العلم الوحيد بين العلوم العقلية، الذي كان له حظ مع المشرفين على الطبع بالمغرب، أما باقي العلوم الأخرى كالفلسفة مثلاً فلم تحظ مؤلفاتها بالطبع، لكونها من العلوم التي كان يُعْرِضُ عن تعاطيها العلماء المغاربة، ولم تكن تدرس حينها، لتعارضها في نظرهم مع أحكام الشريعة، حيث يرى ابن خلدون في

42- انظر الجميع عند: لطيفة الكُندوز، المنشورات المغربية، مرجع سابق، قسم علم المنطق.

43- طبعت الحاشية بالأصل والشرح بالهامش على الحجر، مطبعة العربي الأزرق، فاس، 1302هـ/1884م.

44- طبعا معاً على الحجر بفاس سنة 1329 هـ/ 1911م، الشرح بالأصل والحاشية بالهامش.

45- طبع على الحجر بفاس سنة 1313 هـ/ 1895م.

الفلسفة "أن ضررها في الدين كثير"[46]، لهذا لم يقبل المشرفون على الطبع على نشر المؤلفات الفلسفية[47] لصعوبة تسويقها، وعدم الإقبال عليها من طرف العلماء والطلبة وجمهور القراء.

46- ابن خلدون، المقدمة، مرجع سابق، ص. 992.

47- نشر مؤلف واحد يتعلق بميدان الفلسفة، بعد مرور قرن تقريباً على ظهور المطبعة، وهو كتاب "الفلسفة والأخلاق عند ابن الخطيب" لعبد العزيز بن عبد الله، ونشر بدار الطباعة المغربية بتطوان، 1372هـ/1953م .

الفصل الخامس

الترجمة ومحتوى منشورات متنوعة

نستعرض من خلال هذا الفصل طبيعة المنشورات ومحتواها في ميدان الترجمة، والاقتصاد، والسياسة، والتعليم، والإدارة، والقانون، والفنون الجميلة. وهذه المجموعة تأتي في ذيل قائمة المطبوعات التي حظيت باهتمام ناشري الكتاب المغربي، خلال فترة دراستنا الممتدة حوالى قرن من الزمن (1865 - 1956م).

أولاً: الترجمة:

تعتبر الترجمة من أهم عوامل التلاقح الحضاري بين الشعوب، حيث يتأتى بواسطتها الاطلاع على تطور الفكر العالمي، والتعرف على الآداب والعلوم القديم منها والحديث. ومن المعلوم بأن الترجمة كانت هي أولى مراحل الحركة العلمية الإسلامية، ولعبت دورا كبيرا في إثراء الحضارة العربية الإسلامية خلال العصور الوسطى.

وخلال فترة التحولات الفكرية التي عرفت بعصر النهضة بأوربا، والتي زامنت اختراع كوتنبرغ، أنشئت خليات للترجمة بمختلف المعاهد والجامعات الأوربية، انكبت على ترجمة المؤلفات الإغريقية والرومانية القديمة، كما عملت على ترجمة المؤلفات الإسلامية إلى اللاتينية، حيث ترجمت كتب في الفلسفة والرياضيات والعلوم الطبيعية لمؤلفين عرب، واستعانوا على نشرها بين جمهور القراء في أوربا بواسطة المطبعة، مما ساهم في إثراء الفكر الأوربي الذي كان أساس النهضة والتقدم التي شهدتها أوربا.

وفي مصر، نلاحظ بأن مطبعة بولاق استفتحت عملها سنة 1822م بطبع قاموس إيطالي - عربي، وفيما تلا هذه السنة، وخلال السنوات المبكرة من القرن التاسع عشر، نلاحظ أن مطبوعات بولاق، منحت الغلبة للكتب المترجمة التي تناولت ميدان الطب وفنون الزراعة والهندسة وفن الحرب، والطبيعة والكيمياء في حين أن ما طبع خلال نفس الفترة من كتب في الفقه والنحو والشعر، كان محدوداً بالمقارنة مع الكتب المترجمة.

ومن المعلوم أن المطبعة كانت الوسيلة الكبرى لتحقيق غرض محمد علي من نقل الحضارة الغربية إلى مصر، وكانت الترجمة هي الطريقة التي اعتمدها لبلوغ هذه الغاية. حيث تم طبع نسخ كثيرة من كتب مترجمة، وزعت على الجند وعلى الطلاب في المدارس، وحتى على الأهليين[1].

وكانت لجنة الامتحان في مدرسة الألسن التي كان يديرها رفاعة الطهطاوي، تكافئ المجيدين من المترجمين بمنح كل مترجم أنجز عمله في الموعد المحدد، وطبع كتابه، خمس نسخ من الكتاب هدية وتشجيعاً له[2].

وهذا دليل على أن الذين وجهوا حركة الطبع والنشر بمصر في ذلك الزمان، كانوا يستهدفون غاية مثلى، تكمن في إبراز كنوز الفكر العالمي، ومعرفة ما أنجزته الأمم والثقافات الأخرى، تحدوهم في ذلك الرغبة القوية في الإصلاح والنهوض بالبلاد، وخلق مجتمع متعلم، حتى يستطيعوا ملاحقة سير التطور الأوربي.

أما في المغرب، فخلال هذه الفترة يشير المنوني إلى أن السلطان محمد بن عبد الرحمان كان له إلمام باللغة الفرنسية، وكان بلاطه أيام ولايته العهد مَطافاً للعلماء من جميع الآفاق، يضم نخبة من كل عارف بالألسنة والأقلام. وتثبت بعض المصادر قيامه قبل توليه الملك بتعريب بعض الكتب العلمية، مثل كتاب "اسحاق نيوتن" في علم الفلك، على يد ترجمان انجليزي من مالطة اعتنق الإسلام، كما أشرف على جماعة من التراجمة لتعريب كتاب لفلكي فرنسي "جوزيف جيروم لالاند Joseph-Jérome de Lalande" ووضع له عنواناً وهو **"الجامع المقرب، النافع المعرب"**، كتب مقدمة للترجمةالعربية، وفيها يذكر حكم النظر في علم النجوم، ويبين قيمة الكتاب المعرب واصطلاحات الترجمة، ويتحدث عن ترجمته تحت إشرافه. وقد تم ذلك عام 1268هـ/ 1852م[3].

ويرى المنوني أنه: «لو أعيد النظر في هذا التعريب ونشر في عصره، لكان المغرب قد أسدى إلى رجال الفلك العرب يداً لا تنسى، وهنا لا أتمالك أن أتساءل – ومعي بدون

1- جمال الدين الشيال، تاريخ الترجمة والحركة الثقافية في عصر محمد علي، مصر 1951م، ص. 200.

2- نفسه، ص. 202.

3- محمد المنوني، مظاهر يقظة المغرب الحديث، مرجع سابق، ج 1، ص 145 و 147. توجد بالخزانة الحسنية نسختان للكتاب، الأولى تامة في 3 أجزاء تحت رقم 2682، والثانية ناقصة تضم جزءين فقط الثاني والثالث تحت رقم 5405.

شك عدد من القراء- عن السبب الذي حال دون مراجعة هذه الترجمة ونشرها، على مسيس الحاجة لها حينئذ على الخصوص»[4].

فلماذا لم يستغل السلطان سيدي محمد بن عبد الرحمان المطبعة لنشر الكتب التي كان قد أشرف على ترجمتها قبل توليه الحكم، خصوصا الكتاب السالف الذكر؟ وهو السلطان الذي قال عنه أحمد ابن المواز: "وأحيا ما اندثر من العلوم كالحساب، والتعديل، والهندسة، والنجوم، واخترع العسكر النظامي السعيد"[5]. وفي نفس الصدد يذكر محمد بن المفضل ابن كيران اهتمام الأمير محمد بن عبد الرحمان بالرياضيات، والموسيقى، والتنظيم العسكري الحديث. كما وصفه عبد السلام العلمي، بأنه أحيى مدارس العلوم الرياضية[6].

ونتساءل أيضاً لماذا لم يعمل السلطان محمد بن عبد الرحمان عند توليه الحكم، على إتمام نشاطه في ميدان الترجمة؟ ولم ينجح في إدماج الطباعة في برامجه الإصلاحية التي كان يرغب في إدخالها على الجيش والإدارة والتعليم، ولم يول الاهتمام لترجمة المؤلفات العالمية النفيسة في هذه الميادين، حيث لم يستغل المطبعة لإثراء ميدان الترجمة، كما حدث في أوربا أو في مصر مثلاً؟

ربما كان مردُّ ذلك إلى مجاراته للجو الثقافي السائد حينئذ بالمغرب، ويقينه من عدم إقبال جمهور القراء بالمغرب على اقتناء هذا النوع من المطبوعات، خصوصاً أن المطابع كانت تستهدف بالدرجة الأولى تلبية رغبات بعض الاتجاهات والنوازع، التي لم تكن لها رغبة في نقل أفكار الحضارة الغربية إلى المغرب بواسطة الترجمة، على اعتبار أنها مؤلفات من وضع الكفار، لا تهم بلاد الإسلام، وأن من تكلم لغتهم، واطلع على حضارتهم، واقتبس منها، أو أعجب بها، كأنما تَدَيّن بدينهم. وهذا ما جعل الكتابات الأجنبية عن المغرب تنعته بالجمود والتنكر للحضارة، وتتحدث عن جهل المغاربة بأحوال العالم وما حققه من تقدم[7].

4- نفسه، ص 150. وعن صدى هذه الترجمة، يشير المنوني إلى الرسالة التي توصلت بها مجلة دعوة الحق - عندما عَرّفت بالكتاب- من عميد الكلية الإسلامية بالهند محمد أبو الجلال، جاء فيها: "اشتاقت قلوبنا إلى مطالعة ذلك الكتاب لنستفيد منه، ونحن في حاجة ماسة إلى نيله، لعله يساعدنا في تدريس علم الفلك في كليتنا".

5- أحمد ابن المواز، المقالة المرضية في الدولة العلوية، مخطوط الخزانة الحسنية تحت رقم 493.

6- المنوني، مظاهر يقظة المغرب، المرجع السابق، ص. 97.

7- أسعد كرم، المغرب الأقصى ولغته، مرجع سابق، ص. 135.

وإذا تفحصنا الكتب المترجمة المنشورة بالمغرب، نجدها لا تتعدى سبعة عناوين، تمت ترجمتها بمبادرات فردية، تصنف أربعة منها في ميدان القصة، وكتاب في التراجم، ومؤلفان في التاريخ.

بالنسبة للقصص[8] كانت في الأصل موجهة للناشئة المغربية، ومواضيعها اجتماعية أخلاقية، تمزج بين الواقع والخيال.

أما كتاب التراجم، "مفكرو الإسلام" للبارون كارادوفو Baron Carradevaux[9]، فهو يترجم للمفكرين المسلمين، ويستعرض آراءهم ويحلل نظرياتهم وأفكارهم، أيام ازدهار الحضارة الإسلامية.

وعن كتابي التاريخ، فالأول "دراسة سلالات شمال إفريقيا"- السابق الذكر- والثاني، "محور السياستين أو حياة القائد عبد القادر" وهو دراسة خاصة للقبطان الفرنسي "أودينو Odinot"[10]، تهم فترة مهمة من تاريخ المغرب تمتد من 1909 إلى 1918م. عبارة عن ارتسامات شاهد عيان، لبعض المواقف والأحداث التي عاشها المغرب خلال هذه الفترة، يصف المراحل الأخيرة لثورة بوحمارة وأسره ومقتله، ودخول الجيش الفرنسي لمدينة فاس، والحالة بالمدينة بعد عقد الحماية، ثم انتفاضة شهر أبريل[11].

8- وهذه القصص هي:
- رابطة المصالح لخيسنتو بنافنتي، تعريب نجيب أبو ملهم، مطبعة المخزن، تطوان، 1369هـ/1950م.
- ذهب سوس لرولان لوبيل، تعريب قاسم الزهيري، المطبعة الاقتصادية، الرباط، 1375هـ/1955م.
- الرفيق المختار: تحتوي على أربع قصص، ثلاث منها في الأصل بالأنجليزية ترجمها محمد علي الرحماني، المطبعة الوطنية، الرباط، 1367هـ/1948م.
- طرتيف لموليير، تعريب المهدي المنيعي وعبد السلام التويمي، المطبعة الجديدة، فاس، 1346هـ/1927م.

9- باحث فرنسي مستشرق مهتم بدراسة الحضارة الإسلامية، ترجم الكتاب محمد عزيز الحبابي، ونشر بمطبعة الأمنية بالرباط سنة 1364هـ/1945م.

10- اسمه الكامل بول أودينو Paul Odinot (1884-1958) ، كان ضابطاً في إدارة الشؤون الأهلية بالمغرب في السنوات الأولى للحماية الفرنسية، تزوج بمغربية، وعندما أنهى الخدمة العسكرية تفرغ للكتابة، نشر له:
- Le Caïd Abdellah, Paris, 1923 وهو المترجم من طرف محمد ابن الشيخ
- Le Monde Marocain, Paris, 1926.
- Le premièr communion d'Abdel-Kader, Paris, 1927.
انظر بعض المعلومات عن أودينو بالموقعين الإلكترونيين : www.bladi.net; www.biblioMonde.com

11- عُرفت انتفاضة أبريل هاته في بعض الأدبيات الفرنسية، باسم "الأيام الحمراء" تارة، وباسم "أيام فاس الدموية" تارة أخرى، وأطلق الجنرال موانيي على مدينة المولى إدريس بسبب هذه الانتفاضة اسم "المدينة المجرمة" كما=

وقد قام الكاتب أثناء استعراضه لهذه الأحداث، بوصف بعض المظاهر السياسية والاجتماعية بالمغرب، فتحدث عن النظام القبلي، والوظائف المخزنية، ودور الشرطي، ومكانة الفقيه في القبيلة، ووضعية المرأة المغربية، وطريقة غناء "الشيخات". كل هذه الظواهر يصفها "أودينو" من خلال تتبع حياة القائد عبد الله، الذي هو في الأصل ابن الثائر بوحمارة، أخذه "أودينو" جريحاً أثناء أسر والده، فعالجه وألحقه بخدمته، متستراً عن هويته الحقيقية، ثم ألحقه بالجيش إلى أن أصبح رئيساً على فرقة الفرسان، وعين بعدها قائداً على أولاد عزيز وأولاد العربي بقبيلة بني مستارة شمال المغرب، ثم دخل في صراعات مع الأهليين الذين اغتالوه سنة 1918م بسبب موالاته للفرنسيين.

ويقدم الكتاب معلومات مهمة تاريخية وسياسية واجتماعية عن المغرب، من خلال وجهة نظر أحد ضباط الجيش الفرنسي، كما يتضمن مناقشات مهمة بين الدولتين الفرنسية والمغربية. لكنه يفتقر إلى مقدمة تعريفية بالمؤلف وبالكتاب.

هكذا ومن خلال عرضنا لمحتوى الكتب المترجمة التي نشرتها المطبعة، نستنتج أنها لم تأت في مواضيعها بجديد، حيث لم تشتمل على مواضيع علمية أو تقنية أو سياسية، ولم تحمل أفكاراً إصلاحية، وهي بذلك لا تختلف في مواضيعها عما كتب في الأصل بالعربية، مما يدل على أن الذين كانوا يوجهون حركة الطبع والنشر في المغرب، لم يكن هدفهم استعمال الطباعة أداة للتقدم المعرفي لإثراء الحوار الحضاري، مثل ما حدث في أوربا وبعض بلدان المشرق، بل كانوا يسايرون التوجهات والأفكار التقليدية السائدة، لذا كرّسوا التقليد بدل التجديد.

ثانيا: منشورات متنوعة

إلى جانب الأصناف الأربعة السابقة الذكر، التي ميزت نشاط المطبعة ما بين 1865 - 1956م، نجد في قائمة البيبليوغرافيا مجموعة أخرى من المطبوعات، تخص ميدان الاقتصاد والإدارة والتعليم والسياسة والقانون والفنون الجميلة.

=نعت أحد الصحفيين الفرنسيين أهل فاس "بالقتلة الفجرة". انظر: محمد معروف الدفالي، القرويين والصراعات السياسية في مغرب الحماية، مجلة أمل، العدد الثاني، السنة الأولى، 1992م، ص. 71.

ففي ميدان الاقتصاد، نشرت المطابع مؤلفات تهم الفلاحة والصناعة والتجارة، نذكر منها:

♦ **كتاب الفلاحة**[12] لمحمد بن إبراهيم بن بصال الطيطلي. قدم فيه معلومات عن طريقة الفلاحة بالطرق العلمية النظرية، فذكر أصناف المياه، وحدد أنواع التربة وكيفية إصلاحها، وشرح طريقة الحرث والغرس، ووسيلة علاج المغروسات وحفظها.

♦ **إعلان الصناعة الفاسية بنهضتها السامية**[13] لإدارة بلدية فاس. ويضم هذا الكتاب مجموعة قصائد من نظم الصناع تشيد بنهضة الصناعة الفاسية. ألقيت جميعها بمناسبة المعرض الفاسي السنوي للمنتوجات الصناعية والفلاحية، سنة 1357 هـ/ 1938م.

♦ **التجارة العصرية**[14]، لعبد الحق بن وطاف، وقد عالج فيه طريقة التجارة الحديثة، ورتبه في مقدمة وثلاثة أبواب، وضح فيها معالم التجارة العصرية، معتمداً على ما جاء في القانون التجاري الفرنسي، مستعرضاً نصوص العقود التجارية، والدفاتر والمراسلات والشركات، مبيناً فوائد البنك، والتأمين، والطرق التجارية.

أما في مجال الإدارة، فقد أصدرت المطبعة ثمانية عناوين، نُشرت جميعها فترة الحماية الفرنسية، وتدور غالبية مواضيعها حول النظام الإداري المغربي في عهد الحماية، وما أدخل عليه من تغييرات وإصلاحات، كبرنامج الإصلاحات لسنوات 1935 و1945م، والمخطط الرباعي (1949 – 1952م). نذكر من بينها كتاب **البيان المطرب لنظام حكومة المغرب**[15] لعبد الحميد بنشنهو، الذي تناول فيه دراسة قواعد الإدارة المغربية ونظام حكومة الحماية، مستعرضاً في البداية وضعية النظام الملكي قبل الحماية، مع عرض لنصوص معاهدة الحماية الفرنسية وتركيبتها. وذيل الكتاب بجدول مفصل لمصالح حكومة الحماية، وخريطة للمغرب توضح حدود منطقة الحمايتين الفرنسية والإسبانية.

12- من منشورات معهد مولاي الحسن بتطوان لسنة 1375هـ/ 1955م. ترجم إلى الإسبانية من طرف الأستاذين محمد عزيمان وخوسي ماريا مياس بييكروسا، ونشرت الترجمة مع النص العربي بالمجلد نفسه.

13- كتيب صغير في 22 صفحة، طبع بالمطبعة الجديدة، بفاس، 1357 هـ/ 1938م.

14- نصائح وجهها المؤلف للتجار المغاربة والجزائريين، ليتعاطوا ميدان التجارة الحديثة، وهو من منشورات السلطان مولاي عبد الحفيظ، بالمطبعة المولوية بفاس سنة 1329 هـ/ 1911م.

15- طبع الكتاب مرتين، الأولى بالمطبعة الوطنية بالرباط سنة 1353 هـ/ 1935م، والثانية بمطبعة الأمنية بالرباط سنة 1370 هـ/ 1951م.

وفي مجال **السياسة**، نشرت خلال هذه الفترة عشرة كتب، عالجت قضايا متباينة، بعضها تطرق لقضية السياسة الفرنسية بالمغرب، ككتاب **سمط اللئالي في سياسة المشير ليوطي نحو الأهالي** لعلي الطرابلسي[16]. الذي امتدح فيه سياسة ليوطي نحو الأهالي بالمغرب، مستعرضاً المنجزات التي قامت بها حكومة الحماية في عهده.

والبعض الآخر تضمّن مجموعة من خطب الملك محمد الخامس، ككتاب **من سلطان المغرب إلى شعبه الوفي**[17]، الذي يضم بعض خطبه ما بين سنتي 1359-1363هـ/1940-1944م. والعدد الأول من السلسلة السنوية **انبعاث أمة**[18]، الصادرة عن المطبعة الملكية سنة 1956م تحت عنوان "محمد الخامس ملك المغرب" والتي تضم مجموعة أقواله ومنجزاته خلال سنة 1955-1956م، منها نداؤه من سان جرمان بفرنسا، وأول خطاب له بعد عودته من المنفى، وخطاب العرش في ذكراه الثامنة والعشرين، بالإضافة إلى مجموعة خطب ملكية متنوعة، تخص السياسة والاقتصاد والمجتمع والتعليم خلال السنة الأولى من استقلال المغرب.

أما منشورات **القانون**، فيمكن أن نميز فيها بين ثلاثة أصناف: الصنف الأول خاص بالقانون المغربي، والصنف الثاني بالقانون الفرنسي بالمغرب، والثالث بالقانون الإسرائيلي المغربي.

بالنسبة للقانون المغربي، صدر كتاب **العدلية المخزنية**[19]، يحتوي على خمسة ظهائر شريفة، صدرت في شهر صفر 1375هـ/أكتوبر 1953م، منها نص القانون الجنائي المغربي، والقانون الأساسي لحكام المحاكم المخزنية، وظهير تنظيم هذه المحاكم وتسييرها.

وكتاب **الضوابط المغربية من عام 1912 إلى 1923م**[20] لمحمد الصالح بن علي أميسة، جمع فيه مجموعة من الظهائر الشريفة، ونصوص الإصلاحات القانونية المغربية التي شملت الأحباس، والمحاكم الشرعية، والمحاكم المخزنية. كما تضمّن الكتاب بعض القوانين الدولية المتعلقة بالأيالة الشريفة فيما بين عامي 1912 و1923م.

16- كان حينها رئيس تحرير جريدة السعادة بالرباط، الموالية لحكومة الحماية الفرنسية.

17- اشتمل على خطب محمد الخامس، الخاصة بتجديد جامعة القرويين وإصلاحها.

18- لا زالت هذه السلسلة تصدر سنوياً لحد الآن.

19- نصف الكتاب بالعربية، والنصف الثاني يضم ترجمة نصوص هذه الظهائر إلى الفرنسية.

20- عبارة عن تتمة أو ذيل لمؤلفه "نظام المحاكم الفرنسية بالأيالة الشريفة" المشار إليه لاحقا.

أما الصنف الثاني الخاص بالقانون الفرنسي بالمغرب، نجد من ضمن منشوراته كتاب **نظام المحاكم الفرنسوية بالأيالة المغربية** لمحمد الصالح أميسة، يضم هذا الكتاب الفصول الخاصة بنظام العدلية الفرنسية وقوانين محاكمها بالمغرب[21].

والصنف الثالث عن القوانين الإسرائيلية بالمغرب، صدر عنه كتاب **موجز القوانين الإسرائيلية المغربية في الأحوال الشخصية والإرثية**[22] لإلي مالكا. يستعرض هذا الكتاب في بدايته، الأحوال الشخصية والإرثية المستمدة من نصوص التلمود، ثم يتطرق للتعديلات التي أدخلت على القوانين الإسرائيلية الأصلية المعمول بها في المغرب سنة 1947م، خصوصا بالنسبة لحقوق المرأة، كما يعطي صورة عن تنظيم المحاكم الإسرائيلية المغربية.

وفي مجال التربية والتعليم، أصدرت المطابع حوالى خمسين عنواناً، معظمها مناهج تعليمية وتصاميم حكومية في مجال التعليم، تطرق بعضها للمناهج التعليمية بالمنطقة الخليفية، في حين تضمن بعضها برامج التعليم العتيق وطريقته وأسسه. وأهم ما نشر في هذا الميدان كتابا: **تاريخ الجامعات الإسلامية الكبرى**[23] لمحمد عبد الرحيم غنيمة، **والجامعة اليوسفية بمراكش**[24] لمحمد بن عثمان المراكشي.

شرح الكتاب الأول معنى الجامعة لغويا، وتحدث عن تاريخ نشأة أكبر الجامعات الإسلامية، ومراحل تطورها وتخصصاتها، ثم وصف الحياة العلمية والإدارية في الجامعات، وفلسفة التعليم عند المسلمين، وذكر مواد التدريس، وطرق ووسائل التحصيل، وأنواع الشهادات والألقاب العلمية. وخصص أحد فصول الكتاب، لوضعية المرأة في التعليم الجامعي الإسلامي.

أما الكتاب الثاني، فقد أرّخ للدراسة بالجامعة اليوسفية بمراكش، مركزا بتفصيل على تاريخ تأسيس المعهد اليوسفي، ومظاهر النهضة العلمية في العهد المرابطي، وموضحا أنواع العلوم التي كانت تدرس بالجامعة، ومترجما لبعض علمائها.

21- يحتوي على سبعة وعشرين فصلًا. صدر بمطبعة أندري بفاس سنة 1343 هـ/ 1924م.

22- طبع سنة 1375هـ/1955م، بمطبعة أكدال بالرباط.

23- من مشورات معهد مولاي الحسن، دار الطباعة المغربية، تطوان، 1373هـ/1953م.

24- نشر بالمطبعة الاقتصادية، الرباط، 1356هـ/1937م.

وتفيدنا هذه المطبوعات الصادرة في ميدان التعليم، في رسم صورة واضحة عن تاريخ الحركة التعليمية بالمغرب، ومراحل تطورها، من خلال دراسة المناهج التعليمية، والمقررات الدراسية التي تحتوي عليها هذه المنشورات.

وفي ميدان **الفنون الجميلة**، لم يحظ هذا الميدان حينها باهتمام الناشرين بالمغرب، لذا كانت منشوراته قليلة، صدرت جلها في عهد الحماية، ابتداء من العقد الرابع من القرن العشرين، وشملت مؤلفات في علم الحفريات والآثار، وبعضها في الموسيقى، في حين تطرقت أخرى لمجال فن الصناعة التقليدية.

ففي الصنف الأول، أصدرت المطابع أربعة عناوين، من بينها كتاب **حفريات تمودة**[25] لبلايو كنطيرو آتوري. وهو عبارة عن تقرير عن أعمال الحفريات التي أجريت في خرائب تمودة سنة 1940م بإشراف المجلس الأعلى للآثار التاريخية والفنية، التابع للحماية الإسبانية بالمغرب. وكتاب **حفريات أدمركوري وطابرنس**[26] لقيصر مونطلبان. يضم نص التقرير الذي رفعه "مونطلبان" إلى المجلس الأعلى للآثار التاريخية والفنية، التابع للنفوذ الإسباني بالمغرب، والمتعلق بنتائج الحفريات التي أجريت سنة 1939م، في الجهة الأمامية التي تتصل بطريق العرائش ـ أصيلا.

أما الصنف الثاني الخاص بمجال **الموسيقى**، فقد بلغت مطبوعاته عشرة عناوين فقط، على الرغم مما بلغته الحركة الموسيقية من نضج وانتعاش بفاس خلال القرن التاسع عشر، ورغم اهتمام السلاطين بالموسيقى فإنهم لم يشجعوا نشر هذا الفن وتوثيقه بواسطة المطبعة، خصوصا السلطان سيدي محمد بن عبد الرحمان الذي زامن ظهور المطبعة وكانت تعمل تحت اشرافه. فلماذا لم يعمل على طبع المؤلفات الموسيقية، وهو السلطان الذي ذكر جميع مترجمي سيرته أن له باع طويل في ميدان الموسيقى؟ من الواضح أن السلطان كان يراعي الجو العلمي السائد في عصره، والذي كان ينبذ كل علم ليس له صلة بالعلوم الشرعية، خصوصا الموسيقى التي كانت مكروهة من طرف العلماء التقليديين، ويعتبرونها منافية لروح الشريعة الإسلامية والتدين الصحيح، ويتندرون

25- تمودة: اسم أصله فينيقي، تقع إلى الشرق من تطوان في اتجاه شفشاون، طبع الكتاب بالعرائش سنة 1941م

26- أدمركوري وطابرنس، عالمان إسبانيان أشرفا على عمليات الحفر عن الآثار بطريق العرائش - أصيلا، نشر الكتاب بإشراف معهد الجنرال فرانكو، مطبعة بوسكا، العرائش، 1940م.

على من يتعاطاها حتى ولو كان من أجَلّ العلماء. وربما هذا ما يفسر عدم اهتمام سيدي محمد بن عبد الرحمان بنشر أي مجموع موسيقي، مسايرة منه لرأي أغلبية علماء عصره. وحتى في عهد نجله مولاي الحسن، عندما شكّل الوزير محمد بن العربي الجامعي لجنة من خبراء موسيقى "الآلة" عام 1303هـ/1886م لتشرف على جمع ديوان أغاني الموسيقى الأندلسية المعروفة "بالحايك" وترتيب نوباته وميازينه، فإنه لم يعمل على طبع ونشر هذا العمل المسمى "**مختصر كناش الحايك**"[27]، بل ظل مخطوطاً حتى قام المكي أمبيركو بإعادة تصحيحه وإخراجه وتنظيم نوباته، وطبع بالمطبعة الاقتصادية بالرباط سنة 1353هـ/ 1934م، تحت اسم "**مجموعة الأغاني الموسيقية الأندلسية المعروفة بالحايك**".

كما أن الفقيه إبراهيم التادلي الرباطي(ت1311هـ/1894م)، لم يلق أي اهتمام من طرف المشرفين على الطباعة بالمغرب، حيث بقي كتابه القيم في علم الموسيقى "**أغاني السقا ومغاني الموسيقا أو الارتقا إلى علوم الموسيقا**" مخطوطا، وهو العالم الذي زامن السلطانين محمد بن عبد الرحمان ومولاي الحسن، وشاهد الطباعة الحجرية في أوج ازدهارها، وكانت له تآليف كثيرة فاقت المائة والعشرين كتابا في مختلف العلوم الدينية والأدبية والتجريبية، لم يحظ أي منها بالطبع، ولربما كان تعاطيه الموسيقى وتدريسه لها وتأليفه فيها، سببا في جلب سخط العلماء التقليديين عليه، وفي الإهمال الذي لقيه من طرف المشرفين على الطباعة بالمغرب، والذين كانوا يسايرون البيئة الثقافية السائدة حينها بالبلاد[28].

نستنتج مما سبق، بأن الموقف التقليدي للعلماء من الموسيقى والسماع، كان وراء الإهمال الذي لقيته المؤلفات الموسيقية من طرف ناشري الكتاب المغربي، هؤلاء الذين كانوا لا ينشرون إلا الكتب التي يضمنون رواجها بين العلماء، ويبتعدون عن الكتب التي تطرح أفكاراً أو علوماً تختلف عن السائد والمقبول، بحيث لم ينشر بالمطبعة الحجرية

27- ويسمى أيضا بكناش الجامعي، انظر إبراهيم التادلي، أغاني السقا ومغاني الموسيقا، دراسة وتحقيق عبد العزيز بن عبد الجليل، مطبوعات أكاديمية المملكة المغربية، مطبعة المعارف الجديدة، الرباط، 2011، ص 25.

28- هذا على الأغلب ما يفسر سبب انقطاع التادلي عن تعاطي الموسيقى وهو على وشك الانتهاء من تأليف كتابه "أغاني السقا"، معللاً ذلك بسبب ما رأى من اختلاف بين الفقهاء في أمر الموسيقى بين التحريم والإباحة، وإن كانت كتاباته تدل على شدة تعلقه بالموسيقى، انظر إبراهيم التادلي، المرجع السابق، صص. 298 - 345.

سوى مجموع في الملحون والقصيدة الفياشية - السابقي الذكر - أما باقي المؤلفات الموسيقية الأخرى فلم تنشر إلا في عهد الحماية، بعضها تناول تاريخ الموسيقى عموماً، وتاريخ الموسيقى المغربية على الخصوص، ككتاب **كشف الغطاء عن سر الموسيقى ونتائج الغناء**[29] لإدريس بن عبد العالي الإدريسي، الذي تحدث فيه عن أهمية الموسيقى في غذاء الروح، مستعرضا تاريخ الموسيقى العربية والمغربية، ومشيرا إلى المؤلفات القديمة التي اهتمت بهذا الفن، ومترجما لطائفة من كبار المطربين والمسمعين والمنشدين.

وخلاصة القول، فإن صدور مطبوعات في فن الموسيقى، دليل على بداية إدماج هذا الفن داخل الثقافة المغربية. بحيث لم يعد مجرد مهنة، أو نوعاً من التسلية، بل ثقافة جميلة ونوعاً من التراث، وجب المحافظة عليه ونشره وتوثيقه بواسطة الطباعة.

وآخر نوع يمكن اعتباره من فنون الصناعة اليدوية، وإن كان لم يحظ سوى بمطبوع واحد، هو كتاب **صناعة تسفير الكتب وحل الذهب**[30] لأحمد السفياني، تحدث فيه عن فن صناعة تسفير الكتب بالمغرب، وزخرفتها، موضحا بتفصيل طريقتها، وأنواعها، ومبرزا أهميتها في حفظ الكتب.

* * * * * * * *

هكذا، وبعد هذه الدراسة الدقيقة والقراءة التحليلية للإنتاج المطبعي، قرابة قرن من الزمن (1865 - 1956م)، تمكنا خلالها من إعطاء فكرة واضحة عن طبيعة المطبوعات ومحتواها، وتحديد أسباب اختيار المواضيع ومعرفة اتجاه النشر، نستطيع استخلاص الملاحظات التالية:

1. تناول الكتاب المغربي الذي أبرزته المطابع -بنسب مختلفة- جل الموضوعات، حيث جمع بين الثقافة التقليدية ومعطيات العلوم الحديثة.

2. اتسم النشر بالتنوع والتباين الموضوعي، لكنه من الناحية المعرفية غير متوازن، حيث كشف لنا التحليل الموضوعي لأصناف المطبوعات، تفوُّق نشاط المطبعة والنشر

29- نشر بالمطبعة الوطنية بالرباط سنة 1357 هـ/1938م.

30- نشر بفاس بعناية "ريكار" مدير مصلحة الآثار بالمغرب، سنة 1337 هـ/ 1919م ، ثم أعيد نشره سنة 1925م بالمكتبة الشرقية بباريس، مع فهرس في ترجمة الكلمات التقنية إلى الفرنسية.

في الموضوعات الدينية، التي استأثرت بحصة عالية قاربت النصف، وهذا ما يبين بأن الفكر المغربي، سادته آنذاك النزعة الفقهية، كما يُظهر أهمية القراء في التأثير على نوعية الإنتاج المطبوع.

3. بالنظر إلى المواضيع التقليدية المتعلقة بالفقه والحديث واللغة، يتبين عدم حصول أي تغيير في المواضيع المتداولة، أي أن الأمور ظلت كما كانت عليه سابقاً خلال عصر المخطوطات، إذ بقي النشر يقوم على ظاهرة اتباع الأصول وتكرار آراء السابقين.

4. يلاحظ على المنشورات الحجرية الصادرة في الأدب والتاريخ والعلوم التجريبية والعقلية، أنها لا تتضمّن بين محتوياتها من أمهات الكتب سوى القليل، كمحاضرات اليوسي في الأدب، والأنيس المطرب لابن أبي زرع في التاريخ، وتكاد تكون معدومة في ميدان العلوم، باستثناء كتاب تحرير أصول الهندسة لإقليدس وبعض كتب الفلك لابن البناء، والطب لابن رشد وجلال الدين السيوطي.

5. من الناحية الزمنية، يلاحظ تغاير أنماط الطبع واتجاهاته قبل الحماية وأثناءها. فالمطبوعات الصادرة قبل سنة 1912م اهتمت بنشر كتب التراث لمؤلفين مغاربة وأندلسيين وبعض المشارقة، في مواضيع تتصل بعلوم الدين واللغة والتراجم، أما بعد سنة 1912م، أي خلال فترة الحماية فقد حصلت بعض التحولات في ميدان النشر، تزامنا مع التغيير الذي أدخل على ميدان التعليم، حيث تشعب الطبع وتنوعت لغاته وتعددت مواضيعه، ليشمل مختلف فنون المعرفة. ولم تعد الطباعة تعمل لخدمة فئة معينة من طلاب العلم، بل قدمت خدماتها لعامة القراء، فظهر كتاب التاريخ والحساب والشعر والفن، إلى جانب الكتاب الديني الذي قلت أعداده، نظراً للمضايقات والرقابة التي تعرض لها الناشرون والطابعون من طرف سلطات الحماية[31].

6. من حيث طبيعة المنشورات، نلاحظ حدوث تغيير في طبيعة الكتابة وأسلوبها، منذ بداية العقد الرابع للقرن العشرين، فلم يعد الإنتاج مقتصراً على الأدبيات الدينية التقليدية فقط، بل أصبح يضم بين منشوراته أدبيات فنية وإبداعية، وصار العلماء يعتمدون على البحث والتحليل، أكثر ما يعولون على الرواية والتقليد، وهي كلها

31- سبق أن رأينا ما تضمنه قانون المطابع في عهد الحماية بالفصل الأول من الباب الثاني بهذا الكتاب.

كتابات تدل على التطور الذي حصل في أساليب الكتابة، حيث صار العديد من المؤلفين يبتعدون عن السجع إلى النثر المرسل، وأخذت اللغة تتطور نحو السهولة في التعبير، بالإضافة إلى تحديث الموضوعات وتنويعها، ثم ترتيب عروضها، فأصبحت كما رأينا كتابة الأدب والتاريخ، تخضع إلى التمحيص والنقد وتحليل الحوادث.[32]

7. يلاحظ على المطبوعات الحجرية، أنها اقتصرت في مراحلها الأولى على طبع المتن والشروح والحواشي فقط، لكن ابتداء من أواخر القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين بدأت تقدم الكتب التحليلية، ثم سرعان ما أدخلت ضمن منشوراتها أدبيات في السياسة والإصلاح.

8. تمثل مختلف أصناف الكتب، وما تضمنته من تنوع وتباين في المواضيع، البيئة الفكرية في المغرب خلال المرحلة الممتدة طيلة قرن من الزمن (1865– 1956م)، حيث تُعيّن نوع العلوم السائدة، وتبرز ما كان يدور من نقاش حول بعض القضايا الحيوية خلال هذه الفترة، كما تبين الاتجاهات العلمية، ونوعية المقررات التي كانت تعتمد في التدريس، نستطيع من خلالها تتبع تطور الحركة الفكرية بالمغرب، وما عرفته من تأثيرات وتغيرات، قبل الحماية وأثناءها، كما نتمكن بواسطة هذه المنشورات، رسم صورة واضحة عن الوضعية المغربية، سياسيا واقتصاديا واجتماعيا وثقافيا.

ويمكن القول، إنه لولا تكنولوجية الطباعة، لما عُرفت العديد من المؤلفات، ولا اشتهرت فئة كبيرة من الأدباء والشعراء والمؤرخين، ولا كان من الممكن توثيق هذه المجموعة المهمة من المصنفات التراثية، ولا المحافظة عليها.

32- محمد المنوني، نهضة البحث التاريخي، مرجع سابق، ص. 195.

خلاصة وخاتمة

لم يُحدث دخول الطباعة إلى المغرب تلك الضجة الكبرى، أو الرفض الشديد كما حدث في أوربا، ولم يتطلب استصدار فتوى كما هو حال الدولة العثمانية، ولا حملة عسكرية كما وقع في مصر، بل إن دخولها حدث فجأة، بصمت وبدون تخطيط أو تصميم من قبل الدولة.

وإذا كان المغرب قد عرف الطباعة -كما رأينا - منذ وقت مبكر بفاس، على يد يهود الأندلس والبرتغال منذ أوائل القرن السادس عشر، ثم على يد الإسبان بكل من سبتة وتطوان منذ سنة 1820م، فإن تأثير هذه الطباعة ظل محدوداً داخل مراكز وجودها، لكونها أسست بهدف خدمة أغراض فئة معينة، وكذلك لموقف المغاربة المتشدد من هذه الثقافة الأجنبية على اعتبار أنها ثقافة دخيلة، تهم في اعتقادهم فئة الكفار فقط. لذا اعتبرت نقطة انطلاق اللقاء المباشر للمغاربة بفن الكتابة الجديد، ابتداء من سنة 1282هـ /1865م، على يد الطيب الروداني قاضي تارودانت الذي نقش اسمه في سجل التاريخ بوصفه صاحب مبادرة رائدة.

ولقد كان إقبال العلماء المغاربة على الطباعة الحجرية كبيراً، لكونها تمثل التقنية الأكثر ملاءمة لأذواقهم في القراءة، حيث حافظت لهم على الخط المغربي التقليدي، ولإدراكهم لمزاياها المتمثلة في تكثير الكتب وتسهيل طرق التعليم، ونشر العلم والمعرفة، بدون أن تتسبب في أي صدام مع العادات الثقافية القديمة.

وأصبحت تقنية الطباعة تعمل على خدمة فئة عريضة من جمهور القراء، على اختلاف طبقاتهم الاجتماعية، بعد أن كان الكتاب المخطوط حكرا على النخبة من العلماء.

كما ساهمت الطباعة في تعويد القراء على قراءة الخط المطبوع، وعلى نشر حس القراءة في المجتمع المغربي، ولم يلاق استعمالها أية اعتراضات من طرف العلماء أو النساخ خصوصا بعد ظهور الطباعة السلكية، رغم يقينهم بأنها ستقضي على الخط

المغربي المقدس لديهم، وستسغني عن خدمات النساخ. وهذا دليل على بداية تخلي المغاربة عن بعض تقاليدهم الثقافية والاجتماعية وإقبالهم على استعمال التقنيات الحديثة خصوصا في ميدان صناعة الكتاب.

وعلى كل، فإن مساندة العلماء للمطبعة، تعني أن إدخال التقنية الجديدة وجد الجو الملائم لإقامته بالمغرب، وهذا دليل على أن المجتمع المغربي بدأ ينتقل من الانغلاق إلى التفتح، ومن التقليد إلى التطور والتجديد، على اعتبار أن الطباعة هي أولى بوادر تفتح المغاربة على الاكتشافات والعلوم الحديثة التي عرفتها أوربا.

لذا يمكن اعتبار بداية الشروع في العمل بآلة الطباعة في المغرب، نقطة اتصال وانفصال بين عهدين: عهد جمود وعهد يقظة، لأن المطبعة لم تكن مجرد أسلوب فني جديد، لنسخ الكتب بكثرة، بل تجاوزت هذا المفهوم لتصبح وسيلة لتغيير نمط حضاري كامل، وإدخال روح جديدة للثقافة والعلوم.

وعلى الرغم من ذلك، فإن الكتاب المطبوع لم يستطع القضاء نهائيا على المخطوط، حيث ظلت المخطوطات موضع التقدير والاعتبار من طرف العلماء، وبقيت النساخة تعمل على خدمة فئة من القراء ظلوا يفضلون قراءة المخطوط على المطبوع خصوصا السلكي، ويظهر ذلك من خلال بعض الكتب التي رغم طباعتها مرة أو مرتين، ظلت تنسخ باليد، خصوصا الدينية منها، نذكر من ذلك كتاب "الشفا" للقاضي عياض، والذي حظي بالطبع ثلاث مرات على الحجر، وغيرها على الحروف بكل من المغرب ومصر، فقد ظل ينسخ باليد بعد حوالى ثلاثين سنة على طبعه (سنة 1305هـ/1887م)، حيث تحمل إحدى نسخه تاريخ 1335هـ/1917م بخط محمد بن المفضل غريط (ت 1364هـ/1945م). أما المصاحف التي طبعت العديد من المرات بالمغرب على الحجر وعلى الحروف، فقد ظلت تنسخ باليد حتى بعد مرور قرن على دخول الطباعة بالمغرب، نذكر من ذلك نسخة سنة 1360هـ/1941م، بخط محمد بن عبد السلام الحلو (ت 1373هـ/1954م). وهذا دليل على مبلغ التقدير الذي كان يكنه المغاربة للخط المغربي[1].

1- يذكر المنوني أن البعض كانوا يعيدون كتابة بعض المطبوعات المصرية بنسخها بالخط المغربي، حتى أن بعض الوراقين آخر مستنسخاتهم يضيفون نقل الكلمة الختامية لمصحح المطبوع، ويذكر أن الخزانة الحسنية تحتوي على نماذج من ذلك. انظر كتابه "الوراقة المغربية"، مرجع سابق، ص 233.

هكذا، ومن خلال القراءة التحليلية للإنتاج المطبعي الصادر ما بين 1865 و1956م، تمكنا من معرفة الاتجاهات الفكرية السائدة في المغرب، طيلة قرن من الزمن. حيث بينت هذه الدراسة، أن المطبعة في مرحلتها الأولى وُظفت بصفة أساسية لأغراض تعليمية، من أجل توفير الكتاب المدرسي المقرر للتدريس بالقرويين وبباقي مراكز الدراسة على مستوى البلاد.

كما ظهر جلياً من خلال منشورات هذه المرحلة، أنها لا تختلف - في الشكل والمضمون - عما وضع مخطوطاً قبل ثلاثة قرون، بمعنى أن الحياة الفكرية بقيت على حالها تمثل الثقافة القديمة، بعيداً عن أي تيار فكري جديد، حيث كرست الطباعة التقليد ولم تسع إلى التجديد.

لكن منذ أواخر القرن التاسع عشر، توسعت آفاق الطباعة، فلم تعد مقتصرة على طبع المتون والشروح والحواشي، بل بدأت ترتكز على الكتب التحليلية، وتشمل النصوص العلمية في مختلف حقول المعرفة.

وابتداء من القرن العشرين، ومع ازدياد الضغط الأوربي على المغرب، أصبحت المطبعة منبراً للمجددين، من أجل المناداة بالإصلاح قصد النهوض بالدولة والمجتمع، كما استخدمت للتنبيه على الأخطار المحدقة بالبلاد، حيث اعتمد كل من المحافظين الداعين للجهاد والمصلحين المطالبين بفتح المغرب أمام التكنولوجيا الأوربية، على آلة الطباعة لإيصال أفكارهم إلى عامة الناس.

وقد ساهمت المطبعة بقسط وافر في التطورات السياسية والثقافية والاجتماعية التي عرفها المغرب خلال فترة دراستنا الممتدة من سنة 1865م إلى استقلال البلاد سنة 1956م، حيث أظهرت القوانين التي سنت في ميدان الطباعة، مدى وعي المخزن المغربي بالدور الذي أصبحت تلعبه آلة الطباعة في التأثير على التوجهات السياسية والاجتماعية للبلاد، خصوصاً بعد مناقشة بعض القضايا الحيوية على صفحات الكتب المطبوعة. وتُظهر الرسائل والظهائر السلطانية الخاصة بميدان الطباعة، أن الرقابة على الفكر بدأت تظهر في المغرب منذ العقد السابع من القرن التاسع عشر، أي مع بداية انتشار الكتاب المطبوع في مختلف أنحاء البلاد.

كما كانت سلطات الحماية أكثر إدراكاً للخطر الذي يهدد سياستها بواسطة المطبعة، لذا اتخذت بمجرد فرض حمايتها على المغرب، العديد من الإجراءات، للحيلولة دون انتشار الأخطار الناجمة عن الطباعة، فمنعت إصدار الصحف الوطنية، وسنت قوانين تقيد بها حرية الطبع والنشر. وموازاة مع ذلك، أصبحت المطبعة بمثابة المحرك الرئيسي للحركة الوطنية التي استعملتها كسلاح قوي وفعال لمحاربة المستعمر من جهة، وبث الروح الوطنية في صفوف عامة المغاربة من جهة أخرى. وهذا ما يؤكد البعد الكبير الذي أصبح للمطبعة، في كونها غدت ذات فعالية كبرى في التأثير على الأحداث السياسية وتوجيهها.

أما على المستوى الثقافي، ورغم ما قيل عن الطباعة المغربية في مراحلها الأولى، من كونها كرست التقليد ولم تأت بالتجديد، فإنها - بتوفيرها للكتب مع رخص ثمنها (مقارنة بالمخطوطات) - ساهمت في أن العلم لم يعد مقتصراً على النخبة فقط، وساعدت على توسيع قاعدة المتعلمين، وانتشار المعرفة وذيوع العلم، فنتج عن ذلك الانتقال من المجتمع الشفاهي إلى المجتمع الكتابي. كما ساعدت على تبسيط طرق التعليم وتطوير برامجه ومناهجه، وأغرت العلماء على التأليف والنشر، وعملت على نقل الآراء والعلوم الحديثة وعلى إحياء كتب التراث، والمحافظة على المخطوطات من الضياع، وتيسير الانتفاع بها، وإدخال حركية جديدة في الحياة العلمية والأدبية، بنشرها لكتب لم تكن متداولة في السابق خلال عصر المخطوط، حيث أبرزت الطباعة لونا من مساهمة المغرب في حضارة صنع الكتاب العربي والإسلامي.

كما أصبحت الطباعة بالمغرب، وسيلة لدعم المعارف والعلوم والقيم الأخلاقية والدينية الموروثة وحفظها، بحيث أدت تلك المطبوعات دوراً مهماً في ربط المغاربة بعقيدتهم وشخصيتهم الحضارية، وأسهمت في رفع المستوى الثقافي والاجتماعي للعديد من الفئات الشعبية. كما انعكس في الكتاب المطبوع منذ أوائل القرن العشرين جوانب من الفكر التجديدي والإصلاحي للمغاربة، وبدت فيه جهود المؤلفين العاملين من أجل تطوير الثقافة المغربية.

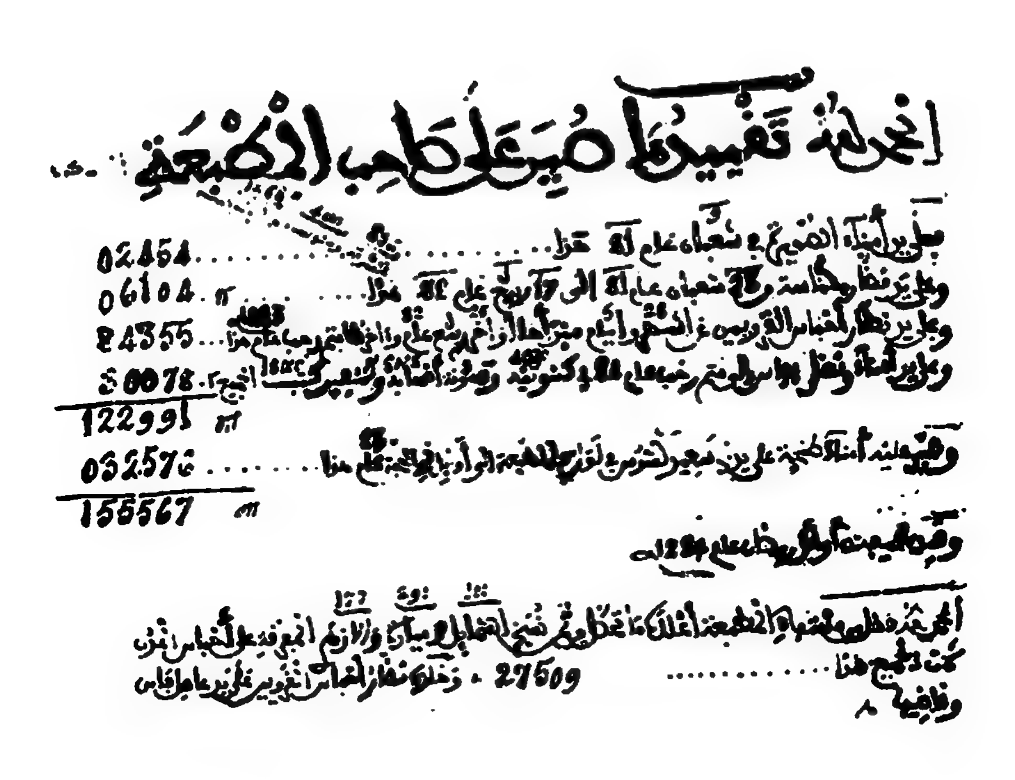
واعتباراً لهذه العوامل، لم يعد من الممكن دراسة المطبعة بمعزل عن الأحداث التي عاشها المغرب طيلة قرن من الزمن، والاقتصار على اعتبارها مجرد آلة تقنية، يكمن دورها

في صناعة الكتب وتوثيقها والمحافظة عليها فقط، بل يجب إقحامها في الإطار الاجتماعي والتاريخي للمغرب، نظراً لما لها من أبعاد كثيرة وانعكاسات على عدة مستويات، ولكونها أدت رسالة علمية وحضارية مهمة، وساهمت بقسط وافر في صنع تاريخ المغرب، وإعطاء مضمون جديد للثقافة المغربية، وأثرت في التحولات الفكرية والسياسية والاجتماعية التي عرفها المغرب منذ أواخر القرن التاسع عشر، حيث لعبت المنشورات دوراً مهما في الأحداث الكبرى على الصعيد الوطني، كما ساهمت في تعريف العالم بعطاء الثقافة والفكر المغربي على مدى العصور.

لذا يمكن اعتبار الطباعة، وبامتياز، الأداة الفاعلة والناقلة للمكتوب، وقنطرة عبور أساسية لتفعيل التواصل وتبادل الآراء بين مختلف مكونات المجتمع، وأحد مظاهر يقظة المغرب الحديث، نستطيع استغلال منشوراتها كمخزون وثائقي لتسليط الأضواء على تاريخ المغرب عبر مختلف العصور.



الملاحق


الحمد لله تقييد ما صُيِّر على صاحب المطبعة

02454

06104

24355

50078

122991

032576

155567

27509

الشكل (18) وثيقة تقييد ما صُيِّر على صاحب المطبعة لمدة ثلاث سنوات.

مؤرخة في 1 رمضان 1284هـ/27 دجنبر 1867م

الشكل (19) وثيقة تحديد أثمان المطبوعات الحجرية،
مؤرخة في 17 محرم 1284هـ/21 ماي 1867م

الشكل (20) رسالة سلطانية مؤرخة في 18 صفر 1284هـ / 21 يونيو 1867م، موجهة من السلطان سيدي محمد بن عبد الرحمان إلى الناظر محمد الصبيحي، يخبره فيها بالكتب الأولى التي طبعت على الحجر، ويأمره بتوزيع الكتب على خزانة العلم ويحدد له ثمنها، كما هو واضح بهامش الرسالة.

«أعز الله أنصار الملك المعظم، السلطان الجليل المفخم، ذروة هامة المجد الشامخ، وغرة جبهة الشرف الباذخ، محيي مآثر المعالي، وحسنة الأيام والليالي، وحلية العصر الحالي، ومن يفتخر به على الزمن الخالي، عزّ الإسلام، وكنز الأنام، وزينة الأيام، وخلف السلف الكرام، أمير المؤمنين بالديار المغربية، لا زالت محفوظة بالعناية الربانية، أدام الله تعالى دولته، وأمد بتأييده صولته، ولا زالت أعلامه منصورة بالله، خافقة كقلوب عداه، ولا برحت الدنيا ممتعة بدوام علاه، آمين.

بعد سلام تترادف بركاته، وتترى نفحاته، وتتوالى على ذلك النادي الكريم غدْواته وروْحاته، نحمد إليكم الله على نعمه الوافرة، ومننه الباهرة، وآلائه الزاهرة، ونسأله لنا ولكم دوام التوفيق لما فيه رضاه، بجاه سيدنا محمد حبيبه الأعظم ومجتباه، صلى الله تعالى وسلم عليه، وعلى آله وصحبه وجميع المنتمين إليه، هذا: وقد سررت بورود مشرفكم الكريم، المتضمن لزوم المطبعة للملك الجناب الفخيم، وما يحتاجه المخصوص الوارد بشأنها من مزيد التمرين والتفهيم، وذلك لما فيها من الإعانة على طلب العلم الشريف وتعليمه، وتسهيل السبيل في نشره بين البرايا وتعميمه، وصيانة كتبه الشريفة من تحريف الكاتبين، وتقريب تناولها إلى أيدي الطالبين والراغبين، وهذا دليل ظاهر، وبرهان باهر، على مزيد عنايتكم فيما فيه المصلحة العامة، ورعايتكم لما يعود على الناس بالفائدة التامة، واهتمامكم بأمر العلم الكريم وأهله، وقيامكم بما يجب من حق فضله، فمتع الله ببقائكم الملك والعليا، ونفع بوجودكم وسعودكم الدين والدنيا، وقد أرسلنا المومأ إليه إلى دار الطباعة، وأكدنا على مأمورها بإراءته كل ما يلزم لهذه الصناعة، والاعتناء بتمرينه على استعمال أدواتها، وتوقيفه على كيفية إدارة آلاتها، وسائر كيفياتها.....».

الشكل (21) جواب الخديوي إسماعيل عن رسالة سيدي محمد بن عبد الرحمان في شأن طلب اقتناء مطبعة وتوجيه طالب ليتعلم فن الطباعة.

مؤرخة في شوال سنة 1283 هـ/فبراير 1866م

الحمد لله

الله

محبنا الأعز الأرضى الخير الحاج محمد بن المدني بنيس أمنك الله وسلام
عليك ورحمة الله عن خير مولانا نصره الله وبعد فإن الطالب
من أهل الشفشاون [illegible] الذي [illegible] بمصر لتعلم
كتابة المطبعة وكتب لوكيل المغاربة بمصر بأن [illegible]
لمؤونته وقال له [illegible] الحاج محمد المدني بنيس
[illegible] ما يحتاج له في مؤونته من [illegible]
الطالب [illegible] فلا بد أن كتب لوكيل المغاربة بذلك
و[illegible] من عند من يعطيه ذلك [illegible]
الله [illegible] والسلام [illegible] 1283

الطيب بن اليماني [illegible]

الشكل (22) رسالة من الطيب بليمني إلى محمد بن المدني بنيس في شأن مؤونة الطالب عبد القادر الشفشاوني الذي بعثه السلطان سيدي محمد بن عبد الرحمان لتعلم فن الطباعة بمصر



بسم الله الرحمن الرحيم
وصلى الله على سيدنا ومولانا محمد وآله وصحبه وسلم

لما من الله علينا بان جعلنا مولانا امير المومنين اعز الله [illegible]
[illegible] وخلد ملكه [illegible] الى ابد الابد [illegible] اوليا به [illegible]
السلطان الافخر المعظم الاشهر سيدي محمد بن مولانا عبد الرحمن بن هشام
نصره الله للتوجه لتعليم صناعة الطباعة [illegible] بمطبعة الكتب
[illegible] المحمية فتعلمناها والحمد لله واجازنا الاشياخ بها [illegible]
[illegible] وكان [illegible] فلما توجهنا [illegible] الشيخ محمد [illegible]
لطبع الكتب [illegible] الطالب الناسخ المعلم السيد الطيب بن السيد محمد الازرق
[illegible] والشاب الانجب [illegible] الشيخ محمد [illegible] المراكشي
[illegible] الطبع [illegible] من مبادئ الصنعة [illegible]
[illegible]
[illegible] جميع [illegible] امرناهما بالعمل والاشتغال [illegible]
[illegible] الغاية [illegible]
[illegible] التعليم [illegible] الصنعة [illegible]
[illegible] علينا [illegible] الرشد في جميع [illegible]
[illegible] اللهم اجعل [illegible] مولانا امير المومنين
[illegible]
[illegible] هذه شهادتنا واجازتنا لهما بجميع
[illegible]
[illegible] الحرام عام خمسة وثمانين ومائتين والف

الشكل (23) شهادة الطبيع التي أجاز بها عبد القادر الشفشاوني، الطيب الأزرق ومحمد الهفروكي المراكشي سنة 1285هـ/1869م

الحمد لله وحده

وصلى الله على سيدنا ومولانا محمد وآله

وصيفنا الأرضى القائد الجيلاني بن حم وفقك الله وسلام عليك ورحمة الله
تعالى وبركاته وبعد فإن ناظر القرويين الطالب الشامي يطالب الطبيب الأزرق
الذي يطبع كتب المطبعة بفاس بعشر الكتب التي طبعها للحبس وفوق ذلك جعل
معه الفقيه الفاضل السيد عمر الكتاني رحمه الله وأشهدا عليه بالعدول بذلك الناظر
أنه طلب منه العشر مما طبعه فامتنع من دفعه له فنأمرك أن تحضرهما وتخرج
الناظر رسم الاشهاد على الأزرق المذكور وأقراه عليه وألزمه بمضمنه والسلام
في 7 شوال الأبرك عام 1291

الشكل (24) رسالة سلطانية مؤرخة في 7 شوال 1291هـ/17نونبر 1874م، موجهة من السلطان مولاي الحسن إلى القائد الجيلاني بن حم، يخبره فيها عن امتناع الطيب الأزرق عن دفع عُشر الكتب المطبوعة للأحباس حسب ما التزم به. ويأمره بإحضار الطيب الأزرق وناظر القرويين الطالب الشامي، ويعرض رسم الإشهاد على الأزرق ويقره عليه ويلزمه بمضمنه

الشكل (25) رسالة من الحاجب موسى بن أحمد إلى باشا فاس عبد الله بن أحمد مؤرخة في 25 ذي القعدة 1292هـ/23 دجنبر 1875م، يطلب منه تنفيذ الأمر السلطاني بالاعتناء بتصحيح كتاب الهندسة لإقليدس، ويعيّن له من يقوم بذلك

الحمد لله وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم تسليما

أخانا وحبيبنا الفقيه الأجل العلامة الوزير الأكمل أبا عبد الله سيدي محمد بن الفقيه الأستاذ النحرير سيدي أحمد الحميري الصنهاجي سلام عليكم ورحمة الله وبركاته عن خير مولانا نصره الله وبعد فالمرتقب من صفاء محبتكم ووفاء أخوتكم وصدق [illegible] استخلاف خاطر سيدنا أيده الله في إنجاز وعد على مقتضى عادة برّه وبركته حيث كنا أملنا من سيادته من الإنعام على كل من التصحيح الشيخ مرتضى بنسخة من مطبوعه حسبما [illegible] فيما مضى [illegible] التي لم [illegible] عليه أفضل الصلاة والسلام [illegible] وعلى العلم والإسلام وجزاكم عنا أفضل الجزاء [illegible] وعلى محبتكم والسلام في 13 رمضان المعظم عام 07 13

(في الهامش: وذلك عادة التصحيح بدار الطباعة [illegible] وأرباب الصنعة)

عبد الله [illegible]

وعبد ربه [illegible] كان الله له وليا

وعبيد ربه [illegible]

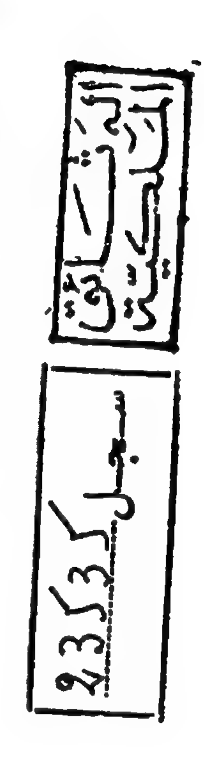
وعبيد ربه عبد الملك [illegible] العلمي الحسني كان الله له ولوالديه ولجميع المسلمين آمين



الشكل (26) رسالة موقعة من مصححي كتاب "إتحاف السادة المتقين" للشيخ مرتضى الزبيدي، موجهة إلى الوزير محمد بن أحمد الحميري الصنهاجي يلتمسون منه فيها أن يطلب من السلطان لكي ينعم عليهم بنسخ من الكتاب المذكور جريا على عادة التصحيح بالمطبعة. مؤرخة في 13 رمضان 1307هـ/ 3 ماي 1890م

الحمد لله

محبينا الأرضيين المكلفين بخزانة الكتب السعيدة
مولاي الحسن البلغيثي والسيد عبد الوهاب [illegible]
[illegible] سلام عليكم ورحمة الله عن خير مولانا
نصره الله وبعد فعن أمر مولانا أعزه الله
ادفعوا لخديمه الحاج [illegible]
خمس نسخ من شرح الشيخ مرتضى على الإحياء
بقصد أن يعطيها لعلماء دمياط [illegible]
[illegible] والسلام [illegible] 1310
[illegible]

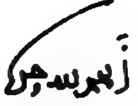


الشكل (27) إرسال المطبوعات إلى الخارج بأمر سلطاني قصد تسليم خمس نسخ من كتاب "شرح الإحياء" للشيخ مرتضى، لعلماء دمياط بمصر، مؤرخة في 30 جمادى الأولى 1310 هـ/ 20 دجنبر 1892م

الحمد لله وحده   وصلى الله على سيدنا ومولانا محمد وآله

يعلم من كتابنا هذا أعز الله أمره ورفع في الصالحات قدره أننا بحول الله وقوته
وشامل يمنه وقدرته أذنا للذين يطبعون الكتب العلمية بفاس [illegible] في طبعها
على العادة القديمة بأن يتعين أن يتفقد عملها ومطبعتها ويبالغ في جودة نسخها
بحيث تصحيح ألفاظها من [illegible] بأصل المطبوع كتابة بحيث لا يتأتى في
نسخها كلا أو بعضا تغيير في الحروف والكلمات ولا يكتفي بالمطالع والتراكيب
وأن لا يزيدوا على العدد الذي أوجبوا عليه نسخه لهم أو لغيرهم المعروف
وأن لا يطبعوا كذلك كتابا لم يتقدم طبعه إلا بعد عرضه على [illegible] من
[illegible] طبعه هنا [illegible] المحتسب [illegible]
أن يلزم الطالبين المباشرين للطبع العمل بمقتضى هذا الشرط كما أن
أن يلزم المشترين الذين [illegible] عن [illegible]
الطالبين المباشرين للطبع بحيث من وجد [illegible] من الطالبين أو المشترين نسخة
من الكتاب المطبوع أو [illegible] إخلاف الشروط المذكورة [illegible] العقاب
الشديد [illegible] والنسخ لجانب المخزن [illegible] طبع الكتب
صدر به أمرنا المعتز بالله في ١٥ شعبان عام ١٣١٤

الشكل (28) أول قانون للطبع والنشر سُنَّ بالمغرب من طرف السلطان المولى عبد العزيز بتاريخ 15 شعبان 1314هـ/ 19 يناير 1897م



الشكل (29) رسالة من الطيب المقري إلى والده أمين الامناء محمد المقري، يطلب منه تنفيد الأمر السلطاني بتوفير ما تحتاجه مطبعتا المولى عبد الحفيظ الحجرية والسلكية. مؤرخة في 3 رمضان 1327هـ/ 18 شتنبر 1909م

اهداء المؤلف

الكتابة والكتاب

مسامرة علمية ادبية تاريخية بقلم

البغية الأديب الكاتب النقاد

ابي المكارم الشريف عبد الحميد

الرندي الأندلسي

حفظه الله

آمين

حقوق الطبع والترجمة محفوظة

سنة

1342

1924

الشكل (30) الصفحة الأولى من مؤلف "الكتابة والكُتاب" لعبد الحميد الرندي المطبوع على الحجر سنة 1342هـ/1924م، ويحمل معلومات جديدة كإهداء المؤلف، حقوق الطبع، تاريخ الطبع الهجري ومقابله الميلادي

31 7

خلق لهذا الفن سلفا لا عدم الوجود امثالكم ولا برحت ازهار الانشائية

تجني تمثالكم آمين .

وكما وقف عليه العلامة ابن ديب ابو العباس سكيرج انشد يقول

اذا كان نفح الطيب فاح شذاه . فستنشقه من بعد شاعر الرندي

فلا عجب ان كان قد فاق ذا به . بكون كتاب عنه فاح من نفحة الرندي

كلمة الناشر

نحن جميع منتدى الادب الشيقة التي املاها نادو الكتابة مرتضنا الاديب الكاتب النقاد الشهير عبد الحميد الرندي العضو النائب سابقا في المحكمة العليا الشرعية

واحرزها باهر اسم المعروفين تحت لسما عما غيبة ناد الشبيبة العاملية

المشرق وعزة واهر من عليه الفن والوفاء واهل العلم في مقدمتهم سعادة الوزير

العظيم الكاتب الاديب العلامة سيدي عبد الله الفاسي وفضيلة القاضي الجليل

الشهير سيدي محمد العربي العلوي ومدير المدرسة رجال الاصلاح العلمي

بكلية القرويين وكانت القضايا جمة تدعو الى ان اما بنا ان يعود ابن ديب

الرندي فكان علينا من الاعتبار ولاسيما بما شرحه من قدرته وقصد لسانه

واعتنانا به الموضوع الذي قصدوا منه واثرة ذلك ما شعبنو حينا به برغبته في

ابراز هذه المسامرة للعالم بالطبع وذلك ما حمل على التصدي للعناية بها

وتصحيحها وفدنا عينا في هذه الحمة كما تقتضيه القواعد المتبعة وضوابط الملابطة

على بكرة المؤلف وابنه فتتبعناه باغراض كتابته وتراكيبها وها هي في

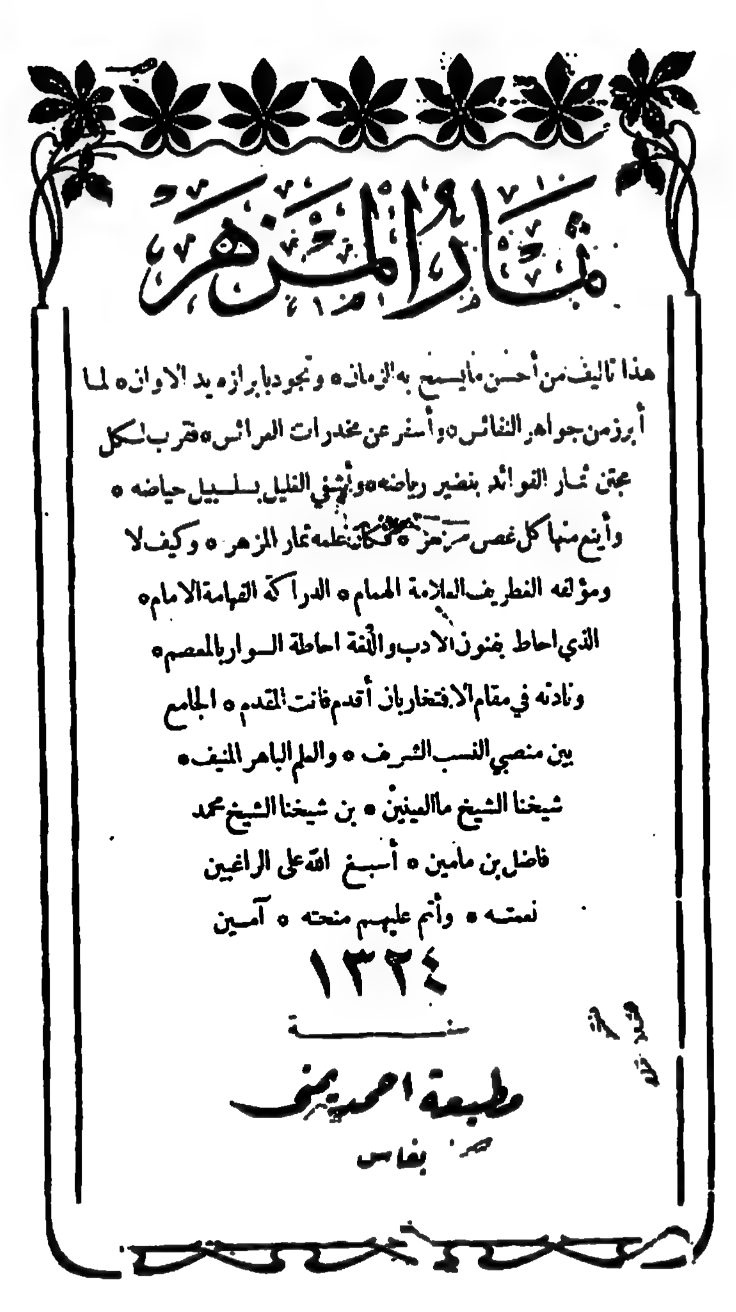
نهاية الاتقان ملة في حلة قشيبة من بناء الطبع وجودته وكان تمام ذلك

عشية الاربعاء الحادي عشر من شهر شعبان المعظم سنة 1342 هـ

محمد عبد القادر الوازاني

الشكل (31) الصفحة الأخيرة من مؤلف "الكتابة والكُتاب" لعبد الحميد الرندي وعليها

كلمة الناشر محمد عبد القادر الوازاني والذي هو مصحح الكتاب



ثمار المزهر

هذا تاليف من أحسن ما يسمح به الزمان • وتجود بابرازه يد الاوان • لما
أبرز من جواهر النفائس • وأسفر عن مخدرات العرائس • فقرب لكل
مجتن ثمار الفوائد بنضير رياضه • وأشفى الغليل بسلسبيل حياضه •
وأينع منها كل غصن مزهر • فكان نعم ثمار المزهر • وكيف لا
ومؤلفه الظريف العلامة الهمام • الدراكة الفهامة الامام •
الذي احاط بفنون الادب واللغة احاطة السوار بالمعصم •
ونادته في مقام الافتخار بان أقدم فانت المقدم • الجامع
بين منصبي النسب الشريف • والعلم الباهر المنيف •
شيخنا الشيخ ماالعينين • بن شيخنا الشيخ محمد
فاضل بن مامين • أسبغ الله على الراغبين
نعمته • وأتم عليهم منحته • آمين

١٣٢٤

سنة

مطبعة احمد يمني

بفاس

الشكل (32) أول كتاب سلكي طبع بفاس بمطبعة أحمد يمني سنة 1324هـ/ 1906م



كتاب

العذب السلسبيل

في

حل ألفاظ خليل

لجلالة سلطان العلماء وأعلم أشراف الملوك العظماء

ملك المغرب الاقصى المحفوظ مجده وفخره، سيدنا

ومولانا عبد الحفيظ عز جنده ونصره،

آمين

كتاب السلسبيل شفا غليلي • ونيل المرتجي يشفي غليلي

وكنز الفضل من درر احتسابي • ومفتاح المواهب من خليلي

فبالنفس النفيسة خذه ذخراً • ونوراً في الهداية عن دليلي

١٣٢٦

سنة

مطبعة أحمد يمني

بفاس

الشكل (33) آخر كتاب طبع بمطبعة أحمد يمني بفاس سنة 1326هـ/ 1908م

﴿ نظم المتناثر * من الحديث المتواتر ﴾

تأليف الشيخ الامام * علامة الاعلام * قدوة أهل التحقيق * وعمدة ذوى النظر والتدقيق *
الفقيه المحدث الصوفى ابي عبد الله سيدى محمد بن شيخ الاسلام * ومصباح الظلام * أبي
الفيض مولانا جعفر الحسني الادريسي الشهير بالكتاني * مما اعتنى بنشره * واشراق بدره *
سلطاننا الاعظم * وامامنا الافخم * جامع كلمة الاسلام بعد شتاتها * ومحي رسوم الخلافة
بعد مواتها * حتى امتدت على الرعية طنب امانه * فلبسوا من حميد ظلها بردا سابغا *
وسحت عليهم سحب احسانه فوردوا من جزيل فضلها وردا سائغا * أمير المومنين
المتوكل على رب العالمين * سيدنا ومولانا (عبد الحفيظ) بن مولانا
الحسن أدام الله نصره * واشاد في سماء المكارم ذكره *

آمـين

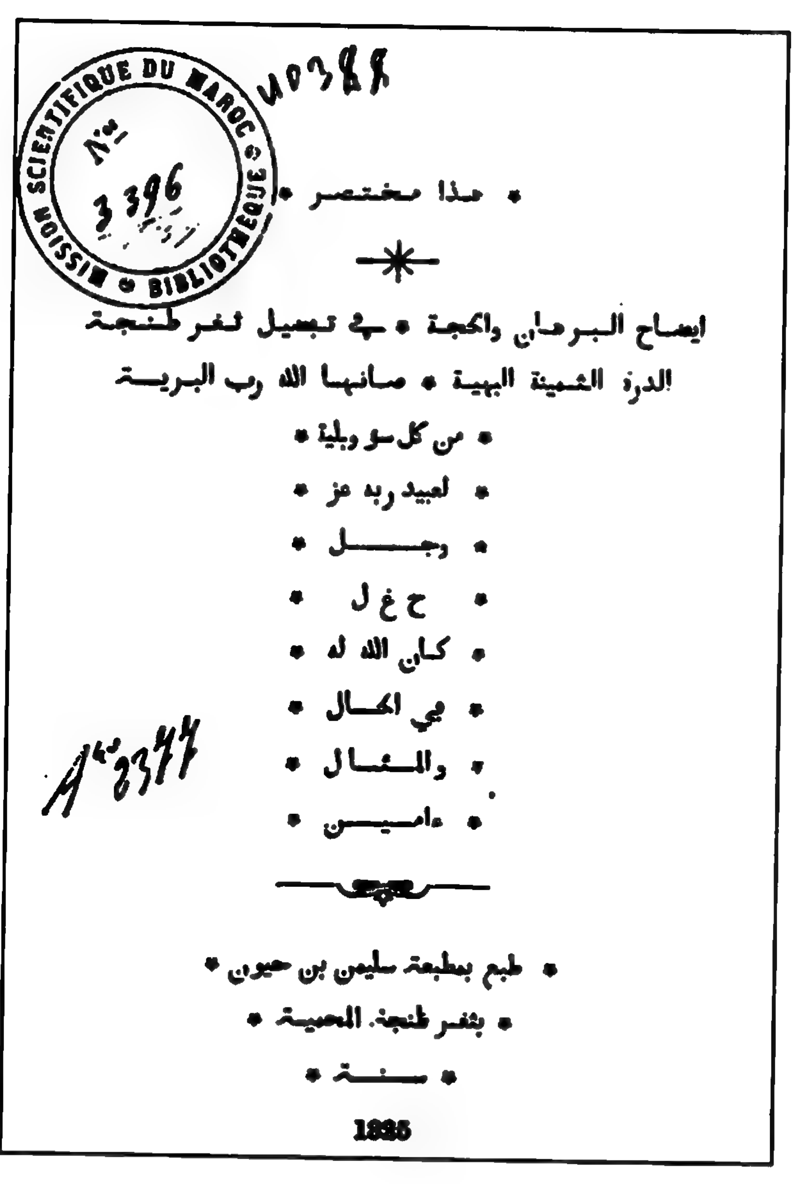
(هاك نظم المتناثر * من حديث متواتر)
(فاق في حسن نظام * عقد در وجواهر)
(وبدا في أفق كتب * بدر تم وهو زاهر)
(أو كروض يانع قد * ضم أصناف الازاهر)
(فهو للعين ضياء * وهو للسمع مزاهر)

﴿ طبع بالمطبعة المولوية * بفاس العليا المحمية ﴾

١٣٢٨

سنـة

الشكل (34) الصفحة الأولى من كتاب "نظم المتناثر من الحديث المتواتر" لمحمد بن جعفر الكتاني المطبوع بالمطبعة المولوية بفاس سنة 1328هـ/ 1910م، ويظهر من خلال حروف الطبع وكتابة الأرقام الهندية تطابقها مع منشورات مطبعة أحمد يمني



* هذا مختصر *

ايضاح البرهان والحجة * في تفضيل ثغر طنجة
الدرة الثمينة البهية * صانها الله رب البرية
* من كل سو وبلية *
* لعبيد ربه عز *
* وجل *
* ح غ ل *
* كان الله له *
* في الحال *
* والمآل *
* آمين *

* طبع بمطبعة سليمن بن حيون *
* بثغر طنجة المحمية *
* سنة *
1888

الشكل (35) الصفحة الأولى من كتاب "مختصر إيضاح البرهان والحجة" لحسن الغسال، وهو من بين الكتب العربية التي طبعت بالمطابع العبرية، ويظهر الاختلاف في حروف الطبع والأرقام مع المطبوعات السلكية الفاسية

المصادر والمراجع

باللغة العربية

أولا ـ الوثائق

ـ كناشة بليمني، خ. ح رقم 10933.

ـ كناشة رقم 121، خ.ح، بها رسائل حول تصحيح الكتب بالمطبعة الحجرية.

ـ كناشة رقم 664 خ. ح، بها رسائل السلطان سيدي محمد بن عبد الرحمان تتعلق بتوزيع نسخ شرح ميارة على المرشد المعين.

ـ كناشة محمد بن عبد السلام الروندة، منها وثيقة خاصة بالمطبعة توجد في ملكية حفيده الصديق الروندة.

ـ المحفظة رقم 56، خ.ح، بها رسالة من علي زكي إلى محمد المقري في شأن طلب تزويد الإدارة بالمطبعة.

ـ المحفظة رقم 37، خ. ص، رسائل علي زنيبر، السلسلة الأولى، الرسائل رقم 5386؛ 5392؛ 5394؛ 5400؛ 5401؛ 5402. والمحفظة رقم 38، السلسلة الأولى، الرسالة رقم 5504.

ـ ملف رقم 992 خ. ح، به وثيقة خاصة بالمنشور المخزني في شأن فتنة بوحمارة.

ـ ملف المطبعة بمديرية الوثائق الملكية به ما يزيد عن 30 وثيقة خاصة بالمطبعة الحجرية، وشراء بعض لوازم المطبعة السلكية.

ثانيا ـ الكتب والدوريات:

ـ ابن أبي زرع (علي بن عبد الله)، **الأنيس المطرب بروض القرطاس في أخبار ملوك المغرب وتاريخ مدينة فاس**، تحقيق وتقديم عبد الوهاب بنمنصور، المطبعة الملكية، الرباط، 1420هـ/1999م.

ـ ابن إبراهيم (العباس)، **الإعلام بمن حل مراكش وأغمات من الأعلام**، المطبعة الملكية، الرباط، 1417هـ/ 1997م، ج 7.

ـ إبراهيم عبده، **تاريخ الطباعة والصحافة بمصر خلال الحملة الفرنسية (1789ـ1801م)**، القاهرة، 1941م.

ـ اتغزوت (كلثوم)، **الطباعة والمطبعة في مدينة مراكش**، بحث لنيل الإجازة في الأدب العربي، جامعة القاضي عياض، كلية الآداب والعلوم الإنسانية بمراكش، 1989م.

- الأخضر (محمد)، **الحياة الأدبية في المغرب في عهد الدولة العلوية (1075 - 1311 هـ/ 1664 - 1894م)**، مطبعة دار الرشاد الحديث، الدار البيضاء، 1977م.
- الأزمي (أحمد)، **الطريقة التجانية في المغرب والسودان العربي خلال القرن التاسع عشر**، منشورات وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، مطبعة فضالة، المحمدية، 1421هـ/2000م.
- الأزهري (خالد)، **شرح على مقدمة ابن أجروم**، طبعة حجرية، فاس، 1283 هـ/ 1866م.
- أصراف (روبير)، **محمد الخامس واليهود المغاربة**، ترجمة: علي الصقلي ومحمد ݣلزيم، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، 1997م.
- أفا (عمر)، **مسألة النقود في تاريخ المغرب في القرن التاسع عشر (سوس 1822 - 1906م)**، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بأݣادير، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، 1988م.
- جرمان عياش، سيرة مختصرة، ندوة **(دراسات تاريخية مهداة للفقيد جرمان عياش)**، منشورات كلية آداب الرباط، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، 1994م، صص. 19- 32.
- الإفراني (محمد الصغير)، **نزهة الحادي بأخبار ملوك القرن الحادي**، تحقيق وتقديم عبد اللطيف الشاذلي، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، 1419هـ/ 1998م.
- أكنسوس (محمد)، **الجيش العرمرم الخماسي في دولة أولاد مولانا علي السجلماسي**، تقديم وتحقيق أحمد بن يوسف الكنسوسي، جزءان، 1414-1417هـ/1994-1997م.
- ألبس (فتحي)، العلاقة بين صناعة النشر وحقوق المؤلف، ضمن أعمال «**حقوق الملكية الفردية**»، عمان، الأردن، 2001م، صص. 5 -12.
- الكتاب العربي، مشكلات وآفاق، **مجلة الجديد في عالم الكتب والمكتبات**، ع7، صيف 1995م، صص. 68 -76.
- الإلغي (إبراهيم)، عناية الملوك المغاربة بالحديث الشريف، **دعوة الحق**، عدد 4، السنة العاشرة، 1966م، صص. 32- 40.
- **انبعاث أمة**، ع 1، «محمد الخامس ملك المغرب»، المطبعة الملكية، الرباط، 1375هـ/ 1956م؛ ع 13، سنة 1388هـ/1969م، بالصفحة الأخيرة لائحة مطبوعات القصر الملكي.

- باركر (رونالد) واسكاربيت (روبرت)،حركة نشر الكتب في الدول النامية، ترجمة شعبان عبد العزيز خليفة، دار الثقافة للطباعة والنشر بالقاهرة، 1977 ـ 1978، ج 2.
- بحرق (محمد)، نشر العلم، مطبعة النهضة بفاس، سنة 1353 هـ/ 1934م.
- البخاري (محمد بن إسماعيل)، الجامع الصحيح، دار الطباعة العامرة، إسطنبول، 8 أجزاء، 1315 هـ/ 1897م.
- بروكلمان (كارل)، تاريخ الآداب العربية، ترجمة عبد الحليم نجار، القاهرة، دار المعارف، 1959م، 6 أجزاء.
- البزاز (محمد الأمين)، تاريخ الأوبئة والمجاعات بالمغرب في القرنيين 18 و19، الدار البيضاء، 1992م.
• السياق التاريخي لاختيار الصويرة محجرا صحيا للحجاج 1830- 1866م، مجلة دعوة الحق، عدد 357، ذو القعدة-ذو الحجة 1421هـ/يناير-فبراير 2001م، صص.59 -71.
• رحلة الإيمان والمتاعب، صفحة مثيرة من تاريخ الحج المغربي إلى الديار المقدسة، أعمال «وقفات في تاريخ المغرب»، منشورات كلية آداب الرباط، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، 2001م، صص. 169 - 181.
- البلغيثي (أحمد بن المامون)، الابتهاج بنور السراج، القاهرة، 1901م، جزءان.
- ابن البناء المراكشي(أحمد)، منهاج الطالب لتعديل الكواكب، منشورات معهد الجنرال فرانكو، دار الطباعة المغربية، تطوان، 1952م.
- بناني (فتح الله)، رفد القاري بمقدمة افتتاح صحيح البخاري، المطبعة الأهلية بالرباط، 1347هـ/1928م.
- بنبين (أحمد شوقي)، دراسات في علم المخطوطات والبحث البيبليوغرافي، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، 1993م.
• مصطلحات الكتاب العربي المخطوط (بمشاركة مصطفى الطوبي)، المطبعة الملكية، الرباط، الطبعة الرابعة، 2011م.
- بنعدادة (آسية)، الفكر الإصلاحي في عهد الحماية، المركز الثقافي العربي، بيروت، لبنان، 2003م.

- بنموسى (السعيد)، **تاريخ فن تسفير المصاحف الشريفة والكتب المخطوطة بالمغرب**، شركة بابل للطباعة والنشر والتوزيع، الرباط، 1996م
- بنمنصور (عبد الوهاب)، حول تبسيط الكتابة المطبعية، **مجلة دعوة الحق**، ع6، جمادى الأولى 1377هـ/ دجنبر 1957م، صص 30-27.
- بوحدو (البشير)، **بكرة الاقتضاض، في بغية الانقضاض**، مخ. م. و، تحت رقم 97 ج.
- بوجندار (محمد)، **الإنصاف في مسألة العمل بخبر التلغراف**، طبعة حجرية، فاس، 1336هـ/1916م.
- **فتح المعجم من لامية العجم**، مطبعة الجريدة الرسمية، الرباط، 1344 هـ/ 1915م.
- بورك (إدموند)، العلماء المغاربة في 1860ـ 1912، تعريب محمد بن عبود وعبد العزيز السعود، **مجلة البحث العلمي**، عدد 31، السنة16، ذوالحجة 1400هـ/أكتوبر 1980م، صص. 117 – 140.
- بيضا (جامع)، قضية «الجوازيط» الأجنبية بالمغرب خلال الربع الأخير من القرن التاسع عشر، **ندوة المغرب من العهد العزيزي إلى سنة 1912**، المحمدية، 1987م، الجزء 2، صص 279 - 289 .
- التادلي (إبراهيم)، **أغاني السقا ومغاني الموسيقا أو الارتقا إلى علوم الموسيقا**، دراسة وتحقيق عبد العزيز بن عبد الجليل، مطبوعات أكاديمية المملكة المغربية، مطبعة المعارف الجديدة، الرباط، 1432 هـ/ 2011م.
- التازي (عبد الهادي)، **جامع القرويين: المسجد والجامعة بمدينة فاس**، دار الكتاب اللبناني، بيروت، 1972م.
- **التاريخ الدبلوماسي للمغرب**، المجلد التاسع، مطابع فضالة، المحمدية، 1408 هـ/ 1988م.
- التسولي (علي بن عبد السلام)، **أجوبته**، طبعة حجرية، (د. ت. م).
- التوفيق (أحمد)، تأملات في البيعة الحفيظية، **ندوة المغرب العزيزي إلى سنة 1912**، الجامعة الصيفية بالمحمدية، مطبعة فضالة، 1407هـ/1987م، ج 1، صص. 335-347.
- التصوف بالمغرب، **معلمة المغرب**، ج 7، مطابع سلا، 1415هـ/1995م، صص 2391 – 2396.

• **المجتمع المغربي في القرن التاسع عشر (إينولتان 1850 - 1912)**، منشورات كلية الآداب بالرباط، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، ط 3، 1432 هـ/2011م.
- التونسي (خير الدين)، **أقوم المسالك في معرفة أحوال الممالك**، المطبعة الرسمية التونسية، تونس، 1868.
- جادور (محمد)، **مؤسسة المخزن في تاريخ المغرب**، منشورات مؤسسة الملك عبد العزيز- الدار البيضاء، مطبعة عكاظ، 2011م.
- الجراري (عبد الله)، **شذرات تاريخية من 1900 إلى 1950**، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، 1396 هـ/1976م.
- **الجريدة الرسمية**، ع52، السنة 2، فاتح مايو 1914م، ص185؛ ع2013، 25 مايو 1951م.
- **جريدة السعادة**، ع3 محرم 1325هـ/16 فبراير 1907م؛ ع الخميس 11 ذو الحجة 1325هـ/15 يناير 1908م؛ ع 6 جمادى الثانية 1327هـ/25 يونيو 1909م.
- ابن الحاج عمر (محمد)، **الأمل السعيد**، مطبعة الأمنية، الرباط، 1362 هـ/ 1943م.
- الحجوي (محمد)، **الفكر السامي في تاريخ الفقه الإسلامي**، ج 1، طبعة سنة 1340هـ/ 1921م بالرباط؛ و ج 2، طبعة المدينة المنورة، 1397هـ/1977م.
• **مختصر العروة الوثقى**، مطبعة الثقافة، سلا، 1357 هـ/ 1938م.
- حجي (محمد)، **الحركة الفكرية بالمغرب في عهد السعديين**، مطبعة فضالة، المحمدية، (جزآن)، 1976م.
• **الزاوية الدلائية**، المطبعة الوطنية، الرباط، 1964م.
• لمحة تاريخية عن إحياء التراث في المغرب، **مجلة كلية الآداب**، الرباط، عدد 8، 1982م، صص.7 - 15.
• مقال عن التمليين، **معلمة المغرب**، ع 8، مطابع سلا، 1415هـ/1985م، ص. 2556.
- حجي (محمد بن عبد الكريم)، **سعيد حجي فجر الصحافة المغربية (1912-1942م)**، كركلند (كيبك)، كندا، 2003م.
- حركات (إبراهيم)، **التيارات السياسية والفكرية بالمغرب خلال قرنين ونصف قبل الحماية**، مطبعة الدار البيضاء، الدار البيضاء، 1405 هـ/ 1985م.
• **المغرب عبر التاريخ**، دار الرشاد الحديثة، الدار البيضاء، 1398 هـ/ 1978م.
- الحسن الثاني (الملك)، **التحدي**، المطبعة الملكية، 1403هـ/ 1983م.

- حسن (عبد القادر)، أحلام الفجر، مطبعة التقدم الإسلامية، مراكش، سنة 1355 هـ/ 1936م.
- الحضيكي (محمد)، مناقب الحضيكي، تحقيق أحمد بومزكو، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، جزآن، 1427هـ/2006م.
- الحوات (سليمان)،تغيير المنكر في الرد على من حرم السكر، طبعة حجرية، فاس، 1326 هـ/ 1908م.
- حوسي (عبد الرحمان)، العلماء في المجتمع المغربي خلال القرن التاسع عشر، رسالة د. د. ع، السنة الجامعية 1994-1993م.
- الخديمي (علال)، التدخل الأجنبي والمقاومة بالمغرب (1894-1910)، حادثة الدار البيضاء واحتلال الشاوية، مطابع إفريقيا الشرق، (ط.2)، الدار البيضاء، 1994م.
- الحركة الحفيظية أو المغرب قبل الحماية (1894 -1912)، دار أبي رقراق للطباعة والنشر، الرباط، 2009م.
- الخرشي (محمد)، شرح فرائض خليل، طبعة حجرية، فاس 1284-1287هـ/1867-1870م، 6 أجزاء.
- ابن خلدون (عبد الرحمان)، المقدمة، دار الكتاب اللبناني للطباعة والنشر، (ط. 3)، بيروت، 1967م.
- الخلوفي (محمد الصغير)، بوحمارة من الجهاد إلى التآمر: دراسة وتوثيق، دار نشر المعرفة، الرباط، 1993م.
- خليل بن إسحاق (ضياء الدين)، المختصر، طبعة حجرية، فاس، 1322 هـ/ 1904م.
- ابن الخوجة (الحبيب)، يهود المغرب العربي، منشورات جامعة الدول العربية، 1973م.
- داود (محمد)، تاريخ تطوان، المجلد 3 و5، المطبعة المهدية، تطوان، ما بين 1954-1955م.
- الدستور المغربي، «آخر مشروع قومي في عهد الاستقلال»، مجلة المغرب الجديد، ج 6، السنة الأولى، شعبان، 1354 هـ/ نوفمبر 1935م، صص 1 - 8.
- الدفالي (محمد معروف)، القرويين والصراعات السياسية في مغرب الحماية، مجلة أمل، عدد 2، س 1، 1992م، صص. 70- 150.

- ديل أف. إيكلمان، المعرفة والسلطة في المغرب، ترجمة محمد أعفيف، مطبعة النجاح الجديدة بالبيضاء، ومطبعة نوركرافيس، طنجة، سنة 2000م.
- الذهبي (نفيسة)، الزاوية الفاسية، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، 2001.
- رضوان (أبو الفتوح)، تاريخ مطبعة بولاق، المطبعة الأميرية، القاهرة، 1953م.
- زبيس (مصطفى)، الحركة العلمية بالمغرب قديما وحديثا، مجلة الثريا، س 3، عدد ممتاز، ربيع الثاني 1365هـ/ مارس 1946م، صص. 47 - 50.
- الزركلي (خير الدين)، الأعلام، مطبعة كوستاتسوماس، طبعة ثانية، بيروت، 10 أجزاء، 1954 ـ 1959م.
- الزعفراني (حييم)، ألف سنة من حياة اليهود بالمغرب، ترجمة أحمد شحلان وعبد الغني أبو العزم، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، 1987م.
- زكي (مبارك)، المغرب العربي في معهد الدراسات والأبحاث حول العالم العربي والإسلامي بجامعة إيكس الفرنسية، مجلة البحث العلمي، عدد 47، سنة 2001م، صص. 39– 64.
- الزمخشري (أبو القاسم محمود بن عمر)، أساس البلاغة، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 1419 هـ/ 1998م.
- زياد (أحمد)، لمحات عن تاريخ الحركة الفكرية بالمغرب، مطبعة دار الكتاب، الدار البيضاء، 1393 هـ/ 1973م.
- زيدان (جرجي)، تاريخ آداب اللغة العربية، مطابع الهلال، القاهرة، 1957م، 4 أجزاء.
- ابن زيدان (عبد الرحمان)، إتحاف أعلام الناس بجمال أخبار حاضرة مكناس المطبعة الوطنية، الرباط، (خمسة أجزاء)، 1929 ـ 1933م.
  - الدرر الفاخرة، المطبعة الاقتصادية، الرباط، 1356 هـ/ 1937م.
  - العز والصولة في معالم نظم الدولة، المطبعة الملكية، الرباط، 1961-1960، جزآن.
  - العلائق السياسية للدولة العلوية، تقديم وتحقيق: عبد اللطيف الشاذلي، المطبعة الملكية، الرباط، 1420هـ/ 1999م.
  - المنزع اللطيف في مفاخر المولى إسماعيل بن الشريف، تقديم وتحقيق عبد الهادي التازي، مطبعة إديال، الدار البيضاء، 1413 هـ/ 1993م.
  - النهضة العلمية على عهد الدولة العلوية، مخ. خ. ح، تحت رقم 11772.

- الساحلي (المتوكل عمر)، المعهد الإسلامي بتارودانت والمدارس العتيقة بسوس، دار النشر المغربية، الدار البيضاء، 1985م، ج 1.
- ساعاتي (يحيى محمود)، تاريخ طباعة القرآن الكريم بالعربية في أوربا في القرنين 16 و17، مجلة عالم الكتب، ربيع الأول والثاني 1415هـ/ شتنبر وأكتوبر 1994م، صص 517 - 525.
- سديد (محمد)،حفريات حول الطباعة بالمغرب، مجلة التاريخ العربي، ع 2، سنة 1417 هـ/ 1997م، صص. 253 - 264 .
- سركيس (يوسف)، معجم المطبوعات العربية والمغربية، مطبعة سركيس، ج 2، 1928م.
- سفند دال، تاريخ الكتاب من أقدم العصور إلى الوقت الحاضر، ترجمة محمد صلاح الدين حلمي، القاهرة، 1958م.
- السعداني (هاشم)، قصيدة وجدية، المخبرة عن الأسرار الوهبية، طبعة حجرية، 1326 هـ/ 1908م.
- سكيرج (أحمد)، تاج الرؤوس بالتفسح في نواحي سوس، المطبعة الجديدة ، فاس (د.ت).
. الرحلة الحبيبة الوهرانية الجامعة للطائف العرفانية، طبعة حجرية، (د.ت.م)
. كشف الحجاب عمن تلاقى مع التجاني من الأصحاب، طبعة حجرية، فاس، 1325هـ/ 1907م.
- سكيرج (عبد الكريم)، الخط المغربي العربي، مجلة الثقافة المغربية، ع 2، 1941م، صص. 67 - 72.
- السليماني (محمد)، اللسان المعرب عن تهافت الأجنبي حول المغرب، مطبعة الأمنية، الرباط، 1971.
- السمرائي (قاسم)، الطباعة العربية في أوربا، ندوة «تاريخ الطباعة العربية حتى انتهاء القرن التاسع عشر»، مركز جمعة الماجد للثقافة والتراث - دبي، والمجمع الثقافي -أبو ظبي، 1996م، صص. 45 - 108.
- ابن سودة (أحمد)، عون الباري على فهم آخر تراجم صحيح البخاري، طبعة حجرية، فاس، 1323 هـ/ 1905م.

- ابن سودة (عبد السلام)، **دليل مؤرخ المغرب الأقصى**، دار الكتاب، الدار البيضاء، 1960 ـ 1965م، جزآن.
- ابن سودة (عبد القادر)، **الرحلة الكبرى في أخبار هذا العالم براً وبحراً**، المطبعة الجديدة، فاس، 1350هـ/1931م.
- . **نهضة العلم والعلماء فيما أمر به مولانا السلطان فخر الأمراء**، المطبعة الحسنية، تطوان، 1949م.
- ابن سودة (محمد العابد)، **سنان القلم لتنبيه وديع كرم**، طبعة حجرية، مطبعة الذويب، 1326 هـ/ 1908م.
- ابن سودة (محمد التاودي)، **حلي المعاصم لبنت فكر ابن عاصم**، طبعة حجرية، فاس، المطبعة السعيدة، 1284هـ/1867م.
- السوسي (المختار)، **خلال جزولة**، مطبعة المهدية، تطوان، (د. ت)، الجزء الرابع.
- . **سوس العالمة**، مؤسسة بنشرة للطباعة والنشر، الدار البيضاء، 1404 هـ/ 1984م.
- . **مدارس سوس العتيقة، نظامها، أساتذتها**، مؤسسة التغليف والطباعة والنشر والتوزيع بالمنطقة الشمالية، طنجة (د. ت).
- . **المعسول**، الدار البيضاء، 1961 ـ 1963، الجزء 13.
- الشابي (مصطفى)، حول جائحتي المجاعة والوباء في مغرب القرن التاسع عشر من خلال وثائق دفينة، ندوة «**المجاعات والأوبئة في تاريخ المغرب**»، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالجديدة، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، 2002، صص. 329– 342.
- . الأثمنة والأجور في مغرب القرن التاسع عشر- مقاربة تاريخية، ضمن أعمال «**وقفات في تاريخ المغرب**»، منشورات كلية آداب الرباط، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، 2001م، صص 103 – 142.
- شحلان (أحمد)، محاولة إصلاح التعليم اليهودي في المغرب في القرن التاسع عشر، ندوة «**الإصلاح والمجتمع المغربي في القرن التاسع عشر**»، منشورات كلية الآداب بالرباط، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، 1407هـ/1986م، صص. 207 – 227.
- الشيال (جمال الدين)، **تاريخ الترجمة والحركة الثقافية في عصر محمد علي**، مطبعة الاعتماد، دار الفكر العربي، مصر 1951م.

- شيخو اليسوعي (لويس)، تاريخ فن الطباعة في المشرق، مجلة المشرق، السنة الثالثة، من ع 2 إلى ع 22، من 15 يناير 1900 إلى نونبر من نفس السنة.
- صابات (خليل)، **تاريخ الطباعة في المشرق العربي**، دار المعارف بمصر، 1966م، ط. 2.
- الطباعة العربية، دائرة معارف الشعب، ج 6 من المجلد الأول، رقم 58، صص 587- 596.
- الصديقي (عبد الرزاق)، آل بن موسى في سياق التاريخ من الاسترقاق المنزلي إلى الوصاية على الحكم، ضمن أعمال «**وقفات في تاريخ المغرب**» دراسات مهداة للأستاذ إبراهيم بوطالب، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، 2001م، صص. 447 - 464.
- ابن الصغير (خالد)، **صدفة اللقاء مع الجديد «رحلة الصفار إلى فرنسا» 1845 ـ 1846**، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، 1995م.
- الطرنباطي (محمد بن مسعود)، **إرشاد السالك إلى فهم ألفية ابن مالك**، مطبعة العربي الأزرق، فاس، 1305هـ/1887م.
- الظريف (محمد)، **الحركة الصوفية وأثرها في أدب الصحراء المغربية(1800 - 1950)**، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالمحمدية، 2002م.
- **الحياة الأدبية في الزاوية المعينية**، منشورات مؤسسة الشيخ مربيه ربه لإحياء التراث والتبادل الثقافي، 2003م.
- العاجي (محمد)، **المختصر الخليلي وأثره في الدراسات المعاصرة**، منشورات وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، الرباط، 2011م.
- عاصم (علي حسن)، الطباعة، **دائرة معارف الشعب**، ج 6، المجلد 1، رقم 58، صص. 581 - 587.
- العبادي (الحسن)، **فقه النوازل في سوس «قضايا وأعلام من القرن التاسع الهجري إلى نهاية الرابع عشر»**، منشورات كلية الشريعة، أكادير، 1999م.
- ابن عبد الله (عبد العزيز)، **تاريخ الحضارة المغربية**، مطبعة الجامعة، الدار البيضاء، 1962، جزآن.
- **الطب والأطباء بالمغرب**، (د. م)، 1960م.

- ابن عبد الله (محمد بن أحمد)، الفتوى دائرة مع مقتضى الحال، دعوة الحق، عدد 6، السنة 4، 1961م، صص30 – 42.
- العتيقي (يحيى ين محمد)، العلوم العصرية، المطبعة المهدية، تطوان، 1372هـ/ 1953م.
- العروي (عبد الله)، أزمة المثقفين العرب، تعريب قرقوط ذوقان، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1978م
- عزب (خالد) وآخرون، وعاء المعرفة من الحجر إلى النشر الفوري، منشورات مكتبة الإسكندرية، جمهورية مصر العربية، 2007م.
- العلوي (زين العابدين)، المغرب من عهد الحسن الأول إلى عهد الحسن الثاني، الجزء 1، المطبعة والوراقة الوطنية، مراكش، 2008م، والجزء 2، مطابع إيدجل، الرباط، 2009.
- العلوي (عبد الحفيظ) ـ السلطان ـ الجامعة العرفانية الوافية بشروط وجل فضائل أهل الطريقة التجانية، مطبعة النهضة، فاس، 1349هـ/ 1930م.
- داء العطب قديم، مخ. خ. ح 11400 ز، قراءة وتقديم عبد المجيد القدوري، ندوة «المغرب من العهد العزيزي إلى سنة 1912»، الجامعة الصيفية بالمحمدية، ج 1، يوليوز 1987م، صص. 311 – 321.
- العذب السلسبيل في حل ألفاظ خليل، مطبعة أحمد يمني، فاس، 1326هـ/1908م.
- كشف القناع عن اعتقاد طوائف الابتداع، المطبعة المولوية، فاس، 1327هـ/1909م
- العلوي(محمد بن عبد الله) ـ السلطان ـ الفتوحات الإلاهية في أحاديث خير البرية، المطبعة الملكية، الرباط، 1365 هـ/ 1945م.
- العلوي (محمد فلاح)، بعض جوانب مكونات ثقافة علماء المغرب في نهاية القرن التاسع عشر، مجلة أمل، ع 2، 1992م، صص. 35 – 69.
- العمراوي (إدريس)، تحفة الملك العزيز بمملكة باريز، المطبعة المولوية، فاس، 1327 هـ/ 1909م.
- عوشار (أمينة)، التطور الحضري وظهور الصحافة الوطنية في عهد الحماية بالمغرب، مجلة البحث العلمي، عدد 35، سنة 1405 هـ/ 1985م.

- العيادي (محمد)، دور جامع القرويين في تكوين الشخصية الثقافية المغربية التقليدية، ندوة «محطات في تاريخ المغرب الفكري والديني»، جامعة الحسن الثاني بالدار البيضاء، مطبعة فضالة، المحمدية، 1996م، صص 15 - 24.
- عياش (جرمان)، دراسات في تاريخ المغرب، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، 1986.
- إمكانيات الإصلاح وأسباب الفشل في المغرب، ندوة «الإصلاح والمجتمع المغربي في القرن التاسع عشر»، منشورات كلية الآداب بالرباط، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، 1407هـ/1986م، صص. 355 – 366.
- العياشي (عبد الله)، الرحلة الحجازية أو ماء الموائد، طبعة حجرية، فاس، 1316 هـ/ 1898م.
- ابن غازي (محمد)، فهرسته، مخ. خ. ح. تحت رقم 3444 ز.
- غريط (محمد)، فواصل الجمان في أنباء وأخبار الزمان، المطبعة الجديدة، فاس، 1347 هـ/1927م.
- الغزال (أحمد)، نتيجة الاجتهاد في المهادنة والجهاد، منشورات معهد الجنرال فرانكو للأبحاث العربية- الإسبانية، مطابع الفنون المصورة (بوسكا)، العرائش، 1360 هـ/ 1941م.
- الغساني (محمد)، رحلة الوزير في افتكاك الأسير، مطابع الفنون المصورة (بوسكا)، العرائش، 1359 هـ/ 1940م.
- الغيغائي (محمد بن عبد الله)، رحلة الغيغائي الحجازية، مخ، م.و، الرباط، تحت رقم ج 98.
- فارس (خير الدين)، تاريخ المغرب الحديث والمعاصر، مطبعة دار الكتاب، دمشق، سوريا، 1998م.
- الفاسي (أبو مدين)، تحفة الأريب ونزهة اللبيب، طبعة حجرية، فاس، 1350 هـ/ 1902م.
- الفاسي (عبد الرحمان)، زهر الشماريخ في علم التاريخ، طبعة حجرية، (د. ت. م).
- الفاسي (عبد الله)، حديقة التعريس في بعض وصف فخامة باريس، المطبعة البلدية، فاس، 1334هـ/1916م.
- سيوف الحق والإنصاف لردع من لم يقل بالعمل في ثبوت رؤية الهلال بالتلغراف، المطبعة الجديدة، فاس، 1350 هـ/ 1931م.

- الفاسي (محمد الطاهر)، الرحلة الإبريزية إلى الديار الأنجليزية سنة 1276هـ/1860م، تحقيق ودراسة محمد الفاسي، منشورات جامعة محمد الخامس بالرباط، مطبعة الجامعة، فاس، 1387 هـ/ 1967م.
- الفاسي (محمد العابد)، الخزانة العلمية بالمغرب، مطبعة الرسالة، الرباط، 1380 هـ/ 1960م.
- ابن فرحون (إبراهيم)، الديباج المذهب في معرفة أعيان المذهب، طبعة حجرية، المطبعة الجديدة، فاس، 1316 هـ/ 1898م.
- فرسوني (فؤاد حمد رزق)، طباعة العربية في أوربا، مجلة عالم الكتب، مجلد 15، ع 5، ربيع الأول والثاني 1415 هـ/ شتنبر وأكتوبر 1994م، صص. 459 - 499.
- فرناندو بلدراما مرتبنت، كناش الحايك، دار الطباعة المغربية، تطوان، 1372 هـ/ 1953م.
- فوزي (عبد الرزاق)، المطبوعات الحجرية في المغرب، مطبعة المعارف الجديدة، الرباط، 1986م.
- مملكة الكتاب، تاريخ الطباعة في المغرب 1865-1912، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، 1416 هـ/ 1996م.
- القادري (محمد بن إدريس)، سبيل المحسنين إلى فضل الجهاد في سبيل رب العالمين، طبعة حجرية، فاس، 1326 هـ/ 1908م.
- القادري (محمد بن الطيب)، نشر المثاني لأهل القرن الحادي عشر والثاني، تحقيق محمد حجي وأحمد التوفيق، منشورات الجمعية المغربية للتأليف والترجمة والنشر، الرباط، 4 أجزاء، 1403- 1407هـ/ 1982 - 1986م.
- القباج (عبد الرحمان)، محمد القرّي أول شهيد للحركة الوطنية بالمغرب، مجلة البحث العلمي، ع 47، 2001م، صص. 116- 126.
- القباج (محمد بن العباس)، الأدب العربي في المغرب الأقصى، المطبعة الوطنية بالرباط، 1347 هـ/ 1929م.
- قدورة (وحيد)، بداية الطباعة العربية في إستانبول وبلاد الشام: تطور المحيط الثقافي، منشورات مركز الدراسات والبحوث العثمانية والموريسكية والتوثيق والمعلومات زغوان، تونس، ومكتبة الملك فهد الوطنية، الرياض، يونيو 1992م.

- أوائل المطبوعات العربية في تركيا وبلاد الشام، ندوة «الطباعة العربية حتى انتهاء القرن التاسع عشر»، مركز جمعة الماجد للثقافة والتراث-دبي، والمجمع الثقافي- أبوظبي، الإمارات العربية المتحدة، 1996م، صص. 109- 140.
- الكتاني (جعفر)، حكم صابون الشرق وشمع البوجي وصندوق النار المجلوب ذلك من بلاد الأعادي والكفار، طبعة حجرية، فاس (د. ت. م).
- جواب علماء فاس، مخ. م. و. تحت رقم: ك. 74/1.
- الكتاني (زين العابدين)، الصحافة المغربية، نشأتها وتطورها (1820 ـ 1912)، وزارة الأنباء، 1969م.
- الكتاني (محمد عبد الحي)، تبليغ الأمانة في مضار الإسراف والكهانة، المطبعة الجديدة فاس، 1352هـ/ 1933م.
- التراتيب الإدارية والعمالات والصناعات والمتاجر والحالة العلمية التي كانت على عهد تأسيس المدنية الإسلامية في المدينة المنورة العلية، المطبعة الأهلية، الرباط، 1346هـ/1927م.
- فهرس الفهارس والإثبات، ومعجم المعاجم والمشيخات والمسلسلات، المطبعة الجديدة بفاس، 1346 ـ 1348 هـ/ 1927 ـ 1929 م، جزآن.
- المظاهر السامية في النسبة الشريفة الكتانية، مخ. خ. ع رقم 528 د.
- مفاكهة ذوي النبل والإجادة، حضرة مدير جريدة السعادة، طبعة حجرية، (د. ت. م).
- الكتاني (عبد الكبير)، زهر الآس في بيوتات أهل فاس، تحقيق علي المنتصر الكتاني، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، 1422 هـ/ 2002 م، ج 1.
- الكتاني (محمد)، ختمة صحيح البخاري، طبعة حجرية، مطبعة الذويب، فاس، 1323 هـ/ 1905م.
- الكتاني (محمد الباقر)، ترجمة محمد الشيخ الكتاني الشهيد، مطبعة الفجر، الرباط، 1962م.
- الكتاني (محمد بن جعفر)، نصيحة أهل الإسلام، طبعة حجرية، فاس، 1326 هـ/ 1908م.
- نظم المتناثر من الحديث المتواتر، المطبعة المولوية، فاس، 1328 هـ/ 1910م.

- سلوة الأنفاس ومحادثة الأكياس بمن أقبر من العلماء والصلحاء بفاس، تحقيق عبد الله الكامل الكتاني وحمزة بن الطيب الكتاني ومحمد حمزة بن علي الكتاني، 3 أجزاء، مؤسسة دار الثقافة للنشر والتوزيع، الدار البيضاء، 1425هـ/ 2004م.
- الكتاني (يوسف)، مدرسة الإمام البخاري في المغرب، دار لسان العرب، بيروت (د. ت).
- الشروح المغربية لصحيح البخاري، مجلة دار الحديث الحسنية، ع 2، 1401هـ/ 1981م، صص 127– 182.
- الكردودي (أحمد)، التحفة السنية للحضرة الشريفة الحسنية بالمملكة الإسبنيولية، إخراج وتقديم عبد الوهاب بنمنصور، المطبعة الملكية، الرباط، 1383هـ/ 1963م.
- الكردودي (محمد)، كشف الغمة، بيان أن حرب النظام حق على الأمة، طبعة حجرية، 1303هـ/ 1885م.
- الكفوي (أبوالبقاء أيوب بن موسى)، الكليات، تحقيق عدنان درويش ومحمد المصري، دار الكتاب الإسلامي، القاهرة، طبعة 2، 1413هـ/ 1992م.
- الكُندوز (لطيفة)، الطباعة والنشر في سلا ودورها في مقاومة المستعمر، ندوة «سلا ذاكرة مدينة: 1912–1956»، منشورات المعهد الجامعي للبحث العلمي، مطبعة المعارف الجديدة، الرباط، 2010م، صص. 169 – 176 .
- ملامح من سيرة السلطان مولاي يوسف من خلال كتاب «اليمن الوافر» لابن زيدان، أعمال جامعة مولاي علي الشريف بالريصاني «السلطان مولاي يوسف 1912– 1927»، منشورات وزارة الثقافة، مطبعة المناهل، 2004، صص 171 -185.
- المنشورات المغربية منذ ظهور الطباعة إلى سنة 1956م، منشورات وزارة الثقافة، مطبعة دار المناهل، الرباط، 2004م.
- موقف المغاربة من التقنيات الحديثة،التلغراف نموذجا، جامعة مولاي علي الشريف، منشورات وزارة الثقافة، مطبعة المناهل، 2007م، صص. 255- 262.
- الكُنساني (أحمد أبو زيد)، الحياة العلمية والأدبية وأعلامها في تارودانت خلال خمسة قرون (10- 14هـ/16 – 20م)، منشورات منتدى الأدب لمبدعي الجنوب، 1433هـ/2012م.
- كُنون (عبد الله)، أحاديث عن الأدب المغربي الحديث، الدار البيضاء، دار الثقافة، 1984م.

. النبوغ المغربي في الأدب العربي، مطبعة المهدية بتطوان، 1937، جزآن.
- كنون (محمد بن المدني)، تقييد يتعلق بالفتوى والشهادة وما يتعلق بأمور القضاء، طبعة حجرية، فاس، 1324هـ/1906م.
. الزجر والإقماع بزواجر الشرع المطاع عن حضور آلات اللهو والسماع، طبعة حجرية، الطيب الأزرق، فاس، 1309 هـ/ 1891م.
- كنون (محمد التهامي)، أربعون حديثاً في فضل الجهاد والترغيب فيه، طبعة حجرية، فاس، 1326هـ/1908م.
. الختم المبارك، طبعة حجرية، مطبعة الأزرق، (د. ت).
- ابن كيران (محمد الطيب)، الرحلة الفاسية الممزوجة بالمناسك المالكية، طبعة حجرية، فاس، 1306هـ/1888م.
- اللجائي (عبد السلام)، المفاخر العلية والدرر السنية في الدولة الحسنية العلوية، مخ، خ. ح، رقم 460.
- لوطورنو (روجي)، فاس قبل الحماية، تعريب محمد حجي ومحمد الأخضر، منشورات الجمعية المغربية للتأليف والترجمة والنشر، مطبعة دار الغرب الإسلامي، بيروت - لبنان، 1986م.
- لوقا (أنور)، أثر رفاعة الطهطاوي في أدب القرن التاسع عشر، مجلة البحث العلمي، عدد 28، السنة الرابعة عشر، 1398هـ/ 1977م، صص. 365 - 380.
- ماء العينين (محمد المصطفى)، مبصر المتشوف على منتخب التصوف، طبعة حجرية، المطبعة الجديدة لليملاحي، فاس، 1313 هـ/ 1895م.
. مفيد الراوي على أني مخاوي، المطبعة الجديدة الحجرية لليملاحي، فاس، 1310هـ/ 1892م.
- ماء العينين (شبيهنا حمداتي)، الشيخ ماء العينين وجهاده العلمي والوطني، مطبعة المعارف الجديدة، الرباط، 1415 هـ/ 1995م.
- مجلة المغرب، رسالة «بين خديوي مصر وسلطان المغرب»، ع 9، السنة الرابعة، ذو القعدة-ذو الحجة 1354هـ/ فبراير - مارس 1936م، صص. 17 - 19 ؛ وبنفس العدد مقال «المطابع المغربية المسكينة»، ص. 15 - 16.
- مجموعة من العلماء، فتوى أو تذكرة علماء فاس في قضية بوحمارة، طبعة حجرية، فاس (د. ت. م)

- المشرفي (محمد العربي)، **إيقاظ أهل الغفلة والمنام**، طبعة حجرية، (د. ت. م).
- **الحلل البهية في ملوك الدولة العلوية**، تحقيق ودراسة إدريس بوهليلة، منشورات وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، مطبعة فضالة، المحمدية، 2005م.
- **نزهة الأبصار لذوي المعرفة والاستبصار**، مخ. خ. ح، تحت رقم 5616.
- المطرفي (أحمد بن حميدة)، **تدبير السفير في صناعة التسفير**، تحقيق السعيد بنموسى، مطابع إدجل، الرباط، 2012م.
- معريش (محمد العربي)، **المغرب الأقصى في عهد السلطان الحسن الأول (1290ـ1311هـ/1873ـ 1894م)**، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1989م.
- المغراوي (محمد)، الخطوط المغربية في المخطوطات والوثائق، **مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط**، عدد 31، 2011م، صص. 57- 81.
- **من سلطان المغرب إلى شعبه الوفي**، مجموعة من خطب محمد الخامس خاصة بالتعليم، المطبعة المحمدية (الملكية)، الرباط، (د.ت).
- المنصور (محمد)، **المغرب قبل الاستعمار**، ترجمه عن الإنجليزية محمد حبيدة، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، 2006.
- النخبة المغربية والحضارة الأوروبية في القرن التاسع عشر، **مجلة أمل**، ع 4، 1993م، صص. 53 – 63.
- ابن منضور (أبو الفضل جمال الدين محمد)، **لسان العرب**، دار صاد، بيروت، طبعة 3 ، 1414 هـ/ 1993 م.
- المنوني (محمد)، **تاريخ الوراقة المغربية**، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، 1991م.
- **مظاهر يقظة المغرب الحديث**، مطبعة الأمنية بالرباط، 1392هـ/1973م، جزآن.
- نهضة البحث التاريخي في عصر محمد الخامس، الندوة الدولية «**محمد الخامس الملك الرائد**»، مطبعة فضالة، المحمدية، 1988م، صص. 441- 447.
- ابن المواز (أحمد)، **اللؤلؤ السني في مدح الجناب الحسني**، طبعة حجرية، فاس، مطبعة العربي الأزرق، 1307 هـ/ 1889م.
- **المقالة المرضية في الدولة العلوية**، مخ، خ.ح، رقم 493.

- ابن المؤقت (محمد)، **الجيوش الجرارة في كشف الغطاء عن حقائق القوة الجبارة**، مطبعة مصطفى البابي الحلبي بمصر، سنة 1356 هـ/ 1937م.
- **الرحلة المراكشية**، تحقيق أحمد الشقيري الديني، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، 1421هـ/ 2000م.
- **السعادة الأبدية في التعريف بمشاهير الحضرة المراكشية**، مراجعة وتعليق: أحمد المتفكر، المطبعة والوراقة الوطنية، مراكش، 1423 هـ/ 2002م.
- ميارة (محمد)، **مختصر الدر الثمين والمورد المعين في شرح المرشد المعين**، طبعة حجرية، فاس، 1283هـ/ 1866م.
- ابن ناصر (أحمد بن محمد)، **الرحلة الحجازية**، دراسة وتحقيق المهدي الغالي، منشورات وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، مطبعة فضالة، المحمدية، 1434هـ/ 2013م.
- الناصري (أحمد بن خالد)، **الاستقصا لأخبار دول المغرب الأقصى**، (تسعة أجزاء)، دار الكتاب، الدار البيضاء، 1954 ـ 1956م.
- النجمي (عبد الله)، المغاربة والتاريخ، حادثة يهود فاس عام 1112هـ/1701م، **مجلة البحث التاريخي**، منشورات الجمعية المغربية للبحث التاريخي، ع1، 2003م، صص. 41 – 67.
- نشاط (مصطفى)، جوانب من الديموغرافية التاريخية لليهود والنصارى بالمغرب في العصر المريني، **مجلة كنانيش**، ع1، 1999م، صص. 65 – 80.
- النميشي (أحمد)، **تاريخ الشعر والشعراء في فاس**، مطبعة أندري، فاس، 1343 هـ/ 1925م.
- نيوفو (أنجيلا)، ظهور النسخة العربية للقرآن الكريم، تعريب المنجي المرادي، تقديم عبد الجليل التميمي، **المجلة التاريخية المغربية**، ع 53 – 54، يوليو 1989م، صص 179– 204.
- هرماس (عبد الرزاق)،حفريات التاريخ أم سطحياته، **جريدة العلم**، ع 17603، السنة 52، الأربعاء 13 ربيع الأول، 1419 هـ/ 8 يوليوز 1998م، ص 12.
- **الوثائق**، مجموعة وثائقية دورية تصدرها مديرية الوثائق الملكية، المجموعة الأولى، 1396 هـ/1976م، صص. 453 - 461؛ الثانية، 1396هـ/ 1976م، صص. 418 - 437.

- الورق: مقال بمجلة الطباعة والنشر، ع 1، السنة الأولى، فبراير 1984م، ص.12-11.
- الوزاني (محمد بلحسن)، مذكرات حياة وجهاد، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1982، أربعة أجزاء، 1334 هـ/ 1915م.
- الوزاني (محمد المهدي)،المعيار الجديد الجامع المعرب، عن فتاوى المتأخرين من علماء المغرب، مقابلة وتصحيح عمر بن عياد، منشورات وزارة الأوقاف، 1417هـ/ 1996م، 11 جزء.
- الونشريسي (أحمد)، المعيار المعرب والجامع المغرب عن فتاوى أهل إفريقية والأندلس والمغرب، تحقيق جماعة من الفقهاء بإشراف محمد حجي، منشورات وزارة الأوقاف، 1401هـ/1981م، 13 جزء.
- يفوت (سالم)، تصنيف العلوم لدى ابن حزم، مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة محمد الخامس بالرباط، عدد 9، سنة 1982، صص. 53 – 92.

III - المراجع باللغات الأجنبية

- Aouchar (Amina)
  La presse Marocaine dans la lutte pour l'indépendance (1933-1965), imp. Fedala, Mohammedia, 1990.
- Arnaud (Louis)
  Au temps de mehallas ou ***Le Maroc de 1860 à 1912***, Casablanca,1952.
- Ayache (Germain)
  L'apparition de l'imprimerie au Maroc, ***Hespéris-Tamuda***,vol.V, Fasc unique, 1964, pp.142-162.
- Bacaicoa Arnaiz (Dora)
  Inventario Provisional del Hemeroteca del protectorado, Editorial Marroqui. Imprenta Cremades, Tetuán, 1943.
- Baida (Jamaà)
  La presse marocaine d'expression Français des origine à 1956, publications de la faculté des lettres et des sciences humaines de Rabat, 1996.

- Balagna (Josée)
- ***Inventaire des livres imprimés arabes (1514- 1959),*** Paris, 1986.
- Les fonds des imprimés arabes à la bibliothèque nationale, les XVIè, XVIIè et XVIIIè siècles », ***Bulletin de la bibliothèque Nationale,*** N° 2, Juin 1979, pp 70 - 82.

- Ben Cheneb et Levi-Provinçal

  Essai de répertoire chronologique des Editions de Fès, Alger, 1992.

- Bermoin (Charles)

  Concordance des ères Hégiriene et grégorienne pour les XIIè, XIIIè et XIVè siècles de l'hégire; Alger, 1885.

- Benjelloune (Latifa)

  Les bibliothèques au Maroc, Ed Maisonneuve et Larousse, Paris, 1990.

- Binebine (Ahmed Chaouqui)

  Histoire des bibliothèques au Maroc, Najah El Jadida, Casablanca, 1992.

- Bloom (Jonathan. M)

  Revolution by the Ream- A history of paper, ***revue Aramco word,*** May/June 1999, pp 27-39.

- Brignon (Jean) et autres

  Histoire du Maroc, Hartier, Paris, 1967.

- ***Bulletin officiel,*** N°79, 1er Mai, 1914, pp 296 – 300.

- Corcos (David)

  «Fez», ***in Encyclipeadia JudÏca, Jérusalem; 3ème édition 1975. T 11. Colonne 303.***

- De Foucauld (V. Charles)

  Reconnaissance au Maroc 1883-1884, Paris, 1988.

- Delphin (G)

  Fès, Son université et l'enseignement supérieur musulman, Paris, 1889.

- Devic (Marcel)

  Une traduction inédite du coran, Paris, 1883.

- El Fassi (Med)

  Biographie de suivie d'une lettres de sidi Mhammed El Fassi à son roi, ***Hespéris- Tamuda***, Numero spécial. 1962, pp.5- 30.

- El Meskini Fatima

  La production Lithographique au Maroc (1865-1944), etude bibliometrique M.D.I.S 1994-1995.

- Escarpit (Robert)

  Sociologie de la littérature, ***Press Universitaires de France***, Paris, 1958.

- Eugène Aubin (Léon)

  Le Maroc d'aujourd'hui, Armand Colin, Paris, 1904.

- Eustache (Daniel)

  Corpus des monnais alaouites, Rabat, 1984, 3 Tome.

- Freimann (Arone)

  Typographisches, Die hebraeische Druckerei in Fez, in Jahre 1516-1521, ***Zeitschrift fÜr Hebraeische Bibliographie***, Vol. 14 (1910), pp. 78-80, Vol. 15 (1911), pp. 180-182.

- Grolier (Eric de)

  Biologie, Technique et économie du livre, Rabat, 1984.

- Hammer-Purgstall (Joseph)

  Histoire de l'Empire Otteman depuis son origine jusqu'à nos jours, traduit par J.J. Hallet, Paris, 1936.

- Ihri (Saïd) et Aouchar (Amina)

  Les Relations internationales du Maroc du XVI^e^ siècle au début du XX^e^, Casablanca, imp. Najah El Jadida 1991.

- Jadda (M'Hamed)

  Bibliographie analytique des publications de l'institut des hautes études Marocains 1915-1959, Faculté de lettre à Rabat, imp. Annajah El Jadida, Casablanca, 1994.

- Jehel (Georges)

Les Génois en Méditérranée occidentale, Paris, 1993.

- *Journal Asiatique*, Vol. II, T. 14, 1934.

- Lacroix (Paul) et autres

Histoire de l'imprimerie et des Arts et professions qui se rattachent à la typographie, Paris, 1852.

- Laroui (A)

Les origines sociales et culturelles du Nationalisme Marocain, Paris, Maspero, 1977.

- Le Tourneau (Roger)

• *La vie quotidienne à Fès en 1900*, Paris Hachette, 1965.

• Notes sur les lettres Latines de Nicolas Clénard relatant son séjour dans le royaume de Fès, *Hespéris*,1934, T. XIX, Fascicule I-II, pp. 45-63.

- Levy (Simon)

Essais d'histoire et de civilisation Judio-Marocaines, centre Tarik Ben Ziad, 2001.

- Marty (Paul)

Le Maroc de demain, comité de l'Afrique française, Paris, 1925.

- Miège (J. L)

Le Maroc et l'Europe (1830-1892), 4 vol. Paris- Rabat, P.U.F, 1961-1963.

- Najib (Najat)

L'Edition au Maroc: problèmes et perspectives, travail de Fin d'étude la 4ème année du cycle des informatistes, 1994-1995.

- Nicolas (Michel)

L'approvisionnement de la Mehalla au Maroc au XIXe siècle, *Hesperis-Tamuda*, Vol. XXIX, fasc II, 1991, pp.313-340.

- Nordman (Daniel)

Les Expéditions de Moulay Hassan, Essai statistique en ***Hespéris-Tamuda***, Vol. XIX (1980-1981), pp. 153-168.

- Odinot (Paul)

www.biblioMonde.com; www.bladi.net.

- Peretie (A)

Les Madrassas de Fès, ***Archives marocaines*** N° XVIII, 1912, pp. 257 - 372.

- Pidou de Saint- Olon (François)

Relations de l'Empire du Maroc, Paris, 1695.

- Pinon (René)

L'Empire de la Méditerranée. L'entente Franco-Italienne, Paris, 1904.

- Renaud (H.P.J)

L'enseignement des sciences exactes et l'édition d'ouvrages scientifiques au Maroc avant l'occupation Européenne, ***Hespéris***, 1932, T XIV, 1er trimestre, fasc I, pp 78- 89.

- Svend (Dahl)

Histoire du livre, Editions Lamarre, Paris, 1960.

- Tedghi (Joseph)

1492. L'expulsion des juifs d'Espagne, Paris, 1997

- Thomassy (Raymond)

Le Maroc et ses caravanes, ou ***Relations de la France avec cet empire***, 3ème édition, Paris, 1859.

- Vincente Ferrando (La Hoz)

A Puntes Para la historia de la Imprenta en el norte de Marruecos, publicaciones del Instituto "General Franco" para la investigacion Hispano-Arabe, fuera del serie N° 26, Imprenta del Majzen-Tetuán, Abril 1949.

الفهارس



فهرس الأعلام

- ز -

- س -

- غ -

- ف -

- ق -

فهرس الأماكن

(أقصينا من هذا الفهرس اسم المغرب)

فهرس الأشكال

فهرس المحتويات

الباب الأول: ظهور الطباعة والانتشار الواسع لآلاتها

الباب الثاني: النشر ونوعية الإنتاج الفكري المطبوع بالمغرب ما بين 1865 و 1956م